مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - صيف ١٩٨٦ - ١٤٠٦ هـ

قواعد النشر بالمجلة

●ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ ــ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفه اختصاره.

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وارقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٣ ــ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ ــ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

● ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحوثاً سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

● وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

●كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

●الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هديةمجانية للمؤلف بالاضافة إلى مكافأة رمزية.

●وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة و الفنون

و الأدب - الكويت

ب - صيف ١٩٨٦ - ١٤٠٦ هـ

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت 13055

هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: KUNIVER ٢٢٦١٦

ثمن العدد :

الكويت (١) ديناراً، السعودية (١٣) ريالاً، قطر (١٣) ريالاً، الامارات (١٣) درهماً، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً، عمان (١٥) ريالاً، العراق (١,٥٠٠) ديناراً، الاردن (١,٢٥٠) ديناراً، تونس (٢) ديناراً، الجزائر (٢٠) ديناراً، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً، ليبيا (٢) ديناراً، مصر (٢) جنيهاً، السودان (١,٥٠٠) جنيهاً، سوريا (٥٠) ليرة، لبنان (٦٠) ليرة، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً، المغرب (٣٠) درهماً.

الاشتراكات السنوية :

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الاخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الاخرى	١٥ دولار	٣٠ دولاراً	٤٥ دولاراً	٥٥ دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	٢٠ د.ك	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
في الخارج	٦٥ دولاراً	١٢٠ دولاراً	١٧٥ دولاراً	٢٣٠ دولاراً

● خصم خاص للطلبة نصف دينار عن كل سنة.

● ملاحظة مهمة للأفراد:
يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية

● ملاحظة مهمة للمؤسسات
عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب ٥٤٨٦ صفاة
الكويت 13055

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة (   )

الاســم: ____________________

العنوان البريدي: ____________________

____

☐ مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة   التاريخ   /   /

☐ ارسلوا فاتورة   التوقيع

☐ عدد ١، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ــ **ربيع**، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ــ **الاخرس**، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ــ **الازهري**، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ــ **النفيسي**، العلاقات الايرانية ــ السوفياتية.

☐ عدد ١، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية ــ **قنديل**، «النماذج الرياضية المحددة» و«التخطيط التأشيري»، هل تلائم ظروف الدول النامية ــ **ربيع**، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ــ **النجار**، أزمة نظام النقد الدولي ــ **ابو علي**، إمكانيات ووسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٤

الجميلي، التشرد في العراق ــ **سامي**، **بازرعة**، **رمضان**، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ــ **بوحوش**، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ــ **الاخرس**، الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي ــ **ابو العلا**، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

☐ عدد ١، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت (١٩٧٦/٧٥ ــ ١٩٨٠/٧٩) ــ **ربيع وزحلان**، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ــ **الاعرجي**، بين «الاستراتيجية» و«التكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ــ **خواجكية**، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

☐ عدد ٢، ١٩٧٥

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ــ **مقلد**، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ــ **بدر**، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ــ **صقر**، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ــ **الرميحي**، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الادارية ــ **السالم وفرح**، الانقسام التحديثي ــ التقليدي في الكويت ولبنان ــ **الحسن**، العلاقات الانسانية في العمل ــ **عبدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ــ **عاقل**، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ــ **الاعرجي**، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ــ **الثاقب**، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية ــ **ابو عياش**، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية: الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ــ **احمد**، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ــ **عفيفي**، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

فؤاد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ــ **تناغو**، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ــ **مقلد**، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام ــ **حريم**، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ــ **بوحوش**، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ــ **عبدالرحمن**، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ــ **جلال الدين**، السكان والتنمية النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ــ **برهوم**، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ **السلمي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ **سلمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ **احمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **عطية**، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

نوق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي: مدخل نظري ـ **خيرالدين**، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ **القطب**، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها وأهدافها ـ **رمزي**، المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي ـ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ **السطنبولي**، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ـ **النجار**، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا.

□ عدد ٣، ١٩٧٨

فرج، الابداع والفصام ـ **علوان**، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ **ابو عياش**، تطور النظرية الجغرافية ـ **النفيسي**، الجماعية في دولة الاسلام ـ **ياغي**، العراق والقضية الفلسطينية.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **الفقي وناصر وعبده**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ **ابو لبدة**، مص الأصابع ـ **عبدالباسط**، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة.

□ عدد ١، ١٩٧٩

ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **خصاونه**، التخطيط التربوي والتنمية ـ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل ـ **القيسي**، نحو سياسة بترولية مشتركة.

□ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **نعيم**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **العوضي**، اتفاقيتا إطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

الاشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **النجار**، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **مرار**، مشاركة العاملين في الإدارة.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإدراكي ـ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة السادات لإسرائيل ـ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

□ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ **ناجي**، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ **بركات**

الإعلام وظاهرة «الصورة المنطبعة» ـ **عبدالرحيم**، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

□ **عدد ٢ ، ١٩٨٠**

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية ـ **الخطيب**، التربية المستمرة: سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ـ **الاحمد وجاسم**، التربية العلمية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

□ **عدد ٣ ، ١٩٨٠**

الثاقب وسكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ **احمد**، علم الاجتماع: التحديات الايديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ **السالم**، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية.

□ **عدد ٤ ، ١٩٨٠**

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ **الفقي**، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ **منصور**، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية ـ **عبدالرحمن**، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية.

□ **عدد ١ ، ١٩٨١**

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ **الشرقاوي**، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ **الاحمد**، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة بمدارس الكويت.

□ **عدد ٢ ، ١٩٨١**

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ **العظمة**، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ـ **نور**، تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي.

□ **عدد ٣ ، ١٩٨١**

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً: دراسة تجريبية علاجية ـ **تركي**، قلق الامتحان بين القلق كسمة، والقلق كحالة ـ **كاظم**، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات.

□ **عدد ٤ ، ١٩٨١**

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ـ **السالم**، تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية ـ **رجب**، الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية.

□ **عدد ١ ، ١٩٨٢**

الحمود ورفاعي، الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ **حماد**، الموقف الإفريقي من قضية فلسطين ـ **سليم**، الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ **القطب**، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر.

□ **عدد ٢ ، ١٩٨٢**

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ **نعيم**، أنساق القيم الاجتماعية، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ **مليكيان والعيسى**، دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ **عدد ٣ ، ١٩٨٢**

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر ـ **السيد**، صورة الذات لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي «رؤية سيكوسيولوجية» ـ **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا.

□ عدد ٤، ١٩٨٢

سعادة. الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ــ عساف. التغذية المكتسبة وشروط الفعالية ــ الطحيح. مفهوم الإدارة: دراسة ميدانية ــ نصر. الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

□ عدد ١، ١٩٨٣

عبدالخالق. دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة ــ معوض. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ــ جدعان. حوادث المرور في الكويت: أسبابها وطرق علاجها

□ عدد ٢، ١٩٨٣

الكومي. الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف، دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الإسرائيلي ــ الشلقاني. السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ــ الفرا. نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء.

□ عدد ٣، ١٩٨٣

سالم. إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ــ الفقي. الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق ــ عيسى. النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

□ عدد ٤، ١٩٨٣

الشيشيني. نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية ــ الخطيب. العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي ــ الفقي. تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ــ نعيم. التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي

□ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين. الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ــ جميل. الإطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ــ مطر. تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ــ النعيمي. بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني.

□ عدد ٢، ١٩٨٤

تركي. وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر ــ الثاقب. الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام ــ سالم. التحليل العلمي للدعاية ــ سعادة. تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

□ عدد ٣، ١٩٨٤

جلال‌الدين. التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع ــ اسماعيل. الإدمان الكحولي ــ هدية. السلطة والشرعية ــ بستان. آراء واتجاهات في مجال محو الأمية بدولة الكويت.

□ عدد ٤، ١٩٨٤

عبدالمعطي. التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي ــ تركي. الشخصية ونظرية التنظيم ــ وشاد. النتائج السياسية للرأي العام ــ الخطيب. الجوانب الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر التكنولوجي العربي.

□ عدد ١، ١٩٨٥

سليمان. عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ــ حامد. أثر العوامل النفسية في التنمية ــ بدر. فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ــ الهاشل. التربية الحيانية في المرحلة الابتدائية.

□ عدد ٢، ١٩٨٥

ربيع. تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ــ موسى. سيكولوجية العدوان ــ ابو اصبع. التواصل في المؤسسات الإعلامية ــ منصور. دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٨٥

باشا. الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ــ نبراوي. التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول ــ علي. موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي.

الابحاث

مناقشات:

مراجعات :

التقارير:

دليل الرسائل الجامعية

ملخصات

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ١١ ـ ٢٤)

توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة

وليد سليم عبد الحي
معهد العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر

مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية:

تشير الدرسات المتباينة لنماذج متباينة من الادبيات التي تتناول مختلف الظواهر في العلاقات الدولية الى أن النظريات السائدة في هذه الأدبيات لا تعطي الأمم المتحدة إلا إشارات هامشية عند تناولها للوحدات التي تساهم في الحياة الدولية، لاسيما وأن نظريات العلاقات الدولية تتحلل في معظمها من الابعاد القانونية التي تعتبر الركيزة الاساسية التي تبرر سلوك الأمم المتحدة، في الواقع الدولي.

أ ـ النظرية الواقعية:

تنطلق هذه النظرية من محور رئيسي يتمثل في اعتبار الدولة القومية المصدر الرئيسي للحركة في نطاق السياسات الدولية من جهة، واعتبار القوة الأداة الأساسية لهذه الحركة من جهة ثانية، بينما تكون المصلحة هي المتغير الرئيسي لتبرير هذه الحركة من جهة ثانية.

ويبدو أن هذه المقومات الثلاثة ماتزال تحتفظ بوجاهتها عند التيار الرئيسي من المدرسة الواقعية، إذ يصر بعضهم على أن الدولة لم تستبدل بعد بهيئة دولية كمركز لمبادرة الفعل في النظام الدولي، وفعالية الأمم المتحدة لا تستند إلى أي من أشكال القوة الحقيقية التي تستطيع من خلالها أن تؤثر على الأحداث، إذ أن ارادتها ليست الا محصلة لإرادة الأغلبية التي صوتت على قرار معين». . . وبالتالي «فإن الأمم المتحدة لاتستطيع أن تقدم أكثر من نوع من المساعدة على التكيف في إطار توازن القوى، فإذا كان الحفاظ على التوازن يحتاج لعدد من السبل، فإن الامم المتحدة تمثل إحدى هذه السبل ولكنها لا تتصدرها[1].

ورغم دراسات الواقعيين للأمم المتحدة فإن هذه الدراسات لا تتعدى تناول الوظائف أو تنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أما كيف يفسر الواقعيون سلوك الامم المتحدة فإن ذلك يندرج في اطارات ثلاثة:

أ ـ اعتبارها بداية جنينية لتشكيل حكومة عالمية.

ب ـ اعتبارها نظاما للأمن الجماعي.

جـ ـ إحدى أدوات الحفاظ على توازن القوى.

ويستند الإطار الأول الى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة والذي يخول مجلس الأمن سلطات واسعة تجعل منه شكلا من أشكال الحكومة العالمية، ويبدو أن هذه الفكرة تقف وراء دعوة كل من سوهن وكلارك (G. Clark 'L. Sohn) إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وجعل الأعضاء يمثلون في الجمعية العامة استنادا لعدد السكان، وهي محاولة لنقل الفكرة الديمقراطية للمنظمة الدولية، إضافة الى دعوتها لإلغاء حق الفيتو[٣]، غير أن مثل هذه التصورات لا تجد تأييدا لدى القطاع الأكبر من انصار المدرسة الواقعية باعتبار ان تأثير الولاء القومي يحول دون تحقيق مثل هذه «الأحلام» كما يصفها مروغانثو[٤].

أما التصور الأخر الذي يعتبر المنظمة الدولية، كنظام للأمن الجماعي ـ أي حالة تقع بين الفوضى الدولية والحكومة العالمية ـ فإنه أسير التراث الذي خلقته المادة ١٦ في ميثاق عصبة الأمم والتي اشترطت مساندة جميع الدول الأعضاء للدولة المعتدى عليها لمواجهة المعتدي، ولكن دراسة ويلتز P. Willetts تركز على تراجع هذا المفهوم نتيجة انحسار دور الامم المتحدة مستندا الى التقلص المستمر لدور اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن[٥].

ويبقى التصور الثالث الذي يجعل من الأمم المتحدة ميدانا يتم من خلاله تحقيق التوازن بين القوى المتصارعة على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن دراسة كيوهين نيي (R. Keohane, J. Nye) تحاجج هذا التصور انطلاقا من بداية فقدان الدولة القومية لموقعها على خريطة الأحداث الدولية، إضافة الى أن القوة لم تعد أداة فعالة ـ كالسابق ـ في السلوك السياسي[٦].

ويبدو أن هذه الدراسة (كيوهين نيي) تستهدف هدم الأسس التي تقوم عليها المدرسة الواقعية دون أن يعني ذلك إنكار الباحثين لأهمية القوة بمعناها المادي المباشر من جهة وتغير ماهية هذه القوة من جهة ثانية، وهو التغير الذي تعبر عنه المدرسة الوظيفية كما سنرى.

ب ـ النظرية الوظيفية:

يستند البناء النظري لهذه المدرسة الى فرضية مؤداها أن المجتمع الدولي يشهد تفاعلات اقتصادية واسعة تلعب القوى التي يتم في إطارها هذا التفاعل الدور الحاسم وهو ما يترتب عليه ذوبان الحدود بمفهومها السياسي نتيجة فيضان التعامل الاقتصادي عبر هذه الحدود، ومن هنا يرى الوظيفيون «أن الأمم المتحدة ليست منفصلة عن البيئة التي تحيط بها، إذ يزداد نشاط الوكالات

المتخصصة بسرعة تفوق نشاط مجلس الأمن أو الجمعية العامة دون أن يعني ذلك نفي مساهمة الأمم المتحدة في خلق نوع من ميكانيزم الحفاظ على التوازن»[٧]، ولتوضيح هذه المسألة نشير الى الدور الذي يلعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هيكلة الاقتصاد العالمي وتزايد هذا الدور من حين لآخر بينما لا نستطيع تلمس مثل هذا التزايد في دور مجلس الأمن مثلا، ذلك يعني أن البيئة الدولية - بتغليبها التقدم الاقتصادي والتقني - على الصراع السياسي (دون أخذ الأمور على إطلاقها) تركت بصماتها على سلوك أجهزة الأمم المتحدة وبالتالي سلوك الأعضاء فيها، غير أن بيرتون (J. Burton) يتشكك حتى في هذا الدور للأمم المتحدة التي اعتبرها «نادياً مغلقاً للسلطات، الحكومية التي تسعى للحفاظ على نفسها ضد مصالح العديد من الشعوب»[٨].

ويفسر الوظيفيون تراجع دور الأمم المتحدة بعدة أسباب نوجزها في الآتي:

١- تزايد قنوات الربط بين المجتمعات نتيجة تفكك الدول الى وحدات بيروقراطية وفردية «كما يقول كيوهين» إضافة الى تزايد النشاطات غير الحكومية وغير القومية..

وحيث إن الامم المتحدة هي تعبير عن إرادات الأعضاء - الدول - فيها، فلا ريب أن دور الامم المتحدة سيتراجع نتيجة تراجع تأثير الإرادات - الدول - في المجتمع الدولي، إذ أن التأثير الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسية - على سبيل المثال - يفوق تأثير قطاع كبير من دول العالم الثالث، ومعلوم أن تأثير هذه الشركات يتم خارج نطاق قنوات الأمم المتحدة.

٢- يعتقد الوظيفيون أن القوة العسكرية لم تعد - غالباً خيارا سياسياً للحصول على مكاسب اقتصادية خاصة بين الدول المنضوية في إطار تحالف معين، ونحن نرى أن مثل هذا التصور قد يصلح لتحديد معالم خريطة العلاقات بين الدول الكبرى او الأحلاف التي تتزعمها هذه الدول، ولكن نقل هذه المسألة إلى العالم الثالث يثير شكوكاً حادة حول صحتها، إذ تشير إحدى الدراسات السوفيتية إلى أن عدد النزاعات الحربية في البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع الثمانينات من هذا القرن يصل الى حوالي مائتي نزاع حربي[٩].

٣- ان جعل العلاقات الاقتصادية تزاحم العلاقات السياسية دفع الى حدوث هزات بين اعضاء التحالفات القديمة ونشوء شبكة علاقات جديدة بين أعضاء التحالفات المتصارعة تقليديا، ولعل انضمام رومانيا الى صندوق النقد الدولي ومحاولات بولندا في هذا المجال تدلل على صحة ما ذهبنا اليه.

واستنادا للتصورات السابقة، يتوقع الوظيفيون أن تكون الوكالات المتخصصة هي صاحبة الشأن في الأمم المتحدة.

جـ - النظرية الماركسية:

تربط النظرية الماركسية بين المؤسسة السياسية وقوى طبقية تقف وراء هذه المؤسسة حيث تعتبر الأخيرة تعبيرا عن مصلحة الأولى، كالقول بأن التكتلات اللاقليمية - كالجامعة العربية أو السوق الأوروبية المشتركة - تمثل تعبيرا عن توجه ومصلحة الطبقة البرجوازية في هذه التكتلات (البرجوازية العربية أو الرأسمالية الأوروبية)[١٠]، غير أن الأدبيات الماركسية لا تحدد لنا القوى

الطبقية التي تقف وراء الأمم المتحدة أو تعبر هذه الاخيرة عن مصلحتها، بل التيارات الماركسية التي اصطلح على تسميتها بالماركسية الجديدة تعتبر الأمم المتحدة أداة قاصرة عن تغيير ما يسمى بمعادلة المركز ـ المحيط (Center – Priphery)، وقد لاحظ الباحث خلال العروض الموجزة التي تقدم عن الدراسات الدولية في إحدى الدوريات السوفيتية خلال أكثر من عام، خلو هذه الدراسات من تناول مباشر أو غير مباشر للأمم المتحدة، مع ضرورة التنبيه الى أن الدراسات التي تعنينا هنا هي الدراسات السياسية وليس القانونية رغم انتفاء الشكلين في العروض المشار اليها[١١].

الدلالات العامة لنظريات العلاقات الدولية: يمكن ايجاز النتائج المستخلصة من عرض النظريات السابقة فيما يلي:

١٠٦ـ أن ثمة نوعاً من التحول في الدراسات السياسية يتجه نحو الدراسات الفنية ـ أو الوظيفية ـ يقابله تراجع في الدراسات القانونية أو الأيديولوجية، لاسيما وأن الطبيعة المعقدة لمشكلات المجتمع الاولي المعاصرة (التضخم، الاسلحة النووية، التلوث، التنمية، التكنولوجيا. . . الخ) تحد من نطاق رجل السياسة لا سيما غير المزود بالخلفية العلمية الكافية لصالح الفئة التكنوقراطية المزودة بالقدرة على تقديم الحلول الأفضل في هذه المجالات، فالبدائل المطروحة على صانع القرار هي في خاتمة المطاف بدائل وضعها التكنوقراط.

وتشير إحدى الدراسات البريطانية إلى أن الدراسات الرئيسية في ميدان العلاقات الدولية المنشورة في بريطانيا خلال الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، لم تخصص ولو فصلاً واحداً للأمم المتحدة[١٢] وهو ما يدعم ما ذكرناه كذلك عن الاتحاد السوفيتي.

٢ـ أن التبرير الفكري الذي ساد ما بعد الحرب العالمية الثانية لانشاء المنظمة الدولية جاء استنادا لمعطيات الحرب المتمثلة في الخسائر البشرية والمادية، ولكن الفترة الحالية تشير الى أن وظيفة الأمم المتحدة ـ منع حدوث حرب واسعة النطاق ـ أضحت أقل مدعاة للاهتمام، إذ جعل السلاح النووي من الحرب وسيلة مرادفة للانتحار، أي أن العامل التكنولوجي سلب الأمم المتحدة أحد أهم مبررات وجودها ـ تحقيق السلام بين القوى العملاقة ـ، وبالتالي فان اعتبار الواقعيين لها كأحد ميكانيزمات التوازن الدولي يفقد وجاهته الى حد ما.

إن هذه النقطة ـ أي السلام الناتج عن العامل التكنولوجي وليس السلام الناتج عن الالتزامات القانونية ـ تبرر الى حد بعيد عزوف الباحثين عن دراسة الأمم المتحدة كأحد ميكانيزمات السلام الدولي.

٣ـ يبدو أن ثمة وظيفة مستقرة للأمم المتحدة، وهي التي وردت في ديباجة الميثاق والخاصة «باحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الأخرى».

ويبدو لنا أن الأمم المتحدة كانت إحدى الوسائل التي استخدمتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لإضفاء الصبغة الشرعية على الخريطة الدولية الجديدة التي انبثقت عن غبار الحرب، بل إن التكتلات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر هلنسكي

١٩٧٥ ، استفادت من هذا التقليد بتأكيدها على عدم انتهاك الحدود الاقليمية أو إجراء أية تعديلات فيها[١٣].

٤- أن دعوة الميثاق - في ديباجته - لتحقيق التقدم الاجتماعي جاءت نتيجة جهود حثيثة بذلها الاتحاد السوفيتي، غير أن هذا الأخير يفضل الآن المساعدات، ومجالات التعاون الثنائية على تلك التي تتم في نطاق الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، وهو ما يعزز من قناعتنا، بأن الاتحاد السوفيتي ليس أقل عزوفاً من غيره من الدول الكبرى عن التعامل مع الأمم المتحدة لاسيما وأنها - كما ذكرنا - فقدت مبرر وجودها الحقيقي من وجهة نظر الدول الكبرى.

٥- أن دراسة الأمم المتحدة من خلال السلوك السياسي للقوى العظمى في نطاق المنظمة الدولية يشترط التمييز بين السلوك داخل المنظمة والسلوك خارجها، إذ أن المؤسسة أو المنظمة ليست - كما يقول - سمتس (Smuts) مجموع أفرادها، بل إن تواجدهم فيها يكسبهم وجوداً مختلفا عن حالة وجود الاعضاء كقوى متناثرة أو ما يسمى بالكلانية (Holizm)، أي أن للأمم المتحدة ذاتيتها المختلفة عن مجموع ذوات الأعضاء العاملين فيها، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة تناول دور القوى الكبرى في المنظمة الدولية.

وقبل الانتقال إلى موضوع آخر، نثير مشكلة أخرى تتعلق بمفهوم الدول أو القوى الكبرى، فإذا كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يتصدران سلم القوى الدولي، فان ترتيب القوى الأخرى يثير إشكالية أشد، ويبدو أن هذا المفهوم ربط بمعطيات قانونية كحق الڤيتو، فأصبح تعبير القوى الكبرى مرادفاً للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولكن إذا كان التوجه العام في المجتمع الدولي يولي الأبعاد الاقتصادية أولوية على غيرها، فهل يمكن اعتبار اليابان دولة أقل أهمية من بريطانيا أو فرنسا أو الصين؟.

تقدير دور الدول الكبرى في الأمم المتحدة:

تتمحور الدراسات المتخصصة وتوجهات الأمم المتحدة في محاور ثلاثة؛

(أ) يرى المحور الأول أن القوى الكبرى لا تستطيع التأثير في الوضع الدولي من خلال الأمم المتحدة بسبب عجز المنظمة الدولية ذاتها والناجم عن بنيتها التنظيمية وميثاقها.

(ب) بينما يرى المحور الثاني المسألة من منظور معاكس، إذ أن الدول الكبرى تستطيع فعل ما تريد من خلال الأمم المتحدة نتيجة قوة هذه الدول والتي تجعلها قادرة على تسخير الأمم المتحدة لأغراضها وهو أمر ناتج كذلك عن البنية التنظيمية للأمم المتحدة التي تسمح بذلك، أي أن التيار الأول يرى في ضعف الأمم المتحدة نقطة لغير صالح الدول الكبرى بينما يرى التيار الثاني هذا الضعف في صالحها.

(جـ) ويحتل التيار الأخير موقعاً وسطاً، إذ يرى أن الدول الكبرى تحتكر التأثير في مجالات معينة ولكنها تفتقر لهذا الاحتكار في مجالات معينة أخرى.

غير أن مفهوم القوة والضعف في نطاق الأمم المتحدة ليست مسألة يسيرة التحديد، ويتناول

ولتز (P. Willetts) هذه النقطة في إحدى دراساته فيقول «إن فصل القدرات العسكرية عن الموارد الاقتصادية لا يساعد على تحليل اتخاذ القرار في نطاق الأمم المتحدة، كما يصعب الحديث عن أثر أي منها بشكل منفصل في الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الوكالات الأخرى التابعة لها، لذا لابد من معنى آخر لمفهوم القوة، فنحن عندما نقول إن شخصاً ما في السلطة نعني أن له قوة شرعية، وهذا قد ينطبق على الأفراد في نطاق الأمم المتحدة، كالشخص الذي ينتخب رئيسا للجمعية العامة، ولكن المفهوم قد ينطبق كذلك على الأفكار، فالميثاق يعطي قوة أكبر للقرارات التي تشجع تصفية الاستعمار عن القرارات الخاصة بحقوق الإنسان، غير أن ثمة معنى أكثر للقوة وهو القدرة على تحقيق نتائج مرغوبة، إذ أن القدرة في الحصول على قرار معين لدولة كبرى يشترط تطابق أولويات هذه الدولة مع أولويات الدول الأعضاء الأخرى»[١٤].

ولو عدنا لمفهوم القوة في الأمم المتحدة مستخدمين بعض النماذج، سنكون ـ ربما ـ أقدر على تحديد ما نقصده، فمركز كوبا في الأمم المتحدة تحسن كثيراً بعد أن تسلّم كاسترو رئاسة حركة عدم الانحياز وهو ما دفع كوبا عام ١٩٧٩ للسعي للحصول على مقعد في مجلس الأمن للمرة الأولى منذ تولي كاسترو الحكم، ورغم فشل هذا المسعى فإن الملاحظة تبقى تحتفظ بأهميتها، كذلك عندما حصل سين ماكبرايد على جائزة نوبل عام ١٩٧٤، ازداد نشاط منظمة العفو الدولية، والذي تمثل في تأثير منظمة العفو على الجمعية العامة لاقرار توصية بالاجماع حول موضوع التعذيب[١٥]، ذلك يعني أن قوة الدولة داخل الأمم المتحدة مسألة تشترط المرونة في تناولها دون جعلها مسألة أوتوماتيكية.

ولكي تكون عملية متابعة صنع القرار وتأثير الدول العظمى واضحة لابد من تذكر أن الأمم المتحدة تتضمن دولاً عديدة تتباين وجهات نظرها الى درجة بعيدة، كما أن قوى ضاغطة تمارس تأثيرا على الوفود المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة الدولية، بل إن الصحفيين ورجال الإعلام يستخدمون الأجهزة الإعلامية بما في ذلك قسم الوثائق أحياناً للتأثير على سلوك وفد معين من خلالها بتسريب الأنباء أو التهويل فيها. . . الخ، كذلك هناك حركات التحرير التي تحظى بمركز مراقب، بل إن القبارصة الأتراك شاركوا في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، الأمر الذي أثار احتمال جعل ذلك أحد التقاليد داخل الأمم المتحدة بالسماح للأقليات للتعبير عن نفسها.

لذا فان دراسة دور القوى الكبرى في نطاق الأمم المتحدة تشترط قبل الدخول في صلبها ادراك مسألتين وهما اللتان اتينا على ذكرهما:

١ـ معرفة التوجه النظري في الدول الكبرى نحو الأمم المتحدة.
٢ـ استخدام المفاهيم بمرونة شديدة واعتبار الأمم المتحدة ميداناً من ميادين تضارب الارادات.

ولكي يسهل علينا تصور دور القوى العظمى في الأمم المتحدة سنضع سلسلة من التصورات نحاول التدليل عليها لنصل بعد ذلك الى النتيجة العامة.

التصور الأول:

أن موضوعات الصراع بين الدول الكبرى طغت على نشاطات الأمم المتحدة قياساً للموضوعات الخاصة بالعلاقة بين الشمال والجنوب أو بين الجنوب/ والجنوب.

رغم صعوبة الفصل بين صراعات الدول الكبرى وبين الصراع في الجنوب، فإن المقصود هنا هو المواجهات سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الدعائية بين القوى الكبرى والتي يتم نقلها إلى أحد أجهزة الأمم المتحدة.

وتشير إحصائية أوردها كارل دوتيش (K. W. Deutsch) الى صحة التصور الذي ذكرناه[١٦]:

العام	صراع شرق/ غرب	صراع شمال/ جنوب أو جنوب/ جنوب
١٩٤٧	٤٥٪	٢٠٪
١٩٦١	٦٥٪	١٢٪
١٩٦٧	٧٠٪	١٠٪

وما يمكن استنتاجه من الاحصائية السابقة التي نعتقد باستمرار دلالاتها - ولو بحدة أقل - مايلي:

أ - أن عرض الدول الكبرى لمشكلاتها على الأمم المتحدة لا يعني بالضرورة مؤشرا على الثقة في دور المنظمة الدولية، ولكنها - وهو ما نرجحه - تسعى لدفع التهمة عنها بأنها تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة إضافة للرغبة في إضفاء صفة الشرعية على سلوكها.

ب - أن تقدير الدول الكبرى لمشكلاتها في الأمم المتحدة يثير من الناحية النظرية الإشارة الى أن الدول الصغرى تلعب دوراً في إقرار القضايا المتنازع عليها بين الدول الكبرى وهو الأثر الذي يوقع هذه الدول الصغرى أمام خيارين:

١- القدرة على ابتزاز الدول الكبرى لاتخاذ مواقف مؤيدة لها.

٢- تعرض الدول الصغرى للضغوط من الدول الكبرى لتأييد مواقفها.

جـ - إن الاحصائية تثير - إلى حد ما - ملاحظة حول النشاط الدبلوماسي لوفود الدول الكبرى والدول الصغرى، وبالرغم من أن للإمكانيات دوراً هاماً، فان الجهد الذاتي لأعضاء الوفد يلعب هو الآخر دوراً لا يقل أهمية في إشغال أجهزة المنظمة الدولية بمشكلات تواجهها دولة ذلك الوفد.

د - أن اهتمام الدول الكبرى بتلك، المشكلات العالمية يجعلها في موقف متأزم دبلوماسياً وبشكل دائم، إذ أن على هذه الدول أن تبدي رأيها في أية مشكلة دولية إلى حد ما، وهو موقف لا تجد الدول الصغرى نفسها تعيش فيه بالرغم من أن التصويت في الجمعية العامة يؤدى نفس الوظيفة حيث يشارك الجميع في التصويت - إلا أن المراقبة الدبلوماسية تتركز على موقف وفد الدولة الكبرى.

التصور الثاني:

تشير الإحصائيات الخاصة بالعضوية في الأمم المتحدة عام ١٩٨٠ إلى أن عدد الأعضاء كان ١٥٢ دولة موزعة في بعض الجوانب على النحو التالي:[١٧]
- ٣١ دولة عدد سكانها أقل من مليون نسمة.
- ٣٠ دولة صنفت على أنها الأكثر تخلفاً في العالم.
- ٦ دول من الفئة الأولى تدخل في نطاق الفئة الثانية.

فاذا وضعنا في اعتبارنا أن توصيات الجمعية العامة تشترط موافقة ثلثي أعضاء المصوتين في الموضوعات غير الاجرائية بينما تحتاج لأغلبية بسيطة في الموضوعات الاجرائية، فإن ذلك يعني أن هذه الدول ـ القليلة السكان والفقيرة الموارد ـ هي صاحبة الثقل في اتخاذ المواقف في الجمعية العامة، وهذه الملاحظة تثير عدة أمور:

١ـ أن الدول الكبرى أثارت ـ لاسيما الوفد الامريكي ـ في مناسبات عديدة النتائج المترتبة على هذا «الخلل» في عدم تناسب القوى التي تقف مع القرار مع الالتزامات المترتبة عليه، فالدول الصغيرة جداً تتخذ قرارات تلتزم الدول الكبرى بتنفيذها. أي أن الدول الصغرى ـ ولو نظرياً ـ هي التي ترجح القرار في حين يتم تحميل عبء التكلفة للدول الكبرى[١٨].

٢ـ لو أخذنا المعيار الديمقراطي كما اقترح كلارك وسوهين، واحتسبنا عدد السكان في الدول الكبرى، فسيكون لدينا أكثر من مليار ونصف من السكان يمثلون بخمسة أصوات في الجمعية العامة بينما يمثل أقل من ثلاثين مليون بثلاثين مقعداً، ويبدو أن الفيتو الذي تتمتع به الدول الكبرى في مجلس الأمن يحد من أثر الخلل السابق، غير أن تزايد دور الجمعية العامة يزيد من وضوح الخلل المشار اليه، أما فيما يتعلق بالفيتو فإنه يلعب دوراً هاماً في استقرار العلاقات الدولية، إذ أن عدم وجوده قد يعني احتمال اتخاذ مجلس الأمن قراراً ضد إحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة مثلاً، وبالتالي وقوع المواجهة بين المنظمة الدولية كتعبير عن الارادة الدولية والدولة الكبرى القادرة بالفعل على مواجهة المجتمع الدولي، ومن هنا يلعب الفيتو دوره كمخرج لمثل هذه الأزمات، دون أن يعني ذلك خلو حق الفيتو من الآثار السلبية.

٣ـ يبدو أن الواقع الموضوعي في بعض الوكالات المتخصصة يمهد السبيل أمام نفوذ الدول الكبرى فلو أخذنا صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، سنجد أن وظيفة هاتين الوكالتين تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وهو الأمر الذي يبدو أن توفيره قاصر على الدول الكبرى، أو بعضها، ويلاحظ أن الدول الصغرى عجزت عن تقديم حلول لمشكلات حقوق السحب الخاصة أو المساهمات المالية الكفيلة بحل مشاكل المديونية، وعندما بدأت الولايات المتحدة تثير عدم استعدادها لزيادة حصتها في صندوق النقد الدولي، بدأت الدول الصغرى تهاجم الموقف الأمريكي، وهنا تبرز إشكالية موقف الدول الصغرى أمام الدول الكبرى في مثل هذه الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، إذ أن على الدول الصغرى في مثالنا هذا انتهاج أحد السبيلين:

١ـ إما ان تساهم بتعويض النقص المالي وهو أمر يبدو أن اقتصادياتها لا تسعفها في الظروف الآنية لاتخاذ مثل هذا الاجراء.
٢ـ أو أن تسعى باتجاه زيادة مساهمة الدول الكبرى ـ باستثناء الاتحاد السوفيتي بالطبع ـ ولكن زيادة مساهمة الدول الكبرى، سيترتب عليها زيادة مقاعد الدول الكبرى وبالتالي زيادة نفوذها في هاتين المؤسستين، أما أن لا تساهم الدول الصغرى وتطالب الدول الكبرى بالمساهمة دون ربط الزيادة في المساهمة بزيادة النفوذ، فذلك ينقل القضية في تقديرنا من المعترك السياسي الى المعترك الأخلاقي.

التصور الثالث:

أن الدولة الكبرى قد تجد نفسها عاجزة عن التأثير في بعض أجهزة الأمم المتحدة، فتمتنع بشكل أو بآخر عن المساهمة في نشاطات هذه المؤسسات:

أ) موقف الولايات المتحدة من منظمتي العمل الدولية واليونسكو[١٩]: ففي عام ١٩٧٥ بعثت الولايات المتحدة باسم وزير خارجيتها هنرى كيسنجر برسالة الى منظمة العمل الدولية تعبر فيها عن نيتها في الانسحاب من أعمال المنظمة بعد قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فيها، وقد انسحبت الولايات المتحدة بعد ذلك بعامين، وبرر المندوب الأمريكي القرار بأنه «تعبير عن قلق الولايات المتحدة إزاء تحول منظمات الأمم المتحدة عن مهامها الأساسية باتجاه الانخراط في القضايا السياسية»، وقد ترددت نفس العبارة في البيان الامريكي الخاص بالانسحاب من اليونسكو، بل إن الولايات المتحدة هددت بالانسحاب من الأمم المتحدة في حالة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرد اسرائيل.

ب) إن الاتحاد السوفيتي أعلن في مناسبات عديدة عن تفضيله للمعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الترتيبات الثنائية ـ أي بينه وبين الدول الصغرى ـ على التي تتم من خلال الأمم المتحدة، فالترتيبات الثنائية تبعد السوفييت عن الضغوط الدولية التي يمكن أن يتعرضوا لها في ظل الترتيب الدولي الجماعي من جهة ومراقبة أوجه استخدام المعونة المقدمة من الدول الغربية وإبداء الرأي فيها من جهة ثانية[٢٠].

وتدل هذه الأمثلة على سلسلة من المعطيات:

أ ـ أن التركيب الداخلي للأمم المتحدة وإن كان مبنياً بشكل يمكن الدول الكبرى من التأثير في حركة الأحداث إلا أن هذا التأثير قد يتراجع نتيجة التغير في البيئة الدولية، إذ أن زيادة عدد الدول المستقلة وتصاعد تأثير حركات التحرر أدى لخلخلة سيطرة الدول الكبرى على مؤسسات الأمم المتحدة، فالانسحاب الأمريكي من منظمة العمل الدولية أو اليونسكو هو مؤشر على عدم القدرة على تطوير هذه المؤسسات.

ب ـ أن مساهمة الدولة الكبرى مرتبطة بمدى المردود الذي يعود عليها، ولكنها في أحيان أخرى تعود لما يمكن أن يفسر بعامل المنافسة، فالاتحاد السوفيتي يبدو أقل قدرة من الناحية الاقتصادية على تقديم المساعدات الموازنة لما تقدمه الولايات المتحدة (بغض النظر عن

اهداف المساعدات)، ويعتقد الباحث أن الدول الكبرى تأخذ كذلك في اعتبارها مما له من تأثير ما يسمى بالهيبة أو المركز الدولي للدولة الكبرى الأقل قدرة على المنافسة.

جـ ـ أن الدول الكبرى تلجأ الى الأمم المتحدة عند ادراكها بأن وسائلها الذاتية ـ أحيانا ـ لم تعد مجدية في التعامل مع الموقف الطارىء، ففي مطلع الستينات رفضت بريطانيا حق أية جهة في الأمم المتحدة في بحث الأوضاع القائمة في روديسيا، ولكن بريطانيا ذاتها دعت مجلس الأمن للاجتماع بعد أن أعلنت روديسيا في عام ١٩٦٥ استقلالها بقرار انفرادي، كذلك فان بريطانيا أيدت جنوب افريقيا في إبقاء قواتها داخل حدود روديسيا في منطقة بيت بريدج (Beit Bridge) في ديسمبر عام ١٩٧٠ وفي يناير ١٩٨٠، ولكنها دعت لانسحاب هذه القوات بعد أن نقلت حركة عدم الانحياز الموضوع الى مجلس الأمن[٢١].

د ـ أن الدول الكبرى قد تستخدم أجهزة الأمم المتحدة للمساعدات الدولية ولكنها تحاول أن تكيف هذه المساعدات بشكل يجعلها مترابطة في نتائجها مع سلوكها السياسي، فعلى سبيل المثال، فإن المساعدات التي تقدم من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تضمن حقاً للدولة المساعدة في اشتراط وجهة مساعداتها، أي تحديد القطاع الذي تنفق فيه الأموال المتبرع بها، ولكن لو أخذنا المساعدات البريطانية والأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين، لوجدنا أن التركيز في الشروط المرفقة بالمساعدة على توجيهها نحو التعليم، غير أن دراسة الواقع الاجتماعي في فلسطين أو الدول المجاورة لها يدل على أن أعلى نسبة هجرة في المجتمع الفلسطيني تجرى في نطاق المتعلمين من السكان، أي أن المساعدات الأمريكية للتعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تنتهي بدعم حركة الهجرة[٢٢].

هـ ـ أن الدول الصغرى تستطيع التحايل على بعض الجوانب القانونية التي تتمتع على أساسها الدول الكبرى ببعض المزايا، ففي اكتوبر ١٩٧٤ كانت قضية طرد جنوب افريقيا مثارة في الأمم المتحدة، وقد جوبه مشروع القرار بالمعارضة ـ الفيتو ـ من قبل ثلاث دول كبرى هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وقد تم التحايل على الفيتو عندما ذكر رئيس الجمعية العامة في الدورة رقم ٢٩ أن أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا غير كافية. ونتيجة لتكرار رفض قبول هذه الأوراق اعتبر الوفد غير مؤهل للمشاركة في أعمال الجمعية، وقد حاولت الدول العربية أن تمارس نفس السلوك ضد اسرئيل عام ١٩٧٦ لكنها فشلت[٢٣].

التصور الرابع:

إن ما تعقده الدول الصغرى من آمال على الأمم المتحدة يفوق إلى حد ما الآمال المعقودة عليها من قبل الدول الكبرى، ومؤشرات ذلك:

أ ـ اهتمام الزعماء الوطنيين في الدول الصغرى بالأمم المتحدة، إذ تدل دراسة «لو» (D. Low) على أن الزعماء الوطنيين في دول العالم الثالث وعلى اختلاف توجهاتهم يقوّمون الأمم المتحدة كاحدى ادوات الدعم لهم ـ بل إن إحدى هذه الدول اقترحت عام ١٩٥٤ أن يكون أحد كبار موظفي الأمم المتحدة ضمن لجنة دستورية في تلك الدولة[٢٤].

ب ـ تعطي الدول الصغرى الأولوية للأمم المتحدة عقب الحصول على الاستقلال من زوايا عدة
١ـ طلب العضوية الفوري: حيث تسعى الدول بمجرد الاعتراف باستقلالها للانضمام الى الأمم المتحدة ـ فمثلا غانا حصلت على الاعتراف واتمت كافة الاجراءات الخاصة بعضوية الأمم المتحدة خلال أقل من يومين، وتشير إحدى الاحصاءات الى أنه في عام ١٩٦٣ كان الدبلوماسيون في نيويورك يزيدون بنسبة ٣٤٪ عن عددهم في واشنطن أي أن نسبة التمثيل الدبلوماسي للدول في الأمم المتحدة أكثر منها في الولايات المتحدة.
٢ـ اختفاء ظاهرة الانسحاب من الأمم المتحدة تمثل مؤشرا على أن الدول الصغرى في المنظمة الدولية تجد مكاناً تستحوذ فيه على بعض المكاسب، فاندونيسيا على سبيل المثال لم تستطع البقاء خارج الأمم المتحدة عندما انسحبت في الستينات لأكثر من عام تقريباً.

جـ ـ إن الدول الجديدة تدعم من دور الدول الصغيرة وذلك من خلال التصويت الى جانبها، ففي عام ١٩٦٠ عندما انضمت ١٦ دولة افريقية للأمم المتحدة، انتهى الاجتماع بقرار رقم ١٥١٤ الذي يمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، وفي السنة التالية شكلت لجنة لبحث ما يتم تنفيذه والملاحظ أن الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على القرار أيدت قرار تشكيل اللجنة[٢٦].

د ـ إن الاعتراف الدبلوماسي قبل قيام الأمم المتحدة كان ـ رغم الجدل القانوني ـ مرهوناً بالاعتراف من قبل الدول الكبرى بالدول الجديدة، غير أن الأمم المتحدة سلبت الدول الكبرى هذا الامتياز وحلت محلها، ولعل الصراع بين الصين الشعبية والصين الوطنية يوضح المدى الذي تولي الدول فيه الأهمية لعضوية الأمم المتحدة، بل إن إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في الأمم المتحدة كان له رد فعل شديد في اسرائيل والولايات المتحدة.

التصور الخامس:

إن الدول الكبرى لا تستطيع ـ بالضرورة ـ أن تفرض وجهة نظرها في مشروع القرار الذي تتقدم به لمجلس الأمن أو الجمعية العامة، إذ تصطدم الدول الكبرى في مجلس الأمن بالفيتو الذي غالباً ما تستخدمه دولة كبرى منافسة لها، بينما تصدم بارادة الأغلبية المتمثلة في دول العالم الثالث في الجمعية العامة، ومؤشرات ذلك:

أ ـ حاولت الولايات المتحدة الحصول من الجمعية العامة عقب أزمة الكونغو ليوبولدفيل عام ١٩٦١ على قرار بوقف حق التصويت للدول التي رفضت المساهمة في نفقات التدخل من قبل الأمم المتحدة في الكونغو (وهي فرنسا والاتحاد السوفييتي) ولكنها فشلت[٢٧].

ب ـ مشروع القرار الخاص بالتخريب والتدخل في الشؤون الداخلية، إذ فشلت الدولتان العظميان ـ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ـ في إقرار مشاريعهما رغم إدخال الدولتين سلسلة من التعديلات على هذه المشاريع، بينما تمكنت دول العالم الثالث من الحصول على التأييد لمشروعها الذي تبنته الجمعية العامة في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥[٢٨].

جـ ـ فشلت الدول الكبرى في إنجاح مشاريعها الخاصة بتعريف العدوان ـ خلال جدل استغرق حوالي سبع سنوات ـ وتم الاخذ بمقترحات دول العالم الثالث في دورة ديسمبر ١٩٧٤[٢٩].

د ـ فشلت المشروعات المقدمة من الدول الكبرى حول تعريف الارهاب، وهي المشروعات التي تلت الهجوم الفدائي الفلسطيني على البعثة الرياضية الاسرائيلية في ميونيخ ١٩٧٢[٣٠].

هـ ـ إن السكرتير العام للأمم المتحدة قد يصطدم مع الدول الكبرى، مثل اصطدام ترجيفي لي مع الاتحاد السوفيتي ويوثانت مع الولايات المتحدة وهمرشولد مع فرنسا والاتحاد السوفيتي في ازمات كوريا والشرق الأوسط والكنغو على التوالي.

التصور السادس:

إن موقف الدول الكبرى في الموضوعات الهامة أو ذات الصبغة الاستراتيجية يتراوح بين نقطتين:

١ـ إما تجاوز الأمم المتحدة والتصرف بمعزل عنها مثل التدخل الأمريكي في غرينادا أو التدخل السوفيتي في أفغانستان.

٢ـ استخدام الأمم المتحدة كغطاء للسلوك الذي تمارسه الدول الكبرى مثل أزمة كوريا، الدومينيكان، الشرق الاوسط، الكنغو. . . الخ.

ويبدو من سلوك الدول الكبرى أن الاختيار بين النقطتين ليس امراً هيناً كما يبدو للوهلة الأولى، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة يعرف ظاهرة تتمثل في الاصطدام المتكرر بين البعثة الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية الأمر الذي يبرز نوعاً من الأزمة التي تواجهها الدولة الكبرى في التعامل مع الأمم المتحدة، اذ يبدو أن وزارة الخارجية اقل استيعابا للتغيرات في الأمم المتحدة، دون أن ننكر أن الخلافات قد تكون جزءاً من صراع الإدارات المعروف في الولايات المتحدة[٣١].

على أن ذلك لا ينفي أن الدول الصغرى تمارس التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بمعزل عن الأمم المتحدة مثل تدخل تنزانيا في أوغندا والاطاحة بنظام عيدي أمين وتدخل اسرائيل في لبنان وفيتنام في كمبوديا للاطاحة بنظام الخمير روج.

الخاتمة:

يعتقد بعض أساتذة العلاقات الدولية، أن التحليل العلمي يجب أن لا يستبعد احتمالا قد يبدو شاذاً مثل تخلي الدول الكبرى أو بعضها عن الأمم المتحدة[٣٢]، ويعتقد الباحث ـ دون مغالاة ـ أن المجتمع الدولي عرف تطورات هائلة عقب إنشاء الأمم المتحدة، جعل هذه الاخيرة إطارا عاجزا عن مواكبة هذه التطورات، غير أن التوجه العام للمنظمة الدولية يدلّ على أن ماحدث من تطورات في نطاق المنظمة هو أقرب الى مصالح دول العالم الثالث[٣٣] ـ رغم إقرارنا بضرورة الحذر في الأخذ بهذا الرأي ـ دون أن يعني ذلك أن الدول الكبرى فقدت نفوذها في الأمم المتحدة، إلا أن الخلاصة العامة هي أن الإطار العام للسلوك السياسي لكل من الدول الكبرى والصغرى هو ضمان غطاء شرعي للسلوك بغض النظر عن طبيعة هذا السلوك.

المراجع

١- F. S. Northedge, **The International Political System,** Faber and Faber - London, 1976. p. 138.

٢- Barry Buzan & R.J. Barry Jones - (ed.), **Change and the Study of International Relations** - Frances printer, London, 1981, p 101.

٣- Clark and L. B. Sohn . - **World Peace Through World Law,** Harvard Univ. Press. 1966, p. 32.

٤- H. J. Morgenthau - **Politics Among Nations, 3rd edition, N. York , 1962, p. 491.**

Barry Buzan & R. J. Barry Jones. op. cit. p. 103.

٥- ولزيد من التوضيح لمفهوم الأمن الجماعي وتمييزه عن غيره من المفاهيم انظر:

Kenneth J. Twitchett (ed.) International Security, Royal Institute of International Affairs - pp. 71 - 80.

٦- R. O. Keohane and J. S. Nye - **Power and Independence - World Politics in Transition.** Boston, Little, Brown, 1977. p. 29.

٧- J. Burton - World Society - Cambridge Univ. Press., 1972. p. 117.

٨ Ibid., - p. 117.

٩- كوز نتسوف، الانفراج اليوم، دار التقدم، موسكو - ١٩٨٢، ص١٧٦.

١٠- ڤيتالي ف - شيميليوف - التكامل بين الدول النامية - ترجمه عن الروسية د. عارف دليلة، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣، ٤١ الخ.

١١- وقد شملت المراجعة الاجمالية في الاعداد الخمسة ما مجموعه ٣٥ كتاباً.

Social Sciences - USSR Academy of Sciences -
No.'s:

2 - 1983 Book Reviews
1 - 1984, Book Reviews.
3 - 1984. Book Reviews
4 - 1984. Book Reviews
1 - 1985, Book Reviews

١٢- Barry Buzan & R. J. Barry Jones - op. cit. p. 102

١٣- Ibid., - p. 115.

١٤- Ibid., - pp. 106 - 107.

١٥- Ibid., - p. 118.

١٦- كارل دويتش ـ **تحليل العلاقات الدولية** ـ ترجمة محمود نافع ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٨٢، ص٢٢٦.

١٧- Barry Buzan & R. J. Barry Jones - op. cit. p. 113.

١٨- يلاحظ ذلك في موقف الولايات المتحدة من اليونسكو، حيث رأت في قراراتها التي تلعب الدول الصغرى دوراً هاماً فيها مواقف لا تتناسب مع السياسة الأمريكية بالرغم من أن الولايات المتحدة تمثل الدولة الأكثر مساهمة في ميزانية هذه المنظمة.

١٩- اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ـ مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٩، ص٤٠٥.

٢٠- المرجع السابق، ص٥٨٨.

٢١- وليد عبد الحي ـ **مشكلات حركة المقاومة الفلسطينية** ـ جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧، ص٣٥.

٢٢- Barry Buzan R. J. Barry Jones - op. cit., Footnote - No. 26. p. 118.

٢٣- Barry Buzan & R. J. Barry Jones - op. cit. footnote - No. 42. p. 119.

٢٤- ويشير (لو) في هذه الدراسة الى رغبة أوغندا في جعل رالف بانش أحد أعضاء لجنتها الدستورية عام ١٩٥٤.

D. A. Low **Buganda in Modern History,** London, Weidenfeld and Nicolson, 1971, pp. 115 - 16

P. Willetts **The Non-Aligned Movement** - London Frances Printer, 1978, pp. 64-6, p. 85.

٢٦- Barry Buzan & A. J. Barry Jones - op. cit. p. 111.

٢٧- كارل دوتيش ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٢٢٧.

٢٨- لمزيد من التفاصيل انظر:
اسماعيل صبري مقلد ، **قضايا دولية معاصرة**، مؤسسة الصباح ـ الكويت، ١٩٨٠ ص ص ـ ٤٧٥ ـ ٤٩١.

٢٩- المرجع السابق ـ نفس الصفحة.

٣٠- اسماعيل صبري مقلد **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ـ مرجع سبق ذكره. ص٣١.

٣١- نذكر في هذا الصدد بما حدث مع أندريه يونغ (Andry Young)، ولمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع نحيل الى:

Arnold Beichman - **The Other State Department, The United States Mission to the United Nations, its Role in the making of Foreign Policy, London, 1968.**

٣٢- **James Rosenau, The Study of Global Independence, Frances Printer, London, 1980. P. 13.**

٣٣- يقر الباحث بعمومية الاستنتاج، لاسيما أن اعتبار التوجه العام للأمم المتحدة هو في مصلحة العالم الثالث أمر يصعب قياسه، إذ تتباين مصالح هذه الدول ومواقفها، وتدل دراسة هوفيت (Hovet) حول التصويت في الأمم المتحدة على هذا التباين حيث وجد أنه باستثناء المجموعة الاشتراكية فإن أنماط التصويت في الأمم المتحدة للمجموعات التسع التي وضعها تتباين طبقا لسبعة مواضيع.
انظر

Hovet Jr. Bloc Politics in the United Nations - Harvard Univ. Press, 1960. Passim.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٥ ـ ٥١)

أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات

إنعام عبد الجواد
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة

مقدمة:

تكاد تتفق معظم الدراسات والبحوث التي اهتمت بحقبة السبعينات على أن هناك تغيرات جوهرية على البنية الاجتماعية الاقتصادية نتيجة للتحول من نمط إنتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة الوطنية، إلى نمط رأسمالي تجاري تابع، عبرت عنه الحكومة بسياسة الانفتاح. وقد انعكس ذلك بوضوح على القرية المصرية. وفي هذا الصدد تشير الدراسات المتاحة إلى حدوث تغييرات عميقة ومستهدفة في هيكل الريف المصري في السبعينات "إن الغزاة الأجانب لم تكن مهمتهم حل مشاكل القطاع الزراعي من منظور التنمية المستقلة، فكافة المشروعات والأبحاث في مجال الزراعة شأنها شأن أي مجال تهدف إلى إرساء التبعية"[1]. وتوصلت دراسة أخرى حول التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر في سياق تحديدها وأهم ملامح النمط الانتاجي في القرية المصرية إلى بعض المؤشرات والتي بينها، زيادة الأهمية النسبية للزراعات الرأسمالية التي تحتاج لقدرة مالية وفن إنتاجي متقدم نسبيا، وتكشف بيانات الدراسة عن زيادة مساحة الأرض المزروعة فاكهة، فقد ارتفعت من ٢٤٤ ألف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٣٣٨ ألف فدان في عام ١٩٧٨ أي ما نسبته ٣٪ من الأرض الزراعية، كما ارتفعت مساحة الأرض المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية من ١٥ ألف عام ١٩٧٠ لتصل الى ٦٤ ألف عام ١٩٧٨ وبنسبة ٥,٠٪ من إجمالي الأرض الزراعية.

ولأن الريف المصري قطاع هام من قطاعات المجتمع المصري متفاعل مع بنيته الاجتماعيةفقد تأثر بهذه التغيرات.

وإذا كانت معظم الدراسات التي أجريت حول القرية المصرية خلال فترة السبعينات قد أشارت إلى أن ثمة تغييرات هامة طرأت عليها وبالرغم من أن هناك آراء كثيرة طرحت حول القرية المصرية في فترة السبعينات وتم تشخيص أوضاعها البنائية والتغيرات التي طرأت عليها، وملامح النمط الانتاجي فيها، إلا أنه يمكن القول أن هذه الأراء لم تخرج عن كونها اجتهادات شخصية في حاجة إلى تدعيم علمي، لذلك فإن الأمر يتطلب من الباحثين والمهتمين بالقرية المصرية إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الميدانية لتشخيص واقع القرية المصرية مع تحديد لأهم ملامح التغير الذي طرأ عليها بقصد الإسهام في تقديم حلول ومقترحات علمية لتنميتها كي تسهم في تنمية المجتمع ككل.

وبناء على ما سبق تهدف الدراسة الراهنة إلى استطلاع أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في حقبة السبعينات.

علي أنه يقصد بالتغيرات البنائية في الدراسة الراهنة تلك التغيرات التي تطرأ على المكونات والأبعاد الأساسية للبنية الاجتماعية والتي يترتب عليها تغييرات في المكونات الأخرى حتى وإن لم تظهر هذه التغيرات في الأخيرة بنفس سرعة التغيرات في الأولى. على أنه يقصد بالمكونات الأساسية إجرائيا في ضوء الإطار النظري للدراسة الراهنة: السكان وخصائصهم، الملكية وعلاقات الإنتاج، وما يصاحب ذلك من تغيرات في الطبقات والسلطة والقيم[٣]

مصادر جمع البيانات:

سوف تعتمد الدراسة على البيانات المتاحة التي جمعها باحثون آخرون، ولخدمة أغراض بحثية أخرى كبعض المعطيات التاريخية والإحصاءات والنشرات وبعض البحوث التي قد تفيد في بناء مضمون البحث الراهن.

طريقة تحليل البيانات:

نظرا للطبيعة الاستطلاعية للبحث الراهن، ولطبيعة مصادر بياناته سيعتمد على ما يسمى بالتحليل الثانوي الذي يتعامل مع بيانات جاهزة ثم يعيد تركيبها بما يخدم بحث آخر.

هذا وسوف يتم التركيز على أهم التغيرات التي طرأت على القرية المصرية في السبعينات على أن يكون في خلفية تحديد هذه التغيرات المقارنة بما حدث في المجتمع

المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيل جمال عبد الناصر حتى يمكن استطلاع توجهات التغيرات التي حدثت في السبعينات.

أولا: أهم التغيرات التي طرأت على الخصائص السكانية للقرية المصرية:

١ـ حجم السكان:

تشير البيانات المتاحة حول الخصائص السكانية للمجتمع القروي إلى أن نسبة سكان الريف في جمهورية مصر العربية بلغت ٥٦,٦٪ في سنة ١٩٧٦ بالنسبة لإجمالي الجمهورية. وبمقارنة هذه النسب بما كان سائدا في السنوات السابقة نجد أن نسبتهم تتجه نحو الانخفاض إذ أنها كانت في سنة ١٩٦٠ ٦٢,٢٪ انخفضت لتصل إلى ٥٩,٥٪ سنة ١٩٦٦[٤] ويمكن تفسير هذا التغير في ضوء ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية والهجرة إلى خارج الجمهورية. هذا وسوف يتم تناول ظاهرة الهجرة بالتفصيل في موقع لاحق من هذه الدراسة.

٢ـ الحالة العملية للسكان:

وعن توزيع السكان في القرية المصرية حسب حالتهم العملية يعرض الجدول رقم (١) مقارنة بين تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦[٥].

الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) توزيع السكان حسب الحالة العملية في تعداد ١٩٦٠، ١٩٧٦.

الحالة العلمية	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٧٦
يعمل لحسابه ويستخدم آخرين	٣,٣٩	١١,٣
يعمل لحسابه ولا يستخدم آخرين	٩,٧٢	٣,٩
يعمل بأجر نقدي	١٥,١٢	٢٦,٤
يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدي	١٠,١١	٣,٧
يعمل لدى الغير بدون أجر نقدي	,١	-
لا يعمل ويبحث عن عمل "متعطل"	,٤٣	,١
غير قادر على العمل	٢,٤٤	
لا يعمل ولا يبحث عن عمل	٥٨,٦٢	٦
غير مبين	,٠٧	
الجملة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

ملحوظة : جملة القوى العاملة في ضوء تعداد ١٩٧٦ ١١ مليوناً فقط بنسبة ٣٦,٣٪ لإجمالي سكان مصر. وهذا يوضح أن ٦٣,٧٪ من إجمالي السكان لا يعملون. ويجب أن يوضع في الاعتبار أيضا أن النسب لإجمالي السكان ٦ سنوات فاكثر، وليس العمل فقط.

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى ارتفاع نسبة كل من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين، فيما بين التعدادين. كما ارتفعت أيضا نسبة من يعملون بأجر وبصورة ملحوظة. إذ ارتفعت هذه النسبة من ١٥,١٢٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٥٦,١٧٪ في سنة ١٩٧٦ ويمكن تفسير ذلك في ضوء النمط الإنتاجي السائد في القرية المصرية في السبعينات والذي تم تشخيصه بأنه نمط رأسمالي تجاري وما يرتبط به من شيوع نمط العمل المأجور. هذا بجانب أن ارتفاع نسبة المعدمين مع تركز الملكية في يد قلة محدودة، والذي سوف تشير إليه الدراسة فيما بعد من بين الأسباب التي تؤثر في زيادة هذا النمط من العمل.

٣ـ النشاط الاقتصادي للسكان:

أما عن توزيع السكان في القرية المصرية حسب النشاط الاقتصادي فيوضحه الجدول رقم (٢) بين سنتي ١٩٦٠، ١٩٧٦[٦].

جدول (٢) يوضح توزيع السكان ذوي النشاط حسب أبواب النشاط الاقتصادي في ريف جمهورية مصر العربية حسب تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦

النشاط الاقتصادي	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٧٦
الزراعة والغابات والصيد	٨٠,٧٦	٧٥,٣٨
استغلال المناجم والمحاجر	٠,١١	,٢٠
الصناعات التمويلية	٣,٧٢	٥,٥٠
التشييد والبناء	١,٢	,٣٠
الكهرباء والغاز والمياه وجمع القمامة	,١٤	,٣٠
التجارة	٤,٤٥	٤,١١
النقل والتخزين والمواصلات	١,٨	١,٨٨
التمويل والتأمينات	-	,٢٧
الخدمات	٧,٨٩	٨,٨٥
أنشطة غير كاملة التوصيف	,٧٣	١,٣٤
الجملة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

تعكس بيانات الجدول رقم (٢) انخفاض نسبة العاملين بالزراعة فقد انخفضت هذه النسبة من ٨٦,٨٠٪ سنة ١٩٦٠ الى ٧٥,٣٨٪ سنة ١٩٧٦ بالنسبة لجملة ذوي النشاط في الريف. ويرجع السبب في ضوء النمط الاستهلاكي الذي يسود القرية المصرية في السبعينات إلى توجه العاملين بالزراعة إلى أنشطة أخرى خدمية وغير إنتاجية، ومما يدعم ذلك ارتفاع نسبة العاملين في الخدمات من ٧,٨٩٪ سنة ١٩٦٠ الى ٨,٨٥٪ سنة ١٩٧٦ هذا بجانب توجه نسبة إلى مجالات التمويل والتأمينات كما هو واضح من الجدول. بالاضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من المشتغلين بالزراعة الى البلاد العربية النفطية بقصد الحصول على دخل أكثر من ذلك الذي يتقاضونه من الزراعة، ومما يلفت النظر في هذا الجدول انخفاض نسبة العاملين في مجال التشييد والبناء، ويرجع ذلك إلى أن التعداد يتم على أساس الأفراد المقيمين في القرية ليلة التعداد، ولما كانت هناك أعداد كبيرة من المشتغلين بمهنة البناء قد هاجرت الى الدول العربية في فترة السبعينات فقد أثر ذلك على انخفاض نسبتهم في الريف المصري.

٤ـ الحالة التعليمية للسكان:

أما عن خصائص السكان في القرية المصرية حسب حالتهم التعليمية فتشير بيانات الحالة التعليمية إلى ارتفاع نسبة الأمية في الريف عن الحضر، إذ بلغت نسبة الأمية في الريف في سنة ١٩٦٠ ٧, ٨٠٪ مقابل ٦, ٥٣٪ في الحضر. وفي سنة ١٩٧٦ بلغت النسبة في الريف ٥, ٧٠٪ مقابل ٣٩٪ في الحضر، والجدول رقم (٣) يوضح تطور نسبة الأمية فيما بين تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦ ريف وحضر[٧] بالنسبة للسكان عشر سنوات فأكثر.

جدول رقم (٣)

سنة التعداد	محل الإقامة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٠	حضر	٣٩,٦	٪٦٨١	٪٥٣,٦
	ريف	٪٦٨,٢	٪٩٢,٧	٪٨٠,٧
	جملة	٪٥٧,٢	٪٨٣,٣	٪٧٠,٥
١٩٧٦	حضر	٪٢٦,٤	٪٥٢,٤	٪٣٩
	ريف	٪٥٥	٪٨٥,٩	٪٧٠,٤
	جملة	٪٤١,٩	٪٧٠,٩	٪٥٦,٢

جدول رقم (٣) يوضح نسبة الأميين إلى عدد السكان "عشر سنوات" ـ فأكثر" ريف/ حضر/ ذكور وإناث عن الذكور في الريف فبينما بلغت نسبة الأمية بين الذكور في سنة ١٩٧٦ ٥٥٪ فإن هذه النسبة وصلت بين الإناث ٨٥,٩٪ في نفس السنة وإذا كانت بيانات الجدول السابق تشير الى وجود انخفاض في نسبة الامية في الريف فيما بين التعدادين المذكورين إلا أن الملاحظ أن الأرقام المطلقة بين الأميين تتجه نحو الزيادة هذا بجانب أن نسبة الأمية في التعداد يتم حسابها على أنها الأمية الهجائية فقط وليست الوظيفية الحضارية[٨] فلو أن النسبة حسبت في ضوء مفهوم الأمية الوظيفية لأرتفعت النسبة عن تلك التي يعرضها التعدادان، وهي النسبة التي تعنينا من منظور اجتماعي لأنها ترتبط باعداد القوى المنتجة وتدريبها.

ومما يلفت النظر في خصائص السكان التعليمية في الريف انخفاض نسبة الأمية بين العاملين بالزراعة، فتشير البيانات إلى أن نسبة الأمية بينهم في سنة ١٩٦٠ بلغت ٧٩,٤٪ بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٨٠,٨٪ في سنة ١٩٧٦[٩] ويرجع ذلك إلى أن العاملين بالزراعة ينظرون إلى أبنائهم على أنهم مصدر للدخل في الأسرة، لذلك فانهم يضطرون تحت ظروف المعيشة إلى الحاق ابنائهم بعمل يحصلون منه على دخل للأسرة أفضل لهم من أن يدخلوا حقل التعليم.

٥ـ الهجرة:

تميزت الهجرة من الريف المصري في فترة الستينات بأنها كانت هجرة داخلية بمعنى أنها كانت من الريف إلى الحضر، على أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من تيارات الهجرة، الأول تمثل في هجرة الشباب الذي يهاجر لطلب العمل أو سعيا وراء فرص حياة أفضل في المدينة. أما النوع الثاني فهؤلاء الذين تضيق بهم ظروف الحياة القاسية في القرية من الفلاحين المعدمين. وهذا النوع هو الغالب كميا وهو الذي يشكل البناء الأساسي للهجرة الريفية الحضرية[١٠]، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عوامل الطرد والتي تلعب دورا أساسيا في هجرة أعداد متزايدة من الفلاحين المعدمين للالتجاء إلى المدن هربا من الظروف الاقتصادية في الريف ومما يدل على ذلك ان نتائج احدى الدراسات تشير إلى أن الأسباب الاقتصادية "عدم كفاية الدخل" احتلت المركز الأول من بين دوافع الهجرة بنسبة ٨٢٪[١١]. كما كانت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت حول عوامل الطرد، والتي تدفع سكان الريف الى الهجرة أن احتل متغير انعدام ملكية الارض الزراعية المركز الأول من بين الأسباب التي أدت الي هجرتهم، يليه الرغبة في الحصول على دخل مستقل ثم عدم توافر أرض يمكن استئجارها[١٢].

هذا وتشير البيانات الخاصة بالهجرة في فترة الستينات إلى أنه فيما بين التعدادين ١٩٦٠، ١٩٦٦ كان متوسط عدد المهاجرين سنويا من الريف إلى المدينة يزيد عن ٧٥ ألف شخص. وأما عن صافي الهجرة خلال الفترة بين التعدادين فيوضحه الجدول رقم ٤[١٣]:

جدول رقم (٤) يوضح صافي الهجرة خلال الفترة بين تعدادي ١٩٦٠/١٩٦٦. الأرقام بالألف.

	١٩٤٧ ـ ١٩٦٠	١٩٦٠ ـ ١٩٦٦
محافظة القاهرة	٢٣٦	٣١٥
الضواحي	٢٠٤	١٧٤
القاهرة والضواحي	٤٤٠	٤٨٩
مكملات القاهرة الكبرى	٢٩٠	١٠
القاهرة الكبرى	٤١١	٤٩٩

يتضح من الجدول رقم (٤) أن معظم تيارات الهجرة كانت تتجه نحو العاصمة خلال الفترتين المذكورتين، وهذا يكشف عن أن العاصمة هي أكثر المناطق جذبا للسكان نتيجة لتركز الخدمات وانحياز التنمية لصالحها بصفة عامة.

وبمقارنة هذا الوضع بما هو سائد في فترة السبعينات، يلاحظ أن الهجرة اتخذت شكلا مغايرا عما كانت عليه في فترة الستينات فبعد أن كانت الهجرة من القرية إلى المدينة أصبحت الهجرة الى خارج البلاد مطلبا أساسيا لمعظم سكان الريف، وقد كان ذلك نتيجة لأسباب عديدة من بينها:

أولا:

أن الزيادة في عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة وحتى نهاية فترة الستينات وبداية السبعينات أدت إلى زيادة عدد سكان الأخيرة بمعدلات كبيرة للغاية، ونظرا لمحدودية هذه المدن مع زيادة عدد سكانها الناتج سواء عن الزيادة الطبيعية أوعن الهجرة الريفية الحضرية وصعوبة استيعابها لهذه الزيادة فقد أدى ذلك الى ارتفاع تكاليف، وبالتالي مستوى المعيشة فيها، مع زيادة أعباء الحياة. وقد كان ذلك دافعا لسكان القرى للبحث عن مصادر وأماكن أخرى بديلة عن المدن المصرية.

وثاني هذه الأسباب أنه كان لمتغير هيكل الملكية الزراعية في فترة السبعينات على النحو الذي سوف تعرض له الدراسة فيها بعد أثر في زيادة عدد المعدمين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بمعنى اتساع قاعدتهم بصورة ملحوظة. وقد كان هذا دافعا قويا لدى هذه الفئات للبحث عن مصادر أخرى للدخل وفي هذا تشير إحدى الدراسات إلى أنه "نتيجة للتدني الملحوظ في نسبة الاكتفاء الذاتي من الحيازة للحائزين الفقراء عن الحيازة الحدية فإنهم يسعون الى الحد من هذه الفجوة إلى أقصى حد ممكن وذلك بالبحث عن مصادر أخرى للدخل خارج الحيازة الزراعية". هذا وتوضح الدراسة نفسها أن نسبة الدخل الذي يحصل عليه فقراء الريف من خارج الحيازة تصل الى ٥٨,٧٪ تقريبا وعلى ذلك فإن الهجرة الخارجية هي أحد المصادر الأساسية للحصول على دخل أكبر[١٤].

وعن السبب الثالث فإنه يرجع إلى تشجيع الدولة لعملية الهجرة خارج البلاد، فقد نص دستور ١٩٧١ في مادة منه على جعل الهجرة والسفر للمواطنين بمثابة حق دستوري متاح ويمارس من خلال العديد من القرارات الجمهورية والوزارية.

أما السبب الرابع والأخير والذي يدخل ضمن عوامل الجذب فقد تمثل في تلك التغيرات التي طرأت على البلدان النفطية نتيجة للزيادة التي طرأت على أسعار البترول بدءا من السبعينات وبعد حرب أكتوبر، وما ترتب على ذلك من تبني هذه الدول لخطط تنموية طموحة وتزايد اعتمادها على العمالة الوافدة. هذا وقد كانت هذه الأسباب مجتمعة بمثابة نقطة انطلاق في القرية المصرية أمام صغار الحائزين والعمال الزراعيين ومن في مستواهم للهجرة إلى البلدان النفطية خاصة وان هناك إمكانية للحصول على دخل أكبر من عملهم سواء من العمل في الزراعة أو من خارجها.

وتشير بيانات الهجرة المتاحة خلال فترة السبعينات إلى ارتفاع أعداد المهاجرين من المشتغلين بالزراعة من عام لآخر، ففي حين كان عددهم حوالي ٦٢٩٤ عاملا عام ١٩٧٢ قفز هذا العدد خلال عام واحد ليصل الى ٢١٦١٩ عام ١٩٧٣[١٥]. وإذا وضعنا في الاعتبار أن معظم البلدان النفطية العربية ـ باستثناء العراق ـ لا يحتل النشاط الزراعي فيها أهمية كبيرة، وأن عدد من يسافرون من الفلاحين يعملون في غير مهنة الزراعة حتى تتاح لهم فرص العمل في مجالات أخرى كالخدمات أو البناء والتشييد فإن هذا من شأنه أن يؤثر على أعداد العاملين بالزراعة في القرية المصرية.

نخلص مما سبق إلى أن هناك اتجاها عاما في القرية المصرية منذ نهاية الستينات وحتى الوقت الراهن نحو الهجرة إما الى المناطق الحضرية، وإما إلى خارج البلاد. على أن معظم من يهاجرون هم من الطبقات الدنيا، مما يؤدي إلى إفقار القرية من الأيدي العاملة ذات الخصائص النوعية وتقليص العمل المأجور تدريجيا وتوسيع سوق الارض الزراعية بقصد تركز الأرض في مساحات كبيرة نسبيا لصالح فئة معينة هي فئة الرأسمالية.

ثانيا: أهم التغيرات التي طرأت على الملكية وعلاقات الإنتاج:

يذهب المتتبعون للمسألة الزراعية في مصر منذ ١٩٥٢ وحتى بداية السبعينات إلى أنه خلال هذه الفترة قد حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في هذا القطاع في سياق حركة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي شهدتها مصر في هذه الفترة نتيجة لقيام ثورة يوليو. وإذا كان البعض قد أشار إلى انه يصعب استخلاص ملامح محددة ومتكاملة لتطور علاقات الإنتاج في الزراعة المصرية قبل خروج ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢[١٦] إلا أنه يمكن القول أن إصلاح الخلل الواضح في هيكل الملكية الزراعية الذي كان سائدا قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ بما يقلل من الأثر السياسي لتركز الملكية الزراعية من ناحية والإقلال من القاعدة الواسعة للفلاحين المعدمين من ناحية أخرى هو أحد الملامح الأساسية في اتجاهات تطور علاقات الانتاج وهو مابدا واضحا في ظهور ثلاثة قوانين للإصلاح الزراعي، "١٩٥٢ ـ ١٩٦١، ١٩٦٩ وما يتبعها من قوانين مكملة [١٧] وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن القرية المصرية كانت تضم قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعي أكثر من ١٢,٠٠٠ إقطاعي "مالك كبير" وحوالي ٢٥,٠٠٠ فلاح غني أي من يملكون أكثر من عشرة أفدنة، ومليون مالك صغير "أقل من خمسة أفدنة، ومليونين من العمال الزراعيين المأجورين[١٨].

وبصدور وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي قامت الدولة بالاستيلاء على المساحات التي تزيد عن الحد الأقصى للملكية وتوزيعها على الفلاحين المعدمين بحيث ينتفع كل منهم بملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة. والجدول رقم (٥) يوضح أهم التغيرات التي طرأت على عدد الملاك والمساحة في هيكل الملكية في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥[١٩].

الجدول رقم (٥)

هيكل الملكية	قبل صدور قانون ١٩٥٢		بعد صدور قانون ١٩٥٢		بعد صدور قانون ١٩٦١		١٩٦٥[٢]	
	عدد الملاك ٪	المساحة ٪	عدد الملاك ٪	المساحة ٪	عدد الملاك ٪	المساحة ٪	عدد الملاك ٪	المساحة ٪
أقل من خمسة أفدنة	٩٤,٣	٣٥,٤	٩٤,٤	٤٦,٦	٩٤,١	٥٢,١	٩٤,٥	٥٧,١
٥ أفدنة فأكثر	٢,٨	٨,٨	٢,٦	٨,٨	٢,٦	٨,٦١	٢,٤	٩,٥
١٠ أفدنة فأكثر	١,٧	١٠,٧	١,٦	١٠,٧	٢,١	١٠,٧	١,٩	٨,٢
٢٠ فداناً فأكثر	,٨	١٠,٩	١,٠	١٣,٦	٠,٨	١٣,٤	,٦	١٢,٦
٥٠ فداناً فأكثر	,٢	٧,٢	٠,٢	٧,٢	٠,٧	٧,٠	٠,٢	٦,١
١٠٠ فدان فأكثر	,١	٧,٣	٠,١	٧,٢	٠,٢	٨,٢	٠,١	٦,٥
٢٠٠ فدان فأكثر	٠,١	١٩,٧	٠,١	٥,٩	-	-	-	-
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥) تطور ملكية الأرض الزراعية في ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ .
(١) بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
(٢) بخلاف الملكيات الحكومية .

تعكس بيانات هذا الجدول أهم التغيرات التي طرأت على هيكل الملكية بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي والتي من أهمها ارتفاع نسبة المساحة التي تحوزها فئة أقل من خمسة أفدنة مع بقاء نسبتهم كما هي تقريبا وهذا يعني أن قوانين الإصلاح الزراعي كانت في صالح فئات الحيازة الصغيرة .

خلاصة القول أن هنالك تغييرات طرأت على الملكية وعلاقات الإنتاج في القرية المصرية في فترة الستينات نتيجة لصدور قوانين الإصلاح الزراعي وهي وان كانت تغييرات لم تصل للجوهر إلا أنها كانت بمثابة خطوة انتقالية نحو إيجاد نمط زراعي أكثر تقدما لم يكتمل بحلول السبيعنات وتحول توجه الدولة ، وقد تزداد الصورة وضوحا عند مقارنة أوضاع الملكية في الستينات بتلك التي سادت في السبعينات .

فتشير البيانات المتاحة حول توزيع الملكية خلال فترة السبعينات إلى وجود تغيير واضح في هيكل الملكية الزراعية إذا ما قورنت مع بيانات عام ١٩٦٥ والجدول رقم (٦) يوضح توزيع الملكية في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٤[٢٠] .

جدول رقم (٦) يوضح هيكل الملكية الزراعية فيما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٤ .

فئة الحيازة	١٩٦٥				١٩٧٤			
	عدد الملاك	٪	المساحة بالألف فدان	٪	عدد الملاك	٪	المساحة بالألف فدان	٪
اقل من ٥أفدنة	٣٠٣٣	٩٥,١	٣٦٩٣	٥٧,١	٣١٧١,٢	٩٤,٩	٢٧٧٠	٤٩,٧
من ٥ الى ١٠أفدنة	٧٨	٢,٤	٦١٤	٩,٥	٩١	٢,٧	٦٠٥	١٠,٩
من ١٠ـ٥٠ فداناً	٦٩	٢,٢	١٣٤١	٢٠,٨	٧٠,٥	٢,١	١٢٨٤	٢٣,١
أكثر من خمسين فداناً	١٠	٠,٣	٨١٣	١٢,٦	٨,٣	,٢٤	٩١٠	١٦,٣
الجملة		١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

تكشف بيانات الجدول رقم (٦) عن تناقص نسب الحائزين في فئة الحيازة أقل من خمسة أفدنة ، وأيضا تناقص نسبة ما يحوزنه من الأرض . هذا بجانب ازدياد نسبة الحائزين

في الفئة من ٥ لإقل من عشرة أفدنة وأيضا زيادة نسبة ما يحوزونه من الأرض مع تناقص نسبة الحائزين في فئة الحيازة من ١٠ ـ ٥٠ فداناً مع زيادة نسب ما يحوزونه بنسبة ٢,٢٪ من الأرض الزراعية بين الفترتين. كما توضح البيانات أيضا وجود تناقص طفيف نسبيا في الفئة أكثر من ٥٠ فداناً، مع زيادة في نسبة ما يحوزه أفرادها وهذا يعني ازدياد قوة الحائزين لأكثر من خمسين فداناً، الذين كان الإصلاح الزراعي بقوانينه المختلفة قد وضع حدا أقصى لما يحوزونه لا يتجاوز خمسين فدانا. كما أن الفئات الوسيطة قد ازداد نصيبها هي الأخرى من الأرض الزراعية.

أضف الى ما سبق أن تناقص نصيب صغار الحائزين من الأرض الزراعية تكشف عن توجهات فترة السبعينات ونمط الانتاج السائد فيها والذي يتجه نحو إفقار الفقراء من جانب وتراكم الأصول التي يحوزها كبار الحائزين. وفي هذا الصدد تكشف البيانات التقديرية عن زيادة عدد الأسر المعدمة في الريف المصري منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٢. ففي عام ١٩٦٥ بلغ تقدير الأسر المعدمة الفا ومائتين وثمانية بعد المليون، بينما ارتفع الى ألف وأربعمائة وخمس وعشرين بعد المليون سنة ١٩٧٠ ثم الى ألف وخمسمائة وواحد وثلاثين بعد المليون سنة ١٩٧٥.

والجدير بالذكر أنه بالنسبة للأرض التي تم استصلاحها ثم توزيع ما نسبته ٥٥٪ ويبلغ ٣٢٨,٢ ألف فدان وأما الباقي فقد أعطي لشركات سيدخل المال الخاص الأجنبي فيها خاصة بعد زيادة الحد الأقصى للملكية هذه الأرض بناء على القوانين الجديدة، والتي تصل إلى ثلاثمائة فدان للعائلة[٢٢] هذا بالإضافة إلى أن الأرض الزراعية اصبحت سلعة رأسمالية وموضوعا للإيجار ففي العام الزراعي ٦٦/١٩٦٧ استأجر الحائزون لخمسة أفدنة فأكثر ١,٢ مليون فدان بجانب حيازاتهم الأصلية، بينما ارتفع هذا العدد حتى العام الزراعي ٧٤/١٩٧٥ لتصل نسبة الأرض المؤجرة ٤٢,٤٥٪ من جملة الأرض الزراعية استؤجر منها ٨١,٥٪ إيجاراً نقديا[٢٣].

خلاصة ما سبق أن هيكل الملكية وعلاقات الإنتاج في فترة السبعينات اختلفت اختلافا واضحا عما كانت عليه في فترة الستينات. فبعد أن كان الاتجاه هو إعادة توزيع الملكية لصالح صغار الفلاحين أصبح في السبعينات لصالح كبار الفلاحين، وكأن النمط الذي ساد في هذه الفترة كان يهدف إلى القضاء على كل ما أرساه الإصلاح الزراعي من أسس وقواعد وعلاقات، وهذا يعني أن إعادة توزيع الملكية في القرية المصرية في السبعينات اتجه نحو تدعيم العلاقات الرأسمالية فيها، بل أكثر من هذا ان نمط الانتاج الذي ساد في تلك الفترة ساعد هذه العلاقات على السيطرة والانفراد بوسائل الإنتاج في الوقت الذي بدأت فيه القوانين تتجه نحو تركز الملكية في فئة محدودة من الرأسمالية.

ومما يدعم ذلك أن نصيب ما تحوزه فئة من ١٠ ـ ٥٠ فداناً بلغ ٢٠,٨٪ من الأرض الزراعية سنة ١٩٦٥ بينما ارتفع هذا العدد ليصل الى ٢٣,١٪ عام ١٩٧٤. كما ازداد نصيب ما تحوزه الفئة التي تحوز أكثر من ٥٠ فداناً من ١٢,٦٪ عام ١٩٦٥ الى ١٦,٣٪ عام ١٩٧٤ وهذا يعني المزيد من التركيز على حساب صغار الحائزين منهم.

ثالثا: بعض التغيرات التي طرأت على التركيب المحصولي كدلالة على توجه الاستثمار.

يعد التركيب المحصولي مؤشرا على توجهات الاستثمار في الزراعة، ويمكن أن يكشف ولو بطريق غير مباشر عن العلاقات الإنتاجية في الزراعة المصرية، وفي هذا الصدد تشير البيانات إلى أن هناك اتجاهاً متزايداً إلى زراعة محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وهي تعد محصولات رأسمالية. فطبقا لبيانات التعداد الزراعي الرابع لعام ١٩٦١ تبين أن المساحات المزروعة بالخضر والفواكه تتزايد مع تزايد حجم الحيازة، وذلك لحاجة هذه لمحاصيل إلى توفير نفقات أكثر من المحاصيل التقليدية، وكذلك إلى استثمارات كبيرة لمحاصيل الفاكهة[٢٤].

وإذا ما تم مقارنة هذا الوضع بما هو سائد في فترة السبعينات يلاحظ أن هناك ارتفاعا في مساحة الأرض المزروعة فاكهة من ١٣١ ألف فدان سنة ١٩٦٠، لتصل الى ٢٤٤ الف فدان سنة ١٩٧٠ ثم إلى ٣٣٨ ألف فدان في عام ١٩٨٧ أي ما نسبته ٣٪ من الأرض الزراعية كما ارتفعت مساحا الأرض المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية من ثلاثة آلاف فدان سنة ١٩٦٠ إلى ١٥ ألف عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٦٤ ألفا عام ١٩٧٨ بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الأرض الزراعية[٥].

تكشف هذه البيانات عن أنه إذا كانت هناك تغييرات حدثت في التركيب المحصولي في الزراعة المصرية في فترة الستينات في اتجاه التركيز على المحصولات غير التقليدية، فإن هذه التغيرات قد وصلت إلى ذروتها في فترة السبعينات مما يؤكد الاتجاه السريع نحو التكيف الرأسمالي خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ان التوسع في زراعة هذه المحاصيل كأن من نصيب أغنياء ومتوسطي الحائزين.

حقيقة الأمر ان الاتجاه نحو زراعة المحاصيل غير التقليدية من قبل هاتين الفئتين يرجع إلى الارتفاع في عائد الفدان من هذه المحاصيل "الخضر والفواكه والنباتات الطبية" بالمقارنة بالمحاصيل النقدية التقليدية مما يعطيهم فرصا أكثر وحرية أكبر في الاستثمار، ويمكن التدليل على ذلك من خلال توضيح متوسط دخل الفدان.

الجدول رقم (٧)

المحصول	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المتوسط
أـ المحاصيل النقدية التقليدية				
١ـ القطن	١٨٤	١٧٩	٢٣٢	١٩٨
٢ـ الأرز	١٧٢	١٣٢	١٥٧	١٣٤
٣ـ القصب	٢٩٣	٢٧٠	٣٠١	٢٨٨
ب محاصيل الخضر				
١ـ الطماطم	٤٠١	٤٧٧	٤٨٣	٤٥٤
٢ـ البطاطس	٧٤٧	٤٤٦	٤٩٠	٥٦٢
٣ـ الكوسة	٣٢٠	٢٣٥	٤٠٤	٣٥٣
جـ ـ محاصيل الفاكهة				
١ـ البرتقال	١٩٢	٢٢٤	٣٢٢	٢٤٦
٢ـ العنب	٧٥٥	٤٣٦	٥٤٤	٥٧٨
٣ـ المانجو	٤٤٣	٢٨٦	٤٩١	٤٠٥

يوضح جدول رقم (٧) متوسط دخل الفدان بالجنيه من أهم المحاصيل النقدية والتقليدية ومحاصيل الخضر والفواكه في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨.

تكشف بيانات هذا الجدول عن العائد الكبير الذي تحققه الخضر والفاكهة بالمقارنة بالمحاصيل النقدية مما يفسر التوسع في مساحتها.

هذا ويوضح الجدول رقم (٨) تطور أهم المحاصيل النقدية والتقليدية ومحاصيل الخضر والفواكه الرئيسية في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٨.

الجدول رقم (٨)

المحصول	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	٪ في السنة ٧١ الى ١٩٧٨
أـ المحاصيل النقدية التقليدية				
١ـ القطن	١٥٢٥	١٤٢٣	١١٨٩	٧٨
٢ـ الأرز	١١٤٨	١١٣٩	١٠٣١	٩٠
٣ـ القصب	١٩٣	٢٤٩	٢٤٨	١٢٨
ب ـ محاصيل الخضر				
١ـ الطماطم	٢٤٧	٢٩٣	٣١١	٢٢٦
٢ـ البطاطس	٦٦	١٥٢	١٢٨	١٩٤
٣ـ الكوسة	٤٧	٥١	٥٥	١١٧
جـ ـ محاصيل الفاكهة				
١ـ البرتقال	١١٩ـ١١٥	١٥٩	١٣٤	
٢ـ العنب	٢٤	٤٨	٥٠	١٤٧
٣ـ المانجو	٢٥	٢٥	٢٧	١٠٤

يوضح جدول رقم (٨)تطور مساحات أهم المحاصيل النقدية والتقليدية ومحاصيل الخضر والفواكه الرئيسية في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٨. بالألف فدان.

تكشف بيانات هذا الجدول عن أنه في الوقت الذي تناقصت فيه وبصورة واضحة مساحة الأرض المزروعة بمحاصيل (القطن والأرز) بنحو ٤٥ ألف فدان، زادت مساحة الأرض المزروعة بمحاصيل الخضر والفواكه بمقدار ١٦٨ ألف فدان[٢٦].

هذا وقد كان لعدم تدخل الدولة بصورة محددة في تسويق المحاصيل غير التقليدية في فترة السبعينات أثر في التوسع في هذه المحاصيل خاصة وأن تسعيرتها تخضع لقوانين العرض والطلب أكثر مما تخضع لتحكم الدولة في تحديد السعر. في الوقت الذي تلزم فيه الدولة مزارعي المحاصيل التقليدية بأسعار محددة.

على أن المهم في الأمر أن الاتجاه نحو زراعة هذه المحاصيل قد أدى إلى زيادة حدة الفوارق في الدخول بين المنتجين حسب فئاتهم وشرائحهم الحيازية بمعدل أكبر من الفارق

في هيكل الحيازة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة وسوء توزيع الدخل بين الفئات الحيازية. وهذا من بين ما يدعم شيوع النمط الرأسمالي في فترة السبعينات في القرية المصرية.

رابعا:

أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الطبقي في القرية المصرية:

سبقت الإشارة في الدراسة الراهنة في سياق تحديد الملامح العامة للنمط الانتاجي السائد في القرية المصرية في السبعينات إلى أنه نمط رأسمالي تجاري تابع، بعد أن كان النمط السائد في فترة الستينات هو نمط رأسمالية الدولة الوطنية، ولما كانت الطبقات تتحدد أساسا في ضوء النمط الإنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي في فترة تاريخية معينة من خلال الموقع من ملكية وسائل الإنتاج، والموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل، وأنماط الممارسات والوعي الطبقي[٢٧] فإنه في ضوء هذه المحددات يمكن القول أنه منذ الخمسينات وحتى الوقت الراهن توجد جماعات طبقية أساسية في القرية المصرية تتمثل في:

أ ـ جماعة كبار الحائزين.

ب ـ جماعة متوسطي الحائزين.

جـ ـ جماعة صغار الحائزين.

د ـ طبقة العمال وبداخلها: العمال الأجراء عمال التراحيل وعمال الخدمات.

تلك هي التحديدات العامة للفئات والمجموعات الطبقية في القرية المصرية، وسوف يتم استطلاع أهم التغيرات التي طرأت عليها من خلال مقارنة اوضاع كل منها عبر الحقيقتين المذكورتين.

١ـ جماعة كبار الحائزين:

وهم من يحوزون ٥٠ فدانا فأكثر. وقد تعرضت هذه الجماعة الطبقية إلى عديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في فترة الستينات تجاهها، وقد تمثلت هذه الإجراءات في صدور عدة قوانين، من بين أهمها تلك التي نصت على تحديد ملكيات أصحاب هذه الجماعة، فالقانون الأول والذي صدر في سبتمبر ١٩٥٢ حدد الملكية الزراعية بمائتي فدان، كما حدد العلاقة بين المالك والمستأجر، وقدر الإيجار السنوي بسبعة أمثال الضريبة[٢٨]. وفي يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ الذي قضى بأنه لا يجوز لأي فرد أن يملك من الأرض الزراعية ما يزيد عن مائة فدان. كما حددت ملكية الفرد في يوليو سنة ١٩٦٩ بحد أقصى قدره خمسون فدانا[٢٩].

أضف إلى ماسبق أنه كانت هناك اتجاهات نحو تقليل استغلال هذه الطبقة لفئة صغار المستأجرين والعمال. فقانون الإصلاح الزراعي الأول اهتم بتحسين العلاقة بين

المالك والمستأجر في الزراعة المصرية، من خلال تحديده للقيمة الإيجازية، مع ضمان استمرار هذه العلاقة حسب رغبة المستأجر، بحيث لا تقل عن ثلاث سنوات تجدد بصورة دورية[٣٠] هذا بجانب تحديد حد أدنى لأجر العمل الزراعي ٢٥ قرشا لمنع استغلال هذه الجماعة لطبقة العمال.

والجدول رقم (٩) يوضح أهم التغيرات التي طرأت على أوضاع هذه الجماعة الطبقية خلال فترة الستينات[٣١].

هيكل الملكية	قبل عام ١٩٥٢		بعد صدور قوانين عام ١٩٥٢		بعد صدور قوانين ١٩٦١		١٩٦٥	
	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة
٥٠ فداناً	،٢	٧,٢	,٢	٧,٢	,٢	٧,٠	,٢	٦,١
١٠٠ فداناً	,١	٧,٣	,١	٧,٢	,٢	٨,٢	,١	٦,٥
٢٠٠ فأكثر	,١	١٩,٧	,١	٥,٩	-	-	-	-
جملة الجماعة الطبقية لاجمالي الحائزين	,٤	٣٤,٢	,٤	٢٠,٣	,٤	١٥,٢	,٣	١٢,٦

تكشف بيانات جدول رقم (٩) أن ٤,٪ من حائزي هذه الجماعة كانوا يحوزون ٣٤,٢٪ من الأرض الزراعية قبل ١٩٥٢ وبصدور قوانين الإصلاح الزراعي ١٩٥٢، ١٩٦١ أصبح ٣,٪ يحوزون ١٢,٦٪ من الأرض الزراعية.

وبمقارنة هذا الوضع بما هو سائد في حقبة السبعينات يلاحظ أن توجهات الدولة الأساسية تسير في اتجاه تدعيم مصالح هذه الجماعة الطبقية. ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما يلي:

أولا: زيادة نسب ما تحوزه هذه الجماعة من الأرض الزراعية. حيث تشير البيانات في هذا الصدد إلى وجود تناقص في نسبة فئة من يحوزون أكثر من ٥٠ فداناً مع زيادة في نسبة ما يحوزونه من أرض زراعية. فقد بلغت نسبة هذه الجماعة الطبقية في سنة ١٩٦٥ ٣,٪ كانوا يملكون ١٢,٦٪ من الأرض الزراعية بينما انخفضت نسبة الملاك في هذه الفئة إلى ٢٤,٪ في حين ان نصيبهم من المساحة ارتفع إلى ١٦,٣٪ من الأرض الزراعية[٣٢].

هذا بجانب زيادة مساحة الأرض المزروعة بمحصولات رأسمالية في مقدمتها

الفاكهة والخضروات والنباتات الطبية والعطرية، وأن هذا التوسع كان من نصيب أغنياء ومتوسطي الحائزين، كما سبقت الإشارة في هذه الدراسة.

ثانيا: تعكس التشريعات التي صدرت خلال فترة السبعينات توجهات الدولة نحو تدعيم أوضاع هذه الجماعة الطبقية وقد يفيد هنا عرض لبعض القوانين التي يمكن أن تدلل على ذلك:

١- وفقا للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤٪ والذي نص على إعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الحكومة والتي لم توزع أو لم يجر التصرف فيها إلى ملاكها الأصليين، وتلى ذلك "فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة" في ١٩٧٧/٢/٩ والذي أكد على بطلان إجراء فرض الحراسة وقانون ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ومنذ عام ١٩٨٠ بدأت المحاكم تحكم لصالح الخاضعين للحراسة باستعادة أراضيهم[٣٣].

٢- فيما يتعلق بالقانون رقم ٩٦٧ والخاص بإعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين يلاحظ ان القانون سعى إلى حماية مالك الأرض الزراعية من تحمل آثار التضخم التي كثفتها التبعية الاقتصادية فضلا عن إعطائه فرصا أفضل للمالك كما أدخل هذا القانون تعديلا قضى بجواز الاتفاق بين المالك المستأجر على تحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة بعد أن كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يجبر ولو بموافقة المستأجر[٣٤] وهذا يعني أن هناك فرصة للمالك للضغط على المستأجر أكثر من تلك التي للمستأجر في الحصول على حقه مما يخدم مصلحة المالك أي أن تكون حيازة الأرض له هو.

٣- في ١٩٧٨/٧/١٢ صدر القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨ والذي نص على تعديل أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والخاص بضريبة الأطيان الزراعية بقصد رفع القمية الأيجارية للأراضي الزراعية خلال العام الزراعي ٧٩/٧٨ بنصف الزيادة فقط على أن تسري القيمة الإيجارية بالكامل اعتبارا من العام ١٩٨٠/٧٩[٣٥]. وهذا يعني أن القانون يقف بجانب المالك الكبير وكأنه هو الذي يعاني من ارتفاع الاسعار والتضخم.

٤- إلغاء لجان فض المنازعات التي كانت تفصل في القضايا داخل الجمعية التعاونية بين المالك والمستأجر وتحويل الأمر للقضاء العادي والذي يعني بالنسبة للمستأجر محدود الدخل إجراءات طويلة، ومحاكم ابتدائية واستئنافية، ونقض ومصروفات، وتوكيل محامي، وسفر إلى المدينة أكثر من مرة مما قد يؤدي إلى استسلامه وفوز المالك بكل شيء.

٥- إعفاءات للمزارعين أصحاب الزراعة الرأسمالية تشجيعا لهم، وإعادة لتوزيع

الدخل الزراعي لصالحهم. وقد قننت هذه الإعفاءات بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٢٠/٧/١٩٧٨[٣٦] وهو القانون الذي سعى الى مايلي:

أ ـ إبقاء مبدأ عدم فرض ضريبة نوعية على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعي بصفة عامة.

ب ـ استثناء تسري ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الاستغلال الزراعي من المحاصيل البستانية مثل حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت ثلاثة أفدنة ومن نباتات الزينة العطرية إذا تجاوزت المساحة فدانا ومن مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة وهذا يعني حرمان التنمية من مصدر تمويل هام يتمثل في الضرائب ويستفاد من توجيهه لصالح من يملك أكثر، مما يعني توجيه هذه القوانين لصالح هذه الجماعة الطبقية.

٦ـ جواز طردهم للمستأجرين وإعادة استيلائهم على الأرض الزراعية.

٧ـ الحد من نشاطات الجمعيات التعاونية وإنشاء بنوك القرى والتي تعني قوانينها أن القروض لا تعطي إلا بضمان مالي أو عقاري وهذا ما لا يتوفر مع هذه الجماعة الطبقية.

٢ـ جماعة متوسطي الحائزين:

وهم من يحوزون من خمسة أفدنة إلى أقل من ٥٠ فداناً وتتضمن بداخلها الفئات التي تحوز من ٥ ـ أقل من ١٠ أفدنة ومن ١٠ ـ ٢٠ فداناً، ومن ٢٠ ـ ٥٠ فداناً هذا وقد بلغت نسبة من يحوزون في هذه الفئات مجتمعة في سنة ١٩٥٢ ٣—٥٪ يملكون ٣٠,٤٪ من الأرض الزراعية. وبتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي حدثت تغييرات في الفئات التي تدخل تحت شريحة من ٢٠ ـ ٥٠ فداناً إذ ازداد عدد الملكيات المتوسطة في هذه الشريحة من ٨,٠٪ سنة ١٩٥٢ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول إلى ٩,٠٪ سنة ١٩٦٥. كما ازدادت مساحة الأرض التي يحوزونها من ٩,١٠٪ إلى ١٢,٦٪ من الأرض الزراعية في نفس السنوات[٣٧]. ويمكن تفسير نمو عدد ومساحة هذه الملكيات في ضوء قوانين الإصلاح الزراعي التي وضعت حداً أقصى للملكية مما أضطر كبار الملاك إلى التخلص من الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى المسموح به.

والجدير بالذكر أن الفئات الأخرى من الحيازات المتوسطة ومن يملكون خمسة إلى أقل من عشرة أفدنة، و من ١٠ ـ ٢٠ فداناً ظلت كما هي سواء في العدد أو المساحة بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وهي تعد من أكثر الفئات التي استفادت من التيسيرات الزراعية وذلك من خلال حصولهم علي نسب كبيرة من القروض في الوقت الذين ما طلوا في سدادها.

أما في السبعينات فيمكن القول أن هذه الفئات أصبحت من كبار الحائزين، وقد تم ذلك من خلال شرائها لأراضي جديدة إما زيادة عن الحد الأقصى المسموح به، أو عن طريق بيعها لأجزاء من أراضيها للعائدين من البلاد العربية، مما أدى ـ إلى زيادة دخلها نتيجة لارتفاع أثمان الأرض. وتشير البيانات إلى زيادة نسبة الحائزين في الفئة من ٥ لأقل من عشرة أفدنة وأيضا زيادة نسبة ما يحوزونه من الأرض ففي سنة ١٩٦٥ بلغت نسبة الحائزين ٢,٤ يحوزون ٩,٥٪ من الأرض الزراعية في حين ارتفعت النسبة لتصل إلى أن ٢,٧٪ من الحائزين يحوزون ٩,١٪ من الأرض الزراعية سنة ١٩٧٤.

كما تشير البيانات أيضا إلى تناقص الحائزين في فئة الحيازة من (١٠ ـ ٥٠ فدانا) مع زيادة نسبة ما يحوزونه من الأرض فيها بين ١٩٦٥، ١٩٧٤ فبينما بلغت النسبة في سنة ١٩٦٥ ٢,٢٪ كانوا يملكون ٢٠,٨٪ من الأرض الزراعية. أصبحت النسبة في سنة ١٩٧٥ ٢,١٪ من الحائزين يحوزون ٢٣,١٪ من الأرض الزراعية[٣٨].

على أن ارتفاع نسبة الأرض التي تحوزها هذه الجماعة الطبقية جعلتها تقترب من جماعة كبار الحائزين مما يؤدي إلى تمتعها بكافة التشريعات التي صدرت في السبعينات وهذا ما يدعم موقفها ويكشف عن توجهات هذه الفترة.

٣ـ جماعة صغار الحائزين:

وهي التي تحوز أقل من خمسة أفدنة ، وقد تغيرت أوضاعها تغيرا نسبيا في فترة الستينات مقارنة بما كان سائدا قبل ١٩٥٢ وذلك نتيجة لتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، إذ تم توزيع الأراضي الزراعية، والتي تم الاستيلاء عليها بموجب هذه القوانين. وتشير البيانات إلى أن نسبة حائزي هذه الفئة قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي كانت ٩٤,٣٪ يحوزون ٣٥,٤٪ وأصبحت نسبتهم بعد صدور هذه القوانين ٩٣,٤٪ يحوزون ٤٦,٦٪. وفي سنة ١٩٦٥ أصبحت نسبة الحائزين في نفس الفئة ٩٤,٥٪ بينما ارتفعت المساحة التي يحوزونها إلى ٥٧,١٪[٣٩].

أما في السبعينات فمن الملاحظ وجود تناقص في مساحة الأرض التي تحوزها هذه الفئة، فقد انخفضت نسبة الأرض التي تحوزها من ٥٧,١٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٤٩,٧٪ سنة ١٩٧٥ في الوقت الذي ظلت فيه نسبة الملاك كما هي تقريبا[٤٠].

ومما تجدر الإشارة إليه القوانين الزراعية التي صدرت خلال السبعينات أخذت في معظمها اتجاها ضد مصالح هذه الفئة فكما سبقت الإشارة في الدراسة الراهنة سعت معظم القوانين إلى حماية كبار الحائزين على حساب صغار الفلاحين إذ قضي القانون رقم ١٩٦٧

والخاص بإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بجواز الاتفاق بينهما على تحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة، وهذا يعني أن الفرصة متاحة للمالك أكثر مما هي متاحة للمستأجر خاصة حائزي هذه الفئة مما يؤدي الى أن تكون الأرض من نصيب كبار الحائزين هذ بالإضافة إلى قوانين أخرى تدعم في معظمها موقف كبار الحائزين وتقويه على حساب حائزي هذه الفئة. كما أن إلغاء لجان المنازعات كانت من بين القرارات التي صدرت في فترة السبعينات والتي كان لها تأثيرها السيء على حائزي هذه الفئة لما تتطلبه من إجراءات لن يقدر عليها إلا كبار الحائزين. أضف إلى ذلك إنشاء بنوك القرى لتقوم ببعض وظائف الجمعيات التعاونية، وهذه البنوك تخدم كبار ومتوسطي الحائزين، على حساب هذه الفئة خاصة، ما يتعلق بان القروض لا تعطى إلا بضمان مالي، وعقاري، وهذا ما لا يتوفر إلا مع هاتين الفئتين.

يتضح مما سبق أنه بعد أن كانت توجهات الدولة نحو صغار الحائزين في فترة الستينات أصبحت في السبعينات وبعد صدور القوانين الخاصة بهذه الفترة وما تبعها من تحولات اقتصادية في هيكل الملكية الزراعية تتجه نحو زيادة الإفقار النسبي لصغار الحائزين.

٤ـ طبقة العمال:

وتشمل العمال الزراعيين وعمال الخدمات وعمال التراحيل. وأصحاب هذه الطبقة من المعدمين الذين لا يملكون وسيلة للعيش سوى بيع قوة عملهم لمواجهة متطلبات الحياة في أدني درجاتها، وهم يخضعون لقوانين العرض والطلب في إطار سوق العمل المأجور.

وبالرغم من ندرة البيانات الإحصائية حول هذه الطبقة إلا أن إحدى الدراسات استطاعت أن تقدم بعض التقديرات الأولية لعدد الأسر المعدمة، والتي تعرف على أساس أنها التي لا تمتلك أرضا ولا تستأجرها.

وتشير هذه الدراسة إلى أن هناك حقيقة أساسية تبرزها هذه التقديرات مؤداها أن ثمة هبوطا مضطردا في الرقم المطلق للأسر المعدمة في الريف المصري منذ ١٩٥٢ وحتى منتصف الستينات، أما في الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ فقد شهدت زيادة جديدة في العدد المطلق لهذه الأسر. ففي الوقت الذي كان فيه عدد الأسر المعدمة في سنة ١٩٥٢ وبعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي مليوناً ومائتين وسبعة عشر ألفا انخفض هذا العدد ليصل إلى مليون وثمانمائة وخمسة وعشرين ألفا وعاد ليرتفع مرة اخرى في سنة ١٩٧٠ ليصل إلى مليون وألف ومائتين وتسعة وسبعين أسرة[٤١].

هذا وسوف يتم التركيز هنا على أهم التغيرات التي طرأت على فئة العمال الزراعيين الأجراء على أساس أنهم يمثلون النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل الزراعية، كما أنهم يعملون بالزراعة بشكل مباشر مقابل أجر يتحدد بين العامل وصاحب العمل.

بلغت نسبة العمال الزراعيين في سنة ١٩٦٦ ٤٠,٧٪(٤٢) بينما انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٣٦,٧٪ سنة ١٩٧٦ بالنسبة لإجمالي قوة العمل في الريف(٤٣).

وعن أوضاع هذه الجماعة الطبقية في الستينات يمكن القول أن قوانين الإصلاح الزراعي تضمنت مواد تنص على وضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي لمنع استغلال كبار الحائزين لهم بجانب إنشاء نقابات لهم بقصد حماية حقوقهم. كما أمكن توفير قدر لا بأس به من الخدمات الصحية والتعليمية مما يؤدى إلى توجيههم نحو تعليم أبنائهم.

أما في السبعينات فقد واجهت هذه الجماعة الطبقية نتيجة لتحول توجه الدولة نحو سياسة الانفتاح الرأسمالي، والتي تجبر صغار الحائزين والذين يحوزون حيازات قزمية لا تكفي لحفاظهم على ضرورات الحياة، على بيع عملهم لسوق العمل. وما صاحب ذلك من أزمات خاصة ما يتعلق بارتفاع الأسعار والسلع المستوردة بصفة خاصة مما دفع بهذه الفئة إلى الهجرة إلى البلدان النفطية بعد أن فتحت الدولة أبوابها للهجرة خارج البلاد وقد أثر ذلك على العرض منهم في سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع أجورهم حتى وصلت الى ستة جنيهات يوميا.

على أن هجرة العمال الزراعيين تعد من بين أهم التغيرات التي حدثت في السبعينات ومنذ منتصفها بالنسبة لهذه الجماعة الطبقية. وتكشف إحدى الدراسات عن أن هجرة عمال الزراعة إلى البلدان العربية أدت إلى عدة أمور من بينها تقليص العمل المأجور في الزراعة تدريجيا، وتوسيع بيع الأرض الزراعية، والمضاربة عليها توطئة لإعادة تركز الأرض في مساحات كبيرة نسبيا تسمح بنمو البورجوازية الزراعية. وهذا ما بينته بيانات الحيازات المتوسطة والكبيرة في سياق الحديث عنها في الدراسة الراهنة. هذا بجانب تأثير هذه الهجرة على بنية هذه الجماعة الطبقية حيث جعلتها أكثر تفتتا وأكثر تمايزا مما يؤثر مستقبلا على وحدة وجودها الاجتماعي وبالتالي على وعيها(٤٤) ولعل أخطر ما يمكن ان تصل اليه الدراسة ولو بشكل افتراضي هو ان هذه الجماعة من أكثر الجماعات إصابة بالتهميش والتباين نتيجة للانفتاح للهجرة النفطية، ونقصد بالتهميش هنا ان العمل الزراعي قد لا يكون العمل الأساسي لنسبة كبيرة منها، مما سيكون له انعكاسات على العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي في الريف المصري.

تلخص الدارسة مما سبق، خاصة ما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على التركيب الطبقي

في القرية المصرية، إلى أن معظم القوانين الي صدرت في فترة الستينات كانت تسير نحو تدعيم المعدومين والعمال الأجراء وصغار الحائزين، في حين أن التي صدرت في السبعينات كانت أكثر انحيازا نحو كبار الملاك او المستثمرين الرأسماليين في الزراعة وهذا ما يعكس توجه كل على حده.

خامسا: بعض التغيرات التي طرأت على القيم في القرية المصرية.

تتحدد القيم في المجتمع بإطار التكوين الاجتماعي الاقتصادي، ونمط الإنتاج السائد في مرحلة تاريخية معينة، وما يحويه هذا النمط من علاقات إنتاجية. وإذا كانت الدراسة الراهنة قد سبق وأشارت إلى أن النمط الانتاجي الذي ساد في حقبة السبعينات في المجتمع المصري هو نمط رأسمالي تابع فلابد أن يفرز هذا النمط فيها اجتماعية تعبر عنه. وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى وجود مجموعة من القيم الاجتماعية سادت خلال السبعينات ولا تزال في المجتمع المصري، وهي تحث على:(٤٥)

١- الكسب السريع والسهل وليس العمل المنتج وبذل الجهد فيه.
٢- الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار.
٣- الاهتمام باللحظة الراهنة وليس الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له.
٤- تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات المحلية.
٥- الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لتغييره عن طريق الهجرة مثلا.
٦- اقتناء الأشياء وليس تنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر حسب ما يقتنيه وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية.
٧- اللامبالاة والسلبية وليس القدرة على ابتكار الحلول والإبداع.
٨- اللاعقلانية وليس العقلانية.
٩- استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة.
١٠ إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية الوطنية.

وإذا كانت هذه هي القيم التي سادت في المجتمع المصري في حقبة السبعينات فإنها تنعكس على قطاعاته المختلفة والتي من بينها القرية المصرية. فبعد أن كانت قيمة العمل الزراعي المنتج وقيمة الأرض، من أهم القيم السائدة في الستينات وما قبلها في القرية المصرية فقد اتجهت هذه القيم في السبعينات نحو الاستهلاك والفردية واللامبالاة والسلبية.

وتكشف الدراسات المتاحة حول القيم في القرية المصرية في فترة الستينات عن أن القيم الأساسية في القرية كانت تدور حول الأرض والأولاد. فالأرض لها قيمة عظمى لأنها

"مصدر للحياة" والعمل المنتج فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة، ولذلك كان يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض ومقدار ما يبذل فيها من عمل، وكلما ازداد انشغال الفرد بالعمل الزراعي المنتج كلما زادت قيمته في العائلة وفي المجتمع (١٤٦).

ولأن التوجه في الفترة الناصرية كان نحو الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وما ارتبط بذلك من مجانية التعليم وحق العمل وبعض صور المشاركة، وقوانين العمل، وقوانين التأمينات وتسعير السلع الأساسية. فقد صاحب ذلك وجود قيم تعلي من شأن العمل المنتج وتعلي من قيمة التعليم بوصفهما أساليب جوهرية لإحداث الحراك الاجتماعي في المجتمع. وبمقارنة هذه الوضع بما ساد في فترة السبعينات يلاحظ أن القيم المسيطرة في القرية المصرية تتجه في معظمها نحو الاستهلاك أكثر ما تتجه نحو الإنتاج، فعلى سبيل المثال تتجه طبقة كبار الحائزين نحو النشاط الزراعي غير النباتي كتربية الماشية والاتجار فيها وفي مخرجاتها اللبنية ونشاطات المناحل وما شابهها واستغلال أزمة الإسكان في المدن والاتجار في المواد التموينية بالريف خاصة الشاي والسكر والسجاير، واستغلال العمل سواء المأجور في الزراعة والسطو على فائض قيمة كدح العمال في الأرض الزراعية سواء من خلال الإيجار بالمشاركة أو بالزراعة أو تشغيل العمال بأجر نقدي أو عيني.

على أن من أهم وسائل الحراك الاجتماعي في القرية المصرية بالنسبة لصغار الحائزين والعمال الزراعيين تمثلت في فترة السبعينات في الهجرة الى البلاد العربية مما ادى إلى تقليص العمل المأجور في الزراعة تدريجيا وتوسيع سوق بيع الأرض الزراعية كما سبقت الإشارة في الدراسة الراهنة.

ومن ناحية أخرى كان لهجرة الذكور من العمال وصغار الحائزين أثره في خروج المرأة إلى العمل وإدارة شئون الأسرة الاقتصادية والاجتماعية في غيبة الرجل مما أثر في القيم التي كانت تشكل النظرة الاجتماعية إلى المرأة.

خاتمة واستخلاصات

سبقت الإشارة في مقدمة الدراسة الراهنة إلى ان هناك دراسات سابقة أجريت حول القرية المصرية، إلا أنها في معظمها لم تعتمد على بيانات امبريقية واقعية، هذا من ناحية، ولأن الدراسة الراهنة يمكن أن تصنف كدراسة استطلاعية من ناحية أخرى فإن الاستخلاصات التي توصلت اليها الدراسة يمكن أن تكون إطارا يساعد على صياغة عدد من الفروض التي تحتاج الي اختبار، من خلال عدد من الدراسات الميدانية، ويمكن إيجاز أهم هذه الاستخلاصات على النحو التالي:ـ

أولا: شهدت القرية المصرية مجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أثرت في بنيتها الاجتماعية نتيجة لتحول النمط الإنتاجي السائد فيها من نمط رأسمالية الدولة الوطنية إلى نمط رأسمالي تجاري تابع، وقد ترتب على ذلك انتقال القرية من كونها منتجة إلى قرية مستهلكة، ومن الدلائل على ذلك:

أ ـ توجه العاملين بالزراعة في القرية المصرية نحو الأنشطة الخدمية، والهامشية، أكثر من اتجاههم إلى الانشطة الإنتاجية، وشواهد هذا ما يلي:
ـ هجرة عدد كبير من عمال الزراعة، وصغار الحائزين إلى الدول النفطية.
ـ اتجاه هؤلاء العمال وصغار الحائزين الى استثمار مدخراتهم في أعمال المضاربة والمشروعات التجارية.

ب ـ اعتماد القرية في كثير من بنود إشباعها لحاجاتها الأساسية على المدينة بعد أن كانت المدينة تعتمد في إشباع حاجاتها على القرية بل إن بعض السلع تستورد من خارج مصر.

جـ ـ أن القوى المنتجة في الريف المصري مازالت تعاني من الأمية مما يؤثر على سلوكها وتوجهاتها ووعيها.

ثانيا: أن هناك انحيازا رسميا في القرية المصرية نحو كبار الحائزين ومن الدلائل على ذلك:ـ

أ ـ اختلاف هيكل الملكية وعلاقات الانتاج في حقبة السبعينات عما كانت عليه في فترة الستينات، فبعد أن كان الاتجاه هو إعادة توزيع الملكية لصالح صغار الحائزين أصبح في السبعنيات لصالح كبار الحائزين، وهو بذلك يتجه نحو تدعيم العلاقات الرأسمالية بل أكثر من هذا ساعدت هذه العلاقات على السيطرة والانفراد بوسائل الانتاج، في الوقت الذي بدت فيه القوانين تتجه نحو تركيز الملكية في فئة محددة من الرأسماليين، وهذا يعني مزيدا من التركيز على حساب صغار الحائزين.

ب ـ الاتجاه نحو المحصولات الرأسمالية، "الخضر والفواكه" مما أدى الى زيادة حدة الفوارق في الدخول بين المنتجين على حسب فئاتهم وشرائحهم الحيازية بمعدل أكثر من الفارق في هيكل الحيازة. الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة سوء الدخل بين الفئات الحيازية.

جـ ـ أن هناك قيماً معينة تسود القرية المصرية تتمثل في الفردية والاستسهال، والكسب السريع من خلال التجارة والمضاربة على الأرض الزراعية ومستلزمات البناء . . الخ

الهوامش

(١) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص٤٤٣.

(٢) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، دراسة قدمت لندوة الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ ـ ص٤

(٣) لمزيد من التفصيل حول مفهوم التغير البنائي انظر :

Rosenthal, M.& Yndin, (eds), P. Dictionary of philosophy, progress publishers, Moscow 1967. P.70.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، تعداد السكان، النتائج التفصيلية، إجمالي الجمهورية، سبتمبر، مرجع رقم ٩٣ ـ ١٥١١١ ـ ١٩٧٨، ص١٥.

(٥) بيانات ١٩٦٠ مأخوذة من "مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠، الجمهورية العربية المتحدة، الجزء الثاني، جداول عام ١٩٦٣ من جدول توزيع السكان حسب الحالة العملية، ريف وحضر، ست سنوات فأكثر أما بيانات ١٩٧٦ فمأخوذة من "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع مذكور"، من جدول السكان حسب الحالة العملية، ريف وحضر، السكان ست سنوات فأكثر.

(٦) بيانات ١٩٦٠ مأخوذة من مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠، مرجع مذكور، من الجدول الخاص بتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ريف وحضر، وبيانات ١٩٧٦، مأخوذة من "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان تعداد السكان لسنة ١٩٧٦ مرجع مذكور"، من الجدول الخاص بتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي، السكان ست سنوات فأكثر.

(٧) خالد عبدالله لطفي، "مشكلة الأمية في مصر، ورقة بحثية عن مشكلة الأمية في مصر"، في مجلة دراسات سكانية، جهاز السكان وتنظيم الأسرة، السنة التاسعة، العدد ٦٢، يوليو ـ سبتمبر١٩٨٢، ص٣٠ ـ ٤٧.

(٨) لمزيد من التفصيل حول الأمية الوظيفية، والحضارية انظر:
خالد عبدالله لطفي، "مشكلة الأمية في مصر" المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) محمود عبد الفضيل ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٢٣٠ ـ ٢٣١.

(١١) د. محمود عودة، "الهجرة إلى مدينة القاهرة"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني عشر، العدد الاول، يناير ١٩٧٤ ص٥ ـ ٦.

(١٢) محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص٢٣٣.

(١٣) عبد الغفار هلال، اسماعيل محمد عبده، "الهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كعنصر أساسي لنموها السكاني خلال الفترات من تعدادات ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦، "مجلة السكان بحوث ودراسات" مركز الأبحاث، والدراسات السكانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ١٩٧٢، ص٤٥-٦٤.

(١٤) د. محمد أبو مندور الديب، "اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين في مجلة مصر المعاصرة، السنة الثانية والسبعون، العدد ٣٨٣، يناير ١٩٨١، ص٨٧ ـ ١٤٧.

(١٥) د. عبد الباسط عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، مرجع مذكور، ص٨١.

(١٦) د. محمد أبو مندور الديب، اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، دراسة غير منشورة، ص١.
(١٧) انظر في هذا الصدد: د. محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٨٠ - ١٨٢، محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص١٤ - ٢٥.
(١٨) د. محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع مذكور، ص١٧٩.
(١٩) محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص٢٤.
(٢٠) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، مرجع مذكور، ص١٥.
(٢١) د. محمد أبو مندور الديب، "اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)"، مرجع مذكور، ص٧
(٢٢) المرجع السابق، ص٨
(٢٣) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٤.
(٢٤) د. محمد أبو مندور الديب، "اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين"، مرجع مذكور، ص١١١.
(٢٥) د . عبد الباسط محمد عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، مرجع مذكور، ص ٤
(٢٦) د. محمد أبو مندور الديب، اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين، مرجع مذكور، ص١١٣ - ١١٥.
(٢٧) M,K, & Engles, F., **Selected Works,** Vol. 1. Foreign langnage Publisheing House, Moscow, 1962, P. 109.
(٢٨) المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي الباب الخامس، المادتان ٢٣، ٢٥.
(٢٩) د. محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع مذكور، ص١٨٠ - ١٨١.
(٣٠) المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي، مرجع مذكور.
(٣١) د. محمد أبو مندور الديب، تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، مرجع مذكور، ص٥.
(٣٢) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، مرجع مذكور ص١٥.
(٣٣) د. محمد أبو مندور الديب، اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقاتها بفقراء الحائزين الزراعيين، مرجع مذكور، ص١٢٤.
(٣٤) محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص٢٣١.
(٣٥) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، مجلد (٣١)، عدد(٤)، ١٩٧٨، ص٤٠٥.
(٣٦) محمد دويدار، مرجع مذكور، ص٣٥٥، ٣٥٧.
(٣٧) د. محمد ابو مندور الديب، اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، مرجع مذكور، ص٥.
(٣٨) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، مرجع مذكور، ص١٥.
(٣٩) د. محمد أبو مندور الديب، اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، مرجع مذكور، ص٥٠.

(٤٠) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر، مرجع مذكور، ص١٥٠.

(٤١) محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص٨٠، ٨٧، ٨٨.

(٤٢) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، مرجع مذكور، ص٦٥.

(٤٣) حسبت هذه النسبة من واقع بيانات تعداد ١٩٧٦.

(٤٤) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، مرجع مذكور، ص٥٨٠.

(٤٥) سمير نعيم أحمد، "أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على اتساق القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الأول، مارس ١٩٨٣، جامعة الكويت. ص١١٣ ـ ١٣٠.

(٤٦) د. محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، القيطون، محافظة الدقهلية، دراسة في علم الاجتماع القروي، الطبعة الثانية، ١٩٦٤، دار المعارف، الاسكندرية، ص١٠٣.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٥٣ ـ ٨٦)

مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي

طارق محمود رمزي
كلية التربية ـ جامعة الموصل

مقدمة

يجد الفرد نفسه أحيانا في مجموعة ما بتأثير ظروف معينة كالمجموعات الصفية، او قد يتم ذلك باختياره مثل مجموعات اللعب. وايا كانت طبيعة الجماعة التي ينتمي اليها الفرد فان انماط التقبل الاجتماعي المرتبط بها سوف يتحدد. وسوف يجد الفرد نفسه مقبولا اجتماعيا وفق المدى الذي تثمن او تقيم المجموعة بكاملها وجوده بينها. والواقع ان العوامل التي تحدد التقبل الاجتماعي معقدة، وتتباين بصورة خاصة بتباين المجموعات العمرية. ومجموعات الجنس، والمجموعات الثقافية ـ الاجتماعية. ومهما تكن خصائص هذه المجموعات، فان التقبل الاجتماعي ومن ثم التكيف الاجتماعي يصبح واقعا وحقيقة بالنسبة لكل عضو فيها. ان هذا التقبل الاجتماعي يشكل مصدرا مهما للامن النفسي security للافراد، واحترام الذات self – esteem لديهم[1]، خاصة في مرحلة المراهقة، وعليه فليس من المستغرب أن يلاحظ أن الأفراد في هذه المرحلة يولون أهمية خاصة وبالغة لتحصيل الأمن النفسي الذي يمكن أن يتأتى من خلال التقبل الاجتماعي المتبادل بينهم وبين أقرانهم أو بينهم وبين مدرسيهم أو غير ذلك من متغيرات البيئة التي يتفاعلون معها[2].

تأسيسا على ما تقدم يقوم الأفتراض النظري الأساسي للبحث الحالي وكذلك على تبني بعض ماجاء في المسلمات النظرية لروجرز Rogers وساراسون Sarason[3] والتي يمكن تلخيصها بما يأتي: حينما يكون الفرد غير قادر على اعطاء استجابات تقود الى النجاحات والى ارضاء الحاجات الاجتماعية (من خلال علاقاته مع الآخرين) تنشأ لديه حينئذ صراعات تؤدي بدورها الى إثارة مشاعر القلق فتنشأ مشاعر عدم الرضا عن الذات Self – dissatisfaction وتتصور الذات بانها المسؤولة عن تلك الصراعات، هذا الشعور الجديد يؤدي بدوره الى نشوء مشاعر عدم الأمن النفسي Insecurity الذي يهدد الذات نفسها. وحينما يستمر الصراع وتزداد شدة القلق يتمركز

السلوك الانساني أكثر فأكثر نحو خفض القلق من خلال الميكانزمات الدفاعية، وكنتيجة لذلك تزداد ردود الفعل ذات الطبيعة الدفاعية وتتحول مسؤولية تكون الصراع نحو الأفراد الآخرين المحيطين بالفرد الذين يتفاعل معهم[٤]، وهكذا تصبح الجماعات التي ينتمي اليها هي المسؤولة عن تقييمه من خلال مدى تقبله اجتماعيا، وكنتيجة لذلك يتأثر مستوى تكيفه الاجتماعي المدرسي. وتصبح مشاعر عدم الرضا عن الآخرين معيارا لمدى شعوره بعدم التقبل الاجتماعي. ويهدد هذا الشعور أمنهُ النفسي ويؤدي الى خفض مستوى تكيفه للمحيط الاجتماعي المدرسي.

إن الطلبة يعيشون في محيط مدرسي يتضمن عددا من المتغيرات تتحدد فيه علاقات اجتماعية متباينة. وان تحديد مستوى تكيفهم الاجتماعي المدرسي يتأثر بلا شك بالمشاعر المتكونة والتي سبق الاشارة اليها في المقدمة النظرية، وان تولد أية مشاعر سوف يؤثر بدرجة أو بأخرى على مستوى أداء الطلبة (سلبيا أم ايجابياً) بما فيه تحصيلهم الدراسي وقد يتباين هذا التأثير بتباين مستواهم الفكري ونمط مجالات تحصيلهم الدراسي[٥]. ورغم أن التكيف الاجتماعي المدرسي يرتبط ايجابيا مع التحصيل الدراسي، فقد يتوقع وجود علاقات متباينة أو على أقل تقدير علاقة عالية بين التحصيل الدراسي والتكيف الاجتماعي خاصة بالنسبة لأولئك المتكيفين اجتماعيا من غير القلقين. وبذلك يمكن اعتبار التكيف الاجتماعي المدرسي مؤشرا للتكامل بين الحاجات الاجتماعية وارضائها ومؤشرا مهما من المؤشرات المؤثرة في مستوى الاداء. وهكذا يبقى هذا التكيف الاجتماعي مرتبطا بالتحصيل الدراسي والتقبل الاجتماعي والمعايير الخلقية وغيرها[٦].

أهمية البحث والحاجة اليه:

أولى التربويون والمدرسون والآباء والباحثون اهتماما جادا ومتزايدا بدراسة ظاهرة التحصيل الدراسي ـ وبخاصة التحصيل الدراسي الواطىء ـ باعتبارها مشكلة تربوية هامة تمثل مصدر اهدار في القوى البشرية الفعالة التي يصعب الاتيان ببديل عنها للمجتمع. ولقد عالجت بحوث عديدة هذه المشكلة محددة العوامل البيئية والفردية من حيث مدى علاقتها بالتكيف الاجتماعي المدرسي[٧] فقد أدرك كل من التربويين والنفسانيين بشكل متزايد أهمية التكيف الاجتماعي المدرسي، خاصة المجتمعات التي تولي أهمية بالغة على التحصيل الدراسي والتنافس بين الطلبة وتركز عليهما كما تركز أيضا على الاختبارات المدرسية والتقويم باعتبارها مصادر لقياس التحصيل الدراسي كما هو الحال في القطر العراقي مثلا، أو على اقل تقدير جعل الفشل الدراسي عاملا يهدد الامن النفسي للطلبة باستمرار.

وفي العديد من الدراسات اظهرت النتائج ان مواجهة الطلبة لمواقف ضاغطة او صعوبات مدرسية يقود على الأرجح الى تعويق ارضاء حاجاتهم النفسية، مما يهدد بالأساس أمنهم النفسي والذي يمثل عاملا هاما في نشوء مشاعر عدم الرضا عن الذات Self – dissatisfaction وعن الآخرين، وهذا يزيد من حدة مشكلاتهم الانفعالية في المدرسة وقد يؤدي ذلك الى احساسهم بأنهم غير مقبولين اجتماعيا باعتبار أن بعض الصعوبات المدرسية أو المواقف الضاغطة التي يواجهها الطلبة قد يرتبط أساسا بمواقف ذات طابع اجتماعي سواء ما يتصل منها بعلاقاتهم

بزملائهم، أو مدرسيهم، أو ما يرتبط منها بمواقف تحصيلهم الاكاديمي الذي يعتبر حصيلة تفاعل جميع المتغيرات المدرسية السالفة الذكر، بحيث تشكل أطر هذه العلائق مستوى تكيفهم الاجتماعي المدرسي. وتسهم التقويمات التي تعطيها الجماعات للطلبة في المحيط المدرسي بدور مهم وترتبط ارتباطاً عاليا باحترام الذات لديهم، وهكذا تصبح الجماعات المدرسية عاملا مهما في تحديد درجة التكيف الاجتماعي المدرسي للطلبة، لأن مشاعر عدم الرضا عن الذات وعن الآخرين ستؤدي في جملتها الى سوء تكيفهم للمحيط المدرسي[٩]. وستؤثر بدرجة أو بأخرى على مستوى أدائهم المدرسي بما في ذلك تحصيلهم الدراسي[١٠]. ومما يعزز ذلك ماذهب اليه كل من لاور وهاندول إذ وجدا بأن المستوى المنخفض من احترام الذات Self-esteem الذي هو نتيجة لعدم الاندماج والألفة مع مجموعات الأقران يؤدي الى خفض مستوى الاداء في المحيط المدرسي خاصة ما يتعلق بتحصيلهم الدراسي[١١]. وتأسيسا على ما تقدم، فالمواقف الاجتماعية التي تتسم بطابع التقبل الاجتماعي والسعادة وتوقع النجاح المدرسي، يمكن أن تؤدي الى زيادة مستوى التكيف الاجتماعي للطلبة، بينما تؤدي المواقف الاجتماعية المدرسية التي يشعر الطلبة فيها بعجزهم عن تحقيق علاقات مرضية مع الآخرين في المحيط المدرسي الى خفض مستوى تكيفهم الاجتماعي المدرسي وتعويق مستوى ادائهم الابتكاري ولذلك تأثيره على تحصيلهم الدراسي[١٢].

وتشير نتائج بعض الدراسات الى وجود علاقة ارتباطية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي للطلبة وتحصيلهم الدراسي، فقد وجد كل من Milgram and Milgram 1974 و Rao, 1974 وجود علاقة ايجابية بينهما، على حين أظهرت نتائج دراسات أخرى وجود علاقة مضادة reverse بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي، فقد وجد Callis (1976) مثلا أن الطلبة سيئي التكيف الاجتماعي المدرسي يكون أداؤهم أو تحصيلهم الدراسي دون المعيار المطلوب، وعلى الرغم من أن ذلك ممكن الا أن النتائج أشارت الى أن زيادة مستوى الدافعية لدى الطلبة يمكن أن تجعل للدرجة المعتدلة من التكيف الاجتماعي المدرسي أثرا معززا للتحصيل الدراسي خاصة بالنسبة للمهارات البسيطة، بينما يشك بامكانية ذلك فيما يتصل بتعزيز تحصيلهم في المهارات المعقدة، وفي مواقف التحصيل الدراسي في الموضوعات الاجتماعية. وانطلاقا من تباين وجهات النظر السابقة حول العلاقة بين التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي، يمكن اعتبار تلك مشكلة تربوية تتطلب الدراسة والبحث العاجلين، لذلك سعت هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة الفعلية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي.

ان دراسة العلاقة بين مستوى التكيف الاجتماعي للطلاب وتحصيلهم الدراسي سيساعد كلا من المدرسين والمرشدين التربويين وغيرهم من المعنيين بشؤون التربية على تخطيط برامجهم التربوية ووضع البرامج العلاجية المناسبة حيث يمكن أن تساعد نتائج الدراسة الحالية كلا منهم على تحديد أفضل النشاطات والطرائق والوسائل التي تزيد من قدرة التفاعل الايجابي للطلبة وبالتالي على تحسين مستويات تكيفهم الاجتماعي في المدرسة مما يترك أثره الايجابي على زيادة تحصيلهم الدراسي وتفادي الكثير من الاهدار التربوي الناجم عن ذلك.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى ما يلي:

١ ـ تعديل Modification مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي[١٣] ليكون اداة صالحة لقياس التكيف الاجتماعي للمرحلة المتوسطة في محافظة نينوى.

٢ ـ الكشف عن العلاقة الدالة احصائيا بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي للطلاب ومستوى تحصيلهم الدراسي.

٣ ـ الكشف عن الفروق المعنوية بين الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي والطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي الواطىء في التحصيل الدراسي، ولصالح الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية للاجابة على الأهداف السابقة:

١ ـ هناك علاقة ايجابية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي ومستوى التحصيل الدراسي.

٢ ـ هناك فروق معنوية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي، ولصالح ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي.

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بما يأتي:

١ ـ المدارس المتوسطة الرسمية النهارية في مركز محافظة نينوي وللصفوف الثالثة فقط، باعتبارهم يخضعون لامتحانات وزارية عامة ذات أسئلة امتحانية موحدة وظروف مقننة موحدة بغية استبعاد ماقد يؤثر على مستوى تحصيلهم الدراسي.

٢ ـ الطلاب الذكور فقط لأن المقياس الأصلي المستخدم (مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي) مصمم أساسا للطلاب الذكور في المرحلة المتوسطة.

٣ ـ التحصيل الدراسي للطلاب ويحدد بمعدل مجموع درجات كل طالب في الموضوعات الدراسية الستة في الامتحانات الوزارية العامة/ الدور الاول فقط للعام الدراسي ٨٣ ـ ١٩٨٤، واستبعاد الطلاب المكملين والراسبين في الدور الأول حيث إن إبقاءهم يعني في الأساس إتاحة فرص تحصيلية أكثر من أولئك الذين نجحوا في الدور الاول مما قد يؤثر على زيادة مستوى تحصيلهم.

تحديد المصطلحات:

وردت في البحث الحالي بعض المصطلحات التي تقتضي تحديد مفاهيمها وهي:

١ ـ التكيف الاجتماعي Social Adjustment

يؤكد علماء النفس على أهمية المواقف والمحيط في تحديد سلوك الأفراد باعتباره عملية دينامية

حيوية من تفاعل بين المحيط والفرد. وفي ضوء هذا الاطار نعرض بعض تعاريف التكيف الاجتماعي:

- يعرف English التكيف الاجتماعي بانه «عملية تعديل الطالب والأساليب السلوكية لأفراد متفاعلين مع بعضهم البعض، بحيث يمكنهم تحقيق علاقة مرغوبة معينة والمحافظة عليها. هذا التعديل قد يكون متبادلا أو من طرف واحد». (p. 14).
- ويرى Hollander في ذات الاتجاه التكيف الاجتماعي باعتباره «عملية تطويع نزعات أو رغبات الفرد، ودوافعه، واتجاهاته، وقيمه للمتطلبات الاجتماعية»
- والتكيف الاجتماعي في رأي Good هو «العملية التي يحاول بها المرء تعزيز أمنه، راحته، مركزه، وميوله الابتكارية، Creative Inclination في مواجهة الظروف الدائمة التغير، وفي مواجهة ضغوط البيئة الاجتماعية أو الحالة المتمخضة عن هذه المحاولات».

وبمناقشة ماجاء في التعاريف السابقة يلاحظ أنها تؤكد بصورة جوهرية على أهمية المواقف الاجتماعية وضغوطها على الأفراد في تحديد شخصيتهم وبذلك يتحدد تكيفهم الاجتماعي بدرجة ونوع هذه المواقف وضغوطها بالصورة التي يسعى اليها الأفراد لتحقيق حالة من الاطمئنان النفسي. وبصورة أكثر تحديدا وتخصيصا فان ضغوط الحياة المدرسية بأبعادها المختلفة قد تفرض على الأفراد ومنهم الطلبة تبني أساليب سلوكية هدفها تحقيق علاقات اجتماعية مدرسية مرغوبة أو قد تؤدي عكس ذلك وينبع ذلك عن كون التعديل متبادلا أو من طرف واحد.

٢ ـ التكيف الاجتماعي المدرسي School Social Adjustment

يتحدد تعريف مفهوم التكيف الاجتماعي المدرسي وفق محورين أحدهما نظري والآخر اجرائي. ولما كان المقياس المستخدم في البحث الحالي هو مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة كان لابد من تبني التعريف النظري للتكيف الاجتماعي المدرسي الذي اعتمده المقياس الاصلي (انظر رؤوف، ١٩٧٤). وطبقا لذلك فالتكيف الاجتماعي المدرسي هو: «قدرة الطالب على تحقيق حاجاته الاجتماعية من خلال علاقاته مع زملائه ومع مدرسيه ومع المدرسة وادارتها، ومن خلال مساهمته في ألوان النشاط الاجتماعي المدرسي بشكل يؤثر في صحته النفسية وفي تكامله الاجتماعي»

أما التعريف الاجرائي للتكيف الاجتماعي المدرسي فيمكن تحديده من خلال ترجمة التعريف النظري له إجرائيا عند تبني المحكات نفسها والتي تضمنتها مجالات المقياس باعتبارها مظاهر وخصائص للمتكيف اجتماعيا في المدرسة (انظر رؤوف، ٥٢ ـ ٥٣).

٣ ـ التحصيل الدراسي Scholastic Achievement

رغم تباين المواقف النظرية من التحصيل الدراسي الا ان هناك اتفاقاً على ما يبدو على أن مستوى الانجاز في المواقف التعليمية هو الذي يحدد ما هية هذا المصطلح:

- فالتحصيل الدراسي في رأي ويبستر مثلا هو «اداء الطالب في الصف لعمل ما من الناحية الكمية أو النوعية»
- ويذهب Chaplin (1968) الى أن التحصيل الدراسي عبارة عن مستوى معين من الانجاز او الكفاءة في العمل الدراسي، كما يتم تقييمه من قبل المدرسين باستخدام الاختبارات المقننة أو من قبل المدرسين والاختبارات معا[١٥]». (p. 5)
- وفي ذات الاتجاه يشير Good الى ان التحصيل الدراسي هو «مقدار المعرفة التي يتم تحصيلها ومهارات النمو في الموضوعات المدرسية، ويستدل عليها من خلال درجات الاختبارات أو التقديرات التي يعطيها المدرسون للطلبة، او من كليهما.

يستنتج مما تقدم أن التحصيل الدراسي يمكن أن يعبر عنه أو يستدل عليه من خلال مستوى الانجاز في مواقف التعلم المدرسي أو من خلال تقييمات المدرسين التي يمنحونها لطلبتهم. وعند ترجمة التعاريف السابقة اجرائيا يمكن تبني التعريف الاجرائي الآتي للتحصيل الدراسي في البحث الحالي: «هو معدل الدرجات التي يحصل عليها طالب الصف الثالث متوسط في الموضوعات الستة خلال الامتحان الوزاري العام (البكالوريا) في الدور الاول فقط من العام الدراسي ٨٣ ـ ١٩٨٤».

٤ ـ مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي: Level of School Social Adjustment

يمكن تحديد هذا المصطلح اجرائيا في ضوء محكين أساسيين:

٤ : ١ـ التكيف الاجتماعي المدرسي العالي: High School Social Adjustment

هو ذلك المستوى من التكيف الاجتماعي المدرسي الذي يقع ضمن الدرجة المعيارية (+١) فاكثر، والذي يتحدد بالدرجة (١٧٧) فاكثر على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة الذي اعتمد اداة رئيسية في البحث الحالي.

٤ : ٢ـ التكيف الاجتماعي المدرسي الواطىء: Low School Social Adjustment

هو ذلك المستوى من التكيف الاجتماعي المدرسي الذي يقع ضمن الدرجة المعيارية (−١) فاقل والذي يتحدد بالدرجة (١٤٢) فاقل على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة المعتمد في البحث الحالي.

٥ ـ مستوى التحصيل الدراسي: Level of Scholastic Achievement

هو ذلك المستوى الذي يتحدد بالدرجة الوسيطية (٦٨) لمعدلات التحصيل الدراسي للطلاب والتي تعين ذوي التحصيل الدراسي العالي (الحاصلون على معدلات أعلى من الدرجة الوسيطية ٦٨) وذوي التحصيل الدراسي الواطىء (الحاصلون على معدلات أوطأ من الدرجة الوسيطية ٦٨).

اجراءات البحث

أولا : أداة البحث:

سعى البحث الحالي الى الكشف عن العلاقة بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي، ووفقا لذلك استخدم مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في بغداد اداة لقياس متغير التكيف الاجتماعي المدرسي[١٦].

١ ـ وصف مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في صورته الأصلية:

اعد الباحث هذا المقياس عام ١٩٧٤ لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في بغداد بصفوفها الثلاثة (الاول والثاني والثالث). للأعمار من (١١ ـ١٨) سنة ويتضمن في الاصل (٨١) فقرة (منها ٧٦ فقرة لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي و٥ فقرات لقياس موضوعية اجابات الطلبة على المقياس). امام كل فقرة وضعت ثلاثة بدائل هي (نعم ـ لاادري ـ لا). ويتضمن المقياس أربعة مجالات رئيسية تتوزع عليها الـ (٧٦) فقرة وهي:

علاقة الطالب بالزملاء، علاقة الطالب بالمدرسين، موقف الطالب من أوجه النشاطات الاجتماعية المدرسية، وموقف الطالب من المدرسة وادارتها.

اختبرت مدى صلاحية الفقرات لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي من خلال عرضها على لجنة من الخبراء، أي باتباع أسلوب التحكيم لتقرير مدى الصلاحية. اما ثبات المقياس فقد قدر وفق أسلوب التجزئة النصفية Split – half على عينة قوامها (٤٤٤) طالبا من طلاب المرحلة المتوسطة في بغداد، حيث بلغ (٩٢ر٠) وبخطأ معياري مساو لـ(٢٩ر٣) درجة، واستخدمت بعض الاجراءات لقياس مدى موضوعية استجابات الطلبة على المقياس الأصلي باستخدام مقياس الموضوعية كمحك لذلك.

٢ ـ اجراءات تعديل مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي ليكون ملائما لبيئة نينوى:

كان الهدف الأول من البحث الحالي هو تعديل المقياس ليكون صالحا لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى باعتباره قد أعد بالأساس لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة بغداد، ولتحقيق هذه الغاية اتبعت عدة خطوات على النحو الآتي:

٢ : ١ـ تجريب المقياس وتحليل فقراته احصائيا:

ان التعرف على مدى الاتساق الداخلي للمقياس يستلزم تجريبه وتحليل فقراته احصائيا ويضمنها فقرات مقياس الموضوعية Objectivity Scale لبيان مدى قدرته التمييزية، ومدى صلاحيته لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى.

٢ : ١ : ١ـ العينة :

اختيرت عشوائياً ثماني مدارس متوسطة للبنين في مركز محافظة نينوى وذلك لتجريب المقياس في صورته غير المعدلة تمهيداً لتحليل فقراته احصائيا، ثم سحبت من سجلاتها الرسمية المعتمدة للسنة الدراسية ٨٣ ـ ١٩٨٤ عينة عشوائية قوامها (١٥٠) طالبا باستخدام جداول الاعداد العشوائية. والجدول (١) يعطي تفصيلا للعينة.

جدول (١)
عينة التجربة الأساسية في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي وفقا للمدارس والصفوف لتقدير معاملات تمييز الفقرات (ن = ١٥٠)

المدارس	الصفوف			
	١	٢	٣	المجموع
متوسطة الحرية للبنين	٦	٧	٦	١٩
متوسطة علي بن أبي طالب للبنين	٦	٦	٦	١٨
متوسطة بدر الكبرى للبنين	٧	٦	٦	١٩
متوسطة ابن الهيثم للبنين	٦	٦	٧	١٩
المتوسطة المركزية للبنين	٧	٦	٦	١٩
متوسطة الزهور للبنين	٦	٧	٦	١٩
متوسطة عثمان بن عفان للبنين	٦	٦	٦	١٨
متوسطة الكرامة التجريبية للبنين	٦	٦	٧	١٩
المجموع	٥٠	٥٠	٥٠	١٥٠

ويلغ مدى أعمار الطلبة بين (١٢ ـ ١٩) سنة، بمتوسط عمر مقداره (١٤ر٧١) سنة وانحراف معيارى مساو لـ(١ر٤٣) سنة.

٢ : ١ : ٢ـ تطبيق المقياس :

طبق مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في صورته الأصلية على العينة البالغة (١٥٠) طالبا وفق برنامج زمني اتفق عليه مع مديري المدارس المتوسطة المختارة، وقد روعي تثبيت وتقنين ظروف اجراءات تجريب المقياس ودقة اتباع تعليماته. وقد تبين أن مدى الزمن الذي استغرقته اجابات الطلاب على المقياس يتراوح بين (٥ ـ ٤٢) دقيقة بمتوسط حسابي مقداره (١٩ر١١) دقيقة، وانحراف معياري مساو لـ(٦ر٢٠) دقيقة.

٢ : ١ : ٣- تصحيح المقياس:

صححت استجابات العينة على المقياس باستخدام النموذج الخطي للتصحيح Linear Model of Scoring، وذلك باعطاء الاجابات الدالة سواء بنعم او بلا (٣) درجات، واعطاء الاجابات غير الدالة سواء بنعم او بلا (١) درجة، واعطاء الإجابة لا أدري (٢) درجة دائما، وبذلك حسبت الدرجة الكلية للتكيف الاجتماعي المدرسي لكل طالب على أساس مجموع أوزان الاجابات على البدائل الثلاثة لجميع فقرات المقياس البالغة (٧٦) فقرة، ولفقرات المقياس الموضوعية فيه والبالغة (٥) فقرات. وتبلغ الدرجة الكلية القصوى للمقياس (٢٢٨) درجة بينما تبلغ الدرجة الكلية الدنيا (٧٦) درجة. وقد تراوحت الدرجات الكلية للتكيف الاجتماعي المدرسي للعينة بين (١٤٧ - ٢٢٤) بمتوسط حسابي مقداره (١٩١ر٠٧) درجة، وانحراف معياري مساو لـ(١٦ر٥٥). كما اتضح ان توزيع الدرجات ملتو نحو السلب بمقدار (-٢ر٩٥) باستخدام مقياس الالتواء الارباعي (رؤوف، ١٩٧٤)، والجدول (٢) يلخص ما جاء في اعلاه:

جدول (٢)

التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي عند تقدير معاملات تمييز فقراته (ن = ١٥٠)

فئات الدرجات	التكرار
١٤٥ - ١٥٤	٦
١٥٥ - ١٦٤	٥
١٦٥ - ١٧٤	١٧
١٧٥ - ١٨٤	١٦
١٨٥ - ١٩٤	٣٦
١٩٥ - ٢٠٤	٣٩
٢٠٥ - ٢١٤	٢٢
٢١٥ - ٢٢٤	٩
المجموع	١٥٠
المتوسط الحسابي = ١٩١ر٠٧	
الانحراف المعياري = ١٦ر٥٥	
مقياس الالتواء الارباعي = ٢ر٩٥	

ويلاحظ أيضا أن الدرجة الكلية القصوى لمقياس الموضوعية في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي تبلغ (١٨) درجة في حين تكون الدرجة الكلية الدنيا له (٥) درجات. وقد تراوحت

الدرجات الكلية الفعلية للعينة على مقياس الموضوعية بين (٥ ـ ١٥) درجة، بمتوسط حسابي مقداره (٧٫٨٥)، وانحراف معياري مساو لـ(٢٫١٢) درجة، بالتواء مقداره (٠٫٠٢). والجدول (٣) يوضح ذلك مفصلا:

جدول (٣)
التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات الموضوعية في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في التجربة الاساسية (ن = ١٥٠)

درجة الموضوعية	التكرار
٥	٢٣
٦	٢٢
٧	٢٦
٨	٢٤
٩	٢٥
١٠	١٤
١١	٧
١٢	٦
١٣	١
١٤	١
١٥	١
المجموع	١٥٠
المتوسط الحسابي	٧٫٨٥
الانحراف المعياري	٢٫١٢
مقياس الالتواء الارباعي	٠٫٠٢

٢:٢:١ـ التحليل الاحصائي للفقرات:

استخدمت الدرجات الكلية لمقياس التكيف الاجتماعي المدرسي ومقياس الموضوعية فيه كمحك خارجي External Criterion لاختيار مجموعتين محكيتين Criterion – Croups لاستخدامها في اغراض التحليل الاحصائي للفقرات لحساب معاملات تمييزها:

أ ـ التحليل الاحصائي لفقرات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي:

اختيرت مجموعتان محكيتان (اعلى واوطأ ٢٧٪) من توزيع درجات التكيف الاجتماعي المدرسي (انظر جدول ٢)، حيث ضمت كل مجموعة محكية (٤١) طالبا، تراوحت الدرجات

الكلية للمجموعة العليا من (٢٠٢ ـ ٢٢٤) على حين تراوحت الدرجات الكلية للمجموعة الدنيامن (١٤٧ ـ ١٨٣). وقورن بين متوسطيهما الحسابيين ولكل فقرة في المقياس بصورة مستقلة باستخدام الاختبار التائي t – test عند مستوى دلالة احصائية (٠١ر٠) ودرجة حرية (٨٠)، (بافتراض اختبار ذي النهاية الواحدة One – tailed test)، ثم قدر معامل تمييز فقرات المقياس الـ(٧٦)، وذلك بمقارنة قيمها التائية التي حصلت عليها بنظيرتها الجدولية عند مستوى الدلالة ودرجة الحرية السابقين والتي تساوي (٣٥٨ر٢).
والجدول (٤) يلخص النتائج :

جدول (٤)
الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لاختيار معنوية الفروق بين مجموعتي الـ ٢٧٪ العليا والدنيا في توزيع درجات التكيف الاجتماعي المدرسي لتقدير معاملات تمييز المقياس قبل التعديل

	مجموعة الـ٢٧٪ العـليا		مجموعة الـ٢٧٪ الدنيا			
رقم (م) الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
١	٢,٩٧٦	٠,١٥٦	٢,٥١٢	٠,٧٤٥	٣,٨٩٩	(م)
٢	٢,٨٢٩	٠,٤٤١	٢,٦٣٤	٠,٦٢٣	١,٦٣٩	
٤	٢,٤٨٨	٠,٧٧٩	١,٧٨٠	٠,٨٢٢	٣,٩٩٣	(م)
٥	٢,٧٥٦	٠,٥٣٨	١,٩٠٢	٠,٨٠٠	٥,٦٥٦	(م)
٦	٢,٩٥١	٠,٢١٢	٢,٢٢٠	٠,٨٥٢	٥,١٤٨	(م)
٧	٢,٨٧٨	٠,٤٥٨	٢,١٩٥	٠,٩٠١	٤,٣٢٣	(م)
٨	٢,٦٨٢	٠,٥٦٧	٢,٤٣٩	٠,٧٤٣	١,٦٦٤	
٩	٢,٩٢٧	٠,٣٤٦	٢,٧٠٧	٠,٦٤٢	١,٩٣٠	(م)
١٠	٢,٨٧٨	٠,٤٠٠	٢,١٩٥	٠,٨٤٣	٤,٦٧٨	(م)
١١	٢,٧٥٦	٠,٥٣٨	٢,٠٩٨	٠,٧٣٥	٤,٦٠١	(م)
١٢	٢,٩٢٧	٠,٢٦٤	٢,٤٨٨	٠,٨١٠	٣,٣٠١	
١٣	٢,٩٥١	٠,٣١٢	٢,٥٩٢	٠,٧٤٦	٢,٨٢٧	(م)
١٤	٢,٤٣٩	٠,٧٠٩	١,٩٢٧	٠,٨١٨	٣,٠٣٠	(م)
١٦	٢,٨٧٨	٠,٤٠٠	٢,٤١٥	٠,٨٠٥	٣,١٢٨	(م)
١٧	٢,٩٥١	٠,٣١٢	٢,٥١٢	٠,٧٤٦	٣,٣٧٨	(م)

تابع جدول (٤)

	مجموعة الـ٢٧٪ العـليا		مجموعة الـ٢٧٪ الدنيا			
رقم(أ) الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
١٩	٢,٨٧٨	٠,٤٥٨	٢,٤٣٩	٠,٨٣٨	٢,٩٤٦	(أ)
٢٠	٢,٧٣٢	٠,٦٣٣	٢,٣٦٦	٠,٧٩٩	٢,٢٩٣	
٢١	٢,٩٠٢	٠,٣٧٤	٢,٣٦٦	٠,٧٩٩	٣,٨٨٤	(أ)
٢٢	٢,٨٢٩	٠,٥٤٣	٢,٣٦٦	٠,٨٢٩	٢,٩٨٧	(أ)
٢٣	٢,٨٠٥	٠,٥١١	٢,٣٦٦	٠,٧٩٢	٣,٠٤٩	(أ)
٢٤	٢,٦١٠	٠,٥٤٢	٢,١٩٥	٠,٦٤١	٣,١٦٨	(أ)
٢٥	٢,٧٠٧	٠,٦٠٢	١,٩٧٦	٠,٧٩٠	٤,٧٠١	(أ)
٢٦	٢,٧٠٧	٠,٦٠٢	١,٩٧٨	٠,٧٨١	٤,٧٣٤	(أ)
٢٧	٢,٦٨٣	٠,٦١٠	١,٨٧٨	٠,٨١٢	٥,٠٨٩	(أ)
٢٨	٢,٧٠٧	٠,٦٨٠	٢,١٧١	٠,٨٣٤	٣,١٩٠	(أ)
٢٩	٢,٩٢٧	٠,٢٦٤	٢,٤٨٨	٠,٧٤٦	٣,٥٦٩	(أ)
٣٠	٢,٩٠٢	٠,٣٧٤	٢,٥٣٧	٠,٦٧٤	٣,٠١٧	(أ)
٣١	٢,٩٢٧	٠,٢٦٤	٢,٢٩٣	٠,٧٥٠	٥,١١٣	(أ)
٣٢	٢,٨٧٨	٠,٤٥٨	٢,٠٩٨	٠,٨٦٠	٥,٠٩٨	(أ)
٣٣	٢,٨٠٥	٠,٥١١	٢,١٢٢	٠,٨٤٢	٤,٤٣٥	(أ)
٣٤	١,٩٢٧	٠,٩٣٢	١,٩٢٧	٠,٨٧٧	صفر	
٣٦	٢,٨٢٩	٠,٤٩٥	٢,١٤٦	٠,٨٨٢	٤,٣٢٣	(أ)
٣٧	٢,٧٨٠	٠,٥٢٥	٢,١٧١	٠,٨٣٤	٣,٩٥٥	
٣٩	٢,٨٥٤	٠,٤٧٨	٢,٣٦٦	٠,٧٦٧	٣,٣٨٩	(أ)
٤٠	٢,٥٩٣	٠,٨٤٤	١,٧٨٠	٠,٧٩١	٤,٤٩٢	(أ)
٤٢	٢,٦١٠	٠,٧٣٧	٢,٠٧٣	٠,٧٢١	٣,٣٣٥	(أ)
٤٣	٢,٩٧٦	٠,١٥٦	٢,٢٩٣	٠,٧٨٢	٥,٤٦٤	(أ)
٤٤	٢,٩٧٦	٠,١٥٦	٢,٦٨٣	٠,٦١٠	٢,٩٦٠	(أ)
٤٥	٢,٧٣٢	٠,٦٣٣	٢,٥٣٧	٠,٦٧٤	١,٣٤٥	
٤٦	٢,٧٠٧	٠,٦٤٢	٢,٠٩٨	٠,٨٠٠	٣,٧٨٣	(أ)

تابع جدول (٤)

	مجموعة الـ٢٧٪ العـليا		مجموعة الـ٢٧٪ الدنيا			
رقم (أ) الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
٤٧	٢,٦٣٤	٠,٦٢٣	٢,٢٤٤	٠,٧٨٠	٢,٥٠٠	(أ)
٤٨	٢,٨٧٨	٠,٤٥٨	٢,٥٦١	٠,٧٧٦	٢,٥٩٨	(أ)
٤٩	٢,٥٣٧	٠,٧٧٨	١,٩٥١	٠,٨٣٥	٣,٤٦٧	(أ)
٥٠	٢,٩٠٢	٠,٣٧٤	٢,١٢٢	٠,٨١٢	٥,٥٧٥	(أ)
٥١	٢,٩٠٢	٠,٤٣٦	٢,٣٩٠	٠,٧٧١	٣,٦٨٣	(أ)
٥٢	٢,٧٨٠	٠,٥٧١	٢,٣٤١	٠,٨٨٥	٢,٧٢٧	(أ)
٥٣	٢,٨٠٥	٠,٥١١	٢,٤٨٨	٠,٦٧٥	٢,٣٨٣	(أ)
٥٤	٢,٨٠٥	٠,٥٥٨	٢,١٤٦	٠,٩١٠	٣,٩٤٦	(أ)
٥٦	٢,٥١٢	٠,٦٣٧	١,٩٢٧	٠,٧٢١	٣,٨٧٤	(أ)
٥٧	٢,٧٥٦	٠,٦٦٣	٢,٤٣٩	٠,٨٠٨	١,٩٣٣	
٥٨	٢,٦٣٤	٠,٦٢٣	٢,٠٢٤	٠,٨٢١	٣,٧٨٩	(أ)
٥٩	٢,٥٦١	٠,٧٠٩	١,٥٦١	٠,٧٠٩	٦,٣٦٩	(أ)
٦٢	٢,٦٥٩	٠,٦٥٦	٢,٣٩٠	٠,٦٢٨	١,٨٩٤	
٦٣	٢,٩٥١	٠,٢١٨	٢,٥٣٧	٠,٧٤٥	٣,٣٩٣	(أ)
٦٤	٢,٧٨٠	٠,٥٢٥	١,٩٧٦	٠,٨٥١	٥,١٢١	(أ)
٦٥	٢,٨٠٥	٠,٥٥٨	٢,٠٧٣	٠,٨١٨	٤,٧٢٣	(أ)
٦٦	٢,٨٧٨	٠,٤٥٨	٢,٣٤١	٠,٨٥٥	٣,٥٣٣	(أ)
٦٧	٢,٥٨٥	٠,٧٠٦	٢, -	٠,٨٣٧	٣,٤٢٠	(أ)
٦٨	٢,٨٠٥	٠,٥٥٨	٢,٤٨٨	٠,٨١٠	٢,٠٥٨	
٦٩	٢,٩٥١	٠,٣١٢	٢,٧٠٧	٠,٦٤٢	٢,١٧٩	
٧٠	٢,٨٥٤	٠,٥٢٧	٢,٤٦٣	٠,٨٠٩	٢,٥٨٩	(أ)
٧١	٢,٧٨٠	٠,٥٢٥	٢,١٩٥	٠,٨٤٣	٣,٧٧٤	(أ)
٧٤	٢,٩٠١	٠,٣٧٤	٢,٣٤١	٠,٨٢٥	٣,٩٤٤	(أ)
٧٥	٢,٧٠٧	٠,٦٤٢	٢,٠٩٨	٠,٨٣١	٣,٦٦٩	(أ)
٧٦	٢,٩٠٢	٠,٤٣٦	٢,٦١٠	٠,٦٦٦	٢,٣٣٦	

تابع جدول (٤)

رقم(أ)	مجموعة الـ٢٧٪ العـليا		مجموعة الـ٢٧٪ الدنيا			
الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
٧٧	٢,٧٠٧	٠,٦٤٢	٢,٤١٥	٠,٧٠٦	١,٩٦٠	
٧٨	٢,٨٢٩	٠,٤٤٢	٢,٢٦٨	٠,٨٣٧	٢,٧٩١	(أ)
٨٠	٢,٦٣٤	٠,٨٨٨	٢,١٧١	٠,٨٦٣	٢,٢١٤	(أ)
٨١	٢,٨٢٩	٠,٤٤٢	٢,٠٩٨	٠,٨٠٠	٥,١١٢	(أ)
٨٢	٢,٦١٠	٠,٥٨٦	١,٨٥٤	٠,٧٦٠	٥,٠٤٠	(أ)
٨٣	٢,٨٥٤	٠,٥٢٧	٢,٤٣٩	٠,٧٠٩	٣,٠٠٧	(أ)
٨٤	٢,٧٨٠	٠,٦١٣	١,٨٧٨	٠,٩٢٧	٥,١٨٤	(أ)
٨٥	٢,٩٥١	٠,٣١٢	٢,٢٦٨	٠,٨٠٧	٥,٠٥٩	(أ)
٨٦	٢,٩٠٢	٠,٤٣٦	٢,٤١٥	٠,٦٧٠	٥,٠٧٢	(أ)
٨٧	٢,٩٢٧	٠,٣٤٦	٢,٢٩٢	٠,٨٧٣	٤,٣٢٠	(أ)
٨٨	٢,٤٩٩	٠,٧١١	١,٨٧٨	٠,٦٧٨	٣,٩٦١	(أ)

(أ) دالة عند مستوى دلالة احصائية ٠,٠١.

تشير القيم التائية في الجدول (٤) الى أن (١٢) فقرة في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي كانت قيمتها التائية أقل من نظيرتها الجدولية (٢,٣٥٨) وبذلك اعتبرت غير مميزة ولا تصلح لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى، فاستبعدت من المقياس (الفقرات ٢، ٨، ٩، ٢٠، ٣٤، ٤٥، ٥٧، ٦٢، ٦٨، ٦٩، ٧٦ و٧٧). وتتوزع هذه الفقرات المستبعدة بين مجال العلاقة بين الطالب وزملائه (الفقرات ٢، ٥٧، ٦٢ و٦٩)، ومجال العلاقة مع المدرسين (الفقرات ٩ و٧٧)، ومجال موقف الطالب من أوجه النشاطات المدرسية (الفقرات ٨، ٢٠، ٣٤ و٤٥)، ومجال موقفه من المدرسة وادارتها (الفقرتان ٦٨ و٧٦).

أما الفقرات الباقية والبالغة (٦٤) فقرة قد اعتبرت فقرات مميزة وصالحة لقياس متغير التكيف الاجتماعي المدرسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى لأن قيمتها التائية كانت أكبر من نظيرتها التائية الجدولية (٢,٣٥٨) وبذلك اعتبرت هي المكونة للمقياس في صورته المعدلة (انظر ملحق البحث).

ب - التحليل الاحصائي لفقرات مقياس الموضوعية في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي:

اتبعت الاجراءات ذاتها التي استخدمت في التحليل الاحصائي لفقرات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي، فاختيرت مجموعتان محكيتان Criterion – Groups تمثلان أعلى وأوطأ ٢٧٪ في توزيع درجات الموضوعية (انظر جدول ٣)، تضم كل مجموعة (٤١) طالبا، تراوحت درجات الموضوعية للمجموعة المحكية العليا بين (٩ - ١٥) درجة، على حين كانت للمجموعة الدنيا بين (٥ - ٦) درجة، ثم قورن بين متوسطيهما الحسابيين ولكل فقرة في المقياس بصورة مستقلة باستخدام الاختبار التائي t – test عند مستوى دلالة احصائية (٠,٠١) ودرجة حرية (٨٠)، ثم قدر معامل تمييز الفقرات (أرقامها على التوالي ٣، ١٥، ٣٥، ٥٥، ٧٣) وذلك بمقارنة قيمها التائية بنظيرتها الجدولية التي تساوي (٢,٣٥٨) عند مستوى الدلالة ودرجة الحرية السابقة، والجدول (٥) يعرض النتائج مفصلة:

جدول (٥)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لاختيار معنوية الفروق بين مجموعتي الـ٢٧٪ العليا والدنيا في توزيع درجات الموضوعية لمقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لتقدير معاملات تمييز فقرات الموضوعية قبل تعديل المقياس

	مجموعة الـ٢٧٪ العـليا		مجموعة الـ٢٧٪ الدنيا			
رقم(أ) الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
٣	٢,١٢٢	٠,٨١٢	١,٠٢٤	٠,١٥٦	٨,٥١٢	(أ)
١٥	٢,١٧١	٠,٨٠٣	١,٠٢٤	٠,١٥٦	٨,٩٦١	(أ)
٣٥	١,٧٥٦	٠,٨٣٠	١,٠٤٩	٠,٢١٨	٥,٢٧٦	(أ)
٥٥	٢,-	٠,٨٣٧	١,٠٧٣	٠,٢٦٤	٧,٧٦٦	(أ)
٧٣	٢,١٢٢	٠,٨٤٢	١,٣٤١	٠,٤٨٠	٥,١٣٨	(أ)

(أ) دالة عند مستوى دلالة احصائية ٠,٠١.

المصدر: طارق رؤوف. دراسة تجريبية لبناء مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في بغداد، جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ١٤١

مما تقدم يتضح أن جميع فقرات مقياس الموضوعية كانت مميزة لأن قيمتها التائية أعلى من نظيرتها الجدولية (٢,٣٥٨) لذلك استبقيت في المقياس باعتبارها صالحة لقياس مدى موضوعية

إجابات الطلبة على المقياس الأصلي. ويستنتج مما تقدم في التحليل الاحصائي لفقرات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي أن المقياس يتألف في صورته المعدلة من (٦٩) فقرة (منها ٦٤ فقرة لقياس التكيف الاجتماعي المدرسي و٥ فقرات لقياس موضوعية إجابات الطلبة على المقياس الأصلي) (انظر ملحق البحث)، وبهذا الاجراء يكون البحث قد حقق الهدف الأول منه.

٣ ـ ثبات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في صورته المعدلة Reliability of the Modefied Inventory

٣:١ـ عينة الثبات:

اختيرت عشوائيا ثلاث مدارس من المدارس المتوسطة للبنين في مركز محافظة نينوى، ثم أخذت من سجلاتها الرسمية المعتمدة للسنة الدراسية ٨٣ ـ ١٩٨٤ عينة عشوائية قوامها (١٠٣) طالبا باستخدام جداول الاعداد العشوائية وبنسبة ١٠٪ من المجتمع الأصلي للمدارس المختارة، والجدول (٦) يعطي تفصيلا لها:

جدول (٦)

المجتمع الأصلي وعينة الثبات لمقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في صورته المعدلة طبقا للمدارس والصفوف (ن = ١٠٣).

المدارس	الصف الاول		الصف الثالث		مجموع العينة
	العدد الكلي	العينة	العدد الكلي	العينة	
متوسطة عثمان بن عفان للبنين	١٩٦	٢٠	١٤٧	١٥	٣٥
متوسطة ابن الهيثم للبنين	١٥٠	١٥	١٧٠	١٧	٣٢
متوسطة على بن أبي طالب للبنين	٢٤٠	٢٤	١١٥	١٢	٣٦
المجموع	٥٨٦	٥٩	٤٣٢	٤٤	١٠٣

وقد تبين أن مدى أعمار العينة يتراوح بين (١٢ ـ ١٨) سنة، بمتوسط حسابي للعمر مقداره (١٤,٦٥) سنة، وانحراف معياري مساو لـ(١,٧٣) سنة.

٣:٢ـ تطبيق مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي وحساب الدرجة الكلية

طبق المقياس بعباراته البالغة (٦٩) فقرة على العينة البالغة (١٠٣) طالبا باعتماد الاجراءات

ذاتها التي استخدمت في المراحل المختلفة من البحث سواء ما يتصل بالدقة في اجراءات التطبيق أم بضبط الظروف الأخرى اللازمة لدقة اجابات أفراد العينة، ثم صححت الاستجابات وفقا للنموذج الخطي للتصحيح الذي استخدم في اجراءات التحليل الاحصائي للفقرات، وبموجبه أعطيت الأوزان الاعتباطية (١، ٢، ٣) لبدائل الاستجابة على كل فقرة في المقياس، علما بأن أعلى درجة كلية للمقياس بعد التعديل (١٩٢) درجة، على حين أن أدنى درجة كلية له هي (٦٤) درجة (بافتراض ٦٤ فقرة للمقياس). كما أن أعلى درجة كلية لمقياس الموضوعية في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي بعد التعديل (١٥) درجة، على حين أن أدنى درجة كلية فيه (٥) درجات (بافتراض ٥ فقرات لمقياس الموضوعية). وقد اتضح أن الدرجات الكلية الفعلية للتكيف الاجتماعي المدرسي للعينة قد تراوحت بين (١١٥ ـ ١٨٨)، بينما تراوحت الدرجات الكلية الفعلية للعينة على مقياس الموضوعية في المقياس المعدل بين (٥ ـ ١٣) درجة، بمتوسط حسابي مقداره (٧,٨١٦)، وانحراف معياري مساو لـ(٢,٠٦٧) درجة. (راجع جدول ٧).

٣:٣ـ دراسة صدق وموضوعية استجابات عينة الثبات:

لما كان الهدف الرئيس من مقياس الموضوعية هو قياس مدى دقة وموضوعية استجابات الطلاب على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي، لذلك فان حصول بعضهم على درجة موضوعية تساوي أو تقل عن محك معين Criterion، فإن ذلك قد يشير إلى عدم الدقة والموضوعية في استجاباتهم على المقياس المعدل مما يستلزم استبعادهم من أي تحليل احصائي. ويتفق هذا الاجراء مع ما أكده Dunnett واخرون، لذلك تبنى البحث الحالي الدرجة المحكية Cut–off point التي تقابل (٢) درجة معيارية (أي ما يقارب حوالي أعلى ٥٪) في التوزيع الاعتدالي لدرجات الموضوعية وبمقتضاها استبعد الطلاب الذين حصلوا عليها من اجراءات حساب ثبات المقياس، بغية زيادة دقة النتائج والحصول على ثبات يعكس الاتساق الحقيقي للنتائج. ولتحقيق هذه الغاية حسب كل من الوسط الحسابي وقيمته (٧,٨١٦)، والانحراف المعياري وقيمته (٢,٠٦٧) لدرجات الموضوعية من الجدول (٧)، ثم حولت الدرجات الى مقابلاتها من الدرجات المعيارية (Z– Scores)[١٧] وباستخدام الجداول الاحتمالية Probability Tables قدرت نسب المساحات الاعتدالية المقابلة لمنحنى التوزيع الاعتدالي لدرجات الموضوعية، كما هو موضح في الجدول (٧).

وبما أن الدرجة المعيارية التي تقابل أعلى ٥٪ في التوزيع الاعتدالي لدرجات الموضوعية كما تظهره الجداول الاحتمالية للدرجات المعيارية هي (-١,٦٤)، (بافتراض أن الدرجات الواطئة في مقياس الموضوعية تعكس عدم موضوعية الاستجابات على المقياس المعدل) فإن ضرب هذه القيمة بالانحراف المعياري لدرجات الموضوعية البالغ (٢٠٦٧)، يعطي درجة انحراف مساوية لـ(-٣,٣٩٠)، وبإضافة هذه القيمة إلى المتوسط الحسابي لدرجات الموضوعية (٧,٨١٦) تكون الدرجة المحكية لمقياس الموضوعية مساوية لـ(٤,٤٢٦)، وبتقريبها تكون درجة الموضوعية (٥) هي الدرجة المحكية Cut – off point لقياس مدى موضوعية استجابات الطلاب على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي. وبمراجعة الجدول (٧) اتضح أن (١٨) طالبا حصلوا على الدرجة

المحكية (٥)، لذلك استبعدوا من عينة الثبات قبل اجراءات حسابه، واصبحت العينة التي قدّر معامل ثبات المقياس في ضوئها (٨٥) طالبا.

جدول (٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجات المعيارية ونسب المساحات الاعتدالية المقابلة لمنحنى التوزيع الاعتدالي لدرجات الموضوعية لعينة الثبات في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في صورته المعدلة.

درجة الموضوعية	التكرار	الانحرافات	الدرجة المعيارية	المساحات الاعتدالية
٥	١٨	-٢,٨١٦	-١,٣٦٢	٠,٤١٣١
٦	١١	-١,٨١٦	-٠,٨٧٩	٠,٣١٠٦
٧	١٨	-٠,٨١٦	-٠,٣٩٥	٠,١٥٥٤
٨	٢١	٠,١٨٤	٠,٠٨٩	٠,٠٣٥٩
٩	١٦	١,١٨٤	٠,٥٧٣	٠,٢١٥٧
١٠	٥	٢,١٨٤	١,٠٥٧	٠,٣٥٥٤
١١	٩	٣,١٨٤	١,٥٤٠	٠,٤٣٨٢
١٢	٣	٤,١٨٤	٢,٠٢٤	٠,٤٧٨٣
١٣	٢	٥,١٨٤	٢,٥٠٨	٠,٤٩٤٠
المجموع	١٠٣			
المتوسط الحسابي	٧,٨١٦			
الانحراف المعياري	٢,٠٦٧			

٣ : ٤ـ معامل ثبات التجزئة النصفية : Split – half Reliability

لغرض تقييم الاتساق الداخلي Internal Consistency لمقياس التكيف الاجتماعي المدرسي حسب معامل ثباته في صورته المعدلة باستخدام أسلوب التجزئة النصفية Split – half وذلك بمقارنة اجابات الطلاب على نصفين متكافئين من نفس المقياس وفقا للتصنيف الفردي والزوجي Odd – Even وحسبت الدرجات الكلية للتكيف الاجتماعي المدرسي (باستبعاد فقرات الموضوعية) لنصفي المقياس ولكل طالب في العينة وبصورة مستقلة، وتكونت بذلك مجموعتان من الدرجات (تمثل كلا من النصف الفردي والنصف الزوجي)، وبلغ متوسط الدرجات في النصف الفردي (١٥٣ , ٧٩) درجة، بانحراف معياري مساو لـ(٢٨٢ , ٩) درجة، على حين بلغ متوسط درجات النصف الزوجي (٤٧١ , ٧٦) درجة، بانحراف معياري مساو لـ(٨,٦٢١) درجة، ثم قورن بين درجات التكيف الاجتماعي المدرسي للطلاب في نصفي المقياس باستخدام معامل

ارتباط بيرسون Product – Moment Correlation Coefficient حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠,٩٢).

وللتحقق من تجانس تبايني درجات نصفي المقياس لتحديد المعادلة المناسبة لتصحيح معامل ثبات نصفي المقياس وبالتالي تقدير معامل ثبات المقياس الكلي سواء باستخدام معادلة سبيرمان براون Spearman – Brown Prophecy Formula أو معادلة گتمان Guttmann – Formule، فقد استخدمت النسبة التائية t – ratio الخاصة بالبيانات المرتبطة (انظر، Guilford and Fruchter 1978 :145). وقد تبين وجود فروق معنوية بين تبايني درجات نصفي المقياس لأن القيمة التائية التي تم الحصول عليها وهي (٦,٨٠٧) كانت أعلى من نظيرتها الجدولية (٢,٣٥٨) عند مستوى دلالة احصائية (٠,٠١) ودرجة حرية (٨٤)، (بافتراض مقياس ذي طرف واحد One – tailed test)، لذلك استخدمت معادلة گتمان لحساب معامل الثبات الكلي للمقياس، وتبين أن معامل الثبات الكلي له (٠,٩١)، بخطأ معياري مقداره (٥,١٣٨) درجة، والجدول (٨) يلخص النتائج أعلاه

جدول (٨)

معامل الارتباط بين النصفين الفردي والزوجي ومعامل ثبات التجزئة النصفية والخطأ المعياري لثبات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي

صورة المقياس	العينة	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل الثبات	الخطأ المعياري
النصف الفردي		٧٩,١٥٣	٩,٢٨٢			
	٨٥			٠,٩٢	٠,٩١	٥,١٣٨
النصف الزوجي		٧٦,٤٧١	٨,٦٢١			

ثانيا : عينة البحث الرئيسية

اختيرت بالطريقة العشوائية وباستخدام الجداول العشوائية عينة رئيسية للبحث الحالي من ثماني مدارس متوسطة للبنين في مركز محافظة نينوى (بواقع ٤ مدارس متوسطة للبنين من كل من الجانبين الأيمن والأيسر)، قوامها (٢٦٩) طالبا من أصل (١٠٦٨) طالبا يمثلون المجموع الكلي لطلاب الصف الثالث في هذه المدارس المختارة. (بنسبة ٢٥٪ تقريبا) سحبوا عشوائيا من قوائم أسماء الطلبة التي اعتمدتها تلك المدارس، للسنة الدراسية ٨٣ ـ ١٩٨٤، وكما هو موضح في جدول (٩).

جدول (٩)

المجتمع الأصلي للبحث وعينته وفقا للمدارس

المدارس	العدد الكلي لطلاب الصف الثالث	العينة
متوسطة عثمان بن عفان للبنين	١٤٧	٣٨
متوسطة ابن الهيثم للبنين	١٧٠	٤٣
متوسطة بدر الكبرى للبنين	٥٥	١٤
متوسطة الحرية للبنين	٢٠٠	٥٠
متوسطة الكرامة التجريبية للبنين	١٠٠	٢٥
متوسطة على بن أبي طالب للبنين	١١٥	٢٩
المتوسطة الزهور التجريبية للبنين	٢٠٠	٥٠
	٨١	٢٠
المجموع	١٠٦٨	٢٦٩

وقد تبين أن مدى الأعمار يتراوح بين (١٣ ـ ٢٢) سنة، بمتوسط حسابي مقداره (١٦,٠٢) سنة، وانحراف معيارى مساو لـ(١,٤٧) سنة.

١ ـ دراسة صدق وموضوعية استجابات عينة البحث:

استخدمت درجات «مقياس الموضوعية» في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي محكا خارجيا لاختبار مدى موضوعية عينة، البحث الحالي في استجاباتها على المقياس الأصلي، واستبعاد من يثبت التحليل الاحصائي أنهم كانوا غير موضوعيين وغير دقيقين في استجاباتهم Faking good من تحليل النتائج ومناقشتها خاصة بعد أن تبين أن (١٤,٢٧٪) من عينة البحث حصلوا على درجات موضوعية واطئة (درجة ٦ فأقل). استخدمت اجراءات التطبيق والتصحيح ذاتها التي اعتمدت في مراحل تحليل الفقرات احصائيا وحساب ثبات المقياس على عينة البحث البالغة (٢٦٩) طالبا، وتم تبني درجة الموضوعية التي تقابل (٢) درجة معيارية (أي ما يقابل حوالي أعلى ٥٪ في التوزيع الاعتدالي لدرجات الموضوعية) كدرجة محكية Cut – off point وقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجات الموضوعية للعينة (٧,٩٦٣) درجة. بانحراف معياري مساو لـ(٢,١٤٠) درجة. ولكي يتم تحديد الدرجة المحكية فقد حولت درجات الموضوعية للعينة إلى درجات معيارية (Z – Scores)، ثم قدرت نسب المساحات الاعتدالية لمنحنى التوزيع الاعتدالي المقابلة لها من الجداول الاحتمالية. والجدول (١٠) يوضح ذلك مفصلا.

جدول (١٠)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجات المعيارية ونسب المساحات الاعتداليةالمقابلة لمنحنى التوزيع الاعتدالي لدرجات الموضوعية في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في صورته المعدلة (ن = ٢٦٩)

درجة الموضوعية	التكرار	الانحراف	الدرجة المعيارية Z	المساحات الاعتدالية المقابلة
٥	٣٨	٢,٩٦٣-	١,٣٨٥-	٠,٤١٧٧
٦	٣٥	١,٩٦٣-	٠,٩١٧-	٠,٣٢١٢
٧	٥٣	٠,٩٦٣-	٠,٤٥٠-	٠,١٧٣٦
٨	٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠١٧	٠,٠٠٨٠
٩	٤٦	١,٠٣٧	٠,٤٨٥	٠,١٨٧٩
١٠	٢٥	٢,٠٣٧	٠,٩٥٢	٠,٣٢٨٩
١١	١٨	٣,٠٣٧	١,٤١٩	٠,٤٢٢٢
١٢	٧	٤,٠٣٧	١,٨٨٦	٠,٤٧٠٦
١٣	٧	٥,٠٣٧	٢,٣٥٤	٠,٤٩٠٦
١٤	-	٦,٠٣٧	٢,٨٢١	٠,٤٩٧٩
١٥	٢	٧,٠٣٧	٣,٢٨٩	٠,٤٩٩٥

المجموع = ٢٦٩
المتوسط الحسابي = ٧,٩٦٣
الانحراف المعياري = ٢,١٤٠

وبضرب الدرجة المعيارية (-١,٦٤) التي تقابل أعلى ٥٪ من التوزيع الاعتدالي في الانحراف المعياري للدرجات البالغ (٢,١٤٠) كانت درجة الانحراف (-٣,٥١)، وباضافة المتوسط الحسابي للدرجات (٧,٩٦) تكون الدرجة المحكية للموضوعية مساوية لـ(٤,٤٥)، وبتقريبها تكون الموضوعية (٥) هي الدرجة المحكية التي استخدمت كمحك Criterion للحكم على مدى دقة وموضوعية استجابات عينة البحث. وبمراجعة الجدول (١٠) اتضح أن (٣٨) طالبا في العينة حصلوا على هذه الدرجة، لذلك استبعدوا من عينة البحث وبذلك بلغت عينة البحث الحالي التي خضعت بياناتها للتحليل النهائي (٢٣١) طالبا.

٢ ـ تطبيق مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي وحساب الدرجة الكلية:

طبق مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي بفقراته البالغة (٦٩) على العينة البالغة (٢٣١) طالبا من طلاب الصف الثالث متوسط، واستخدمت الاجراءات ذاتها سواء في التطبيق أم في

التصحيح لحساب الدرجة الكلية، وقد روعي توخي الدقة في ضبط ظروف الإجراء، مع ضبط بعض المتغيرات الضرورية في هذه المرحلة من البحث وهي اسم الطالب وصفه والمدرسة التي ينتمي إليها، ثم حسبت الدرجة الكلية للتكيف الاجتماعي المدرسي لكل طالب في العينة. وقد تبين أن مدى الدرجات الكلية يتراوح بين (١٠٦ ـ ١٨٩)، بمتوسط حسابي مقداره (١٥٩,٠٠٤) درجة، وانحراف معياري مساو لـ(١٦,٤٧٨)، وأن التوزيع يلتوي سلبا بمقدار (-٢,٦٦٨) باستخدام مقياس الالتواء الارباعي Quartile Skewness Scale والجدول (١١) يوضح التوزيع التكراري لدرجات التكيف الاجتماعي المدرسي.

جدول (١١)

التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات التكيف الاجتماعي المدرسي لعينة البحث بعد حذف ٣٨ طالبا غير موضوعيين (ن = ٢٣١).

درجة التكيف الاجتماعي	التكرار
١٠٥ ـ ١١٤	١
١١٥ ـ ١٢٤	٨
١٢٥ ـ ١٣٤	٩
١٣٥ ـ ١٤٤	٢٨
١٤٥ ـ ١٥٤	٣٨
١٥٥ ـ ١٦٤	٤٨
١٦٥ ـ ١٧٤	٥٦
١٧٥ ـ ١٨٤	٣٣
١٨٥ ـ ١٩٤	١٠
المجموع	٢٣١
المتوسط الحسابي	١٥٩,٠٠٤
الانحراف المعياري	١٦,٤٧٨
مقياس الالتواء الارباعي	-٢,٦٦٨

ثالثا: محك مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي Criterion of School Social Adjustment Level

اعتمدت الدرجتان المعياريتان (+١) و(-١) كمحك خارجي لتحديد مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي في البحث الحالي، وبمقتضى ذلك حولت درجات التكيف الاجتماعي المدرسي للعينة في الجدول (١١) إلى مقابلاتها من الدرجات المعيارية[١٨] (Z – Scores) ووجد أن

درجة التكيف الاجتماعي المدرسي (١٧٧) تقابل الدرجة المعيارية (١,٠٣٩)، وأن الدرجة (١٤٢) تقابل الدرجة المعيارية (-١,٠٠٥)، وبمقتضى ذلك اعتبر الطلاب الذين حصلوا على درجة تكيف اجتماعي مدرسي (١٧٧) فأكثر ضمن المستوى العالي للتكيف الاجتماعي المدرسي. على حين اعتبر الذين حصلوا على درجة تكيف (١٤٢) فأقل ضمن المستوى الواطيء منه، وبناء عليه تكونت لدينا مجموعتان محكيتان حددتا مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي هما:

١ ـ مجموعة الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي (المقابلة للدرجة المعيارية +١):

أولئك الذين تتراوح درجاتهم على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي بين (١٧٧ ـ ١٨٩)، والذين حصلوا على الدرجات المعيارية (+١) فأكثر، حيث بلغ عددهم (٣٣) طالبا، وتراوحت درجاتهم المعيارية المحكية بين (١,٠٣٩ ـ ١,٧٣٩).

٢ ـ مجموعة الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء (المقابلة للدرجة المعيارية -١):

أولئك الذين تتراوح درجاتهم على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي بين (١٠٦ ـ ١٤٢) والذين حصلوا على الدرجات المعيارية (-١) فأقل، حيث بلغ عددهم (٣٨) طالبا تراوحت درجاتهم المعيارية المحكية بين (-١,٠٠٥) ـ (-٣,١٠٧).

رابعا: محك مستوى التحصيل الدراسي Criterion of Scholastic Achievement Level

استخدم الوسيط Mediam كمحك خارجي لتحديد ذوي التحصيل الدراسي العالي High achievers – وذوي التحصيل الواطيء Low – achievers. وفي ضوء ذلك استخرجت معدلات التحصيل الدراسي للعينة البالغة (٢٣١) طالبا من مجموع درجاتهم في الموضوعات الدراسية الستة أن حصلوا عليها في الامتحان الوزاري العام (البكالوريا للسنة الدراسية ٨٣ ـ ١٩٨٤). وقد تبين أن المتوسط العام لمعدلات تحصيل الطلاب يساوي (٦٨,٠١) درجة، بانحراف معياري مساو لـ(١١,٨٨) درجة. ثم حسب وسيط معدلات التحصيل، واتضح أن قيمة وسيط المعدلات يساوي (٦٧,٥٧) درجة وبتقريبها تكون مساوية لـ(٦٨) درجة. وبذلك تكونت لدينا مجموعتان تمثلان الطلاب ذوي التحصيل الدراسي العالي، وهم أولئك الذين حصلوا على معدلات تحصيل فوق وسيط الدرجات حيث تراوحت معدلات تحصيلهم بين (٦٩ ـ ٩٧) درجة، والطلاب ذوي التحصيل الدراسي الواطيء وهم الذين حصلوا على معدلات تحصيل دون وسيط الدرجات، حيث تراوحت معدلات تحصيلهم بين (٥١ ـ ٦٧) درجة.

خامسا: الوسائل الاحصائية المستخدمة Statistical Methods

لتيسير إجراءات البحث الحالي، فقد استخدمت بعض الوسائل الإحصائية وهي:

١ ـ الاختبار التائي: t – test:[١٩]

لتحليل فقرات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي إحصائيا وفقرات مقياس، الموضوعية فيه، ولاختبار دلالة الفروق بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي.

٢ ـ معامل ارتباط فاي Phi Correlation:[٢٠]

٣ ـ معادلة دلالة معامل فاي[٢١]:

لاختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل فاي.

٤ ـ الاختبار الزائي Z – test[٢٢]:

لتحديد الدرجة المحكية على مقياس الموضوعية لاختبار مدى موضوعية استجابات عينة الثبات وعينة البحث الأساسية قبل تحليل النتائج.

٥ ـ معامل ارتباط بيرسون: Pearson Froduct – Homent Correlation

لحساب ثبات نصفي مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي.

٦ ـ النسبة التائية: t – ratio للبيانات المرتبطة[٢٣]

لاختبار دلالة الفروق بين تبايني درجات نصفي المقياس لتحديد المعادلة المناسبة (سبيرمان براون او گتمان) لحساب، الثبات الكلي للمقياس.

٧ ـ الخطأ المعياري للمقياس: Standard Error[٢٤]

لحساب مدى دقة النتائج التي يعطيها المقياس.

٨ ـ الدرجتان المعياريتان (+١) و(–١):

كدرجات محكية لتحديد مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي.

٩ ـ مقياس الالتواء الإرباعي Quortile Skewness Scale

(رؤوف، ١٩٧٤ ، ١١١) لقياس درجة التواء توزيع الدرجات في بعض مراحل البحث الحالي.

١٠ ـ القيمة الفائية F – value[٢٥]

لاختبار مدى تجانس تبايني التحصيل الدراسي لمجموعتي ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي والواطيء، لاختيار المعادلة المناسبة للاختبار التائي اللازمة لاختبار دلالة الفروق بينهما.

١١ ـ الوسيط Median:

لتحديد مجموعتي الطلاب ذوي التحصيل الدراسي العالي والطلاب ذوي التحصيل الدراسي الواطيء.

نتائج البحث ومناقشتها

يتناول هذا الفصل النتائج المتعلقة باختبار فرضيتي البحث الحالي التي صيغت للإجابة على هدفيه الثاني والثالث، ثم مناقشتها وصياغة عدد من التوصيات والمقترحات في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث.

١ : ١ـ اختبار الفرضيات:ـ

١ : ١ : ١ـ الفرضية الاولى:

«هناك علاقة إيجابية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي ومستوى التحصيل الدراسي»:

استخدم معامل فاي Phi correlation coefficient للكشف عن العلاقة بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي للطلاب ومستوى تحصيلهم الدراسي، ولغرض ذلك حسبت درجات التكيف الاجتماعي المدرسي لكل طالب في مجموعة ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي (ن = ٣٣)، ومجموعة ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء (ن = ٣٨). ثم حددت معدلات التحصيل الدراسي العالي High achievement ومعدلات التحصيل الدراسي الواطيء Low achievement المقابلة لدرجات التكيف الاجتماعي المدرسي للطلاب في كل من المجموعتين العليا والدنيا في التكيف الاجتماعي المدرسي، ثم قورن بين تكرارات درجات التكيف الاجتماعي المدرسي للمجموعتين بما يقابلها من تكرارات معدلات التحصيل الدراسي (المستويين العالي والواطيء في التحصيل الدراسي) للمجموعتين باستخدام معامل فاي، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط بينهما (٠,٣١٨)، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)[٣٦] والجدول (١٢) يعطي خلاصة بالنتائج اعلاه:

جدول (١٢)

معامل ارتباط فاي بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي ومستوى التحصيل الدراسي (ن = ٧١)

التكيف الاجتماعي المدرسي	التحصيل الدراسي	ذوو التحصيل العالي فوق الوسيط	ذوو التحصيل الواطيء تحت الوسيط	معامل فاي	مستوى الدلالة[أ]
ذوو التكيف الاجتماعي المدرسي العالي		٢٠	١٣	٠,٣١٨	٠,٠١
ذوو التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء		١١	٢٧		

(أ) درجات الحرية = ٦٩

يتضح من جدول (١٢) أن مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي كما قيس بمقياس التكيف الاجتماعي المدرسي يرتبط ارتباطا إيجابيا ودالا بمستوى التحصيل الدراسي للطلاب، وتدعم هذه النتيجة الفرضية الأولى للبحث الحالي. ومما سبق يمكن أن يستنتج أن مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي يمثل أحد العوامل المؤثرة في تحديد مستوى التحصيل الدراسي للطلاب. فالمستوى العالي للتكيف الاجتماعي المدرسي كما يبدو ييسر Facilitate مستوى الأداء لديهم خاصة لدى أولئك الذين يكون ادراكهم المعرفي عاليا Cognitive Perception وقد يتباين هذا التأثير بفعل عوامل معينة كالمستوى الفكري لهم، أو الذكاء، أو نمط مجالات التحصيل الدراسي، الأمر الذي قد يؤدي

الى التباين في مستوى تحصيلهم الدراسي. فقد يحصل بعض الطلاب ممن يكون تكيفهم الاجتماعي المدرسي عاليا على معدلات تحصيل دراسي واطئة، والعكس وارد أيضا، ولكن في الاتجاه العام وكما جاء في نتائج البحث الحالي أن نسبة الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي الذين حصلوا على معدلات تحصيل دراسي عالية كانت أكبر من نسبة أولئك الذين حصلوا على معدلات تحصيل دراسي واطئة وينطبق العكس على الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء باعتبار أنهم في موقف خاص، فإن نجحوا في كسب تقبل الآخرين لهم استطاعوا حينئذ تحسين مستويات أدائهم وزيادة تحصيلهم الدراسي، وإن فشلوا في كسب تقبل الآخرين لهم فقد يتعثر تحصيلهم الدراسي ليس بسبب مشاعر تهديد أمنهم النفسي والاحباط النابعين عن عدم تقبلهم اجتماعيا فحسب، بل وأيضا بسبب تزايد مشاعر عدم الأمن النفسي العام الناجم عن إحساسهم بالفشل الأكاديمي الاجتماعي. وهذا يعزز إلى حد كبير ما ذهبنا إليه من أن المستوى العالي للتكيف الاجتماعي المدرسي يزيد من مستوى التحصيل الدراسي للطلاب. .

وعلى الرغم من أن العلاقة بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي ومستوى التحصيل الدراسي في البحث الحالي لم تكن عالية الى درجة كبيرة (٠,٣١٨) إلا أنها كانت دالة إحصائيا، مما قد يعكس نسبيا مدى شعور أفراد العينة بمدى رضاهم عن ذواتهم self – satisfaction وعن الآخرين group – satisfaction مما يتيح لهم الشعور بالأمن النفسي security، وقد يؤدي ذلك كله إلى زيادة تفاعلهم مع المواقف المدرسية ومن ثم تحسين مستوى تكيفهم الأمر الذي ينعكس على زيادة مستوى أدائهم بما في ذلك تحصيلهم الدراسي.

وتعزز نتيجة البحث الحالي نتائج بعض الدراسات، فقد توصل Sinha مثلا إلى نتائج مماثلة، ووجد أن الطلبة ذوي التحصيل الدراسي الواطيء Low – achievers كانوا أقل تكيفا من ذوي التحصيل الدراسي العالي High – achievers وبدلالة إحصائية، كما وجد أيضا فروقا ذات دلالة إحصائية بين ذوي التحصيل الدراسي العالي والواطيء في التكيف لدى مجتمع الجامعة.

كما حصل Donald على نتائج مماثلة أيضا، فقد وجد أن هناك ارتباطا عاليا وذا دلالة إحصائية بين التكيف ولتحصيل الدراسي. كما وجد أيضا فروقا معنوية بين التحصيل الدراسي للطلاب المقبولين اجتماعيا والطلاب غير المقبولين اجتماعيا.

١ : ١ : ٢ـ الفرضية الثانية:

«هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي ولصالح ذوي التكيف الاجتماعي العالي».

لاختبار هذه الفرضية حسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعدلات التحصيل الدراسي للطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي. وذوى التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء، فقد بلغ المتوسط الحسابي للتحصيل الدراسي لذوي التكيف الاجتماعي العالي (٧٠,٥٧٦) درجة، بانحراف معياري مقداره (١٠,٨٧١) درجة، على حين بلغ المتوسط

الحسابي للتحصيل الدراسي لذوي التكيف الاجتماعي الواطيء (٦٤,٩٤٧)، بانحراف معياري مقداره (٩,٤٢٤) درجة. وقبل أن يقارن بين متوسطي تحصيل المجموعتين المحكيتين، استخدمت القيمة الفائية F – value[٢٧] لاختبار مدى تجانس تبايني تحصيلهما الدراسي (١١٨,١٧٩ و٨٨,٨١٢ على التوالي) عند مستوى دلالة احصائية (٠,٠١) ودرجات حرية (٣٢) و(٣٧) للتباينين الكبير والصغير على التوالي. وقد اتضح عدم وجود فروق معنوية بينهما لأن القيمة الفائية التي تم الحصول عليها (١,٣٣) كانت أقل من نظيرتها الجدولية (٢,١٤) عند مستوى الدلالة ودرجات الحرية أعلاه. وتأسيسا على ما تقدم استخدم الاختبار التائي t – test الخاص بالبيانات المرتبطة[٢٨]، لاختبار دلالة الفروق بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي، حيث بلغت القيمة التائية (٢,٤٠٨) عند مستوى دلالة احصائية (٠,٠١) ودرجة حرية (٦٩). والجدول (١٣) يلخص النتائج أعلاه:

الجدول (١٣)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية لمعدلات التحصيل الدراسي لمجموعتي الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي والواطيء.

المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة(أ)
ذوو التكيف الاجتماعي المدرسي العالي	٣٣	٧٠,٥٧٦	١٠,٨٧١	٢,٤٠٨	٠,٠١
ذوو التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء	٣٨	٦٤,٩٤٧	٩,٤٢٤		

(أ) درجة حرية = ٦٩

وتشير نتائج البحث الحالي الى وجود فروق معنوية بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي بصورة عامة لأن القيمة التائية التي حصلنا عليها كانت أكبر من نظيرتها الجدولية (٢,٣٥٨) عند مستوى الدلالة ودرجة الحرية السابقة، ولصالح الطلاب ذوى التكيف الاجتماعي المدرسي العالي. ويتبين مما سبق أن التحصيل الدراسي للطلاب الذين كان تكيفهم الاجتماعي المدرسي عاليا هو أعلى منه بالنسبة للطلاب ذوى التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء. ومما يعزز ذلك أن متوسط معدلات التحصيل الدراسي لمجموعة الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي (١٠,٥٧٦) يفوق متوسط معلات التحصيل الدراسي لمجموعة الطلاب ذوى التكيف الاجتماعي المدرسي الواطيء (٦٤,٩٤٧)، وهذا يعزز إلى حد كبير الفرضية الثانية للبحث الحالي. ويبدو أن شعور الطلاب ذوي التكيف الاجتماعي المدرسي العالي بالتقبل الاجتماعي (سواء من قبل زملائهم أم مدرسيهم أم الادارة) قد يمثل مصدرا مهما للفهم

النفسي security ولاحترام ذاتهم self – esteem وهذا قد يؤدي إلى زيادة مستوى دوافعهم فيؤثر بدرجة أو بأخرى على مستوى انجازهم العلمي كما يلاحظ في زيادة معدلات تحصيلهم الدراسي قياسا لأقرانهم الذين كان تكيفهم الاجتماعي المدرسي واطئا.

ومن المفيد الاشارة هنا الى أن بعض الدراسات جاءت بنتائج مماثلة واشارت إلى أن التحصيل الدراسي يتباين وفقا لمستوى التكيف الاجتماعي المدرسي، وأن أحد أهم الأسباب لذلك هو مستوى القلق المدرسي، كدراسة Morgan وآخرين، ودراسة Peterson، وتحصيل الأمن النفسي بأشكاله المختلفة باعتباره مطلبا مبدئيا Pre – reguisite للتحصيل الأكاديمي.

التوصيات والمقترحات:

صيغ عدد من التوصيات والمقترحات في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الحالي من معطيات على النحو الآتي:ـ

٢ : ١ـ التوصيات:

٢ : ١ : ١ـ أظهرت نتائج البحث وجود بعض الطلاب ممن كانوا غير موضوعيين في استجاباتهم على مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي (باستخدام مقياس الموضوعية كمحك خارجي)، مما يعطي مؤشرا إلى أن استخدام المقاييس أو الاستفتاءات لقياس متغيرات محددة دون أن تدرس مدى موضوعية ودقة إجاباتها أمر يجعل النتائج التي تعطيها مشكوكاً فيها، لذلك يوصي باستخدام مقاييس فرعية ضمن المقاييس المستخدمة لقياس موضوعية الإجابات (كمقاييس الكذب ـ استجابات اللا أدري ـ غير متأكد.. الخ) لكشف هذا الميل لدى البعض من الطلبة إلى التزييف في الإجابة، واستبعادهم من التحليل النهائي للحصول على نتائج دقيقة، ذلك أن أي إهمال لهذا الجانب سيؤثر على صدق نتائج أي بحث يستخدم مقاييس الشخصية أو الاستفتاءات أدوات لجمع المعلومات.

٢ : ١ : ٢ـ أظهرت النتائج أن التحصيل الدراسي للطلاب سيئي التكيف الاجتماعي المدرسي كان واطئا قياسا لأقرانهم ذوي التكيف الاجتماعي العالي، وحيث أن التكيف الاجتماعي المدرسي للطلاب يتأثر بمدى تقبل المجموعات لهم، لذلك فإن تقبل مجموعات الأقران والمدرسين وغيرهم في المحيط المدرسي له أثره المهم على التحصيل الدراسي للطلبة. وبناء عليه فإنه من المفيد بالنسبة للمسؤولين عن شؤون التربية والتعليم وبخاصة المعنيين في المدارس الوعي بهذه الناحية واعطاؤها أهمية متميزة خاصة عند التعامل مع الطلبة غير المتكيفين اجتماعيا في المدرسة حيث يشعرون بتهديد أمنهم النفسي. لذا توصي الدراسة الحالية بهذا الصدد بتحقيق درجة عالية من التقدم لتعزيز الجو الاجتماعي للمجموعات داخل المحيط المدرسي، بما يؤدي إلى زيادة تكيفها الاجتماعي المدرسي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توجيه الصفوف الدراسية للعمل وفق مسارات ديمقراطية وتعاونية عبر قنوات مختلفة كالمناقشات الجماعية، والنشاطات الجماعية وتوفير

فرص عديدة للتعلم الاجتماعي والاتزان الانفعالي، وتنمية المهارات والنشاطات التي يبدع فيها الطلبة سيئو التكيف الاجتماعي المدرسي لتساعدهم على اكتساب التقدير الذاتي والتقبل الاجتماعي الذي ينشدونه، مما يعزز حالة الاندماج والتكاتف الشامل لديهم وتحقيق تقبلهم الاجتماعي، مما ينسحب تأثيره الايجابي على تحصيلهم الدراسي.

٢ : ١ : ٣ـ لما كان مستوى الأداء الأكاديمي يرتبط ارتباطا دالا ويتأثر بمستوى التكيف الاجتماعي المدرسي، كما جاء في نتائج البحث الحالي ـ باعتبار أن التكيف الاجتماعي المدرسي ييسر التحصيل الدراسي ـ فعليه يمكن تفادي الكثير من الاهدار التربوي من خلال تكوين برامج علاجية مناسبة يؤدي المرشدون التربويون دورهم الفاعل فيها، وذلك بابتكار الطرائق والوسائل المعززة التي تساعد الطلبة على تكوين تكيف مرغوب نحو المحيط المدرسي من خلال زيادة ثقتهم بأنفسهم وبالآخرين وخفض مستويات قلقهم وزيادة فاعليتهم، بحيث يؤدي ذلك كله إلى تحسين مستوى أدائهم وبخاصة ما يرتبط بالتحصيل الدراسي.

٢ : ١ : ٤ـ أظهرت نتائج استجابات الطلاب في مجال العلاقة بين الطلاب ومدرسيهم في مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي في البحث الحالي، أهمية المدرس ودوره المؤثر في التكيف الاجتماعي المدرسي للطلاب. وبناء عليه توصي الدراسة بأن يضع المدرسون في اعتبارهم أهمية تخصيص الوقت الكافي وبذل الجهود الكبيرة، وأهمية التعرف على المحكات الأساسية المطلوبة لتحسين التقبل الاجتماعي لطلبتهم بغية مساعدتهم على تحقيق تكيف اجتماعي مدرسي سليم إلى جانت الجهود التي يبذلونها لتحسين مستوى التحصيل الدراسي لهم، حيث أن ذلك قد يعطي أحسن النتائج وأدقها أكثر مما لو كرسوا نفس الوقت والجهد لدفع طلبتهم نحو التحصيل الدراسي بمفرده.

٢ : ٢ـ المقترحات :ـ

٢ : ٢ : ١ـ اجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية باستخدام عينات من الجنسين وعدم الاقتصار على عينة الذكور فقط وباستخدام عينات من عموم المحافظة لبيان مدى صدق النتائج في الدراسة الحالية.

٢ : ٢ : ٢ـ تحليل مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي عامليا وتحليل فقراته إحصائيا باستخدام عينات ممثلة للمرحلة المتوسطة في القطر بصورة عامة، ليصبح بالإمكان إجراء دراسة للكشف عن العلاقة بين مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي والتحصيل الدراسي للطلاب في عموم القطر.

٢ : ٢ : ٣ـ اقتصرت الدراسة الحالية على طلاب الصف الثالث متوسط في محافظة نينوى لذلك يقترح إجراء دراسة مماثلة تتناول طلاب الصفوف الأولى والثانية والثالثة لبيان مدى الفروق المعنوية بينها في متغيري البحث الحالي.

الهوامش

1- A. Blair & W. Burton, **Growth and Development of the Pre-adolescent**, N.Y., Appleton - Century Crafts, 151.

2- D. Donald, "Anxiety in the relationship of Group Acceptance to the Academic Achievement of Pre-adolescents,," **Psychologia Africana**, 15 (1), pp. 1-6.

3- A Galvin & W. Holtzman, Adjustment and the Discrepancy between self.Concept & Inferrod self, **Journal of Consulting Psychology, 17, 1953,J. Block & H. Thomas, Is Satisfaction with Self a Measure of Adjustment?, Journal of Abnormal & Social Psychology**, 51,1955, p. 254 - 259, J. Hillson & Worchel, Self Concept & Defensire Bahavior in the maladjustment, **Journal of Consulting Psychology, 21, p. 83-88.**

4- **B. Phillip, G. Hindsman & E. Jenning, Influence of Intelligence on anxiety & Perception of Self and others, Journal of Child Development**, 31, 1960, p. 41 - 46.

5- N. Entwisle, Personality & Academic Attainment, **British Journal of Educational Psychology**, 42, 1972, p. 137 - 151, K. Barton, D. Bartsch, B. Cattel, Longitudinal Study of Achievement related to Anxiety and Extraversion, **Psychological Reports, 35, 1974, p. 551 - 556.**

6- **S. Chauchan, G. Tiwori, Anxiety as a Function of Intelligence and Adjustment**, 1973.

7- N. Sinha, A. Study of Reltionship between Manifest Anxiety & Schoolastic Achievement, **Journal of Indian Academic Achievement & Anxiety, Psychological Studies** 19 (1), 1974, p. 38 - 42.

8- B. Phillips, op. cit.,

9- D. Dockvary, **An Enquiry into Some of the Personal Poblebs of Adolescent Girls in the Fourth Year of Secondary Schools**, Unpublished M.Ed. dissertation of New-Castle-Upon-Tyne, 1971.

10- B. Smith & B. Rosemberg, **Child Development**, 31, 1960, p. 515 - 519.

11- R. Lauer & W. Handel, **Social Psychology: The Theory and Application of Symbolic Interactionism**, Boston: Houghton Mifflin Co., 1977.

12- H. McFarland, **Psychological Theory & Educational Practice**, London, Rontledge & Kegan Paul, 1971.

(١٣) أعده الباحث كجزء من متطلبات درجة ماجستير في التربية وعلم النفس ـ جامعة بغداد ـ بغداد ١٩٧٤ .

14- S. Webster, **Third New International Dictionary of English Language Dictionary**, Vol. 1 & 3, Chicago, 1971, p.16.

Chaplin, **Op. Cit**, p. 5.

(١٦) لمراجعة المقياس في صورته الأصلية (قبل التعديل) انظر: طارق رؤوف، دراسة تجريبية لبناء مقياس للتكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في بغداد، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٤ (رسالة ماجستير غير منشورة). ص. ١٤١.

17- J. Guilford & B. Fruchter, **Fundamental Statistics in Psychology & Education**, 6th ed., N.Y., McGraw-Hill, 1978.

(١٨) لاسباب فنية تتعلق بالإيجاز لاغراض النشر لم تعرض الدرجات المعيارية المقابلة لدرجات التكيف الإجتماعي المدرسي سواء في جدول أو في ملحق.

19- W. Popham & K. Sirotnik, **Eucational Statistics: Use and Interpretation**, 2nd ed., N. Y. Harper & Row, Publishers, 1973, p. 139.

20- Guilford & Fruchter, op. cit. p. 318.

21- A Anastasi, **Psychological Testing**, 4th ed., N.Y., MacMillan Publishing Co., 1976, p. 219.

2- Q. McNimar, **Psychological Statistics**, 4th. ed., N.Y., John Willey & Sons 1969, p. 34.

23- Popham and Sirotnik, **op. cit.**, p 34.

24- Anastasi, **Op. Cit**, p. 165.

25- Popham and Sirotnik, **op. cit.**, p. 143.

26- Anastasi, **op., cit.**, p 214.

27- Popham and Sirotnik, **op. cit.**, p. 143.

28- **Ibid.**

ملحق البحث

تعليمات وفقرات مقياس التكيف الاجتماعي المدرسي للمرحلة المتوسطة في صورته المعدلة.

الاسم:	المدرسة:
الصف:	الشعبة:
تاريخ الولادة:	تاريخ اليوم:

تعليمـــات

فيما يأتي مجموعة من العبارات التي تصف مشاعر وتصرفات مختلف الطلاب حول ما يواجههم من أمور في المدرسة. وهي ليست امتحانا مدرسيا وإنما يقصد بها معرفة مشاعرك وتصرفاتك تجاه هذه الأمور.

والمطلوب منك ان تقرأ كل عبارة بدقة وأن تجيب عنها بصراحة، ووفقا لما يأتي:

* اذا كانت العبارة تنطبق عليك تماما ـ أو الى حد كبير ـ فارسم دائرة حول «نعم» مثال ذلك:

أفضل الاشتراك في الفعاليات المدرسية (نعم) لا أدري لا

* اذا كانت العبارة لا تنطبق عليك إطلاقا ـ أو لا تنطبق عليك الا نادرا ـ فارسم دائرة حول «لا» مثال ذلك:

افضل الاشتراك في الفعاليات المدرسية نعم لا أدري (لا)

* أما اذا وجدت صعوبة في الاجابة على العبارة لأي سبب من الأسباب فارسم دائرة حول «لا أدري» مثال ذلك:

افضل الاشتراك في الفعاليات المدرسية نعم (لا أدري) لا

ان اجابتك ستبقى سرا ولن يطلع عليها أحد سوى الباحث نفسه، لذا يرجى منك الاجابة بصراحة وأمانة.

حاول ألا تقف طويلا عند اجابتك على أية عبارة، علما بأن الوقت المخصص للاجابة غير محدد.

تأكد من أنك قد كتبت اسمك ومدرستك وصفك وشعبتك وعمرك وتاريخ اليوم في أعلى التعليمات.

والآن ابدأ في الاجابة فورا

١	يطيب لي أحيانا أن أكتب ما يخطر ببالي على الجدران في المدرسة	نعم	لا أدري	لا
٢	أؤجل في بعض الاحيان بعض أعمال اليوم الى يوم آخر بدون سبب.	نعم	لا أدري	لا
٣	أجد صعوبة في التعبير عما في نفسي أمام الطلاب.	نعم	لا أدري	لا
٤	أجد صعوبة في كسب حب وتقدير المدرسين لي	نعم	لا أدري	لا
٥	أشعر أن علاقاتي بالمدرسين طيبة جدا.	نعم	لا أدري	لا
٦	أكره المدرسة اذا كثرت النشاطات المدرسية فيها.	نعم	لا أدري	لا
٧	أشعر أن عندي كثيرا من الأصدقاء في المدرسة	نعم	لا أدري	لا
٨	أشعر أحيانا بأن الزملاء في المدرسة لا يحبونني.	نعم	لا أدري	لا
٩	أحرص على الوصول الى المدرسة قبل بدء الدوام مراعاة للنظام.	نعم	لا أدري	لا
١٠	أكـــره مدرستي.	نعم	لا أدري	لا

١١ أتردد بالاشتراك في مناقشة مدير المدرسة. نعم لا أدري لا
١٢ أحب كل المواد التي أدرسها. نعم لا أدري لا
١٣ أشعر أحيانا برغبة في مشاكسة المدرس. نعم لا أدري لا
١٤ يعجبني أحيانا إثارة المشاكل في المباريات الرياضية في المدرسة. نعم لا أدري لا
١٥ أشعر أن نجاح الزملاء في مدرستي هو نجاح لي. نعم لا أدري لا
١٦ لا بأس من مخالفة بعض أنظمة المدرسة لتحقيق رغباتي. نعم لا أدري لا
١٧ أتمنى أن تكثر النشاطات المدرسية في المدرسة. نعم لا أدري لا
١٨ أقدر المدير والمعاونين في المدرسة ولو صدر منهم ما يضايقني أحيانا. نعم لا أدري لا
١٩ أشعر أن زملائي يهملون آرائي ولا يهتمون بها. نعم لا أدري لا
٢٠ أشعر أن الكثير من النشاطات الاجتماعية في المدرسة تضيع وقت الطلاب نعم لا أدري لا
٢١ أشعر بالمتعة عندما أشاهد المباريات التي تقام في المدرسة. نعم لا أدري لا
٢٢ أجد صعوبة في التحدث مع المدرسين حول ما يشغل بالي. نعم لا أدري لا
٢٣ يهمني أن أحقق كل رغباتي في أثناء النشاط المدرسي وان خالفت رغبات الطلاب. نعم لا أدري لا
٢٤ يسرني القيام بأي عمل أكلف به في سبيل انجاح النشاط المدرسي. نعم لا أدري لا
٢٥ أجد متعة في عرقلة المدرسين واثارة المشاكل لهم. نعم لا أدري لا
٢٦ أشعر بأني وحيد حتى ولو كنت مع الطلاب في المدرسة. نعم لا أدري لا
٢٧ يسعدني أن اقضي اكبر وقت ممكن في المدرسة. نعم لا أدري لا
٢٨ أشعر بالخجل عندما يوجه لي المدرسون أي سؤال. نعم لا أدري لا
٢٩ أتعرض للتوبيخ (الرزالة) من والدي (أو ولي الأمر) بين الحين والآخر. نعم لا أدري لا
٣٠ أحب مدرستي رغم العيوب الموجودة فيها نعم لا أدري لا
٣١ كثيرا ما أجد عذرا لترك المدرسة. نعم لا أدري لا
٣٢ يسرني الانقطاع عن المدرسة في الأيام السابقة للامتحان بحجة التحضير له. نعم لا أدري لا
٣٣ كثيرا ما أجرح شعور زملائي دون قصد مني. نعم لا أدري لا
٣٤ أشعر أن المدرسين لا يثقون بي. نعم لا أدري لا
٣٥ يطيب لي أن استهزيء من بعض الطلاب كلما سنحت لي الفرصة. نعم لا أدري لا
٣٦ ارتاح أحيانا عندما تتعرض بعض ممتلكات الطلاب للعبث والتخريب. نعم لا أدري لا
٣٧ أجد صعوبة عادة في الخضوع للنظام المدرسي. نعم لا أدري لا
٣٨ كثيرا ما يتضايق مني المدرسون بدون سبب. نعم لا أدري لا
٣٩ أترك المدرسة بدون اجازة كلما أتيح لي المجال. نعم لا أدري لا
٤٠ أتضايق من مراقبة زملائي لي في أثناء قيامي بعمل ما في المدرسة. نعم لا أدري لا
٤١ أشعر بعدم الارتياح عندما أكون في المدرسة نعم لا أدري لا

٤٢ أشعر أنني أعامل في المدرسة معاملة انسانية. نعم لا لا أدري
٤٣ حبي واحترامي للمدرس لا ينتج عن الخوف منه. نعم لا لا أدري
٤٤ أشعر أن المدرسين في المدرسة راضون عني. نعم لا لا أدري
٤٥ أشعر بالخجل عندما يوجه الزملاء بعض الأسئلة لي. نعم لا لا أدري
٤٦ لم أتغيب عن الدوام المدرسي أبدا لأي سبب كان. نعم لا لا أدري
٤٧ أتردد بالاشتراك في النشاطات المدرسية خوفا من الفشل. نعم لا لا أدري
٤٨ أجد أن أكثر النشاطات المدرسية في مدرستي غير محببة عندي. نعم لا لا أدري
٤٩ خجلي الشديد من المدرسين يمنعني من التحدث بحرية معهم. نعم لا لا أدري
٥٠ أجد نفسي غير راغب في مساعدة الطلاب ومعاونتهم. نعم لا لا أدري
٥١ أشعر بعدم الاهتمام بأعمال الطلاب في الفعاليات المختلفة كالرسم والالعاب الرياضية. نعم لا لا أدري
٥٢ كثيرا ما يحصل خصام بيني وبين الطلاب في المدرسة. نعم لا لا أدري
٥٣ أقضي وقتا ممتعا مع طلاب صفي بصورة عامة. نعم لا لا أدري
٥٤ أشارك بقسط كبير في بعض النشاطات المدرسية. نعم لا لا أدري
٥٥ يؤلمني أن اسمع كلاما سيئا عن المدرسين. نعم لا لا أدري
٥٦ أتحايل أحيانا على المدرسين لأتخلص من العقاب. نعم لا لا أدري
٥٧ لم يحدث أن ضربتني والدتي في يوم من الأيام. نعم لا لا أدري
٥٨ أقدر المدرسين ولو صدر منهم ما يضايقني أحيانا. نعم لا لا أدري
٥٩ أجد صعوبة في الانسجام مع زملائي في اثناء القيام بعمل مشترك معهم. نعم لا لا أدري
٦٠ يسعدني أن أضحي بوقتي وراحتي حتى تفوز مدرستي في نشاط مدرسي. نعم لا لا أدري
٦١ أشعر بالحسرة عند انتهاء العطلة الصيفية. نعم لا لا أدري
٦٢ كثيرا ما أثور غضبا في المدرسة. نعم لا لا أدري
٦٣ أشعر أن زملائي يتحدثون عني بسوء من وراء ظهري. نعم لا لا أدري
٦٤ أشعر أن مدرستي ذات سمعة حسنة في منطقتي. نعم لا لا أدري
٦٥ أستطيع أن أكون صداقات بسهولة في المدرسة. نعم لا لا أدري
٦٦ يزعجني الطالب الذي يسيء الى سمعة مدرسته مهما كان السبب. نعم لا لا أدري
٦٧ أشعر بأنني مقدر من جانب زملائي في المدرسة. نعم لا لا أدري
٦٨ لا يهمني التعب عندما أعمل في لجنة من لجان المدرسة. نعم لا لا أدري
٦٩ يصعب علي اختيار ما يناسبني من النشاطات الموجودة في المدرسة. نعم لا لا أدري

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٨٧ ـ ١٠٥)

العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية نحو العلم وسمات شخصياتهم

عمر الشيخ

كلية التربية ـ الجامعة الأردنية

مقدمة :

تعتبر تنمية الاتجاهات العلمية هدفا أساسيا من أهداف التربية العلمية في كافة المراحل التعليمية، لا يقلّ في أهميته عن الأهداف المتعلقة بفهم العلم واكتساب المعرفة العلمية وتمثلها وتطوير مهارات التفكير العلمي[1] ويذهب بعض المهتمين بالتربية العلمية إلى حدّ القول بوجوب اعتبار تنمية الاتجاهات العلمية الهدف الاساسي للتربية العلمية[2] وهذه الأهمية التي تعطي العلم في الثقافات القومية. وثانيها نفسيّ (سيكلوجي) متعلق بالوظائف التي تؤديها الاتجاهات بدورها في التعلم. إن تأصيل العلم في الثقافات القومية يتطلب فيما يتطلب تكوين اتجاهات إيجابية نحو العلم والتكنولوجيا وترسيخ "الروح العلمية أو العقلية" العلمية لدى الأفراد، ذلك أن الاتجاهات العلمية كما يقول مارتن، باعتبارها نزعات للسلوك أو التصرف حيال الاشياء وفي المواقف بكيفيات معينة مفضلة، هي التي تعبر عن جوهر العلم وهي التي تقود الأفراد إلى استخدام ما لديهم من معرفة ومهارات علمية في المواقف الحياتية المختلفة[3] كأنّ الاتجاهات العلمية، كما يؤكد ذلك البحث في علم النفس الاجتماعي، تهيّىء لنا الوسيلة التي نستطيع بها أن ننخل المعلومات التي تتدفق علينا عبر حواسّنا عن الأشياء والأحداث والظواهر الطبيعية وأن نربطها أو ننظمها مع ما يتوافر لدينا عنها من معلومات[4]. فالاتجاهات العلمية مثلا هي التي تجعلنا نفضل بعض البيانات على غيرها وأن نقبل ببعض البيّنات دون بعضها الآخر وأن نتوجه إلى البحث عن بعض الأنماط والمعاني دون غيرها. وفضلا عن ذلك، فالاتجاهات العلمية هي التي تدعم سلوكنا حيال الأشياء والأحداث والظواهر الطبيعية، وهي لذلك متغير هام يؤثر في اكتساب المعرفة العلمية وتحصيل مهارات التفكير العلمي[5].

ولا يستخدم لفظ الاتجاهات العلمية بشكل متسق في الدراسات والبحوث ذات العلاقة. ويمكن القول أن هذا اللفظ يستخدم للدلالة على شيئين مختلفين نوعا ما لكنهما مترابطان. فأولا، يطلق هذا اللفظ على تلك السمات العقلية كالموضوعية والعقلانية والاستفسار، التي تدل على توجهات عامة عند الافراد تظهر عند تعاملهم مع حقائق العلم وبيّناته وموضوعاته. وثانيا يطلق هذا اللفظ للدلالة على مشاعر الأفراد وآرائهم ومعتقداتهم حول العلم الذي يؤثر في موقفهم منه تأييدا أو رفضا(٦) ويستخدم هنا لفظ الاتجاهات نحو العلم للدلالة على المعنى الثاني المشار إليه، أي جملة آراء الفرد ومعتقداته حول العلم والتي تتناول أهمية العلم ونفعه للفرد والمجتمع، إمكان فهم العلم وصدق نتائجه ومعرفته والوثوق بوظائف العلم ودور العلماء، والمعايير الأخلاقية التي تحكم جماعات العلماء(٧).

وبسبب ما للاتجاهات العلمية من أهمية، فقد تنامى الاهتمام خلال العقدين المنصرمين بقياسها وبدراسة بعض العوامل التي تؤثر في تكوينها وتطورها. ويمكن تصنيف العوامل التي تم درس تأثيرها الى ما يلي:

أ) عوامل متعلقة بالمعلمين كشخصياتهم ومعرفتهم للطرق العلمية وعمرهم ومؤهلاتهم وسنوات خبرتهم في التدريس ومستواهم الاقتصادي ـ الاجتماعي. ومن دراسات هذا النوع دراسات لورنز ودسنجر وماير وروثمان وولش وولبرج(٨).

ب) عوامل متعلقة بالتدريس كحجم الصف وخصائص البيئة الصفية وأساليب التدريس المستخدمة ونوع النشاط الصفي. ومن دراسات هذا النوع دراسات غاردنر، ملسون وسوندرز ودكنسون(٩).

جـ) عوامل متعلقة بمناهج العلوم ومساقاته مثل تأثير مساقات أو موادّ جديدة على الأفراد. ومن دراسات هذا النوع دراسة تولمان ودراسة فانك ومونتين(١٠).

د) عوامل متعلقة بالطالب كالقدرة العامة للطالب ومستواه الاقتصادي الاجتماعي وجنسه وتحصيله للمفاهيم العلمية والمستوى التعليمي لوالديه. ومن دراسات هذا النوع دراسة سمبسون وواسك ودراسة شويريان وطومسون ودراسة حسن(١١).

ويلاحظ من دراسات النوع الرابع المشار إليه أعلاه أن تأثير شخصية الطالب ومفهومه عن ذاته وتوجهاته القيمية في اتجاهاته العلمية لم تعط إلاّ اهتماما قليلا، إذ توجهت معظم دراسات هذا النوع إلى استقصاء تأثير بعض العوامل الديموغرافية في اتجاهات الطالب العلمية. وتعتبر دراسة غاردنر(١٢) من الدراسات القليلة التي حاولت أن تستقصي العلاقة بين سمات الشخصية عند الطلبة واتجاهاتهم نحو الفيزياء. وقد وجد غاردنر أن بعض متغيرات الشخصية عند الطلبة ارتبطت باتجاهاتهم نحو الفيزياء بشكل دال

إحصائيا، فالطلبة الذين اتسموا بسمات الذّكاء والجدية وبالدافعية نحو التحصيل وبالودّ في علاقاتهم مع الآخرين أظهروا اتجاهات نحو الفيزياء أكثر إيجابية[١٣] وقد توصل غاردنر أيضا في دراسته المشار إليها إلى أن تأثير متغيرات الشخصية عند الطلبة وعند معلميهم في الاتجاهات نحو الفيزياء فاقت بشكل بالغ تأثير البرامج الدراسية. وثمة دراسات قليلة تصدت لبحث العلاقة بين الاتجاهات العلمية وسمة واحدة من سمات الشخصية كالتفتح العقلي أو المرونة الفكرية. وقد أظهر بعض هذه الدراسات أن نمو الاتجاهات العلمية يتطلب قدرا من التفتح العقلي، كما أظهر بعضها الآخر عدم وجود ارتباط دال إحصائيا بين الاتجاهات نحو العلم ونحو تدريس العلوم والتفتح العقلي[١٤] أما الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاتجاهات العلمية ومفهوم الذات فقد أظهرت بوجه عام ارتباطا ذا دلالة احصائية بينهما[١٥].

وعلى ما يبدو، فإن الدراسات تشير إلى أن بنية الشخصية عامل من العوامل التي تؤثر في اكتساب الاتجاهات العلمية وفي ما طرأ عليها من تغييرات[١٦]. ومع أن هذا التعميم قد يكون تعميما سليما في الإطار العام، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لمعرفة سمات (متغيرات) الشخصية التي تؤثر في تكوين الاتجاهات العلمية وفي تمييز الطلبة الذين يملكون درجة متدنية منها. وبتوفر مثل هذه المعرفة يتمكن المختصون في تدريس العلوم من تصميم البيئات التعلمية التي تناسب أنماط الشخصية المختلفة بغية إحداث التغييرات المطلوبة في الاتجاهات العلمية.

هدف الدراسة ومشكلتها :

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين سمات الشخصية والاتجاهات نحو العلم عند طلبة المرحلتين الثانوية والإعدادية الذين يتعلمون بطريقة التعليم الصفي العادي التي هي مزيج من المحاضرة والمناقشة والسؤال والجواب والعمل الصفي[١٧]. أما سمات الشخصية التي تناولتها هذه الدراسة فهي عوامل الشخصية الستة عشر التي يقيسها اختبار كاتل 16P F (النموذج ب). ويقصد بها تلك المظاهر المستقرة من الشخصية التي يفترض وجودها لفهم الاتساق المشاهد في سلوك الفرد في المواقف، ولمقارنة سلوك الأفراد فيها والتي تحدد توجهات الأفراد وأفكارهم[١٨]، وأما الاتجاهات نحو العلم فهي تلك التي يقيسها اختبار الاتجاهات نحو العلم الذي أعده الشيخ[١٩].

وبالتحديد، فإن هذه الدراسة حاولت أن تجيب عن الاسئلة التالية :

١ . هل يختلف طلبة التعليم الثانوي الأكاديمي/الفرع العلمي من كلا الجنسين الذين

يملكون مستويات مختلفة من الاتجاهات نحو العلم (عال، متوسط، ومتدن) في سمات شخصيتهم أي عوامل الشخصية الستة عشر لكاتل ؟

٢ . هل يختلف طلبة المرحلة الإعدادية من كلا الجنسين الذين يملكون مستويات مختلفة من الاتجاهات نحو العلم (عال، متوسط، ومتدن) في عوامل الشخصية الستة عشر لكاتل ؟

٣ . هل عوامل الشخصية التي تميز بين الطلبة الذين يملكون مستويات مختلفة من الاتجاهات نحو العلم (عال، متوسط، ومتدن) تختلف باختلاف جنس الطلبة ومستواهم التعليمي (ثانوي/إعدادي) ؟

التعريفات :

مستوى الاتجاه نحو العلم : حدّد مستوى اتجاه الطالب نحو العلم بعلامته على اختبار الاتجاهات نحو العلم الذي استخدمته الدراسة. وقد صنف الطلبة من الفئة الواحدة الذين حصلوا على أعلى ٢٧٪ من العلامات على أنهم متدنو الاتجاه. أما بقية الطلبة (٤٦٪) فقد صنفوا على انهم متوسطو الاتجاهات نحو العلم.

عوامل الشخصية الستة عشر : إن عوامل الشخصية التي يقيسها اختبار كاتل هي عوامل ثنائية القطب. وفيما يلي تعريف بهذه العوامل (قراعين، ١٩٨٠، ١٣ - ١٥، القيسي، ١٩٨٤، ٣٥ - ٧٨) :

الرقم	رمز العامل	الدرجة العالية	الدرجة المتدنية
١	A	**ودي (غير متحفظ)** (اجتماعي، مشارك)	**متحفظ** (انتقادي، منعزل)
٢	B	**ذكي** (قدرة عقلية عامة عالية)	**غبي** (قدرة عقلية عامة متدنية)
٣	C	**هادىء، مستقر انفعاليا** (ناضج عاطفيا، يواجه الحقائق، والأنا لديه قوية).	**سهل الإثارة، مضطرب** (متقلب، لا يواجه الحقائق، والأنا لديه ضعيفة).
٤	E	**محب للسيطرة** (عدواني، عنيد، يميل إلى فرض نفسه على الآخرين)	**مساير** (سهل، معتدل، لايفرض نفسه على الآخرين).
٥	F	**لا أبالي، تواكلي** (خلي البال، لايقيم وزنا للأمور، مبتهج).	**جدي واقعي رزين** (جدي، عقلاني، قليل الكلام، منضبط).

٦	G	حي الضمير، أخلاقي تقليدي (مثابر، ملتزم بالأخلاق، والأنا لديه قوية).	نفعي، لا أخلاقي (غير مثابر، لايلتزم بالأنظمة والقوانين، والأنا لديه ضعيفة
٧	H	مغامر (شجاع، اجتماعي)	خجول متردد (جبان، متهيب)
٨	I	عاطفي رقيق (حساس، يتأثر بالمواقف)	غير عاطفي قاس (عنيد، عنيف لا يتأثر بالمواقف)
٩	L	شكاك (مرتاب لايثق بالآخرين، ومهموم)	ذو ثقة بالناس (غير شكاك، يتقبل الآخرين، مرح)
١٠	M	تخيلي (شارد الذهن غير واقعي)	عملي (واقعي)
١١	N	كيّس (واسع الحيلة ماكر واعي)	(ساذج بسيط، صريح ومباشر)
١٢	O	وجل (مضطرب غير مطمئن)	مطمئن (واثق بنفسه، رابط الجأش، هادىء)
١٣	Q1	مجرب (ذو تفكير حر، متسامح، وراد يكالي)	محافظ (مقاوم للتجديد، متمسك بالقديم وغير متسامح)
١٤	Q2	مستقل، مغال في الثقة بنفسه (واسع الشحيلة، يفضل قراراته الشخصية، وذو رأى)	اتكالي على الآخرين (ملتزم بالجماعة ومتقيد بها)
١٥	Q3	منضبط (قوي الأرادة، ذو مفهوم إيجابي عن ذاته، وملتزم بالقوانين).	غير منضبط (ضعيف الإرادة، يهمل القوانين، ومفهومه عن ذاته مهزوز غير متماسك).
١٦	Q4	متوتر (ناشط، ديناميكي، ذو طاقة متدفقة).	غير متوتر (مسترخ هادىء ذو طاقة حيوية غير متدفقة).

فرضيات الدراسة :

١. يوجد فرق إجمالي ذو دلالة إحصائية (∝ = ٠٥ر٠) بين متوسطات درجات طلبة التعليم الإعدادي من كلا الجنسين الذين يملكون اتجاهات عالية ومتوسطة ومتدنية نحو العلم على كل من عوامل الشخصية الستة عشر .
٢. يوجد فرق إجمالي ذو دلالة إحصائية (∝ = ٠٥ر٠) بين متوسطات درجات طلبة التعليم الإعدادي من كلا الجنسين الذين يملكون اتجاهات عالية ومتوسطة ومتدنية نحو العلم على كل من عوامل الشخصية الستة عشر .
٣. لا تختلف مجموعة عوامل الشخصية التي تميز بين الطلبة من ذوي الاتجاهات العالية والمتوسطة والمتدنية نحو العلم باختلاف الجنس او المرحلة التعليمية (إعدادي/ثانوي).

طريقة الدراسة :

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من ٨٠٠ طالب وطالبة اختيروا من ثماني مدارس ثانوية تحوي صفوفا إعدادية في منطقة عمان : أربع مدارس منها للذكور وأربع للإناث. وقد اختير من كل مدرسة ثانوية بطريقة العينة العشوائية البسيطة شعبتان : إحداهما من الصف الثاني الثانوي العلمي، والأخرى من الصف الثالث الاعدادي، وبذلك بلغ عدد الشعب المختارة ١٦ شعبة : ٨ شعب من الصف الثاني الثانوي العلمي و٨ شعب من الصف الثالث الاعدادي. وقد أخذ من كل شعبة (٥٠) طالبا أو طالبة[٢٠]. ويظهر الجدول ١ توزيع طلبة العينة بحسب الجنس والمرحلة التعليمة.

الجدول ١ : توزيع طلبة العينة بحسب الجنس والمرحلة التعليمية.

الجنس	المرحلة التعليميـة	
	إعدادي	ثانوي
ذكور	٢٠٠	٢٠٠
إناث	٢٠٠	٢٠٠
المجموع	٤٠٠	٤٠٠

أدوات الدراسة :

استخدم في هذه الدراسة الأداتان التاليتان : ـ

١. اختبار كاتل للشخصية (16 P F) (النموذج ب : يتكون هذا الاختبار من (١٦) مقياسا فرعيا، يقيس كل منها سمة من سمات الشخصية (أو عاملا من عوامل الشخصية). وهذه العوامل غير مترابطة مع بعضها بعضا وثنائية القطب. ويتألف كل مقياس منها من عدد من الفقرات يتردد ما بين ١٠ و ١٤ فقرة، وبذلك يبلغ مجموع فقرات الاختبار ١٨٤ فقرة. ولكل فقرة ثلاثة بدائل للإجابة، ويخصص لكل فقرة علامة من صفر الى ٢ ما عدا الفقرات الخاصة بالعامل ذكي/غبي، حيث يخصص للإجابة الصحيحة العلامة ١ ولكل من الإجابتين الأخريين العلامة صفر.

وقد ترجم هذا الاختبار إلى العربية وكيِّف للبيئة الأردنية بتحقيق صدقه المنطقي وصدقه التمييزي وثبات مقاييسه الفرعية الستة عشر (قراعين، ١٩٨٠، ٣٣ ـ ٣٤). وقد حسب ثبات المقاييس الفرعية باستخدام معامل كرونباخ لعينة الدراسة من الفئات المختلفة (الجدول ١) ووجد أنه يتردد بين ٧١ر٠و٨٣ر٠ .

٢. اختبار الاتجاهات نحو العلم : يتكون هذا المقياس من ٣٢ فقرة من فقرات الاتجاهات تقيس الأبعاد الخمسة التالية[٢١]

أ ـ المعتقدات عن طبيعة المعرفة العلمية : صدقها، إمكانية فهمها، تجريبـها، وتنظيمها وعلاقتها بالرياضيات (٦فقرات).

ب ـ الايمان بالمنهجية العلمية كطريقة موثوقة ومأمونة للحصول على المعرفة عن الطبيعة والإنسان والمجتمع (١١ فقرة).

جـ ـ الآراء المتصلة بالتفاعل بين العلم من جهة والأفراد والمجتمع من جهة أخرى (٥ فقرات).

د ـ الآراء والمعتقدات عن العلماء : أمانتهم العلمية وذكاؤهم وتواضعهم وتمسكهم بمبادىء الاستقصاء العلمي (٥ فقرات).

هـ ـ التصورات عن غرض العلم والظروف الاجتماعية السياسية المواتية لبقائه وتقدمه (٥ فقرات).

وهذا الاختبار من نوع مقاييس ثرستون شيف (Thurstone — Chave) ، وقد حقق له الصدق المنطقي والتمييزي (Hasan and Billeh, 1975) . وقد حسب ثبات

الاختبار لفئات عينة الدراسة المختلفة (الجدول ١) باستخدام طريقة التجزئة النصفية ووجد أنه يتردد بين ٠,٦١ و ٠,٧١ .

تصميم الدراسة والمعالجة الاحصائية :

يوضح الجدول ٢ مخطط تصميم هذه الدراسة. وتعتبر هذه الدراسة من دراسات المقارنة ، اذ تتم مقارنة متوسطات الطلبة في كل فئة من الفئات المشار اليها في الجدول ١ الذين صنفوا من حيث علاماتهم على اختبار الاتجاهات نحو العلم إلى عالي الاتجاه، متوسطي الاتجاه، ومتدني الاتجاه على عوامل الشخصية الستة عشر . وللإجابة عن الفرضيتين الأولى والثانية استخدمت طريقة تحليل التباين متعددة المتغيرات لكل فئة من فئات الطلبة الأربع، كما استخدمت طريقة تحليل التباين الآحادي Univariate لكل عامل من العوامل الستة عشر في حالة الحصول على فرق إجمالي دال إحصائيا على العوامل الستة عشر متجمعة. كذلك استخدم اختبار شيفي 'Scheffe للمقارنة البعدية بين متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث. هذا وقد حدد مستوى الدلالة الأحصائية بالمستوى ∝ = ٠,٠٥[٢٢] .

أما الفرضية الثالثة، فقد اجيب عنها (على ضوء اختبار الفرضيتين الأولى والثانية) وصفيا

الجدول ٢ : مخطط تصميم الدراسة

الفئة	مستوى الاتجاهات نحو العلم		
ثانوي/ذكور ثانوي/إناث	ص ص	ص ص	ص ص
ثانوي	ص	ص	ص
إعدادي/ذكور إعدادي	ص ص	ص ص	ص ص
إعداي	ص	ص	ص

ـ ص تشير إلى عوامل الشخصية الستة عشر (المتغيرات التابعة).

النتائج :

يبيّن الجدولان ٣ و٤ متوسطات طلبة العينة من المرحلتين التعليميتين على عوامل الشخصية الستة عشر مصنفة بحسب الجنس ومستوى الاتجاهات نحو العلم. ويلحظ من الجدولين أن الطلبة الذكور أو الإناث الذين يمتلكون مستويات مختلفة من الاتجاهات نحو العلم اختلفوا في متوسطات علاماتهم على كل عامل من عوامل الشخصية وأن هذا الاختلاف يتفاوت من عامل إلى آخر ولتحديد ما إذا كانت الفوارق بين هذه المتوسطات فوارق ذات دلالة إحصائية، استخدم اختبار ولكس لامدا ــΛــ Wilks لمقارنة متوسطات علامات الطلبة في مجموعات الاتجاهات الثلاث على عوامل الشخصية مجتمعة وذلك لكل فئة من فئات الطلبة. ويبين الجدول ٥ قيم ــΛــ المحسوبة ودلالتها الأحصائية باستخدام اختبار ف[٢٣] وقد اظهرت نتائج الأختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية (٠٫٠١)> P بين متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث على عوامل الشخصية الستة عشر وذلك لفئات الطلبة المختلفة جميعها. ولتحديد العوامل التي أسهمت فعلا في هذه الفوارق الإجمالية الدالة إحصائيا استخدمت طريقة تحليل التباين الأحادي لمقارنة متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث في فئة الطلبة الواحدة على كل عامل من العوامل الستة عشر. ويبين الجدول ٦ أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث على عدد قليل من العوامل لا يزيد على خمسة.

ففي حالة فئة طالبات الثاني الثانوي العلمي، وجدت فروق دالة إحصائيا على العوامل : هادىء/سهل الإثارة، مغامر/خجول، ووجل/مطمئن. بينما في حالة فئة الطلاب من نفس المرحلة وجدت فروق دالة إحصائيا على العاملين التاليين فقط : مجرب/محافظ، ومنضبط/وغير منضبط.

وأما بالنسبة لطالبات الثالث الإعدادي فقد وجدت فروق على العوامل التالية فقط : كيس/ساذج، وجل/مطمئن، ومنضبط/غير منضبط، بينما وجدت فروق دالة إحصائيا في حالة طلاب الثالث الإعدادي على العوامل التالية فقط : هادىء/سهل الإثارة، مغامر/خجول، ووجل/مطمئن.

ويظهر الجدول ٧ نتائج المقارنات البعدية بين متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث على عوامل الشخصية الدالة إحصائيا باستخدام اختبار شيفي. ويلحظ من الجدول أن متوسط مجموعة الاتجاهات العالية يزيد بدلالة إحصائية (= ٠,٠٥)، إما على متوسط مجموعة الاتجاهات المتوسطة أو الاتجاهات المتدنية أو كليهما على العوامل الخمسة الدالة إحصائيا ماعدا العامل ١٢ (وجل/مطمئن)، حيث زاد متوسط مجموعة الاتجاهات المتدنية إما على كلا المتوسطين الآخرين او على أحدهما كما في حالة طالبات الإعدادي.

الجدول ٣ : متوسطات علامات طلبة الثاني الثانوي والانحرافات المعيارية لها على عوامل الشخصية الستة عشر مصنفة بحسب الجنس ومستوى الاتجاه

العامل	ذكـــور			إنـــاث		
	عالي	متوسط	متدني	عالي	متوسط	متدني
١ غير متحفظ/متحفظ	٦,٤٤ (٢,٣٣)	٦,٦٥ (٢,٣٦)	٧,١١ (٢,٦٦)	٨,٠٤ (٣,٠٤)	٨,٠٧ (٢,٨٤)	٧,٤١ (٢,٩٠)
٢ ذكي/غبي	٦,٨٩ (١,٥٨)	٦,٣٧ (١,٥٠)	٦,٥٦ (١,٧٦)	٦,٨٥ (١,٤٩)	٦,٨٥ (١,٦٢)	٦,٤٤ (١,٧٢)
٣ هادىء/سهل الإثارة	١١,٥٦ (٣,٧٩)	١١,٣٣ (٢,٦٩)	١٠,٣٧ (٣,١٣)	١٣,٣٧ (٤,٧٥)	١١,٨٣ (٣,٥٦)	١٠,٠٤ (٣,١٤)
٤ محب للسيطرة/مساير	١١,٦٧ (٣,٥٣)	١١,١٧ (٣,١٦)	١٢,١١ (٣,٠٦)	١٠,٧٤ (٣,٢٢)	١١,٠٠ (٢,٧٦)	١٠,٨١ (٣,٨٢)
٥ لا أبالي/جدي	١٤,٩٣ (٣,٧٦)	١٤,٩٦ (٣,٦٠)	١٣,٩٦ (٣,٤٧)	١٤,٤١ (٤,٢٠)	١٣,٩١ (٣,٥١)	١٣,٤٨ (٣,٥٨)
٦ حي الضمير	١٢,١٩ (٢,٥٦)	١١,٤١ (٢,١٩)	١١,٩٣ (٢,٢٢)	١١,١٥ (٢,٢٣)	١١,٣٥ (٢,٤٣)	١١,٧٠ (٢,٨٣)
٧ مغامر/خجول	١٦,٠٧ (٤,٢٠)	١٥,٣٥ (٣,٧١)	١٤,٨٩ (٤,٣١)	١٧,٤١ (٤,٦٣)	١٥,١٥ (٤,٢٦)	١٣,٤٤ (٤,٠١)
٨ عاطفي/غير عاطفي	٩,٦٧ (٢,٠٤)	٩,٣٠ (٢,٣٣)	٨,٨٥ (٢,٤٣)	١٠,٣٣ (٢,٨٦)	١٠,٨٥ (٢,٢٥)	٩,٩٣ (٣,١١)
٩ شكاك/ذو ثقة	١٠,٢٢ (٢,٥٥)	٩,٨٩ (٢,١٢)	٩,٩٣ (٣,٠٨)	٩,٠٧ (٣,٠٢)	١٠,١٩ (٣,٢٢)	١٠,١٩ (٢,٦٨)
١٠ تخيلي/عملي	١٣,٠٤ (٣,٢٩)	١٣,١٥ (٢,٦٧)	١١,٥٩ (٣,٣٩)	١٣,٣٠ (٣,١١)	١٢,٨٩ (٣,٨٠)	١٢,٥٩ (٣,٠٥)
١١ كيّس/ساذج	١١,٦٣ (٢,٣٩)	١٠,٩٨ (٢,٦٤)	١٠,١٩ (٢,٦٠)	١١,٨٩ (٢,٧٩)	١١,٨٩ (٢,٩٢)	١٠,٥٢ (١,٩٣)
١٢ وجل/مطمئن	١١,٧٨ (٣,٩٣)	١١,٧٨ (٣,٧٢)	١٢,٣٧ (٤,٠٦)	١١,١٩ (٣,٧٠)	١٢,٢٦ (٣,٣٧)	١٤,٠٠ (٣,٦٤)
١٣ مجرب/محافظ	٩,٦٣ (٢,٥٧)	٨,٤٦ (٢,٤٣)	٧,٥٢ (٢,٢٨)	٨,٢٢ (٢,٢١)	٨,٧٤ (٢,٢٦)	٨,٢٦ (١,٩١)
١٤ مستقل/متكل	٨,٤٤ (٣,٤٦)	٧,٠٧ (٢,٥١)	٧,٧٨ (٢,٤١)	٧,١١ (٢,٩٤)	٨,٢٢ (٢,٩٦)	٨,٨٥ (٢,٦١)
١٥ منضبط/غير منضبط	١٣,٧٤ (٢,٦٠)	١٢,٨٠ (٣,٠٧)	١١,٥٩ (٢,٧١)	١٢,٦٧ (٣,٤٩)	١٢,٥٤ (٣,٠٩)	١٢,١٥ (٣,٢٩)
١٦ متوتر/غير متوتر	١٢,٦٣ (٣,٢٤)	١٢,٨٣ (٣,٥٦)	١٤,٤٨ (٣,٢٩)	١١,٨٥ (٣,٢٣)	١٣,٠٠ (٣,٩٥)	١٤,٢٢ (٣,٣٤)

الجدول ٤ : متوسطات علامات طلبة الثالث الإعدادي والانحرافات المعيارية على عوامل الشخصية الستة عشر مصنفة بحسب الجنس ومستوى الاتجاه نحو العلم

العامل	إناث (٢٠٠)			ذكور (٢٠٠)		
	عالي (٥٤)	متوسط (٩٢)	متدني (٥٤)	عالي [٨](٥٤)	متوسط (٩٢)	متدني (٥٤)
١	٧٥٢ [أ](٣,٥٢)	٧,٩٣ (٣,٢١)	٨,٩٦ (٣,٦١)	٦,٢٦ (٢,٧٨)	٦,٣٣ (٢,٦٣)	٥,٦٣ (٢,٠٠)
٢	٦,١٥ (١,٦٣)	٥,٨٧ (١,٦٨)	٥,٨٩ (١,٧٢)	٦,٠٧ (٢,٠٦)	٥,٨٧ (١,٦٦)	٥,٨٩ (١,٦٧)
٣	١٢,١٩ (٤,٠٣)	١٢,٠٢ (٣,٢٨)	١١,١٩ (٣,٩٦)	١٢,٩٦ (٣,٤٩)	١١,٣٥ (٢,٨٦)	٩,٨٩ (٣,٥٦)
٤	٩,٥٢ (٢,٦٤)	١٠,٠٠ (٣,٠٨)	٩,١٥ (٢,٨٨)	١١,٦٣ (٣,٨٢)	١١,٠٩ (٣,٠٨)	١٠,٩٣ (٢,٥١)
٥	١٤,١٥ (٣,٢٤)	١٣,٢٦ (٢,٦٧)	١٣,٣٠ (٣,٣٣)	١٣,٧٨ (٣,٤١)	١٣,٠٠ (٣,١٤)	١٣,٤٨ (٢,٣٩)
٦	١١,٢٢ (٢,٧٢)	١٠,٣٧ (٢,٢٠)	٩,٨٩ (٢,٦٨)	١٠,٥٦ (٢,٤٤)	١١,٠٤ (٢,٨١)	١٠,١٩ (٢,٥٩)
٧	١٥,٥٩ (٤,٣٢)	١٤,٣٥ (٤,٤٣)	١٣,٢٦ (٤,٠٠)	١٦,٣٣ (٤,١٠)	١٣,٨٠ (٣,٢٢)	١٤,٨١ (٤,٢٩)
٨	١١,٠٤ (٢,٦٧)	١٠,٧٨ (٢,٥٣)	١١,٣٣ (٢,٤٥)	٩,٠٤ (٢,٨٣)	٩,٦٧ (٢,٩٤)	٩,١٩ (٢,٥٠)

تابع جدول (٤)

العامل	إناث (٢٠٠)			ذكور (٢٠٠)		
	عالي (٥٤)	متوسط (٩٢)	متدني (٥٤)	عالي △(٥٤)	متوسط (٩٢)	متدني (٥٤)
٩	٩,٧٤ (٣,٣١)	٩,٣٧ (٢,٤٣)	١٠,٤٤ (٣,١٨)	٩,٥٢ (٢,٨١)	٩,٥٢ (٢,٥٢)	٩,٥٩ (٢,٣٧)
١٠	١١,٧٠ (٣,٢٤)	١٢,٨٧ (٣,٣٦)	١١,٨٩ (٢,٨٥)	١٢,٥٩ (٢,٦٢)	١٢,٣٠ (٣,٦٩)	١٢,٥٦ (٣,٣٧)
١١	١٣,٤٤ (٢,٢٤)	١١,٣٥ (٣,٠٦)	١٠,٧٨ (٢,٦٧)	١٠,٧٨ (٢,٢٩)	١٠,٨٥ (٢,٦٨)	١٠,٦٧ (٢,٧٣)
١٢	١٠,٠٤ (٢,٩٤)	١١,١٧ (٣,٠٢)	١٢,١٩ (٣,٢٢)	١١,٠٤ (٣,٥٢)	١١,٦١ (٣,٤٣)	١٣,٧٤ (٣,٣٦)
١٣	٧,٩٦ (٢,٤٣)	٨,٢٢ (٢,٤٢)	٨,٠٤ (٢,٧٧)	٨,٨٥ (٢,٤٠)	٧,٩٨ (٢,٤٣)	٨,٣٠ (١,٩٤)
١٤	٧,٧٠ (٢,٩٢)	٧,٦٣ (٢,١٦)	٧,٣٧ (٣,٣٨)	٧,٧٨ (٢,٦٢)	٧,٩٨ (٢,٥٧)	٩,٢٦ (٢,٢٨)
١٥	١٣,٨١ (٣,١٠)	١٢,٨٠ (٣,١١)	١١,١٩ (٢,٧٢)	١١,٨٩ (٢,٩٨)	١١,٧٠ (٣,٣٠)	١١,٣٧ (٣,٢١)
١٦	١١,٠٠ (٤,٢٢)	١٠,٩٦ (٣,٤٦)	١٢,٠٤ (١٣,١٤)	١١,٨١ (٣,٥٢)	١٣,٤٣ (٣,١٥)	١٢,٥٩ (٢,٧٢)

الجدول ٥ : نتائج المقارنة بين متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث على عوامل الشخصية الستة عشر باستخدام اختبار
Wilks ـــΛـــ

الفئة	قيمة المحسوبة	قيمة ف
ثانوي/إناث	٠,٦٧٩	*٢,٤٣
ثانوي/ذكور	٠,٦٣٦	*٢,٨٩
ثانوي	٠,٨٢٧	*٢,٣٨
إعدادي/إناث	٠,٦٧١	*٢,٥١
إعدادي/ذكور	٠,٦١١	*٣,١٨
إعدادي	٠,٧٩٦	*٢,٨٩

الجدول ٦ : قيم ف المحسوبة للمقارنة بين متوسطات مجموعات الاتجاه الثلاث للفئات المختلفة على كل عامل من عوامل الشخصية
(طريقة تحليل التباين الأحادي)

العامل	ثانوي			إعدادي		
	ذكور	إناث	ذكور وإناث	ذكور	إناث	ذكور وإناث
١	١>	١>	١>	١>	١,٣٢	١>
٢	١>	١>	١>	١>	١>	١>
٣	١,١٣	٥,١٦ جـ	٥,٧٤ ء	٦,١٣ ء	١>	٤,٧٠ جـ
٤	١>	١>	١>	١>	١>	١>
٥	١>	١>	١,٠١	١>	١>	١,٣١
٦	١,٠٦	١>	١>	١	٢,٠٢	١,٧٢
٧	١>	٥,٧٩ ء	٥,٢٤ ء	٣,٨٣ ب	٢,٠١	٤,٣٨
٨	١>	١,٠٦	١,٣٤	١>	١>	١>
٩	١>	١,٣٤	١>	١>	١,١٧	١>
١٠	٢,٤٦	١>	١,٥٦	١>	١,٤٢	١>
١١	٢,١٥	٢,٦٩	٤,٤٨ ب	١>	٧,٢٧ ء	٣,٧٧ ب
١٢	١>	٤,٤٠ ب	٣,٠٣ أ	٤,٨٣ جـ	*٣,٣٤	٧,٧٦ ء
١٣	٥,١٤ جـ	١>	٢,٨٧	١,٢٣	١>	١>
١٤	٢,١٢	٢,٥٨	١>	٢,٩٣	١>	١>
١٥	٣,٨٨ ب	١>	٢,٦٣	١>	٥,٢٦ جـ	٣,٤٦ أ
١٦	٢,٥٧	٢,٩٢	٥,٢٥ جـ	٢,٣١	١>	١,١٥

أ P <٠,٠٥   جـ P <,٠١
ب P <٠,٠٢٥   ء P <٠,٠٠٥

الجدول ٧ : نتائج المقارنات البعدية بين متوسطات مجموعات الاتجاهات :
العالية والمتوسطة والمتدنية على عوامل الشخصية الدالة
إحصائيا باستخدام اختبار شيفي

العامل	ثانوي		إعدادي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٣	ل/ض- (١,٦٧)	ل/ط، ض ط/ض (١,٤١)		
٧	ل/ط، ض (١,٨٨)	ل/ط (١,٦٥)		
١١			ل/ط، ض (١,٢١)	
١٢	ض/ط، ل (١,٥٥)	ض/ط٢، ل (١,٥٠)	ض/ل (١,٣٤)	
١٣	ل/ط، ض (١,٠٦)			
١٥	ل/ض (١,٢٥) (١,٢٥)			ل/ض ل/ض (١,٣٢)

مناقشة النتائج :

حاولت هذه الدراسة أن تستقصي العلاقة بين الاتجاهات نحو العلم وسمات الشخصية عند طلبة المرحلتين الثانوية والإعدادية، وذلك عن طريق مقارنة سمات الشخصية كما تقاس على اختبار كاتل للشخصية عند فئات الطلبة من نفس المرحلة والجنس الذين يمتلكون مستويات مختلفة من الاتجاهات نحو العلم. وقد أظهر اختبار ولكس لامدا ــ∧ــ Wilks أن هناك فرقا إجماليا ذا دلالة إحصائية (٠٥, >) بين

متوسطات الطلبة عالي الاتجاه ومتوسطي الاتجاه ومتدني الاتجاه على عوامل الشخصية الستة عشر التي يقيسها اختبار كاتل لفئات الطلبة المختلفة: ثانوي/ذكور، ثانوي/إناث، إعدادي/ذكور، وإعدادي/إناث. وتدل هذه النتيجة على وجود علاقة بين الاتجاهات نحو العلم وسمات الشخصية في مجتمع الطلبة الذي سحبت منه عينة الدراسة. ويعني هذا أن الاتجاهات نحو العلم تفسر جزءاً ذا دلالة إحصائية من التباين المعمم Generalised Variance لسمات الشخصية الستة عشر، وذلك بقطع النظر عن جنس الطلبة أو مرحلتهم التعليمية. وعلى ما يبدو فمن الممكن القول أن اتجاهات الطلبة نحو العلم ترتبط عموما بشكل ما ببنية شخصياتهم. وتتفق هذه النتيجة في إطارها العام مع ما يعرف نظريا عن أثر الشخصية على التعلم بشكل عام وعن أثر اكتساب الاتجاهات على تنظيم الشخصية وتطورها. فالشخصية متغير هام من المتغيرات التي تؤثر في تعيين نوع نواتج التعلم يظهر تأثيره في توجيه الفرد إلى التفاعل مع مثيرات البيئة الخارجية (البيئة التعليمية/التعليمية) بكيفيات مفضلة[٢٤] كذلك، فإن اكتساب الاتجاهات، بحكم طبيعتها، يتطلّب تنظيمها في منظومة القيم التي يملكها الأفراد والتي تشكل صلب بنية شخصياتهم. وعلاوة على ذلك، فإن بنية الشخصية في أساسها هي بنية من القيم التي نشأت أصلا عن التقديرات والتصورات والاتجاهات المكتسبة[٢٥].

ومع أن الاتجاهات نحو العلم ارتبطت عموما بسمات شخصية الطلبة من الفئات المختلفة، إلا أن استخدام مزيد من التحليل الإحصائي (تحليل التباين الآحادي) أظهر أن الاتجاهات نحو العلم ارتبطت ببعض عوامل الشخصية دون غيرها. فقد أظهر التحليل المشار إليه وجود فرق إجمالي ذي دلالة إحصائية بين متوسطات الطلبة ذوي الاتجاهات العالية والمتوسطة والمتدنية نحو العلم على عاملين للشخصية في حالة فئة الطلبة الثانوي الذكور هما مجرب/محافظ ومنضبط/غير منضبط، وعلى ثلاثة عوامل في حالة فئة طالبات الثانوي هي هادىء/سهل الإثارة، مغامر/خجول، وخائف/مطمئن. كذلك أظهر التحليل وجود فرق إجمالي ذي دلالة إحصائية في حالة فئة طلبة الإعدادي الذكور على نفس العوامل الثلاث التي وجد عليها فرق إحصائي عند اعتبار طالبات الثانوي، في حين أظهر التحليل في حالة طالبات عامل لم يظهر عليه أي فرق إحصائي إلا في حالة هذه الفئة، وخائف/مطمئن وهو عامل ظهر عليه فرق إحصائي في حالة فئة طلبة الإعدادي الذكور، والعامل منضبط/غير منضبط/ الذي ظهر عليه فرق إحصائي عند اعتبار فئة طلبة الثانوي الذكور.

وهكذا يظهر في المجمل بقطع النظر عن فئة الطلبة أن عوامل الشخصية التي ارتبطت بالاتجاهات بالعلم هي ستة فقط، وهذه العوامل هي: هادىء/سهل الإثارة، مغامر/خجول، كيس/ساذج، خائف/مطمئن، مجرب/محافظ، ومنضبط/غير

منضبط. أما العوامل الأخرى، فلم يظهر عليها أنها ارتبطت بالاتجاهات نحو العلم لأي من فئات الطلبة الأربع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فعند اعتبار الطلبة من المرحلة التعليمية الواحدة ومن كلا الجنسين معا فإن العوامل التي بـدا أنها ارتبطت بالاتجاهات نحو العلم هي خمسة عوامل: أربعة منها مشتركة بين المرحلتين وهي هادىء/سهل الإثارة، مغامر/خجول، كيس/ساذج وخائف/مطمئن، والخامس مختلف باختلاف المرحلة، فهو العامل منضبط/غير منضبط في حالة المرحلة الإعدادية وهو العامل متوتر/غير متوتر في حالة المرحلة الثانوية.

ويمكن القول في ضوء النتائج السابقة أن سمات الشخصية التي ترتبط بالاتجاهات نحو العلم تختلف باختلاف جنس الطلبة عند تثبيت المرحلة التعليمية وأنها تختلف باختلاف المرحلة التعليمية وجنس الطلبة، إلا أنها تكاد تتشابه إلى حد كبير في المرحلتين عند عدم تثبيت جنس الطلبة. وهذا الاستنتاج من النتائج السابقة لا يؤيد ما ذهبت اليه الفرضية الثالثة في هذه الدراسة. وبالاستناد إلى نتائج المقارنات البعدية بين المتوسطات باستخدام اختبار شيفي، يمكن تقديم خريطة وصفية مقارنة لسمات الشخصية عند الطلبة من ذوي الاتجاهات العالية والمتوسطة والمتدنية بحسب جنسهم ومرحلتهم العليمية.

فطلبة الثانوي الذكور من ذوي الاتجاهات العالية نحو العلم يميلون إلى أن يكونوا أقل محافظة وأكثر نزوعا إلى التجريب من أقرانهم من ذوي الاتجاهات المتوسطة أو المتدنية، كما أنهم يبدون أكثر انضباطا من نظرائهم من ذوي الاتجاهات المتدنية. أما طالبات الثانوي اللواتي يملكن اتجاهات عالية نحو العلم فيبدين ميلا أكثر للمجازفة واطمئنانا أكثر من زميلاتهن ذوات الاتجاهات المتوسطة أو المتدنية، كما أنهن أكثر هدوءا من الطالبات ذوات الاتجاهات المتدنية. وأما الطلبة الذكور في المرحلة الإعدادية من ذوي الاتجاهات العالية فهم أكثر هدوءا من زملائهم من ذوي الاتجاهات المتوسطة الذين بدورهم يتفقون في هدوئهم مع زملائهم ذوي الاتجاهات المتدنية، كما أنهم أكثر ميلا للمغامرة من ذوي الاتجاهات المتوسطة ويتساوون تقريبا في ميلهم للمغامرة مع الطلبة ذوي الاتجاهات المتدنية ويتساوون في ذلك تقريبا مع ذوي الاتجاهات المتوسطة. وأما الطالبات في المرحلة الإعدادية ذوات الاتجاهات العالية فهن أقل ميلا إلى السذاجة والمباشرة من زميلاتهن ذوات الاتجاهات المتدنية وأكثر انضباطا من ذوات الاتجاهات المتوسطة اللواتي يتفوقن بدورهن على الطالبات ذوات الاتجاهات المتدنية. وتتفق هذه الخريطة الوصفية في بعض جوانبها وتختلف في جوانبها الأخرى مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة. فقد أظهرت دراسة غاردنر مثلا (Gardner, 1976) أن الاتجاهات الأعلى نحو الفيزياء كانت عند الطلبة الأكثر ذكاء وودا في تعاملهم مع

الآخرين، وهو أمر لم تظهره هذه الدراسة. كما أظهرت أيضا أن الاتجاهات نحو الفيزياء مالت إلى أن تكون أعلى عند الطلبة الذين أظهروا نزوعا أكبر نحو التجريب وميلا أكثر إلى الرصانة والهدوء، وهو ما أشارت اليه نتائج هذه الدراسة.

وخلاصة القول، فإن الطلبة من المرحلتين الثانوية والإعدادية الذين يمتلكون درجة أعلى من الاتجاهات نحو العلم يميلون إلى الاختلاف في بعض سمات شخصياتهم عن الطلبة الذين يمتلكون درجة أدنى من الاتجاهات نحو العلم.

أما سمات الشخصية التي يختلف فيها الطلبة الذين يمتلكون درجات مختلفة من الاتجاهات نحو العلم فتختلف باختلاف جنس الطلبة ومرحلتهم التعليمية. وبهذا الصدد ينبغي التأكيد على أن العلاقة التي تم الكشف عنها بين الاتجاهات نحو العلم وسمات الشخصية تعتمد على البيئة التعليمية التي يتعرض لها طلبة المرحلتين الثانوية والإعدادية. إذ من المحتمل أن تتغير بعض سمات الشخصية التي تميز بين المستويات المختلفة من الاتجاهات بتغير خصائص هذه البيئة. ومن هذا المنطلق فإن هنالك حاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال للوقوف على سمات الشخصية التي ترتبط بالاتجاهات نحو العلم في بيئات تتفاوت في درجة ضبطها وانفتاحها وديمقراطيتها وغير ذلك من الخصائص الهامة التي يمكن وصفها بها. كذلك فثمة حاجة أيضا إلى مزيد من الأبحاث لاستقصاء العلاقة بين سمات الشخصية والاتجاهات العلمية كالموضوعية والتفتح العقلي وحب الاستفسار والعقلانية وغيرها. ولا يخفى ما لمثل هذه الأبحاث من أهمية خاصة، ذلك أن تكوين الأفراد التكوين النفسي الاجتماعي المناسب لا يمكن أن يتم إلا من خلال مساعدتهم على تمثل اتجاهات إيجابية بما في ذلك الاتجاهات العلمية (والاتجاهات نحو العلم).

الهـــوامش

1) Hurd, 1969, p. 12, 13.

2) Martin, 1972, p. 140, 141.

3) Martin, p. 157.

4) Wheldall, 1975, p. 84-86.

5) Wheldall, 1975, p. 84-86, Khan, 1969, Tyler, 1974.

6) Ramsey and Howe 1969.

7) Ramsey and Howe, 1969; Hasan and Billeh, 1975.

8) Lawrenz, 1975, Disinger and Mayer, 1974, Rothman, Weleh, and Wallberg, 1969.

9) Gardner, 1976, Milson, 1979, Saunders and Dickinson, 1979.

10) Tolman, 1979, Vanek amd Montean, 1977.

11) Simpson and Wasik, 1978, Schwirion and Thomson, 1972, Hasan, 1984.

12) Gardner, 1976.

13) Ibid.

14) Piper and Hough, 1979.

15) Campbell and Martinez - Perez, 1977.

16) Hunt and Sullivan, 1974, p. 114, 115.

17) Gage and Berliner, 1975.

18) Entwistle, 1981, p. 1985; Cronbach, 1970, p. 550, 560, Gattle, 1965.

19) Hasan and Billeh, 1975.

20) في حالة نقصان عدد الطلبة في الشعبة الواحدة عن ٥٠، كان العدد الناقص يستكمل عشوائيا من شعبة أخرى من نفس الصف في المدرسة.

21) Hasan and Belleh, 1975.

22) Hays, 1963, p. 484.

23) ف = $\frac{\sqrt{\;\hat{}\;}}{\sqrt{\;\hat{}\;}}$ $\frac{\text{ن-م-٢}}{\text{م}}$، حيث ن عدد الطلبة في المجموعات الثلاث، م عدد العوامل (المتغيرات)، و هي القيمة المحسوبة، أما القيمة الحرجة للنسبة ف فدرجتا الحرية لها هي ٢م، ٢ (ن-م - ٢) انظر Rao, 1952, p. 261, 262.

24) Hunt and Sullivan, 1974 p. 114, Entwistle.

25) Wheldall, 1975, p. 84-86.

المـــراجع

1- خليل، قراعين ، أثر عوامل الشخصية على تسرب الطلبة من المرحلتين الإعدادية والثانوية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٠

2- Campbell, R., and Martinez-Perez, L. Self Concepts and Attitudes as Factors in the Achievement of preservice Teachers, **J. Res. Sci. Teaching,** 1977, 14 (s), 455-459.

3- Catell, R. B. **The Scientific Analysis of Personality.** Harmonds-Worth: Penguin Books, 1965.

4- Cronbach, Lee. **Essentials of Psychological Testing,** New York: Harper and Row, 3rd edition, 1970.

5- Disinger, J. and Mayer, Victor. **Student** Development in Junior High School Science, **J. Res. Sci. Teaching,** 1974, 11 (2), 149-155.

6- Entwistle, Noel, **Styles of Learning and Teaching,** New York: John Wiley and Sons, 1981.

7- Gage, N. and Berliner, D.C. **Educational Psychology,** Chicago: Rand McNally, 1975.

8- Gardner, P. L. Attitudes Towards Physics: Personal and Environmental Influences, **J. Res. Sci. Teaching.** 1976, 13 (2), 111-125.

9- Hassan, O. and Billeh, Victor, Relationship Between Teachers' Change in Attitudes Toward Science and Some Professional Variables, **J. Res. Sci. Teaching,** 1975, 12(3), 247-253.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٠٧ ـ ١٣٢)

قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين

مصطفى الشلقاني

قسم التأمين والاحصاء – جامعة الكويت

مقدمة:

هناك اتفاق على أن الموارد البشرية لدولة ما تشكل رصيد شعبها من الطاقات والمهارات والمعارف المستخدمة فعلا أو تلك التي يمكن استخدامها في انتاج السلع والخدمات، وهي على وجه التحديد تعني أمرين:

- الاستخدام الأمثل لأفراد قوة العمل والحد من الفاقد في بعض قطاعات السكان ببقائهم خارج قوة العمل رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.
- تزويد قوة العمل بالمعرفة والمهارات اللازمة والعمل على تطورها لتتوافق مع متطلبات التنمية.

ومن هنا نجد أن عملية تنمية الموارد البشرية في الدولة يجب أن تخضع لتخطيط محكم يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود سياسة سكانية واضحة ومحددة المعالم والتي يكون من أهم مقوماتها رسم السياسات المتعلقة بتخطيط التعليم.

وفي المراحل الأولى من التخطيط التعليمي تبدو أهمية دراسة الفاقد في التعليم لقياس حجمه ومعرفة أسبابه ونتائجه بهدف القضاء عليه كلية أو على الأقل تخفيف حدته. فالتعليم لم يعد مجرد خدمة تؤدى للسكان، بل أصبح استثمارا قوميا ينعكس على الأفراد والمجتمع.

والفاقد في التعليم يتمثل في مجالين أساسيين: فاقد بشري وفاقد مادي. والفاقد البشري بدوره على شكلين: كمي ونوعي. الشكل الأول يتمثل في:

- انخفاض نسبة استيعاب الملزمين بالتعليم.
- انخفاض معدلات القيد في كل مرحلة بالنسبة لأعداد التلاميذ الملتحقين بالتعليم في المرحلة السابقة.
- عدم تناسب نسبة المسجلين من تلاميذ المرحلة مع أعداد السكان في سن المرحلة.

اما الفاقد النوعي فمن مظاهره:

- ارتفاع نسبة التسرب[1] من التعليم في جميع مراحله.
- انخفاض مستوى التحصيل المدرسي بصفة عامة وعدم قدرة نظم التعليم القائمة على توفير متطلبات التنمية. كما يتمثل في ارتفاع نسبة الأمية بين السكان.

أما بالنسبة للمجال الثاني من الفاقد التعليمي فيتعلق بالفاقد المادي ويتمثل في الآتي:

- الرسوب وإعادة القيد بين الطلبة.
- عدم الاستفادة الكاملة من إمكانيات المدارس وطاقاتها المادية والبشرية.
- استخدام أدوات تعليمية كان من الممكن الاستعاضة عنها بأدوات أخرى أقل كلفة.

أساليب قياس الفاقد في التعليم:

إحصائيا يمكن قياس الفاقد في التعليم بأساليب مختلفة، بعضها سهل وبسيط والبعض الاخر صعب ومعقد.

من هذه الأساليب مقارنة التلاميذ المسجلين في بداية مرحلة تعليمية معينة بأعداد التلاميذ المتخرجين في نهاية تلك المرحلة، أو مقارنتهم بعدد التلاميذ الذين قضوا على الأقل عددا معينا من السنوات تكون كافية لاعتبار التلميذ غير أمي. من هذه المقارنة تحسب نسبة هي بمثابة مقياس للفقد الكلي خلال المرحلة.

يؤخذ على هذا الأسلوب أنه يظهر الفاقد في التعليم بصورة مجملة دون تفرقة بين الفاقد الناتج عن الرسوب والفاقد الناتج عن التسرب. هناك بالفعل عوامل أخرى تؤثر على دقة القياس. فالوفيات والهجرة للخارج عاملان يؤديان إلى انخفاض النسبة في حين أن الهجرة إلى الداخل من العوامل التي تؤدي الى زيادتها. كمؤشر خام يعتبر هذا الاسلوب ذا فائدة لبيان الاتجاه العام لمدى كفاءة نظام التعليم.

أسلوب ثان تستخدم فيه مصفوفة تدفق التلاميذ Student Flow Martix تساعد هذه المصفوفة في القاء الضوء على النظام التعليمي بأكمله خلال سنة معينة، وإلى جانب ذلك فهي تستخدم أيضا لقياس حجم التسرب من التعليم.

يعرض شكل (١) قطاعا من مصفوفة تدفق التلاميذ وفيه نلاحظ توزيع التلاميذ في سنة معينة (Z + 1) من بين التلاميذ الذين كانوا في صفوف مختلفة في سنة سابقة (Z). يضاف إلى ذلك المدخلات الأخرى للنظام من التلاميذ الجدد والذين أعيد قيدهم بعد انقطاعهم عن الدراسة والمهاجرين. يمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلتين الآتيتين:

$$N_k^z = n_{k,1}^z + n_{k,2}^z + \dots\dots\dots n_{k;j}^z + \dots n_{k,0}^z$$

$$= \sum_{f=0} n_{k,f}^z \qquad (1)$$

$$N_k^{z+1} = n_{1,j}^z + n_{2,j}^z + \dots\dots n_{k,j}^z + \dots M_j^{z+1}$$

$$= \sum_{f=1} n_{k,j}^z + M_j^{z+1} \qquad (2)$$

حيث تشير ($n_{k,o}^z$) في المعادلة الأولى إلى مخرجات النظام في حين تشير (M_j^{z+1}) في المعادلة الثانية إلى مدخلاته.

صفوف التلاميذ في السنة Z	صفوف التلاميذ في السنة Z+1				المجموع في السنة Z
	1	2	j		
1	$n_{1,1}^z$	$n_{1,2}^z$	$2_{1,j}^z$	$n_{1,0}^z$	N_1^z
2	$n_{2,1}^z$	$n_{2,2}^z$	$n_{2,j}^z$	$n_{2,0}^z$	N_2^z
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
K	$n_{k,1}^z$	$n_{k,2}^z$	$n_{k,j}^z$	$n_{k,0}^z$	N_k^z
المدخلات إلى النظام	M_1^{z+1}	M_2^{z+1}	M_j^{z+1}		M^{z+1}
المجموع في السنة z+1	N_1^{z+1}	N_2^{z+1}	N_j^{z+1}	N_0^{z+1}	

شكل (١) مصفوفة تدفق التلاميذ

تستخدم مصفوفة تدفق التلاميذ في حساب ما يسمى بمعدلات التحول. ويتم ذلك عن طريق قسمة كل عنصر من عناصر المصفوفة على المجموع الكلي لكل سطر فيها. من بين هذه المعدلات نجد معدل الترك الذي يكافىء تماما معدل التسرب في كل صف من صفوف التعليم باستثناء الصف الأخير في المرحلة.

في التطبيق العملي يمكن بسهولة تركيب هذه المصفوفة متى توافرت البيانات بصورة فردية عن التلاميذ. . ولكن لسوء الحظ فإن قليلا من الدول من تحتفظ ببيانات على هذه الصورة . . . . . أما في الحالات التي تكون فيها البيانات مجملة عن التلاميذ فتظل أيضا مشكلة عدم وجود إحصاءات دقيقة لتقدير الوفيات والهجرة بين التلاميذ.

أسلوب ثالث: يتلخص في تتبع فوج حقيقي من الطلبة منذ لحظة التحاقهم بدورة معينة من النظام التعليمي حتى تحين لحظة تركهم للمرحلة. يتيح هذا الأسلوب بيانات عن أعداد الطلبة الراسبين وأعداد الطلبة التاركين في كل سنة دراسية خلال الدورة.

عمليا يتم تنفيذ هذا الأسلوب بسحب عينة ممثلة من الطلبة الذين يدخلون مرحلة ما ثم يتم ملاحقة كل واحد منهم حتى يترك المرحلة. وفي نهاية كل عام يتم حصر أعداد الطلبة الناجحين وأعداد الطلبة الراسبين وكذلك المتسربين. في نهاية المرحلة يمكن حساب متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج وكذلك نسبة المدخلات والمخرجات بالمرحلة.

من الناحية العلمية يؤخذ على هذا الأسلوب نقص جوهري يتعلق بطول المدة التي تتطلبها ملاحقة الطلبة مما يجعل تنفيذه أمرا متعذرا. لهذا السبب استحدثت أساليب أخرى غير مباشرة لدراسة الفاقد في التعليم من هذه الأساليب نكتفي باثنين فقط.

٢ـ١ أسلوب المجتمع المستقر:

في أساس هذا الأسلوب نجد الفروض الآتية:
- يُدْخل نظام التعليم في كل مرحلة عددا ثابتا من الطلبة.
- حركة تدفق الطلاب خلال المرحلة تتم وفقا لمعدلات هي أيضا ثابتة لا تتغير.

بفرض إهمال الهجرة وإعادة القيد بين الطلاب، فإن أعداد الطلبة المقيدين بالصف الأول وفي باقي صفوف المرحلة يمكن التعبير عنهم بالمعادلتين الآتيتين:

$$N_1^z = M_1^z + b_1^{z-1} N_1^{z-1} \qquad (1)$$

$$N_k^z = a_{k-1}^{z-1} N_{k-1}^{z-1} + b_K^{z-1} N_k^{z-1} \qquad (2)$$

حيث أن

N_1^z ـ عدد المقيدين بالصف الأول في السنة (z) .

N_K^z ـ عدد المقيدين في الصف (K)في السنة (z) .

M_1^z ـ عدد المقبولين في الصف الأول في السنة (z) .

a_{k-1}^{z-1} ـ معدل النجاح.

b_k^{z-1} ـ معدل الرسوب

وفي ظل الفرض بثبات المعدلات نجد أن

$$a_{k-1}^{z-1} = a_{k-1}^{z} = a_{K-1}$$

$$b_k^{z-1} = b_k^{z} = b_k$$

وعلى ذلك فإن المعادلة (١) يمكن تحويرها

$$N_1^z = M_1^z + b_1^{z-1} N_1^{z-1}$$

$$N_1 = M_1 + b_1 N_1$$

$$N_1 = \frac{M_1}{1-b_1} \qquad (3)$$

وبالمثل المعادلة (٢) يمكن تحويرها

$$N_k^z = a_{k-1}^{z-1} N_{k-1}^{z-1} + b_K^{z-1} N_k^{z-1}$$

$$N_k = a_{k-1} N_{k-1} + b_k N_k$$

$$N_K = \frac{a_{k-1} N_{k-1}}{1-b_K}$$

وحيث ان قيم M_l, a_k, b_k تكون معلومة أساسا، إذن يمكن حساب قيم N_k .

أما عن أعداد المتخرجين من المرحلة فتحسب من العلاقة الآتية:

$$N_4 a_4$$

يتيح هذا الأسلوب الحصول على معلومات عن:

أ - متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج، وهذه تحسب بقسمة إجمالي عدد السنوات/ طالب التي قضاها فوج من التلاميذ في مرحلة معينة على إجمالي عدد الخريجين في نهاية المرحلة. ويعتبر هذا المقياس من المؤشرات التعليمية الهامة لقياس قدرة وكفاءة النظام التعليمي .

ب - نسبة المدخلات والمخرجات في المرحلة التعليمية. وتحسب بقسمة إجمالي عدد السنوات اللازمة للتخرج على عدد السنوات الدراسية المقررة بالمرحلة.

باستخدام النسب[٢] المسجلة في جدولي[٣] (أ)، (ب) أمكن حساب المؤشرات السابقة للطلبة الكويتيين حسب النوع ولكافة المراحل الدراسية خلال السنوات الخمس الأخيرة ٧٩/١٩٨٠ - ٨٣/١٩٨٤ وسجلت النتائج في جدول (١)

جدول (١)

متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج ونسبة المدخلات والمخرجات حسب النوع والمرحلة التعليمية: الطلبة الكويتيون ٧٩/١٩٨٠ - ٨٣/١٩٨٤

السنوات الدراسية	متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج							
	ذكور				إناث			
	ابتدائي	متوسط	ثانوي		ابتدائي	متوسط	ثانوي	
			علمي	أدبي			علمي	أدبي
١٩٨٠/٧٩	٤,٧٠	٦,٢٦	٥,٦١	٥,٠١	٤,٥٧	٤,٥٥	٥,١٨	٥,٠٨
١٩٨١/٨٠	٤,٦٠	٦,١٣	٥,٨٤	٥,٤٣	٤,٤٩	٤,٨٦	٥,٥١	٥,١٨
١٩٨٢/٨١	٤,٤٦	٥,٥٧	٦,٢٦	٥,٥٤	٤,٤٨	٥,٠٦	٥,٦٣	٥,٥٧
١٩٨٣/٨٢	٤,٤٤	٥,٤٨	٥,٨٢	٥,٢٧	٤,٥٣	٤,٨٠	٥,٦٤	٥,٥٨
١٩٨٤/٨٣	٤,٦٢	٥,٣٥	٦,٤٢	٥,٩٤	٤,٥٠	٤,٨٧	٦,٢٣	٥,٦٩
	نسبة المدخلات والمخرجات بالمرحلة							
١٩٨٠/٧٩	١,١٨	١,٥٦	١,٤٠	١,٢٥	١,١٢	١,٣٩	١,٣٠	١,٢٧
١٩٨١/٨٠	١,١٥	١,٥٣	١,٤٦	١,٣٦	١,١٤	١,٢٢	١,٣٨	١,٣٠
١٩٨٢/٨١	١,١٢	١,٣٩	١,٥٧	١,٣٩	١,١٢	١,٢٧	١,٤١	١,٣٩
١٩٨٣/٨٢	١,١١	١,٣٧	١,٤٦	١,٣٢	١,١٣	١,٢٠	١,٤١	١,٣٩
١٩٨٤/٨٣	١,١٥	١,٣٣	١,٦١	١,٤٩	١,١٣	١,٢٢	١,٥٦	١,٤٢

من الجدول عند مقارنة متوسط عدد السنوات اللازمة لتخريج طالب واحد في المرحلة بالمدة المقررة للدراسة في المرحلة وهي أربع سنوات، يتضح أن هناك إهدارا عاليا يصاحب مسيرة الطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

في المرحلة المتوسطة رغم بوادر التحسن التي تظهر كلما تقدمنا عبر السنوات الخمس، إلا أن المعدلات المسجلة لا زالت مرتفعة جدا حيث أننا نحتاج إلى صرف عدد من السنوات لا يقل عن ٥,٣٥٪ سنة /طالب من أجل تخريج طالب واحد في هذه المرحلة.

في المرحلة الثانوية تتباين معدلات الإهدار ليس فقط حسب النوع (ذكور/ إناث) ولكن أيضا حسب الشعبة الدراسية (علوم أو آداب). في شعبة العلوم نجد أن معدلات الإهدار أكبر من نظيرتها في شعبة الآداب. وبصفة عامة إذا كان الإهدار صفة مميزة لذكور المرحلة المتوسطة فإنه صفة شائعة بين النوعين في المرحلة الثانوية. (باستثناء سنة ١٩٨٣/٨٢ حيث انخفض متوسط الذكور في الشعبتين عن مستواه في السنة السابقة له مباشرة).

وعن اتجاه المتوسطات في المرحلة الثانوية نجد أنها آخذة في الزيادة وذلك لكل من الذكور والإناث في كل من الشعبتين على السواء.

ومن مميزات هذا الأسلوب أنه يظهر عواقب الفقد التعليمي بصورة واضحة. فالمتوسطات العالية في الجدول تعنى أنه يلزم استثمار مبلغ أكبر ومجهود أكثر من أجل الحصول على عدد من الخريجين يحتاجهم المجتمع.

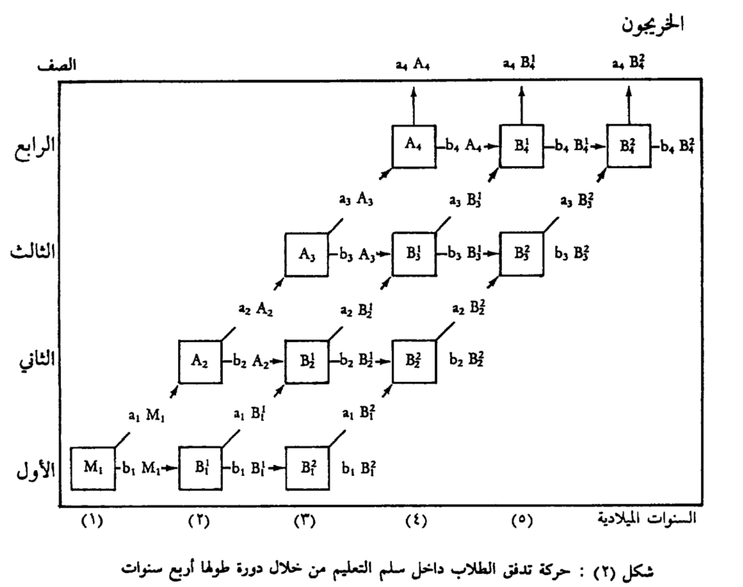
٢-٣ اسلوب الجيل[٤]:

يعتمد هذا الأسلوب على الفروض التالية:

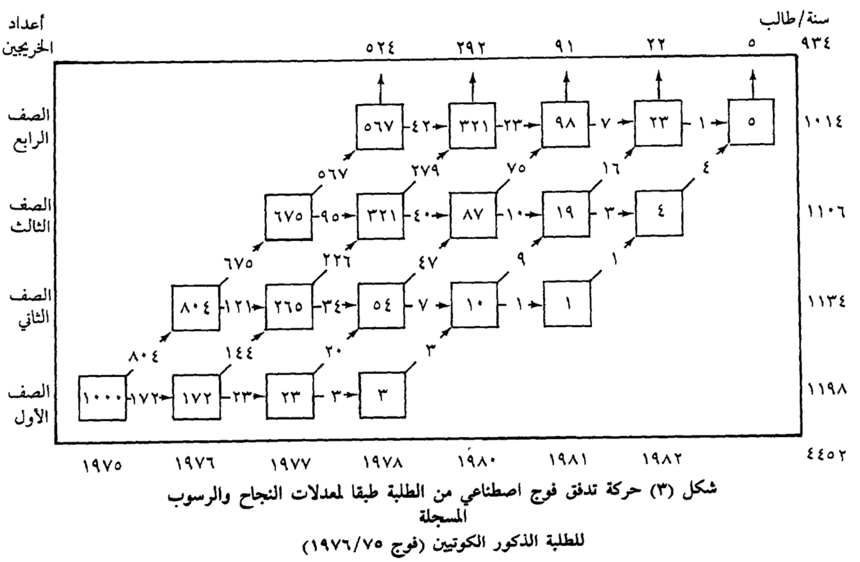
- تبدأ المرحلة بفوج اصطناعي (عدد مفترض من الطلبة) M_1 .
- يخضع تدفق الطلبة خلال سنوات المرحلة لمعدلات النجاح والرسوب المسجلة في تلك السنوات.

يوضح الشكل (٢) هذا الأسلوب على دورة من أربع سنوات، وهو مايتفق مع طول أية مرحلة في النظام التعليمي لدولة الكويت.

كما يوضح شكل (٣) ترجمة هذا الأسلوب لفوج من تلاميذ المرحلة الابتدائية الذكور والذي بدأ سلم التعليم في عام ١٩٧٦/٧٥.



شكل (٢) : حركة تدفق الطلاب داخل سلم التعليم من خلال دورة طولها أربع سنوات



شكل (٣) حركة تدفق فوج اصطناعي من الطلبة طبقا لمعدلات النجاح والرسوب المسجلة
للطلبة الذكور الكويتيين (فوج ١٩٧٦/٧٥)

من الرسم نجد أن :

A_z ـ عدد التلاميذ في السنة الدراسية (Z) ولم يرسبوا أبدا.

B_z ـ عدد التلاميذ في السنة الدراسية (Z) ورسبوا مرة واحدة.

B_z ـ عدد التلاميذ في السنة الدراسية (Z) ورسبوا مرتين. . وهكذا.

سوف نجد سلسلة العلاقات الاتية:

$$B_1^1 = B_1 M_1$$

$$B_1^2 = b_1 B_1^1$$

$$B_2^1 = a_1 B_1^1 + b_2 A_2$$

$$B_2^2 = a_1 B_1^2 + b_2 B_2^1$$

$$N_1 = M_1 + B_1^1 + B_1^2 + \dots$$

$$N_2 = A_2 + B_2^1 + B_2^2$$

حيث N عدد التلاميذ المقيدين. وبافتراض أن هناك عدداً مقداره (n) من صفوف المرحلة، من هنا فإن إجمالي عدد السنوات الدراسية.

$$\sum_{r=1}^{n} N_r$$

$$= M_1 + \sum_{r=2}^{n} A_r + \sum_{r=1}^{n} B_r^1$$

ـ وإجمالي عدد الخريجين.

$$a_4 N_4$$

$$= a_4 A_4 + \sum_{r=1}^{n} B_4^r$$

ومن هذه المعلومات يمكن حساب متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج وكذلك نسبة المدخلات والمخرجات بالمرحلة.

ومن مميزات هذا الاسلوب بيان حركة تدفق الطلاب بين السنوات والصفوف الدراسية بصورة. مرئية، ولكن من عيوبه أنه يظهر الطلبة كما لو أنهم باقون للإعادة في نفس السنة عددا كبيرا من المرات[٥].

باستخدام النسب الواردة في الجدولين (أ)، (ب) يتضمن جدول (٢) نتائج الحسابات بهذا الأسلوب للطلبة الكويتيين حسب النوع والمرحلة الدراسية.

من هذا الجدول، يؤكد هذا الأسلوب مرة أخرى معدلات الإهدار العالية بين طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية. . . في المرحلة المتوسطة وبالنسبة لأي من الجيلين بالجدول فإن أقل متوسط لعدد السنوات اللازمة لتخريج طالب قفزت الى ٦,٣ سنة للذكور، ٥,٨ سنة للإناث. في المرحلة الثانوية أكدت الأرقام الإهدار بين الذكور في شعبة العلوم.

جدول (٢)

متوسط عدد سنوات التخرج للطلبة الكويتيين حسب النوع
والمرحلة الدراسية (أسلوب الجيل)

بدء التحاق الجيل بالمرحلة	ذكور			إناث		
	إجمالي عدد السنوات الدراسية طالب/سنة	أعداد الخريجين	متوسط عدد سنوات التخرج	إجمالي عدد السنوات الدارسية طالب/سنة	أعداد الخريجين	متوسط عدد سنوات التخرج
المرحلة الابتدائية						
١٩٧٦/٧٥	٤٤٥٢	٩٣٤	٤,٧٧	٤٣٩٤	٩٢٨	٤,٧٣
١٩٧٧/٧٦	٤٣٨٢	٩٣٦	٤,٦٨	٨٢٨٦	٩٢٨	٤,٦٢
المرحلة المتوسطة						
١٩٧٦/٧٥	٤٧٢٢	٧٤١	٦,٣٧	٤٣٤٤	٧١٣	٦,٠٩
١٩٧٧/٧٦	٤٦٠٠	٧٣٢	٦,٢٨	٤٢٣٠	٧٣١	٥,٧٩
المرحلة الثانوية						
أدبي ١٩٧٦/٧٥	٣٩٤٣	٦٨٨	٥,٧٣	٤٠٤٣	٧٥٩	٥,٣٣
١٩٧٧/٧٦	٣٨٢٤	٦٨٥	٥,٥٨	٣٩١٩	٧١٩	٥,٤٥
علوم ١٩٨٦/٧٥	٤١٢٤	٦٨٥	٦,٠٢	٤٠٦٥	٧١٨	٥,٦٦
١٩٧٧/٧٦	٣٩٢٢	٦٣٥	٦,١٨	٤٠٨٢	٧٥٢	٥,٤٣

٣ـ عواقب الفاقد في التعليم:

من العرض السابق لأساليب قياس الفقد التعليمي نجد أن المرحلة المتوسطة من أكثر المراحل الدراسية إهدارا في دولة الكويت، يليها المرحلة الثانوية[٦]. في واقع الأمر هناك مظاهر عديدة وراء الهدر الكبير في التعليم. أحد هذه المظاهر يرتبط ارتباطا وثيقا بأعمار التلاميذ في المرحلة، حيث يوجد ارتباط طردي بين ارتفاع معدلات الفاقد وارتفاع العمر عن العمر النموذجي المفترض لطلاب المرحلة.

يتضح ذلك من جدول (٣) التالي الذي يوضح التوزيع العمري النسبي للطلبة الكويتيين الذين تزيد أعمارهم عن حدود العمر النموذجي موزعين حسب النوع والمرحلة الدراسية خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣.

أما الجدولان[٧] (جـ)، (د) فيشملان توزيعا لإجمالي الطلاب والطالبات الكويتيين الذين تقع أعمارهم في حدود وداخل وخارج العمر النموذجي للمرحلة خلال نفس الفترة الزمنية.

جدول (٣)

نسبة الطلاب الذين تزيد أعمارهم عن العمر النموذجي لطلاب المرحلة

السنوات الدراسية	ذكور ٪			إناث ٪		
	ابتدائي	متوسط	ثانوي	ابتدائي	متوسط	ثانوي
١٩٧٥/٧٤	١٥,١	٣٠,٤	٢٦,٠	١٤,٠	٢٦,٤	٢١,١
١٩٨٠/٧٩	١٦,٤	٣٣,٣	٢٩,١	٢١,١	٣٠,٢	٢٨,٨
١٩٨٤/٨٣	١٢,٤	٢٧,١	٢٨,٧	١٨,٥	٢٧,٠	٢٥,٢

من الجدول يشكل الطلبة المتجاوزون للسن الامثل في المرحلة المتوسطة نسبة عالية ترتفع في عام ١٩٨٠/٧٩ لتصل إلى ثلث حجم طلاب المرحلة في مدارس البنين وتقترب من ذلك في مدارس البنات. بالنسبة للمرحلة الثانوية نجد أن التركيب العمري لتلاميذ المرحلة إلى حد ما أفضل منه بالمقارنة بالمرحلة المتوسطة سواء كان ذلك للبنين أو للبنات.

ومن خلاصة ما سبق نجد أن مردود المرحلة المتوسطة لا يتناسب ومقدار الجهود التي تبذل أو الاموال التي تخصص للمرحلة، كما لا يتناسب أيضا وحجم الطلبة المتدفقين إليها من المرحلة الابتدائية، وذلك لأن صفة الاهدار ظلت ملاصقة للطلبة عبر صفوف المرحلة بأكملها.

بالنسبة للمرحلة الثانوية لا شك أن ارتفاع الاعادة في الصف الأول الثانوي يشكل عقبة في تدفق الطلاب نحو السنة النهائية بالثانوية العامة. إلى جانب ذلك الهدر الناتج عن طلاب السنة النهائية الذين يتركون الدراسة دون إتمام المرحلة الثانوية. يضاف إلى ما سبق الفقد بسبب عدم قدرة معاهد ما بعد الثانوية على استقطاب خريجي المدارس الثانوية أو بسبب عدم قدرة التعليم الثانوي على توفير الخريجين المؤهلين للدراسة في تلك المعاهد.

لقد كان من المستهدف أن تستوعب معاهد ومراكز التدريب المهني جميع الأفراد المنقطعين عن مراحل التعليم المختلفة بحيث يشمل.

- مستوى التقنيين حملة الشهادة الثانوية.
- مستوى مساعدي الفنيين حملة الشهادة المتوسطة والمنقطعين عن صفوف التعليم الثانوي.
- مستوى العمالة المهرة ونصف المهرة من هم دون ذلك في المستوى التعليمي.

وتدل هوامش العملية التعليمية على أن نسبة التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة في صفوف هذه المعاهد والمراكز هي نسبة ملموسة كما يدل على ذلك البيانات المسجلة في جدول (٤). من هذا الجدول نستلخص بعض الحقائق التالية[٨]:

- خلال الفترة من ١٩٧٧/٦٦ إلى ١٩٨٢/٨١ بلغ عدد المقبولين بمراكز ومعاهد التدريب المهني ٧٢٦٤ تلميذا تخرج منهم ٥٤٩٩ تلميذا وهذا يعني ارتفاع نسبة الفاقد بين هؤلاء التلاميذ لتصل الى ٢٤,٣٪.

- عند دراسة هذه الفئة حسب المؤهل الدراسي عند القبول نجد أنها متساوية تقريبا بين الفئات الثلاث للتلاميذ الذين يشكلون مجتمع الدارسين في التدريب المهني... أما من ناحية التخصص عند التخرج فإن نسبة الفاقد تصل إلى حدها الأعلى وهو ٣٤,٧٪ في برنامج الاتصالات السلكية واللاسلكية وحدها الأدنى وهو ١٤,١٪ بالنسبة للدورات الخارجية.

جدول (٤)

التلاميذ المقبولون والخريجون بمعاهد ومراكز التدريب المهني
خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١ حسب المؤهل عند الالتحاق

معهد/مركز	المقبولون				الخريجون				نسبة الفاقد حسب التخصص ٪
	ثانوية عامة	متوسطة	دون المتوسطة	المجموع	ثانوية عامة	متوسطة	دون المتوسطة	المجموع	
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٥٥٤	١٦٤٩	٣١٥	٢٥١٨	٣٥٦	١٠٤٧	٢٤١	١٦٤٤	٣٤,٧
الملاحة الجوية	٩٨	١٠٣	-	٢٠١	٥٦	٨٣	-	١٣٩	٣٠,٨
الكهرباء والماء	٤٤	٤١٤	-	٤٥٨	٣٦	٢٨٧	-	٣٢٣	٢٩,٥
الدورات الخارجية	٣٨٥	٢٣٥١	٥٧٩	٣٣١٥	٣٤٩	٢٠١٦	٤٨٣	٢٨٤٨	١٤,١
التدريب الصناعي	-	-	٧٧٢	٧٧٢	-	-	٥٤٥	٥٤٥	٢٩,٤
المجموع	١٠٨١	٤٥١٧	١٦٦٦	٧٢٦٤	٧٩٧	٣٤٣٣	١٢٦٩	٥٤٩٩	٢٤,٣
نسبة الفاقد حسب المؤهل٪					٢٦,٣	٢٤,٠	٢٣,٨	٢٤,٣*	

* المصدر: إحصائية الدورات التدريبية التي أقيمت خلال الفترة ٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١.
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، يونيو ١٩٨٣.

يمثل هؤلاء الأفراد ذلك الجزء من المجتمع المدرسي الذي لم تتح له الفرصة لدخول سوق العمل (بعد الحصول على التدريب الكافي الذي يؤهله لذلك). ويرجع السبب في ذلك... إلى تأثير العوامل الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت. أحد هذه العوامل يتمثل في أن جزءا كبيرا من المتسربين من التعليم والذين يشكلون المدخلات المعتادة لمعاهد ومراكز التدريب المهني غالبا ما يجذبهم قطاع التجارة والخدمات بما يحقق لهم من دخول مجزية.

النقطة الثانية تتعلق بعدم التوازن بين قدرة التعليم الثانوي على التخريج وعدم قدرة المعاهد الفنية على الاستيعاب[٩]. وقد بلغ عدم التوازن حدا كبيرا حتى يقال بأنه مهما بلغ عدد خريجي التعليم الفني والمهني فإنه لن يتمكن من سد العجز في القوى العاملة وتلبيية حاجة البلاد منها في المستقبل القريب.

وخلاصة الرأي في هذا الموضوع هو أنه لا يمكن حل معادلة عدم التوازن بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلات التعليم الفني بعيدا عن بقية المراحل الدراسية. فنحن نتفق مع خبراء التعليم في أن أوجه القصور الحالية في التعليم الثانوي تعود ـ جزئيا على الأقل ـ إلى أن التعليم في المراحل السابقة عليه لا يؤدي وظيفته على الوجه الأكمل. أما مسألة عدم التوازن بين عرض القوى العاملة الفنية والطلب عليها، فهذه يمكن التغلب عليها بوسائل متعددة. أحد طرق العلاج المقترحة في هذا الشأن تتمثل في استبدال المعاهد والمراكز الحالية بمراكز متعددة الاغراض لتنمية المهارات تتولى مسئولية تأهيل الخريجين والمتسربين من المرحلة الثانوية.. بالإضافة إلى ذلك تغيير شروط القبول الحالية وإعادة النظر في نظم الأجور والرواتب الحكومية وقوانين التوظف.

في معظم الدول المتقدمة يسري نظام ترقية اتوماتيكي للطلبة، على الأقل في المرحلة الابتدائية وغالبا في مراحل أخرى. ولقد صادف النظام بعض النجاح من حيث قدرته على تخريج خريجين أكفاء. معظم هذه الدول يكون فيها التعليم إجباريا وهذا يعني تخفيض معدلات الترك إلى أدنى مستوى ممكن. في الدول النامية يختلف الوضع تماما، فالتعليم إجباري في عدد قليل منها وبالرغم من هذا فإن معدلات الترك عالية جدا.... وحيث طبق نظام النقل الاتوماتيكي فإن النتائج لم تكن أيضا جيدة. إن الاختلاف بين مجموعتي الدول لا يعود فقط إلى تباين الطلبة في كل منها ولكن أيضا إلى أسباب عديدة أهمها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ـ المدرسون غير الاكفاء ـ المدارس غير المجهزة ـ الكتب المدرسية غير المتطورة ـ نظم الامتحانات التقليدية، وهذه كلها عوامل تجعل التعليم أقل كفاءة من الوضع الذي يجب أن يكون عليه.

٤ ـ الخلاصة ومقترحات للدراسة :

لقد أوضحت الدراسة حجم مشكلة الاهدار حسب نوعه ومكانه كما ساعدت على إلقاء الضوء على بعض مظاهره. ولا شك ان كبر حجم هذه المشكلة يتطلب من المسئولين عن قطاع التعليم في الدولة دراسة العوامل التي تقف وراء ذلك. **بعض هذه العوامل يتعلق بالطالب نفسه واخرى تتعلق بالنظام (المدرسة) والبعض الآخر بالبيئة المحيطة بالطالب.**

فالعوامل المتعلقة بالطالب تتناول درجة ذكائه وعمره ونموه الجسماني ومدى تقبله للتعلم ثم اتجاهاته. . الخ، وأما العوامل المتعلقة بالمدرسة فإن جزءا منها يشمل القائم بالتدريس مثل مؤهلاته ومهاراته وأساليب التدريس التي يستخدمها وجزءا آخر يتعلق بتنظيم المدرسة كالمناهج والجدول الدراسي ونظم الامتحانات المستخدمة. . . إلخ. أما العوامل المتعلقة بالبيئة المنزلية التي يعيش فيها الطالب فتتمثل في الحالة الاقتصادية للأسرة ومدى رغبتهم في تعليم أبنائهم.

لاشك أن الرسوب يلعب دورا إيجابيا في المحافظة على جودة التعليم، هذا إذا كان الطالب لا يمتلك مقومات نجاحه إلى الصف الأعلى. ولكن من عواقبه انه يؤخر التحاق الطلاب بسوق العمل، فضلا عن أن وجود معدلات عالية للرسوب يقف دائما عقبة أمام حركة التوسع في التعليم وذلك لارتفاع كثافة الفصول الدراسية من ناحية والحاجة إلى زيادة الأموال المستثمرة في التعليم من ناحية أخرى.

فيما يتعلق بالتسرب فإن جزءا من التلاميذ يتركون المدرسة بسبب الرسوب ولكن الجزء الأكبر يتركها لعوامل آخرى كالرغبة في البقاء في المنزل أو الانخراط في العمل او لتجاوزه عمر الدراسة أو لأسباب أخرى وهي عديدة. لقد أوضحت الدراسة كبر حجم المشكلة في المرحلتين المتوسطة والثانوية، ولا شك أن عواقبها كثيرة، فهي على سبيل المثال:

- تدعو إلى حاجة الدولة الدائمة إلى العمالة المستوردة. . . فأعداد المتسربين سوف يلتحقون بسوق العمل، وهي من الناحية الكيفية عمالة دون المستوى لا تتناسب مع النهضة التنموية التي تمر بها دولة الكويت في الوقت الحاضر.
- إن التلاميذ المتسربين يشكلون فئة شبه متعلمة وهذا بدوره يؤدى إلى ضعف مشاركتهم في المجتمع فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- إن التلاميذ المتسربين يشكلون قطاعا سكانيا في عمر المراهقة. ولا شك أن تسربهم من التعليم سيعرضهم إلى مشاكل اجتماعية ونفسية.

إن الباحث يؤكد على أمور ثلاثة أمام المسئولين كأساس للدراسات المقبلة وهي :

- استحداث تشريعات تحث اولياء الأمور أو تلزمهم إذا لزم الامر على مواصلة تعليم أبنائهم على الأقل في مرحلة الإلزام.
- اقتراح وسائل لتنمية العلاقة بين الفئات الأربع التالية : الطالب - البيت - المدرسة - المجتمع.
- إعادة النظر في بعض المناهج الدراسية وأساليب التدريس وطرق الامتحانات بما يتمشى مع قدرة الطلبة وأعمارهم في المرحلة الدراسية.

جدول (أ)

تطور نسب النجاح للطلبة الكويتيين في صفوف ومراحل التعليم العام

المرحلة والصف / السنوات الدراسية	الابتدائي				المتوسط				الثانوي					
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣		٤	
											علمي	أدبي	علمي	أدبي
١٩٧٦/٧٥	٨٠,٤	٨٠,٢	٨١,١	٨٧,٠	٥٩,٣	٦٦,٤	٧٠,٠	٨٢,٧	٦٣,١	٧٥,٣	٧٩,٢	٨٥,٤	٨٣,٢	٨١,٢
١٩٧٧/٧٦	٨٣,٩	٨٣,٩	٨٢,١	٨٨,٠	٦٣,٧	٦٨,٩	٧٠,٤	٨٢,٩	٥٣,٥	٧٦,٦	٨٢,٠	٨٢,٧	٨٤,١	٩٨,٠
١٩٧٨/٧٧	٨٧,٩	٨٥,٤	٨٤,٠	٩١,٥	٦٦,٧	٦٩,٦	٧٤,٤	٨٣,٨	٥٩,١	٧٦,٦	٨٨,٢	٨٨,٠	٨٦,٢	٩٤,٧
١٩٧٩/٧٨	٨٧,٤	٨٧,٠	٨٧,٠	٩٢,٤	٦٤,١	٦٩,١	٧٥,٧	٨٦,٠	٦٦,٧	٧٣,٥	٨٥,٤	٩٤,٠	٨٠,٣	٩٤,٩
١٩٨٠/٧٩	٨٧,٦	٨٦,١	٨٦,٢	٩١,٠	٦٤,٣	٧٠,٥	٧٧,٠	٨٤,٩	٦٨,٢	٧٦,٣	٨٦,٦	٩٥,٨	٨٢,٧	٩٧,٠
١٩٨١/٨٠	٨٨,٧	٨٦,٠	٨٥,٥	٩٢,٦	٦٦,٤	٧٠,٩	٧٦,٤	٨٥,٢	٦٣,١	٧٥,٣	٨٦,١	٩٤,٠	٨١,٧	٩٠,٢
١٩٨٢/٨١	٩٠,١	٩٠,١	٨٩,٨	٩٤,٤	٧٢,٥	٧٤,٤	٨٣,١	٨٦,٨	٥٧,٦	٧٥,٥	٨٧,٢	٩٣,٠	٧٢,٩	٩٢,٥
١٩٨٣/٨٢	٩٠,٩	٨٩,٨	٨٧,٩	٩٤,٥	٧٦,٦	٨٤,٢	٨٦,٦	٨٦,٣	٦٣,٠	٧٧,١	٨٣,٢	٩٤,٩	٧٩,٦	٩٣,٥
١٩٨٤/٨٣	٩٠,١	٨٩,١	٨٤,٨	٩٢,٧	٧٥,٦	٨١,٧	٨٥,٧	٨٨,٩	٥٤,٧	٦٧,٩	٨٤,٤	٩٣,٥	٨١,٥	٩٤,٣

المصدر: إحصائية (ناجح ـ راسب ـ مستجد) التي تصدر سنويا عن وزارة التربية في دولة الكويت.

تابع جدول (أ)

تطور نسب النجاح للطالبات الكويتيات في صفوف ومراحل التعليم العام

المرحلة والصف / السنوات الدراسية	الابتدائي				المتوسط				الثانوي					
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣		٤	
											علمي	أدبي	علمي	أدبي
١٩٧٦/٧٥	٨٢,٠	٨١,٨	٨٠,٣	٩٠,٠	٦٩,٤	٧٨,٩	٧٩,٧	٨٦,٧	٧٣,٤	٧٤,١	٨٤,١	٨٨,١	٨١,٢	٩٤,٣
١٩٧٧/٧٦	٨٣,٤	٨١,٧	٨٤,٢	٩٤,٠	٧٢,٤	٧٩,٦	٨٠,٣	٨٥,٨	٦٦,٥	٧٤,٧	٨٣,٢	٨٣,٢	٧٩,٧	٩٣,٢
١٩٧٨/٧٧	٨٧,٩	٨٧,١	٨٦,٦	٩٤,٦	٧٥,٥	٨١,٢	٧٩,٧	٨٦,٥	٧١,٤	٨٠,٠	٨٤,٥	٩٠,٣	٨٥,٥	٩٤,٠
١٩٧٩/٧٨	٨٧,٤	٨٢,٧	٨٦,٥	٩٤,٧	٧٢,٥	٧٧,٥	٧٣,٨	٧٨,٠	٨٧,١	٧٥,٢	٨٧,٢	٨٣,٦	٨٠,٠	٩٣,٩
١٩٨٠/٧٩	٨٦,٦	٨٤,١	٨٧,٤	٩٥,٢	٧٥,١	٧٩,٨	٨٠,٧	٨٨,١	٧٥,٨	٧٦,٥	٩٠,٤	٩٠,٢	٨٧,٢	٩٨,٤
١٩٨١/٨٠	٨٨,٥	٨٦,٧	٨٧,٩	٩٥,٧	٧٥,٤	٧٩,٨	٨٢,٥	٨٩,٦	٧٦,٢	٧٤,٩	٨٥,٥	٩٠,٣	٨٥,٩	٩٥,٠
١٩٨٢/٨١	٨٩,٣	٨٨,١	٨٨,٤	٩٤,٥	٨٠,٨	٨٣,٢	٨٧,٤	٩٠,٧	٦٦,٨	٦٩,٣	٨٧,٤	٩٠,٤	٨٨,٠	٩٢,٦
١٩٨٣/٨٢	٨٠,٣	٨٩,٧	٩٠,٨	٩٥,٣	٨٥,٥	٩٠,٧	٨٩,٨	٩٢,٩	٦١,٩	٧١,٣	٨٥,٨	٩٢,٤	٩٤,١	٩٥,٨
١٩٨٤/٨٣	٨٨,١	٨٨,٦	٨٩,٢	٩٥,٠	٨٦,٤	٨٨,٤	٩٠,٠	٩٠,٣	٥٦,٤	٦٨,٤	٦٦,١	٩١,١	٨٣,٠	٩٦,٣

جدول (ب)

تطور نسب الإعادة للطلبة الكويتيين في صفوف ومراحل التعليم العام

المرحلة والصف / السنوات الدراسية	الابتدائي				المتوسط				الثانوي					
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣		٤	
											علمي	أدبي	علمي	أدبي
١٩٧٦/٧٥	١٧,٢	١٨,٨	١٨,٩	١٢,٥	٣٦,٩	٢٧,٩	٢٢,٢	٦,٣	٢٧,٦	١٨,٤	١٠,٧	١٢,٩	٨,٠	٧,١
١٩٧٧/٧٦	١٣,٣	١٥,١	١٥,٩	١١,٨	٣٣,٠	١٧,٦	٢٣,٠	٧,٤	٣١,٦	٢١,٢	١٣,١	١٣,٣	١٢,٥	١,٦
١٩٧٨/٧٧	١١,٨	١٣,٠	١٤,٠	٨,٣	٢٩,٠	٢٢,٧	١٩,٠	٧,٦	٢٣,٧	١٥,٨	١٠,٥	٣,٤	١٠,٩	٢,٨
١٩٧٩/٧٨	١٠,٩	١٢,٨	١٢,٥	٧,٤	٣١,٢	٢٣,٩	١٧,٦	٦,٤	١٩,٠	١٨,٩	٧,٦	٣,٣	١٢,٩	٢,١
١٩٨٠/٧٩	١١,٣	١٢,٨	١١,٨	٧,٢	٣١,٩	٢٤,٤	١٧,٥	٦,٤	١٩,٣	١٨,٤	٨,٦	٣,٥	١٣,١	٢,٠
١٩٨١/٨٠	١٠,١	١٢,٥	١٣,٣	٧,١	٢٩,٩	٢٤,٨	١٧,٦	٧,٣	٢٥,٤	١٦,٦	٨,٨	٥,٢	١٤,٨	٦,٦
١٩٨٢/٨١	٩,٠	٩,٥	١٠,١	٥,٤	٢٤,٤	٢١,٣	١٣,٣	٧,٢	٢٧,٢	١٨,٠	٩,٩	٥,٧	٢٠,٢	٤,٨
١٩٨٣/٨٢	٨,٦	٩,٦	١١,٣	٥,٣	٢٠,٥	١١,٦	٧,٢	٢,٦	٢٢,٨	١٧,٨	١٤,٢	٢,٥	١٥,٣	٤,٩
١٩٨٤/٨٣	٩,١	١٠,٣	١١,٤	٦,٨	٢٠,٧	١٥,٤	٩,٧	٣,٦	٢٩,١	٢٠,٢	١٢,١	٣,٤	١٤,٥	٤,٥

المصدر: إحصائية (ناجح ـ راسب ـ مستجد) التي تصدر عن وزارة التربية في دولة الكويت.

تابع جدول (ب)

تطور نسب الإعادة للطالبات الكويتيات في صفوف ومراحل التعليم العام.

المرحلة والصف / السنوات الدراسية	الابتدائي				المتوسط				الثانوي					
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣		٤	
											علمي	أدبي	علمي	أدبي
١٩٧٦/٧٥	١٧,٠	١٧,٢	١٨,٠	٩,٠	٢٥,٧	١٧,٩	١٥,٥	٦,٢	٢٠,٧	١٥,٤	١٠,٠	٨,٤	١٣,٠	٢,٦
١٩٧٧/٧٦	١٣,١	١٥,٢	١٣,٥	٥,٠	٢٢,٠	١٧,٥	١٤,٦	٧,٦	٢٥,٣	٢٠,٣	١٤,٩	١١,٢	١٤,٨	٣,٧
١٩٧٨/٧٧	١١,٣	١٢,١	١١,٧	٤,٦	٢١,٦	١٥,٤	١٤,١	٥,٩	١٧,٧	١١,٧	٨,٠	٣,١	٩,٢	٢,٣
١٩٧٩/٧٨	١٢,٢	١٥,٠	١١,٨	٤,٩	٢٢,٣	١٦,٤	١٢,٩	٥,٩	١٥,٦	١٧,٣	٩,٢	٤,٢	٨,١	٢,١
١٩٨٠/٧٩	١٢,٧	١٥,١	١٢,١	٤,٥	٢٣,٠	١٦,٦	١٣,٩	٤,٢	١٥,١	١٥,٩	٩,١	٣,٧	٩,٣	١,٣
١٩٨١/٨٠	١٠,٨	١٢,٧	١١,٨	٤,١	٢١,١	١٦,٩	١٢,٤	٤,٢	١٦,٠	١٦,١	٨,٢	٦,٣	١٠,٧	٢,٤
١٩٨٢/٨١	٩,٧	١٠,٩	١٠,٧	٥,٤	١٥,٩	١٣,٧	٨,٥	٤,٣	٢١,٢	٢٣,٧	٧,٧	٥,٤	١٠,٢	٤,٢
١٩٨٣/٨٢	٩,٣	٩,٨	٨,٦	٤,٧	١٢,٣	٧,٤	٦,٠	١,٧	٢٤,٩	٢٠,٣	٩,٤	٣,٣	٥,٥	٢,٩
١٩٨٤/٨٣	١١,٢	١٠,٥	٩,١	٤,٨	١١,٤	٧,٦	٦,٥	٣,٦	٢٧,١	٢٧,٠	٣٢,٩	٤,٠	١٥,١	٣,٢

جدول (جـ)

الطلاب الكويتيون الذين تقع أعمارهم داخل وخارج حدود العمر النموذجي للمرحلة

العام الدراسي	جملة المسجلين بالمرحلة	في حدود العمر النموذجي		أصغر من العمر النموذجي		أكبر من العمر النموذجي	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
المرحلة الابتدائية (٦-٩سنوات)							
١٩٧٥/٧٤	٢٤٦٢٧	١٨٨٣٢	٧٦,٥	٢٠٧٩	٨,١	٣٧١٦	١٥,١
١٩٨٠/٧٩	٢٨٤٩٢	٢٢٣٦٦	٧٨,٥	١٤٦٣	٥,١	٤٦٦٣	١٦,٤
١٩٨٤/٨٣	٢٩٩٠٠	٢٤٢٥٠	٨١,١	١٩٤٠	٦,٥	٣٧١٠	١٢,٤
المرحلة المتوسطة(١٠-١٣ سنة)							
١٩٧٥/٧٤	٢١٢٩٣	١٣٦٠٦	٦٣,٩	١٢١٦	٥,٧	٦٤٧١	٣٠,٤
١٩٨٠/٧٩	٢٥٠٩٢	١٦٣٥٧	٦٥,٢	٣٨٦	١,٥	٨٣٤٩	٣٣,٣
١٩٨٤/٨٣	٢٨٥٧٠	١٩٨٨٠	٦٩,٦	٩٤٠	٣,٣	٧٧٥٠	٢٧,١
المرحلة الثانوية (١٤-١٧ سنة)							
١٩٧٥/٧٤	٧٢٩٣	٤٩٩٠	٦٨,٤	٤١١	٥,٦	١٨٩٢	٢٦,٠
١٩٨٠/٧٩	١٢٤٥٢	٨٤٧٩	٦٨,١	٣٤٥	٢,٨	٣٦٢٨	٢٩,١
١٩٨٤/٨٣	١٦٤٨٠	١١٣٦٠	٦٨,٩	٤٠٠	٢,٤	٤٧٢٠	٢٨,٧

جدول (د)

الطالبات الكويتيات اللاتي تقع أعمارهن داخل وخارج حدود العمر النموذجي للمرحلة.

العام الدراسي	جملة المسجلين بالمرحلة	في حدود العمر النموذجي		أصغر من العمر النموذجي		أكبر من العمر النموذجي	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
المرحلة الابتدائية (٦-٩سنوات)							
١٩٧٥/٧٤	٢١١٢٩	١٥٨٧٣	٧٥,١	٢٣١٠	١٠,٩	٢٩٤٦	١٤,٠
١٩٨٠/٧٩	٢٦٤٣٨	١٩٦٨٤	٧٤,٤	١١٨٠	٤,٥	٥٥٧٤	٢١,١
١٩٨٤/٨٣	٣٠٥٢٠	٢٣٤٢٠	٧٦,٧	١٤٦٠	٤,٨	٥٦٤٠	١٨,٥
المرحلة المتوسطة(١٠-١٣ سنة)							
١٩٧٥/٧٤	١٧١٦٢	١١٥٢٢	٦٧,١	١١١٤	٦,٥	٤٥٢٦	٢٦,٤
١٩٨٠/٧٩	٢٠٥٨٤	١٤٠٧٠	٦٨,٤	٣٠٤	١,٥	٦٢١٠	٣٠,٢
١٩٨٤/٨٣	٢٥٢٧٠	١٧٦٤٠	٦٩,٨	٨١٠	٣,٢	٦٨٢٠	٢٧,٠
المرحلة الثانوية (١٤-١٧ سنة)							
١٩٧٥/٧٤	٧٥٦٩	٥٣٩٥	٧١,٣	٥٧٥	٧,٦	١٥٩٩	٢١,١
١٩٨٠/٧٩	١٢١٩٩	٨٣١٩	٦٨,٢	٣٦٥	٣,٠	٣٥١٥	٢٨,٨
١٩٨٤/٨٣	١٥٣٨٠	١٠٩٧٠	٧١,٣	٥٤٠	٣,٥	٣٨٧٠	٢٥,٢

الهـــوامش

(١) يقصد بالتسرب كل تلميذ يترك الدراسة قبل اتمام المرحلة التي يدرس فيها إلى نهايتها. ويشكل التسرب مع الرسوب جملة الفاقد التعليمي في المرحلة.

(٢) لا تشمل الجداول النسب الخاصة بالطلبة المتسربين. ولكن هذه النسب يمكن استنتاجها بسهولة من العلاقة الآتية.

نسبة التسرب = ١ـ (نسبة النجاح + نسبة الرسوب)

(٣) الجداول في نهاية البحث.

(٤) يتفق هذا الأسلوب مع نموذج رياضي اقترح بواسطة D. PLOT ويعتمد على نظام لمجموعة من المعادلات التفاضلية لتحليل الهدر التربوي وتقدير مخرجات التعليم. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر الورقة الخاصة بالمخرجات التعليمية والتدريبية وكيفية تقدير المتوافر من المهن والتخصصات وهي ضمن أبحاث وأوراق ندوة الدراسات الإحصائية العمالية بالدول العربية الخليجية. الكويت، ابريل ١٩٨٤.

(٥) للتغلب على هذه المشكلة يمكن افتراض أن الطالب لن يبقى للإعادة أكثر من مرتين وهذا الافتراض مقبول من الناحية العملية.

(٦) يتفق هذا الرأي مع النتائج التي توصلت إليها دراسة أخرى عن الإهدار التربوي في دول الخليج العربي باستثناء سلطنة عمان حيث لم يتوفر عنها بيانات. شملت الدراسة جميع المراحل التعليمية داخل التعليم العام خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٧٨/٧٧ وفيها استخدمت طريقة ديرستين في حساب جملة عدد السنوات اللازمة لتخريج طالب/ مرحلة.

أوضحت نتائج الدراسة أن دولة الكويت من حيث معدلات الإهدار تقع في مركز متقدم نسبيا. إذ جاءت في المركز الثاني بعد العراق بالنسبة للإهدار في المرحلة المتوسطة وفي المركز الثالث بعد العراق والبحرين بالنسبة للإهدار في المرحلة الثانوية. وقد أشارت الدراسة إلى أن معدلات الإهدار في الكويت هي أكبر بين البنين بالمقارنة بالبنات وفي المرحلة المتوسطة بالمقارنة بباقي المراحل الدراسية الأخرى. كما أرجعت الدراسة هذا التباين إلى وجود عوامل اقتصادية/ اجتماعية تؤثر على البنين كالانخراط المبكر في سوق العمل أو إنشغال الشباب بوسائل أخرى غير دراسية كقيادة السيارات مثلا.

انظر المصدر المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي.

(٧) الجداول في نهاية البحث.

(٨) بالاضافة إلى نسبة الفاقد في التعليم هناك عدد آخر من المؤشرات يمكن استخدامه للحكم على مدى كفاءة برامج التدريب المهني.. من هذه المؤشرات:

- تتبع الخريجين في مواقع عملهم بعد التخرج. إذ المفترض هنا ربط الخريج بأعمال ترتبط بنوع التدريب الذي تلقاه في المركز.

- مقارنة التكلفة المالية للطالب في برنامج التدريب المهني بالتكلفة المالية للطالب في التعليم العام وذلك حسب المهارات المكتسبة.
- دراسة الدوافع والحوافز التي تخلقها مؤسسات التدريب المهني في نفوس المتدربين.

(٩) في هذا الصدد ناقش تقرير أعد بمعرفة خبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب اتفاقية للتعاون الفني مع دولة الكويت (أكتوبر ١٩٧٩) إحدى القضايا الخاصة بتطوير التعليم الثانوي والتي تتعلق بتبني وزارة التربية مشروع المدرسة الثانوية الشاملة عن طريق إضافة شعبة فنية الى شعبتي العلوم والآداب الموجودتين. وقد أوصت اللجنة بتأجيل الفكرة حاليا واعتبارها هدفا يجب تحقيقه على المدى البعيد. والسبب في ذلك يعود إلى أن العوامل التي أدت الى قصور التعليم الفني في الكويت وفي دول اخرى هي نفس العوامل التي ستتسبب في قصور الشعب الفنية بالمدارس الشاملة. ففكرة إنشاء المدرسة الشاملة في حد ذاتها يصاحبها مشاكل عديدة وإلى جانب ذلك هناك شكوك حول :
- قدرة نظام التعليم القائم على الاتصال بسوق العمل ومعرفة متطلباته.
- خبرة رجال التعليم الفني اللازمة لإعداد عمال مهرة يستوعبهم سوق العمل.
- فضلا عن أن الدراسات السابقة للبنك الدولي أوصت بأن طلاب المدارس الشاملة يفضلون المجالات الأكاديمية على التدريب المهني.

وعلى عكس الفكرة تماما نجد خبراء البنك الدولي يحبذون إلغاء فكرة التشعيب الحالي (علمي/أدبي) واستبداله بمنهج عام وعدد من المواد الاختيارية مثل الرياضيات أو العلوم أو الاداب يختار الطالب من بينها مقررا حسب ميوله واستعداداته. وهم يرون أن هذا الوضع سيساعد على تدفق خريجي المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي نتيجة لتخفيض نسب الإعادة وتحقيق كفاءة خاصة في المواد الأساسية.
انظر المصدر: وزارة التخطيط - الإدارة العامة لشئون التخطيط. تقرير فريق البنك الدولي عن قطاع التعليم والتدريب - مارس ١٩٨٠.

المـــراجع

1- Bodart, N. Problems of Measuring Educational Yield in Order to Asses Educational Productivity, **"In Educational and Productivity"**. Paris, Unesco, 1974.

2- Carron, G. and Chau, T. N. **Regional Disparities in Educational Development.** IIEP, Paris, 1978.

3- Coombs, P. H. and Hallak, **J. Managing Educational Costs.** Oxford University Press. New York and London, 1972.

4. Kendall, W. L. **Statistics of Education in Developing Countries** Paris, Unesco, 1968.

5- Kravetz, N. The Diagnosis of Educational Systems and Operations as a Prelude to Development Planning. IIEP. Paris, 1970.

6- Organisation for Economic Co-operation and Development. **Mathematical Models for the Educational Sector.** A. Survey, Paris, 1973.

7- Unesco Office of Statistics. 3A Statistical Study of Wastage at School, Paris, Unesco, IBE, 1972.

8- Werdelin, **I. Quantitative Methods and Techniques of Educational Planning.** Regional Centre for Educational Planning and Administration in Arab Countries, Beirut, 1972.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٣٣ ـ ١٦٧)

التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقاً لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ نموذج من تخصص المحاسبة ـ

عبد الباسط أحمد رضوان

قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

الهدف من البحث :

من المعروف أن نظم التعليم أخذت تلقى اهتماما وعناية فائقة في المجتمعات بعد أن أثبتت الأبحاث والدراسات أهمية التعليم بأنواعه في النمو الاقتصادي، فالتنمية هي محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطاقات البشرية المؤهلة، تتفاعل جميعها لتحدث ما يسمى بالتنمية، فإذا كان من مستجدات التنمية إحداث التطوير والتجويد في المجتمع، فإن هذا يبرز الدور الأساسي الذي يمكن أن يقدمه التعليم في إعداد الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي دولة الكويت يعتمد الاقتصاد على مبدأ الحرية الاقتصادية، ويؤثر ذلك على طبيعة سوق العمل، فالمشروعات لها حرية اختيار الأيدي العاملة القادرة على العمل بكفاءة عالية، وفي نفس الوقت تحقيق أكبر عائد ـ الأمر الذي يجعل من العمالة الوافدة منافسا قويا للأيدي العاملة الوطنية، لذلك تحتاج الكويت الى تخطيط القوى العاملة على أساس علمي لمعرفة الطلب كما ونوعا، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير القوى العاملة المحلية على مستوى من النوعية والمهارة الملائمة لاحتياجات مشروعات التنمية.

والاحتياجات من الأيدي العاملة متنوعة حسب قطاعات الاقتصاد : الصناعة الزراعة ـ البناء والتشييد ـ الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، والأمن والعدالة، ولذلك يقع على المؤسسات التعليمية مهمة كبيرة ومتزايدة نحو تطوير الخدمات التعليمية من ناحية الكم والكيف، بحيث تهدف هذه الخدمات إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية،

وتجعلها على مستوى ملائم للواقع، وبشكل يكفل المفاضلة عند اتخاذ قرار للقوة البشرية الوطنية، ومن ثم تسهم هذه المؤسسات في توفير احتياجات التنمية من رأس المال البشري الذي يقود رأس المال المادي ويصونه وينميه، ويكون بديلا لما ينضب منه.

وقد رأى كثير من الباحثين[١] أن الموارد البشرية تفوق في أهميتها الأصول المادية في المشروعات، ويستلزم ذلك ضرورة توفير معلومات لضمان حسن استخدامها، ويطالبون أن يهتم النظام المحاسبي في المشروعات بتقديم معلومات عن الموارد البشرية، وعدم وجود هذه البيانات يعتبر نقصا ملموسا في الوظيفة المحاسبية، وتناقش بعض البحوث أهمية رسملة تكلفة الموارد البشرية، وآثارها الإعلامية على القوائم والتقارير المحاسبية[٢].

ولكن الباحث يرى أن المحاسبة على الموارد البشرية يجب أن تبدأ بمرحلة التكوين والتأهيل وهي التعليم والتدريب، والتي تجعل من الموارد البشرية الكفؤة عنصرا أساسيا في أصول المشروعات الاقتصادية، وينطبق عليها إلى حد كبير تعريف معهد المحاسبين الأمريكيين AICPA "بأن الأصول هي قيمة الخدمات الإجمالية المتوقعة والمتاحة للمشروع كي يستخدمها في أنشطته المستقبلية نتيجة عمليات مالية تمت في الماضي والحاضر"[٣]

لذلك يعرض هذا البحث أهمية الاستثمار البشري والتخطيط للتعليم بقصد تنمية وتكوين الأصول البشرية، وكيفية تحليل الموارد البشرية العاملة ومستوياتها التعليمية، وأساليب تنمية قدرتها، وجعلها أداة فاعلة في التنمية، ويعرض دور الجامعات في كيفية توفير أصول بشرية من الخريجين يرتبط مستوى تأهيلهم باحتياجات سوق العمل، بحيث لا يتم التخطيط للتعليم بطرق تقليدية تعتمد على النقل والتقليد من دول متقدمة، وبطريقة لا تأخذ الواقع أساسا لتخطيط البرامج لتكون محققة لأهداف التنمية من ناحية الكم والكيف، ويعرض البحث للحكم على الكيف مقارنة بين متطلبات التخرج من أحد تخصصات كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت وهو المحاسبة بنظيره في بعض الجامعات الأجنبية والعربية على ضوء نتائج دراسة قامت بها جامعة الكويت حول مستوى خريجي هذه الكلية عام ١٩٨١.

أهمية الاستثمار البشري:

إن تنمية رأس المال البشري دعامة رئيسية من دعامات التنمية الشاملة، واكتشاف طاقات الإنسان وقدراته هي التي تزيح كابوس اليأس الذي يجثم على صدر البشرية نتيجة نظرية مالتس في السكان، وإن قدرة الانسان الخلاقة هي الوسيلة التي تدفع إلى آفاق جديدة في الأرض والفضاء، وتجعل زيادة السكان موردا للثروة القومية وليست عبئا على الاقتصاد القومي.

ويؤكد التقدم الهائل الذي أحرزته الدول التي حطمت الحرب العالمية الثانية معداتها الرأسمالية ـ يثبت هذا التقدم عدم صحة الرأي القائل بالقدرة التلقائية للاستثمارات الرأسمالية في إحداث التنمية، بل إن العوامل التي يُعزَى إليها التقدم الاقتصادي في اليابان وغيرها من الدول الأخرى هي النظام التعليمي، والاهتمام برأس المال الشري، وما يرتبط بالاستثمار من خدمات، ولم يعد العنصر الوحيد في التنمية قاصراً على معدات الإنتاج.

لذلك أخذت دول كثيرة بمنهج التخطيط في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح دور الدولة ملحوظا، ويعنى التخطيط، التنظيم والتنسيق بين الاستثمار في رأس المال المادي وما يشتمل عليه من مشروعات، بين رأس المال البشري اللازم لإدارة هذه المشروعات، وما يرتبط به من خدمات اجتماعية، ويتطلب ذلك الاهتمام بالفنيين والاخصائيين من الأيدي العاملة في مختلف الميادين، لذلك كانت توصية خبراء مركز تنمية المجتمع العربي منذ عام ١٩٦٤ بأن أكد المشتركون على "ضرورة الربط بين التخطيط لمشروعات التنمية وبرامجها وبين التخطيط لإعداد الأفراد وتدريبهم وتعليمهم، وأكدوا على أن التنمية ليست مجرد مشروعات فنية أو اخصائيين يديرون هذه المشروعات وينفذونها، بل إنها إلى جانب ذلك وعي ثقافي عام واحساس بقيمة المواطنة ومشاركة حقيقية للتجارب بين القاعدة والقمة في تحقيق أهداف التنمية، وهذه من الأمور التي يشيعها التعليم الجيد بين المواطنين نتيجة تأثيره في العادات والسلوك"[٤]

تخطيط التعليم والتنمية الاقتصادية :

لم يعد أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة مذهبية أو سياسية، وانتهى عصر المناقشة حول أهمية التخطيط، وأصبح التخطيط هو أكثر الأساليب صلاحية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية قضية لا تحتاج إلى توضيح بعد أن أصبح الفكر الأنساني أكثر وعيا عن طريق الدراسة المقارنة بين عوامل هذه التنمية، وأصبح رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية التنمية.

ويرتبط التعليم بالتخطيط باعتباره سببا ونتيجة لعمليات التنمية، وأصبح رسم سياسة التعليم أمرا أساسيا في ديناميكية المجتمع في مختلف قطاعاته، حيث تحدد سياسة التعليم ومقرراته من النواحي النوعية والكمية والكيفية بمشروعات تكوين رأس المال وإنتاج السلع والخدمات ومطالب الادارة والأجهزة السياسية.

والعوامل المحددة للتخطيط للتعليم هي :

(١) اعتبار العمل حقا من حقوق الإنسان لتوفير الكرامة.

(٢) القوانين المنظمة للعمل وبخاصة تلك التي تحدد الحد الأقصى لساعات العمل.

(٣) المشروعات الجديدة أو التوسع في القائم منها، يتيح أعمالا جديدة ذات مهارات معينة.

(٤) التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودور المتخصصين والفنيين في هذا المجال، والحاجة إلى مهارات بدرجات متفاوتة.

وما يعنينا في هذا الصدد هو وظيفة التعليم في إعداد القوى البشرية لتحقيق مقاصد التخطيط، وتنمية العنصر البشري وما يتوفر لديه من معارف واتجاهات وقيم ومهارات وقدراته على الابتكار وتمثل الوجه الآخر للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

فتنمية القوى البشرية يعتبر أحد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية ويقصد بتنمية المصادر البشرية "تحريك وصقل وصياغة القدرات والكفاءات في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية"[٥] وتحدث هذه التنمية بالوسائل التعليمية التي تمد الإنسان بمعارف ومعلومات أو نظريات أو مبادىء أو قيم أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج بوسائل تدريبية تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل في العمل والانتاج.

تخطيط القوى البشرية العاملة ومستلزماتها التعليمية :

يهدف تخطيط الموارد البشرية إلى توجيه القوى العاملة الصاعدة إلى اختيار التخصص أو المهنة أو العمل الذي يمكن للفرد الالتحاق به في المستقبل، وتحقيق مزيد من الكفاءة الفنية والمهنية الموجودة في البناء الإداري لذلك يتطلب تخطيط القوى البشرية تحديد خصائص العمل في المجتمع في فترة زمنية معينة، ويرتبط ذلك بأمرين رئيسيين :

الأول: القطاعات الاقتصادية ومكوناتها، فعن طريقها تتحدد ميادين العمل ومحتوياته في ضوء التصنيف الذي يوضح خصائص كل عمل ومستوياته في كل قطاع من قطاعات الأنشطة الاقتصادية، وأهميته من ناحية مجال النشاط والعمل ونوع الوظيفة التي يمارسها الفرد، ويتطلب ذلك تفصيل المسئوليات التي ينبغي أن يقوم بها الشخص ومستوى التعليم والإعداد والتدريب المطلوب.

الثاني: الهيكل الوظيفي، ويقصد به تنظيم يقوم على أساس التدرج في المهارات والتخصص والمسئوليات بالنسبة للعاملين في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، وفي هذه الحالة يمكن ترجمته إلى مستويات تعليمية ملائمة، فبالإضافة إلى العمالة العادية والماهرة والفنيين، يوجد متخصصون يتطلب إعدادهم تعليميا

عاليا في الجامعات والمعاهد العليا، ومتخصصون تخصصا دقيقا وهؤلاء يتابعون دراسات عليا في فروع التخصص الدقيق، ثم مديرون وهم المسئولون عن وضع السياسة وتنسيق الجهد وما تتطلبه القيادة من توجيه واقتراح وتحريك قدرة الارسال والاستقبال وصياغة برامج العمل في ضوء الأهداف. ويتطلب هذا دراسات فنية في ميدان القطاع الاقتصادي الذي يعملون فيه، بالإضافة إلى الجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية والتخصصية ودراسة في شئون الأفراد.

ويتطلب تخطيط القوى العاملة أساسا :

أ ـ "دراسة وتحليل وتقويم سوق أو منابع القوى العاملة على المستوى المحلي والوطني بالإضافة إلى مصادر استيراد الخبرات الأجنبية.

ب ـ دراسة وتقويم رغبات وأهداف وآمال وطموحات العناصر البشرية التي تساهم في تحريك التخطيط نحو هدفه أو أهدافه.

جـ ـ دراسة وتحليل وتقويم من حيث اعداد ووصف للوظائف ومواصفات شاغل كل وظيفة"(٦)

ويحقق هذا التخطيط زيادة إنتاجية العمل عن طريق أربعة أنظمة رئيسية هي :

١ ـ نظام وصف الوظيفة : ويعني تحديد مكتوب ومفهوم الواجبات ومسئوليات وأبعاد الاختصاصات المتعلقة بالعمل أو الوظيفة ـ على أن يراعي خضوع هذا الوصف إلى متغيرات تستلزم إعادة النظر في محتواها طبقا لعوامل داخلية أو خارجية ، ومنها التقدم التكنولوجي في البيئة الوظيفية أو البيئة الخارجية.

٢ ـ نظام مواصفات الفرد : ويعني تحديد الكفاءات العلمية (التعليم) والعملية (التدريب) والفنية (الخبرة والمهارة) والسلوكية (الصفات) التي يجب أن تتوافر في الفرد الذي تختاره المنظمة للقيام بأداء الواجبات الوظيفية.

٣ ـ نظام السلطة : وهي مجموعة الحقوق الممنوحة للأفراد بالمنظمة التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات والقرارات والخطوات الكفيلة بتحقيق النتائج المطلوبة.

٤ ـ نظام الحوافز ويعني المزايا الإضافية التي تعدها المنظمة للأفراد ويتركز هذا النظام على طبيعة ونوع وفاعلية الحوافز والوقت الملائم لأدائها، وارتباطها بأهداف الفرد وسلوكه، فقد تكون مزايا مادية أو عينية أو أدبية، أو تكون مباشرة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تخطيط دور المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات فيما تقدمه من خدمات تعليمية في المجتمع من ناحية الكم والكيف، وكذلك وضع خطط التدريب والدراسات العليا والبحوث في فروع التخصص المختلفة التي تحتاجها تنمية القوى البشرية وفقا للخطة الاقتصادية والاجتماعية.

دور الجامعات في تنمية الموارد البشرية :

يمكن أن ينظر إلى الجامعة على أنها منظمة، ويعرف الباحثون المنظمة "بأنها وحدة اجتماعية تدار فيها عناصر الانتاج للوصول إلى هدف، ومن هذه العناصر وسائل معينة تستخدم لإنجاز مختلف الأعمال، ووسائل اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد يستخدمون هذه الوسائل، ويقيمون علاقات متنوعة، والمنظمة مجموعة من الأدوار والأنشطة المتداخلة التي يلزم أداؤها لتحقيق هدف مفضل"(٨)

والعلاقة بين المنظمة والبيئة والمجتمع علاقة متداخلة، أي علاقة أخذ وعطاء تؤثر وتتأثر، إفادة واستفادة، ولا يمكن أن تعزل المنظمة عن البيئة المتصلة بها، أو تقلل تأثير واحدة في الاخرى.

فالجامعة جزء من المجتمع الذي تعيش فيه، وهي جزء حيوي يهدف إلى خدمة المجتمع ورقيه، والارتفاع بمستوى اعضائه، ويقوم بوظيفتين أساسيتين :

الأولى : التعليم وهو القاعدة التي يستند عليها الانسان في معرفة الأشياء والظواهر والنظريات والمباديء والقيم التي تساعد في حل مشاكله اليومية، أو مواجهة المواقف المختلفة عبر حياته، ويمد التعليم الإنسان بمعلومات تفسيرية The Whys تساعد في مواجهة المواقف العامة التي تواجه الفرد في حياته، والتعليم يتمثل في المعرفة الكافية Adequate Awareness بالعلوم والمعارف الضرورية وتطبيقاتها ومدلولها وتفسيراتها، والتعليم طريق يحتاج إلى دراسة ومجهود وتحصيل معلومات في فروع مختلفة، وقد تكون ثمرة التعليم أن يكتسب الفرد معارف واتجاهات وعواطف وقدرات ومهارات(٩)

الثانية : التدريب وهو إمداد الفرد بمعلومات معينة لأداء عمل معين، أو إمداده بإرشادات محددة على تحسين أدائه، وصقل مقدرته، واستغلال قدراته بطريقة مستمرة، والتدريب يرتكز عادة على مبدأ التخصص وقد يشمل على معلومات نظرية وعملية وفنية وسلوكية في الأداء ويسعى التدريب إلى زيادة الخبرة، وهي تعني المعرفة والدراية العملية والممارسة الفعلية للمشاكل والمواقف المختلفة(١٠)

وتعتمد الجامعة على نظام مفتوح Open System ينبع من البيئة ويبقى فيها ويعيش بها ومنها ولها، ولذلك فالإدارة في أي منظمة في سائر القطاعات يجب أن تكون حلقة وصل بينها وبين الإدارة في الجامعة، فتنقل لها صورة ما هو موجود في الحياة العملية من فرص عمل، وما تتطلبه هذه الفرص من الأعمال من خصائص ومهارات، وبذلك ترتبط برامج التعليم بأهداف المجتمع،

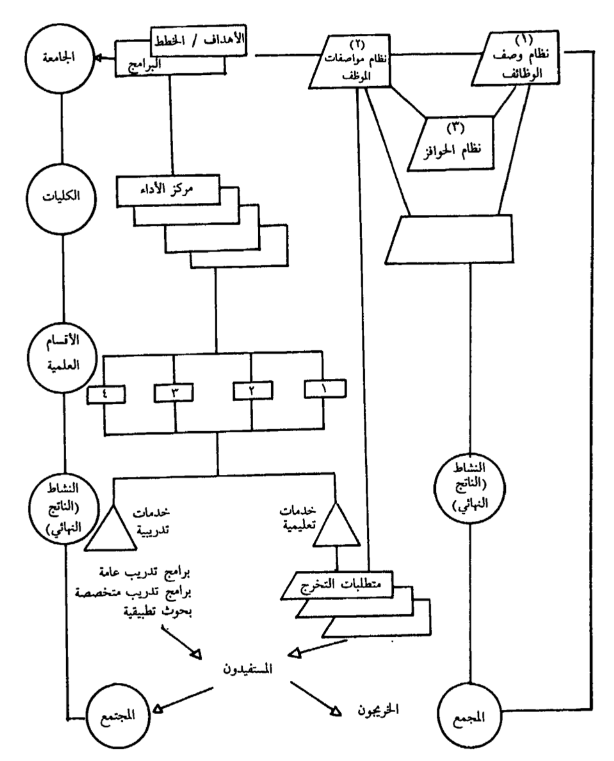
ويكون الخريجون مؤهلين وقادرين على القيام بأعباء محددة تستلزمها الخطة الاقتصادية والاجتماعية.

فالجامعة مؤسسة علمية تحقق أهدافاً اجتماعية وسياسية وتسهم في إعداد جيل مثقف يتسلح بالعلم، ولديه الأسلوب العلمي في التفكير والتحليل في خدمة بلده، وتغرس الروح الوطنية والانسانية الأصيلة، وتعمل على تحقيق أن الانسان قيمة عليا وهدف أساسي لتطوير المجتمع وإقامة موازنة بين ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات، وهي تعمل على تعميق المعرفة وتطويرها، وتعليم وتدريب الأفراد، وربط نشاط الجامعة بمتطلبات خطة التنمية وتلبية حاجة البلد من متخصصين في جميع الميادين، وتسهم في التنمية الاقتصادية بإعداد كوادر لتحمل المسئولية.

ويؤكد أهمية ذلك نتائج أحد البحوث التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أن العائد المالي من التعليم العالي في تلك البلاد يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في مجالات النشاط التجاري، علاوة على الأهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الأفراد وفي حياة المجتمعات، كالأهداف القومية والأهداف الانسانية، لذلك فإن التعليم عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية في مجال هام، وقد اعتبرت هذه الدراسة أن التعليم أحد عوامل الإنتاج بالإضافة إلى أنه عامل هام من عوامل تطوير الحاجيات الاستهلاكية[11]

وحتى يتحقق ذلك ينبغي أن تتنوع التخصصات وتساير احتياجات خطة التنمية من متخصصين في ناحية الكم والكيف، وما يستلزم ذلك من تطوير الانتاج والخدمات في مختلف القطاعات، وتزويد الخريجين بمستوى عال من المعرفة والمهارة والتدريب العملي المنظم، وبما يتمشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتميز به العصر، ولذلك ينبغي أن تعمل الكليات والأقسام العلمية، باعتبارها مراكز أداء الخدمات التعليمية والتدريبية، على الربط بين الخطط والمناهج الدراسية في كل التخصصات بنظام تخطيط الموارد البشرية في المجتمع ولزيادة إنتاجية العمل. ويوضح الشكل التالي العلاقة المباشرة والروابط بين مقومات تحقيق إنتاجية العمل ومقومات العملية التعليمية.

مقومات تحقيق الإنتاجية في العمل [١] مقومات العمليات التعليمية بالجامعة[٢]



(١) د. منصور أحمد منصور ـ المرجع السابق ص ٤٩

(٢) الباحث

ظاهرة الاقتداء في التعليم :

يقوم تخطيط المناهج والخطط الدراسية في الجامعة على استراتيجية الربط بين مقومات تحقيق إنتاجية العمل، وتعميم الخدمات التعليمية والتدريبية من ناحية الكم والكيف، وتلك التي توفر مجموعة من المعارف والقدرات والمهارات لتمكين الخريج من القيام بعمله بكفاءة وقدرة عالية.

لكن الملاحظ أن الجامعات في كثير من الدول النامية تعتمد في بناء الخطط الدراسية على تقليد الجامعات في الدول المتقدمة أو تطوير القائم منها بإضافة مقرر أو أكثر، ويطلق على ذلك ظاهرة الاقتداء[١٢]، وتنعكس هذه الظاهرة على المواد الدراسية ومحتواها في بعض الحالات، ولا يعني ذلك أن الاقتداء سيء وخطير، ولكن الخطورة أن يعتبر أسلوبا مطلقا صالحا لكل الظروف والاعتبارات الأمر الذي يؤدي الى اتجاه فكري ونفسي يؤثر على سلوك الأفراد والجماعات.

ومشكلة الاقتداء ابتعاد عن مشقة التفكير الخلاق الفعال، وهو مكلف من الناحية الاقتصادية، ولاننسى أن كثيرا من الدول المتقدمة اعتمدت على مقومات ذاتية، وعلينا أن نتذكر أن حلول مشاكلنا ينبغي أن تكون مستمدة من واقعنا وإمكانياتنا في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع دون أن يكون للتقدم أو للنمو أنماط أو أساليب معلبة جاهزة ـ وإن كان من المفيد دراسة هذه الأساليب والاستفادة منها دون إلحاح نفسي نحو التقليد التام.

ولذلك يرى الباحث أن تعتمد الجامعات في البناء والتطوير للخطط والمناهج الدراسية على مواصفات واضحة للخريج، تشتمل على تحديد مجالات العمل في البلد والوظائف والأعمال التي توكل إليه، ويتم تحديد المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لتمكينه من أداء العمل، أو بعبارة أخرى ربط ذلك بنظام وصف الوظيفة المشار إليه.

وعلى ضوء ذلك يتم تحديد الأهداف الجامعية والخطط والبرامج للتخصصات على أساس وصف الوظائف في مجالات العمل المختلفة بقصد توفير الخدمات التعليمية والتدريبية على مستوى الجامعة لتنمية الموارد البشرية التي تحتل المكان الملائم في الكادر الوظيفي في القطاع الحكومي أو الأهلي.

تنمية الموارد البشرية والخدمات التعليمية على مستوى المرحلة الجامعية في الكويت :

تشير كثير من الدراسات حول هيكل العمالة في دولة الكويت إلى أن تخطيط القوى العاملة يتطلب وضع سياسة سكانية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، تشتمل على تطوير العملية التعليمية بما في ذلك المناهج ومستوى أداء العملية التعليمية، وتربط التعليم

والتدريب بالاحتياجات من القوى العاملة[١٣]، ومعنى ذلك أن تأتي الأولى ملبية لمتطلبات التنمية كما ونوعا من ناحية، ويزيد الربط فاعلية ببناء متطلبات التخرج من التخصصات في التعليم العالي على أساس توصيف الوظائف في مجالات العمل المختلفة.

والتخطيط والربط المشار اليه يقومان على أساس تحديد الاحتياجات، والتوقع لصورة المستقبل، ويستلزم ذلك متابعة الخطط وتقويمها وإجراء دراسة مستمرة، وتسجيل البيانات والمعلومات عن الموقف الراهن وظروفه وعناصره وتفاعلاته، وتحديد الأهداف والاحتياجات على سنوات الخطة وما تتطلب من موارد مادية وبشرية وتنظيمية ويعتمد ذلك على جانبين كيفي وكمي.

والجانب الكيفي يشتمل على أهداف التعليم وترجمتها إلى تخصص عن طريق تحديد المناهج ووسائل التعليم الملائمة لنوعية التخصص، ومعرفة الظروف المحيطة بالعملية التعليمية لتحديد مستوى الخريج وتقويمه لمعرفة نواحي الضعف والقوة.

أما الجانب الكمي فيرتكز على حجم الطلب من التخصص ومدى استمراره ويرتبط ذلك بالهيكل الوظيفي لقوة العمل المنشودة من حيث العدد اللازم ومستوى تأهيلها حسبما تتفق واحتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دولة الكويت تشير كثير من الدراسات والإحصائيات إلى عدة حقائق من أهمها:

١ - زيادة الاتجاه إلى شغل الكويتيين نسبة أكبر من فرص العمل المتاحة للعاملين في الاقتصاد الكويتي وبخاصة من خريجي التعليم العالي.
٢ - زيادة الطلب بصورة ملموسة على تخصصات العلوم المالية والإدارية في الحكومة وفي القطاعين الأهلي والمشترك.

ومما هو جدير بالذكر أن البحث حول تخطيط الموارد البشرية وتنميتها عن طريق الخدمات التعليمية على مستوى المرحلة الجامعية يحتاج إلى جهود أجهزة متخصصة لدراسة ذلك تفصيلا، ولكن هذا البحث يقتصر على عرض نموذج عن الجوانب الكمية والكيفية للطلب على مخرجات إحدى جامعة الكويت وهي التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بصورة عامة، وعلى تخصص المحاسبة بصورة خاصة.

أ - الجانب الكمي:

يشير البحث عن مدى الحاجة إلى خريجي كلية العلوم الإدارية إلى خلاصة توضح استمرارية الحاجة بنسبة تفوق خريجي جامعة الكويت ويوضح ذلك الجدول رقم (١)[١٤] ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

الجدول رقم (١)

التخصص	١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		١٩٩٩	
	حكومة	أهلي	حكومة	أهلي	حكومة	أهلي	حكومة	أهلي
محاسبة	٢٥٥	٨٥٣	٣١١	١٠٦٩	٣٦٧	١٢٨٥	٤١٢	١٤٥٨
إدارة	١٠٣	١٠٣٩	١٣٤	١٥٥٧	١٦٥	١٩٨٨	١٩٠	٢٣٣٢
اقتصاد	٣٤	٤٣	٦٣	٢٥٨	١١٥			
تخصصات أخرى	٢١٧	٨٧	٣٤٠		٤٧٠		٥٣٩	
إجمالي التجاريين	٦٠٩	٢٠٢٢	٨٤٨	٢٨٨٤	١١١٧	٣٢٧٣	١١٤١	٣٧٩٠
المجموع	٢٦٣١		٣٧٣٢		٤٣٩٠		٤٩٣١	

والوظائف التي يشغلها التجاريون في القطاع الأهلي والمشترك والقطاع الحكومي يمكن أن تندرج تحت المسميات الوظيفية التالية[١٥] :

- التنظيم والإدارة وشئون العاملين والعلاقات العامة.
- المشتريات والمخازن.
- الشئون المالية والحسابات والتدقيق.
- تمويل واستثمار وأعمال البنوك والتأمين.
- بحوث عمليات وإحصاء ومعلومات وحاسبات الكترونية وتخطيط إنتاج.

كما تشير الدراسة السابقة[١٦] إلى "أن عدد الوظائف التجارية في معظم المؤسسات الخاصة أكبر من عدد الحاصلين على مؤهلات تجارية، مما يعني أن هناك احتمالا بوجود نقص في المعروض من المؤهلات التجارية، لا توفرها كليات التجارة بصورتها الحالية" وكذلك من مقارنة عدد المعينين في الحكومة من تخصص المحاسبة باحتياجاتها من هذا التخصص يتبين أن حاجة القطاع الحكومي تفوق عدد الخريجين من كلية التجارة حيث لا يمثل عدد الخريجين سوى ٥٨٪ من اجمالي حاجة هذا القطاع من تخصص المحاسبة ومعنى ذلك أن تخصص المحاسبة من التخصصات الهامة والأساسية التي يحتاجها سوق العمل، ويؤيد ذلك نسبة هذا التخصص إلى حجم تقدير الطلب على التجاريين إلى عام ٢٠٠٠ من الجدول رقم (١).

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩
المحاسبون	١١٠٨	١٣٨٠	١٦٥٢	١٨٧٠
التجاريون	٢٦٣١	٣٥٣٢	٤٣٩٠	٤٩٣١
النسبة المئوية	٤٢٪	٣٧٪	٣٨٪	٣٨٪

الجانب الكيفي :

من نتائج الدراسة السابقة نجد أن جهات العمل ترى أنه رغم أن الدراسة في كلية التجارة مرتبطة بوظيفة الخريجين، إلا انهم ذكروا عيوباً من أهمها :

- "اقتصار تأهيل الخريج على النواحي النظرية دون العملية أو التطبيقية.
- عدم القدرة على البحث والتحليل الكمي.
- عدم المقدرة على مواكبة النظريات والاتجاهات الحديثة.(١٧)"

وتقترح جهات العمل التركيز على التدريب العملي والاهتمام بالدراسات التطبيقية في مجال التخصص وإجراء البحوث الميدانية والاهتمام بالوسائل التعليمية المساعدة وبالمختبرات، وكذلك رفع مستوى اللغة الانجليزية لدى الخريج.

ويستلزم التخطيط السليم لمناهج هذا النوع من التخصص ضرورة تطوير متطلبات التخرج وكذلك محتوى المقررات في ضوء النتائج المشار اليها، وحتى نكون منصفين ينبغي إجراء مقارنة بين متطلبات التخرج لهذا التخصص من جامعة الكويت ونظيرها في جامعات بعض الدول الأجنبية والعربية لمعرفة الحقيقة ولرسم الخطوط الأساسية ومعالم التطوير.

دراسة مقارنة متطلبات التخرج في تخصص المحاسبة في بعض الجامعات الأجنبية والعربية :

على ضوء ما تقدم فإنه من المفروض أن المقررات التي تقدمها الأقسام الجامعية في الجامعات تهدف إلى توفير المعارف والقدرات والمهارات التي تجعل من الخريج عنصرا فاعلا في العمل الذي يستند إليه، ويجب إجراء دراسة مقارنة لمتطلبات التخرج لتخصص المحاسبة في جامعة الكويت ومثيله في جامعات بعض الدول الأجنبية والعربية في الخدمات التعليمية أو التدريبية أو فيهما معا، أو بيئة العمل في القطاعات المختلفة ـ وبقصد تسهيل المقارنة يتم تقييم المقررات في الجامعات المتاحة الى مجموعات هي :

أولا : مقررات التخصص الرئيسي : وهي المقررات التي توفر المعلومات المحاسبية للطالب وتكسبه القدرة على العمل في مجال المحاسبة.

ثانيا : مقررات مساندة للتخصص الرئيسي، وهي التي توفر مجموعة من المعارف ذات الصلة بالتخصص الرئيسي، وتنقسم الى :

١ ـ مقررات إدارية.
٢ ـ مقررات اقتصادية وقانونية.
٣ ـ مقررات كمية تشتمل على الرياضيات والإحصاء والكمبيوتر.

ثالثا : المتطلبات الجامعية بما فيها اللغات.

رابعا :مقررات للاختيار الحر.

ويعرض الجدول رقم (٢) حسب هذا التقسيم البيانات المقارنة في الجامعات المذكورة :

الجدول رقم (٢)

الجامعات		مقررات التخصص	مقررات مساندة للتخصص				متطلبات جامعية ولغات	اختيار حر	مجموع
			إدارية	اقتصادية وقانونية	كمية	مجموع			
الأجنبية									
جامعة كاليفورنيا	وحدات	٢٤	٢٤	٩	١٨	٥١	٤٠	٩	١٢٤
	٪	٢٠	٢٠	٧	١٤	٤١	٣٢	٧	١٠٠
جامعة ألباما	وحدات	٣٠	٢٥	١٥	١٥	٥٥	٣٧	٦	١٢٨
	٪	٢٣	٢٠	١٢	١٢	٤٤	٢٩	٤	١٠٠
جامعة تكساس	وحدات	٣٣	١٨	١٥	١٨	٥١	٣٦	٩	١٢٩
	٪	٢٦	١٤	١١	١٤	٣٩	٢٨	٧	١٠٠
العربية									
جامعة الكويت	وحدات	٤٢	١٢	١٨	١٢	٤٢	٢٤	١٢	١٢٠
	٪	٣٥	١٠	١٥	١٠	٣٥	٢٠	١٠	١٠٠
جامعة بغداد	وحدات	٥٨	٤٨	١٥	٢١	٨٤	٢٨	-	١٧٠
	٪	٣٤	٢٨	٩	١٢	٤٩	١٧	-	١٠٠
جامعة القاهرة	ساعات	٧٢	٤٢	٢٧	١٨	٨٧	١٣	-	١٧٢
	٪	٤٢	٢٤	١٦	١٠	٥٠	٨	-	١٠٠
جامعة عين شمس	ساعات	٦٥	٤٣	٤٢	٢٣	١٠٨	١٣	-	١٨٦
	٪	٣٥	٢٣	٢٣	١٢	٤٨	٧	-	١٠٠

بالرغم من أن الخريجين من هذا التخصص عادة ما يشغلون الوظائف المحاسبية في القطاع الحكومي وما يشتمل عليه من وزارات ودوائر حكومية وهيئات ومؤسسات عامة، وكذلك القطاع الأهلي وما يضمه من شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمات ومقاولات وبنوك وتأمين وما شابه ذلك - إلا أن مقارنة متطلبات التخرج في الجامعات المذكورة توضح ظواهر جديرة بالدراسة، ومؤشرات تساعد في تطوير الجانب الكيفي للخدمات التعليمية والتدريبية على ضوء دلالة المؤشرات، وتتلخص في :

(١) تحتل مقررات التخصص في الجامعات الأجنبية ما بين ٢٠٪ - ٢٦٪ من الوحدات المعتمدة للتخرج، بينما المقررات التي تساند التخصص من إدارية واقتصادية وقانونية ومقررات للثقافة الكمية من إحصاء ورياضيات وكمبيوتر تتراوح نسبتها ما بين ٣٩٪ - ٤٤٪، والمتطلبات الجامعية واللغات نسبتها تمثل ٢٨ - ٣٢٪، وتسمح هذه الخطط بنسبة اختيار للطالب تتراوح بين ٤٪ و ٧٪.

(٢) بينما تحتل مقرررات التخصص في الجامعات العربية نسبة تتراوح من ٣٤٪ - ٣٨٪ بينما المقررات التي تساند التخصص نسبتها من ٣٢٪ - ٥٠٪ والمتطلبات الجامعية واللغات في مصر لا تتجاوز نسبة ٧ - ٨٪، وفي جامعة الكويت تبلغ نسبتها ٢٠٪، وفي العراق ١٧٪، وفي الجامعات العربية في مصر والعراق لايتاح للطالب فرصة الاختيار الحر، بينما جامعة الكويت تمثل نسبة الاختيار ١٠٪ وهي نسبة تفوق مثيلتها في الجامعات الأجنبية.

(٣) المقررات التخصصية في جامعة الكويت تفوق الجامعات الأجنبية وليست أقل من الجامعات في بعض الدول العربية، ولكن المقررات التي تساند التخصص من إدارية واقتصادية وكمية أقل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن نسبة المتطلبات الجامعية بالاختيارية تمثل ٣٠٪ ولايوجد لها مقابل في الجامعات العربية سوى ٧ - ١٧٪.

وتعطي المقارنة السابقة دلالات ومؤشرات عامة تتلخص في أن الخطط الدراسية في الجامعات الأجنبية تعطي لمقررات التخصص نسبا أقل عن مثيلتها في الجامعات العربية، ويرجع ذلك إلى وجود جمعيات ومعاهد متخصصة في هذه البلاد ترعى الخريج، وتعمل على زيادة كفاءته أثناء العمل، بينما هذه الجمعيات غائبة في الدول العربية، كما لا تعتمد هذه الجامعات على تحديد مجالات العمل للخريج ووصف الوظائف والأعمال التي يقوم بها ورسم الخطط الدراسية فيها.

ويحتاج الأمر إلى الاعتماد بصورة أساسية على وصف الوظائف والأعمال، وتحديد

المعارف والمهارات والقدرات الواجب توافرها، وما يستلزمه ذلك من تحديد المقررات وأهدافها وتوصيفها ومحتواها، ولذلك يقترح الباحث مايلي :

أولا : أن يتم التنسيق بين تخطيط البرامج والمناهج بالجامعة وأجهزة مركزية على مستوى الدولة لتحديد وصف الوظائف التي يمكن أن يشغلها خريجو التخصص، بحيث يكون التوصيف حسب الأصول العلمية، وعليه يمكمن أن يكون ذلك أساسا لتحديد المعارف والقدرات والمهارات اللازم توافرها في الخريج، وعلى ضوء ذلك تحدد خطط الدراسة والنسب الملائمة بين التخصص والمقررات المساندة وغير ذلك.

ثانيا : يجب أن تبنى الخطط والمناهج الدراسية بحيث تراعي العوامل البيئية والتركيز عليها، وتحاشي التكرار والتناقض بين محتوى المقررات الدراسية واستشراف الآفاق المستقبلية للطالب بعد التخرج والحرص على تزويده بالقدرات والمهارات التي تفتح أمامه سبل الترقي في مجال عمله ـ ويراعى في بناء هذه الخطط ما يلي :

أ ـ المواءمة وتعني تحديد نوع ومستوى المقررات الدراسية في ضوء المعارف والمهارات والقدرات المطلوب توافرها.

ب ـ التكامل بين مقررات الدراسة على مستوى التخصص ذلك حتى تستكمل معا خطا متكاملا من المعرفة المناسبة للتخصص.

جـ ـ المرونة في تحديد المقررات ذات الطبيعة المساندة سواء الكمية أو الاقتصادية أو القانونية، وكذلك المتطلبات الجامعية واللغات.

د ـ الأهمية النسبية في تحديد المقررات الإلزامية والاختيارية ومقررات الاختيار الحر.

ثالثا : ضرورة شمول خطة الدراسة على التدريب في مراكز العمل بالشكل الذي يحقق مزايا وأهداف عديدة نذكر منها :

أ ـ توفير الفرص المناسبة للاحتكاك المباشر بمشاكل العمل الوظيفي لتعويدهم على ظروف العمل واللوائح والاجراءات السائدة.

ب ـ تعريف الطلبة بالنظم المحاسبية في سوق العمل، بقصد تزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة.

جـ ـ إكساب الطالب عادة العمل والمعايشة الوظيفية وكيفية معاملة زملائه ومرؤوسيه وإحساسه بالمسئولية التي يشغلها بعد التخرج.

د ـ الربط بين المعلومات والمعرفة والتطبيقات العملية ـ يدفع الطالب إلى عرض أفكاره، وإذكاء روح المناقشة وتعميق فهم الطالب لكثير من المعارف في مجال تخصصه، وينمي فيه ملكة التعلم الذاتي.

هـ ـ تعرف أعضاء هيئة التدريب على متطلبات سوق العمل والمشاكل التي يتعرض لها الخريجون مما ينعكس على تجويد أسلوب وخطط الدراسة.

التوصيات :

من المعروف أن تنمية القوى البشرية على مستوى خريجي الجامعة بتخطيط التعليم ليست عملية ميكانيكية يوضع فيها الأفراد كخامات من طرف لتصل إلى سلعة نهائية من طرف آخر، وليست مجرد حصر للأعمال والوظائف ورسم للخطط التعليمية من ناحية المستوى والاعداد، ولكن هذه التنمية أمر يكتنف عناصر وعوامل بشرية واجتماعية وتطلعات وقيما وحوافز، لذلك يوصي الباحث بما يلي:

أولا : ضرورة معرفة ما يحفز الإقبال على نوع معين من التخصص أو التعليم، وما الذي يضمن التدفق، وقد يهيء المخطط نوعا من التخصص أو التعليم ولكن لا يقبل الأفراد عليه لعوامل ترتبط بمكانة التعليم وبعوامل اجتماعية معينة.

ثانيا : تعميق شعار تقديس العمل، فتقديس العمل، والعمل الجاد والمثابر في المجتمعات المتقدمة هو المقدمة والشرط الأساسي اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية ووسيلة الرفاهية الاجتماعية.

وليس المقصود بتقديس العمل هنا مجرد بذل الجهد والعمل المتواصل فحسب، بل قيامه على أساس نوع من التنظيم والإحكام والتسلسل في المسئوليات والتعاون في الأداء والتوقيت والتنفيذ، والكفاية في عائد العمل ومردوده وإحساس الأفراد بأن العمل مسألة إنسانية ينجزها الفرد بناء على ضغط داخلي أو ذاتي، بما يجعل التقصير في الأداء عبئاً اجتماعياً ينقص من كرامة الانسان.

ثالثا : إيجاد نظام معلومات مترابط Coherent System في سوق العمل كأحد الوسائل والتحكم والرقابة، وأهم مقوماته وفاعليته أن تمد الإدارة على المستوى التعليمي وإدارة المشروعات بالمعلومات الكافية والمحتملة التي تكون خيوط إصدار قرارات، بحيث يعتمد على حيوية نظام قوة الاتصالات Communication System وتعد قنواته بما يسمح بانسياب المعلومات والبيانات المطلوبة وإتاحتها للأطراف المعنية.

رابعا : إنشاء بنك للمعلومات باستخدام أجهزة الكمبيوتر الحديثة في الربط بين توصيف الوظائف والأعمال في مختلف مجالات العمل، وبين المعارف والقدرات والمهارات اللازمة من ناحية، وبين الخطط والمناهج الدراسية والتدريبية من ناحية أخرى.

خامسا : إيجاد مجالس أو لجان استشارية على مستوى كل تخصص من جهات العمل ومجالس الأقسام العلمية في الجامعة تكون مهمتها أساسا :
١ ـ توفير نوع من التغذية Feedback بصورة مستمرة لكفاءة الخريجين.
٢ ـ ربط المناهج الدراسية بالاتجاهات الحديثة في مجال التخصص، من ناحية، وبالوظائف التي يمكن أن يشغلها الخريج.
٣ ـ دراسة مشاكل التخصص واقتراح الحلول الملائمة.

سادسا : أن لا يقتصر الهدف من المحاسبة على الأصول البشرية على رسملة بعض عناصر الأجور ولكن ضرورة الاعتماد على نظام حوافز للخريجين من تخصصات معينة تحتاجها مشروعات التنمية، بحيث يساعد هذا النظام على تكوين وتأهيل الأصول البشرية في مراحل التعليم والتدريب ولضمان تدفق الأفراد على هذا الفرع من التخصص الذي يهدف المخطط إلى توفيره من الأيدي العاملة الوطنية.

سابعا : إن ظاهرة الاقتداء في التعليم أمر مرغوب فيه، ولكن يجب ألا تكون دستور السياسة التعليمية، ومن الأفضل نقل المعرفة والتكنولوجيا عن طريق الاهتمام بالترجمة والتعريب، وانتهاج السياسة المتبعة في الولايات المتحدة والدول الغربية والاتحاد السوفيتي في نقل المعرفة والتكنولوجيا عن طريق الترجمة على أن تكون مناهج وخطط الدراسة في الجامعات تهدف أساسا إلى تنمية ملكة التعلم الذاتي للخريج في مجال تخصصه.

ثامنا : الاهتمام بالجمعيات والمعاهد المهنية في الدول العربية، وتشجيع قيامها بقصد العمل على رفع كفاءة الخريج عن طريق تنظيم دورات تدريبية متخصصة من ناحية، وتوفير مستحدثات المعرفة في مجال التخصص.

تاسعا : إن اتحاد الجامعات العربية له دور رئيسي في تحديد نمط الأهداف الجامعية، يكون أساس تحديد مقررات المتطلبات الجامعية في حدود معينة ثم تحديد معيار التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية لكل تخصص بما يعكس العوامل البيئية لكل قطر عربي، والاهتمام بحركة الترجمة المشار إليها في التوصية السابقة.

The California STATE University[A]

The Total credits are 124

- 33 units constitutes the business core.

	Units
- Accounting 4A-4B Financial and Managerial Accounting Principles and Systems:	6
- Business Administration 18 Business and the legal Environment	3
- Finance 133 Business Finance	3
- Management 110A-110B Administration and Org. Behavior	6
- Management 124 Operations Management	3
- Management 187 Seminar in Business Strategy	3
- Marketing 100 Principles of Marketing	3
- Quantitative Methods 65 Statistical Analysis 1	3
- Quantitative Methods 103 Statistical Analysis -2	3

	33

(A) California State University (CSU) Fresno 1980-81 Bulletin

Accounting Option	**Units**
Two Semesters of approved college level mathematics	6
- Acct. 120A Intermediate Accounting	3
- Acct. 120B Intermediate Accounting	3
- Acct. 132 Cost Accounting	3
- Acct. 144A Tax Accounting and Planning	3
- Acct. 162 Auditing	3
- Acct. 144B (Tax Acct. & Planning) or Acct. 167 (Advanced Acct. Problems)	3
- BA 118 Law and Business Activities	3
- QM 60 Computer Concepts	3
- QM 64 Automation & Computer Language - COBOL	3
- OAd 105 Business Communication	3

	36

The student must complete a total of 55 units outside the school of Business and Administrative Sciences, including the 40 units general education course requirements for a degree. Within these 55 units the following specific requirements must be met:

- Economics IA
- Economics IB
- English composition and speach

9 units from one or more of the following:

- Psychology.
- Sociology.
- Cultural Anthropology.
- Ethics (BA 101 or Philosophy 120), Geography 3.

وخلاصة متطلبات التخرج حسب التقسيم لغرض المقارنة هي : -

١ ـ مقررات التخصص	٢٤
٢ ـ مقررات مساندة للتخصص	
إدارة	٢٤
اقتصادية وقانونية	٩
ثقافة كمية	١٨
	٥١
٣ ـ متطلبات جامعية ولغات	٤٠
٤ ـ اختيار حر	٩
	١٢٤

The University of Alabama (A)

A minimum of 128 semester hours is required for the degree of Bachelor of Science in Commerce and Business Administration.

1. General Education Courses:

	Hours
- EC 101 and 102 Principles of Economics	6
- EH 101 and 102 English Composition	6
- MA 120 and 121, or MA 111 and MA 125	6
- Psc. 101 Introduction to American Politics.	3
- CS 113 Introduction to Computing Systems	3
- EH Literature (American or English)	3

	27

Electives (Non-Commerce)

Group A: Natural Science (3 hours at least from:
Astrology, Biology, Chemistry, Geography, Geology, Mathmatics,
Physics)

Group B: Social Sciences (3 hours at least from:
Anthropology, Psychology, Economics, Political Science, Sociology, Women Studies).

Group C: Humanities (3 hours at least from:
Philosophy, English, History, speech, foreign Language, American Studies, Art, Religious Studies).

Group D: Other Non-Commerce Electives
Total Non-Commerce Electives. 28

2. Business Administration Functional Field Courses:

- AC 201 and 202 "Accounting Principles"	2
- St 250 and 251 Statistics	6
- Lgs 200 Law, Business and Society	3
- GBA 206 Written Business Communication 1	2
- GBA 372 Written Business Communication 2	2
- HRM 300 Organization Theory and Behavior	3
- MKT 300 Marketing	3
- Im 300 Introduction to Production Management	3
- Fi 301 money and banking	3
- Fi 302 Business Finance	3
- HRM 301 Intro to Human Resources Management	3
- EC 311 Microeconomics or EC 310 Microeconomics	3
- GBA 490 Managerial Strategy and Policy	3

	43

(A) Alabama Undergraduate Cataloge 1982-1984.

3. Major Program Courses: (30)

(a) Foundation Courses (all required)

- AC 311 Intermediate Accounting, Part II	3
- AC 361 Cost ACC.	3
- AC 371 Income Tax Procedure	3
- AC 432 Intro. to Auditing	3
- AC 496: 497: 498 Senior Seminars	3

	15

(b) Advanced and Speciality Courses:

Three of the Following:

- AC 412 Advanced Accounting
- AC 421 Accounting and Auditing Theory
- AC 439 Securities and Exchange Commission Accounting
- AC 448 Budgets and Controllership.
- AC 456 Acc. fro Non-Profit Organizations.
- AC 461 Advanced Cost Acc.
- AC 471 Advanced Income Tax Procedures
- AC 484 Computer Control, Audit, and Risk Evaluation
- AC 486 Computer Application in Acc. & Auditing

9

(c) Other required Courses Related to Major Program:

C & BA Courses numbered 300 or above	6

	30

وخلاصة متطلبات التخرج حسب التقسيم لغرض المقارنة هي : ـ

١ ـ مقررات التخصص	٣٠
٢ ـ مقررات مساندة للتخصص	
إدارية	٢٥
اقتصادية وقانونية	١٥
ثقافة كمية	١٥
المجموع	٥٥
٣ ـ متطلبات جامعية ولغات	٣٧
٤ ـ اختيار حر	٦
	١٢٨

The University of Texas [A]

English	: 1301 Freshman Composition.	
English	: 1302 Freshman Composition and six hours of Sophomore or upper division English Courses.	
Political Science	: 2311 Government of the United States	3
Political Science	: 2312 State and Local Government	3
History	: 2311 History of the United States	3
History	: 2312 History of the United States	3
Mathematics	: 1315 College Algebra for Economic & Business Analysis	3
	: 1316 Mathematics for Economic & Business Analysis	3
Behavioral Science	: BUSA 2301 or three hours of Psychology or Sociology	

(A) The University of Texas, undergraduate Catalogue Vol. LXV No. 3, June 1982.

Philosophy, Art, or Music	: 3 hours
Science	: 6 hours of science with laboratory
Speech	: 1301
Outside Electives	: 9 hours potside the College of Business Administration.

		Hours/Credit
Bus Admin	: 2303 - Introduction to Business Data Processing	3
,, ,,	: 3311 - Law (1)	3
,, ,,	: 3312 - Law)2)	3
,, ,,	: 3321 - Business Statistics	3
,, ,,	: 3322 - Business Statistics	3
,, ,,	: 4322 - Organisational Policy and Adminstration	3
Marketing	: 3321 - Principles of Marketing	3
Finance	: 3313 - Business Finance	3
Management	: 3319 - Management Process Theory	3
		--
Economics	: 2305 - Principles of Economics	3
,,	: 2306 - Principles of Economics	3
	and 6 hours of junior or senior level economics electives.	
Accounting	: 2301 - Principles of Accounting	3
,,	: 2302 - Principles of Accounting	3
,,	: 3311 - Financial Accounting	3

,,	: 3312 - Financial Accounting		3
,,	: 3313 - Cost Accounting		3
,,	: 3315 - Fedral income Tax		3
,,	: 4302 - Acc. in Managerial Planning & Control		3
,,	: 4318 - Auditing		3
	and 6 hours of accounting electives.		

Business Electives : 6 hours of advanced business, economics and accounting electives or

which not more

than 3 hours may be in accounting.

Total Hours : 129 + Physical education or military Science or marching hand as required.

وفي ضوء التقسيم المقترح كأساس للمقارنة تكون الخلاصة هي : ـ

١ ـ مقررات التخصص	٣٣
٢ ـ مقررات مساندة للتخصص	
إدارية	١٨
اقتصادية وقانونية	١٨
ثقافة كمية	١٥
المجموع	٥١
٣ ـ متطلبات جامعية ولغات	٣٦
٤ ـ اختيار حر	٩
	١٢٩

أولا : المتطلبات الجامعية (٣٠ وحدة)

(أ) الزامية (١٨ وحدة)

١٠١	لغة عربية	٣
١٠٢	لغة عربية	٣
١٠١	لغة انجليزية	٣
١٠٢	لغة انجليزية	٣
١٠٣	لغة انجليزية	٣
١٠٢	الحضارة العربية والاسلامية	٣
١٥١	رياضة للاحصائية (١)	٣

(ب) اختيارية (١٢ وحدة)

١٠١	طرق البحث العلمي	٣
١٠١	مبادىء الاحصاء	٣ (إجباري)
١٠١	مدخل في علم الاجتماع	٣
١٠١	علم النفس	٣
١٠٢	مدخل المنطق	٣
١٠٣	حكومة وسياسة الكويت	٣

(ﻫ) رياضة للاحصائية (٢) ٣

(ﺣ) ١٩٠ لغة عربية (للأجانب فقط) ٩

ثانيا : المقررات العلمية المشتركة (٣٣ وحدة)

إدارية	١٠١	أصول الادارة	٣
إدارية	٢٠١	مبادىء التسويق	٣
تخصص	٢١٣	تمويل	٣
تخصص	١٠١	مبادىء المحاسبة (أ)	٣
تخصص	١٠٢	مبادىء المحاسبة (ب)	٣
تخصص	٢٠٢	محاسبة شركات الاموال	٣
اقتصادية	١٠١	اقتصاد (١)	٣
"	١٠٢	اقتصاد	٣
"	٢٠٣	نقود وبنوك	٣
قانونية	١٠١	قانون	٣
"	١٧٣	تأمين	٣

ثالثا : التخصص الرئيسي (٢٤ وحدة)

(أ)

٢٠١	محاسبة شركات الاشخاص	٣
٣٠١	أصول المراجعة	٣
٣٠٤	نظم محاسبية	٣
٣٠٦	محاسبة التكاليف	٣
٣٠٩	نظم المعلومات (أ)	٣

(ب) اختيارية (٩ وحدات) تخصص
يختار الطالب (٣) مقررات من التالي على أن يكون بينها مقرران مستوى ٤٠٠

٢٠٣	محاسبة خاصة (أ)	٣	٤٠٤	التقارير المحاسبية	٣
٢٠٤	أصول التكاليف	٣	٤٠٥	محاسبة البترول	٣
٣٠٧	الموازنات	٣	٤٠٦	نظم المعلومات (ب)	٣
٣١٢	المحاسبة القومية	٣	٤٠٧	قاعة بحث (مراجعة)	٣
٤٠١	المراجعة	٣	٤٠٨	قاعة بحث (تأليف)	٣
٤٠٢	نظرية المحاسبة	٣	٤٠٩	قاعة بحث (محاسبة)	٣

رابعا : المقررات العلمية المكملة (٢١ وحدة)

(أ) الزامية (٩ وحدات)

قانونية	٢٠١	قانون تجاري	٣
تخصص	٣٠٢	محاسبة إدارية	٣
	٣٠٣	المحاسبة في الوحدات الحكومية وغير الكويتية	٣

(ب) اختيارية (١٢ وحدة)
يختار الطالب (٤) مقررات من التالي

١٧٢	رياضة مالية	٣
٢٠٥	محاسبة خاصة	٣
٣٠٥	محاسبة منشآت مالية	٣
٤٠٣	الأساليب الكمية في المحاسبة	٣
٢٠٢	إدارة صناعية (أ)	٣
٢١٢	إحصاء للتجاريين	٣

خامسا : المقررات الاختيارية (١٢ وحدة)

وخلاصة متطلبات التخرج حسب التقسيم المتبع هي :

(١) مقررات التخصص	٤٢		
(٢) مقررات مساعدة للتخصص			
إدارية	١٢		
اقتصادية وقانونية	١٨		
ثقافة	١٢	٤٢	
(٣) متطلات جامعة		٢٤	
اختيار حر		١٢	١٢٠

الجامعات العراقية
جامعة بغداد

مدة الدراسة أربع سنوات، وكل سنة مقسمة إلى فصلين، والمقررات التي تدرس في كل فصل هي :

الفصل الأول

المقرر	الوحدات
المحاسبة (القسم الأول)	٣
إدارة الاعمال	٤
اللغة العربية	٢
علم النفس	٢
الإحصاء	٣
القانون التجاري	٣
الأصول القديمة الحضارة	٢
التاريخ العربي	٢
	٢١

الفصل الثاني

المقرر	الوحدات
المحاسبة (القسم الثاني)	٣
الإدارة العامة	٢
اللغة العربية	٢
علم الاجتماع	٢
الرياضيات	٤
الاقتصاد	٤
الرياضيات المالية	٢
التراث العلمي العربي	٢
	٢١

الفصل الثالث

المحاسبة المتوسطة	٥
إدارة الأفراد وتخطيط القوى العاملة	٤
نظرية المنظمة	٣
طرق البحث الإداري	٢
اللغة الانجليزية	٢
الإحصاء	٣
المجتمع العربي	٢
	٢١

الفصل الرابع

المحاسبة العالية	٣
محاسبة منشآت القطاع العام	٣
إدارة الخدمة المدنية	٢
إدارة التسويق	٤
إدارة الحكم المحلي	٢
اللغة الانجليزية	٢
الاقتصاد	٣
دور المرأة العربية	٢
	٢١

الفصل الخامس

المقرر	الوحدات
محاسبة التكاليف (١)	٣
النظام المحاسبي الموحد	٢
إدارة الإنتاج	٤
الإدارة المالية	٤
إدارة التأمين	٣
إدارة الموازنات العامة	٢
إدارة المخازن	٢
الاقتصاد العربي	٢
	٢٢

الفصل السادس

المقرر	الوحدات
محاسبة التكاليف (٢)	٣
المحاسبة الحكومية	٣
التدقيق	٣
المحاسبة الادارية	٣
إدارة المكتب	٢
إدارة المصارف	٤
البرمجة بالحاسبة الالكترونية (١)	٣
التنمية القومية	٢
	٢٣

الفصل السابع

المقرر	الوحدات
البرمجة بالحاسبة الالكترونية (٢)	٣
التدقيق ورقابة الاداء	٣
المحاسبة الادارية	٣
التكاليف العيادية	٣
التخطيط الاقتصادي	٣
الاقتصاد الزراعي	٢
الثورة العربية	٢
الأيدلوجية العربية	٢
	٢١

الفصل الثامن

المقرر	الوحدات
المحاسبة الزراعية والمتخصصة	٤
محاسبة التكاليف المتقدمة	٢
مشاكل في محاسبة التكاليف	٢
النظم المحاسبية	٢
المحاسبة الضريبية	٢
المحاسبة الآلية	٣
الإحصاء	٣
الفكر الاشتراكي العربي	٢
	٢٠

وخلاصة متطلبات التخرج على أساس التقسيم المتبع للمقارنة هي :

(١) مقررات التخصص	٥٨	
(٢) مقررات مساندة للتخصص		
إدارية	٤٨	
قانونية واقتصادية	١٥	
ثقافة كمية	٥١	٨٤
(٣) متطلبات جامعية ولغات		٢٨
(٤) اختيار حر	ـ	١٧٠

جامعة القاهرة

مدة الدراسة في كلية التجارة (٤) سنوات والدراسة عامة في الفرق الأولى والثانية والثالثة ويكون التخصص في الشعب الثلاث في السنة الرابعة :

وفيما يلي المقررات التي تدرس في كل فرقة وعدد ساعاتها :

الفرقة الأولى

المقرر	المحاضرات/التطبيقات	
المحاسبة	٣	١
تنظيم وإدارة الإنتاج	٤	١
الاقتصاد	٣	-
مبادىء القانون	٢	-
الرياضة	٢	١
الموارد الاقتصادية	٢	-
اللغات انجليزي	-	٤
العلوم السلوكية	٢	-
إجمالي	١٨	٧

الفرقة الثانية

المقرر	المحاضرات/التطبيقات	
محاسبة الشركات	٣	١
تسويق وإدارة مبيعات	٣	١
اقتصاد	٣	-
قانون تجاري	٣	-
التأمين	٢	١
إدارة عامة	٢	-
رياضة مالية	٢	١
لغات	-	١
إجمالي	١٨	٨

الفرقة الثالثة

محاسبة حكومية	٢	١
محاسبة تكاليف	٣	١
إدارة افراد وعلاقات إنسانية	٢	١
إدارة مشتريات ومخازن	٢	١
التمويل والادارة المالية	٣	١
المراجعة	٢	١
المحاسبة الضريبية واقتصاديات المالية العامة	٣	-
الاحصاء	٢	١
إجمالي	١٩	٧

الفرقة الرابعة (شعبة المحاسبة)

نظم محاسبية	٣	١
محاسبة إدارية	٣	١
محاسبة تكاليف	٣	١
مراجعة	٢	-
محاسبة ضريبية	٣	١
بحوث العمليات	٢	-
اقتصاديات المشروع	٢	١
محاسبة المنشآت المتخصصة	٢	١
إجمالي	٢٠	٦

وخلاصة متطلبات التخرج وفقا للتقسيم أساس المقارنة هي :

(١) مقررات التخصص	٤٣	
(٢) مقررات تساند التخصص		
إدارية	٢٥	
اقتصادية وقانونية	١٦	
ثقافة كمية	١١	٥٢
(٣) متطلبات جامعية ولغات	٨	١ر٣

وقد تم تعديل الأرقام السابقة على أساس السنة ٢٥ اسبوعاً وعليه أصبحت بقصد المقارنة ١٧٢ ساعة

جامعة عين شمس

مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في التجارة (٤) سنوات والدراسة عامة بالفرق الأولى والثانية والثالثة ويكون التخصص في الشعب الدراسية في السنة النهائية.

وتبين الجداول الآتية توزيع المقررات الدراسية على سني الدراسة وعدد ساعات المحاضرات والتطبيقات العملية المخصصة لكل مقرر.

الفرقة الأولى			الفرقة الثانية		
المقرر	محاضرة	تطبيقات	المقرر	محاضرة	تطبيقات
أصول المحاسبة	٣	٢	المحاسبة في الشركات	٣	٢
أصول التنظيم والإدارة	٣	١	التسويق	٢	١
أصول الاقتصاد	٣	١	إدارة الانتاج	٣	١
الموارد الاقتصادية			إدارة المنشآت المالية		
والتطوير الاقتصادي	٣	ـ	(المصارف والتأمين)	٢	١
مدخل العلوم السلوكية	٢	ـ	النقود والبنوك		
مبادىء القانون (المدخل			والتجارة الدولية	٣	ـ
والالتزامات)	٣	ـ	القانون التجاري	٣	ـ
الرياضة	٢	١	الرياضة المالية	٢	١
لغة أوربية	ـ	٤	لغة أوربية		
	١٩	٩	(دراسات تجارية)	ـ	٤
				١٨	١٠

الفرقة الثالثة

الموازنات والمحاسبة		
الحكومية	٣	٢
التكاليف	٣	١
أصول المراجعة	٢	١
إدارة الأفراد	٢	١
إدارة المشتريات		
والمخازن	٢	١
المالية العامة		
والأصول الضريبية	٣	-
التنمية والتخطيط		
الاقتصادي	٣	١
الإحصاء	٣	١
	٢١	٧

الفرقة الرابعة (شعبة المحاسبة)

محاسبة التكاليف	٣	١
محاسبة ضريبية	٢	١
محاسبة المنشآت		
المالية والتجارية	٣	١
نظم محاسبية	٣	١
مراجعة	٢	-
الإدارة المالية		
أعمال سنة ٢٥٪	٢	٢
التحليل الكلي والمشاكل		
الاقتصادية المعاصرة	٣	١
الإحصاء التطبيقي وبحوث		
العمليات أعمال سنة ٢٥٪	٣	١
	٢١	٧

والدراسة في هذه الجامعة تعتمد على نظام السنة، خلاصته حسب التقسيم المتبع بالمقارنة هي :

(١) مقررات التخصص	٣٩	
(٢) مقررات تساند التخصص		
إدارية	٢٦	
اقتصادية وثقافية	٢٥	
ثقافة كمية	١٤	٥٥
(٣) متطلبات جامعية ولغات		٨
(٤) اختيار حر		- ١١٢

ولتوحيد الأساس في المقارنة تم تعديل هذه الأرقام على أساس السنة ٢٥ اسبوعاً بينما الفصل في الجامعات الأخرى يعادل ١٥ أسبوعاً، وعليه أصبحت الساعات اللازمة للتخرج تعادل ١٨٦ ساعة.

الهــوامش

(١) د. إبراهيم السباعي "المحاسبة عن الأصول البشرية كأداة لتطوير البيانات المحاسبية والإدارية على تكلفة العمل الإنساني" مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٥.

(٢) د. هشام أحمد حسبو الاتجاهات السلوكية في المحاسبة ـ مكتبة عين شمس القاهرة ـ ١٩٨١.

(٣) د. محمد عطية "المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي" ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد الثالث ـ سبتمبر ١٩٨٢ صفحة ٢١٨.

(٤) د. حامد عمار: في اقتصاديات التعليم ـ دار المعرفة ـ ١٩٦٨ ـ صفحة ٣٠.

(٥) د. منصور أحمد منصور: تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق ـ وكالة المطبوعات ١٩٧٥ ـ ص ١٥١.

(٦) د. منصور أحمد منصور: المرجع السابق، ص ٨٥.

(٧) المرجع السابق: ص ٤٤ ـ ٤٧

(٨) د. علي محمد عبدالوهاب: البيئة والإدارة ـ نظرة سلوكية ـ مكتبة عين شمس ـ ١٩٧٤ صفحة ٣٩.

(٩) د. منصور أحمد منصور ـ المرجع السابق ـ ١٥١ ـ ١٥٩

(١٠) راجع في التفرقة بين التعليم والتدريب.

Bernavd M. Bass and James A Vaughan, **The Psychalogy of Learning for Manager,** New York, American Foundation for Managment Inc, 1965, PP? 70.

(١١) د. حامد عمار ـ مرجع سابق، ص ٥٠ . ٥١.

(١٢) د. حامد عمار: المرجع السابق ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٣) د. عبدالوهاب العوضي: هيكل العمالة في الكويت عام ١٩٨٠ ـ ضمن ندوة التطوير الإداري في الكويت ـ ٢١ ـ ١٩٨٢/٢٢ ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت.

(١٤) المكتب التنفيذي لكلية العلوم الإدارية: دراسة احتياجات سوق العمل من خريجي العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت ـ ١٩٨١.

(١٥) المرجع السابق ـ ص ٩٦.

(١٦) المرجع السابق ـ ص ٤٥.

(١٧) المرجع السابق ص ٩٤.

* انظر الملحق المرفق بالبحث عن تفاصيل التخرج للتخصص من واقع دليل كل جامعة.
* الدليل الدراسي العام لجامعة الكويت ٨٢ ـ ٨٤
* تقرير لجنة دراسة شئون التعليم للجامعات العراقية المجلد الرابع نسان ١٩٧٦
* كلية التجارة جامعة القاهرة ـ دليل الكلية عن عام ١٩٨٣/٨٢.
* كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ـ دليل الكلية عام ١٩٨٦

المـــراجع

مراجع عربية

(١) د . إبراهيم السباعي ، المحاسبة في الأصول البشرية كأداة لتطوير البيانات المحاسبية وأثرها في تكلفة العمل الإنساني - **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة - جامعة القاهرة - ١٩٧٩ .

(٢) د . أحمد زكي أحمد، نظريات التعليم - القاهرة - ١٩٧١ .

(٣) د . حامد عمار، في اقتصاديات التعليم - دار المعرفة ١٩٦٨ - القاهرة.

(٤) د . زكي محمود هاشم، **الجوانب السلوكية في الإدارة** - مكتبة عين شمس ١٩٧٣ - القاهرة.

د . زكي محمود هاشم، **توصيف وتقويم الوظائف بين النظرية والتطبيق**، الكويت، مؤسسة الصباح، ١٩٧٩ .

د . عبد الوهاب العوضي، **هيكل العمالة في الكويت عام ١٩٨٠**، ضمن بحوث ندوة التطوير الإداري - مؤسسة التقدم العلمي وجامعة الكويت ١٩٨٢ .

(٦) د . علي السلمي، **العلوم السلوكية في التطبيق الإداري**، دار المعارف، ١٩٧١ ، القاهرة.

(٧) د . علي محمد عبد الوهاب، **البيئة والإدارة - نظرة سلوكية**، مكتبة عين شمس، ١٩٧٤ ، القاهرة.

(٨) د . محمد عطية مطر، «المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٢ .

(٩) د . محمد منصور، **تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق**، وكالة المطبوعات، ١٩٧٥ ، الكويت.

د . منصور أحمد منصور، **التخطيط لتطوير الموارد البشرية في دول الخليج مدخل متكامل**، مؤسسة دار الكتاب للطباعة وانلشر، ١٩٨٣ .

(١٠) د . هشام أحمد حسبو، **الاتجاهات السلوكية في المحاسبة**، مكتبة عين شمس، القاهرة - ١٩٨١ .

بحوث ودراسات ومطبوعات

أ ـ المكتب التنفيذي لكلية العلوم الإدارية : دراسة احتياجات سوق العمل من خريجي العلوم الإدارية جامعة الكويت ـ ١٩٨١.

ب ـ أدلة جامعات :
- الكويت ١٩٨٢
- عين شمس ١٩٧٦
- القاهرة ١٩٨٢

جـ ـ لجنة البحوث والتدريب : مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم الساسية ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل ـ جامعة الكويت ١٩٨٠.

مراجع أجنبية

1- Bernard M. Bass and James A. Vaughan, **The Psychology of Learning for Manager,** (New York, 1965).

2- Bramham, John. **Practical Manpower Planning,** London: Institute of Personal Management. Central House 1978.

3- Homans George, **Social Behavior: Its Elementary Forms,** New York: Harcaut, Brace and World 1961.

4- Morton R. **Social Structure,** New York, Fres Press 1957.

5- Peterson, Richard B., and Lane Tracy, **Systematic Management of Human Resources,** London: Addison Wesley Pub. Co. 1979.

6- Sutermeister R (ed.), **People and Productivity,** New York, McGraw-Hill 1969.

7- Cataloges of:

California State University (CSU) 1980.
Alabama Undergraduate 1982.
The University of Texas 1982.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٦٩ ـ ١٩٣)

التقويم المهني لعمل الموجه الفني أهدافه، أهميته، جوانبه وأساليبه

صالح عبدالله جاسم

كلية التربية ـ جامعة الكويت

أهمية المشكلة:

مما لاشك فيه أن التربية في وقتنا الحاضر أخذت من المكانة والتقدير الشيء الكثير، وأصبحت محط اهتمام ودراسة ذوي الاختصاص في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وان اختلفت الوسيلة فيما بينهم. وتتسابق الدول الى ذلك طمعا في الوصول الى مستوى يضعهم في مقدمة الدول المهتمة بالتنشئة وإعداد الأجيال الذين أصبحوا الثروة التي ترعاها المجتمعات لكي يكونوا سندا لها في وقتنا الحاضر ودعامة تحفظ الاستمرار في المستقبل متسلحة بالعلم والثقافة.

والعملية التربوية كل متكامل فهي لا تقتصر على إعطاء المعلومات فقط كما كان ينظر لها في الفترات السابقة إنما هي نمو متكامل يشمل الفرد من جميع جوانبه بحيث يعد الاعداد الكافي ليكون إنسانا صالحا. وهذه العملية التربوية تشترك فيها جهات مختلفة منها التلميذ، والمدرس، والمنهج، والموجه الفني، يعملون كفريق متكامل لتحقيق الاهداف المنشودة.

واذا أخذنا الموجه الفني لوجدنا أنه عنصر هام في العملية التربوية ويتحمل جزءاً عظيما منها، فهو الفرد الذي يحمل على عاتقه مسئولية التوجيه والارشاد ومساعدة المدرسين

في مدارسهم لكي يعطوا من أوقاتهم وجهودهم وخبراتهم لتلاميذهم الشيء الكثير فالمدرس ينظر اليه على أنه الشخص ذو الخبرة الذي يعمل على مساعدته[1] اذن فالموجه الفني يكون بذلك أساسا لا يمكن الاستغناء عنه وكلما كان ذلك الموجه على قدر من الكفاية العلمية والتربوية والاستعداد النفسي استطاع أن يؤدي عمله بطريقة أفضل وبجهد أقل.

لذلك نجد أن الموجه الفني قبل أن يبدأ بالنقد واعطاء التوجيه والارشاد للمدرسين ملزم أن ينظر الى نفسه وأين هو من جوانب العملية التربوية المختلفة.

فهل هو في مكانة تساعده على أن يؤدى واجبه بنجاح، وهل لديه من القدرة العلمية والتربوية ما يمكنه من توجيه وارشاد المدرسين، وهل لديه من الخطط والأهداف ما يساعده في تحقيق ذلك، وهل لديه من الاستعداد النفسي والمرونة الكافية ما يسهل علمه واتصاله بالمدرسين، هل لديه من اللباقة والقدرة ما يساعده في تكوين علاقات اجتماعية ودية مع المدرسين؟ إن الموجه لاشك في حاجة ماسة الى معرفة الاجابة عن هذه الاسئلة وغيرها حتى يمكن أن يثق بنفسه وبقدرته على أداء عمله وواجباته. ونرى في هذا البحث أن الطريقة التي يمكن أن يجيب فيها الموجه عن هذه الاسئلة هي أن يلجأ الى عملية التقويم المستمر لعمله ومعرفة مواطن القوة والضعف بما يحقق له القدرة الكافية على أداء مسئولياته بصورة أكثر واقعية وأكثر فعالية.

وعملية التقويم لعمل الموجه الفني هي لا شك عملية أساسية وضرورية لضمان الجو الأفضل للعملية التربوية ولتوجيه وإرشاد صحيح للمدرسين وبدونها لا يعرف الموجه أين هو وما هي قابلياته وهل أدى دوره بنجاح أو لا. ولا نتوقع من موجه لا يعرف أين هو وما إمكانياته أن يقود العلمية التربوية ويوجه الآخرين.

ولكن بالرغم من أهمية عمل الموجه الفني وأثر ذلك في أداء رسالته القيادية ونجاح العملية التربوية. نجد أن ليس هناك ما يستطيع أن يعتمد عليه في تقويم عمله من أساليب وطرق. بالاضافة الى وجود المعوقات التي تقف في طريق تقويمه لعمله.

والدراسة التي بين أيدينا سوف تحاول أن تتعرض لهذه الجوانب ايمانا منها بالأهمية القصوى للتقويم وآثاره الايجابية على العلمية التربوية.

تحديد المشكلة

في ضوء الاعتبارات السابقة وانطلاقا من أن عملية التقويم لعمل الموجه الفني ضرورة أساسية لنجاح عمله، فإن المشكلة التي يتناولها هذا البحث هي محاولة تعرف آراء الموجهين حول عملية تقويم عمل الموجه الفني والخروج بالتوصيات التي يمكن أن تساعد الموجه الفني في تقويم عمله ثم العمل على تطوير طرقه وأساليبه.

حدود البحث

تقتصر الدراسة في هذا البحث على جانب واحد من برنامج التوجيه الفني وهو «تقويم عمل الموجه الفني» للوصول إلى آراء الموجهين حول هذا الجانب المهم من عملهم وما يمكن أن تظهر به هذه الدراسة من توصيات تساعدهم على تقويم عملهم وتطويره.

أسلوب الدراسة

يستند هذا البحث إلى الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية التي يهدف منها إلى استطلاع آراء الموجهين حول «تقويم عمل الموجه الفني» والصعوبات التي تقف في طريق ذلك وما يقترحونه من علاج.

أدوات الدراسة

أعدت استبانة تحتوى على (١٠) عبارات تركزت حول تعريف تقويم عمل الموجه الفني، أهداف التوجيه الفني، ضرورة معرفة الأهداف، ضرورة تقويم عمل الموجه الفني، الجوانب التي يركز عليها التقويم، وأبرز الأساليب التي يمكن أن تستخدم في ذلك، من يشترك في عملية التقويم؟ ما الاسئلة التي يوجهها الموجه الفني الى نفسه بعد كل مقابلة؟

الأسباب التي تدعو الموجه الفني إلى أن يهمل عملية التقويم لعمله والجوانب الأخرى التي يود ذكرها ولم ترد في الاستبانة.

العينة

شمل البحث عينة من الموجهين الفنيين في وزارة التربية من تخصصات العلوم، الاجتماعيات، الرياضيات، اللغة الانجليزية، للمراحل المختلفة من التعليم العام والجدول رقم (١) يوضح أفراد العينة وتخصصاتهم*

جدول رقم (١)

التخصص(أ)	العدد
العلوم	١٩
الاجتماعيات	٦
الرياضيات	١٣
اللغة الانجليزية	٨
المجموع	٤٦

تقويم عمل الموجه الفني

ان التقويم عملية ليست بالجديدة وليس مفهوم التقويم مفهوما حديثا، حيث إن الانسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر يجد نفسه أحيانا على صواب وأحيانا على خطأ، والانسان العاقل هو الذي يخضع نفسه للتقويم الذاتي فيستفيد من أخطائه ويتلافاها في حياته المستقبلية.

إذن فالتقويم عملية تشخيصية علاجية وقائية يستفاد منها في تطوير وتحسين أي برنامج نحو الأفضل، وأي عمل يمكن أن يقدم عليه الانسان لابد وأن يكون له هدف محدد وواضح ويعمل من خلال اساليب متعددة حتى يصل الى ذلك الهدف. ولكي يحكم على نفسه بأنه وصل الى ذلك الهدف أم لا ليس أمامه الا أسلوب واحد هو أن يقوم أسلوبه

(أ) لم ترد أية استجابة من توجيه اللغة العربية.

ونتائجه ومنها يمكن أن يضع يديه على مواطن القوة والضعف ومن ثم يسعى إلى التحسين والتطوير إلى الأفضل.

تعريف التقويم:

وضعت تعريفات متعددة للتقويم تتشابه فيما بينها في المضمون وإن اختلفت صياغتها وعلى ذلك يمكن أن يعرف التقويم بأنه (عملية منظمة للحكم على قيمة الشيء وفاعليته تبعا لمعيار محدد، بحيث يبنى الحكم على مقارنة واعية "للملاحظات والمعيار الثابت") (Harris, 1969: 95).

وهنا يلاحظ أن التقويم ليس عملية سهلة أو اعتباطية وانما تستند إلى أساليب عملية دقيقة يستخدمها المقوم لمقارنتها بملاحظاته وبالتالي إصدار الحكم على الشخص الذي أمامه من الجوانب التي يراها مهمة.

وظيفة التقويم:

التقويم، عملية متكاملة تهدف إلى تطوير عملية التعليم والتعلم حيث توفر التغذية الراجعة والتي تعتبر أساسية لعملتي التطوير والتحسين[٢].

فالتقويم كما أشرنا عملية أساسية لا يستغني عنها الشخص العادي فكيف اذا كان ذلك الشخص فردا أنيطت به مسئولية عظيمة وهي توجيه المدرسين الذين يعملون على إعداد أجيال المستقبل، وما يمكن أن يسهموا فيه من تطوير وتحسين للبرنامج التربوي.

فالمدرس دائما يتوقع من الموجه الفني مساعدة كبيرة في جوانب متعددة ومتشعبة وهذه الجوانب التي يجب أن يأخذها الموجه بالجدية الكافية في تكوين معيار يمكن أن يقوم على أساسه أسلوبه ومدى نجاحه في تحقيق رغبات المدرسين.

ومن الأمور التي يتوقعها المدرسون من الموجه الفني[٣] (٥١ ـ ٥٢):ـ

١ـ أن يحيطهم علما بمعلومات جديدة عن الادارة التي يعملون بها.
٢ـ أن يدرب كلا منهم على خطة سير العمل وخاصة الجدد منهم ويثري قدراتهم بكل جديد في مادتهم.

٣ـ أن يقدر للممتازين أعمالهم.
٤ـ أن ينقد نقدا بناء بعيدا عن الاستبداد والظلم والعصبية.
٥ـ أن يكون المصدر الرئيس للمعلومات المتعلقة بالمادة وما يجد فيهامن أبحاث وتطورات.
٦ـ أن يحسن تخطيط أعمالهم وتنسيق مجهوداتهم.
٧ـ أن يأخذ بيدهم نحو التجديد المستمر والابتكار المتواصل والعطاء الجيد.
٨ـ أن يتمتع بالثبات الانفعالي والهدوء العاطفي بما يمكنه من التفاعل معهم تفاعلا صحيحا إيجابيا.
٩ـ أن يبصرهم بالطرق اللازمة لتوثيق العلاقة بينهم وبين التلاميذ.
١٠ـ أن يرشدهم إلى الأسس التي يقوم عليها نقد وتحليل وتقويم المناهج والمقررات الدراسية.
١١ـ أن يساعدهم في كتابة أبحاث عن موضوعات تخدم المادة بتوجيههم إلى الكتب الجديدة والمراجع القيمة التي يمكن الرجوع إليها عند الكتابة.
١٢ـ أن يساعدهم على النهوض بمادتهم والاستفادة بما حولهم من أماكن تاريخية ومراكز صناعية ومواقع جغرافية وخامات في البيئة يمكن استغلالها في تفهم المادة الدراسية.
١٣ـ أن يحترم شخصياتهم وقدراتهم الخاصة.
١٤ـ أن يكون دائما مساعداً لهم في حل مشكلاتهم وأن يفرق بين ما يريدون هم وبين ما يريد هو أن يزودهم به[٤].

من هذه النقاط وغيرها نجد أن المدرس قد حدد الاشياء التي يحتاجها من الموجه الفني ومن ثم وضع النقاط التي يمكن أن يقوم عمل الموجه الفني من خلالها، إن كان الموجه الفني قد حقق هذه النقاط أم أنه كان بعيدا عن أساسيات عمله، فالمدرس ولاشك من العناصر الفعالة التي يمكن أن تساهم في تقويم الموجه الفني وابراز مواطن القوة والضعف فيه وكلما كانت الحرية التي يمتلكها المدرس في إبداء رأيه كبيرة كلما كانت النتائج أحسن وأفضل.

خطة الموجه:

لابد وأن تكون لدى الموجه الفني خطة محددة متقنة يسير عليها، متضمنة أهدافه التي

تكون النقاط السابقة جزءا منها، ويحاول من خلال هذه الخطة العمل على تحقيق الأهداف الموضوعة، حيث إن تقويم الأهداف بعد وضعها عملية ضرورية وملحة والا أصبح العمل بدون ضوابط تحدده، وضربا من المحاولة والخطأ ويمكن التطبيق بعيدا عن ما هو مرسوم في الأساس. فالموجه الفني عند وضعه للأهداف يمر بمعالجات ذهنية مع نفسه أو مع الآخرين في إمكانية تنفيذ هذه الأهداف، ومنع العوائق التي يمكن أن تقف في طريق تنفيذها(٥) واذا كان لكل عمل في التربية هدفه أو أهدافه فان التوجيه الفني لايستغني أبدا عن أهدافه ولكن المهم في هذا الأمر أن يقوم كل موجه بتقويم أهدافه، وقد تتم عملية التقويم هذه بواسطة واضع الأهداف نفسه مستقلا عن الآخرين وقد تتم الاستعانة بمن يراهم أهلا لذلك(٦)

الجوانب التي يشملها التقويم:

والتقويم يجب أن يكون شاملا للموجه الفني الذي يراد تقويمه، ومتناولا الجوانب الشخصية، الفنية والتي منها(٧)، (٨)

١- مدى مساعدة المدرسين على النمو الذاتي علميا ومهنيا.
٢- مدى التحسن في طرق التدريس وأساليبه.
٣- مدى وضوح ودقة الأهداف التي يرغب في تحقيقها.
٤- مدى التقويم في أساليب التوجيه المستخدمة.
٥- الى أي مدى نجح في توجيه المدرسين في وضع الخطط والبرامج التي تناسب ميول الشباب؟
٦- مدى مساعدته للمدرسين في فهم الوسائل التعليمية وطرق استعمالها.
٧- مدى قدرته على الابداع والابتكار كموجه في ميدان العمل.
٨- مدى اسهاماته في تطوير المناهج.
٩- مدى مساعدته للمدرسين في متابعة كل ما هو جديد.
١٠- مدى استعداده كموجه للمناقشة وتغيير المواقف (المرونة).
١١- مدى تعاونه مع رؤسائه.
١٢- صفاته الشخصية والقيم التي يؤمن بها.
١٣- مدى وعيه بالأهداف التربوية.
١٤- إسهاماته بالدورات التدريبية اثناء الخدمة.

أساليب التقويم:

مما لاشك فيه أنه متى تكونت للفرد قناعة كافية بأهمية التقويم والدور الذي يمكن أن يؤديه من أجل إنجاح وتطوير العمل. كان ذلك الفرد متحمسا لأن يرى نتيجة أعماله وأين

هو من الصواب. فليس عيبا أبداً أن يتعرف الموجه الفني على مواطن القوة والضعف في برنامجه وعمله، وليس عيبا أن يتم ذلك من قبل الآخرين لأن الملاحظة من جانب الآخرين لابد وأن تكشف عن أشياء قد لا يراها الانسان في نفسه أو يحاول أن يخفيها. فالموجه الفني يستطيع أن يقوم عمله بنفسه ليعرف مدى التقدم الذي بلغه ومقدار النجاح الذي حققه في عمله مع أسرته التعليمية من معلمين ورؤساء، ومدى فشله أيضا وعوامل هذا الفشل وله أن يستعين بالمدرسين الذين يعملون معه في ابتكار طرق أحسن وأفضل للعمل الجماعي في مجالات التربية المختلفة[٩] ولذلك يمكن استخدام أكثر من أسلوب في الوقت نفسه حتى يمكن أن يطمئن الموجه الى مستواه وقدراته.

ومن الأساليب التي تستخدم في التقويم ما يلي:

١- التقويم من جانب الآخرين، وقد يكون هؤلاء الآخرون زملاءه أو متخصصين أو من إدارة المدرسة أو ادارة التوجيه التابع لها. وفي هذا فائدة كبيرة بالنسبة للموجه حيث تضاف خبرات جديدة إلى خبراته.

والتقويم من هذا النوع قد يقترح طرق العلاج والوقاية إن كانت هناك مواطن ضعف لدى الموجه. فالخبرات عندما تتبادل لاشك أنها تصل الى نتيجة يستفاد منها في تطوير عملية التعليم والتعلم.

٢- التقويم من جانب المدرسين وبخاصة من شملتهم عملية التوجيه، وهذا لاشك يعطي مؤشرا جيدا للموجه الفني، حيث يوفر له من التغذية الراجعة الشيء الوافر الذي يستطيع في ضوئه وضع خططه وبرامجه وتطويرها الى الأحسن.

٣- التقويم الذاتي وهنا يلتزم الفرد مع نفسه بحيث يصارحها بكل موضوعية لأنه ولاشك سوف يكون الأكثر حرصا على النمو والتطور. كما أن العملية سوف تكون مستمرة.

ولكي يحكم الموجه على عمله يجب أن يأخذ في الاعتبار أمرين هامين هما: الى أي مدى استطاع ان يسيطر على الانشطة التي وضعها لنفسه وما هي النتائج التي توصل اليها[١٠].

ويستطيع الموجه أن يعرف ذلك من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

١- هل قمت بوضع جدول للأنشطة اليومية أو الأسبوعية؟

٢- هل الجدول الذي وضعته لنفسي مرن بحيث يستوعب بسرعة الطوارىء بدون إخلال؟

٣- هل أنزعج أو أفقد أعصابي عندما أرى أن خطتي لا تسير حسبما توقعت ورسمت؟

٤- هل قمت بالتأشير على الجوانب التي أنجزتها من الخطة؟

٥ـ هل مشاعري تتأثر بسرعة؟
٦ـ هل أنا قادر على تقبل النقد لبرنامجي أو خطتي أو أسلوبي في التقويم؟
٧ـ هل أنا مستعد أن أضع نفسي في مكان الآخرين واستمع الى النقد والتوجيه؟
٨ـ هل ناقشت أولئك الذين سوف يتأثرون بالقرار؟
٩ـ هل تقبلت ملاحظات المدرسين وأخذتها بعين الاعتبار؟

هذه بعض الأسئلة التي يمكن أن يستخدمها في تقويم نفسه ويستطيع أن يضيف اليها ما يراه من خلال ممارسته وخبرته.

وكلما كان الموجه جادا بصورة أكبر في أداء عمله فانه ولاشك سوف يرى النتائج جيدة ويتعرف مدى التغيير الذي حدث في المدرسة. ومن الأشياء التي يستطيع الموجه أن يحكم على تطورها ما يلي[٧]:

١ـ كم مدرسا في المدرسة أصبحوا يقومون بالتجريب؟
٢ـ هل هناك استفسارات حول أسلوب حل المشكلات والتفكير العلمي؟
٣ـ هل أصبحت المشاكل التي يطرحها المدرسون متنوعة ومتغيرة أو هي كما هي؟
٤ـ هل توافرت الدوافع لدى المدرسين في اكتساب مزيد من المواد التعليمية والمهنية؟
٥ـ كم من الأباء انضموا إلى المدرسة؟
٦ـ كم مدرسا أصبح نشيطا في الجمعيات العلمية؟
٧ـ كم مدرسا يتحمسون للدورات التدريبية؟
٨ـ كم طالبا يشتركون في عملية التخطيط والتقويم؟
٩ـ كيف تظهر درجات الطلبة في الامتحانات؟

هذه بعض النقاط التي يستطيع الموجه أن يلاحظها ويرى مدى التطور فيها منذ زيارته الأولى حتى المرة الاخيرة. ونحن لا نتوقع أن يحصل التحسن والتطور لجميع الجوانب دفعة واحدة وفي نفس المستوى وإنما نحتاج إلى ملاحظة وملاحقة مستمرة من أجل تحقيق الأهداف.

وبعد هذا العرض سوف نتعرض في الجزء القادم للدراسة الميدانية وتحليل نتائجها والتي دارت حول تقويم عمل الموجه الفني.

تحليل النتائج

اشتملت الاستبانة التي وزعت على الموجهين على عشرة بنود حول التقويم المهني لعمل الموجه الفني وقد أجاب على الاستبانة ٤٦ موجها في التخصصات المختلفة (علوم، رياضيات، اجتماعات، انجليزي) وفيما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل اليها:

البند الأول وهو: ما يتعلق بتعريف التقويم لعمل الموجه الفني.

وقد أجاب على هذا البند ٤٠ موجها ووضع كل منهم تعريفا لتقويم عمل الموجه الفني نذكر بعضا منها:

- تحديد نقاط القوة والضعف في عمل الموجه واقتراح الاجراءات اللازمة لتلافي الضعف واقتراح الحوافز لنقاط القوة.
- هي العملية التي يتم فيها القياس والحكم على تحقيق أهداف التوجيه الفني.
- هي تشخيص وعلاج في سبيل رفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.
- مدى الأثر الذي يحدثه الموجه الفني في رفع مستوى العملية التعليمية بوجه عام.
- مدى نجاح الموجه الفني في الارتقاء بمستوى المدرسين والطلاب في عملتي التعليم والتعلم على تذليل المصاعب في العملية التربوية بشكل عام.
- الحكم على مدى سلامة عمل الموجه الفني من حيث تحقيقه لأهداف التوجيه السليمة.
- نقد ذاتي موضوعي بغرض رفع مستوى الأداء وتحقيق فاعليته في ضوء الأهداف المرسومة لوظيفته الآن.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة التي اقترحها الموجهون نجد أن كلا منها يتناول جانبا معينا من عملية التقويم وإن كان معظمهم اشترك في ذكر تحقيق الأهداف ورفع مستوى العملية التعليمية، ومن مجموع هذه التعريفات يمكن الخروج بالتعريف التالي:

التقويم عملية منظمة ومستمرة يلجأ اليها الموجه الفني للحكم من خلالها على عمله، من حيث تحقيقه لأهداف التوجيه الفني وفاعليته في مساعدة المدرس وأثر ذلك في رفع مستوى العملية التربوية.

وهي من ثم عملية يهدف من ورائها إلى اكتشاف مواطن القوة والضعف في عمل الموجه لكي يعمل على تلافي مواطن الضعف ويعزز مواطن القوة وهي كذلك عملية مستمرة لا تقف عند حد معين وتسعى دائما الى تحقيق الهدف العام وهو تطوير العملية التربوية الى الأفضل والأحسن.

البند الثاني:

وهو ما يتعلق بتحديد أهداف التوجيه الفني

وفي هذا البند تركت الحرية للموجهين كي يكتبوا ما يريدون من الأهداف وفيما يلي ما اتفقت عليه آراء الموجهين:

١- العمل على رفع مستوى الأداء عند المدرسين.

٢ـ حل المشكلات الميدانية التي تصادف المدرسين في تنفيذ المنهج.
٣ـ نقل الخبرات إلى المدرسين.
٤ـ تقويم أعمال المدرسين ومدى تحقيق المدرسة لأهدافها.
٥ـ تدريب المدرسين واقتراح الدورات التدريبية.
٦ـ اطلاع المدرسين على كل ما هو جديد في مجال عملهم.
٧ـ مساعدة المدرس في التعرف على طريقة التفاعل مع التلاميذ.
٨ـ متابعة تنفيذ المناهج في المدارس على أساس الأهداف التي وضعت من أجلها.
٩ـ المشاركة في أعمال تطوير المناهج والكتب الدراسية وكل ما يتعلق بحسن تنفيذ المنهج.
١٠ـ اقتراح الأجهزة والوسائل اللازمة لتنفيذ المنهج.
١١ـ تحسين طرق التدريس في المدارس.
١٢ـ النهوض بمستوى العملية التربوية بشكل عام.
١٣ـ الأخذ بيد المدرس الجديد ومساعدته على أداء مهمته على أكمل وجه.
١٤ـ المساهمة في تقدم المستوى العلمي للطلبة.
١٥ـ تطوير طرق التقويم ومتابعتها.

من خلال استعراض الأهداف التى اقترحها الموجهون نجد أنها شملت جوانب عديدة من عملية التوجيه. وهي بذلك يمكن أن تكون أساسا يعتمد عليه الموجه الفني في تقويم عمله. ومن ثم الاستفادة منها في وضع خطته الخاصة بتقويم عمله. والأهداف السابقة رغم شموليتها قد أهملت جانبا هاما وهو تعويد المدرسين على النقد البناء للمناهج التي يقومون بتدريسها، لأن المدرس من خلال خبرته في تنفيذ المنهج سوف يكون قادرا على أداء هذه المهمة، ولكنه يحتاج إلى الطريقة التي يستطيع بها أداء مهمته وهذا ما يجعل هذا الهدف أساسا في عمل الموجه، حيث إن الموجه بحكم طبيعة عمله أكثر التصاقا إن لم يكن مشاركا في وضع المناهج وتطويرها ومن ثم سوف يكون الشخص المؤهل والقادر على نقل مثل هذه الخبرات الى المدرسين في مدارسهم والاستفادة من ملاحظاتهم واقتراحاتهم في عمليتي التغيير والتطوير.

البند الثالث:

ودار حول ان معرفة الموجه الفني بالأهداف السابقة سوف يساعده في أداء عمله والجدول رقم (٢) يبين بعض المجالات التي يستفيد منها الموجه نتيجة لمعرفته للأهداف واستجابات العينة لها.

جدول رقم (٢)

الرقم	العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أ	تساعده الأهداف في وضع خططه التوجيهية بنجاح	٤٣	٩٣,٥٪
ب	تساعده الأهداف في اختيار طرق التوجيه	٣٤	٧٤٪
ج	تساعده الأهداف في فهم المدرس والمادة	٤٠	٨٧,٥٪
د	تساعده الأهداف في اختيار أساليب التقويم	٣٥	٧٦,١٪

ويلاحظ من الجدول (٢) أن المجالات المعروضة قد حصلت على نسب عالية من استجابات أفراد العينة مما يوحي بأن معرفة الأهداف ووضوحها يعتبر أمرا ضروريا لنجاح الموجه الفني في عمله. وإن كانت بعض هذه المجالات قد حصلت على نسب متفاوتة من الاستجابات.

وعليه يمكن القول إن الأهداف ضرورية وتساعد الموجه الفني على أداء عمله بشكل أفضل.

كذلك فقد أبرز هذا السؤال عددا من الأمور التي يمكن أن يأخذها الموجه بعين الاعتبار متى عرف أهداف التوجيه ومن هذه الأمور التي اقترحها الموجهون:

أ ـ تساعد الأهداف في اقتراح الدورات التدريبية للمدرسين.
ب ـ تساعد الأهداف في اقتراح الأجهزة والأدوات التعليمية.
جـ ـ تساعد الأهداف في اختيار الطرق المناسبة لتحقيق نموه المهني.
د ـ تساعد أهداف التوجيه في تحقيق الأهداف التربوية العامة والخاصة.

وهي أمور، كما نرى أساسية في عمل الموجه وأن معرفته بالأهداف سوف تساعده كثيرا في تحقيق مثل هذه الأمور وغيرها بما يحقق نجاحا أكبر للموجه ومردودا أعظم للمدرس والتلميذ. وأن جهل الموجه سوف يقوده إلى أداء عمله بصورة يشوبها التخبط والمحاولة والخطأ وهي أمور ليست مقبولة في مجال هام كمجال التوجيه الفني.

البند الرابع:

وهو ان تقويم عمل الموجه الفني ضروري لأسباب عدة ذكرتها الاستبانة. والجدول رقم (٣) يوضح الأسباب التي طرحت واستجابات الموجهين لها.

جدول رقم (٣)

الرقم	العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أ	ضروري لتحديد نقاط الضعف والقوة	٣٤	٧٤,١٪
ب	لاقتراح أساليب جديدة للتقويم	٣١	٦٧,١٪
ج	لمعرفة الجوانب التي يمكن أن يسهم فيها الموجه.	٣٩	٨٤,٨٪

ومن خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ ان هناك اقتناعا لدى الموجهين بأهمية تقويم اعمالهم وما يؤديه هذا التقويم من تحديد جوانب مهمة يجب أن يراعيها الموجه الفني، كما أن التقويم لعمله سوف يسهم في إنجاح عمله وتطويره. وإن كان البندان أ، ج قد حصلا على نسب أعلى من استجابات العينة ٧٤,١٪، ٨٤,٨٪ على التوالي وقد يكون ذلك راجعا إلى طبيعة عمل الموجه الفني ومفهومه عن التوجيه بحيث يكون التركيز على تحديد نقاط القوة والضعف وكذلك النقاط التي يمكن أن يسهم في تطويرها، أما البند (ب) فقد حصل على نسبة ٦٧,٤٪ وقد يكون ذلك راجعا إلى طبيعة هذا البند وما يحتاجه من ابتكارية وتجديد قد لاينتبه إليها الموجه الفني أثناء أداء عمله. عموما يمكن القول أن العينة ترى أن تقويم عمل الموجه الفني ضروري ومهم لما يؤديه هذا التقويم من دور إيجابي في نموه وتحسين أدائه. كما رأى الموجهون أسبابا أخرى يمكن أن تكون لديهم دافعا قويا للتقويم ومن ثم التطوير والتحسين ومن الأسباب التي اقترحها الموجهون

أ ـ لقياس مدى تحقيق لأهداف التوجيه الفني.

ب ـ لتقويم المقترحات والتوصيات اللازمة للتطوير.

جـ ـ للوقوف على مؤهلاته الشخصية.

د ـ لاقتراح برامج تدريب للموجهين على أساليب وطرق جديدة للتوجيه الفني.

هذه الاستجابة وغيرها لاشك أنها توحي بأن الموجه الفني لديه الاقتناع الكافي حول عملية تقويم عمله، وتفهمه بأن هذه العملية سوف تعود عليه وعلى عمله بمزيد من التطوير

والتحسين. من ثم تدفعه الى كل ما هو جديد في مجال تخصصه العلمي والمهني، مستفيدا من النتائج التي يتوصل اليها من عملية التقويم.

البند الخامس:

ودار حول الجوانب التي يمكن أن يركز عليها التقويم لعمل الموجه الفني. والجدول رقم (٤) يوضح الجوانب التي طرحتها الاستبانة واستجابات الموجهين لها.

جدول رقم (٤)

الرقم	العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أ	أن يكون التركيز على الأهداف	٣٢	٦٩,٦٪
ب	أن يكون التركيز على خطة العمل	٢٧	٥٨,٧٪
ج	أن يكون التركيز على أساليب التوجيه	٤٠	٨٧,٥٪
د	أن يكون التركيز على اسهاماته في تطوير المناهج.	٣٤	٧٤,١٪
هـ	أن يكون التركيز على اسهاماته في حل مشكلات المدرسين.	٣١	٦٧,٤٪
و	أن يكون التركيز على صفاته الشخصية	٣٠	٦٥,٢٪
ز	أن يكون التركيز على اسهاماته في تدريب المدرسين.	٣٧	٨٠,٣٪
ح	أن يكون التركيز على اسهاماته في مساعدة المدرسين على استعمال الأساليب الجديدة في التدريس.	٣٩	٨٤,٨٪

من خلال الجدول رقم (٤) يلاحظ أن الجوانب التي اقترحتها الاستبانة وجدت مهمة من جانب الموجهين، حيث كان لديهم الاقتناع الكافي بأهمية هذه الجوانب وأن بعض هذه الجوانب مثل ج، ز، ح قد حصلت على أعلى النسب من استجابات أفراد العينة ٨٧,٥٪، ٨٠,٤ ٪، ٨٤,٨٪ على التوالي وبذلك قد تكون لاقت اهتماما أكبر من جانب الموجهين عن غيرها من الجوانب، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن الجوانب الثلاثة السابقة

تمثل الثقل الأكبر من علاقة الموجه بالمدرس، ويكون تأثير الموجه فيها أكثر على المدرس ومردودها أهم بالنسبة للطالب.

وعليه، يمكن القول أن الجوانب السابقة أساسية ويجب التركيز عليها أثناء عملية التقويم لعمل الموجه الفني.

بالاضافة إلى الجوانب السابقة، اقترح الموجهون جوانب أخرى وجدوا أنها ذات أهمية ويجب أن يركز التقويم عليها ومنها:

أ ـ مساهمته في تطوير واستخدام الوسائل.
ب ـ اسهاماته في الادارة.
جـ ـ اسهاماته في رعاية النشاط العلمي بالمدارس.
د ـ اسهاماته في تطوير طرق التقويم لدى المدرسين.

وهذه الجوانب يشعر الموجه أنها أساسية في عمله ويجب أن تؤخذ بالاعتبار عند التقويم مع الجوانب التي اقترحتها الاستبانة، وأنه يبذل جهدا فعالا ومفيدا وله دور في تطوير العملية التربوية لا يستغنى عنه.

البند السادس:

دار حول أبرز الأساليب التي يمكن أن تستخدم في تقويم عمل الموجه الفني. والجدول رقم (٥) يوضح الأساليب التي طرحتها الاستبانة واستجابة الموجهين لها.

جدول رقم (٥)

الرقم	الأسلوب	التكرار	النسبة المئوية
أ	الموجهون الآخرون	٩	١٩,٦٪
ب	المدرسون	٢٣	٥٠,-٪
ج	التقويم الذاتي	٣٢	٦٩,٦٪

من الجدول رقم (٥) يتضح أمر هام وهو تحرج الموجه الفني من أن يقبل بالأسلوب الأول وهو الموجهون الآخرون حيث حصل على نسبة ١٩,٦٪ من استجابات العينة وقد يكون ذلك راجعا إلى أنه لا يرغب في سماع النقد من زملائه وأن ذلك قد يكون ماساً بمكانته

العلمية أوالمهنية، وهذه لاشك نظرة خاطئة من جانب الموجه لأن الزملاء سوف يكونون أقدر الناس على تحديد مواطن القوة الوضعف في أسلوبه وطريقته. أما الأسلوب الثاني فقد حصل على نسبة ٥٠٪ من استجابات العينة وهي نسبة عالية مقارنة بالأسلوب الأول، وقد يكون ذلك راجعا إلى نظرة الموجه الى أن المدرس مهما حاول الموضوعية في عملية التقويم فانه يمكن أن يميل أحيانا الى جانب الموجه الذي بيده تقديره الذي تترتب عليه أشياء كثيرة بالنسبة لمستقبل المدرس ولذلك فقد يكون أحيانا مضطرا الى مجاملة الموجه وبيان مواطن القوة فقط في أسلوبه وهذا قد يكون كافيا في ترجيح كفة الأسلوب الثاني من الأسلوب الأول. وقد يكون السبب راجعا إلى طول فترة الاحتكاك بين المدرس والموجه، من ثم يكون أقدر على تقويم عمل الموجه وبيان مواطن القوة والضعف، أما الأسلوب الثالث وهو التقويم الذاتي فقد حصل على نسبة ٦٩,٦٪ من استجابات العينة لأن هذا الأسلوب يركز على أن يقوّم الموجه نفسه بنفسه وهي عملية ليست بالسهلة لأنها تحتاج الى صراحة كافية مع النفس وموضوعية عالية وعلى خطة محكمة تساعده في ذلك. ولاشك أن التقويم الذاتي ضروري إلا أنه لا يمكن أن يكون الأسلوب الوحيد والذي يعتمد عليه في تقويم عمل الموجه الفني. وعليه قد يكون من الضروري توعية الموجه الفني إلى أهمية تعدد أساليب التقويم ومن ثم الاستفادة من ملاحظات الآخرين.

وبالاضافة إلى الأساليب المقترحة في الاستبانة اقترح الموجهون أساليب أخرى منها:

أ ـ الموجه الأول.

ب ـ الموجه العام.

جـ ـ ما يقدمه الموجه من أعمال وأبحاث.

وهذه الأساليب يمكن أن تكون مكملة للأساليب السابقة ومتممة لها بحيث تحقق جميعها هدفا واحدا وهو معرفة مستوى الموجه ومن ثم العمل على تطوير وتحسين عمله.

البند السابع:

دار حول الجهات التي يمكن أن تشترك في تقويم عمل الموجه الفني والجدول رقم (٦) يوضح الجهات التي طرحتها الاستبانة واستجابات الموجهين لها.

جدول رقم (٦)

الرقم	الجهة	التكرار	النسبة المئوية
أ	الموجهون الزملاء	٦	١٣٪
ب	المدرسون	٢٥	٥٤,٣٪
ج	أساتذة المعاهد العليا	٥	١٠,٩٪
د	إدارة المدرسة	١٨	٣٩,١٪
هـ	التوجيه العام بالوزارة	٤١	٨٩,١٪

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن الموجهين يحبذون بالدرجة الأولى التوجيه العام بالوزارة ليقوم بتقويم عملهم حيث حصل على نسبة ٨٩,١٪ من استجابات العينة، وقد يكون ذلك راجعا إلى المعرفة المسبقة بينهم، وإلى شعور الموجهين بأن التوجيه العام هو الأقدر على تقويم أعمالهم للقاسم المشترك بينهم وما يفترض فيه من الحيدة والموضوعية كذلك قد يكون السبب في أن استعداده لاستماع النقد من رئيسه في العمل قد يكون أسهل وقعا من أن يسمعه من أفراد خارجيين مثل أساتذة المعاهد العليا أو ادارة المدرسة، ومن زملائه، لأنه يرى أنه في مستواهم أو أعلى منهم، ولذلك يجد أنه من الصعب أن يقوّم من قبلهم اما تحبيذهم المدرسين بالدرجة الثانية، حيث حصلوا على نسبة ٥٤,٣٪ من الاستجابات فقد يكون السبب كما ذكرناه في تحليلنا للسؤال السادس من أن المدرس قد يميل إلى الموجه الفني لأن الآخر سوق يقوم بتقويمه في النهاية وتحديد مستقبله ولذلك لن يذكر الا مواطن القوة فقط من عمل الموجه حتى يكون راضيا عنه، والموجه لديه هذا التصور ومن ثم يحبذ ان يشترك المدرس في تقويمه أو لسبب آخر وهو الاحتكاك المباشر والمتواصل بين الاثنين.

بالاضافة إلى الجهات السابقة فقد اقترح البعض جهات أخرى منها

أ ـ التلاميذ.

ب ـ التقويم الذاتي.

ج ـ الإدارة التعليمية التي يتبعها البعض.

البند الثامن:

دار حول الأسئلة التي يمكن أن يوجهها الموجه إلى نفسه بعد كل مشاهدة يقوم بها. والجدول رقم (٧) يوضح الأسئلة التي اقترحتها الاستبانة واستجابات الموجهين لها.

جدول رقم (٧)

الرقم	الأسئلة	التكرار	النسبة المئوية
أ	هل كانت أهدافي واضحة ؟	٤٠	٨٧,٥٪
ب	هل كانت الخطة جيدة ؟	٢٧	٥٨,٧
ج	هل كان أسلوبي في التفاعل جيدا؟	٤٣	٩٣,٥٪
د	هل كانت ملاحظاتي مناسبة ؟	٣٩	٨٤,٨٪

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) وبالنظر إلى النسب المئوية لاستجابات العينة أن الاسئلة المقترحة لاقت اقتناعا كافيا من الموجهين وبأنها مناسبة لتحديد مدى فاعلية توجيههم ومشاهداتهم وإن كانت بعض الاسئلة أخذت أهمية أكبر من جانب الموجهين. كما أن هذه الأسئلة قد تكون مفيدة في عملية التقويم الذاتي والتي يقوّم بها الموجه نفسه بنفسه.

وبالاضافة إلى الاسئلة السابقة فقد اقترح بعض الموجهين أسئلة أخرى يمكن أن يوجهها الموجه إلى نفسه ويقيس جوانب أخرى من عمله منها:

أ ـ هل تقبل ملاحظاتي؟
ب ـ هل استفاد المدرس من زيارتي له؟
جـ ـ هل تابعت ملاحظاتي السابقة ومدى تنفيذها؟
د ـ هل طبقت المبادىء التربوية تطبيقا سليما؟
هـ ـ هل استطعت استكشاف حاجات المدرسين والتلاميذ؟
وهل حاولت توفيرها؟
و ـ هل كان تقديري للمدرس موضوعيا؟

ويمكن أن تكون مجموعة هذه الاسئلة قائمة يعتمد عليها الموجه في تقويم نفسه ومن ثم العمل على التطوير والتحسين.

البند التاسع:

كان بندا مفتوحا ودار حول الأسباب التي تدعو الموجه الفني الى الاهمال في تقويم عمله.

وقد تركزت استجابات الموجهين حول النقاط التالية مرتبة حسب أهميتها.

أ ـ انشغالهم بأعمال اضافية غير عملية التوجيه.
ب ـ لاعتقادهم بأن عملهم كامل ولا يحتاج الى تقويم.
جـ ـ قلة الحوافز المادية والمعنوية وهذا ما يكون عندهم شعورا بالاحباط.
د ـ كثرة المدرسين والمدارس التي يشرف عليها كل منهم.
هـ ـ عدم تفهم الرؤساء لهم ولأعمالهم.
و ـ عدم وضوح الأهداف وطبيعة العمل لهم.
ز ـ الجهل بالمستوى الذي يجب أن يكون عليه.
ح ـ عدم المعرفة بأساليب التوجيه الحديثة.
ي ـ التحديد الصارم لخطة عمل الموجه.

من مجموع هذه الأسباب التي ذكرها الموجهون نلاحظ أن الموجه الفني يعاني من مشكلات معينة تعوقه عن تقويم نفسه، وهذه الأسباب تتفاوت بين ماله علاقة بإدارته وبين

ما هو راجع إلى قصور معلوماته عن عمله، وبين ما هو راجع إلى النواحي المادية والمعنوية. ويمكن أن نلاحظ أن الأعمال التي يمكن أن يكلف بها الموجه قد تكون أمرا طبيعيا ووواردا كسبب يجعله لا يجد الوقت الكافي لتقويم نفسه، كذلك يمكن أن ينطبق ذلك على كثرة المدرسين والمدارس التي يشرف عليها وكذلك بالنسبة للحوافز المادية. ولكن الغريب أن تكون الأسباب راجعة إلى اعتقادهم بأنهم قد وصلوا إلى المستوى المطلوب وأنه ليست هناك حاجة للتقويم فهذا أمر فريد من نوعه في أن يحكم انسان على مستواه من غير أن يقوّم نفسه ويحدد مستواه. كما أن الأسباب و، ز، ح أسباب رئيسية وتعطي صورة قد تكون صحيحة الى حد ما بأن مستوى التوجيه والموجه ليس بالمستوى الذي يطمئن له لأن هذه الأسباب ذات علاقة فنية بعمل الموجه الفني ويجب أن تكون لها الأولوية، كما أن الاسباب هـ، ي، قد تكون من الأسباب التي لها دور كبير في إهمال الموجه لعلمية التقويم لما تكوّن من إحباطات مستمرة للموجه وتحدد عمله ولا تهيء له الجو النفسي الذي يستطيع أن يؤدى عمله من خلاله.

من خلال الاستعراض السابق نجد أنه من الأهمية دراسة هذه الأسباب دراسة وافية من قبل الموجهين العامين ووضع الحلول المناسبة لها خاصة ما له علاقة بالنواحي الادارية واقتراح الدورات اللازمة لاكمال النواحي الفنية من عمل الموجه الأمر الذي يساعده في تحسين مستوى أدائه وتطوير نفسه إلى الأفضل.

البند العاشر:

دار حول الأشياء التي يود ذكرها ولم ترد في الاستبانة.

والاستجابات المتوافرة من الموجهين حددت بعض الجوانب والتي يمكن أن تساهم في تحسين وتطوير عمل الموجه الفني نذكر منها.

أ - إعطاء الموجه صلاحيات أكبر.
ب - توفير دورات تدريبية أثناء الخدمة.
جـ - توفير يوم في المكتب يستطيع من خلاله الموجه أن يضع خططه وبرامجه.
د - توفير مكتبة حديثة تساعد الموجه على النمو والتطوير.

وهنا نجد أن هذه الجوانب كلها أمور سهلة لو توافرت فإنها سوف تساعد الموجه على تحقيق ما يطمح أن يحققه في عمله ومهنته. مما سوف يسهم في إثراء المدرس والعملية التربوية ككل.

نتائج البحث

باستعراض النتائج السابقة التي توصل اليها البحث نجد أنها تركزت حول الأمور التالية:

١- كانت التعريفات التي أوردها الموجهون للتقويم الخاص بعمل الموجه الفني ناقصة حيث نجد أن كلا منهم أورد جزءاً من عملية التقويم وهذا يوضح أن مفهوم التقويم ومن ثم دوره غير واضح بالنسبة للموجهين.

٢- الأهداف التي أوردها الموجهون للتوجيه الفني عديدة وأساسية وشملت تقريبا الجوانب المختلفة من عمل الموجه الفني وإن كانت لم تتطرق لجانب هام وهو تعويد المدرسين على التقويم والنقد البناء للمناهج، لأن ذلك ولاشك ركن أساسي من عمل المدرس ومساعد في عملية التطوير والتحسين لمناهجنا الدراسية، حيث إن التطبيق سوف يبرز الجوانب الايجابية والسلبية في المناهج التي تكون المنطلق لعمليتي التغيير والتطوير.

٣- أفاد الموجهون أن المعرفة المسبقة بالأهداف الخاصة بالتوجيه سوف تساعدهم ولاشك في ترتيب خططهم وبرامجهم، ومن ثم في أداء عملهم بصورة أفضل وأكثر موضوعية. وهو سبب أساسي يفرض علينا أن نزود الموجه الفني بأهداف التوجيه بشكل واضح ومحدد ليستطيع من خلالها أداء عمله بصورة تعود بالفائدة على العملية التربوية بشكل عام.

٤- أفاد الموجهون أن عملية التقويم تعتبر أساسية وضرورية لأنها سوف توفر لهم نصيبا وافرا من التغذية الراجعة والمعلومات الأولية والتي يستطيعون من خلالها تحديد مستوياتهم وأين هم من العملية التوجيهية وما يكشفه التقويم من نقاط قوة ونقاط ضعف سوف تكون حافزا للموجه في علاج نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة وكذلك يمكن أن يوفر ذلك له الجوانب التي يمكن أن يسهم فيها بشكل أفضل وجوانب أخرى جديدة تكون محل دراسته وإسهاماته.

٥- أفاد الموجهون من خلال استجاباتهم أن عملية التقويم يجب أن تركز على الجوانب الفنية والادارية من عمل الموجه وحتى الأمور الشخصية ودور الموجه في مساعدة المدرس على حل مشكلاته وعلاقاته مع تلاميذه وهذا ولاشك سوف يعطي صورة واضحة للعمل المتكامل الذي يمكن أن يقوم به الموجه. وإن إغفال جانب من تلك الجوانب قد لايجعل عمل الموجه متكاملا وفعالا لأن العملية كل متكامل وتؤدى الى أهداف محددة يود الموجه أن يراها قد تحققت في المدارس التي يقوم بزيارتها.

٦- تركزت استجابات الموجهين على المدرسين والنقد الذاتي كأساليب مقبولة لديهم

لتقويم أعمالهم، بينما لا يحبذون التقويم من جانب زملائهم الموجهين وقد يكون ذلك نابعا من اعتقادهم أن الموجه الآخر يمكن أن يتمادى في نقده ولا يذكر مواطن القوة فيه، وكذلك قد يكون ذلك راجعا الى أنه لم يعتد أن يسمع النقد من الآخرين ويتقبله بصدر رحب. وان التقويم هو لمساعدته على أن يطور نفسه وامكانياته. وهو ولاشك تصور قاصر ويعتمد على مفهوم خاطىء لعملية التقويم.

٧ـ اتفق الموجهون مع ما ورد في الاستبانة من البنود والتي يمكن أن يوجهها الموجه الى نفسه لكي يقوم نفسه بنفسه كما أضافوا اليها بعض الاسئلة الهامة والتي يمكن ان تشكل في مجموعها قائمة يستطيع أن يستخدمها الموجه في تقويم نفسه وتحديد مواطن القوة والضعف وتحسين مستواه وأداء وظيفته بصورة أفضل.

٨ـ هنا يظهر أمر في غاية الأهمية وهو أن الموجهين ذكروا العديد من الأسباب التي تدفعهم إلى عدم الاهتمام بتقويم أنفسهم وإن تفاوتت هذه الاسباب في أهميتها الا أنه يمكن القول أن الأسباب الفنية يمكن علاجها من خلال بعض البرامج التي يمكن أن تقدم للموجه، كذلك بالنسبة للحوافز المادية والجوانب التي لم يعها الموجه مثل الغرور، والمستوى الفني الذي يجب أن يكون عليه. أما الأسباب ذات العلاقة المباشرة بين الموجه وإدارته فإن ثقلها يقع على الادارة وما يمكن أن تؤديه في سبيل تحسين العلاقة، وقد يكون ذلك من خلال اللقاءات المفتوحة والمناقشة الحرة التي يمكن أن يدلي فيها الموجه برأيه بشكل صريح وواضح بحيث يساعد ذلك في تحديد مواطن سوء الفهم والعمل على حلها رغبة في تحقيق المصلحة وإيجاد جو مناسب يستطيع من خلاله أن يؤدي عمله بنجاح أكبر.

٩ـ تركزت الآراء والمقترحات على توفير يوم مكتبي للموجه وتوفير مكتبة حديثة يستطيع أن يستخدمها الموجه لتطوير نفسه وإيجاد دورات تدريبية أثناء الخدمة. وهذه المقترحات سوف تساعد الموجه على رفع مستواه وتطوير نفسه خاصة وأنها بادرة تقدم بها هو نتيجة للنقص الذي يعانيه والمجالات التي يستطيع أن يطور نفسه من خلالها.

وعلى العموم أثبت البحث أن عملية التقويم أساسية وضرورية وتكشف عن جوانب متعددة لو أننا عالجناها وساعدنا الموجه على تلافيها فاننا سوف نجد أمامنا موجهين فعالين ومتطورين يمكن الاعتماد عليهم في تطوير العملية التعليمية ككل بأسلوب حديث متطور.

التوصيات

من خلال هذا البحث يمكن الخروج بالتوصيات التالية:ـ

١ـ عمل لقاءات مستمرة بين الموجهين وإداراتهم تستهدف اطلاعهم علي أهمية التقويم

وتعريفه. وكذلك لوضع أهداف التوجيه وتحديدها بحيث تكون مكتوبة ومعروفة للجميع.

٢ـ وضع قائمة تحدد الجوانب المتعددة التي يمكن أن تركز عليها عملية التقويم سواء كانت من قبل الآخرين أو معتمدة على التقويم الذاتي وذلك حتى لا ينشغل الموجه بتقويم الأمور الجانبية ويغفل عن الجوانب الأساسية من عملية التوجيه وهنا يمكن أن نقترح القائمة التالية الناتجة عن هذه الدراسة وهي لا تقتصر على عمل الموجه داخل المدرسة فقط وانما تتناول الاعمال التي يمكن أن يسهم بها الموجه، حيث يكون التقويم شاملا للجوانب المختلفة من عمل الموجه الفني.

الاسئلة	الاستجابة		
	نعم	الى حد ما	لا
هل كانت أهدافي واضحة؟			
هل كانت خطتي محكمة؟			
هل كانت خطتي مرنة؟			
هل كان أسلوبي في التوجيه مناسبا؟			
هل كانت معاملتي للمدرس جيدة؟			
هل تقبّل المدرس ملاحظاتي؟			
هل استفاد المدرس من زيارتي؟			
هل حاولت ان أساعد المدرس في حل مشكلاته مع المنهج ؟			
هل ساعدت المدرس على استعمال الأساليب الحديثة في التدريس؟			
هل طبقت المبادىء التربوية تطبيقا سليما ؟			
هل ساعدت المدرس في اختيار وتطبيق أساليب التقويم؟			
هل ساعدت المدرسين على طرق نقد وتقويم المناهج؟			
هل ساعدت على رفع مستوى أداء المدرس؟			
هل ساعدت على تحسين المستوى العلمي للتلاميذ؟			

الاسئلة	الاستجابـــــــة		
	نعم	الى حد ما	لا
هل تقبّلت ملاحظات المدرسين حول البرنامج والخطة بصدر رحب؟			
هل كانت تقديراتي للمدرسين مناسبة وموضوعية؟			
هل احتفظت بعلاقة جيد مع إدارة المدرسة؟			
هل كان لي دور إيجابي في اقتراح الدورات وتدريب المدرسين؟			
هل كان لي دور إيجابي في تطوير واستخدام الوسائل التعليمية؟			
هل كان لي دور إيجابي في تطوير المناهج وطرق التدريس؟			
هل لي إسهامات إيجابية في الادارة التي اتبعها؟			

هذه القائمة يمكن أن يستخدمها الموجه أو من يقوم بالتقويم، وفيها يمكن وضع علامة (√) أمام ما يراه مناسبا من خلال ملاحظاته ومشاهداته وبالنظر اليها يمكن تحديد مواطن القوة والضعف واقتراح طرق العلاج.

٣- عمل دورات تدريبية أثناء الخدمة للموجهين لمساعدتهم في فهم عملية التقويم وأنها ليست للنقد فقط وإنما لابراز مواطن القوة والضعف وهذا لا يختلف فيه ان كان من يقوم بعملية التقويم مدرساً أو موجهاً أو زميلاً أو تليمذاً أو موجهاً عاماً أو موجهاً أو........ المهم هو أن يفهم أن عملية التقويم هي في صالحه وصالح العملية التربوية أولا وقبل كل شيء. ومن خلال هذه الدورات يمكن أن نوفر الجو النفسي بقبول النقد ومناقشته.

٤- عمل دورات تدريبية مركزة على الجوانب الفنية والتي نجد أنها غير متوفرة بشكل مرضي لدى الموجه الفني يشترك فيها ذوو الخبرة في مجال التوجيه والارشاد وهذه الدورات ولاشك سوف تساعد الموجهين في تحديد مستوياتهم ومن ثم تطوير أنفسهم.

٥- عمل اللقاءات الودية والصريحة بين الادارة والموجه لحلّ سوء الفهم الناشىء من

العلاقة المتبادلة والتي قد تكون غير واضحة من الموجه والادارة بما يساعد على توفير العلاقة الطيبة والجو النفسي الملائم للعمل.

٦- توفير يوم يتفرغ فيه الموجه لقراءاته واطلاعاته ومراجعة خططه وبرامجه بحيث يكون مستعدا دائما للتطور والتحسين.

٧- توفير مكتبة حديثة في التوجيهات المختلفة تحتوى على كل ما هو حديث في مجال المادة والتربية والتوجيه بما يساعد الموجه على تحديد خططه وبرامجه المستقبلية.

٨- الاختيار الدقيق والموضوعي للعاملين في التوجيه الفني ولا يكتفي بالتقديرات أو سنوات الخبرة وانما من خلال المتابعة والتدقيق.

هذه بعض التوصيات والتي يمكن أن تساعد الموجه على تفهّم عملية التقويم وأثرها على تطوير نفسه والعملية التربوية بشكل عام.

الهوامش

١ - Wiles, Kimball and Jhon and Jhon T. Lovell, **Supervision for Better School,** 4th ed., Printice – Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1975, P. 147.

٢ - Harris, Wilbure, **the Nature and Function of Education Evaluation,** Peabody J. of Education. 46 Sept. 69, P. 95

٣ - محمد منير البديوي، **الاشراف التربوي في اطار العلاقات الانسانية،** وزارة المعارف، التوثيق التربوي، عدد ١٩، مايو ١٩٨٠ ص٥١ - ٥٢.

٤ - Pickhardt, Carl, **E. Supervisors and the Porder of Help,** Educational Leader ship, April, 1981, P. 510 – 520.

٥ - Wiles, Op Cit. P. 147.

٦ - عبد الرحمن محمد قاسم، **دراسة موجزة عن التوحيد التربوي وأهدافه،** وزارة المعارف، إدارة الابحاث والمناهج ١٤٠٠ هـ ص١٦.

٧ - البديوي، مرجع سابق، ص. ٥

٨ - Harris, Op. Cit, P. 97

٩ - حسين منصور، محمد زيدان، **سيكولوجية الادارة المدرسية والاشراف الفني والتربوي،** القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٦.

١٠- Wiles, Op. P. 280 – 284.

Ibid.

المراجع

أولا: المراجع العربية:-

١- عبد الرحمن محمد قاسم، دراسة موجزة عن التوجيه التربوي وأهدافه، المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، إدارة الابحاث والمناهج ١٤٠٠هـ.

٢- محمد منير البديوي، االاشراف التربوي في إطار العلاقات الانسانية، المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، التوثيق التربوي العدد ١٩ مايو ١٩٨٠.

٣- حسين منصور، ومحمد مصطفى زيدان، سيكولوجية الادارة المدرسية والاشراف الفني والتربوي، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٦.

ثانيا : المراجع الاجنبية

1 – HARRIS WILBURE, **The Nature and Function of Educational Evaluation, Peabody J. of Education, 46 Sept. 69.**

2 – **WILES, KIMBALL ans JHON T. LOVELL, Supervision for Better School,** 4th., ed., Prentice – Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1975.

3 – PICKHARDT, GARL E., **Supervisiors and the Power of Help,** Educational Leadership, April, 1981.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٩٥ ـ ٢٣١)

أسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية

ابراهيم عثمان شاهين

قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

١ ـ أهداف البحث:

منذ عرفت المراجعة الاختبارية بشكل موسع في القرن التاسع عشر وهي تعتمد أساسا على التقدير الشخصي للمراجع. والمراجعة الاختبارية هي مراجعة عينة يتم انتقاؤها ثم مراجعتها بواسطة المراجع ثم تعميم النتائج التي يصل اليها على المجموع الكلي الذي انتقيت منه العينة. فمراقب حسابات شركة المساهمة مثلا يراجع جزءا من أعمالها المحاسبية ثم يبدى رأيه في النهاية عن قوائمها المالية المعبرة عن كل نتائج أعمالها ومركزها المالي. وقد درج المراجعون على تحديد كمية الاختبارات (العينة) على أساس تقديرهم الشخصي في ضوء خبرتهم العملية وتأهيلهم العلمي. وهذا الأسلوب يطلق عليه أسلوب «التحديد الحكمي» أو «المعاينة الحكمية» Judgement Sampling[1].

غير أن السنوات الأخيرة قد شهدت نقدا متزايدا لأسلوب «التحديد الحكمي» من العلماء والباحثين، وبدأالكثيرون من المتهنين يستخدمون أساليب المعاينة الاحصائية في تحديد كمية الاختبارات بدلا من أسلوب التحديد الحكمي. وقد مرت أساليب «المعاينة الاحصائية في المراجعة» بعدة مراحل من التجارب والأبحاث والتطبيقات العملية بحيث أصبح في امكان المراجعين استخدامها بعد تدريب بسيط دون حاجة الى إلمام متعمق بعلم الاحصاء ورياضياته. وأن كان ينبغي على المراجع أن يكون على الاقل ملما بالأساسيات العلمية لهذا الأسلوب.[2].

وقد بدأ أسلوب «المعاينة الاحصائية في المراجعة» يشيع في العالم الغربي منذ الخمسينات. كما شهدت فترة الخمسينات والستينات نشاطا علميا ومهنيا كبيرا بهذا الصدد[3]. وبدأت المنظمات المهنية تشكل عددا متزايدا من اللجان المتخصصة لدراسة هذا الموضوع، وشهدت الولايات المتحدة بالذات اهتماما كبيرا في هذا الشأن[4] . . . ومازال هذا الاهتمام قائما[5].

وبالرغم من هذا التطور الذي شهده أسلوب المعاينة الاحصائية. . فما زال محل نقاش بين أعضاء المهنة والاكاديميين حول أفضل أساليب استخدامه من جهة[٦] وحول جدواه من جهة أخرى[٧]. ومازال الكثير من أعضاء المهنة يفضلون استخدام أسلوب «المعاينة الحكمية» لأسباب مختلفة سنوضحها في القسم السادس من هذا البحث.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد الوضع الحالي كما يلي:

١- أقلية من المراجعين تستخدم أساليب «المعاينة الإحصائية» في تحديد كمية اختباراتهم. وتشير الدلائل الى أن هذه النسبة آخذه في التزايد بصفة خاصة في العالم الغربي.
٢- أغلبية مازالت تستخدم أساليب «المعاينة الحكمية» المبنية كلية على التقدير الشخصي للمراجع إما بسبب عدم إلمامها بأساليب المعاينة الإحصائية وطرق استخدامها. . . . وإما بسبب عدم اقتناعها بها. وتشير الدلائل إلى أن هذه المجموعة ستظل تمثل أغلبية المتهنين في المستقبل القريب.

ففي دراسة ميدانية بالولايات المتحدة الأمريكية يشير الباحث (Akresh) إلى أن استخدام العينات الإحصائية في المراجعة آخذ في التزايد، غير أن استخدامها متركز في مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة الحجم. كما يوضح اعتقاده بأن عدم التوسع في استخدام الأسلوب قد يكون راجعا الى عدم توافر المعلومات والتدريب الكافيين عنه[٨]. كما تشير دراسة بريطانية ميدانية أجريت حديثا إلى أن ثلث مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة فقط هي التي تستخدم هذا الأسلوب بصفة أساسية. . . في حين تبلغ هذه النسبة ١٠٪ فقط في المكاتب المتوسطة الحجم[٩].

أما في العالم العربي فإن ملاحظة كاتب هذه السطور المبنية على مشاهداته في بلدين عربيين هما مصر والكويت تشير الى أن الغالبية العظمى من المراجعين تستخدم أسلوب «التحديد الحكمي». وفي الواقع فإنني لم أشاهد حتى الآن أي منشأة مراجعة تستخدم أسلوب المعاينة الإحصائية في هذين البلدين. وإن كان هذا النوع من الاستنتاج المبنى على المشاهدة الشخصية يعتبر مجرد فرض في حاجة إلى إثبات ميداني مبني على عينة إحصائية ممثلة للمجتمع.

وقد أوضحت المنظمات المهنية أن المراجع يمكنه أن يحدد العينة إما وفقا لأسلوب إحصائي أو وفقا لأسلوب غير إحصائي (حكمي). . . غير أن التقدير الشخصي للمراجع المبنى على حكمه المهني سيظل أساسيا في الحالتين. وعلى هذا الأساس فسواء اتبع الأسلوب الإحصائي أو الأسلوب الحكمي فإن المراجع سيستعمل تقديره الشخصي بصفة أساسية لتخطيط العينة وعند فحصها وعند تقييم نتائج هذا الفحص وكذلك عند ربطه لنتائج الفحص والاثبات الذي يحصل عليه من مصادر أخرى ليصل الى اقتناع مهني كامل حول المسائل المطلوب منه إبداء رأي مهني بصددها[١٠].

غير أنه من الواضح أن التقدير الشخصي سيكون أقل عند استخدام العينات الاحصائية وسيكون أكثر تنظيما وتحكمه قواعد موضوعية مبنية على أسس علمية احصائية ورياضية معروفة كما سنوضح في القسم السادس من هذا البحث.

وبالرغم من اقتناعي بأن أساليب «المعاينة الإحصائية» أفضل من الناحية العلمية وأسلم من الناحية التطبيقية والقانونية للمراجع حيث توفر إثباتا أكثر موضوعية للتحديد السليم الواضح للعينة. فإنني مقتنع أيضا بأن أسلوب المعاينة الحكمية سيظل سائدا لفترة طويلة ويمكنه لو وضعت له أسس أكثر موضوعية أن يكون بديلا مناسبا ومقنعا لأسلوب «المعاينة الاحصائية في تحديد كمية الاختبارات».

وتشير بعض الدلائل والتطورات العلمية والعملية في «نظرية المراجعة»[١١] ومنطقها الى احتمالات لعودة أسلوب المعاينة الحكمية الى اكتساب مواقع جديدة من تلك التي فقدها بظهور أسلوب المعاينة الاحصائية. ولن يتم ذلك إلا إذا توافرت لهذا الأسلوب أسس أكثر منطقية وموضوعية.

ونظرا لأن الوضع الحالي يشير الى عدم توافر معايير موضوعية واضحة تحدد مجالات المراجعة الاختبارية وأسس تحديدها في ضوء التحديد الحكمي... فان هذا البحث يهدف الى تحقيق الأهداف التالية :ـ

أولا : استخلاص ملامح واضحة لأسلوب المعاينة الحكمية كما هو مطبق عمليا في المراجعة الاختبارية.

ثانيا: تطوير الأسس العلمية والمنطقية للمعاينة الحكمية للوصول الى أفضل الأسس المنطقية والموضوعية لاستخدام الأسلوب.

ثالثا: وضع الأسس السليمة الكفيلة باستنباط مجموعة من المعايير الموضوعية التي يمكنها أن تهذب التقدير الشخصي للمراجع عند استخدام هذا الأسلوب منعاً لكل شطط وحماية للمراجع.

وينقسم البحث الى سبعة أقسام. حيث يوضح القسم الثاني أسباب نشأة المراجعة الاختبارية. ثم نتناول في القسم الثالث مفهوم المراجعة الاختبارية وتحليلها الى أنواع حسب طبيعة وأهداف كل نوع منها. وفي القسم الرابع نناقش تحليل مخاطر المراجعة وهو التحليل الذي يوضح أبعاد أسلوب المراجعة الاختبارية وحدوده.

أما القسم الخامس فيحتوى على وصف للطرق المهنية المعروفة للتحديد الحكمي للعينة والمستخلصة من الأدب المهني المحاسبي. ثم نتناول في القسم السادس تحليلا ومناقشة للأسس العلمية والعملية لطرق تحديد حجم العينة وأسس انتقائها واقتراحا بنموذج معياري متكامل لعلمية المراجعة بقصد الوصول الى أفضل الأسس الموضوعية العلمية والمهنية التي يمكن أن تحكم هذا الموضوع. وأخيرا نوضح في القسم السابع خلاصة البحث.

وأود أن أشير بصفة خاصة الى أن البحث ينصب بصفة أساسية على المراجعة المحاسبية/ المالية الخارجية في قطاع الأعمال الخاص. وهي المراجعة التي تهدف أساسا الى إبداء رأي عن القوائم المالية[١٢] وان كانت بعض النتائج التي تم التوصل اليها يمكن أن تكون ذات فائدة أيضا للمراجعة الداخلية و/ أو «المراجعة الادارية» (مراجعة العلميات) وكذلك للمراجعة الحكومية.

وعلى هذا الأساس فسأستعمل كلمة «مراجعة» في الاجزاء التالية من هذا البحث بحيث يقصد بها المراجعة المحاسبية/ المالية الخارجية لوحدات قطاع الأعمال الخاص.

٢ـ نشأة المراجعة الاختبارية:

في بادىء الأمر عندما كانت المشروعات صغيرة الحجم وعدد عملياتها محدوداً كان الهدف الرئيسي للمراجعة هو: «إيجاد سجل منتظم للعمليات التي لا تعيها الذاكرة وقياس مسئوليات الأشخاص القائمين بادارة المشروع نيابة عن صاحب المشروع».[١٣]

وفي ظل هذه الأوضاع كان الهدف الرئيسي للمراجعة (الداخلية والخارجية) هو تعقب الغش والاخطاء أي اكتشاف كافة أنواع الغش والأخطاء. وقد ظل هذا الهدف هو الهدف الرئيسي للمراجعة منذ برزت الحاجة اليها في عصور الحضارة الأولى الى منتصف القرن التاسع عشر. وفي ظل هذا الوضع كان المراجع يقوم بمراجعة تفصيلية شاملة. (١٠٠٪) أي أن المراجعة كانت تشمل جميع العمليات موضع المراجعة والسبب في ذلك هو أن المراجع كان يعتبر مسئولا عن أي خطأ لا تظهره مراجعته. كما ساعده على القيام بهذه المراجعة صغر حجم المشروعات في تلك العصور وقلة عدد عملياتها وبساطتها.[١٤]

ولكن بتطور الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية ظهرت شركات المساهمة التي تميزت بالحجم الكبير والعمليات البالغة التشابك والتعقيد. . . كما تميزت بانفصال الملكية عن الادارة وبالمسئولية المحدودة للمساهمين. وقد ترتب علي ذلك ازدياد أهمية مراقب الحسابات الخارجي (المراجع الخارجي) باعتباره أداة الرقابة المهنية التي تطمئن المساهمين على مدى صحة نتائج الأعمال والمركز المالي المصورين بالقوائم المالية. وأصبحت وظيفة مراقب الحسابات الخارجي هي إبداء الرأي عن القوائم المالية التي تنشر عادة ليطلع عليها المساهمون.

وبدأ المراجع الخارجي يعتمد على نظم الرقابة الداخلية التي بدأت تظهر وتزداد أهميتها. ولم يعد هدف المراجع الخارجي هو اكتشاف كافة أنواع الغش والأخطاء. ولكن وظيفته أصبحت قاصرة على فحص مدى سلامة النظم ومراجعة «عينة» يفترض أنها تمثل المجموع الكلي المنتقاة منه أصدق تمثيل. وفي ضوء فحصه ومراجعته لهذه العينة يوضح رأيه عن القوائم المالية في شكل تقرير[١٥].

وأصبح هذا النوع من المراجعة يسمى «مراجعة اختبارية» (Audit Testing) وأصبحت العينة التي يتم اختيارها تسمى «اختبارات المراجعة» (Audit tests)

٣ـ مفهوم المراجعة الاختبارية وأنواعها

١/٣ مفهوم المراجعة الاختبارية:

تعني كلمة (TEST) الأنجليزية «اختبار» وتعتبر عملية المراجعة المحاسبية المالية الخارجية

اختبار لمجموعة من الفروض التي كلف المراجع بابداء رأيه المهني المحايد بشأنها. وقد أوضح التعريف الحديث للمراجعة هذا الوضع بوضوح حيث عرف المراجعة كما يلي:

«المراجعة عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن افتراضات بوقائع وأحداث اقتصادية بطريقة موضوعية. وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات وتمشيها مع المعايير المحددة... وايصال نتيجة كل ذلك الى الأطراف المعنية (مستخدمي المعلومات)».[١٦].

وعلى هذا الأساس فإن عملية المراجعة حتى لو كانت تفصيلية شاملة بنسبة ١٠٠٪ فإنها تهدف الى «اختبار» صحة ما يتم مراجعته. غير أن العرف المهني والأدب المحاسبي قد جريا على اطلاق اسم «اختبارات» (Tests) أو اختبار (مراجعة اختبارية ـ القيام بالاختبارات) (Testing) في المراجعة على تلك الحالات التي يتمثل فيها «نطاق» المراجعة في جزء من الكل المطلوب مراجعته بحيث يتم ابداء الرأي عن الكل في ضوء نتائج مراجعة الجزء[١٧]. وأصبح البعض يعتبر أن القيام بالاختبارات مرادف لمفهوم «المعاينة» Sampling الإحصائي[١٨]. ومعنى ذلك ـ باستخدام المصطلحات الإحصائية[١٩] ـ أن المراجعة الاختبارية هي مراجعة عينة يفترض أنها تمثل المجموع الكلي المنتقاة منه (المجتمع) أصدق تمثيل ثم تعميم النتائج على المجتمع الذي اختيرت منه. غير أنه في ظل استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية فإن هناك بعض عمليات المراجعة ـ التي سنوضحها في جزء تال من هذا القسم ـ يجب أن تتم على أساس تفصيلي شامل أي بنسبة ١٠٠٪.
وعلى هذا الاساس فإن للمراجعة مدخلين وفقاً لما يلي:

المدخل الأول: المراجعة التفصيلية الشاملة:

وتقتضي مراجعة جميع البنود والعناصر والعمليات بنسبة ١٠٠٪ للمشروع كله... حتى يمكن إبداء الرأي عن القوائم المالية بدرجة صحة ١٠٠٪ (بفرض عدم حدوث أخطاء في عملية المراجعة). وهذا المدخل كان سائدا في أول الأمر وفقا للتطور التاريخي الذي أوضحته فيما تقدم.... عندما كان هدف المراجع الأساسي هو اكتشاف كافة أوجه الغش والأخطاء. وقد انقرض هذا الاتجاه لأسباب اقتصادية (ارتفاع تكلفته) وبعد زيادة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية[٢٠]. ولم يعد يستخدم الآن الا في حالات استثنائية تبرر تكلفته المرتفعة مثل حالات الاختلاس والانهيار الكامل للنظم.

المدخل الثاني: المراجعة الاختبارية:

وهي المراجعة التي لا تشمل جميع العمليات والعناصر والبنود المكونة للقوائم المالية. ولكنها تشمل مجموعتين:

المجموعة الأولى: عمليات مراجعة تتم بنسبة ١٠٠٪ وأبرز مثال لذلك هو دراسة القواعد المنظمة لنظام الرقابة الداخلية حيث لا يمكن الإلمام بعينة من هذه النظم الموضوعة دون الإلمام بها كلها.

المجموعة الثانية: مجموعة من الأعمال يتم مراجعة عينة منها يتم تحديدها وانتقائها بواسطة المراجع. ويطلق الكثير من الكتاب اصطلاح «اختبارات» أو «المراجعة الاختبارية» على هذه المجموعة (الثانية)[٢١]. غير أن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أطلق على هذه المجموعة أخيرا اصطلاح «عينة المراجعة» حيث اعتبر أن عملية «معاينة المراجعة» (Audit Sampling) هي: «تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من ١٠٠٪ من مجموع البنود المكونة لأرصدة الحسابات أو مجموعة القيود الخاصة بنوع معين من العمليات المالية بغرض تقييم بعض خصائص الرصيد أو مجموعة العمليات»[٢٢].

ونظرا لأن اهتمامنا الأساسي هو بالمدخل الثاني السائد حاليا وهو مجال هذا البحث. فانني اقترح في ضوء ما تقدم توحيد المصطلحات بالنسبة لهذا المدخل كما يلي:

١- يطلق على هذا المدخل الثاني اسم «المراجعة الاختبارية بالعينة».
٢- تشمل المراجعة الاختبارية بالعينة نوعين من الاختبارات:
(أ) اختبارات تراجع بنسبة ١٠٠٪ وهي اختبارات المجموعة الأولى الموضحة فيما تقدم. وتشمل العملية أو العنصر أو مجموع البنود المكونة لرصيد حساب والتى يتم مراجعتها بالكامل. أي أن المراجعة تشمل كل الوحدات المكونة لمجتمع المراجعة. والمجتمع في هذه الحالة مجتمع فرعي أي جزء من المجتمع الكلي للمشروع كله. وأرى اطلاق اصطلاح «اختبارات المراجعة الشاملة» عليها.
(ب) اختبارات تمثل عينة وهي المجموعة الثانية الموضحه أعلاه. وأرى اطلاق اصطلاح مجمع المحاسبين الأمريكي الموضح فيما تقدم «عينة المراجعة» عليها.

وسوف التزم بهذه الاصطلاحات فيما يلي من هذا البحث. كما سيتم شرح مفاهيمها بتفصيل أكبر.

٢/٣ أهداف الاختبارات وأنواعها:

الهدف النهائي الشامل للمراجعة هو قيام المراجع بإبداء رأي مهنى محايد بشأن مجموعة من «الفروض».

ولا يستطيع المراجع أن يبدي رأيه على أسس مرتجلة.... وانما يجب عليه أن يعمل بأسلوب مهني لتكوين رأي مدعم على أسس واضحة معتمد عليها. وعلى هذا الأساس فان المراجع يقوم - في ظل المراجعة الاختبارية بالعينة - بتجميع أنسب قدر من أدلة وقرائن الاثبات بما يمكنه من تكوين رأيه المهني السليم مستندا على هذه الأدلة والقرائن.

وبذلك فان عملية المراجعة تشمل جانبين أساسيين:

١- تحديد الاختبارات التي سيتم القيام بها. ويقصد بذلك تحديد مجال اختبارات المراجعة الشاملة وكذلك تحديد عينة المراجعة من حيث الحجم وأسس الانتقاء.

٢ـ اجراء الاختبارات أي مراجعة مجالات الاختبارات المحددة باستخدام أساليب المراجعة المختلفة.

وفي ضوء كل ذلك يكون المراجع قد جمع أدلة وقرائن الإثبات الكافية لتكوين رأيه المهني الذي يوضحه في تقريره[٢٣].

وتهدف عملية اجراء الاختبارات الى تحقيق الأهداف التالية:

١ـ إلمام المراجع بالنظم والاجراءات الخاصة بالمنشأة التي يقوم بمراجعتها.
٢ـ التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية تعمل بطريقة تسمح بالاعتماد عليها وفقا للنظام الموضوع.
٣ـ التحقق من صحة معلومات محاسبية مثل رصيد حساب أو صحة العلاقة بين أرصدة حسابات مختلفة مرتبطة.[٢٤].

ويمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من الاختبارات وفقا لهذه الأهداف كما يلي:

١ـ **اختبارات ألمام**: وهي مجموعة الاختبارات التي يقوم بها المراجع بحيث يصبح ملما إلماما كاملا ومناسبا بنظم الرقابة الداخلية الموضوعة والتي ترتكز عليها نظم المعلومات المحاسبية والقوائم المطلوب منه إبداء رأيه بشأنها.
٢ـ **اختبارات التزام (Compliance Tests)**: وتهدف إلى معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية المطبق يعمل وفقا للنظام الموضوع. أي اختبار مدى الالتزام بالنظام الموضوع عند التطبيق.
٣ـ **اختبارات تحقق (Substantive Test)**: وتهدف إلى اختبار صحة المعلومات المحاسبية الواردة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية مثل أرصدة الحسابات والمعلومات الموضحة بالقوائم المالية.

ويلاحظ أن اختبارات التحقق تهدف الى اختبار مدى صحة قيم نقدية مثل رصيد حساب. في حين ان اختبارات الالتزام تهدف الى تحديد مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية أو أحد نظمه الفرعية، مثل مدى الالتزام بقواعد صرف المرتبات والأجور أو بسلطات الشراء. وقد كان مجمع المحاسبين الأمريكي أول من استخدم اصطلاحي اختبارات التحقق والالتزام في احدى توصياته عن معايير الأداء عام ١٩٧٢[٢٥]. ثم أصبح هذا التبويب شائعا بين المتهنين وفي الأدب المهني المحاسبي بعد ذلك[٢٦].

وتعتبر كل من اختبارات الإلمام واختبارات الالتزام أساسا دراسة لنظام الرقابة الداخلية. حيث تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية هي أهم العناصر التي يعتمد عليها المراجع عند تحديد كمية اختبارات التحقق في ظل المراجعة الاختبارية بالعينة. وتهدف اختبارات الإلمام الى معرفة مختلف القواعد والاجراءات المنظمة لنظم الرقابة الداخلية... في حين تهدف اختبارات الالتزام الى تحديد مدى الالتزام بهذه القواعد والاجراءات. وفي ضوء كل ذلك يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية. وأخيرا يتم تحديد اختبارات التحقق بحيث يتناسب الحجم عادة تناسبا عكسيا

مع قوة نظام الداخلية. . . حيث يزداد حجم الاختبارات اذا كان النظام ضعيفا ويقل اذا كان النظام قويا. غير أن هناك عناصر أخرى جرى العرف المهني على أخذها في الحسبان عند تحديد هذا الحجم سنوضحها بالتفصيل في جزء تال من هذا البحث.

٤- مخاطر المراجعة:

يقصد بمخاطر المراجعة (Audit Risk) احتمال عدم تمكن المراجع من إبداء رأي سليم عن القوائم المالية. ومعنى ذلك أن المخاطرة هنا هي أن رأي المراجع يختلف عن الواقع.

ويوضح اثنان من مديري مكاتب المراجعة الأمريكية الكبرى تفسيرهما العملي للمخاطرة بأنها: «وقوع خطأ مادي جسيم في رصيد أحد الحسابات أو مجموعة حسابات ظاهرة بالقوائم المالية دون أن يتم اكتشافه بواسطة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة أو بواسطة اختبارات المراجعة التي يجريها المراجع بعد ذلك»[٢٧].

ويمكن تقسيم مخاطر المراجعة الى نوعين رئيسيين:[٢٨]

أولا: مخاطر المعاينة (Sampling Risk) وهي المخاطر التي تنتج عن استخدام أسلوب معاينة في المراجعة. حيث يلاحظ أن الوضع الوحيد الذي لا تكون هناك مخاطر من هذا النوع (المخاطر = صفر) هي حالة المراجعة التفصيلية الشاملة (الموضحة بقسم ٣/١) وتمثل المدخل الذي لم يعد مستخدما للأسباب الموضحة فيما تقدم. أما في حالة استخدام المدخل الثاني الشائع الاستخدام حاليا «المراجعة الاختبارية بالعينة» فان مخاطر العينة تكون قائمة (أكبر من الصفر). وتتمثل في الفرق بين نتائج المراجعة التفصيلية الشاملة (١٠٠٪) وبين نتائج المراجعة الاختبارية بالعينة.

فاذا رمزنا الى مخاطر المعاينة بالرمز خ م
والى نتائج المراجعة التفصيلية الشاملة بالرمز ش
والى نتائج المراجعة الاختبارية بالعينة بالرمز ع
وافترضنا أن أداء عملية المراجعة نفسها يتم دون أخطاء.
فان خ م = ش - ع (حيث خ م > صفر).

وهذه المخاطر هي مخاطر الاعتماد على عينة للوصول على أساسها الى استنتاج شامل بشأن المجتمع الذي اختيرت منه. إذ مهما كانت هذه العينة محددة على أسس علمية سليمة فإن هناك احتمال عدم تمثيلها للواقع (عن طريق ذلك الجزء الذي لم يراجع). ويؤدى التحديد السليم للعينة الى تخفيض «مخاطر المعاينة» كما يفيد استخدام أساليب المعاينة الاحصائية في قياس مخاطر المعاينة (خ م) بدقة وهو وضع لا يستطيع أن يوفره أسلوب المعاينة الحكمية.

غير أن هناك اتجاهات علمية حديثة بدأت تهتم بتحليل «مخاطر المعاينة في المراجعة» وفقا لأسس منطقية تبشر بظهور طرق علمية موضوعية للتحديد الحكمي للاختبارات[٢٩]. . . وسنناقشها في القسم السادس من هذا البحث.

وعلى هذا الأساس فإن الهدف من التحديد السليم للاختبارات (من حيث الحجم وأسس الانتقاء) هو الاقلال من مخاطر المعاينة (خ م) هذه الى أقصى درجة ممكنة؛ أي تخفيض خ م بحيث تكون أقرب ما يمكن الى الصفر.

ثانيا: مخاطر الأداء أو مخاطر خلاف مخاطر المعاينة:

(Non – Sampling Risks) وهي المخاطر التي تنتج عن الأداء الخاطىء لعملية المراجعة نفسها بعد تحديد تلك الاختبارات التي سيتم القيام بها. أي أن الخطأ يكون هنا في عملية المراجعة (أو إجراء الاختبارات) نفسها. ومن أمثلة ذلك التطبيق الخاطىء لأحد أساليب أو اجراءات المراجعة نتيجة للاهمال أو ضعف تأهيل المراجع.

وينصب هذا البحث أساسا على دراسة مخاطر المعاينة وهي المخاطر التي تنتج عن تحديد الاختبارات. . . حيث يهدف البحث كما أوضحت فيما تقدم الى تحديد الاختبارات في ضوء أسلوب المعاينة الحكمية بحيث يمكن تخفيض هذه المخاطر الى أقصى درجة ممكنة. أما مخاطر الأداء التي تنتج عن إجراء الاختبارات المحددة بطريقة خاطئة، فهي خارج نطاق هذا البحث.

٥ـ التحديد الحكمي للاختبارات في التطبيق المهني

جرى العرف المهني على تحديد الاختبارات في ضوء أسلوب المعاينة الحكمية على أساس التقدير الشخصي للمراجع. فرأى المراجع وتقديره الشخصي هو الأساس. غير أن رأى المراجع ليس مطلقا في هذا الصدد. . . إذ يحكمه في معظم الأحوال عرف مهني بالاضافة الى مجموعة من التوصيات التي تصدرها المنظمات المهنية، كما يتأثر في حالات كثيرة بأحكام القضاء التي تصدر في المنازعات القضائية التي تثور بشأن أداء المراجع لوظيفته.

وتشمل عملية تحديد الاختبارات ما يلي:

١ـ تحديد ذلك الجزء الذي ستؤخذ منه العينة (مجتمع المراجعة).
٢ـ تحديد حجم العينة.
٣ـ انتقاء العينة وفقا للحجم المحدد.
٤ـ مراجعة العينة (اجراء الاختبارات) وتقييم النتائج.

ويتم تحديد مجتمع المراجعة وفقا لتقدير المراجع على أساس خطة المراجعة، أما المرحلة الرابعة (مراجعة العينة) فلا تدخل عادة في عملية تحديد الاختبارات، غير ان التقييم قد يؤدى الى الحاجة الى زيادة حجم الاختبارات أو إعادة مراجعة أجزاء.

وسوف أحاول في هذا القسم استخلاص أسس التحديد الحكمي للاختبارات في التطبق المهني ثم أعود الى مناقشة هذه الأسس في القسم السادس بقصد تطويرها للوصول الى معايير أكثر موضوعية في ضوء التطورات العلمية والمهنية الحديثة.

١/٥ التحديد الحكمي لحجم الاختبارات:

يخضع تحديد المراجع الحكمي لحجم الاختبارات لمجموعة من العناصر التي يأخذها في الحسبان لعل أهمها ما يلي:[٣٠]

(أ) مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية السليم المحكم قرينة في حد ذاته على انتظام الدفاتر والسجلات على اختلاف أنواعها وبالتالي يدل على دقة البيانات المسجلة بها وصحتها. وكذلك فإن في وجود نظام سليم للرقابة الداخلية ما يدعو المراجع الى تقليل كمية اختباراته.

وكلما صادف ضعفا في نظام الرقابة الداخلية كلما احتاج الى زيادة كمية اختباراته للتأكد من أن هذا الضعف لم يستغل استغلالا سيئا.

وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع في توصياتها. فنجد أن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ينص في أحد معايير أدائه على أنه: «ينبغي القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المتبع فعلا كأساس يعتمد عليه وكوسيلة لتحديد كمية الاختبارات التي تقتصر عليها إجراءات المراجعة»[٣١]. كما نجد أن دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري ينص في مادته الأولى على أن: «مراقب الحسابات يعتبر قد قام بواجبه إذا أحسن اختيار اختباراته للعلميات المثبتة بالدفاتر على ضوء نظام المراقبة الداخلية المطبق في المنشأة ووفقا لبرنامج المراجعة المعدّ، إذ ليس من واجبه أن يقوم بمراجعة كافة العمليات بالدفاتر»[٣٢].

(ب) مدى الخطورة التي يتعرض لها العنصر: Relative Risk هناك بعض العناصر التي تكون أكثر من غيرها تعرضا لوقوع الأخطاء أو التلاعب بها مثل النقدية والمخزون السلعي. ولذلك فان المراجع يزيد من حجم اختباراته في مثل هذه الحالات حتى يتمكن من الوصول الى الاقتناع المهني عن مدى سلامة هذه العناصر بعد تغطية احتمالات الخطأ أو التلاعب.

(جـ) الاهمية النسبية Materiality هناك بعض العناصر التي يكون لها تأثير كبير على النتائج النهائية لأعمال المشروع كله ومركزه المالي. لذلك فإن المراجع يحرص على أن يزيد من كمية اختباراته بالنسبة لهذه العناصر نظرا لأن أي خطأ فيها يكون له تأثير كبير على القوائم المالية.

وتقاس الأهمية النسبية عادة بالقيمة المادية للعنصر (كل بند يزيد على مبلغ س مثلا) أو نسبة الى إجمالي البند (مثل: كل حساب مدين تزيد قيمته على ٥٪ من إجمالي رصيد المدينين).

ويعتبر مجال «الأهمية النسبية في المراجعة» من المجالات التي أثارت مناقشات عديدة حول كيفية تحديدها ومتى يعتبر العنصر هاماً نسبيا (جوهريا) ومتى يعتبر «غير هام». وفي الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت نسبة ٥٪ من قيمة اجمالي البند هي القيمة «الهامة» في حالات كثيرة. وان كان هذا التحديد مازال موضع جدال منذ زمن طويل[٣٣].

(د) مدى كفاية الاثبات لتحقيق الأهداف المطلوبة: يهدف المراجع من كل عملية من عمليات الفحص التي يقوم بها الى اثبات وقائع معينة.

وقد اوضح مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي في أحد معايير أدائه ـ السالف الاشارة اليها ـ الى أنه يجب على المراجع «الحصول على قدر كاف ووافٍ من أدلة وقرائن الاثبات عن طريق المعاينة والملاحظة والاستفسارات كأساس سليم يستند عليه في التعبير عن الرأي بشأن القوائم المالية موضع الفحص».

كما أوضحت المادة الرابعة عشرة من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري الى أن مراقب الحسابات يعتبر مُخِلًّا بالأمانة المهنية في الحالات التالية:

١ـ اذا أبدى رأيا برغم عدم حصوله على البيانات الكافية لتأييد هذا الرأي ولم يشر الى ذلك في تقريره.

٢ـ اذا تغافل عن الحصول على ايضاحات كان يمكنه الحصول عليها اثناء المراجعة وكان من شأنها أن تمكنه من اكتشاف خطأ أو غش وقع في الحسابات.

وبهذا فان على المراجع أن يحصل على أدلة وقرائن الاثبات المقنعة مهنيا له من حيث الكمية والحجية (القدرة على الاقناع المهني). فاذا كان دليل الاثبات الذي يتم الحصول عليه كافيا وشاملا لكل الوقائع (التي يسعى المراجع لاثباتها) اكتفى به. أما اذا كان الدليل يثبت جزءا من الفروض المطلوب اثباتها فحسب ـ فاننا نصبح في حاجة الى أدلة وقرائن اضافية لإثبات بقية الوقائع.

ونذكر في هذا الصدد الأمثلة التالية:

١ـ إن الوجود الفعلي للأصل الثابت مثلا (نتيجة الجرد) وهو من أقوى أدلة الاثبات حجية غير كاف الا لتحقيق جانب واحد من الأهداف التي يسعى المراجع الى اثباتها وهو التحقق من الوجود. ومن هنا كان عليه أن يسعى الى جمع أدلة اثبات أخرى لاثبات الملكية والتقييم. وعليه في هذه الحالة أن يرجع الى مستندات الاقتناء وأسس حساب الاهلاك وغيرها من القواعد المحاسبية المستخدمة في التقييم. كما أن عليه أن يتأكد في بعض الحالات من عدم وجود اي حقوق للغير على هذه الأصول... وهكذا.

٢ـ بالنسبة للأصول المتداولة قد يتطلب الأمر من المراجع فحص حسابات التكاليف لمعرفة أسس تحديد التكلفة (خاصة في المنشآت الصناعية) كما قد يتطلب الأمر تحديد سعر السوق بطريقة مقنعة له.

٣ـ بالنسبة لعنصر كالخصوم المتداولة فان على المراجع التأكد من أن كافة الالتزامات ظاهرة وأنها مسجلة بطريقة سليمة وأن أي أصول مقدمة كضمان لقروض أو ديون تظهر بطريقة سليمة بالقوائم المالية. وكذلك عليه التأكد من أن كل الالتزامات ظاهرة بصورة واضحة تعبر عن الواقع.

وعلى المراجع بالنسبة لهذه الحالات الواردة على سبيل المثال أن يجمع القدر الكافي والوافي من أدلة وقرائن الاثبات بما يمكنه من الاقتناع المهني بهذه المسائل المطلوب منه ابداء رأي بصددها وفقا للعرف المهني والتوصيات المهنية وفي ضوء خبرته العلمية والعملية.

٥/٢ الانتقاء الحكمي للاختبارات

يتم انتقاء العينة باستخدام واحد أو أكثر من الأساليب التالية:

١- نسبة مئوية محددة (٢٥٪ مثلا) من عدد البنود المراجعة (حساب ـ قيد محاسبي . . . الخ) أو من القيمة الاجمالية للعنصر موضع الفحص. ويتم الانتقاء عادة دون أساس واضح وفقا للتقدير الشخصي للمراجع.

٢- اختيار عمليات فترة زمنية معينة (شهر أو شهرين مثلا). ويتم الانتقاء عادة وفقا للتقدير الشخصي للمراجع. وقد جرى العرف على انتقاء الفترات ذات الحساسية الخاصة والتي تدل الخبرة على كثرة الأخطاء فيها مثل آخر شهر في السنة المالية وأول شهر في السنة التالية.

ويشير أحد المراجعين البريطانيين الى أن العرف المهني في بريطانيا قد جرى في السنوات الأخيرة على تحديد «عينة المراجعة» بفترة ثلاثة أشهر من كل سنة مالية[٣٤].

٣- اختيار العناصر المتوفرة مثل تلك الموجودة في خزانة ملفات معينة.

ويراعى في بعض الحالات تغطية كافة المجالات خلال دورة تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أعوام. فمثلا اذا تمت تغطية أشهر يناير وفبراير ومارس في السنة الأولى فانه يراعى في السنة الثانية أن تشمل العينة ثلاثة أشهر أخرى. . . الخ[٣٥].

٦- تحليل وتقييم المعاينة الحكمية في التطبيق المهني

أوضحت في القسم السابق ملامح أسلوب المعاينة الحكمية في التطبيق المهني وأسس التحديد الحكمي لحجم الاختبارات وأسس انتقائها كما توضحه التطبيقات المهنية. وفي هذا القسم دراسة وتحليل لهذا الأسلوب بهدف تطويره حيث نبدأ أولا بايضاح مزايا وعيوب هذا الأسلوب وكذلك نوضح مزايا ومشاكل استخدام الأسلوب الاحصائي ثم نعقد موازنة بين الاتجاهين الحكمي والاحصائي. وأخيرا نناقش الجانبين الأساسيين في موضوع المعاينة الحكمية وهما حجم الاختبارات وأسس انتقائها بهدف الوصول الى أنسب التوصيات في هذا الصدد.

١/٦ موازنة بين مزايا الأسلوب وعيوبه

سبق الاشارة الى أن أسلوب المعاينة الحكمية قد واجه هجوما شديدا في العقدين الماضيين من أنصار أسلوب (أو أساليب) المعاينة الاحصائية. غير أن هناك أعدادا كبيرة من الممارسين الذين يدافعون عن هذا الأسلوب. ويسوق أنصار أسلوب المعاينة الحكمية مجموعة من المبررات للدفاع عنه لعل أهمها ما يلي[٣٦]:

١- أن المراجعة هي أساسا مسألة تقدير شخصي مهني أكثر من كونها عملية تحليل رياضي.

٢- أن أسلوب المعاينة الحكمية أسهل في التطبيق من أساليب المعاينة الاحصائية.

٣- أن الفحص والتحليل الذي يجريه المراجع يمكنه من تحديد تلك الأجزاء الحساسة التي يجب فحصها. وهو ما لا توفره معظم الطرق الاحصائية.

٤ـ أن إدارات المشروعات يهمها معرفة الأخطاء التي وقعت لا مجرد تقدير عام لنسب الأخطاء الموجودة. وكذلك يهمها العمل على تصويب هذه الأخطاء.

ويلاحظ أن هناك سببا هاما لا يوضحه أنصار «المعاينة الحكمية» وهو أن الكثير منهم غير ملم بأساليب «المعاينة الاحصائية في المراجعة» ولم يتم تدريبه على أساليب استخدامها. غير أنه من الواضح أن لأسلوب المعاينة الحكمية أيضا عيوبا كثيرة... يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

١ـ يعتمد المراجع ـ في ظل هذا الاسلوب على تقديره الشخصي وحده وبصفة أساسية في كافة مراحل عملية المراجعة. وبالتالي قد يكون التقدير مبنيا على الحدس. حيث إن التوصيات المهنية في هذا الصدد تكون عادة شديدة العمومية.
٢ـ صعوبة مقارنة الأداء نظرا لوجود أكثر من احتمال بديل للتصرف في الحالات المتماثلة تبعا لاختلاف التقدير الشخصي.
٣ـ عدم وجود تبرير أو أساس واضح للاختيار الذي يتم لحجم معين. فلماذا اخترنا ٢٠٪ أو ثلاثة أشهر مثلا؟ ولماذا لا يكون الحجم ١٥٪ أو أربعة أشهر؟
٤ـ يتم تحديد حجم معين للاختبارات دون ربط واضح بين حجم هذه «العينة» وحجم المجتمع الذي اختيرت منه.
٥ـ كيف يمكن بناء استنتاج عام عن المجموع الكلي للعمليات خلال السنة المالية بمجرد مراجعة عمليات ثلاثة أشهر مثلا. خاصة وانه قد تحدث وقائع جوهرية خلال التسعة أشهر الأخرى تجعل الثلاثة أشهر غير معبرة عن هذا المجموع تعبيرا سليما؟
٦ـ عدم قدرة المراجع على تحديد درجة مخاطر المعاينة (السابق تعريفها بقسم ٤ أعلاه).

ونتيجة لهذه العيوب فقد برز «أسلوب المعاينة الاحصائية في تحديد كمية اختبارات المراجعة». حيث يتم تحديد حجم العينة وانتقائها على أسس علمية إحصائية ورياضية مدروسة بحيث تكون هناك علاقة واضحة بين حجم العينة وحجم المجتمع ودرجة المخاطرة (مخاطر المعاينة). وتكون العينة في هذه الحالة أصدق ما يمكن تعبيرا عن المجتمع الذي انتقيت منه بحيث يمكن قياس مدى دقتها ودرجة الاعتماد عليها. ويتم ذلك كله أيضا في ضوء قدر من التقدير الشخصي للمراجع... ولكنه أكثر تنظيما وأسلم علميا ويؤدى الى نتائج أفضل بتكلفة أقل. وتكون خطة المعاينة الاحصائية مشتملة على قدر من التقدير الشخصي الحكمي للمراجع غير أنها تكون عادة أكثر موضوعية بما يقلل من الشطط. كما أن التعميم والاستنتاج يكون أسلم وأصدق تعبيرا وتكون درجة مخاطر المعاينة أيضا معروفة.

ولعل الكثير من الانتقادات الموجهة الى «أسلوب المعاينة الاحصائية» ترجع أساسا الى عدم تفهم الاسلوب كلية أو عدم تفهم بعض جوانبه ومجالاته المتشعبة والتى مازال بعضها موضع تجارب في هذا الصدد. غير أن بعضها قد يكون صحيحا في بعض الاحوال.

فنجد مثلا أن الانتقاد الذي يوجه الى الأساليب الاحصائية بأنها أصعب في التطبيق العملي من المعاينة الحكمية... يرجع الى عدم ممارسة أساليب المعاينة الاحصائية. حيث أن بعض

الأساليب المستخدمة أصبحت معروفة ومجربة منذ سنوات. كما أنها بعد التدرب عليها تصبح سهلة التطبيق خاصة وأن المراجعين أصبحوا يعتمدون على جداول جاهزة يرجع اليها مباشرة لتحديد حجم العينة ولانتقائها، دون الحاجة الى القيام بأي عمليات رياضية. ويلاحظ أن هذه الأساليب الاحصائية تصبح أسهل بالممارسة. . . كما أن العيوب والثغرات التي قد تظهر بالتطبيق يمكن علاجها باستخدام الأسلوب بطريقة أفضل وأحيانا بتصميم أساليب جديدة يمكنها تحقيق الأهداف بقدر أكبر من الكفاءة.

ومن أقدم أساليب المعاينة الاحصائية المعروفة والمجربة منذ الخمسينات والستينات أسلوب المعاينة التقديرية للصفات Estimation Sampling of Attributes. ويستخدم لتحديد وتقييم اختبارات الالتزام، وأسلوب المعاينة التقديرية للمتغيرات Estimation Sampling of Variables ويستخدم في تحديد وتقييم اختبارات التحقق. وذلك بالاضافة الى بعض الاساليب الاحصائية الأحدث مثل أسلوب معاينة الوحدات النقدية Monetary Unit Sampling الذي يتغلب على مشاكل الأهمية النسبية(٣٧). ويلاحظ أن معظم الأساليب الاحصائية لا تأخذ في حسبانها الخبرة السابقة للمراجع وقدرته المكتسبة على توقع الأخطاء. وقد كان هذا انتقادا أساسيا لأساليب المعاينة الاحصائية في المراجعة التي تفترض أننا نبدأ من الصفر الى حد ما.

ويلاحظ أن هذا النقد ليس صحيحا كل الصحة لأن المراجع في مقدرته زيادة أو تخفيض درجات الثقة أو نسبة الخطأ المسموح به. كما أن في قدرته إعادة تقسيم مجتمع المراجعة الى طبقات وفقا لدرجة المخاطرة. وتستفيد طريقة معاينة الوحدات النقدية من الخبرات السابقة بدرجة أكبر من الطرق التقليدية. غير أن هذا النقد ظل يمثل أحد الانتقادات الأساسية لأساليب المعاينة الاحصائية. ولعلاج هذا العيب فقد اقترح بعض الكتاب في أواخر الستينات أسلوب بايز The Bayesian Approach الاحصائي باعتباره أسلوبا يختلف كل الاختلاف عن النماذج الاحصائية الأخرى فهو يدخل خبرة المراجع السابقة كعنصر أساسي في تحديد حجم العينة بعد اعطائها أوزانا رقمية. وهو بذلك أفضل الأساليب من الناحية أنه يجمع بين مزايا الحكمية والموضوعية(٣٨). غير أن أسلوب بايز مازال موضعا للجدل بين الاحصائيين أنفسهم حول جدواه من الناحية الاحصائية. ولاشك أن هذا الجدل قد أثر على استخدامه في المراجعة من الناحية التطبيقية المهنية. ومع ذلك فان الدراسات العلمية مازالت جارية لتطوير الأسلوب لخدمة المراجعة(٣٩).

٢/٦ بعض المشاكل الاساسية لاستخدام أساليب المعاينة الاحصائية:

يمكن في ضوء ما تقدم إيضاح أهم المشاكل التي قد تعوق استخدام أساليب المعاينة الاحصائية في المراجعة فيما يلي:

١ـ الطبيعة الخاصة لمجتمعات المراجعة ووحدات المعاينة:

تعتمد أساليب المعاينة الاحصائية عادة على تعريف وتحديد للمجتمع أي المجموع الكلي

للوحدات الذي تنتقي منه العينة. ثم تحديد وحدات المعاينة التي تمثل مفردات المجتمع. ويتم تحديد حجم العينة بعدد معين من وحدات المعاينة هذه ثم يتم انتقاء العدد المحدد بأحد أساليب الانتقاء العشوائية. وبعد دراسة وتحليل وحدات العينة تعمم النتائج التي يتم الحصول عليها من دراسة العينة على المجتمع ككل. ويفترض في وحدات المعاينة أن تكون متماثلة أو أقرب ما تكون الى التماثل(٤٠).

غير أن مجتمعات المراجعة تتمثل عادة في عدة عناصر مترابطة ومتداخلة بحيث تؤثر على بعضها تأثيرات مختلفة مثل القيود الحسابية ـ الحسابات ـ مصادر القيد الأولى ـ. . . الخ. ويصعب أحيانا فصلها الى مجتمعات مستقلة لأغراض المعاينة. كما أن وحداتها تكون عادة أقل تماثلا. فلو افترضنا مثلا أن المجتمع هو «جميع حسابات المدنيين» التي يظهر رصيدها الاجمالي في قائمة المركز المالي لاحدى المنشآت. فان وحدة المعاينة تكون «حساب مدين». غير أن هذه الوحدات لا تكون متماثلة عادة لأن أرصدة معظمها لا تكون متماثلة بل قد تختلف اختلافا كبيرا.

وفي مثل هذه الحالات يقترح المراجعون الاحصائيون تقسيم المجتمع الى طبقات حسب «قيمة رصيد» كل حساب. أي تقسم الى مجموعات مختلفة (مثلا يمكن للتقسيم ان يكون الى ٣ مجموعات: أرصدة كبيرة القيمة ـ أرصدة متوسطة القيمة ـ أرصدة قليلة القيمة). غير أنه قد تنشأ مشاكل أخرى مثل مدى قدرة المدين على السداد.. وكذلك قد تكون هناك مصادر مختلفة لهذه الحسابات ونظم رقابة مختلفة ومتباينة. وقد يكتشف المراجع أثناء مراجعته أن هناك «مخاطر مراجعة» لم تكن في الحسبان عند تخطيط البرنامج والعينة وتقتضي إعادة تحديد الطبقات (أو المجتمعات الفرعية).

ومن هناك نجد أن العملية ليست بسيطة وأن خبرة المراجع قد يكون لها وزنها الذي لا يمكن تقليل حجمه. كذلك نجد أن هذه الخبرة قد تحقق نتائج أفضل باستخدام المعاينة الحكمية في بعض الحالات.

٢ـ عدم مراعاة خبرة المراجع وقدرته على تحديد المخاطر:

تلعب خبرة المراجع في ظل المعاينة الحكمية التقليدية دورا أساسيا وهاما وأحيانا تعد المجامع المهنية توصياتها في ضوء هذه الخبرات المتجمعة. ونظرا للطبيعة الخاصة لمجتمعات المراجعة وللقدر الوافر من التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي.... فإننا نجد أن المراجعين يصبح لديهم خبرة بتحديد مواطن الأخطار المتوقعة ومتابعة هذه التوقعات وأحيانا يكون التحديد بناء على الخبرة السابقة العامة أو الخاصة عن مراجعات سابقة لنفس المنشأة. وفي بعض الحالات يكتشف المراجع مخاطر جديدة أثناء عملية مراجعة العينة فيغير خطة المراجعة على هذا الأساس. غير أن التطبيق الحرفي لبعض الأساليب الاحصائية لا يساعدهم أحيانا في تحقيق هذه الأهداف. حيث تفترض الأساليب الاحصائية التقليدية معلومات صفرية كما قد تعتبر تغيير خطة المعاينة، لتتبع المخاطر التي برزت تحيزا في تحديد العينة.

٣- عدم كشف الكثير من الأخطاء والابلاغ عنها : بالرغم من أن هدف المراجع الخارجي أصبح يتمثل في «إبداء الرأي عن القوائم المالية» وفقا لما تم إيضاحه فيها تقدم (قسم٢ من هذا البحث) . . . حيث حل هذا الهدف محل الهدف الذي كان سائدا قبل ذلك وهو «تعقب الغش والأخطاء» . . . فإن المراجعين قد درجوا على كشف أكبر قدر ممكن من الأخطاء وإبلاغ إدارة المشروع لمعالجتها. ويتم الكشف عادة عن طريق مراجعة عينة المراجعة واكتشاف أخطاء بها أو عن طريق استخدام الخبرة السابقة والحالية في تحديد المخاطر وتتبعها ثم اكتشاف الأخطاء. وبذلك أصبح اكتشاف الأخطاء هدفا فرعيا وهاما وان لم يعد هو الهدف الأساسي. ولا تساعد أساليب المعاينة الاحصائية في المراجعة عادة على تحقيق هذا الهدف بنفس قدرة المعاينة الحكمية. فنجد مثلا أن أساليب المعاينة الاحصائية التي تستخدم في «اختبارات التحقق» تهدف الى التأكد من صحة الرصيد الاجمالي لمجتمع المراجعة. ففي مثالنا المتقدم نجد أن فحص عينة من حسابات المدينين مثلا تهدف أساسا الى التأكد من صحة قيمة رصيد إجمالي المدينين الظاهر بقائمة المركز المالي. ولا تهتم بكشف الأخطاء الا ماقد يظهر عرضا أثناء هذه العملية.

٣/٦ المراجعة الاختبارية بين الموضوعية والحكمية:

يلاحظ من استعراضنا لمزايا وعيوب المعاينة الحكمية والمعاينة الاحصائية ما يلي:

اولا : أن أسلوب المعاينة الاحصائية مازال في حاجة الى تطوير لخدمة أهداف المراجعة بحيث يأخذ في حسبانه الأبعاد الحكمية التي تراعى خبرة المراجع وقدرته على تحديد مخاطر المراجعة وتقدير أبعادها بطريقة وافية. ومازالت الأبحاث الجارية تحاول تحقيق هذا الهدف.

ثانيا: أن أسلوب المعاينة الحكمية - الذي مازال مستخدما بواسطة غالبية المراجعين - في حاجة الى تطوير لكي يصبح أكثر موضوعية للتغلب على عيوب التقدير الحكمي المطلق - ولاشك في أن مستخدمي أسلوب المعاينة الحكمية في حاجة إلى الإلمام بالأساليب الإحصائية.

ولعل أنسب الحلول في المستقبل هي مراعاة أقصى قدر ممكن من الموضوعية باستخدام الأساليب الإحصائية مع أخذ العناصر الحكمية أيضا في الحسبان. ودون أن يصبح المراجع أسيرا للأساليب الإحصائية خاصة إذا لم تراع طبيعة مجتمعات المراجعة ووحداتها. وكذلك فانه من الضروري أن تصبح أساليب المعاينة الاحصائية جزءا أساسيا من برامج تدريب المراجعين. . . بحيث تصبح هذه الأساليب كغيرها من «أساليب المراجعة» المختلفة تساعد المراجع على تحقيق أهداف المراجعة عندما تكون هناك حاجة اليها وفي وقتها ومجالها المناسب. ويدخل كل ذلك ضمن خطة مراجعة متكاملة وفقا لإطار علمي مهني متناسق.

وإلى أن نصل إلى هذا الوضع فان أنسب خطوة تالية في هذا الاتجاه هي البدء في استكمال الإطار النظري/ المهني للمعاينة الحكمية مع إدخال أكبر قدر ممكن من الموضوعية في هذا المجال. وارجو أن يكون هذا البحث خطوة في هذا الاتجاه.

٤/٦ تطوير التحديد الحكمي لحجم الاختبارات:

ينبغي أن يكون تحديد حجم الاختبارات وأسس انتقائها مرتبطا بخطة متكاملة متناسقة للمراجعة. وذلك حتى يمكن أن تكون عملية المراجعة فعالة ترتبط جزئياتها ببعضها البعض ترابطا وثيقا بحيث تعمل كلها على تحقيق الهدف العام للمراجعة. والهدف العام للمراجعة المحاسبية/ المالية الخارجية (موضع هذا البحث) هو إبداء الرأي عن القوائم المالية مع الإقلال من مخاطر المراجعة بنوعيها إلى أقصى حد ممكن.

وقد سبق أن أوضحنا فيما تقدم أن هناك تطورات قد بدأت تظهر في علم المراجعة تبشر بظهور إطار علمي/ مهني متكامل يمكن أن يوفر قدرا كبيرا من الاتفاق المهني والتماثل والموضوعية. ويستند هذا التحليل أساسا على ربط وظيفة المراجعة الاختبارية بمخاطر المراجعة وكذلك بأسس تحديد الاختبارات في ضوئها. غير أن مثل هذا الاطار لم يتكامل حتى الآن. ولذلك فإن كاتب هذه السطور يتقدم باقتراح لإطار متناسق فيما يلي بحيث يمكن أن يكون خطوة في هذا السبيل. وهو إطار مستمد من الأفكار العلمية والمهنية الموضحة فيما تقدم من هذا البحث مع إجراء تطوير وتنسيق وتعديل أو إضافة في ضوء ما تقدم . . . بحيث يمكن اعتباره نظرة تجميعية متناسقة مطورة تمثل إطارا لعلمية مراجعة متكاملة مرتبطة بخطة المعاينة ومخاطر المراجعة.

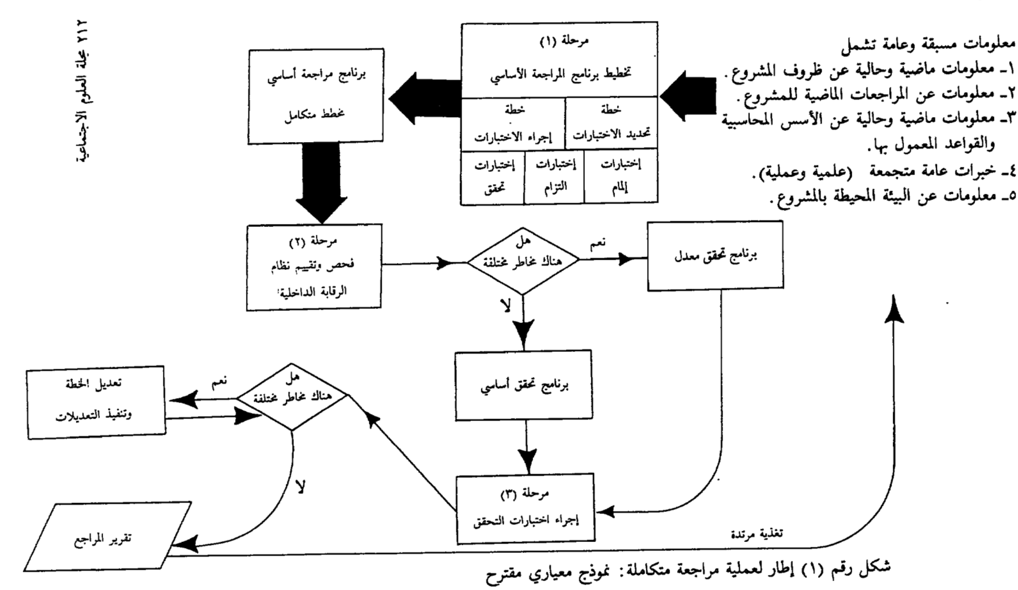
ويوضح الشكل رقم (١) الإطار المقترح لعملية المراجعة المتكاملة. وهو نموذج معياري أي يوضح ما يجب أن يكون من وجهة نظري في ضوء ما تقدم Normative Model. وقد روعي النظر الى عملية المراجعة نظرة متكاملة تراعى كافة الجوانب مع إبراز مراحل تحليل المخاطر وعلاقة ذلك بحجم العينة.

وتبدأ عملية المراجعة وفقا لهذا النموذج (الموضح بالشكل رقم ١) بمعلومات مسبقة متوافرة عادة لدى المراجع (باستثناء حالة مراجعة المنشأة لأول مرة) وأهمها المعلومات التالية:

١ـ معلومات عن المشروع نفسه سواء في الماضي أو الحاضر. ولاشك أن المراجع ينبغي أن يكون ملما إلماما كاملا بهذا المشروع الذي يتولى مراجعته . . . من حيث تنظيمه الإداري، والأفراد الذين يتولون المناصب الرئيسية به وأوضاعه القانونية والمالية والعمالة ونوع الصناعة وطبيعة المراحل الصناعية . . . وغير ذلك من المعلومات الأساسية التي ينبغي أن تكون متوافرة منطقيا لمراقب الحسابات عن المشروع الذي يراجعه.

٢ـ معلومات عن المراجعات الماضية. وبطبيعة الحال فإن اوراق المراجعة الخاصة بالعمليات الماضية ينبغي أن تكون كاملة ومستوفاة حتى يمكن الرجوع اليها. وينبغي أن يراعى عند إعداد أوراق المراجعة أن توفر قدرا مناسبا من المعلومات عن تفاصيل عملية المراجعة ونتائجها وتقديرات لمخاطر المراجعة بحيث يمكن لمن يتولى عملية المراجعة بعد ذلك أن يكون ملما بها . . . حتى لو قام بالمراجعة الجديدة مراجعون خلاف من قاموا بالمراجعات السابقة.

وفي حالة مراجعة المنشأة لأول مرة يرجع مراقب الحسابات الى المراقب السابق للحصول



شكل رقم (١) إطار لعملية مراجعة متكاملة: نموذج معياري مقترح

منه على أي معلومات قد تكون متوافرة في هذا الصدد ويمكنه الحصول منه عليها في حدود ما تسمح به عادة مواثيق شرف المهنة (قواعد آداب وسلوك المهنة).

٣ـ قدر كاف من المعلومات عن البيئة المحيطة بالمشروع التي يتواجد المشروع بداخلها ويتأثر بها أو يؤثر عليها. ويراعى الحصول على تلك المعلومات ذات التأثير المحتمل على المشروع مثل ظروف الصناعة التي ينتمي اليها المشروع وظروف الاقتصاد القومي... وغير ذلك من المعلومات التي يرى أنها قد يكون لها تأثير على مخاطر المراجعة.

٤ـ بالإضافة إلى التأهيل العلمي والعملي المرتفع المستوى الذي يشترط توافره فيمن يزاول هذه المهنة وفقا للتشريعات المنظمة للمهنة عادة... فإن على المراجع أن يكون ملما بالتوصيات المهنية التي تصدرها المنظمات المهنية في هذا الصدد. لأن هذه التوصيات بالإضافة إلى مساهمتها في رفع مستوى كفاءة أداة المراجع قد تحيطه علما بمخاطر مراجعة لم يلاحظها بنفسه. وعليه كذلك متابعة التطورات العلمية في المحاسبة والمراجعة لنفس الأسباب.

٥ـ معلومات ماضية وحالية عن الأسس المحاسبية والقواعد المعمول بها.

وتعتبر هذه المصادر مدخلات الى المرحلة الاولى من الاطار المقترح لعملية المراجعة المتكاملة. وقد يكون جزء كبير من هذه المعلومات غير متوافر للمراجع عند قيامه بمراجعة المشروع لأول مرة. وفي هذه الحالة ينبغي عليه الحصول على هذه المعلومات بواسطة «اختبارات الإلمام». وفي حالة المراجعات التالية ينبغي عليه متابعة كل التغيرات التي قد تحدث بحيث يكون ملما إلماما كاملا بكل هذه المعلومات. ومعنى ذلك أن اختبارات الإلمام في هذه الحالة تمثل «اختبارات مراجعة شاملة» (انظر قسم ١/٣ من هذا البحث).

ويمكن بطبيعة الحال اعتبار الحصول على هذه المعلومات بواسطة اختبارات الإلمام مرحلة في حد ذاتها. غير أنني أعتبرتها في النموذج الموضح بالشكل رقم (١) مدخلات الى المرحلة الأولى؛ أي أنها تعتبر مرحلة تمهيدية إلى حد ما.

المرحلة الاولى: تخطيط برنامج المراجعة الأساسي:

يعد برنامج المراجعة الأساسي في ضوء المعلومات الموضحة فيما تقدم. ويشمل بصفة أساسية جانبين أساسيين:

١ـ خطة تحديد الاختبارات:

وتهدف الى تحديد حجم العينة وأسس انتقائها بالنسبة لكل مجتمع من مجتمعات المراجعة. ويراعى في هذه الخطة الإقلال من مخاطر المعاينة بحيث تكون أقرب ما يمكن الى الصفر. ويحدد المراجع مجتمعات المراجعة الأساسية والفرعية بحيث تكون وحدات المجتمع متماثلة أو أقرب ما تكون الى التماثل ويشمل هذا التماثل تماثلا في درجة المخاطرة.

٢ـ خطة اجراء الاختبارات:

وتوضح هذه الخطة كيفية مراجعة الاختبارات المحددة... حيث تبين إجراءات المراجعة المختلفة وأساليب تحقيقها ومراحلها والمراجعين المختلفين الذين سينفذون هذه الخطة ومدى

مسئولية كل منهم في هذه الخطة. ويراعى في هذه الخطة الإقلال من «مخاطر الأداء» وهي التي سبق أن اطلقنا عليها اسم «مخاطر خلاف المعاينة» (انظر قسم ٤).

ومن الواضح أن الفرعين يكونان معا خطة متكاملة ومتناسقة. ويشمل ذلك تحديد أنواع الاختبارات الثلاثة (الإلمام ـ الالتزام ـ التحقق) من حيث الحجم وأسس الانتقاء. كما يشمل كيفية إجراء هذه الاختبارات وفقا لما تقدم.

المرحلة الثانية: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

تشمل هذه المرحلة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: نظرا لأن مفهوم الرقابة الداخلية قد اتسع منذ ظهور تعريف مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي للرقابة الداخلية عام ١٩٤٩[٢١]. . . بحيث أصبح مفهوم الرقابة الداخلية مرادفا لمفهوم الرقابة الادارية.

وبالرغم من اقتناع معظم المحاسبين بأن هذا المفهوم هو أنسب مفهوم للرقابة الداخلية فقد حاولوا تضييق مجال ذلك الجزء من نظام الرقابة الداخلية الذين يعتبرون مسئولين عنه. وأوضحوا أن المراجع الخارجي (مراقب الحسابات) لا يعتبر مسئولا سوى عن ذلك الجزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يؤثر على القوائم المالية التي يتولى مراجعتها بقصد إبداء الرأي فيها في تقريره. وقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي ذلك الجزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر المراجع مسئولا عنه وأطلق عليه اسم «نظم الرقابة المحاسبية» Accounting Controls وأعتبر أن هذا الجزء يشمل: «الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من الاجراءات والسجلات المختصة بحماية الأصول وضمان صحة وسلامة السجلات المحاسبية» والمالية بحيث تهدف بصفة خاصة الى ضمان مايلي:

١ـ أن العمليات المالية قد تم تنفيذها بناء على اعتماد من الادارة العليا.
٢ـ أن العمليات المالية قد تم تسجيلها تسجيلا سليما بما يسمح باعداد القوائم المالية وفقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.
٣ـ توافر درجة كافية من الحماية للأصول بحيث لا يمكن تداولها او التصرف فيها الا باعتماد من الادارة.
٤ـ أن هناك شخصاً أو أشخاصاً مسئولين عن الاحتفاظ بكل أصل وأن هذه المسئولية مسجلة بالسجلات وأن هناك مقارنة دورية بين الأصول الموجودة فعلا وتلك المسجلة بالسجلات بحيث يتم اكتشاف أي فروق واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها».

وقد اعتبر المراجع مسئولا أساسا عن فحص وتقييم هذا الفرع باعتباره الفرع المؤثر تأثيرا هاما على القوائم المالية. غير أن المجمع قد أعتبر أن هناك فرعا ثانيا للرقابة الداخلية سماه «نظم رقابة إدارية» Administrative Controls واعتبر أن المراجع لا يعتبر مسئولا عن فحص وتقييم فرع الرقابة الادارية الا تلك الاجزاء منه التي قد يكون لها تأثير على القوائم المالية. واعتبر أن الرقابة الادارية تشمل من بين ما تشمله الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من الاجراءات والسجلات المختصة بعملية اتخاذ القرارات التي تؤدي في آخر الأمر الى اعتماد العمليات المالية ـ ويعتبر هذا الاعتماد من الوظائف الأساسية التي تمارسها الادارة في سبيل تحقيق أهداف المنشأة كما يعتبر هذا الاعتماد نقطة البداية في تحقيق «الرقابة المحاسبية» على هذه العمليات[٢٢].

وبذلك فان على المراجع عند فحصه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية مراعاة ما يلي:

١ـ فحص وتقييم نظام الرقابة المحاسبية بأكمله. وأرى أن يشمل الفحص اختبارات إلمام واختبارات التزام. أما اختبارات الإلمام فتمثل بالنسبة لهذا الفرع «اختبارات مراجعة شاملة». حيث يجب على المراجع أن يكون ملما إلماما شاملا بالقواعد واللوائح والإجراءات المنظمة لهذا الفرع وبالتالي فهو يفحصها ويلم بها كلها عند قيامه بالمراجعة لأول مرة. ثم يتابع كافة التغيرات بعد ذلك.

كما يقوم أيضا بإجراء اختبارات التزام وفقا لبرنامج المراجعة الأساسي الموضح في المرحلة (١) وفي ضوء نتيجة هذا الفحص يحدد درجة المخاطرة بالنسبة لكل مجتمع من مجتمعات المراجعة ويقارنها بالدرجة المقدرة بالبرنامج الأساسي. فإذا كانت هناك فروق جوهرية بين البرنامج الأساسي ونتائج الفحص يتم تعديل البرنامج الأساسي ليتناسب مع المعلومات الجديدة إما بزيادة الاختبارات أو بانقاصها. ويراعى إجراء هذه المقارنات بالنسبة لكل مجتمع من مجتمعات المراجعة.

٢ـ تحديد ذلك الجزء من نظام الرقابة الإدارية الذي قد يكون له تأثير على القوائم المالية ويعامل بنفس طريقة نظام الرقابة المحاسبية الموضحة أعلاه. على أن يتم إعادة النظر في تحديد ذلك الجزء عند بداية كل عملية مراجعة.

٣ـ يراعى عند تقييم نظم الرقابة الداخلية الموضوعية بقدر الامكان. وكان العرف المحاسبي قد جرى على تقييم النظام بإعطائه تقديرات مثل: ممتاز ـ جيد ـ ضعيف. غير أن درجة الحكمية هنا كبيرة. ولاشك في أن أساليب المعاينة الاحصائية يمكنها الحصول على تقدير أكثر دقة أما بالنسبة للمعاينة الحكمية فكل ما نستطيعه في ضوئها هو الاقتراب من الموضوعية بقدر الامكان وعلى هذا الأساس فانني أقترح ما يلي اقترابا بالمعاينة الحكمية من الموضوعية بقدر الامكان:

أ ـ تقسم مجتمعات «نظم الرقابة الداخلية» التي يتم فحصها تقسيما فرعيا (حسب نوع كل نظام) ـ ثم يتم تقسيمها تقسيما آخر وفقا لدرجة المخاطرة ويعطي كل مجتمع قيمة أو تقديرا مستقلا.

ب ـ يتم الاستعانة بقدر الإمكان بأفكار الاحصاء الترتيبي (اللامعلمي) بحيث يتم المفاضلة بين مستويات مختلفة وبالتالي يكون متخذ القرار (المراجع) قد أجبر على قدر من الموضوعية. فاذا كانت أمامه خمسة مستويات مثلا ورتبها حسب قوة نظام الرقابة الداخلية فيمكن مثلا أعطاء أفضل مستوى وزنـا رقميا (٥) والذي يليه (٤) والذي يليه (٣) وهكذا.[٤٣]. وقد استفاد أحد الباحثين من هذه الفكرة في اقتراح إعداد قائمة استقصاء لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس هذه الطريقة. ويوضح الشكل رقم (٢) هذه الفكرة التي نادى بها الباحث الامريكي Sprague منذ فترة[٤٤]. وبمقتضاها يتم تقسيم اسئلة قائمة الاستقصاء من حيث أهميتها الى ٥ درجات. وعلى هذا الأساس تتدرج الأهمية النسبية للأسئلة من ١ الى ٥ وكلما زادت الأهمية النسبية كلما زادت الدرجة المقدرة للسؤال والعكس

اسم الموظف المختص بالمشروع	السؤال	الإجابات		تحقيقات المراجعين		
		نتيجة الفحص	القيمة المقدرة	اسم المراجع والتاريخ	الملاحظة	الاختبارات
	١- هل يوجد دليل حسابات في المشروع؟	٥	٥			
	٢- هل يوجد إلى جانب دليل الحسابات شرح لطبيعة البنود التي تقيد في الحسابات المختلفة؟	صفر	٣			
	٣- هل تستخدم كتيبات محاسبية تبين الإجراءات المحاسبية التي تتخذ بالمشروع؟	صفر	٥			
	٤- هل توجد خريطة تنظيمية تبين الاختصاصات والمسئوليات المتعلقة بالوظيفة المحاسبية.	٢	٢			
	٥-........................					
	٦-........................					
	اجمالي التقديرت	س	ص			

$$\text{نسبة الفعالية} = \frac{\text{س}}{\text{ص}} \times ١٠٠ =$$

شكل رقم (٢): قائمة استقصاء ذات القيم المرجحة لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

صحيح . وبفرض أن الأهمية النسبية للسؤال هي خمس درجات. . . فبعد أن يسأل المراجع السؤال ويحصل على الإجابة ويتأكد من صحتها بأساليب المراجعة واجراءاتها فإن الإجابة على السؤال تكون إما بالإيجاب أو النفي . فاذا كانت الإجابة بالإيجاب فإن السؤال يحصل على تقدير خمس درجات وإذا كانت الاجابة بالنفي حصل على تقدير «صفر» وفي هذه الحالة يستعاض عن خانتي «نعم» و «لا» في قائمة الاستقصاء بخانة القيمة المقدرة وتبين بها درجة الأهمية النسبية المقدرة للسؤال وخانة أخرى «نتيجة الفحص» وهي إما الدرجة القصوى المقدرة في حالة الإجابة بالإيجاب وإما «صفر» في حالة الإجابة بالنفي.

وبعد انتهاء الاسئلة الخاصة بجزء محدد من المشروع يتم تجميع العمود الخاص بنتجية الفحص ويقارن بمجموع العمود الخاص بالقيمة المقدرة. وعلى هذا الأساس فإن:
النسبة المئوية لمدى فعالية هذا الجزء

$$= \frac{\text{مجموع القيم الناتجة من الفحص}}{\text{مجموع القيم المقدرة لهذا الجزء}} \times ١٠٠$$

فإذا فرضنا أن مجموع القيم التي نتجت من فحص نظام الرقابة الداخلية على المتحصلات النقدية كانت ٣٦ درجة وأن مجموع الحدود القصوى المقدرة كدرجات لتقدير الأهمية النسبية لهذه العمليات كانت ٥١ درجة. فعلى ذلك تكون درجة الفاعلية في هذا المجال = $\frac{٣٦}{٥١} \times ١٠٠$ = ٧٠,٦٪ =٧٠٪ تقريبا
ويعتبر هذا المجال مجتمع مراجعة فرعياً وتقدر درجة مخاطر معاينة المراجعة له على أساس ٣٠٪ (١٠٠ - ٧٠).

المرحلة الثالثة: إجراء اختبارات التحقق:

تشمل المرحلة الثالة إجراء اختبارات التحقق وفقا للخطة الأساسية الموضوعة إذا لم تكن قد عدلت في ضوء نتيجة المرحلة الثانية. أو وفقا للخطة المعدلة نتيجة فحص نظام الرقابة الداخلية بالمرحلة الثانية.

وفي كلتا الحالتين تبدأ المرحلة الثالثة بتصور أساسي لدرجة المخاطرة في كل مجال. وعند انتهاء مراجعة كل مجتمع فرعي يتم تقييم الخطة. وقد يضطر الأمر المراجع الى زيادة حجم الاختبارات في مجال والإقلال منه في مجال آخر.

وعند تحديد اختبارات التحقق وتقييم درجات المخاطرة في المجتمعات التي تشملها فإن هناك عنصرين أساسيين ينبغي أخذهما في الاعتبار بصفة خاصة في ظل استخدام المعاينة الحكمية هما:

١ـ الأهمية النسبية:

يقصد بالأهمية النسبية ـ كما أوضحنا فيما تقدم ـ مدى جسامة تأثير الخطأ في وحدة أو مجموعة وحدات معاينة على القيمة الإجمالية للمجتمع. ففي مثالنا المتقدم الخاص بمجتمع حسابات المدينين يكون لمجموع هذه الحسابات قيمة ويمكن نسبة قيمة الحساب المدين الى هذه القيمة الاجمالية لمعرفة وتحديد مدى أهميتها النسبية. أي إذا حدث بها خطأ فهل يكون لهذا الخطأ تأثير جسيم على القيمة الاجمالية. وتقاس درجة الأهمية النسبية كما أوضحنا فيما تقدم بطريقتين: الأولى باعتبار مبلغ معين يمثل مقياسا لهذه الأهمية (١٠٠٠٠ دينار مثلا) بحيث إذا زادت قيمة الوحدة على هذا المبلغ المحدد اعتبرت هامة وأحيانا تحدد الأهمية النسبية على أساس نسبة إلى الاجمالي. وقد يكون هذا الاجمالي هو إجمالي قيمة الأصول أو قد تنسب الأهمية إلى قيمة الأرباح. ويتوقف ذلك كله على ظروف كل حالة وطبيعة كل بند. وقد كان هذا الموضوع من المواضيع التي شغلت الفكر المحاسبي العلمي والمهني زمنا طويلا. وكانت معظم المناقشات تدور حول تحديد حجم ما يعتبر هاماً نسبيا ففي حين كان البعض يرى أن الأهمية تتحدد بنسبة ٥٪ من الاجمالي فإن البعض الآخر يرى أن تحدد بنسبة ١٥٪. وقد ارتبطت الأهمية النسبية أيضا بعنصر الافصاح في القوائم المالية. حيث قد تكون للعنصر أهمية لدى مستخدم القوائم المالية الذي توجه اليه هذه القوائم وينبغي ابرازه حتى لو كان قليل القيمة(٥).

ولعلاج كل ذلك يقترح مايلي:

أ ـ تقسم المجتمعات الخاصة باختبارات التحقق في البرنامج الأساسي حسب درجة مخاطر المعاينة بحيث يكون كل مجتمع له نفس مستوى المخاطرة تقريبا. ويتم تعديل الوضع في ضوء التغييرات التي تكتشف لدرجة المخاطرة أثناء مراحل المراجعة المختلفة.

ب ـ يتم تحديد درجة الأهمية النسبية قبل بدء المراجعة على أسس موحدة بحيث تقسم الأهمية إلى ثلاث مجموعات على الأقل: هام جدا ـ هام ـ قليل الأهمية. ويمكن اعتبار أكثر من ١٥٪ تمثل الهام جدا، ومن ٥٪ الى أقل من ١٥٪ هام، وأقل من ٥٪ قليل الأهمية. على أن يتم تعديل هذه النسب تعديلا بسيطا يتناسب مع درجة مخاطر معاينة المراجعة الخاصة بكل مجتمع مراجعة.

جـ ـ يفضل الاستعانة بأفكار معاينة الوحدات النقدية واعتبار وحدة المعاينة هي وحدة النقد (الدينار مثلا) وفي هذه الحالة يتم الربط بين قيمة العينة المراجعة وقيمة المجموع الكلي. ويراعى بطبيعة الحال أن تغطي أكبر القيم الممكنة بأقل جهد. فمثلا اذا كان هناك عدد قليل من حسابات المدينين تمثل قيمته ٨٠٪ من إجمالي الرصيد أمكن الاكتفاء به حتى لو كان عدد الحسابات الباقية يمثل ٩٠٪ من عدد الأرصدة. لأن ١٠٪ من الأرصدة تعبر ـ في هذا المثال ـ عن ٨٠٪ من قيمة الرصيد الاجمالي للمجتمع.

٢ـ المراجعة التحليلية Analytical Auditing

ترتبط المراجعة التحليلية عادة بأسلوب المراجعة الانتقادية Scanning ويمكن اعتبارهما

أسلوبا واحدا متكاملا. ويقوم بهذه العملية عادة أحد المراجعين القدامى ذوى الخبرة الطويلة وهي تهدف أساسا إلى إيجاد نوع من الضمان الاضافى ضد مخاطر المراجعة بنوعيها. وتكون لها عادة فائدة كبيرة سواء استخدمنا أسلوب المعاينة الإحصائية أو أسلوب المعاينة الحكمية. غير أن فائدتها تكون أكبر في حالة استخدام أسلوب المعاينة الحكمية.

ويتلخص الأسلوب في قيام المراجع (أو المراجعين) ذوي الخبرة بإلقاء نظره عامة شاملة على الدفاتر والسجلات المحاسبية والقوائم المالية والتوقف عند الأمور الشاذة أو عند مجالات المخاطر المرتفعة وفحصها. وكذلك يتم إجراء ربط بين المعلومات ومقارنات مثل متابعة أرقام المبيعات أو إيجاد نسب معينة ومقارنتها بين السنوات المختلفة أو خلال نفس السنة مثل نسبة صافي الربح الى المبيعات. ويتم أيضا دراسة الاتجاهات والارتباطات وغير ذلك من الأساليب الإجمالية للتأكد من صحة نتائج المراجعة الاختبارية بالعينة[٤٦].

المخرجات:

الناتج الاساسي من عملية المراجعة هو «تقرير المراجع» موضحا رأيه في القوائم المالية موضع المراجعة بأقل قدر ممكن من مخاطر المراجعة.

والهدف الأساسي من هذا النموذج المقترح هو الاقلال من مخاطر المراجعة الى أقصى درجة ممكنة... أي تكون أقرب ما يمكن الى الصفر. والمقصود هنا مخاطر المراجعة بنوعيها... وان كان اهتمامنا الأساسي في هذا البحث وتركيزنا في عرض هذا النموذج هو بمخاطر معاينة المراجعة باعتبارها المجال الأساسي لهذا البحث.

٦/٥ تطوير الانتقاء الحكمي للاختبارات:

أوضحت فيما تقدم أسس الانتقاء الحكمي المطبقة مهنيا (قسم ٥/٢) وفي هذا القسم أقترح بعض مجالات التطوير في هذه الأسس اقترابا بها من الموضوعية واستكمالا للمقترحات المقدمة فيما تقدم (قسم ٦/٤).

يشترط في أسلوب المعاينة الاحصائية أن يتم انتقاء العينة عشوائيا. ويعتبر الانتقاء العشوائي شرطا أساسيا بدونه تصبح العينة الاحصائية معيبة. ويقصد بالانتقاء العشوائي أن يكون لكل وحدة من وحدات المعاينة فرصة لأن تنتقي في العينة متماثلة مع غيرها من الوحدات المكونة للمجتمع.

وأرى أن أساليب الانتقاء العشوائي هذه لها فائدة كبيرة ويمكن الاستفادة بها في انتقاء «عينة المراجعة» في ظل أسلوب المعاينة الحكمية. وسأوضح فيما يلي أهم هذه الأساليب ومقترحات استخدامها في المراجعة.

وينبغي أولا تحديد مجتمعات المراجعة وفقا لنوعياتها ولدرجة المخاطرة في ضوء المقترحات المقدمة. ويعتبر حصر المجتمع وتحديده بدقة خطوة تمهيدية أساسية. وفيما يلي أهم هذه الأساليب:

١ـ العينة العشوائية المطلقة Unrestricted Random Sample بعد أن يتم حصر وحدات المجتمع بطريقة أو بأخرى يتم ترقيم كل وحدة إن لم تكن مرقمة. ثم تستخدم جداول خاصة ـ معدة بواسطة الاخصائيين ومختبرة ـ هي جداول «الأرقام العشوائية» يتم انتقاء العينة منها بطريقة مبسطة. فإما أن تكون أرقام الوحدات مماثلة لارقام الجدوال فيتم انتقاء الوحدات التي اختيرت أرقامها من الجداول. وإما أن تكون أرقام الوحدات مختلفة من حيث عددها (جدول مكون من ٤ أرقام العينة ٣ أرقام مثلا) فيتم تعديل أرقام المجتمع بطريقة منتظمة (حذف رقم). وهذه الطريقة في منتهى البساطة وهي مجرد انتقاء لأرقام من الجداول بطريقة مباشرة (مثلا من أول سطر الى آخره والسطر الذي يليه. . . الخ). ولا تتطلب أية عمليات أو معادلات رياضية. كل ما تتطلبه هو توافر هذه الجدوال وقد بدأت هذه الجداول تتوافر بكثرة لأن هذه الأرقام تستخدم في مجالات مختلفة. غير أن المشكلة الوحيدة بالنسبة لهذه الطريقة هي صعوبة ترقيم وحدات المعاينة في مجتمعات المراجعة أحيانا.

٢ـ العينة العشوائية المنتظمة Systematic Random Sample وتشمل عملية أخذ وحدات متتابعة من المجتمع على مسافات وابعاد متساوية تحدد عادة بقسمة حجم المجتمع على حجم العينة. ثم تختار المفردة الأولى عشوائيا. وبعد ذلك يتابع الأختيار بطريقة منتظمة. مثال لذلك: إذا كان حجم المجتمع ٢٠٠٠ وحدة وحجم العينة ٢٠٠ وحدة فيكون التتابع = $\frac{٢٠٠٠}{٢٠٠}$ = ١٠ أي وحدة كل ١٠ وحدات متتابعة. فاذا كانت الوحدات مرتبة (قيود يومية مثلا) تراجع وحدة ثم تترك ٩ وحدات وتراجع العاشرة. . . وهكذا.

ويمكن استخدام هذه الطريقة في مجتمعات متعددة لأنها تتمشى مع طبيعة هذه المجتمعات. وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها استخدام طريقة العينة العشوائية المطلقة. كما يراعى تغيير نقطة البداية في كل مراجعة حتى لا يصبح الأساس معروفا.

٣ـ العينة العشوائية الطبقية: Stratified Random Sample تعتمد هذه الطريقة على تقسيم المجتمع الى عدة طبقات متجانسة بحيث تكون وحدات كل طبقة متجانسة مع بعضها البعض. وتعبر كل طبقة مجتمعا مستقلا يتم اختيار العينة منه عشوائيا بعد ذلك. ويلاحظ أن هذه الطريقة ليست في الواقع طريقة لأنتقاء ولكنها طريقة لتحديد المجتمعات الفرعية. وقد اعتمدت على هذه الفكرة في اقتراح تقسيم المجتمع الى مجتمعات فرعية وفقا للنوعيات الفرعية ولدرجة المخاطرة (قسم ٦/٤ من هذا البحث).

ويمكن مثلا تقسيم مجتمع «حسابات المدينين» الى ثلاث مجتمعات فرعية وفقا لقواعد الموضوعية (الأهمية النسبية) الموضحة فيما تقدم كما يلي:
المجتمع الأول (الطبقة الأولى): الحسابات التي تزيد قيمتها على ١٥٪ من إجمالي رصيد المدينين (درجة المخاطرة كبيرة جدا).

المجتمع الثاني: الحسابات التي تتراوح قيمتها ما بين ٥٪ وأقل من ١٥٪ من إجمالي المدينين (درجة المخاطرة كبيرة).
المجتمع الثالث: الحسابات التي تقل قيمتها عن ٥٪ من قيمة إجمالي المدينين (درجة المخاطرة عادية).

٤ـ العينة العنقودية: Cluster Sample ويتطلب هذا النوع أن يكون المجتمع مبوباً في شكل مجموعات كأن تكون صور فواتير المبيعات موجودة في مجموعة من الدفاتر. وطبقا لهذه الطريقة يقوم المراجع أولا باختيار مجموعات معينة من المجموعات الموجودة بطريقة عشوائية. . فمثلا يختار عشوائيا عدة دفاتر صور فواتير المبيعات. ثم يقوم باختيار عدة فواتير عشوائيا من كل دفتر وتمثل مجموعة الفواتير المختارة العينة الممثلة للمجتمع.

واقترح أن يلتزم القائمون بأسلوب المعاينة الحكمية بأساليب الانتقاء العشوائية على الأقل كخطوة أولى. وأنصح أن تستخدم الطريقتان الأولى والثانية (العينة العشوائية المطلقة والعينة العشوائية المنتظمة). ويلاحظ أن أسلوب العينة العشوائية المنتظمة كان مستخدما مهنيا في ظل المعاينة الحكمية. كما أقترح استكمال ذلك بالنظر إلى وحدة النقد (الدينار مثلا) على أنها وحدة معاينة ومراعاة تمثيل اجمالي العينة المنتقاة للحجم المحدد على الأقل. فاذا كان حجم العينة المحدد هو ٢٥٪ فلا ينبغي أن تقل قيمة مجموع وحدات العينة عن ٢٥٪ من القيمة الاجمالية. كما يراعى أن تشمل العينة جميع المجالات ولو بنسب مختلفة. فبدلا من أن تتم مراجعة شهري يناير وديسمبر (أول وآخر شهر في السنة المالية) باعتبار أن الخبرة قد دلت على أن مخاطر المعاينة في هذين الشهرين مرتفعة. يمكن معاملة شهري ديسمبر ويناير على أنهما مجتمع مستقل تراعى في تحديد كميته المخاطر المرتفعة. على أن تعامل بقية الأشهر على أنها مجتمعات (طبقات) مختلفة بدرجة مخاطرة أقل وتقلل كمية اختباراتها بالتالي.

٧ـ الخلاصة:

مازالت الغالبية العظمى من المراجعين تستخدم أسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية. وهو الأسلوب الذي يعتمد كلية على التقدير الشخصي للمراجع في تحديد حجم الاختبارات وأسس انتقائها. وتشير الدلائل الى أن هذا الأسلوب سيظل مستخدما لفترة طويلة بواسطة غالبية المراجعين سواء في العالم الغربي أو في عالمنا العربي.

وقد عنيت في هذا البحث باستخلاص ملامح الأسلوب كما هو مطبق مهنيا وقد بدأت بتعريف للمراجعة الاختبارية ثم تبويب لأنواع الاختبارات الرئيسية الثلاث (الإلمام ـ الإلتزام ـ التحقق)، وتحديد لأهداف كل منها ولمجالات استخدامها ثم أوضحت أسس تحديد كمية الاختبارات وانتقاء الكمية المحددة كما هو مطبق مهنيا. وبعد ذلك أجريت دراسة وتحليل لمزايا وعيوب أسلوب المعاينة الحكمية مع موازنة بينه مقارنة بمزايا وعيوب المعاينة الاحصائية.

وقد تبين من ذلك ان هنا قدرا أساسياً من الحكمية مطلوب الى جانب أقصى قدر ممكن من الموضوعية في إطاره. وأن أفضل خطوة تالية في هذا السبيل هي استكمال إطار علمي/ مهني يوضح عملية المراجعة بشكل متكامل متناسق.

وبناء على ذلك فقد اقترحت في القسم الأخير من هذا البحث نموذج معياريا لعملية مراجعة متكاملة متناسقة. وقد ارتكز هذا النموذج على علاقة مراحل عملية المراجعة وجزئياتها بمخاطر المراجعة بصفة عامة وبمخاطر معاينة المراجعة بصفة خاصة.. ثم تحليل للمخاطر حسب أنواع الاختبارات وإيضاح لأثرها في كل ذلك على حجم الاختبارات وأسس انتقائها.

ويوضح النموذج ما يجب أن تكون عليه عملية المراجعة (معياري) وقد راعيت في النموذج المقترح اقتراح مجموعة من القواعد الموضوعية التي تمكن مستخدم أسلوب المعاينة الحكمية من تهذيب تقديره الشخصي وتلزمه بقدر من الموضوعية يكون خطوة في سبيل الطريق الصحيح.

ويلاحظ أن هذا النموذج قد حاول تحقيق الأهداف التالية:

١- وضع هيكل إطار عام متكامل مهني/ علمي لعملية المراجعة.
٢- الاقتراب بأسلوب المعاينة الحكمية من الموضوعية بقدر الإمكان.

وأرجو ان يكون هذا البحث خطوة في سبيل المزج بين الحكمية والموضوعية بطريقة تكفل تحقيق أهداف المراجعة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

الهوامش

(١) للرجوع إلى شرح أكثر لمفهوم «المراجعة الاختبارية» و«المعاينة الحكمية» راجع الأقسام من ٢ إلى ٥ من هذا البحث.

(٢) راجع على سبيل المثال المراجع الأساسية التالية التي تحوي شرحا للأسس العلمية للمعاينة الإحصائية في المراجعة بطريقة مبسطة. بالاضافة الى احتوائها على مجموعة من الجداول التي يمكن الرجوع اليها لتحديد حجم العينة الاحصائية وانتقالها بطرق مبسطة:

- Arkin, Herbert: **"Handbook of Sampling For Auditing and Accounting,"** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1984).
- McRae, T. W.,: **"Statistical Sampling For Audit and Control"**, (London: John Wiley and Sons, 1974).
- Guy, D.M., **"An Introduction to Statistical Sampling in Auditing"**, (New York: John Wiley and Sons, 1980).

(٣) راجع في هذا الصدد:

- Smith, Alden C.,: **"The Accounting Profession's Growing Interest in Statistical Sampling"**, The New York Certified Public Accountant, July 1957.
- Vance, Lawrence L.,: **"Developments in Statistical Sampling,"** The Accounting Review, Vol. 35, No. 1, January 1960.

(٤) من ذلك على سبيل المثال أن جمعية المحاسبين القانونيين بنيويورك كوّنت لجنة عام ١٩٥٥ لدراسة هذا الموضوع. كما تم خلال نفس الحقبة تكوين لجان أخرى لدراسة نفس الموضوع بواسطة مجمع المراجعين الداخليين ومجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.

راجع في هذا الصدد:

- Smith, Loc. cit.
- Committee on Statistical Sampling, AICPA:

"Statistical Sampling and the Independent Auditor", **The Journal of Accountancy**, February 1962.

(٥) راجع التوصية الأخيرة لمجمع المحاسبين الأمريكي:

- American Institute of Certified Public Accountants, Statement of Auditing Standards No. 39: **"Audit Sampling"**, (New York; American Institute of Certified Public Accountants, 1981).

(٦) انظر على سبيل المثال:

McRay, John H.,: "A Quasi-Bayesian Risk Model For Dollar Unit Sampling", **The Accounting Review**, Vol. LIX, No. 1, January 1984.

(٧) انظر على سبيل المثال:

- R. Whittaker: "MUS-Effective Tool or Blunt Instrument?", **Accountancy**, April 1983.
- Cosserat, Graham: "Judgement Sampling Rules OK," **Accountancy**, April 1983.

(٨) Akresh, A.D.: "Statistical Sampling in Public Accounting,"

The CPA Journal, July 1980.

(٩) McRae, T.W.,: "A Study of the Application of Statistical Sampling to External Auditing," (London: The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 1982), pp. 12-13.

(١٠) راجع توصية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عن عينة المراجعة رقم ٣٩ الصادرة عام ١٩٨١ والسالف الإشارة إليها.

(١١) يصعب القول بأن هناك «نظرية للمراجعة». غير أن هناك مجموعة من الأعمال الرائدة التي ظهرت في السنين الثلاثين الأخيرة والتي يمكن اعتبارها اتجاها سليما في هذا الصدد. ولعل أهم هذه الأعمال المراجع التالية:

- Mautz, R. K. and Sharaff, Hussein A.,: "**The Philosophy of Auditing,**" (Evanston, Illinois: American Accounting Association, 1961).
- American Accounting Association, Committee on Basic Auditing Concepts: "Committee Report", **The Accounting Review,** Supplement to Vol. XLVIII, 1972.
- Toba, Y.,: "A General Theory of Evidence as the Conceptional Foundation in Auditing Theory", **The Accounting Review,** Vol. 50, No. 1, January 1985, pp. 7-24.

(١٢) بدأت اتجاهات حديثة منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات تنادي بتوسيع مجال عمل «مراقب الحسابات الخارجي» لهذا النوع من المنشآت بحيث يشمل أنواعا ومجالات جديدة مثل: مراجعة الموزانات» و «المراجعة الإدارية». و «المراجعة الاجتماعية». ومع ذلك مازال هدف المراجع في هذه الحالة بالنسبة لنوع المراجعة موضع بحثنا هذا هو «إبداء الرأي عن القوائم المالية». وذلك بالرغم من أن قطاع الأعمال العام في مصر مثلا قد بدأ يطبق بعض هذه الاتجاهات منذ صدور قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤. ولعل المشكلة الأساسية هنا هي خشية مراقبي الحسابات من المسئوليات القانونية والحاجة الى تدريب أضافي في مجالات جديدة قد تكون بعيدة عن تخصصاتهم الأصلية وتأهيلهم العلمي والعملي. ولن نتعرض هنا لهذا الموضوع باعتباره خارج نطاق هذا البحث. وللرجوع الى بعض هذه المناقشات أنظر على سبيل المثال المراجع التالية:

- Danos, P. and Imhoff, E.A.,: "Auditor Review of Financial Forecasts: An Analysis of Factors Affecting Reasonableness," **The Accounting Review,** Vol. LVII No. 1, January 1982.
- Willingham, J.J., Smith, C.H. and Taylor, M.E.,: "Should the CPA's Opinion be Extended to Include Forecasts?", **The Financial Executive,** September 1970.
- Secoy, T. G.,: "A CPA's Opinion on Management Performance", **The Journal of Accountancy,** July 1971.
- Wood, T.D.,: "A New Reporting Problem For Auditors - The Impact of Pollution Controls on Financial Statements," **The Journal of Accountancy,** March 1972.

(١٣) راجع في هذا الصدد
د. حلمي نمر: «التطور الاقتصادي وأثره في الفكر المحاسبي» ـ مجلة المحاسبة والادارة والتأمين للبحوث العلمية (كلية التجارة ـ جامعة القاهرة) ـ العدد الأول، ١٩٦٣.

Brown, R. Gene: "Changing Audit Objectives and Techniques, "**The Accounting Review,** Vol. 37, No. 4, October 1962.

(١٥) راجع في هذا الصدد:
ـ الدكتور عيسى أبو طبل: الاتجاهات الحدية في الرقابة الخارجية على حسابات شركات المساهمة» ـ رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٦٠، ص٧ وما بعدها.

- Porter Jr., W. Thomas and Burton, John C.,: **"Auditing - A Conceptional Approach,"** (Belmont, California: Wadsworth Publishing Company Inc., 1971), pp 71-80.
- Brown, R. G., op. cit.
- American Accounting Association, **Committee on Basic Auditing Concepts,** op. cit.

(١٦) ويلاحظ أن هذا المفهوم الحديث للمراجعة قد تغلب على الكثير من أوجه النقص التي شابت التعاريف السابقة. إلا أنه مازال لا يشمل بعض مجالات المراجعة الإدارية. ولن نتطرق لمناقشة هذا الجانب بأعتباره خارج نطاق هذا البحث. وللرجوع الى تفاصيل هذا الموضوع أنظر:
د. ابراهيم عثمان شاهين: «المراجعة ـ دراسات وحالات عملية» (القاهرة مكتبة عين شمس، ١٩٨٠) ص٢٤ ـ ٣٨

(١٧) راجع في هذا الصدد:
- Skinner, R. J.,: **"The External Audit, 1-Concepts and Techniques,"** (Toronto: Copp Clark Pitman, 1977) p. 305.
- Defliese, P. L., Johnson, K. P. and Macleod, R.K.,: **"Montgomery's Auditing,"** (New York: John Wiley and Sons, 1975), pp. 106 - 107.

(١٨) راجع
- Brown, op. cit.
- Skinner, op. cit, p. 305.

(١٩) راجع في هذا الصدد:

ـ الدكتور عبد اللطيف عبد الفتاح والدكتور احمد محمد عمر: «المدخل في الاحصاء ورياضياته ـ الجزء الأول» (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢) صـ ١٣٦ ـ ١٤٩.

(٢٠) راجع

Brown, op. cit.

Skinner, op. cit., p. 305 ff.

AICPA: **Statement of Auditing Standards** No. 39, op. cit., p. 106.

(٢٣) من المعروف أن المراجع إذا لم يتمكن من إبداء رأيه لأي سبب من الأسباب فإنه يكتب تقرير «عدم ابداء رأي» يوضح أسباب عدم تمكنه من المراجعة وإبداء الرأي.

(٢٤) Defliese et. al., op. cit., pp. 106 - 107.

(٢٥) American Institute of Certified Public Accountants, Committee on Accounting Procedure: "The Auditor's Study and Evaluation of Internal Control, " **Statement on Auditing Procedure** No. 54, November 1972.

(٢٦) انظر على سبيل المثال المراجع التالية :

- Consulative Committee of Accountancy Bodies: **"Auditing Standards and Guidelines"**, *(London: The Councils of the English, Irish and Scottish Institutes of Chartered Accountants, and the Association of Certified Accountants, April 1980).*
- *Deflies et. al., op. cit., p. 107.*
- *Howard, L.R.: "Auditing", (London: Macdonald and Evans, 1982), pp. 72-75.*

(٢٧)

Grobstein, M. and Craig, P. W.,: "A Risk Analysis Approach to Auditing," **Auditing - A Journal of Practice and Theory, Vol. 3, No. 2, Spring 1984, p. 2.**

(٢٨) راجع في هذا الصدد

- **Skinner, op. cit., pp. 305 - 306.**
- **AICPA, Statement on Auditing Standards** No. 39, op. cit.

(٢٩) انظر على سبيل المثال:

- Jiambalvo, J. and Waller, W.,: "Decomposition and Assessments of Audit Risk," **Auditing - A Journal of Practice and Theory**, Vol. 3, No. 2., Spring 1984.
- Grobstein and Craig, op. cit.
- Akresh, A.D., and Mitchell, J.E.,: "A Case From Practice: Audit Risk," **The Auditor's Report, (Auditing Section / American Accounting Association)**, Vol 8, No. 1, Winter 1984.

(٣٠) راجع في هذا الصدد

- American Institute of Certified Public Accountants: "Codification of Auditing Standards and Procedures", **Statement of Auditing Standards** No. 1, Nevember, 1972.
- Defliese et. al., op. cit., p. 109 ff.
- Stettler, H.F.,: Auditing Standards and Competence of Evidential Matter", **The Accounting Review**, Vol. 29, No. 1, January 1954.

ـ الدكتور عبد المنعم محمود: نظرية الإثبات في المراجعة، القاهرة: مجلة التجارة والضريبة، العدد ٩٤ ـ اكتوبر ١٩٦٣ .

- American Institute of certified Public Accountant: **"Codification of Statements on Auditing Standards,"** (New York: Institute, 1978), p. 39.

(٣٢) المادة الاولى من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري الصادر في ٤ أغسطس ١٩٥٨ عن نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية.

(٣٣)
- Defliese et. al., op. cit., pp. 31.37.

(٣٤)
- Woolf Emile: "Audit Sampling - Without Tears," **Accountancy**, April, 1983, p. 84.

(٣٥)
- Gupta, K., "**Contemporary Auditing**(New Delhi: TATA McGraw-Hill Publishing Co. Ltd., 1977), p. 110.

(٣٦) راجع في هذا الصدد ـ على سبيل المثال

- Ibid., pp. 109-113.
- Brink and Witt, op. cit., pp. 182-183.

(٣٧) راجع في هذا الصدد:

- McRae, op. cit., pp. 200-225.
- Woolf, op. cit., pp. 84-87.

(٣٨) أول من نادى بتطبيق هذا الأسلوب هما

- Kraft, W. H., "Statistical Sampling for Auditors. A. New Look", **The Journal of Accountancy**, August 1968, pp. 49 - 56.
- Tracy, J. A., "Bayesian Statistical Methods in Auditing", **The Accounting Review**, Vol. 44, No. 1, January 1969, pp. 90 - 98.

(٣٩) راجع في هذا الصدد

- McRay, John H., op. cit.
- Etor, J.,: "A Bayesian Approach to Routine Decisions in Internal Auditing, "**Managerial Finance** Vol. 5, No. 2, 1980, pp. 200 - 213.

(٤٠) الدكتور عبد اللطيف عبد الفتاح والدكتور أحمد محمد عمر، المرجع السابق ص١٣٦ ـ ١٤٩.

- American Institute of Certified Public Accountants: "**Internal Control**" New York: Institute, 1949.

(٤٢) هذا التبويب والتعاريف من وضع لجنة إجراءات المراجعة بمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي نتيجة للمناقشات التي ثارت بعد صدور التعريف الحديث للرقابة الداخلية ووضع المراجع الخارجي من نظم الرقابة الداخلية وفقا له. وقد صدر بتوصية لأول مرة عام ١٩٥٨ ثم تمت مراجعتها في ضوء الانتقادات التي وجهت إليها وأعيد إصدارها عام ١٩٧٢ وفقا لما هو موضح هنا. انظر في هذا الصدد:

- American Institute of Certified Public Accountants, Committee of Auditing Procedure: "The Auditor's Study and Evaluation of Internal Control", **Statement on Auditing Procedure,** No. 54, November, 1972.

(٤٣) راجع في هذا الصدد:

- Siegel, S.,: "**Non Parameteric Statistics For the Social Science**", (Englewood, Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1956.)

- Sprague, William D.,: "Testing the Adequacy of Internal Control", **The Journal of Accountancy,** March, 1956, pp. 49 - 55.

(٤٥) راجع على سبيل المثال:

- Zuber, G. R., Elliott, R.K., Kinny, Jr. W. R. and Leisenring, J.J., "Using Materiality in Audit Planning", **Journal of Accountancy,** March 1983.
- Defliese et. al., op. cit., pp. 31-37.
- Chan, S.,: "Materiality", **The New York Certified Public Accountant,** June 1961, pp. 401-407

(٤٦) راجع في هذا الصدد:

Defliese et. al., op. cit., pp. 142-144.

المراجع

أولا: مراجع باللغة الانجليزية

1. American Accounting Association, Committee on Basic Auditing Concepts: "Committee Report", **The Accounting Review,** Supplement to Vol. XLVIII, 1972.
2. American Institute of Certified Public Accountants: **"Internal Control",** (New York: Institute, 1949).
3. American Institute of Certified Public Accountants: "Codification of Auditing Standards and Procedures", **Statement on Auditing Standards** No. 1, November, 1972.
4. American Institute of Certified Public Accountants, Committee on Auditing Procedure: "The Auditor's Study and Evaluation of Internal Control", **Statement on Auditing Procedure** No. 54, November, 1972.
5. American Institute of Certified Public Accountants: **"Codification of Statements on Auditing Standards**(New York: Institute, 1978).
6. American Institute of Certified Public Accountants, **Statement on Auditing Standards** No. 39: "Audit Sampling", (New York; American Institute of Certified Public Accountants, 1981).
7. Akresh, A.D., and Mitchell, J. E.,: "A Case from Practice: Audit Risk," The Auditor's Report, **(Auditing Section/American Accounting Association), Vol. 8, No. 1 Winter 1984.**

8. **Akresh, A.D.: "Statistical Sampling in Public Accounting", The CPA Journal,** July, 1980.

9. Arkin, Herbert: **"Handbook of Sampling for Auditing and Accounting"**, (New York; McGraw-Hill Book Company, 1984).

10. Brown, R. Gene: "Changing Audit Objectives and Techniques", **The Accounting Review,** Vol. 37, No. 4, October 1962.

11. Chan, S.,: "Materiality", **The New York Certified Public Accountant,** June 1961.

12. Committee on Statistical Sampling, AICPA: "Statistical Sampling and the Independent Auditor", **The Journal of Accountancy**, February 1962.

13. Consultative Committee of Accountancy Bodies: **"Auditing Standards and Guidelines"**, (London: The Councils of the English, Irish and Scottish Institutes of Chartered Accountants and the Association of Chartered Accountants, April 1980).

14. Cosserat, Graham: "Judgement Sampling Rules OK", **Accountancy,** April 1983.

15. Danos, P. and Imhoff, E. A.,: "Auditor Review of Financial Forecasts: An Analysis of Factors Affecting Reasonablenes", **The Accounting Review,** Vol. LVII No. 1, January 1982.

16. Defliese, P. L., Johnson, K.P. and Macleod, R.K.: **"Montgomery's Auditing"**, New York: John Wiley and Sons, 1979.

17. Etor, J.,: "A Bayesian Approach to Routine Decisions in Internal Auditing", **Managerial Finance Vol. 5, No. 2, 1980.**

18. **Grobstein, M. and Craig, P.W.,: "A Risk Analysis Approach to Auditing", Auditing - A Journal of Practice and Theory,** Vol. 3, No. 2, Spring 1984.

19. Gupta, K., **"Contemporary Auditing'**, (New Delhi: TATA McGraw-Hill Publishing Co. Ltd., 1977).

20. Guy, D.M.,: **"An introduction to Statistical Sampling in Auditing"**, (New York: John Wiley and Sons, 1980).

21. Howard L.R.: **"Auditing"**, (London: Macdonald and Evans), 1982.

22. Jiambalvo, J. and Waller, W.,: "Decomposition and Assessment of Audit Risk", **Auditing-A Journal of Practice and Theory,** Vol. 3, No. 2, Spring 1984.

23. Kraft, W.H., "Statistical Sampling for Auditors: A New Look", **The Journal of Accountancy**, August 1968.

24. Mautz, R. K. and Sharaff, Hussein, A.,: **"The Philosophy of Auditing"**, (Evanston, Illinois: American Accounting Association, 1961).

25. McRay, John H., "A Quasi-Bayesian Risk Model for Dollar Unit Sampling", **The Accounting Review**, Vol. LIX, No. 1, January 1984.

26. McRae, T.W.,: **"Statistical Sampling for Audit and Control"**, (London: John Wiley and Sons, 1974).

27. McRae, T. W.: **"A Study of the Application of Statistical Sampling to External Auditing", (London: The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 1982).**

28. **Porter Jr., W. Thomas and Burton, John C.,: "Auditing - A Conceptual Approach"**, (Belmont California: Wadsworth Publishing Company Inc., 1971).

29. Secoy, T.G.,: "A CPA's Opinion on Management Performance", **The Journal of Accountancy**, July 1971.

30. Siegel, S.,: **"Non-Parameteric Statistics For The Social Sciences"**. (Englewood, Cliffs, N. J.,: Prentice Hall, 1956).

31. Skinner, R. J.,: **"The External Audit, 1-Concepts and techniques"**, (Toronto: Copp Clark Pitman, 1977).

32. Smith, Alden C.,: "The Accounting Profession's Growing Interest in Statistical Sampling", **The New York Certified Public Accountant, July 1957.**

33. **Sprague William D.,: "Testing the Adequacy of Internal Control", The Journal of Accountancy**, March, 1956.

34. Stettler, H. F.,: "Auditing Standards and Competence of Evidential Matter", **The Accounting Review**, Vol. 29, No. 1, January 1954.

35. Toba, Y.: "A General Theory of Evidence as the Conceptional Foundation in Auditing Theory", **The Accounting Review**, Vol. 50, No. 1, January 1975.

36. Tracy, J. A., "Bayesian Statistical Methods in Auditing", **The Accounting Review**, Vol. 44, No.1, January 1969.

37. Vance, Lawrence L.,: "Development in Statistical Sampling", **The Accounting Review,** Vol. 35, No. 1, January 1960.

38. R. Whittaker: "MUS - Effective Tool or Blunt Instrument?" **Accountancy,** April 1983.

39. William, J. J., Smith, C. H. and Taylor, M. E.,: "Should the CPA's Opinion be Extended to Include Forecasts?", **The Financial Executive,** September 1970.

40. Wood, T.D.,: "A New Reporting Problem For Auditors - The Impact of Pollution Controls on Financial Satements", **The Journal of Accountancy, March 1972.**

41. **Woolf Emile: "Audit Sampling - Without Tears", Accountancy,** April 1983.

42. Zuber, G. R., Elliot, R. K., Kinney, Jr., W. R. and Leisenring, J.J.,: "Using Materiality in Audit Planning", **Journal of Accountancy,** March 1983.

ثانيا: مراجع باللغة العربية

(١) د. ابراهيم عثمان شاهين: «المراجعة ـ دراسات وحالات عملية» (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٠).

(٢) د. حلمي نمر: «التطور الاقتصادي واثره في الفكر المحاسبي». مجلة المحاسبة والادارة والتأمين للبحوث العلمية، (كلية التجارة ـ جامعة القاهرة)، العدد الأول، ١٩٦٣.

(٣) د. عبداللطيف عبدالفتاح، الدكتور أحمد محمد عمر «المدخل في الاحصاء ورياضياته ـ الجزء الأول» (الكويت وكالة المطبوعات، ١٩٧٢).

(٤) د. عبد المنعم محمود: «نظرية الإثبات في المراجعة» (القاهرة؛ مجلة التجارة والضريبة، العدد ٩٤، اكتوبر ١٩٦٣).

(٥) د. عيسى أبو طبل: "الاتجاهات الحديثة في الرقابة الخارجية على حسابات شركات المساهمة"، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ١٩٦٠.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٣٣ ـ ٢٦٠)

المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة

عبد المعطي عساف

قسم الادارة العامة ـ جامعة الكويت

المقدمة :

ليس ثمة شك في أن الموارد المالية تمثل باستمرار أحد عناصر الإنتاج الأساسية ، بل إنها من وجهة نظر معظم الدارسين وأرباب الأعمال تعتبر أول هذه العناصر وأهمها ، ومن هنا لا بّد من إيلائها جل الاهتمام ، وذلك بهدف تنظيمها وإدارتها على أسس من الكفاية والفعالية .

وقد كانت الميزانية العامة على مستوى الدولة أول وأهم الأدوات التي تم استخدامها لتنظيم الأموال العامة وإدارتها ، حتى أنه لا يكاد يوجد مجتمع معاصر إلا ويعمد إلى هذا الأسلوب . وقد تزايدت أهمية هذه الأدوات بعد أن تعمق دور الدولة الاقتصادي منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات هذا القرن ، حيث لم تعد الميزانية العامة مجرد أداة تنظيمية فحسب ، بل أصبحت أداة توجيهية أحيانا وتحكمية أحيانا أخرى وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها .

وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة أهمية التوقعات والملابسات المتعلقة بالميزانية العامة وعمليات اعدادها وتنفيذها وبصورة أدت الى تشابك وتداخل في الأبعاد والمتغيرات المتصلة بها أو المحددات التي تحكمها .

وإذا كان لنا من هدف في هذه الدراسة ، فإنما يتمثل ويتركز بالدرجة الأولى في محاولة إبراز الأهمية التي أصبحت تتمتع بها الميزانية العامة وكشف وتحديد أهم المحددات التي تحكم عمليات تحضيرها وتنفيذها ومتابعتها وذلك ضمن نظرة شاملة وتكاملية .

منهج الدراسة وتبويبها :

قد يكون من المتيسر لأي باحث أن يلجأ إلى الدراسات الوصفية أو المقارنة اذا ما استهدف التعرف على المحددات القانونية المتعلقة بدورة الميزانية العامة ، أو ربما غيرها من الموضوعات . إلا

أن هذه السهولة تنقلب إلى نقيضها إذا ما انصرف الاهتمام إلى بحث المحددات الأخرى ، وخاصة المحددات السلوكية أو لدراسة المشكلات الأساسية التي تتعلق بدورة الميزانية بشكل عام . وذلك لصعوبة متابعة هذه المحددات أو المشكلات بصورة واقعية ودقيقة حتى لو عمد الباحث ، أي باحث ، الى القيام بدراسات ميدانية مباشرة . وتبدو الصعوبة أكثر تعقيدا عندما يصير البحث منصبا على السلوكيات الخاصة بتحضير الميزانية العامة وتنفيذها ومشكلاتها ، نظرا لتعقد وتداخل المتغيرات المتصلة بها ، ونظرا للسرية والحساسية المفرطة التي تحيط بها .

وبناء عليه ، فاننا في هذا المقام سوف نستند الى أية معطيات يمكن التوصل اليها عبر أدبيات الفقه الاداري والمالي ، محاولين وصفها وتحليلها بالاستناد إلى المنهج الاستقرائي أو الاستنباطي كلما أمكن ذلك ، مع الاستعانة بمخزون الملاحظة المباشرة والخبرة الشخصية لدينا ، وبالقياس على ما يتوافر من معلومات تتعلق بعمليات صنع السياسة العامة بشكل عام ، على اعتبار أن المتغيرات التي تحكم عملية تحضير الميزانية العامة لا تكاد تختلف كثيرا عن ذلك ، وخاصة في أبعادها السلوكية والأيديولوجية . .

وسوف نبدأ هذه الدراسة بتقديم تعريف عام لمفهوم الميزانية العامة وأهميتها الأساسية في المجتمع المعاصر كتوطئة أساسية نلج بعدها إلى جوهر موضوعنا الذي يتمثل في متابعة مراحل دورة الميزانية المختلفة بالاستناد إلى المحددات الرئيسية التي نحددها في المحددات التالية :

أولاً : المحدد القانوني
ثانيا : المحدد الأيديولوجي والسياسي
ثالثاً : المحدد الفني
رابعاً : المحدد السلوكي

وقد كان مبررنا في اختيار هذه المحددات أننا نريد أن نركز على المحددات المباشرة والداخلية والأكثر تأثيرا من وجهة نظرنا على عملية إعداد الميزانية ومراحلها الأخرى ولأننا نرى أنها تقدم معاً إطاراً يبدو للكاتب متكاملاً وشاملاً إلى حدّ بعيد

مفهوم الميزانية :

تتعدد التعريفات المتعلقة بموضوع الميزانية وتتفاوت من حيث شموليتها وتكاملها ، ومردّ ذلك بالدرجة الأولى يعود إلى طبيعة النظرة التي ينظر من خلالها الباحثون ، وبملاحظة عدد هذه التعريفات نجد أن بعضها يقدم مفهوما غير مفصل وينظر الى الميزانية نظرة إجمالية فيقول إنها «خطة يتم التعبير عنها باصطلاحات مالية» .[1] وذلك في الوقت الذي نجد بعضها الآخر يأتي محاولا إبراز بعض العناصر الأخرى لينتقل بهذا التعريف إلى وضعية أكثر تفصيلا وتحديدا وتكاملا ، فمنها ما يبرز عنصر الزمن ، لتصير الميزانية تعبيرا عن خطة يتم التعبير عنها باصطلاحات مالية وتغطي مرحلة زمنية غالبا ما تكون سنة[2] ومنها ما يبرز عنصر القانونية أيضا لتصير الميزانية تعبيرا عن خطة يعبر عنها باصطلاحات مالية وتغطي مرحلة زمنية محددة (سنة غالبا) وتكون معتمدة قانونيا من قبل السلطة صاحبة العلاقة ،[3] ومنها ما يذهب إلى أبعد من ذلك فيبرز المحتويات الأساسية التي

تتضمنها وثيقة الميزانية ممثلة في المصروفات التي يقدر إنفاقها ، وفي الإيرادات التي يقرر جمعها وتحصيلها ، وفي مجموعة الخدمات والنشاطات التي يفترض انجازها في ضوء التقديرات المالية المحدودة ، وبناء عليه تصير الميزانية تعبيرا عن خطة سنوية معتمدة قانونيا وتتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات أو النشاطات أو المشاريع التي يفترض انجازها خلال فترة محددة بالاستناد الى مجموعة من التقديرات المحسوبة ماليا ورقميا لمختلف الإيرادات والمصروفات المتعلقة بذلك ،»[٤] وقد يختصر بعض الباحثين هذا العريف التفصيلي بقولهم «إن الميزانية عبارة عن توقع وإجازة للنفقات والايرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة .»[٥]

وبغض النظر عن أية تباينات تفصيلية أو اختلافات في التراكيب اللغوية بين هذه التعريفات وربما غيرها ، يمكننا إذا أمعنا النظر فيها أن نعثر على قاسم ومحور رئيسي مشترك بينها ، ولا يمكن لأي منها إهماله أو التنكر له ، ويتمثل في أن الميزانية العامة دائما تبرز بشكل عام كتعبير عن خطة عمل معينة ، ولهذا دلالاته الأساسية والهامة التي تجعل من وثيقة الميزانية العامة وثيقة هامة تستقطب اهتمام وفضول معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المعنيّ ، وذلك على اختلاف فئاتهم وطوائفهم وأعمالهم واهتماماتهم ، ويمكن محورة هذه الأهمية حول النقاط الأساسية التالية :[٦]

أولا : إن تعبير الميزانية العامة عن «خطة عمل معينة» يعني أنها لا تنسحب باثارها إلى الماضي بل هي وثيقة مستقبلية تستند الى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتداخل خلالها المتغيرات اليقينية مع أية متغيرات أخرى غير مؤكدة ، وكذلك الاعتبارات الفنية بالاعتبارات السلوكية بكافة أبعادها ودوافعها ، ومن هنا تبرز الأهمية الأولى لوثيقة الميزانية لأنها تساعد ذوي الاهتمام على كشف المستقبل وتحديد أبعاده المتوقعة خلال الفترة المقدرة للميزانية دونما جهود ذاتية تذكر من قبلهم ، وكلما تمكن هؤلاء من قراءة الميزانية قراءة دقيقة وشاملة وعملوا على تحليلها تحليلا موضوعيا وشاملا مختلف متغيراتها ومحدداتها كانت نتائجهم وترتيباتهم أكثر دقة وفعالية ، والعكس بالعكس .

على أنه من المناسب أن نشير الى انه يمكن ملاحظة الفرق بين الميزانية العامة للدولة وبين الموازنات الخاصة بمشاريع الأعمال والشركات الأخرى والمشروعات العامة الاقتصادية ، حيث نجد أن هذه الموازنات تأتي لتعكس المركز المالي والعمليات المالية عن فترة سابقة ، وهي أشبه ما يكون اعداد الحسابات الختامية للدولة التي يتم وضعها في نهاية السنة المالية لتحديد النفقات والايرادات الفعلية التي تم صرفها وجمعها وصرفها خلال السنة المالية المنصرمة .

ويمكننا في هذا السياق ملاحظة الفرق بين الميزانية العامة وبين الميزانية القومية ، وذلك أن الميزانية العامة للدولة تنحصر في تقدير النفقات والايرادات العامة للدولة فقط بينما نجد أن الميزانية القومية تحوى تقديرا لجميع النفقات والايرادات لكل قطاعات الاقتصاد القومي بكامله : العام منه والخاص .

وكذلك الفرق بين الميزانية العامة للدولة وبين ما تسمى بالميزانية النقدية ، ذلك أن الميزانية

العامة للدولة لا تعدو أن تكون تقديرا معتمدا لنفقات وايرادات القطاع العام ليس الا ، بينما نجد أن الميزانية النقدية تحوى تفصيلا بتقديرات الميزانية النقدية بالعملات الصعبة ومختلف استخداماتها وتحصيلها بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي بما في ذلك القطاع العام والخاص والمشترك .

ثانيا : إن النظر الى وثيقة الميزانية باعتبارها تجسيدا لخطة عمل سنوية ، يؤكد أهمية قاعدة أو أسلوب المشاركة من قِبَل كافة الجهات المعنية في عملية إعداد الموازنة وفي تحديد أهدافها ومحدداتها الأساسية .

ثالثا : إن تعبير الميزانية العامة عن خطة عمل معينة ، أصبح يفترض فيها أن تتميز بالشمولية والمرونة وذلك كأساس لتكامل نشاطاتها وأهدافها ، ولزيادة إمكانية نجاحها وقدرتها على مواجهة أية تغيرات قد تطرأ أثناء السنة المالية التي تغطيها . وتلك مسألة لم تكن الميزانيات التقليدية تقوى على تحملها .

إضافة إلى ذلك : فإن الميزانية العامة أصبحت تبرز كمدونة بالغة الأهمية في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المعاصرة ، وقد عزز هذا الدور ذلك التطور الكبير في مفهوم الدولة ومجال نشاطاتها(٧) مما أدى إلى زيادة نفقاتها وبالتالي مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة للدخل لم تكن معروفة من قبل . الأمر الذي أدى بالنتيجة الى مضاعفة الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تترتب على عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وإبراز الميزانية العامة كأداة حاسة في كثير من الأحيان . وأهم ما يمكن توقعه في هذا المجال :(٨)

أ ـ قد تبرز الميزانية العامة كأداة هامة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم في عمليات الإنفاق أو في مصادر الإيرادات ومعدلاتها . ويتم ذلك بأن تقف الحكومة في مسار عكسي للتيارات السائدة في الحياة الاقتصادية .
ففي الحالات التي تتسم الحياة الاقتصادية فيها بالتضخم تعمد الدولة الى امتصاص الطلب الزائد وذلك عن طريق فرض مزيد من الضرائب أو بالاحجام عن عمليات الانفاق بالوتيرة والمعدلات السابقة . . الخ أما إذا اتسمت الحياة الاقتصادية بالكساد فإن الدولة قد تعمد إلى الاستفادة من الفوائض التي تكون قد تراكمت لديها عبر الأساليب السابقة من أجل زيادة الطلب الفعلي . أو قد تعمد الى تخفيف الضرائب التي تنوي جمعها . . أو غير ذلك من الأساليب المالية ذات العلاقة .(٩)

ب ـ قد تبرز الميزانية كأداة هامة لتحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام . حتى أن التوازن الاقتصادي للميزانية لم يعد هو الشغل الشاغل بالنسبة للمفكرين وقادة العمل العام بل أصبح من اليسير التضحية بهذا المبدأ في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية المنشودة لجميع طوائف المجتمع وأفراده .(١٠) ويبدو ذلك واضحا في قيام الدولة في معظم المجتمعات المعاصرة بتحضير جزء هام من الإنفاق العام من أجل إنجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي في محاولة لزيادة معدلات الإنتاج القومي .

كما أصبحت الميزانية العامة تستعمل كوسيلة لتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة وذلك عن طريق فرض رسوم عالية على البضائع المستوردة وإعفاء الصناعات المحلية من الرسوم والضرائب ، وتقديم القروض الميسرة لها وتقديم الأرض مجانا أو باسعار رمزية وخلافه من المساعدات .

كما أصبح من الممكن عن طريق الميزانية العامة ـ تخصيص بعض مشاريع الإعاشة والتنمية للمناطق الفقيرة في الدولة وذلك من أجل خلق فرص النمو المتوازن بين مختلف أجزاء البلد وعدم تنمية المناطق الغنية بالموارد وإهمال المناطق الأخرى أو تنمية المدن الكبيرة على حساب الأرياف . . . الخ .

جـ ـ تلعب الميزانية دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية تعليمية وصحية وترفيهية . . . الخ الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود ، أو عن طريق إعادة تنظيم سياسات الأجور والمرتبات الحكومية بما يضمن تقليل التفاوت بين الفئات المختلفة الأجر ، أو عن طريق الإعانات وتوجيهها للفئات الأكثر حرمانا ، أو عن طريق التحكم في مصادر الإيرادات ومضاعفة الضرائب والإتاوات المفروضة على ذوي الدخل المرتفع . . . الخ .

د ـ إن محتويات وثيقة الميزانية وتقديراتها الماعية المختلفة يمكن أن تمثل مؤشرا هاما لتحليل توجهات السياسة العامة بكافة أبعادها ، وفهم الخلفيات الأيدولوجية لأشخاص السلطة المعنية .

هـ ـ إن إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدول يعتبر عملا متواصلا على مدار العام مما جعل من الممكن الإفادة من ذلك في إجراء التنسيق اللازم بين مختلف الوزارات والمصالح الحكومية بما يخدم الصالح العام ، إذ إن عمليات إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة يقتضي إجراء الكثير من الاتصالات بين هذه الوحدات الإدارية المختلفة لتبادل المعلومات والتشاور فيما ينبغي عمله والتنظيم وإعادة التنظيم لبعض الوحدات الإدارية وإعادة تحديد الأهداف وتنسيق الخطط وتقييم أساليب العمل ومستويات الأداء وخلافه من الخطوات التي يرجى أن تزيد في مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي .[١١]

ويأخذ هذا الدور العام للميزانية طابعا أكثر شمولية وأهمية في البلدان العربية أو الأقل تطورا «البلدان النامية» وذلك نظرا لتعمق واتساع الدور الذي أصبح من المتوقع في الدولة أن تلعبه في هذه البلدان وهو دور يفترض أن يفوق ما قامت به مؤسسات الأعمال في أوروبا والولايات المتحدة في القرنين الثامن والتاسع عشر ، أو ما قامت به الدولة في الاتحاد السوفييتي في القرن العشرين[١٢] وذلك للأسباب التالية :[١٣]

١ ـ اتساع وتعمق الفجوة الحضارية التي تفصل بين هذه البلدان وبين البلدان الأكثر تطورا أو تقدما (وبصورة لم يسبق لها مثيل) بالقدر الذي أصبح يفترض مواجهة لا تستند إلى عمليات

التطور الطبيعي أو الى التلقائية التاريخية ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق قيام الدولة بدور تحكمي مباشر وشامل وواع وقادر على استيعاب التجارب العالمية وحشدها في تجربة رائدة قادرة على حرق المراحل الزمنية اللازمة لعملية التطور .

٢ - عجز القطاع الخاص في هذه البلدان وتأكد أنانيته وطفيليته في مواجهة أية أزمات قد تتعرض لها ، الأمر الذي يفترض عدم التعويل عليه في تحقيق عملية التنمية والتخلص من التبعية ، بل إن الاعتماد عليه قد يؤدي إلى تعميق هذه المشكلات إذا ما تمكن أن يربط مصالحه بالمصالح الخارجية في صورة وسيط (كمبرادور) بين المستهلك المحلي والمنتج الخارجي ، ولا بد من أن تلعب الدولة دورا تعويضيا في مواجهة هذا العجز ، ودورا إبداعيا وشاملا يفوق ما كان يؤمل في هذا القطاع إنجازه .

٣ - تضاعف احتياجات المواطنين وتزايد توقعاتهم التي تتطلع إلى دور أكثر شمولية وفعالية للدولة من أجل إشباع هذه الحاجات ، وذلك في الوقت الذي قد لا تجد السلطة في هذه البلدان بدا من القيام بدور في هذا المجال بغض النظر عن أولويته الإنمائية على اعتبار أنها تضمن بذلك الحصول على الرضا أو القبول العام الذي يمثل أهم مقومات استقرارها الذي تحرص عليه ، ويبدو كأول الأولويات التي تشغل بالها .[١٤]

إعداد الميزانية العامة والمحددات الاساسية :

إن عملية تحضير وثيقة الميزانية أو إعدادها تعتبر من أدق وأهم العمليات التي تحكم دورة الميزانية وتؤثر في كافة مجرياتها ، وتوكيدا لهذه الأهمية غالبا ما نجد المشرعين يحددون ذلك بوضوح عندما يقررون أن خطة الميزانية تعتبر أساسا لمشروعات القوانين والقرارات التي تصدرها السلطات العامة وإطارا لتنفيذها واعتبار الاحكام الواردة في قانون الخطة ذات أولوية على أية أحكام في أية قوانين لاحقة .[١٥]

ولذلك لا بد من توخي الحرص والدقة في أثناء هذه المرحلة وهذا يفترض :

أ - التمييز بين أنواع الميزانيات والتعامل مع كل نوع بطرق وأساليب تنسجم وطبيعته .

ب - اتّباع المدخل الكلي في التحليل وذلك حتى يتسنى الالمام بكافة الاعتبارات والمتغيرات التي تتصل بعملية الإعداد وإبراز أثرها في تحديد مضمون الميزانية وتوجهاتها .

ونظرا لأن الاتجاه العام في مجتمعاتنا العربية لم يزل متمسكا بميزانية البنود (الميزانية التقليدية) فسوف ينصرف جل تركيزنا في هذا المقام على ما يتصل بهذا النوع ، ولن يحول ذلك دون تقديم أية إشارات ضرورية ذات صلة بالأنواع الأخرى كلما بدا ذلك ملائما وضروريا .

وسوف نتناول هذا الموضوع بالاستناد الى المحددات الرئيسية التالية :

أولا : المحدد الأيديولوجي والسياسي ، حيث نجد أن السلطات والادارات العامة في الدول المختلفة تحرص وهي تقوم بإعداد مشاريع موازناتها أو بمناقشة هذه المشاريع والمصادقة عليها أن تضفي لونها الأيديولوجي ورؤيتها السياسية على محتويات الميزانية بشقيها الإيرادات والنفقات

وبالقدر الذي تجيء هذه المحتويات معبرة إلى حدّ كبير عن ذلك . وأنه يمكننا بشكل عام أن نتلمس هذا الأمر بالنظر إلى تعبيرات أرقام الميزانية العامة من خلال أربعة مواقف أساسية هي[١٦]

أ ـ الموقف من الاحتياجات العامة للمواطنين ، ويمكننا في هذا المجال أن نتلمس عددا من المفارقات المعبرة عن تباينات أيديولوجية وسياسية ، وأهمها :

١ ـ اختلاف وجهات النظر حول الاحتياجات العامة التي يدخل أمر أشباعها في إطار الوظيفة العامة للدولة . فبينما نجد أن هناك من يتحفظ على دور الدولة ويحاول تضييقه الى أبعد الحدود ، نجد أن هنالك من يقف على النقيض ويعطى الدولة الدور الأساسي والشامل ، ومن هنا فإن بنود الميزانية العامة وأرقامها سوف تضيق أو تتسع حسب الموقف من هذا الأمر .

٢ ـ اختلاف وجهات النظر حول موقع الاحتياجات العامة في إطار عملية الموازنة العامة ، وهل هي مدخل من مدخلات هذه العملية أم أنها تبرز كمخرج من مخرجاتها ؟ حتى إنه يمكن اعتبار الفرق بين الحالتين فرقا أيديولوجيا يوازي الفرق بين الأيديولوجية الليبرالية الغربية وبين الأيديولوجية الاشتراكية . حيث نجد أن الأولى ترى أن السلطة العامة تأتي تعبيرا عن عملية تمثيلية (انتخابية) عامة ، وأن على أشخاصها أن يعملوا على تمثيل مطالب الناس والدفاع عن احتياجاتهم وهم يعمدون إلى وضع وإقرار الميزانيات العامة وذلك كأساس لتحقيق رضا الناس وقبولهم الذي يمثل مدخلا ضروريا لاستمرار السلطة واستقرارها وإعادة انتخابها أو عدم التمرد عليها من جهة ، ومدخلا لخلق قاعدة متقدمة من الانجاز من جهة أخرى . أما الأيديولوجية الأخرى ، فإنها ترى أن وظيفة السلطة لا تكمن في السعي لإرضاء الناس بإشباع حاجاتهم الآنية التي يرتبها وعيهم العادي ، وإنما في القدرة على خلق قاعدة راسخة للتطور يكون من بين أهم مخرجاتها خلق طاقات وإمكانات يمكن الاعتماد عليها من أجل إشباع حاجات الناس الحقيقية مسلسلة حسب أهميتها الحقيقية والنسبية . وعندها سيكون بمقدور السلطة أن تحصل على رضا الناس وقبولهم بصورة حقيقية أيضا .

وهكذا ، تتمحور الميزانيات طبقا للحالة الأولى حول مطالب الناس كما تستند إلى جيوبهم من أجل تغذيتها في محاولة لتحقيق الرضا الذي ينظر إليه كمدخل للاستقرار والإنجاز الذي بدوره سيضاعف قدرات المواطنين على الدفع فيضاعف إيرادات الميزانية التي تؤدي إلى مضاعفة قدرات الدولة على تحقيق احتياجات المواطنين المتنوعة والوصول إلى مجتمع الرفاه . أما الميزانية طبقا للحالة الأخرى فتتمحور حول عملية التطوير العام وقيام الدولة بدور تحكمي في كافة الموارد في الدولة وذلك حتى يكون بمقدورها أن تحقق إنجازا كبيرا ، هذا الانجاز الذي يعتبر من وجهة النظر هذه مدخلا حقيقيا لتحقيق الاحتياجات وخلق الرضا العام الذي سيعمق بدوره تحفز الناس والتزامهم بمخططات السلطة وسياساتها التطويرية في اتجاه خلق مجتمع التقدم والرفاه .

٣ ـ اختلاف وجهات النظر حول نوعية الاحتياجات وجمهور المنتفعين بها ، فبينما نجد أن

دلالات الموازنة العامة تأتي تعبيرا عن مصالح الطبقة الرأسمالية بالدرجة الأساسية في الدول الليبرالية الغربية فتركز على الاحتياجات التي تدخل ضمن اهتمامات هذه الطبقة غالبا ولا تولى الاحتياجات الأخرى للطبقات أو الفئات الأخرى إلا القليل بالمقارنة ، نجد أن الميزانيات الاشتراكية تفترض عكس ذلك وتحاول توحيد الاحتياجات العامة وترتيبها حسب الأهمية النسبية من وجهة نظر القوى التي تمثل الأغلبية العظمى في المجتمع .

ب ـ الموقف من التنمية وهنالك مفارقتان رئيسيتان هما :

١ ـ الاختلاف حول دور الدولة في التنمية الاقتصادية وبالتالي اختلاف الموازنات العامة من حيث تبويباتها أو تقسيماتها ، فبينما نجد أن الأيديولوجيات الليبرالية ترى أن على الدولة أن تترك الحرية للقطاع الخاص ليتولى بمبادراته الذاتية قيادة عملية التنمية الحضارية وأن دور الدولة في هذا المجال يقتصر على تقديم النشاطات التي يحجم القطاع الخاص عنها أو لا يكون بمقدوره إنجازها ، أو التي تتصل مباشرة بأعمال السيادة . . . الخ ذلك من الأعمال التي لا تمثل ممارستها تعويقا للقطاع الخاص وحرياته . فان الأيديولوجيات الاشتراكية أو التدخلية ترى أن على الدولة أن تلعب دورا مباشرا في عمليات التنمية (بحيث يضيق هذا الدور أو يتسع حسب كل أيديولوجية منها) .

وبالطبع فان هذه المواقف سوف تنعكس على الموازنات العامة بصورة مباشرة ، فنجد أن هذه الموازنات تقتصر في موضوعاتها على الخدمات العامة الأساسية في الحالة الأولى ، بينما نجدها في الحالات الأخرى تشمل إلى جانب ذلك نشاطات استثمارية متنوعة ، حتى إنه يمكننا أن نجد أن السلطات الحالية تقوم باعداد موازنات خاصة للنشاطات التقليدية (الموازنات العامة) وموازنات أخرى للنشاطات الاستثمارية . هذا مع اختلاف حجم هذه النشاطات ونوعياتها وأولوياتها حسب الاختلافات الأيديولوجية أيضا .[١٧]

٢ ـ الاختلاف حول دور الدولة في التنمية الاجتماعية وتحقيق توازن في معدلات دخول الأفراد ومستويات المعيشة أو في درجات التطور الحضري وتحقيق توازن بين المدينة والريف . . . الخ . ويبدو ذلك واضحا في برامج الميزانية وتوجهاتها من هذه الناحية ، حيث تعمد السلطات العليا عادة إلى الحفاظ على مصالحها ومصالح الطبقة التي تنتمي اليها ، فإذا كانت أيديولوجياتها هي أيديولوجية الطبقة الرأسمالية أو الارستقراطية فإنه لن يتوقع منها أن تلعب دورا حيويا على هذا الصعيد ، وذلك على خلاف الحالات التي تكون أيديولوجية السلطة الحاكمة هي أيديولوجية المساواة أو العدالة الاجتماعية .[١٨]

جـ ـ الموقف من قضية الأمن الوطني ، حيث نجد أن مسألة الأمن الداخلي أصبحت في المرحلة المعاصرة تتداخل وتختلط أكثر من أى وقت مضي وبصورة مباشرة مع مسألة الأمن الخارجي وأن السلطات الوطنية التي تتمكن من تبني أيديولوجية وطنية تتمكن من توجيه المجهود والامكانات من أجل الدفاع الخارجي عن التراب الوطني والتخلص من التبعية إلى القوى الكبرى أو الخارجية الأخرى ، ومن أجل حماية المواطنين وتوفير أمنهم على المستوى الداخلي

وبالتالي فإن موازناتها العامة تأتي معبرة عن هذا التوجه ممثلا في حجم الميزانيات العسكرية التي تخصص لتدعيم القوة العسكرية فعلا وتأهيلها لذلك . أما السلطات الأخرى غير الوطنية فهي التي لا تتمكن من الربط بين هاتين المسألتين وتركز جل اهتمامها من أجل تحقيق الأمن الداخلي بمفهوم حماية النظام السياسي القائم وحماية أشخاصه وضمان استمرار بقائهم على كرسي القيادة ، وتهمل إلى حد كبير مسألة الأمن الخارجي بمعنى الأمن الوطني والتخلص من التبعية ، وهنا فإنه يلاحظ أن الموازنات العامة تأتي معبرة عن زيادة كبيرة في حجم المخصصات لقوى الأمن العام الداخلي وللقوات الخاصة التي تتركز نشاطاتها من أجل ذلك ، أو زيادة في حجم مخصصات القوة العسكرية للجيش الا أنها لا تكون مخصصات بهدف رفع هذه القوة ومضاعفة قدراتها ، وإنما من أجل إغراق القيادات العسكرية في المزايا المادية والمعنوية والترفيهية بهدف استيعاب الجيش وجعله خادما لاستقرار السلطات واستمرار وجودها أكثر منه قوة أمن وطني .[١٩]

د ـ **الموقف في اطار العلاقات الدولية** ، وماهية الدور الذي تحدده الدولة أو السلطة العامة لنفسها على الصعيد الدولي ، حيث قد نجد أن هنالك من تسعى أن تلعب ادواراً هامة على هذا الصعيد ، سواء لابراز نوع من التفوق ، أو نوع من التعاون ، أو غير ذلك ، وهذا يستدعي بالضرورة أن تتضمن الميزانيات العامة اعتمادات تتفق مع هذه التوجهات . ونكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى ميزانيات الدول الكبرى التي تأخذ فيها المساعدات الدولية وغيرها من البنود أو الفصول ذات الصلة بالعمل الدولي موقعاً هاماً . وكذلك بعض الدول الغنية كالدول البترولية التي تتولى تقديم مساعدات واعانات دولية بدوافع إنسانية أو بحكم سياسات تضامن أو غير ذلك ولا بدّ أن تتحدد عملية اعداد الميزانية فيها بهذه التوجهات إلى حد ملموس .

ثانيا : المحدد القانوني : وهو الذي تتحدد على أساسه كافة الاجراءات التي يلزم اتباعها في أثناء تحضير وثيقة الميزانية ، وهنا فإنه يمكن القول بأن معظم النظم متشابهة إلى حد كبير من هذه الناحية ، وغالبا ما تأخذ عملية التحضير الخطوات والمسارات التالية :[٢٠]

أ ـ أن تصدر الجهة العليا المسئولة عن التنظيم المالي في الدولة ، وهي في الغالب وزارة المالية ، تعميما خاصا إلى كافة الجهات الحكومية تعلمها فيه بقرب انتهاء السنة المالية ، وببدء الفترة الزمنية التي يجب أن تعد مشروعات الميزانية خلالها ، وترفق مع التعميم كافة التعليمات والنماذج التي يجب على تلك الجهات أن تلتزم بها وهي تقوم بإعداد مشروعات ميزانياتها القطاعية والخاصة بها .

ب ـ تقوم كل جهة حكومية بالتعميم على إداراتها ووحداتها المختلفة مطالبة إياها بتقديم توقعاتها للسنة المالية القادمة وتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الميزانية الخاصة بهم ، وتتولى الإدارة العليا في الجهة المعنية القيام بدراسة كل ذلك والقيام بأية إضافات أو تعديلات ، ووضع مشروع نهائي عن ميزانيتها ، وتقديم ذلك إلى وزارة المالية أو الادارة المسئولة عن التنظيم

المالي داخل الوزارة أو خارجها . وقد يتم تشكيل لجان فرعية تدعى «لجان ميزانية» وذلك على مستوى الوزارات أو المؤسسات المختلفة ، وتكون مهمتها القيام بإعداد مشروعات الميزانيات الفرعية بالتنسيق مع الإدارات العليا على نفس المستوى .

جـ ـ تقوم وزارة المالية بدراسة مشاريع الميزانيات القطاعية المختلفة ومناقشتها مع الجهات صاحبة العلاقة وذلك بهدف تعديل هذه المشاريع والوصول حولها إلى مواقف نهائية . وغالبا ما يكون هدف وزارة المالية متمثلا في تخفيض الميزانيات المقدمة إليها إلى أقل حد ممكن . ومن ثم فإنها تقوم بوضع هذه المشاريع النهائية في صورة مشروع كلي وشامل للميزانية العامة وترفعه لمجلس الوزراء أو للسلطة التنفيذية العليا .

د ـ يقوم مجلس الوزراء أو السلطة التنفيذية العليا بدراسة مشروع الميزانية العامة ومناقشته مع وزير المالية واجراء أية تعديلات يراها مناسبة ، ووضع الميزانية في صورتها النهائية ، ومن ثم يقوم بإقراره والمصادقة عليه والرفع إلى السلطة السياسية العليا «السلطة التشريعية» للمصادقة .

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا ، أن هذا الإطار القانوني لعملية الإعداد يكاد يكون متماثلا مع أية أطر أخرى لإعداد أي نوع من الميزانية المختلفة ، وإذا وجدت أية اختلافات معينة فلا تعدو مجرد اختلافات تفصيلية وتتركز بصورة أساسية بالنسبة لميزانيات البرامج والاداء أو ميزانية التخطيط والبرمجة في أن مستوى إعداد الميزانية في هذه الحالات يتحدد حسب البرامج أو الخطط التي تم الاتفاق عليها فتمثل الجهات المعنية بإدارة وتنفيذ كل برنامج ما يناظر الوحدات الإدارية الفرعية في كل وزارة بالنسبة لموازنات البنود . أما في الميزانيات الصفرية فيتحدد بجهة السلطة التي تملك حق إصدار قرارات بإرادتها المنفردة ، ولا بد لهذه الجهة من إعداد موازناتها في ضوء قراراتها التي يتوقع اتخاذها خلال السنة المالية المعنية .

وذلك على ضوء المشاريع والبرامج التي ينوون إنجازها أو البدء في تنفيذها ، وقد يكون بمقدور هؤلاء المديرين أن يتشاوروا مع الأفراد العاملين في إداراتهم من أجل تحديد هذه القرارات وترشيد تقديراتهم وذلك حسب نمط القيادة الذي يتبعونه .[٢١]

ثالثا : المحدد الفني : ويتمثل هذا البعد في كافة الترتيبات والخطوات التي يتم على أساسها تحضير الميزانية منذ البداية وحتى النهاية ، فالميزانية العامة وهي تبرز كخطة معينة تحكم سلوك الجهات الرسمية وربما غير الرسمية في الدولة المعنية لمدة سنة كاملة لا يمكن أن تقوم على أساس عشوائي ولا بد أن تستند إلى ما يضمن واقعيتها ورشدها ، وأهم ما يفترض توافره :[٢٢]

أ ـ حصيلة من المعلومات التي يتم جمعها وفرزها وتنظيمها عن مصادر الإيرادات العامة المتوقعة للسنة القادمة وعن أوجه الإنفاق المختلفة .

ب ـ عدد من التنبؤات الأساسية عن حركة الإيرادات والنفقات للسنة المالية القادمة ، وهنا فإنه لا بد من الاستعانة بأساليب التحليل المالي والرياضي القادرة على تحقيق أعلى درجة من التأكد

حول موضوعات التنبؤات المختلفة ، وهنالك أكثر من طريق يمكن للجهات المسئولة أن تسلكه حتى تبني تنبؤاتها على أسس واقعية :[٢٣]

١ ـ النتائج الفعلية لتنفيذ ميزانيات السنوات السابقة . وفي هذه الحالة فإنه قد يكتفي بالاسترشاد بنتائج التنفيذ لآخر سنة عرفت نتائجها تماما وهي عادة السنة السابقة على السنة التي يبدأ إعداد الميزانية فيها ، فإذا كان الاعداد لميزانية سنة ١٩٨٥ يتم خلال عام ١٩٨٤ فإن نتائج تنفيذ ميزانية ١٩٨٣ هي التي تؤخذ بالحسبان ، ومن ثم بناء التنبؤات على أساسها ، وقد يتم أخذ عدة سنوات في صورة سلسلة زمنية للسنة القادمة على أساس ذلك .

٢ ـ عملية التقدير المباشر للإيرادات والنفقات وذلك عن طريق محاولة حصر مصادر الإيرادات أو مشاريع وأنشطة الإنفاق والتغيرات المتصلة بكل منها وبناء الميزانية على أساس هذه التقديرات .

٣ ـ الالتزامات الأساسية التي لابدّ منها وتشمل عامة العقود المختلفة التي تعاقدت الدولة عليها فعلا وترتبت عليها التزامات مالية ، كما تشمل ما يمكن تسميتها بالمقايسات المخزنية للمواد التي تمر عبر الدورة المستندية للمخازن أو المستودعات العامة حيث يمكن أن تقدم مرشدا هاما عن حجم الطلب شبه الدوري ، وكذلك المقايسات الخاصة بكل مؤسسة ، كالمقايسات الخاصة بالصيانة الدورية ، أو ببرامج الإذاعة والتليفزيون أو بعدد المكالمات الهاتفية أو معدلات الاستهلاك للطاقة الكهربائية . . . الخ .

٤ ـ الفهم الواقعي لحجم الطلب أو الانفاق ، مقرونا بقدرة الجهات المعنية بذلك على الصرف ، وكذلك الفهم الواقعي لحجم الايرادات مقرونا بقدرة الجهات المعنية على تحصيل أو توفير ذلك . فالأصل ليس في تحديد المصروفات أو الايرادات بل في القدرة على تحقيق كل منها ، وتلك مسألة فنية لابدّ أن توليها الجهات المعنية جل اهتمامها في أثناء إعداد الميزانيات المختلفة .

جـ ـ تصميم وثيقة الميزانية في ضوء التنبؤات المختلفة وعلى هدى النماذج التي توصى بها وزارة المالية أو أجهزة التنظيم المالي .

وفي جميع هذه الحالات ، فإنه لا بد من الاعتناء بأبواب أو بنود النفقات الجارية والحرص على تغطيتها بالاستناد إلى مصادر إيرادات جارية أيضا ، أما ما يتعلق بالنفقات الرأسمالية فانه يمكن الاستناد من أجل تغطيتها إلى إيرادات غير جارية كالإعانات أو القروض أو الإصدارات الحكومية لسندات التنمية أو خلافها ، مع ضرورة التشبث بمبادىء المالية العامة في هذا المجال وخاصة بالنسبة للقروض الخارجية التي تظل شرا يجب تجنبه مالم تكن منتجة أو دافعة لشر أكبر .

وانه لا بد ايضا من أن تأتي الميزانية مفصلة في بنودها الخاصة بعمليات الإنفاق وطبقا لنموذج وثيقة الميزانية ما عدا ما يتصل ببعض أوجه الانفاق التي يسمح المشرع بعدم تفصيلها

لأسباب إما تتعلق بالمصلحة العامة ، وخاصة فيما يتصل بالإنفاق على القوات المسلحة للدولة ، أو تتعلق بحقوق السلطات الحاكمة والمزايا التي تقطع لها .(٢٤)

د ـ الدفاع عن هذه التصاميم أمام السلطة التشريعية وإبراز الدواعي والمبررات الفنية التي حكمت عملية التحضير وانتهت بالجهود المختلفة إلى هذا الوضع .

وتبدو ملامح البعد الفني أكثر أهمية وتأثيرا إذا ما انصرف الحديث لبحث أنواع الميزانيات الأخرى ، وذلك لأن القائمين على عملية الاعداد لهذه الميزانيات لا يمتلكون الحرية في تقديم أية تحديدات لأنشطة أو عناصر الانفاق المختلفة ، ولا في تقديم أية تقديرات عن حجم الإنفاق الخاص بكل عنصر أو نشاط أي من هذه العناصر أو الأنشطة ، وتظل طاقاتهم الاجتهادية محددة باعتبارات واقعية حيث لا بد لهم من الالتزام بقواعد أكثر علمية ودقة وتقديم المبررات الفنية حول مقترحاتهم ، فميزانية البرامج والأداء تفترض القيام بتحديد البرامج والمشروعات المختلفة التي يستهدف انشاؤها أو الصرف عليها خلال السنة المالية المعنية ، وتحديد كافة المتطلبات اللازمة للنهوض بكل مشروع كوحدة تكاملية واحدة ، وكذلك تقديم مايشبه دراسات الجدوى لهذه المشروعات أو البرامج توضح من خلالها المنافع التي يتوقع أن تتحقق من كل منها .(٢٥)

كذلك الأمر بالنسبة لميزانية التخطيط والبرمجة التي تتضاعف الجهود الفنية المتصلة بها حيث لا بد أيضا أن يضاف إلى الجهود المطلوبة في الحالات السابقة جهود أخرى تفترض ربط أية ميزانية لأية برامج أو مشروعات بخطة قد تتعدى في مداها السنة المالية الواحدة ، مما يستوجب القيام بعمليات تنبؤية معقدة ، كما يستوجب إعداد بدائل مختلفة ودراسة هذه البدائل وتقييمها والدفاع عنها دفاعا فنيا مجردا .

أما بالنسبة لمتطلبات الميزانية الصفرية فإنها تبدو أكثر دقة وتعقيدا لأنها تقوم على أساس قيام المديرين بتحديد كافة القرارات التي سوف تحكم نشاطهم خلال السنة المالية المعنية ، والدفاع عن هذه القرارات وأنها ضرورية ، وإلغاء ما يثبت عدم جدواه أو أهميته في أثناء الحوار الذي يدور بينهم وبين الجهة المسئولة عن إعداد الميزانية النهائية ، كما أنها تفترض إجراء دراسة محددة لحجم الإنفاق اللازم لتغطية القرارات التي يتم التأكد من أهميتها ومحاولة حصر هذه النفقات على قاعدة الحد الأدنى . وتبرز صعوبة هذا الوضع وتعقيده بملاحظة أن الميزانيات السابقة تعمل عادة على المستوى الكلي وتنظر إلى عملية الإعداد نظرة إجمالية غالبا فلا يضطر القائمون عليها إلى تقديم كل التفصيلات حول نشاطاتهم ومجالات إنفاقهم أما الميزانيات الصفرية فتفترض العمل على المستوى الجزئي الذي يلزم المديرين بتقديم أية تفصيلات ممكنة ، ويضطرون لذلك دفاعا عن قراراتهم التي يحددونها .

رابعاً : المحدد السلوكي : ويتمثل في مختلف انماط السلوك التي تتخلل عملية إعداد الميزانية ، وتبدو اهمية هذا البعد واضحة كلما تمكنا من إدراك حقيقة أنه لا توجد خطوة واحدة من الخطوات على طريق إعداد الميزانية إلا وتحكمها مجموعة من السلوكيات الفردية والجماعية ، الرسمية وغير

الرسمية ، وبالقدر الذي يفترض أن لا ينظر إلى وثيقة الميزانية كمجرد وثيقة فنية مليئة بالتعبيرات الحسابية ، بل لابد من اعتبارها أشبه بالوعاء الذي امتزجت فيه كافة الاعتبارات الفنية والسلوكية في وحدة ليس من الممكن فصمها أو فسخها ، وأنه يمكن التعرف على أهم مظاهر السلوك التي تحكم عملية إعداد الميزانية باستعراض أهم المظاهر التالية :

أ ـ سلوكيات تقدير النفقات والإيرادات على مستوى الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات الحكومية الداخلة في إطار الميزانية العامة . وهنا فإنه يمكن ملاحظة ما يلي :

١ ـ ميل رؤساء وحدات التنظيم الفرعية (إدارات ـ أقسام ـ شعب . . . الخ) للمشاركة في عملية تقدير الإيرادات والنفقات الخاصة بهم وبالجهة الحكومية التي يقعون في إطارها . والمشاركة مظهر للسلوك الجماعي الذي قد يعكس في ظاهره مسعى تعاونيا ايجابيا في الوقت الذي قد يخفي في داخله بذور التنافس أو الصراع بين الأطراف الداخلة في عملية المشاركة ، وتبدو هذه البذور بوضوح ، عند إعداد الميزانية ، في حرص كل مدير وحده على أن يحصل على حصة الأسد من مجموع المخصصات أو الاعتمادات لوزارته وبغض النظر عن أي تضرر قد يلحق بوحدات أخرى ، ويزداد الأمر وضوحا وتأزما في ظل الأوضاع التي تعكس ندرة في الموارد العامة المتاحة ، أو إحساسا بقلة الموارد التي ستخصص للوزارة المعنية ، لأن مثل هذا الوضع يدفع كافة المسئولين إلى الدفاع المستميت عن أية تقديرات يقدمونها لحجم نفقات وحداتهم وإلى الطعن في التقديرات التي قد يقدمها الآخرون ، وذلك لأنهم يدركون أن أية زيادة قد يحصل عليها طرف ما سوف تبرز في صورة نقص في ميزانياتهم ، وفي كل ذلك مدعاة لخلق مناخ ملبد بالعداوة وعدم التعاون وبصورة تنعكس على معدلات الأداء ومستويات الإنجاز .[٢٦]

ومما تنبغي ملاحظته حول موضوع المشاركة ، أن السلبية المتوقعة لهذا الأسلوب سوف تكون أكثر عمقا كلما كانت هنالك مظاهر عدم توازن في القوى بين اطراف الشراكة وبالقدر الذي قد يخلق تهديدا مباشرا لوحدة البناء التنظيمي للوزارة المعنية أو لوحدة الانتماء والولاء الوظيفي في أقل التقديرات . أما إذا كانت هنالك حالة من التوازن بين القوى فإنه يمكن أن يكون للتنافس أو للصراع حول الإيرادات المحدودة أثر إيجابي في ترشيد عمليات التقدير وذلك لأن هذا التنافس لن يقود إلى اتفاق حول الحدود العليا طالما الموارد محدودة ، وسيظل قائما على قاعدة الحد الأدنى التي تمثل أفضل وضع لترشيد الانفاق العام ، ولكن الخطورة تكمن في حالة وجود موارد وفيرة حيث من المتوقع جدا أن يسفر التنافس عن اتفاق حول الحدود العليا وفي صورة أقرب ما تشبه نظام تقسيم الغنائم .[٢٧]

٢ ـ الميل لاستغلال حالات عدم التأكد المتصلة بالإيرادات والنفقات العامة من أجل الحصول على مزيد من الاعتمادات ، وفي ذلك مجانبة وتجاوز للاعتبارات الفنية التي تفترض أن يتم التعامل مع دواعي عدم التأكد وحصرها ، وتبدو هذه الممارسات السلوكية أكثر خطرا إذا ما أدت إلى قيام بعض المسئولين بإخفاء بعض البيانات أو المعلومات الأساسية وذلك حتى

يغرق المناقشات المتصلة باعتمادات إدارته في وضع عارم من الغموض وعدم التأكد والحصول على مطالبه التي تقدم بها بغض النظر عن درجة واقعيتها .[٢٨]
٣ ـ الميل للمبالغة المباشرة في تحديد التقديرات الخاصة بحجم الإنفاق من قبل المديرين أو رؤساء الوحدات المعنية وعادة ما يكون هذا الميل محكوما بعدد من المتغيرات السلوكية الأساسية ، أهمها :
(أ) : قناعة كل مدير في أن لجنة الميزانية التي ستتولى مناقشته في تقديراته سوف تقوم باقتطاع جزء هام من هذه التقديرات مهما كانت درجة واقعيتها ، ولذلك فإنه يفضل أن يرفع هذه الاعتمادات حتى يضمن أن يبقى في خانة الأمان بعد أية خصومات ، وفي ذلك كما يبدو سلوك كاشف لسلوك الجهات المسئولة عن ادارة الميزانية ، ويتميز هذا السلوك الأخير بالتعسف وعدم الثقة في التعامل مع كافة المديرين أو الأطراف المعنيين ، وأنه لا بد أن يستبدل بهذا الاتجاه التقليدي ما يضمن تنمية الواقعية الموضوعية وتثمينها وتعزيزها في الوقت الذي يحارب الاتجاهات الأخرى ويعمل على تجنبها .
(ب) إحساس بعض المديرين بأن حجم الميزانية المعتمدة لوحدته يضيف قيمة ومكانة لهذه الوحدة بشكل عام، ولشخصه بشكل خاص، وبالتالي كلما تمكن من زيادة حجم هذه الميزانية تمكن من رفع هذه القيمة والمكانة. ولذلك أكثر من نتيجة حسب توقعات المديرين: فمن ناحية أولى : يؤدي ذلك إلى تعظيم وحدته ورفع هيبته وإشباع غروره في أن يبدو عظيماً.

ومن ناحية ثانية : يؤدي ذلك إلى تأكيد الاستقرار والأمن الوظيفي له وللعاملين في وحدته ، فطالما أن ميزانيتها كبيرة فإنها وحدة هامة ولن يتم الغاؤها أو دمجها مع وحدات أخرى أو . . . الخ ، مما يمس حالات الاستقرار ومقوماته .
(حـ) الحاجة لميزانية فضفاضة وذلك حتى يمكن بالاستناد إليها تغطية أية عيوب في القيادة أو عدم القدرة عليها ، فإذا كانت القيادة تفترض القدرة على التعامل مع المتاح لتحقيق أفضل النتائج ، فإن وجود ندرة في الموارد وعدم وجود رموز قيادية واثقة سوف يعرى هذه الرموز ويسقطها ، ومن هنا يتزايد حرصها أن تحصل على اعتمادات وفيرة حتى تتمكن من انجاز الأهداف المنوطة بها مهما حصل من هدر أو إسراف ، وتغطية فشلها بتحقيق إنجازات معينة على هذا الطريق .[٢٩]
هذا وقد يكون وراء هذا التوجه دافع آخر يتمثل أحيانا في بعض الميول نحو الفساد الاداري كالتلاعب بالأموال العامة والاختلاس وغيرهما ، وكلما كانت الميزانية فضفاضة سمحت الظروف بذلك ، أو كلما كانت امكانية أفضل للتعامل مع أرقام عالية .
ب ـ سلوكيات تقدير النفقات والايرادات على مستوى وزارة المالية ومجلس الوزراء ، وتبدو هذه السلوكيات متماثلة في متطلباتها إلى حد كبير مع السلوكيات السابقة الا أنها تبقى محكومة بمتغيرات أكثر أهمية وتعقيدا ، ففي الوقت الذي تبدو المشاركة على هذا المستوى مؤكدة ولا يوجد شك في ضرورة مشاركة كافة الوزراء أو رؤساء الوحدات الكبرى (هيئات أو مؤسسات) في مناقشة ميزانيات مؤسساتهم مع وزير المالية وفي داخل مجلس الوزراء غالبا ،

لأنهم هم الممثلون الرئيسيون لمؤسساتهم ، إلا أن أبعاد هذه المشاركة لا تخلو من مظاهر التنافس والصراع وتبدو معادلة القوى على هذا المستوى أكثر أهمية وتأثيرا أو تعقيدا .
فمن ناحية أولى : نجد أن اتجاهات السياسة العامة والخلفية الأيدولوجية للسلطة العليا تبرز كمصدر قوة رئيسي ، فالوزير الذي تأتي برامجه منسجمة مع هذه الاتجاهات أو الذي يناط بوزارته مهام متطابقة مع تطلعات السلطة العامة العليا يمكنه أن يضيف إلى رصيد قوته طاقة إضافية نابعة من هذا الأمر ، وغالبا ما يكون قادرا على تحصيل الاعتمادات التي يطلبها في معظم الحالات ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للوزراء الذين تبدو برامجهم ووظائف أجهزتهم أقل تأثيرا أو أهمية من منظور السياسة العامة وتطلعات السلطة العليا .

ومن ناحية ثانية : فان معادلة التوازن التي تحكم القوى السياسية داخل المجتمع تبدو ذات أثر مباشر في تنظيم التوازن المتعلق بوثيقة الميزانية ، فالحزب الذي يكون بمقدوره أن يقدم عددا من الوزراء أو مديري المؤسسات ويكون متمتعا بأغلبية هامة على مستوى السلطة التشريعية أو قادرا على ضمان أغلبية تساند برامجه ، فإنه يكون قادرا على الدفاع عن ميزانيات الوزارات التي يتولاها أعضاؤه أو مناصروه وبالقدر الذي يمثل رافدا لاصرارهم على عدم قبول أية تعديلات ضرورية أو هامة لمشاريع الميزانيات التي يقدمونها طالما أنهم يضمنون المصادقة عليها عند تقديمها للسلطة التشريعية .[٣٠]

ومن ناحية أخرى : فان للعلاقات الشخصية دورا هاما في تحصيل رصيد مهم من القوة والانتصار في عملية الصراع والمنافسة ، وخاصة العلاقات التي تقوم بين الوزراء ومديري المؤسسات من جهة وبين وزير المالية أو بين رجل السلطة العليا ، أو بين أعضاء السلطة التشريعية من جهة أخرى ، وقد يكون للقوى أو الجماعات الضاغطة (جماعات المصالح) دور مهم على هذا المستوى ، وذلك حسب طبيعة المنافع المأمولة أو المتوقعة لهذه القوى من الميزانية التي يطرحها هؤلاء الوزراء أو المديرون .

وأخيرا ، فان للقوة واظهار الشخصية دورا هاما في حسم هذا الصراع أحيانا كثيرة ، حيث إن لهذه المتغيرات دورا في إدارة عملية تفاوضية تكون ناجحة ومقنعة كلما تمتع الأشخاص المعنيون بالقوة والمهارة الكافية لذلك والعكس بالعكس، وتلك خصيصة فردية ليس من السهل التنبؤ بها أو التحكم فيها، ولا بد من الحذر منها لأن هذا المدخل قد يؤدي أحيانا كثير الى قلب الوقائع وخلق اعتراف مادي بذلك، ومن يمتلك القدرة على هذا يكون قادرا على تضليل عمليات المراقبة والمتابعة وتمويه النتائج وإخفائها. إزاء كل ذلك، فإنه لن يكون من السهل أن يتم إعداد الميزانية باتفاق كافة الأطراف على قاعدة الحد الأدنى ولا بد أن يكون للثقل السياسي والرصيد الحزبي دور هام في خلق فوارق تبدو مؤكدة.

ولن يقتصر الأمر على ما يتعلق بالمشاركة وما يحكمها من متغيرات ، بل إن هنالك ميولا واضحة لزيادة التقديرات على هذا المستوى من الإعداد للميزانية مناظرة إلى تلك الميول التي

يطرحها المديرون ورؤساء الأقسام على مستوى كل جهاز وإن كانت تختلف في دوافعها في بعض الأمور . فالسعي من قبل الوزراء لا يستهدف كما الحال في الحالات الأخرى ضمان قدر من الاستقرار أو الأمن الوظيفي وذلك لأن استقرارهم محكوم بمتغيرات سياسية أكثر منها ادارية ، كما أن وجودهم كشركاء في السلطة العليا يعطيهم رصيدا من القوة الذي يسمح لهم بتغطية أية عيوب إدارية أو قيادية تحكم سلوكهم ولن يكونوا في حاجة لوفرة في الاعتمادات من أجل تغطية ذلك كما هي حاجة المديرين .

ومن هنا يمكن القول بأن أهم الدوافع التي تحكم سلوكهم لزيادة مخصصاتهم تكمن في :(٣١)

١ ـ السعي لتعزيز المكانة والهيبة سواء كان ذلك في مواجهة الوزارات الأخرى أو في العلاقة بالمجتمع لأن زيادة المخصصات تسمح بالبذخ والإسراف في تشييد مباني الوزارة أو تجهيزاتها الداخلية أو في قدرتها على إحياء المناسبات العامة التفاخرية أو الدعائية . . . الخ .

٢ ـ السعي لضمان الحصول على الاعتمادات التي تكون قادرة على تغطية احتياجات الوزارة في ظل أسوأ الاحتمالات انطلاقا من أن عمليات التقدير التي تتم على مستوى الوزارة هي عمليات غير مؤكدة ، وبالتالي فإنه إذا كان من المتوقع أن يحدث وفر فانه يتوقع أن يحدث عجز ولا بد من التحوط لهذا الأمر الاخير حتى لا تتعطل مسيرة الوزارة في منتصف الطريق وخاصة أن حدوث قدر من الوفر سوف يُدَوّر ضمن ميزانية السنة القادمة ولن يؤدي إلى تعطيل في الحركة ، وبالطبع فإن هذا المنطق يبدو عميقا من الناحية الفنية وأكثر عمقاً من الناحية الأخلاقية وخاصة في ظل حالات ندرة الموارد ، لأن أية وفرة في إنفاق أية وزارة لا يكون إلا على حساب معاناة وعطل لأجهزة أخرى .

٣ ـ السعي للحصول على ميزانية كبيرة ، وذلك مدخل هام لمضاعفة أية ميول انحرافية أو أية مكتسبات شخصية بالاستناد الى أية ممارسات غير مشروعة غالبا . وكما يبدو في كل هذه الحالات فإن منظومة القيم التي تحكم سلوك هؤلاء الأشخاص وكذلك الأشخاص الآخرين ذوي الصلة بعملية اعداد الموازنة تبرز كأهم متغير في ترشيد سلوكياتهم في الاتجاهات الموضوعية والواقعية أو العكس ، وتلك مسألة شخصية إلى حد كبير ، ولابد من مراعاتها عند عمليات الاختيار لشغل مراكز السلطة التنفيذية العليا أو لشغل المراكز الادارية الاساسية في الأجهزة المختلفة .

٤ ـ السعي للحصول على اعتمادات تكفي لمواجهة أية اعباء أو مسئوليات إضافية أو متوقعة ، أو لتغطية نفقات أية مشاريع جديدة . هنالك توجه أو تخطيط ما لإنشائها خلال السنة المالية ولم ترد مشاريع مماثلة لها من قبل .

بالنسبة للاعتبارات السلوكية الخاصة بعمليات الإعداد والتحضير لأنواع الميزانيات الأخرى فانها تبدو أقل تأثيرا أو أقل إثارة بالمقارنة مع الوضع في حالة الميزانية التقليدية وذلك على اعتبار أن عملية الإعداد تكون محكومة بالمحددات الفنية الدقيقة التي يؤدي التشبث بها الى تخفيف ما يتعلق بالاعتبارات السلوكية من آثار أو الى ترشيد هذه الاعتبارات .

وبالطبع فان هذا لايحول دون بروز أية مظاهر سلوكية مماثلة لما يحدث في حالة الميزانيات التقليدية ، ويبدو ذلك بالنسبة لميزانيات البرامج او الأداء وميزانيات التخطيط والبرمجة عند محاولة تحديد المشاريع والبرامج المزمع تنفيذها أكثر منه عند مناقشة الميزانيات المتصلة بهذه البرامج والمشاريع لأن لأي مشروع أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . . التي تبقى مثارا لخلق اتجاهات سلوكية متعددة ومعقدة ومبررات هامة للمناقشة والصراع بين المديرين أو المسئولين الذين يحاولون إن يبرروا مشاريعهم ويطعنوا في أهمية المشاريع الأخرى ، إلا أنهم قد يكونون أكثر رشدا وهذا هو المفترض في أثناء تحديد ميزانيات برامجهم وخاصة إذا ما ارتبطت ميزانيات البرامج بميزانيات الأداء حيث أن أية اعتمادات جديدة أو اضافية في هذه الحالات لا بد أن تقترن بمعدلات أداء وظيفية قد لا يكون لدى المديرين استعداد للحديث عنها أو لتبنيها .

وحتى في حالة وجود مثل هذا الاستعداد «غير الواقعي» فانه لن يكون مبالغا فيه كثيرا لأنه ليس من السهل المبالغة في معدلات أداء محكومة بمقاييس علمية وواقعية غالبا .(٣٢)

ولكن بعد إقرار أيٍ من هذه المشروعات تصبح مسألة إعداد الميزانية الخاصة به محكومة بالمحددات الفنية التي يفترضها هذا النوع من الميزانيات فتتراجع قيمة المحددات السلوكية ولكنها لا تنتهي أو تتلاشى . كذلك الأمر بالنسبة للموازنات الصفرية التي يؤدي التمسك بشروطها إلى تخفيف الآثار السلوكية الا أن ذلك لا يحول دون أن يميل المديرون الى اتباع أساليب المناورة والمساومة والقدرة على الإقناع من أجل اعتماد بعض القرارات التي قد لا تكون ضرورية من وجهة النظر الواقعية وبالتالي اعتماد نفقات خاصة بذلك تؤدي بالنتيجة الى خلق فوائض غير مبررة .(٣٣)

ولكن أهمية هذا الأسلوب على خلاف غيره من الأساليب السابقة تكمن في أنه لا يثير المسائل والمشاكل المتعلقة بموضوع المشاركة ، كما لا يخلق تنافسا أو صراعا حول اقتسام الايرادات العامة ، فالأصل يتمثل في أن لدى كل مدير القرارات المبررة والمقنعة بغض النظر عما لدى المديرين الآخرين ، وبالتالي قد يؤدي الأخذ بهذا الاسلوب إلى تغيير المناخ العام الذي يحكم علاقات المديرين والمسئولين في أثناء إعداد مشاريع الميزانية العامة . وبالطبع فإن هذا الأسلوب لا يلغي أهمية المشاركة في عملية الإعداد ، إلا أنها مشاركة من نوع آخر ولا يكون لها أثار سلوكية مناظرة لما تمت الإشارة اليه آنفا ، وتتمثل في أن على المديرين وهم يعملون على تحديد ورصد القرارات التي يتوقع منهم اتخاذها خلال السنة المالية الجديدة ، أن يقوموا بمشاركة العاملين في إداراتهم في ذلك مع الاحتفاظ «الضروري» بحقهم في الإقرار النهائي ، ومن هنا تبدو المشاركة محددة فقط بحدود المساهمة في استجلاء المستقبل والتنبؤ به وفي مساعدة المديرين على تحديد تصوراتهم حول العمل في إداراتهم ومساراته .(٣٤)

ولن يلغي ذلك إمكانية وجود ميول سلوكية لدى العاملين أو بعضهم تدفع في اتجاه تبنى آراء وتصورات غير حقيقية بهدف أو بدافع باطني أو شعورى يستهدف احراج المديرين أو توريطهم ، أو يمثل ردة فعل ازاء التنظيم برمته . . . الخ

المصادقة على الميزانية العامة والمحددات الاساسية :

تعتبر مرحلة المصادقة على الميزانية العامة من الناحيتين القانونية والفنية مسألة اجرائية لا يلفها غموض ولا يحيق بها أي تعقيد ويمكن تنفيذها خلال فترة بسيطة أو وجيزة من الوقت ، الا أن ما يتصل بهذا الأمر من مسائل أيديولوجية وسلوكية أخرى يجعل هذه المرحلة من أدق المراحل وأكثرها حساسية وذلك لأنها تمثل المرحلة النهائية في عملية مراجعة الميزانية قبل إخراجها إلى حيز التنفيذ ، كما أنها تمثل المرحلة التي يتم من خلالها مراجعة الميزانية من وجهة نظر تختلف في أهدافها عن وجهات النظر التي شاركت في التحضيرات السابقة ، فالأصل أن تقوم السلطة السياسية العليا ، وهي غالبا السلطة التشريعية ، بمحاولة بحث مدى تمثيل هذه الميزانية للمصالح العامة والقواعد السياسية العامة للدولة ، ومن هنا تبدأ الأبعاد السلوكية الأخرى بالبروز ويكون ذلك محكوما بما يلي :

أولا : طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية ، بين المسئول عن إعداد الميزانية وبين المسئول عن إقرارها والمصادقة عليها ، وهنا فإنه ينبغي الإشارة الى أن العلاقة بين السلطتين لا تبدو أنها دائما علاقة وئام ، بل إن هنالك سعيا دائبا من كل منهما للسيطرة على الأخرى وسحب البساط من تحت قدميها ، ومن هنا يمكننا أن نتوقع في مثل هذا المناخ ما يمكن أن يواجه مشروع الميزانية من مشاكل وتحديات عند عرضه على السلطة التشريعية .[٣٥]

وتبدو المشاكل أكثر تعقيدا إذا ما كانت توازنات القوة داخل كل سلطة تعبر عن تعارضات بينها ، فحين نجد أن أشخاص السلطة التنفيذية يتبعون أحزابا سياسية معينة في الوقت الذي نجد إما أغلبية برلمانية تتبع أحزابا أخرى كما يحدث في النظم الرئاسية في بعض الأحيان ، أو نجد معارضة برلمانية قوية من أعضاء الأحزاب الأخرى في النظم البرلمانية فان علينا أن نتوقع مجابهات حادة عند عرض مشروع الميزانية للمصادقة ، وقد تبدو هذه المجابهات أيضا حتى في الحالات التي يكون فيها الحزب المسيطر على سلطة التنفيذ هو المسيطر على سلطة التشريع وذلك إذا لم يتميز هذا الحزب بقوة إلزامية أو التزامية تجمع عناصره حول سياسات وبرامج محددة ، حيث في هذه الحالة يكون من المتوقع أن يتخذ الأعضاء في السلطة التشريعية مواقف متعارضة مع مواقف الأعضاء في السلطة التنفيذية وبصورة قد تعطل برامج هذه السلطات واقتراحاتهم أو تفرض تعديلا عليها بصورة جوهرية .[٣٦]

ثانيا : درجة التوازن بين الاعتبارات الفنية واعتبارات السياسة العامة في وثيقة الميزانية ، ومدى قدرة أعضاء السلطة التشريعية على معالجة المسائل الفنية وحفظ هذا التوازن ، فالأصل أن مراجعة سلطة التشريع لوثيقة الميزانية المقترحة يكون بهدف التأكد من أن الميزانية العامة تعبر عن توجهات السياسة العامة وأنها تتضمن تحقيقا للمصالح العامة لكافة المواطنين ، الا أن التركيب الفني للميزانية ووظائفها الفنية المختلفة تبدو في

أحيان كثيرة غير مفهومة تماما لدى أشخاص السلطة التشريعية الذين لا يشترط فيهم التأهيل الفني بالضرورة ، الأمر الذي يدفع بأشخاص السلطة التنفيذية إلى المناورة من هذه الزاوية دون التصريح بذلك ومحاولة تقديم الميزانية محفوفة بمبررات طويلة ومعقدة فنيا حتى يمكن الحصول على الموافقة دونما تدقيق كاف من قبل السلطة التشريعية أو السلطة العليا .[٣٧]

ثالثاً : طبيعة العلاقة داخل السلطة التشريعية نفسها، وخاصة في المجتمعات التي تأخذ إما بنظام التعدد الحزبي أو بأسلوب التمثيل الشخصي ، حيث يلاحظ أن تركيبة السلطة التشريعية في مثل هذه الحالات سوف تعبر عن تناقضات أيديولوجية وسياسية متعددة ومتشعبة ومعقدة ، وبصورة تجعل من عملية مناقشة مشروع الميزانية مدخلا أساسيا لتعبر كل قوة من القوى داخل هذه السلطة أو كل اتجاه أيديولوجي أو مصلحي أو سياسي فيها عن نفسه وعن التيار أو الهدف الذي يمثله وبالقدر الذي قد ينذر بصراعات حادة حول موضوعات الميزانية وتقديراتها مما يجعل المصادقة عليها من أهم المراحل وأصعبها . كما يجعلها عملية خاضعة للتفاوض والمساومة بين كافة الأطراف أو القوى الرئيسية بهدف الاتفاق حول مواقف مشتركة لتعكس هذه المواقف وجهة نظر أو مصالح أغلبية الأعضاء . وغالبا ما يتم الاتفاق على مواقف الحدّ الأدنى التي تمثل قاسما مشتركا بين هؤلاء . أما في النظم التي يسيطر على السلطة فيها حزب سياسي واحد أو قوة سياسية واحدة فان مشيئة السلطة التشريعية ستكون مرهونة الى حد كبير بمشيئة هذه القوة وارادتها وتوجهها السياسي أو الأيديولوجي . كذلك الأمر بالنسبة لنظم الحزبين وخاصة اذا كان أعضاء حزب الأغلبية في البرلمان ملتزمين بأهداف حزبهم وبمواقفه .[٣٨]

رابعاً : درجة جدية السلطة التشريعية في مناقشة الميزانية وفي متابعة عمليات التنفيذ ، وفي المساءلة عن أسباب الفشل أو الانحراف ومحاسبة من يتسبب في ذلك ، فكلما كانت هذه الدرجة عالية كان ميل السلطة التنفيذية إلى تقديم تقديرات أكثر واقعية ، والعكس بالعكس .

وفي جميع هذه الحالات فإنه لا يوجد اختلافات واضحة بين الحديث عن الميزانية التقليدية أو غيرها من أنواع الميزانية الأخرى ، وكل ما يمكن أن يقال هنا ، إن على السلطة التشريعية أن تتعامل بحرص أكبر بالنسبة لميزانية البنود على اعتبار أن دقة إعدادها الفني تقل غالبا عن الحالة في الأنواع الأخرى .

تنفيذ الميزانية ومتابعتها وتقييمها والمحددات الأساسية :

يميل بعض الباحثين الى الفصل بين عمليتي التنفيذ والمراقبة وابرازهما كمرحلتين في دورة الميزانية العامة ، ولعلي في هذا المقام أن أؤكد بأن ذلك خطأ منهجي يفترض تجنبه إلا إذا كنا ننظر لعملية الرقابة بالمنظار التقليدي جدا الذي يرى أن المتابعة لا تبدأ إلا بعد عمليات التنفيذ بينما

الأصل أن تكون هنالك متابعة متوازية ومستمرة مع كل خطوة تنفيذية وذلك حتى يتسنى تحديد أية انحرافات أو أية مشكلات قبل استفحالها ومعالجتها في الوقت المناسب .[٣٩]

وعلى أية حال فإن عمليات التنفيذ أو عمليات المتابعة والتقويم تبقى خاضعة إلى حد كبير للمحددات الأساسية المختلفة .

فمن الناحية الأيديولوجية أو السياسية ، فإنه لا بدّ من ادراك حقيقة أن الالتقاء الأيديولوجي أو السياسي بين المخططين أو المصممين للميزانية العامة ، وبين المنفذين لها يمثل أهم مطلب لتحقيق الالتزام والإخلاص في أثناء عمليات التنفيذ أو المتابعة ، أما إذا وجد الإحساس لدى المنفذين أو المتابعين بأن هذه ليست ميزانيتهم بل ميزانية واضعيها ، بمعنى أنها لا تحرص في ايراداتها أو نفقاتها على مصالحهم وتطويرها ، فانه لابدّ من توقع عمليات التشويش والتعتيم التي تجعل هنالك فروقا كبيرة بين تقديرات الميزانية لا يراداتها أو نفقاتها وبين الواقع الفعلي لها . ومن هنا تبرز أهمية أن تتم مشاركة هؤلاء في اعداد مشاريع الميزانيات العامة واحترام وجهات نظرهم من جهة ، وأهمية أن لا تعمد السلطة العليا عند المصادقة على الميزانيات إلى اجراء التغييرات الجذرية في مضمون هذه التصاميم دونما اعتبارات لمشيئة المستويات التنفيذية من جهة أخرى .

أما من الناحية القانونية ، فإنه لا بدّ أن تتم عمليات التنفيذ طبقا للإطار القانوني الذي يرسم لها سواء من حيث مواعيد أو أقساط أو اجراءات صرف النفقات المخصصة لكل باب أو فصل منها ، أو من حيث العلاقة بين هذه الأبواب أو الفصول (حيث كثيرا ما نجد نصا يمنع النقل من باب لآخر أو من فصل لآخر . . . الخ) أو من حيث مواعيد تقديم التقارير الدورية والنهائية عن سير عمليات التنفيذ ومحتويات كل منها . . . الخ .

وفيما يتعلق بالناحية الفنية ، فإنه يمكن القول بأن هذه المرحلة تتميز بالطابع الفني أكثر من أية مرحلة أخرى ، بل إنها المرحلة التي تصبح المعايير الفنية فيها هي القادرة على تضييق ومعالجة أية فجوات بين ما هو مقدر في الميزانية وبين معطيات الواقع الفعلي وأن أهم المتطلبات اللازمة في هذا المجال .

اولاً : جهاز كفؤ فنيا ومنظم إداريا ومخصص لتحصيل الايرادات العامة المختلفة وبالقدر الذي يكون بمقدوره مقاومة أية محاولات للتهرب أو المراوغة من جهة ، وتنمية مصادر الإيرادات وتطوير استعداداتها وقدراتها على الدفع من جهة أخرى .

ثانياً : جهاز ادراكي وفني متطور يرأسه عدد من المديرين القادرين على إدراك أن القائد الفعال هو القادر على أن يحقق أهدافه بما هو متاح من الامكانات وذلك حتى يتمكن من قيادة عمليات الانفاق العام وتحقيق الأهداف العامة بالكفاءة والفعالية المأمولة ، دونما هدر أو تسيب أو إهمال .

ثالثا : نظام محكم ومرن للمتابعة يكون بمقدوره كشف أية أخطاء أو انحرافات قبل استفحال آثارها . ويمكن في هذا المقام اقتراح مايلي :[٤٠]

أ ـ تطبيق نظام المتابعة الشهرية الذي يكون من أهم أهدافه أن تقدم الجهات المختلفة

وهي تنفذ ميزانياتها كشوفاً بحساباتها الشهرية مرفقة بها أية ملاحظات حول الإيرادات أو النفقات ، ويهدف هذا بالدرجة الأساسية إلى كشف أية أخطاء محاسبية أو حسابية أو اخطاء في الكمبيوتر عند استعماله . . وذلك قبل تفشيها واستفحالها مما يصعب تفسيرها بعد ذلك .

ب ـ تطبيق نظام المتابعة ربع السنوية والذي يهدف إلى تقديم كشوف بايرادات ونفقات كل جهة عن الفترة المنصرمة (بما يشبه الحسابات الختامية) وذلك بهدف تحديد اتجاهات النفقات والايرادات مقرونة بما تم تقديره في الميزانية ووضع أية خطط لمواجهة أية انحرافات أو معوقات أساسية تحول دون السير حسب المخططات والتقديرات الموضوعة .

جـ ـ الأخذ بفكرة الاعتماد التكميلي التي مفادها أن يتم تخصيص اعتمادات مالية في نهاية كل باب رئيسي من أبواب الميزانية ويكون بمقدور الجهات المعنية بالانفاق ، أن تلجأ للأخذ من هذه الاعتمادات عندما يتبين لها أن التقديرات المحددة لها لا تفي بالمتطلبات الواقعية التي أثبتتها التطبيقات والممارسات العملية . ومما ينبغي التنويه به هنا ، أن اتباع مثل هذا الأسلوب سوف يجنب السلطات التنفيذية مشاكل عدم القدرة على الانفاق واكمال مشاريعها الأساسية كما يجنبها اللجوء الى استصدار ميزانيات إضافية يحتاج أمر استصدارها إلى نفس الاجراءات التي تمر فيها عملية تحضير الميزانيات العادية عادة .

ولإنجاح هذا الأسلوب ، فانه لابدّ من أحاطته بقدر من القيود التي لا تجعل الباب مفتوحا على مصراعيه ، وأهم هذه القيود أن لا يتم الصرف من هذه الاعتمادات إلا إذا تم تقديم الإثباتات والمبررات الواقعية تماما والضرورية أيضا من الجهة المعنية . كذلك فإنه يجب عدم السماح باللجوء إلى طلب اعتمادات من هذا القبيل إلا بعد مرور فترة على بدء السنة المالية ولا تقل عن ستة أشهر في أسوأ الحالات ، وذلك حتى يتسنى للجهات المعنية معرفة واقعها وإدراك احتياجاتها الفعلية .

وأخيرا ما يتعلق بالناحية السلوكية التي تبدو متداخلة الى حدّ كبير مع المحددات والممارسات الفنية وخاصة عندما يكون الحديث عن عملية المتابعة أو المراقبة المالية ، الأمر الذي يستوجب ضرورة العمل على تحقيق قدر من التوازن بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السلوكية في هذا المجال . وأهم ما يمكن ابرازه هنا :

١ ـ قد تتضمن عملية المراقبة اشتراطات تتطلب ضرورة موافقة السلطات العليا على عمليات الانفاق قبل الصرف وبعد الصرف أحيانا ، وقد تكتفي بالموافقة على الممارسات بعد الصرف أحيانا أخرى ، والحقيقة أن اشتراط الموافقة قبل الصرف يمثل تحديا نفسيا للمنفذين ومعوقا إداريا للعمل ولا بد من تضييق هذا الشكل إلى الحدود الدنيا واشتراطه فقط في حالات الانفاق الكبيرة أو ذات الحساسية أو الأهمية العالية ومواجهة أية تفسيرات تحاول أن تربط هذه الموافقة بميل السلطات المسئولة إلى التحكم بالسلطة ونزع الثقة من المستويات الدنيا .

٢ ـ قد تفترض الرقابة قيام الجهات المنفذة بإعداد تقارير دورية عن سير العمل أو قد يطلب منها إعداد تقارير خاصة لتوضيح عمليات التنفيذ وحسن سيرها ، وهنا لا بد من ادراك أن هذا الأسلوب لا يعتبر كافيا للتحقق من حسن سير العمل وانتظامه والتزامه بما احتوته وثيقة الميزانية ، ولا بد من تطبيق أساليب الرقابة التلقائية او الذاتية بالاستناد الى نظم مالية وادارية متطورة وبمنح حوافز ايجابية ملائمة .

وذلك في الوقت الذي يتم ربط نتائج المراقبة والمتابعة بمساءلات جادة ودقيقة لتحديد الجهات المسئولة عن أية انحرافات أو تعويقات وفرض عقوبات رادعة .

الخاتمة

لقد حرصنا خلال المعالجات السابقة أن نتعرض لموضوع الموازنة العامة من زاوية لم تولها الدراسات العربية قدراً كافيا من الدرس والتحليل ، وقد تأكد من خلال ذلك عدد من الملاحظات والنتائج الأساسية أهمها :

أولا : ضرورة تطوير النظرة السائدة الى الموازنة العامة باعتبارها مجرد وثيقة تحتوي تبويبا للايرادات والنفقات العامة لتصبح خطة عمل مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية . . . الخ ذلك من الأبعاد التي تتضمنها عملية التنمية الشاملة الأمر الذي يستوجب الاحاطة بكافة المتغيرات التي تؤثر في هذه الوثيقة أو تتأثر بها في أثناء كافة العمليات والمراحل المتعلقة بدورة الميزانية .

ثانيا : ضرورة العمل على تحقيق قدر ملموس من التوازن بين كافة الاعتبارات أو المحددات الفنية والقانونية والسياسية والسلوكية ويستوجب ذلك :

أ ـ توكيد أهمية مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في إعداد الموازنات العامة ومتابعة عمليات تنفيذها مع الحرص على ترشيد هذه المشاركة بصورة تضمن أن تكون مشاركة تعاونية بهدف الوصول إلى نتائج وقناعات مشتركة ، وتضمن أن تكون وسيلة هامة في توضيح السياسات العامة والمشروعات الأساسية وكيف تلتقي أهداف هذه المشروعات مع توجهات السياسة العامة والقناعات الأيديولوجية لدى أشخاص السلطة والادارة .

ب ـ ترشيد العلاقة بين السياسة والادارة وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بما يضمن حيادية الموازنة العامة سياسيا ، وبما يحقق سلامتها فنيا .

جـ ـ توكيد أهمية دور السلطة التشريعية في المسألة المالية وفي الرقابة والمتابعة على عمليات تنفيذ الميزانية العامة ، ولضمان قيامها بهذا الدور لابدّ لها أن تستعين بأجهزة خاصة مؤهلة فنيا للقيام بذلك .

د ـ تطوير قدرات السلطة التشريعية على مناقشة المسائل الفنية في عمليات اعداد الموازنة العامة وتنفيذها ، ويمكن ذلك من خلال قيامها بتشكيل جهاز مؤهل فنيا (مكتب ، لجنة ، ادارة . . .) ويرتبط بها مباشرة وتكون مهمته هي إعداد التقارير عن كل تلك العمليات وتقديمها للسلطة التشريعية .

ثالثا : ضرورة اعادة تعبئة المديرين وتدريبهم في الادارات الحكومية بما يضمن الارتقاء بوعيهم السياسي والوطني وبمهاراتهم الفنية ، وذلك كأساس لتطوير قدراتهم على اعداد مشاريع ميزانياتهم بصورة تتسم بالموضوعية والجدية والدقة . وعدم التساهل إزاء أية انحرافات أو لا مبالاة .

الهوامش

١ ـ Robert N . Athony and Regina Herzlinger , **Mangement Control In Non profit Organization ,** (Richard D . Irwin Inc . , 1975) p . 227

٢ ـ S . Kenneth Howard , **Changing State Budgeting ,** (Kentucky : Council of State Gobernment , 1973) p . 1

٣ ـ د . جلال محمد بكير ، الادارة المالية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧) ، ص ١٣ ، ص ١٤ .

٤ ، ٥ ـ المرجع نفسه ، ص ص ١٤ ـ ١٧

أيضا : Kenneth , W . Knight and Kenneth W . Wiltshire , **Formulation Government Budgets** (University of Queens Land Press , 1977) pp . 27 , 28

٦ ـ Bengt – Christer Ysander and Ann Robinson , The Inflexibility of Contemporary Budgets , in Public Budgeting & Finance Journal , **(Published by Public Financial Publications Inc . U . S . A . Autumn 1982 , Vol . 2 No . 2) pp . 7 – 20**

أيضا : L . J . C . M . Leblanc & TH . A . J . Meys , Flexibility and Ajustment in Public Budgeting , The Netherlands Experience , **in Public Budgeting & Finance ,** (Cp . Cit) pp . 60 – 63 .

٧ ـ تعتبر ظاهرة تضخم وظيفة الدولة وتعقدها ظاهرة عامة بالنسبة لكافة الدول ومهما كانت مغرقة في منهجها الليبرالي وقد كان الاقتصادي الألماني (A . Vagner)من اوائل من ركز على دراسة هذه الظاهرة وأكد وجودها ، حتى أنه قدم قاعدة حولها ومفادها وانه كلما تمكن مجتمع من المجتمعات من تحقيق معدلات ملموسة من التنمية الاقتصادية كان في ذلك مدعاة لاتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة في معدلات الانفاق العام تفوق الزيادات المترتبة في نصيب الفرد من الناتج القومي . وأهم المبررات الداعية لتوسع الانفاق العام من وجهة نظر «فاجنر»

١ ـ تعقد وظيفة الدولة التقليدية ممثلة في تحقيق الأمن نظرا لدخول الآلة الى الحياة العامة بكافة أبعادها وما يترتب على ذلك من اعتبارات ذات صلة بذلك ، إضافة إلى مبررات عدم الاستقرار والقلق والاضطرابات التي تشهدها الدول المعاصرة وهي مبررات عديدة ومعقدة .

٢ ـ انحسار دور القطاع الخاص وبروز نشاطات اقتصادية وخدمية عديدة لا يمكن له القيام بها ، اضافة الى الأزمات الاقتصادية التي فرضت مزيدا من التدخلية للدولة المعاصرة .
٣ ـ توزيع نتائج النمو الاقتصادي وضمان الاستفادة منها لكل المواطنين ، لمزيد من التفصيل انظر :
A . T . Peacock & Niesman , **Determinants of Government Expenditures , In Public Expenditure Analysis** , (ed .) by B . S . Sahni)Rotterdam University Press , 1977) , PP . 165 – 170 .

٨ ـ لاحظ : Ridley , F . F . (ed .) , **Government and Administration in Western Europe** , (Martin Robertson and co . 1979) , pp . 2 – 10 .

٩ ، ١٠ ـ د. شريف رمسيس تكلا ، **الاسس الحديثة لعلم مالية الدولة** ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ، ص ص ٤٠٤ ـ ٤١٨

١١ ـ Joon – Chien Doh , **Budgeting as an Instrument of Development , Public Budgeting Finance** (Public Financial Publications , Inc .) Vol . 4 No .1 , 1984) pp . 65 – 70 .

١٢ ـ لاحظ : بول بوريل ، **ثورات النمو الثلاث** ،ترجمة : أديب عاقل ، مطبعة وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥ .
أيضا : د . أحمد رشيد ، **ادارة التنمية والاصلاح الاداري** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٣ ـ د . طيب تيزيني ، **حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث** ، دار دمشق للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ .
أيضاً : kriesberg Martin (ed .) , **Public Administration in Developing countries** , (Washington D . C . , The Brookings Institution , 1965) pp . 12 – 21

١٤ ـ تبرز أهمية التوجه في ظل ما تعانيه هذه المجتمعات النامية من عدم استقرار سياسي ، حيث إن بروز العسكر على مسرح الحياة السياسية ، وبروز حالات الثورة ضد الفساد ، أصبحت ظاهرة عادية ، وتجد أسباب بقائها في محاولات تضليل الجماهير أو إيهامهم بأن عملية التغيير كانت من أجل تحقيق مصالحهم . لاحظ بخصوص هذه الفكرة :
د . عبد المعطي عساف ، **النموذج المتكامل لدراسة الادارة العامة** ، طبعة أولى ، الزرقاء : الاردن ، شركة الفاهوم التجارية ، ١٩٨٢ ص ١٠٠ ـ ١٠٢ حيث يشير الى أبعاد هذا التغير في البلاد العربية بشكل تفصيلي .
أيضا : Thimmalah , G . , **Budget Innovations in India : An Evaluation , Public Budgeting and Finance** , Spring , 1984 , pp . 40 – 53 .

١٥ ـ د . جميل أحمد توفيق وآخرون ، **الادارة المالية** ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٩ ص ٣٥ ـ ٣٦
أيضا :
Kenneth W . Knight and Kenneth W . , Op . Cit . , pp . 30 – 31

١٦ ـ قارن في ذلك : Berger Dolf stern , Legitimacy **(International Encyclopedia of The Social Sciences)** p . 244 Peter H . Juviller & Henry W . Merton (eds) , **Soviet Policy Making** (London : Pall Mall Press , 1967) pp . 4 – 7

١٧ ـ يمكن تلمس هذه الاختلافات بوضوح حتى على مستوى الوضع في البلاد العربية ، فبينما نجد أن بعض الدول

تأخذ بقاعدة الميزانية الموحدة وتبرز مشروعاتها الانمائية التي تقوم بها الدولة ضمن أحد أبواب الميزانية العامة ، كالكويت والاردن والسعودية . . نجد بعضها الآخر يقوم بوضع ميزانيات استثمارية الى جانب الميزانيات العامة ، مثال الوضع في سوريا والجزائر وليبيا . . . الخ ويمكن العودة في ذلك الى تقارير الميزانية العامة في هذه الدول .

١٨ ـ تدلل الدراسات عن الوضع في البلاد العربية بشكل خاص ، وفي معظم دول العالم بشكل عام على هذه الحقيقة ، فيشير «رايدلي» الى الوضع في بريطانيا حتى أواسط السبعينات من هذا القرن ، كما يشير د . نزيه الايوبي الى الوضع في مصر وكذلك مدير عام الشئون البلدية والقروية عن الوضع في السعودية . . . الخ . انظر لمزيد من التفصيل

Ridley . F . F . , OP . Cit . pp . 38 , 39 :

أيضا : – Nazih Al Ayubi , **Bureaucratic Evalution and Political Development** , Egypt , 1952 – 1970 , (Ph . D . Thesis , London , Oxford University , 1975) pp . 363 – 366

محمود سليمان ، صلاح الزغبي ، دور الادارة المحلية في التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، معهد الادارة العامة ـ بحوث ندوة الادارة المحلية ١٤٠١ هـ ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

١٩ ـ تعتبر هذه الحالة ظاهرة عامة في كافة البلدان العربية والنامية الى حد كبير ويمكن استنتاج ذلك ببساطة عند تأمل الميزانيات المخصصة للجيش والأمن العام في الوقت الذي تعاني فيه معظم هذه الجيوش من ضعف في مواجهة أية أخطار خارجية . الأمر الذي يؤكد أن معظم الميزانيات تذهب لأغراض أخرى من هذا القبيل .

Beyer , J . C . , **Budget Innovations in Developing Countries** (New York , Praeger Publishers , 1973) p . 10 – 12

٢٠ ـ Robert N . Anthony and Regina Herslinger , **Management Control in Non Profit Organization** (Richard D , Irwin , Inc . 1975) pp . 231 , 232

د . علي العربي ، المبادىء الاساسية لتحضير الميزانية العامة ، محاضرة مقدمة في البرنامج التدريبي عن الموازنة العامة ، كلية التجارة ـ بجامعة الكويت خلال الفترة ٥ ـ ١٦/١/١٩٨٥ .

٢١ ـ أنور عبد الخالق محمد ، نظام الأساس الصفري . Z . B . B اتجاه حديث لاعداد الموازنة العامة «مجلة الاقتصاد والادارة ، مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد ١٠ محرم ١٤٠٠ هـ .

٢٢ ، ٢٣ ـ الدكتور محمد سعيد فرهود «ترشيد اختيارات الميزانية» مجلة الادارة العامة ، العدد ٣٢ ، ربيع ثاني ١٤٠٢ هـ .

٢٤ ـ الدكتور محمد سعيد فرهود ، «اختيارات الميزانية» مجلة الادارة العامة العدد ٣٢ ، ربيع ثاني ١٤٠٢ هـ ، مرجع سابق ، ص ١٢

٢٥ ـ George , E . Berkley , **The eraft of Public Administration** . Allyn and Bacon Inc . 1975) pp . 255 – 269

٢٦ ـ لاحظ : د . عبد الرحمن محمود عليان ، نماذج اعداد الموازنات الرقابية : دراسة انتقادية ، **مجلة الاقتصاد** والادارة ، (جدة ، مركز البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، عدد ١٣ ، ١٩٨ ص ٧١

٢٧ ـ لاحظ المرجع نفسه ، ص ٧١ ـ ص ٧٣ مأخوذاً عن :
Kairy M .M . , **Some Determinants of The Effects of Participation in The Budgetary Process : An Emperial Study in The Egyption Engineering Industry** (Ph . D . Thesis , Brunel University) .

٢٨ ـ قارن : Charles Levine , Irene Rubin and George Wolohogian , Managing organizational Retrenchment , **Administration and Society Journal ,** Vol . 14 No . 1 , May 1982 , p . 104 – 106

وفي هذا الصدد يؤكد «هارولد هوفي» في دراسة أجراها في الولايات المتحدة ، أن ٥٠٪ من الاجابات أكدت على أن أهم مشاكل اعداد الموازنة العامة يعود الى عدم تحديد الاهداف والمعلومات المقدمة بوضوح ، حيث إن معظم الأهداف نجدها وصفية أو نوعية مما يحول دون تقديم تقديرات مالية دقيقة حولها .
Harold Hovey , **The Planning – Programming – Budgeting , Approach to Government Decision Making** (New York : Praeger , 1970) pp . 137 – 157

كذلك شارلس شولتز مدير مكتب الميزانية الامريكي الذي أكد على أن أهم مشاكل اعداد الموازنة يعود الى ارسال كميات كبيرة من المعلومات الى مكتب الميزانية بواسطة الادارات الحكومية مما يخلق مشاكل كبيرة تتعلق بتصنيف وتبويب وتحليل هذه المعلومات خلال فترة قصيرة ، الأمر الذي يحول دون التوصل إلى نتائج دقيقة .

انظر : محمد شاكر عصفور ، الاتجاهات الحديثة في الميزانية : ميزانية البرامج ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ـ السنة الثانية والعشرون ، العدد الاول ، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية ، يونيو ، ١٩٨٠) ص ١٧٩

٢٩ ـ لا حظ : Angel Q . Yoingco and Milweda M . Guevara , «Budgetary Practics and Developments in the Philippines », **Public Budgeting & Finance ,** Vol . 4 No . 2, (Op . Cit .) pp . 99– 115

٣٠ ـ Robert P . Biller , «Leadership Tactics for Retrench–ment » , **Public Administration Review ,** Vol . 40 No . 6 November 1980 , p . 607

أيضا : Carol Lewis and Anthony Lugalbo , «More : on Cutback Management : Hard Questions for Hard Times» ; **Public Adminsistration Review ,** Vol . 39 No . 2 , March / April 1979 , pp . 182 – 184 .

٣١ ـ د . عبد الرحمن محمود عليان ، مرجع سابق ، ص ٧٣ ـ ص ٧٤ .

٣٢ ـ لاحظ : محمد شاكر عصفور ، «الاتجاهات الحديثة في الميزانية : ميزانية البرامج» ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ،» السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، الشعبة المصرية للمعهد الدولى للعلوم الادارية ، يونيو ١٩٨٠) ص ١٥٠ ـ ص ١٥٨ .
أيضا : Harold hovey , **The Planning – Programming – Budgeting Approach to Government Decision Making** (New York , Praeger , 1970) p . 78 – 80 .

٣٣ ـ انور عبد الخالق محمد صديق ، **نظام الاساس الصفري** . مرجع سابق

٣٤ ـ يوسف ابراهيم السلوم : نظام ميزانية قاعدة الصفر ، **مجلة الادارة العامة** ، عدد ٢١ رجب ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ١٣٩٨ هـ

٣٥ ـ لاحظ : John Gist, «Increment and Base in The Congressional Appropriations process», **American Journal of** *Political Science, No. 21, May 1977, pp. 340 – 352*

٣٦ ـ قارن : موريس ديفرجيه ـ **الأحزاب السياسية** ، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٢ ص ٣٥ ـ ٤١٠

Macridis Roy c. & Ward Roberte E. (eds.) **Modern Political Systems** *Europe : Prentice – Hall Inc. 1968 pp. 18 – 30*

٣٧ ـ Lance Leloup, **Budgetary Politics**, Brunswick, Ohio, Kings Court Communication Inc. 1977 pp. 20 – 35

٣٨ ـ لاحظ : موريس ديفرجيه ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ ـ ص ٤٢٠ .
أيضا :

Macridis & ward, Op. Cit., pp. 12 – 22

٣٩ ـ انظر : محمد مصطفى حسن ، الرقابة القضائية على حدود السلطة التقديرية للادارة ، **مجلة العلوم الادارية** ، السنة الثانية والعشرون ، عدد ١ القاهرة ، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية ، يونيو ١٩٨٠ ص ١٠٧ ـ ص ١٠٨

٤٠ ـ برزت هذه الاقتراحات بوضوح أثناء ادارة الباحثين لحلقة نقاشية حول ادارة الموازنة العامة ضمن البرنامج التدريبي «الموازنة العامة» كلية التجارة بجامعة الكويت ، ٥ ـ ١٦/١/١٩٨٥ ، وقد أكد وكيل مساعد وزارة المالية الكويتي الاستاذ عبدالعزيز الرومي على أهميتها ونجاحها في اطار ادارة الموازنة الكويتية .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٦١ ـ ٢٩٤)

اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجية مكافحته، مدخل تسويقي

أحمد علي جبر

قسم ادارة الأعمال ـ جامعة الكويت

تعتبر الاتجاهات من أكثر المفاهيم استعمالا وتأثيرا في التسويق، كما أنها من أكثر الموضوعات تعقيدا وأقلها فهما[1]، خاصة في حالة عدم توافق السلوك مع الاتجاهات.

وتزداد مشكلة استخدام الاتجاهات والسلوك في دراسات التسويق إذا ما كانا يتأثران بالاختلاف في العوامل الديمغرافية أوغيرها، وتصبح هذه الدراسات أكثر صعوبة إذا كانت تتعلق بموضوع من موضوعات التسويق الاجتماعي[2] كمكافحة التدخين.

أهداف البحث:

يمكن إيجاز أهم أهداف البحث فيما يلي:

(١) تحليل اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين، ودراسة مدى التوافق بين الاتجاهات والسلوك ودوافع التدخين.

(٢) تقدير أثر الاختلاف في العوامل الديمغرافية على اتجاهات السوق وعادة التدخين ودوافعه.

(٣) بيان أهم الاستيراتيجيات التسويقية التي تتناسب مع مختلف تقسيمات السوق في ضوء اتجاهات وسلوك كل مجموعة من الأفراد.

فروض البحث:

يمكن الاشارة إلى الفروض التي يقوم عليها البحث على النحو التالي:

(١) لا يوجد توافق بين سلوك واتجاهات الأفراد نحو التدخين، حيث توجد اتجاهات

سلبية نحو التدخين بين بعض المدخنين، كما توجد اتجاهات ايجابية نحو هذه العادة بين غير المدخنين.

(٢) إن الدوافع إلى التدخين تختلف باختلاف تقسيمات السوق تبعا للعوامل الديمغرافية.

(٣) يوجد اختلاف معنوي في توزيع الأفراد تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين نتيجة الاختلاف في العوامل الديمغرافية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في الأخذ بمفاهيم التسويق كأساس لتسويق إحدى القضايا الاجتماعية[٣] الهامة وهي محاربة التدخين في البيئة الكويتية، وكذلك الاعتماد على أكثر من عامل في دراسة وتقسيم السوق واقتراح العديد من الاستيراتيجيات التسويقية لمكافحة التدخين بدلا من الاعتماد على استيراتيجية واحدة، حتى يمكن التعامل مع كل مجموعة من السوق تبعا لاتجاهاتها وسلوك مفرداتها وكذا صفاتهم الديمغرافية لتكون أكثر فعالية في محاربة التدخين.

ويبين هذا البحث أهم دوافع التدخين بالنسبة لكل مجموعة من السوق، بما يسمح بوضع مركبات المزيج التسويقي بالشكل الذي يناسب كلا منها، ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة ما نلاحظه من ازدياد طلب السجائر وانتشار عادة التدخين بين أفراد المجتمع على الرغم مما يسببه من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، سواء للأفراد المدخنين أو للمجتمع ككل.

ويعتقد الباحث أن الدراسات الخاصة بتطبيق مفاهيم التسويق الاجتماعي في معالجة قضايانا الاجتماعية ـ مثل موضوع مكافحة التدخين وخاصة في مجتمعاتنا حيث تقل البيانات والدراسات العلمية في هذا المجال[٤] ـ سوف يساعد على ترشيد القرارات التي تتخذها الجمعيات والهيئات التي تضطلع بمسئولية تسويق القضايا الاجتماعية على أسس ومفاهيم علمية.

منهج وأسلوب البحث وأدواته:

تعتمد الدراسة على المنهج التجريبي بصفة رئيسية لتقدير اتجاهات السوق نحو التدخين وعلاقة الاتجاهات بالسلوك والدوافع، وأثر التغير في العوامل الديمغرافية علي هذه الموضوعات، لذا فسوف يقسم مجتمع الدراسة الى مجموعتين إحداهما من المدخنين والأخرى من غير المدخنين وسوف تأخذ الدراسة بالأسلوب الاحصائي لبيان توزيعات

المجتمع تبعا لاتجاهاتهم وسلوكهم ودوافعهم وذلك عن طريق أسلوب :
«Multiple Discriminant Analysis» تحليل التمايز المتعدد باعتباره من الأساليب المناسبة لدراسة تصنيفات السوق وتحليل الدوافع وكذلك سوف يستخدم تحليل لاختبار معنوية الاختلاف في السلوك والاتجاهات بين المدخنين وغير المدخنين، وسوف تعتمد الدراسة على الحاسب العلمي لجامعة الكويت في عمليات اختيار العينة الاحتمالية وتحليل البيانات.

وقد اعتمدت الدراسة على المقابلة الجماعية والفردية خلال مرحلة الدراسة الاستكشافية ثم اعتمد البحث بصفة رئيسية على المقابلة الشخصية لملء استمارات الاستبيان، وقد أجرى المقابلات مع مفردات العينة مجموعة من طلبة السنة الرابعة بشعبة التسويق في كلية التجارة.

مجتمع الدراسة والإطار والعينة:

تعتمد الدراسة بصفة رئيسية على البيانات الأولية التي يتم تجميعها من المجتمع الكويتي على اختلاف تقسيماته، ولذا فإن مفردات البحث تشمل كل أفراد المجتمع الذين تعدوا سن الثانية عشرة، حيث أوضحت بعض الدراسات المتعلقة بالتدخين أن عادة التدخين تبدأ بعد هذه السن[٦] في العادة.

وقد تم اختيار ألف أسرة بطريقة احتمالية عن طريق وزارة التخطيط، وطلب من أفراد كل أسرة تعدوا سن الثانية عشرة الإجابة على استبيان البحث، وقد بلغت المفردات التي أجابت على الاستبيان ٤٣٤٢ مفردة، وقد اعتبرت هذه المفردات إطار البحث وتم تخزينها بالحاسب الآلي للجامعة، ثم تم اختيار العينة منها بطريقة احتمالية في ضوء المحددات التالية:

- تم تحديد حجم العينة على أساس درجة ثقة ٩٥٪ وبافتراض توافر الخواص المطلوب دراستها بنسبة ٠,٥ حتى تعطي أكبر حجم عينة ممكنة وحدود خطأ مسموح بها +-٣٪ وبذلك فقد بلغ حجم العينة حوالي ١١٠٠ مفردة من حجم المجتمع البالغ ٧٠٠ ألف تقريبا[٧].
- وقد تم اختيار العينة بعد تقسيمها بالتساوي على قطاعي الدراسة من مدخنين وغير مدخنين، كما قسم كل قطاع على العوامل الديمغرافية بنسب متساوية[٨]. نظرا لأن الدراسة تركز على تصنيف وتحليل قطاعات السوق تبعا لاتجاهاتهم نحو التدخين في ضوء العوامل الديمغرافية الخاصة بالجنسية والجنس والمهنة والدخل والتعليم.

الدراسة الاستكشافية:

استهدفت هذه الخطوة من البحث تحديد أهم دوافع واتجاهات أفراد المجتمع نحو

التدخين حتى يمكن صياغة الاستبيان بشكل يحقق الهدف منه، وقد اعتمدت على مرحليتن هما:

ـ المرحلة الأولى: قام الباحث باجراء مقابلتين جماعيتين لطلبة السنتين النهائيتين تخصص تسويق بكلية التجارة وشملت المجموعة الأولى ٢٥ طالبا بالسنة الثالثة في مادة بحوث التسويق والمجموعة الثانية ٢٢ طالبا بمادة مشاكل تسويق، ودار حوار مفتوح بين الباحث والطلبة عن دوافع التدخين وأهم العوامل تأثيرا في تقسيمات المجتمع الكويتي نحو اتجاهات ودوافع التدخين.

ـ المرحلة الثانية: تم صياغة استمارة الاستبيان التي حدد فيها أهم عشرة دوافع للتدخين والعوامل الديمغرافية التي تبين احتمال تأثيرها على الاتجاهات والدوافع والسلوك(٩)، ثم وزعت على مائة مفردة تمثل أفراد ٣٥ أسرة من الطلبة والموظفين والعاملين بالكلية لتقييم مدى مناسبة الاستمارة لأغراض البحث، وقد استخدم السؤال المتدرج في ٧ مستويات لبيان درجة أهمية الدوافع المشار اليها نحو التدخين حتى يكون هناك مجال مناسب لتقديرها بدقة، وقد تم حساب الاتجاه على اساس المتوسط المدمج فاذا كان التقدير الذي يعطيه الفرد للدوافع اكثر من $\frac{1}{2}$ ٣ اعتبر الاتجاه ايجابيا والعكس بالنسبة للأتجاه السلبي.

خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى خمس نقاط، تتعرض النقطة الأولى لمشكلة التدخين في الكويت والمفاهيم التي اعتمد عليها البحث، وفي النقطة الثانية تم دراسة اتجاهات المجتمع نحو التدخين وعلاقته بالسلوك والدوافع، ثم تقدير أثر الاختلاف في العوامل الديمغرافية على الاتجاهات والسلوك والدوافع وتتعرض النقطة الرابعة لأهم الاستيراتجيات التسويقية الرئيسية التي توجه إلى مختلف قطاعات السوق وكانت النقطة الخامسة للنتائج والتوصيات

أولا: مشكلة التدخين في الكويت والمفاهيم التي اعتمد عليها البحث

يمكن الاشارة بايجاز إلى مشكلة التدخين في الكويت والمفاهيم التي اعتمد عليها البحث فيما يلي:

(١) مشكلة التدخين في الكويت:(١٠)

تبين الاحصاءات أن قيمة المنفق على التدخين في الكويت قد بلغ ٨٦ر٤٨ مليون دولاراً عام ١٩٨٠ أي بواقع ١٤٠ دولاراً للفرد في المتوسط تقريبا، في حين أن هذا المعدل لا يتجاوز ٣٠ دولاراً للفرد بالاردن ـ على سبيل المثال ـ خلال السنة نفسها(١١) أي بزيادة ٣٦٠٪، وهذا يوضح مدى ارتفاع معدلات التدخين في الكويت.

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة ما أوضحته إحدى الدراسات من أن معدلات انتشار التدخين بين مستويات الأعمار المنخفضة التي تتراوح ما بين ١٥ ـ ١٨ سنة تزداد عن غيرها من المستويات العمرية[١٢]، وهذا يعني احتمال ارتفاع معدلات التدخين في الكويت خلال السنوات القادمة عما هي عليه الآن، هذا في الوقت الذي نلاحظ معدلات انخفاض التدخين بين المدخنين في كثير من الدول الأروبية والولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن معدل المدخنين في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفض بحوالي ٢٨٪ بين الرجال، و١٤٪ بين النساء خلال السنوات العشر المنتهية في عام ١٩٨١، مما جعل معظم شركات إنتاج السجائر السبع الكبرى في العالم توجه اهتماما كبير لدول العالم الثالث باعتبارها تمثل سوقا نامية بالنسبة لمنتجاتها.

ومما يزيد من خطورة مشكلة التدخين في الدول النامية ارتفاع نسبة النيكوتين والقار في السجائر المصدرة لمعظمها عن النسبة المسموح بها في السجائر التي تباع في أسواق معظم الدول المتقدمة.

(٢) المفاهيم التي اعتمدت عليها الدراسة:

قامت وزارة الصحة الكويتية بالاشتراك مع غيرها من الهيئات والمؤسسات المسئولة مؤخرا بانشاء جمعية مكافحة التدخين في المجتمع، ويتركز هدف هذه المجموعة في دفع المدخنين للاقلاع عن هذه العادة[١٣]، أو بمعنى آخر منع المدخنين من القيام بسلوك مستحب بالنسبة لهم وتعزيز سلوك واتجاه غير المدخنين.

ويركز هذا البحث على أهمية الأخذ بمفهوم التسويق الاجتماعي في تحقيق هذه الأهداف باعتبار أن محاربة التدخين قضية اجتماعية يمكن تسويقها اعتمادا على بعض أسس ومبادىء التسويق كالأخذ بمفهوم تحليل السوق وتقسيماته وبحوث المستهلك التي يمكنها أن تبين دوافع التدخين ونوع السعادة التي يحصل عليها المدخن[١٤] ثم وضع الاستيراتيجيات التسويقية في ضوء ما تسفر عنه الدراسات من نتائج.

ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة ما يعانيه المسئولون عن التسويق الاجتماعي من مشكلة نقص المعلومات التي تتعلق بهذه القضايا، أو صعوبة الحصول على البيانات الصحيحة وتحليلها واستخدامها في البرامج التطبيقية[١٥].

وتقوم هذه الدراسة على الأخذ بمفاهيم الاتجاهات ودوافع السلوك المراد تغييره وتقسيمات السوق باعتبارها خطوات رئيسية لوضع الاستراتيجيات والخطط التسويقية اللازمة لإحداث التغيير سواء في مجال اتجاهات الأفراد أو سلوكهم وفقا لأهداف مكافحة التدخين السابق الاشارة اليها.

وعلى الرغم من أن الاتجاهات من أكثر الأفكار استخداما في التسويق، إلا أنها تعتبر من أكثر الأمور تعقيدا وأقلها فهما، فعلى الرغم من أن الاتجاهات تعني ما يشعر به الناس ويحسونه تجاه شيء معين مما يجعلهم يرغبون في التصرف تجاه هذا الشيء بطريقة تتفق مع هذا الاتجاه، لأن الإنسان يرغب في تحقيق نوع من التوافق والانسجام بين اتجاهاته وسلوكه الا أن السلوك لا يتقرر بالضرورة في ضوء اتجاهات الناس فقط بل نتيجة أمور أخرى كثيرة، مثل ما يعتقد البعض أنه يجب عليهم عمله نتيجة تأثير المعايير الاجتماعية أو العادات أو النتائج التي يتوقعها الغير من سلوكه أو غيرها من الأسباب.

ولذا فان هذه الدراسة لن تكتفي بدراسة تقسيمات أفراد المجتمع تبعا لاتجاهاتهم نحو التدخين فقط، بل سوف تعتمد على دراسة الاتجاهات وعلاقتها بالسلوك لأن بعض الأفراد قد يتصرفون بطريقة تتعارض مع اتجاهاتهم سواء الايجابية أو السلبية نحو شيء معين[١٦].

لذلك فسوف تقوم الدراسة بعمل نموذج تجميعي لتصنيف أفراد المجتمع تبعا لاتجاهاتهم وسلوكهم نحو عادة التدخين، ونظرا لأهمية الدوافع وتأثيرها على السلوك فسوف ندرس الدوافع الى التدخين، أو بمعنى آخر لماذا يدخن الفرد؟ أو ما هي الحاجات التي يشبعها التدخين؟

وتفترض الدراسة أنه يوجد اختلاف معنوي في تقسيمات أفراد المجتمع بالنسبة لاتجاهاتهم أو سلوكهم أو دوافعهم نحو التدخين نتيجة الاختلاف في العوامل الديمغرافية لذا فسوف ندرس أثر هذه العوامل على موضوعات الدراسة حيث يفضل رجال التسويق[١٧] الاعتماد على أكثر من أسلوب في دراسة وتقسيم الأسواق وحتى تكون الاستيراتيجيات التسويقية أكثر توافقا وانسجاما مع طبيعة اتجاهات ودوافع وسلوك مختلف تقسيمات السوق.

ولذا فان الدراسة سوف تأخذ بمفهوم الاستيراتيجيات المتعددة[١٨] للتعامل مع السوق الكويتي إذا ما تبين وجود اختلافات معنوية بين قطاعاته، بحيث تكون هناك استيراتيجية على الأقل لكل قطاع.

ثانيا: الاتجاهات والدوافع الرئيسية نحو التدخين وعلاقاتها بالسلوك

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل اتجاهات المجتمع نحو التدخين ومدى توافق هذه الاتجاهات مع عادة التدخين والدوافع اليه، وفيما يلي ما أسفرت عنه الدراسة التحليلية لمفردات العينة من المدخنين وغير المدخنين:

(٤) الاتجاهات نحو التدخين[١٩]:

يوضح التحليل الاحصائي لمجموعة العينة من المدخنين أن ٨٥,١٪ منهم لديهم اتجاهات ايجابية نحو هذه العادة، في حين تبين أن ١٤,٩٪ لديهم اتجاهات سلبية نحو التدخين على الرغم من أنهم مدخنون.

ويبين تحليل عينة الأفراد غير المدخنين أن نسبة الذين لديهم اتجاهات ايجابية نحو هذه العادة ٢١,٥٪، في حين ترتفع نسبة الأفراد الذين لديهم اتجاهات سلبية نحو التدخين الى ٧٨,٥٪.

هذا يوضح أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك توافق بين الاتجاهات نحو التدخين وممارسة التدخين[٢٠]. حيث يوجد اختلاف معنوي عند مستوى ٠١, بين اتجاهات مفردات العينة نحو التدخين وممارسة هذه العادة.

(٢) الدوافع الرئيسية إلى التدخين:

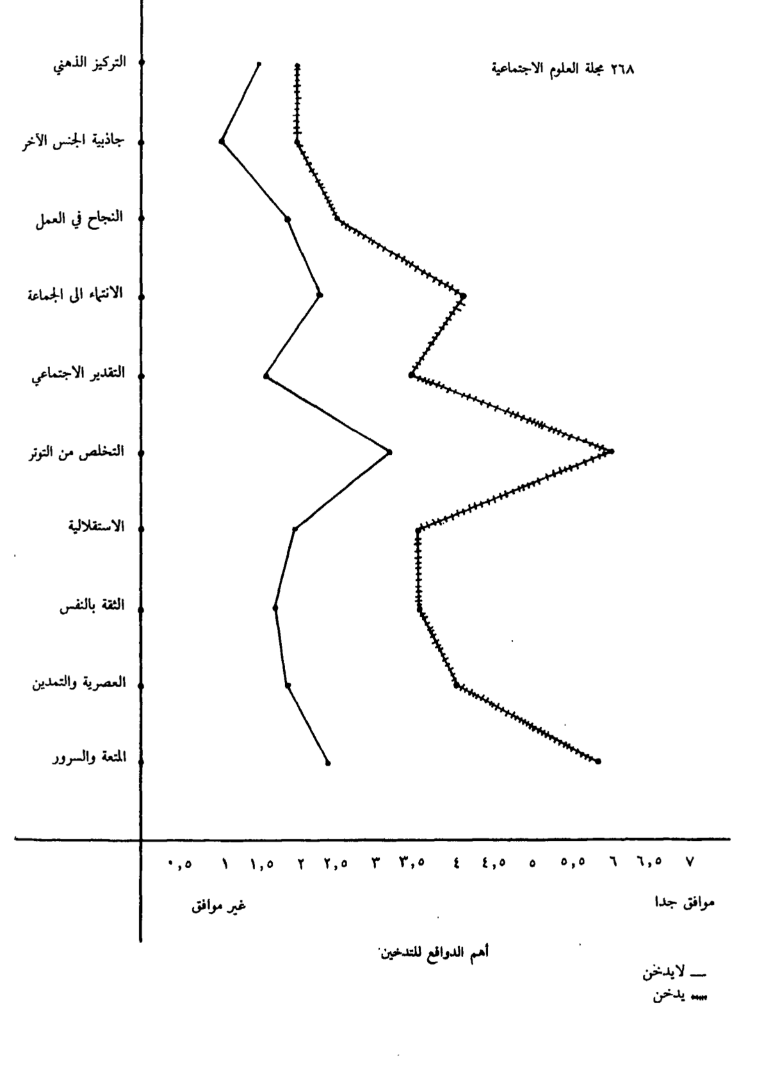
يمكن الاشارة الى أهم الدوافع نحو التدخين بالنسبة لاجمالي مفردات العينة مرتبة تبعا لأهميتها والموضحة بالشكل التالي فيما يلي:

١ - التخلص من التوتر.
٢ - المتعة والسرور.
٣ - الانتماء الى الجماعة.
٤ - العصرية والتمدن.
٥ - الاستقلالية.
٦ - التقدير الاجتماعي.

ويوضح التحليل أن هناك اختلافاً معنوياً في أهمية هذه العوامل بين المدخنين وغير المدخنين وخاصة بالنسبة لعامل المتعة والسرور، والعصرية والتمدن والاستقلالية والتخلص من التوتر والقلق وأخيرا التقدير الاجتماعي ولكننا لا نلاحظ اختلافا معنويا في بقية العوامل الأخرى، وتفسر هذه المتغيرات حوالي ٨٤,٩٦٪ من أسباب التدخين[٢١].

ثالثا: الاتجاهات والسلوك والدوافع الى التدخين تبعا للعوامل الديمغرافية

على الرغم من أهمية دراسة اتجاهات أفراد المجتمع نحو التدخين ومدى توافقها مع السلوك من ناحية وأهمية الدافع الى التدخين من ناحية ثانية، إلا أن الدراسة ترى أهمية الاعتماد على أسس أخرى في تحليل وتقسيم المجتمع بجانب موضوع الاتجاهات



التركيز الذهني
جاذبية الجنس الآخر
النجاح في العمل
الانتماء الى الجماعة
التقدير الاجتماعي
التخلص من التوتر
الاستقلالية
الثقة بالنفس
العصرية والتمدين
المتعة والسرور
٠,٥ ١ ١,٥ ٢ ٢,٥ ٣ ٣,٥ ٤ ٤,٥ ٥ ٥,٥ ٦ ٦,٥ ٧
غير موافق
موافق جدا
أهم الدوافع للتدخين
ـــ لايدخن
ــــ يدخن

والسلوك , وتفترض هذه الدراسة أنه يوجد اختلاف معنوي في تقسيمات السوق سواء من حيث الاتجاهات أو الدوافع نتيجة الاختلاف في العوامل الديمغرافية، وهذا يؤثر على مزيج الاستيراتيجيات التسويقية التي يجب أن توجه إلى كل مجموعة في ضوء ما يسفر عنه تحليل السوق.

وسوف تشير الدراسة هنا الى ما أسفرت عنه إلتحليلات الاحصائية للاتجاهات والسلوك والدوافع تبعا لتقسيمات السوق على أساس بعض العوامل الديمغرافية التي أوضحت الدراسة الاستكشافية أهميتها في مجال التدخين:

(١) أثر الاختلاف في عامل الجنسية:

توضح الدراسة أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين الكويتيين وغير الكويتيين فيما يتعلق باتجاهات كل مجموعة منها نحو عادة التدخين[٢٢]، حيث تتقارب معدلات الاتجاهات الايجابية بين المدخنين نحو هذه العادة في كل منهما (١و٨٣٪، ٨٧٪)، كما تنخفض معدلات الاتجاهات السلبية بين المدخنين سواء لدى الكويتيين أو غير الكويتيين (١٦,٩٪، ١٣٪)، والعكس بالنسبة لغير المدخنين من الجنسيتين[٢٣]، ولكننا نلاحظ أن أهم دوافع التدخين بين الكويتيين هي الشعور بالمتعة والسرور في حين ترتفع أهمية الرغبة في التلخص من التوتر والقلق كدافع رئيسي للتدخين بين غير الكويتيين يليه في الأهمية المتعة والسرور ثم الشعور بالثقة والاستقلالية.

(٢) أثر الاختلاف في عامل الجنس:

توضح الدراسة وجود اختلاف معنوي في توزيع العينة تبعا لاتجاهاتها نحو التدخين نتيجة لاختلاف الجنس، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الاتجاهات السلبية بين الرجال المدخنين نحو هذه العادة (١٧,٤)، في حيث نجد أن الاناث المدخنات أكثر انسجاما وتوافقا بين اتجاهاتهن وسلوكهن حيث تنخفض نسبة المدخنات اللاتي لديهن اتجاهات سلبية نحو هذه العادة الى (١١,٩٪) فقط[٢٤].

وقد يعني هذا أن الإناث لا يدخنّ إلا إذا كن مقتنعات أو لديهن دافع قوي دفعهن الى التدخين، مما قد يعني صعوبة المجهودات الموجهة الى الاناث المدخنات حيث أن معظمهن لديهن اتجاه إيجابي، وتتفق هذه النتيجة مع احدى الدراسات التي تمت في المجتمع الأمريكي والتي أوضحت انخفاض نسبة الإناث اللاتي امتنعن عن التدخين بالمقارنة بالرجال الذين امتنعوا عن التدخين والسابق الإشارة اليها.

ويظهر التحليل نتائج مختلفة بالنسبة لغير المدخنين من الجنسين حيث نلاحظ ارتفاع

نسبة الاتجاهات الايجابية نحو التدخين بين الرجال غير المدخنين الى ٢٧,٦٪ في حين لا تتجاوز هذه النسبة ١٥,٤٪ بين الإناث غير المدخنات[٢٥].

وهذا يوضح وجود احتمال أكبر بين الرجال غير المدخنين لممارسة هذه العادة إذا سمحت الظروف بذلك، مما يبين أهمية الاستيراتيجيات التسويقية التي يجب أن توجه الى هذه المجموعة من المجتمع حتى يمكن تحويل اتجاهاتهم الإيجابية نحو عادة التدخين إلى اتجاهات سلبية، خاصة وأن هذه الاستيراتيجية يمكن أن تأتي ثمارها بسهولة أكبر مما لو ترك هؤلاء الأفراد ليصبحوا مدخنين ثم نحاول دفعهم الى الإقلاع عن هذه العادة، بعد أن أوضحت إحدى الدراسات الطبية صعوبة المجهودات اللازمة لاقناع المدخنين بالامتناع عن هذه العادة[٢٦].

ويبين التحليل أن الرغبة في الشعور بالاستقلال هي الدافع الرئيسي للتدخين بين الرجال يليها الشعور بالراحة والسرور ثم التقدير الاجتماعي، في حين نلاحظ أن المتعة والسرور ثم الرغبة في التخلص من التوتر يأتيان في المرتبة الأولى والثانية يليهما الرغبة في الظهور بالعصرية والتمدين بين الإناث المدخنات[٢٧].

وهذا يوضح اختلاف المثيرات التي يجب أن تعتمد عليها ونحن بصدد توجيه البرامج إلى كل من الذكور والاناث.

(٣)أثر الاختلاف في المهنة:

يبين التحليل أن هناك اختلافات معنوية بين اتجاهات أفراد المجتمع من مدخنين وغير مدخنين نتيجة الاختلاف في المهنة[٢٨] حيث نلاحظ ارتفاع المعدل النسبي للاتجاهات السلبية بين المدخنين من الموظفين (١٩,٢٪) وهذا يعني أن هناك نسبة مرتفعة من الموظفين مقارنة بغيرهم من المهن تدخن على الرغم من عدم رضاها عن هذه العادة، ولكننا نلاحظ أن الاختلافات تصبح أكثر وضوحا بين المهن المختلفة من غير المدخنين حيث ترتفع نسبة الطلبة الذين لديهم اتجاهات ايجابية نحو التدخين على الرغم من عدم ممارستهم لهذه العادة (٣٠,٣٪)[٢٩].

ويعتقد الباحث أن سبب هذه الاتجاهات هو ممارسة التدخين من جانب الوالدين أو أحدهما، وكذا المدرسين وغيرهم من الشخصيات التي قد يعجب بهم الطلبة ويعتبرونهم القدوة التي يرغبون في التشبه بها.

ولاشك أن هذا الاتجاه يعني احتمال تحول هذه المجموعة من غير المدخنين إلى مدخنين إذا ما توافرت لديهم الظروف في المستقبل مما يبين أهمية استيراتيجية مكافحة التدخين التي توجه إلى هذه المجموعة في وقت مبكر.

وتوضح الدراسة كذلك[٣٠] أن هناك اختلافات في أهمية الدافع إلى الانتماء بين المدخنين من الطلبة تليها في الأهمية الرغبة في الاستقلال والتقدير الاجتماعي ولكن عند مستوى معنوية ٠٥ ,[٣١].

ويلاحظ أن الدافع الرئيسي إلى التدخين بين الموظفين يرجع الى الرغبة في الاستقلال والشعور بالثقة ثم العصرية والتمدين.

وتعتبر الرغبة في التخلص من التوتر من أهم دوافع التدخين في المهن الحرة يليها المتعة والسرور، وقد يرجع إلى طبيعة المهنة التي تمارسها هذه الفئة وما يصاحبها من توتر وقلق بنسبة أكبر مما يتعرض له الطالب والموظف[٣٢]، وهذا يوضح مدى الاختلاف بين أهداف الاستيراتيجيات وخاصة تلك التي توجه الى الطلبة والمثيرات والبرامج التي توجه الى كل منها بما يتناسب مع اتجاهات كل مجموعة من ناحية وسلوكها ودوافعها من ناحية ثانية.

(٤) أثر الاختلاف في السن:

يبين التحليل الإحصائي للعينة تبعا للسن وجود اختلاف معنوي في تقسيمهم تبعا للاتجاهات نحو عادة التدخين[٣٣] حيث يتبين ارتفاع نسبة الاتجاهات السلبية بين المدخنين من متوسطي الأعمار (٢ , ١٦٪) الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٤٠ سنة من غيرهم من الفئات الأصغر أو الأكبر سنا حيث نسبتهم ١٥٪، ٨ , ١١٪ على التوالي، وهذا يبين أن هناك فرصة أمام رجال التسويق المسئولين عن مكافحة التدخين في الاستفادة من هذا الاتجاه السلبي نحو التدخين لتحويل سلوك هذه الجماعة عن التدخين وتدعيم اتجاهاتهم السلبية نحوه.

وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن مجموعة صغار السن من غير المدخنين لديهم اتجاهات ايجابية بنسبة أكبر عن غيرهم نحو هذه العادة (٣٢٪)[٣٤] مما يوضح مدى خطورة هذا الاتجاه وامكانية تحول هذه المجموعة من غير مدخنين إلى مدخنين مما يلقي عبئا أكبر على رجال التسويق لتقديم برامج تسويقية تهدف إلى تحويل اتجاهات هذه المجموعة من ايجابية إلى سلبية نحو التدخين وإلا تحولت هذه الفئة صغيرة السن إلى مدخنين عندما تتوافر لهم الظروف المناسبة سواء الاقتصادية كوجود مصدر للدخل أو عدم توافر الرعاية الموجهة اليهم[٣٥].

ويوضح تحليل دوافع التدخين أن عامل الانتماء إلى الجماعة من أهم دوافع التدخين لدى المدخنين من الأعمار التي تقل عن ١٨ سنة يليها الرغبة في الاستقلال، ثم الشعور بالراحة النفسية والتخلص من التوتر وأخيرا الشعور بالعصرية والتمدين، في حين نلاحظ

أن المتعة والسرور هي الدافع الرئيسي للمجموعات التي تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ ـ ٤٠ سنة يليها التقدير الاجتماعي ثم الاستقلالية والراحة النفسية ولكن عند مستوى معنوية ٠٥ , ، كما يلاحظ أن الشعور بالمتعة والسرور هي أهم دوافع التدخين لدى كبار السن تليها في الأهمية الرغبة في التخلص من التوتر والقلق(٣٦).

ويلاحظ أن هناك تشابها بين النتائج التى أسفر عنها التحليل بين فئة صغار السن والطلبة السابق الإشارة إليها، ولاشك أن هذا الشيء منطقي حيث يقع معظم الطلبة في هذه الفئة العمرية.

(٥) أثر الاختلاف في مستويات الدخول:

توضح الدراسة لمختلف مجموعات العينة وجود اختلاف معنوي بين المجموعات نتيجة الاختلاف في الدخل(٣٧) حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الاتجاهات الإيجابية بين المدخنين من ذوي الدخول المرتفعة حيث تصل الى ٨٧,٥٪ وهذا يوضح صعوبة استيراتيجية التعامل مع هذه المجموعة التي تتطلب استيراتيجية مواجهة تعمل على تعديل الاتجاهات والسلوك معا، في حين تنخفض نسبة الاتجاهات السلبية بين المدخنين، ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الاتجاهات الايجابية نحو عادة التدخين بين غير المدخنين في هذا المستوى من الدخل المرتفع (٣٣,٦٪) في حين لا تتجاوز هذه النسبة (١١,٣٪) بين غير المدخنين من ذوي الدخل المتوسط،(٣٨) وهذا يوضح أهمية الاسراع في توجيه برامج مكافحة التدخين مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الخاصة بكل مركب من مركبات المزيج التسويقي وفقا لطبيعة الاتجاهات ودوافع التدخين.

وتوضح دراسة الدوافع(٣٩) أن الدوافع الرئيسية للتدخين لدى المستويات الدخلية المنخفضة تتمثل في العصرية والتمدين يليه الرغبة في التقدير الاجتماعي، ويعتقد الباحث أن هذه نتيجة منطقية لهذه الفئة التي تود ألا تشعر بالنقص نتيجة أنخفاض مستوياتها الدخلية مما قد يدفع بعضها الى محاولة اثبات عصريته ومكانته الاجتماعية عن طريق ممارسة التدخين.

ولكننا نلاحظ أن الرغبة في المتعة والسرور هي الدافع الرئيسي لفئة الدخول المتوسطة التي تتراوح ما بين ٢٥٠ ـ ٥٠٠ دينار يليها في الأهمية الاستقلالية ثم التقدير الاجتماعي.

ولكن الصورة تصبح أكثر اختلافا بالنسبة للمستويات الدخلية المرتفعة حيث تأتي الرغبة في التخلص من التوتر في مقدمة الدوافع الى التدخين تليها المتعة والسرور.

(٦) أثر الاختلاف في المستوى التعليمي:

توضح الدراسة أن هناك اختلافا معنويا أيضا بين اتجاهات مفردات العينة نحو التدخين نتيجة الاختلاف في المستويات التعليمية[٤٠] حيث تبين ارتفاع نسبة الاتجاهات الايجابية نحو التدخين بين المدخنين من الأميين فوصلت ٩٠,٣٪[٤١]. ونفس الظاهرة نجدها بين غير المدخنين من الأميين حيث ترتفع أيضا الاتجاهات الايجابية نحو التدخين بينهم الى ٢٩,٧٪ على الرغم من عدم ممارستهم للتدخين وهذا يوضح أن احتمالات تحول الأفراد غير المدخنين الى مدخنين داخل هذا القطاع أكبر من غيره من القطاعات.

ومما يلفت النظر أيضا ارتفاع نسبة الاتجاهات الايجابية نحو عادة التدخين بين مجموعة الأفراد الذين لا يدخنون في المستويات التعليمية الأعلى من المتوسطة[٤٢] حيث بلغت في كل منها ١٨,٣٪، ١٤,٣٪ على التوالي، وهذا يوضح أيضا ضرورة توجيه برامج فعالة لهذا القطاع.

ويوضح التحليل كذلك أن أهم الدوافع إلى التدخين بين الأميين هو الرغبة في المتعة والسرور في حين تأتي الرغبة في العصرية والتمدين في الفئة التعليمية المتوسطة في المقدمة، ويلاحظ أن الرغبة في التخلص من التوتر تأتي في مقدمة دوافع التدخين بين المستويات التليعمية العالية تليها الرغبة في الاستقلالية ثم التقدير الاجتماعي[٤٣].

رابعا: الاستيراتيجيات التسويقية الرئيسية لمكافحة التدخين

أوضحت الدراسة أنه يمكن تقسيم المجتمع الكويتي إلى أربع مجموعات تبعا لاتجاهاتهم نحو التدخين وممارستهم لهذه العادة وإن اختلفت أهمية كل مجموعة لبعض العوامل الديمغرافية التي أثرت بدورها في دوافع كل منها وفيما يلي أهم الاستيراتيجيات التسويقية[٤٤] التي يمكن الأخذ بها في برامج مكافحة التدخين في ضوء اتجاهات وسلوك المجتمع، مع ملاحظة أن المغريات وأساليب التحفيز الايجابية أو السلبية التي يمكن استخدامها في كل استيراتيجية سوف تختلف في ضوء اختلاف الدوافع التي ظهرت أهميتها بالسنبة لكل مجموعة والسابق الإشارة اليها:

(١) استيراتيجية المجابهة:

توجه هذه الاستيرايتجية إلى الأفراد الذين يدخنون ولديهم اتجاهات ايجابية نحو هذه العادة، وتهدف هذه الاستيراتيجية الى تعديل الاتجاهات وتحويلها الى اتجاهات سلبية مع تغيير السلوك ودفع المدخنين الى الامتناع عن التدخين.

ويلاحظ أن هذه الاستيراتيجية من أصعب الاستيراتيجيات[٤٥] لأنها تتطلب تغيير الجانب الإدراكي والعاطفي والسلوكي، ولذا فانها تعتمد على العديد من الأساليب وخاصة أسلوب الاقناع الذي يعتمد على المعلومات العلمية الدقيقة والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتشريعات التي تهدف الى الحد من التدخين وتقليل انتشاره.

ويجب أن نلاحظ أن المثيرات التي تستخدم والبرامج التسويقية سوف تختلف باختلاف المجموعات التي توجه اليها ودوافع كل منها الى التدخين تبعا لأساليب تقسيم السوق التي سوف تستخدم، فبالنسبة للمغريات سواء الايجابية منها أو السلبية التي توجه الى مجموعات الطلبة أو صغار السن يجب أن تأخذ في اعتبارها أهمية دوافع هذه القطاعات إلى التدخين وخاصة الحاجة إلى الانتماء والتقدير الاجتماعي وهكذا..

وترجع أهمية هذه الاستيراتيجية الى أنها توجه الى ١, ٨٥٪ من المدخنين وهذا يبرر الجهد والتكلفة التي قد يتحملها مسئولو مكافحة التدخين للتعامل مع هذا القطاع من السوق.

الاتجاهات / السلوك	الايجابية	السلبية
مدخنون	استيراتيجية المجابهة وتهدف إلى تغيير الجانب الادراكي والعاطفي والسلوكي	استيراتيجية الدفع تهدف الى تعديل السلوك وإحداث نوع من التوافق بين الاتجهات والسلوك
غير المدخنين	استيراتيجية التطوير تهدف إلى تطوير الجانب الادراكي والعاطفي ليتمشى مع السلوك.	استيراتجية التعزيز تهدف إلى تأكيد الجوانب الادراكية والعاطفية والسلوكية

شكل رقم ٢
استراتيجيات مكافحة التدخين في ضوء اتجاهات وسلوك المجتمع نحو هذه العادة

(٢) استيراتيجية الدفع:

توجه هذه الاستراتيجية إلى مجموعة الأفراد الذين يدخنون على الرغم من أن اتجاهاتهم سلبية نحو هذه العادة.

وتهدف هذه الاستيراتيجية إلى دفع الأفراد لتعديل سلوكهم واقناعهم بالاقلاع عن عادة التدخين، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة بين المدخنين حيث لا تتجاوز ١٤,٩٪ من اجمالي المدخنين إلا إنها تحتاج إلى استيراتيجية أقل صعوبة ويمكنها أن تؤتي ثمارها بنسبة أعلى نظرا لأن اتجاهات هذه الفئة تتوافق مع ما تهدف اليه إدارة مكافحة التدخين، ويمكن الاعتماد على أساليب التحفيز الاقتصادية والقيم والضغوط الاجتماعية التي تتناسب مع اتجاهات هذه الجماعة وتثيرها بحيث تصبح مؤثرة على السلوك وحتى يكون هناك توافق وانسجام بين اتجاهات هذا القطاع وسلوكه.

(٣) استيراتيجية التطوير:

وتوجه هذه الاستيراتيجية إلى الأفراد الذين لا يدخنون ولكن يوجد لديهم اتجاهات إيجابية نحو التدخين.

وتهدف هذه الاستيراتيجية إلى تطوير اتجاهات هذه المجموعة لتصبح سلبية نحو عادة التدخين بحيث يتوافق سلوك هؤلاء مع اتجاهاتهم، أو بمعنى آخر تبرير الموقف السلوكي الخاص بعدم التدخين مع الاتجاهات لإيجاد نوع من الانسجام والتوافق في الشخصية.

وتظهر أهمية هذه الاستيراتيجية إلى ارتفاع نسبة هذا القطاع بين غير المدخنين وخاصة بين الفئات صغار السن والطلبة وغير المتعلمين حيث يمثلون ما بين ٣٠٪ ـ ٣٣٪ من هذه القطاعات، ومما يزيد أيضا من ضرورة الاهتمام بهذه الاستيراتيجية تركيز الشركات المنتجة للسجائر في برامجها التسويقية على هذه القطاعات من السوق باعتبارها الأكثر استهواء وتأثرا بما يوجه اليها من مؤثرات وخاصة اذا ما كانت هذه البرامج والمؤثرات تتميز بالفاعلية والكفاءة.

ولكننا نلاحظ على الجانب الآخر أن هذا القطاع من السوق لا يدخن، وبالتالي فان مهمة ادارة مكافحة التدخين تنحصر في تطوير اتجاهاتهم بحيث تصبح أكثر توافقا مع سلوكهم وهي أسهل في التحقيق من الاستيراتيجيتين السابقتين، ويمكن الاعتماد على أساليب الاقناع والتوافق مع القيم الاجتماعية وتعريضهم لمواقف تدعم من هذا السلوك الايجابي وتطور من الاتجاهات لتصبح هي الأخرى منسجمة معه.

(٤) استراتيجية التعزيز:

توجه هذه الاستيراتيجية إلى الأفراد الذين لا يدخنون ولديهم اتجاهات سلبية نحو هذه العادة.

وتهدف هذه الاستيراتيجية إلى تعزيز اتجاهات الأفراد السلبية نحو التدخين وتقوية هذا الاتجاه، كما تعمل على تشجيعهم للاستمرار في عدم التدخين وتعضيد هذا النوع من السلوك.

وتعتبر هذه الاستراتيجية من أسهل الاستيراتيجيات لأنها لا تهدف إلى إحداث تغيير سواء في السلوك أو الاتجاه بل تقوية السلوك والاتجاه الذي يعتنقه الأفراد فعلا، كما أنها توجه الى أفراد متوافقين حيث تتفق اتجاهاتهم مع سلوهكم، كما أن صفاتهم الديمغرافية يمكنها أن تتقبل هذا النوع من الاستيراتيجيات لأن هؤلاء الأفراد يصعب عليهم التغيير[٤٦] بسهولة فنسبة كبيرة منهم من الإناث وكبار السن والموظفين ذوى الدخل المتوسط وهذه تمثل في معظمها الشرائح التي يمكنها أن تتجاوب مع القضايا الاجتماعية التي تتفق مع قيم ومفاهيم واتجاهات المجتمع، ولاشك أن تقديم المعلومات الخاصة بمزايا عدم التدخين والتخفيز الايجابي والمعنوي يعتبر من الأساليب التي تدعم اتجاهات وتصرفات هذه المجموعات لأن الأفكار التي تثيرها هذه الاستيراتيجية والأساليب التي تستخدمها سوف تكون متوافقة مع عواطفهم واداراكهم وسلوكهم.

خامسا: النتائج والتوصيات

يمكن ايجاز أهم نتائج وتوصيات البحث فيما يلي:

أ - النتائج:

يمكن الإشارة إلى ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

١- ثبت صحة الفرض الأول، فقد تبين عدم وجود توافق بين الاتجاهات والسلوك نحو عادة التدخين حيث أتضح أن ١٤,٩٪ من المدخنين لديهم اتجاهات سلبية نحو هذه العادة، في حين أن ٢١,٥٪ من غير المدخنين لديهم اتجاهات ايجابية نحو عادة التدخين.

٢- لم يثبت صحة الفرض الثاني الخاص باختلاف درجة التوافق بين السلوك والاتجاهات نتيجة الاختلاف في كل العوامل الديمغرافية، فقد ثبت عدم وجود اختلاف في توزيع مفردات العينة في ضوء اتجاهاتهم تبعا لعامل الجنسية، ولكننا نلاحظ هذا الاختلاف بالنسبة للعوامل الديمغرافية الأخرى التي تم تحليلها.

فقد تبين ارتفاع نسبة الاتجاهات السلبية بين المدخنين من الذكور ومتوسطي الأعمار وذوي الدخول المنخفضة والتعليم المرتفع، كذلك تبين ارتفاع نسبة الاتجاهات الايجابية بين غير المدخنين نحو هذه العادة من الأميين والطلبة صغار السن بالاضافة الى شريحة الدخول المرتفعة.

٣ـ ثبت صحة الفرض الثالث الخاص باختلاف الدوافع الى التدخين باختلاف العوامل الديمغرافية فعلى الرغم من أن أهم الدوافع هي المتعة والسرور والعصرية والاستقلالية والرغبة في التخلص من التوتر والتقدير الاجتماعي والانتماء الا أن هذه الدوافع تختلف أهميتها من مجموعة لأخرى.

ب ـ التوصيات:

يمكن إيجاز أهم التوصيات التي انتهى اليها البحث فيما يلي:

١ـ إن تسويق قضية التدخين يمكن أن يعتمد على مزيج من أربع استيراتيجيات يوجه كل منها إلى قطاع تبعا لطبيعة اتجاهات المجموعة نحو التدخين وسلوكها، فتوجه استيراتيجية المجابهة الى مجموعة المستهلكين الذين لديهم اتجاهات ايجابية نحو التدخين ويدخنون، واستيراتيجية الدفع توجه إلى الأفراد الذين يدخنون ولكن اتجاهاتهم سلبية نحو هذه العادة، واستيراتيجية التطوير توجه الى مجموعة الأفراد الذين لديهم اتجاهات ايجابية نحو التدخنين رغم أنهم لا يمارسون هذه العادة، وأخيرا استيراتيجية التعزيز التي توجه الى الأفراد الذين لديهم اتجاهات سلبية ولا يدخنون.

٢ـ يجب وضع مزيج من الخطط والبرامج التسويقية لكل استيراتيجية من الاستيراتيجيات الأربعة السابقة في ضوء دوافع المستهلكين التي تختلف باختلاف بعض العوامل الديمغرافية وخاصة بالنسبة لعامل المهنة والسن والدخل والجنس.

٣ـ يجب أن تهتم برامج مكافحة التدخين بالمجموعة الثالثة من المجتمع الذين لا يدخنون ولكن لديهم اتجاهات ايجابية نحو التدخين لأنهم القطاع الأكثر تأثرا بالأنشطة التسويقية التي تقدمها الشركات المنتجة للسجائر. ولاشك أن تعضيد سلوك هذا القطاع وتطوير اتجاهاته بما يتناسب مع هذا السلوك أفضل وأسهل من الانتظار حتى تتحول إلى ممارسة التدخين ثم نعمل على تغيير سلوكه ودفعه إلى الاقلاع عن هذا السلوك بعد أن ثبت صعوبة هذا التغيير.

٤ـ ان ظهور نسبة مرتفعة من مفردات العينة التي لا تدخن ولكن لديها اتجاه ايجابي نحو التدخين وخاصة بين الطلبة وصغار السن يعني أن برامج مكافحة التدخين يجب أن تبدأ في مرحلة مبكرة وخاصة بالنسبة لهذه القطاعات حتى يمكن تشكيل اتجاهاتها بما يتناسب مع أهداف مكافحة التدخين وايجاد نوع من التوافق بين سلوكها واتجاهاتها نحو هذه العادة.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ ـ أبحاث مقدمة للندوة الخليجية الأولى لمكافحة التدخين والسرطان، الكويت ١٩٨١ :
١ـ خالد زهران، دور الخدمة الاجتماعية في العمل لمكافحته التدخين.
٢ـ رفيق محمد حسين، التوعية بمضار التدخين.
٣ـ عبد الرحمن يوسف المزروعي، ظاهرة التدخين بين النشىء.
٤ـ محمد فاروق بشير، التدخين على مستوى الوطن.
٥ـ يعقوب الشراح، دور المعلم والمدرسة في برنامج مكافحة التدخين.

ب ـ أبحاث مقدمة للمؤتمر السادس للجمعية الطبية الكويتية، الكويت، ١٩٨١ :
ـ دري حسن عزت، التدخين والصحة النفسية.

جـ ـ تقارير لجان خبراء منظمة الصحة العالمية الصادرة عن التدخين، المركز الرئيسي، جنيف، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .

د ـ المجموعة الاحاصئية السنوية، وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٨٠

ثانيا : المراجع الأجنبية :

A - Books:

1- Kaynak Erdener, **Marketing in the Third World,** New York: Praeger Publishers 1982.

2- Kotler Philip, **Marketing Management: Analysis, Planning and Control,** 4th ed., Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall International, Inc., 1980.

3- Triandis Harry C., **Attitude and Attitude Change,** New York: John Wiley & Sons, 1971).

4- Zaltman Gerald & Burger Philip C., **Marketing Research: Fundamental and Dynamics,** Hinsdale, Illinois: The Dryden Press, 1975.

B - Periodicals:

1- Bloom Paul N. & Novelli William D., "Problems and Challenges is Social Marketing, **Journal of Marketing,** Vol. 45, (Spring 1981), 79 - 88.

2- Ezzat Dorry H., "Doctors as Aspecial Target for Smoking Control Programmes", **The first Gulf Regional Workshop on Smoking Control,** Kuwait, 1981.

3- Fox Karen and Kotler Philip, "The Marketing of Social Causes; The first Ten Years", **Journal of Marketing**, Vol. 44, (Fall 1980), 24 - 23.

4- Kotler Philip and Zaltman, Gerald, "Social Marketing An Approach to Planned Social Change", **Joural of Marketing**, Vol. 35, (July 1971), 3 - 12.

5- Laczniak Gene R., Lusch Robert F. and Murphy Patrick, "Social Marketing: Its Esthical Dimensions, "**Journal of Marketing**, Vol. 43 (Spring, 1979), 29 - 36.

6- Luck David J., "Social Marketing: Confusion Compounded," **Journal of Marketing** Vol. 38, (October 1974), 70 - 72.

- Masironi R., Adverse Economic Aspects of Tobacco Smoking, **World Health Organization**, Geneva, 1981.

8- Nord Walter and Petter J. Paul, "A Behaviour Modification Perspective on Marketing", **Journal of Marketing**, Vol. 44, (Spring 1980), 36 - 47.

9- Sheth Jagdish N.& Frazier Gary L., "A Model of Strategy Mix choice for planned social change, "**Journal of Marketing**, Vol. 46, (Winter 1982), 15 - 26.

10- Yassin Mohd. "Some Factors that may be Related to the Smoking Behaviour Among Qatar University Students," **First Gulf Regional Workshop on Smoking Control**, Kuwait, 1981.

الملحق رقم ١
نتائج تحليل الاتجاهات والسلوك ودوافع التدخين

جدول رقم (١)
توزيع الأفراد تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين في اجمالي العينة

الاتجاه / السلوك	ايجابـي		سلبـي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	٤٥٣	٨٥,١	٨١	١٤,٩	٥٣٣
مجموعة غير المدخنين	١١٤	٢١,٥	٤١٩	٧٨,٥	٥٣٣
المجموع	٥٦٧		٤٩٩		١٠٦٦

نسبة التفسير ٩٦,٨٤٪

جدول رقم (٢)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين في اجمالي العينة

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	٣٣,١٠٣ (ب)	١٠٦٤،١	٠,٨٤٧٢٦٥٣	,١٣٣٨٨٠٣
العصرية والتمدين	٢٢,٩٥٤ (ب)	١٠٦٤،١	٠,٢٧١٨٧٨٢	,٠٦١٢٧٢٨١
الاستقلالية	١١,٦١٠ (ب)	١٠٦٤،١	-٠,٦٤٢٣٥٥٦	-,١٢٧٤٢٧٣
التخلص من التوتر والقلق	١١,٣٣٦ (ب)	١٠٦٤،١	١,٠٩٠٧٤٩	,٧٠٤٢٩٠٨
التقدير الاجتماعي	٥,٠٦٨٨ (أ)	١٠٦٤،١	٠,٤٧٨٣٦٣٨	٠,١١٤٢٤٨١
الانتماء الى الجماعة	١,٥٨٧٥	١٠٦٤،١	٠,٣٨٢٧٨٧١	٠,٢٢٢٩٣٨٠
التركيز الذهني	١,٨٥٠٩	١٠٦٤،١	٠,٤٩٣٦٢١٣	٠,٣٩١٣٣٤٤
القيمة الثانية			-٨,٥٨٣٨٧٦	-٢,٨٥٠١٠١
ف بين المجموعات	٣٩,٨٨٨ (ب)	١٠٥٨،٧		

(أ) ٣,٨٤ ،٠٠٥ P
(ب) ٦,٦٤ ،٠٠١ P

جدول رقم (٣)
توزيع الكويتيين تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	٢٢١	٨٣,١	٤٥	١٦,٩	٢٦٦
مجموعة غير المدخنين	٦٤	٢٤,٣	٢٠٣	٧٥,٧	٢٦٧
المجموع	٢٨٥		٢٤٨		٥٣٣

نسبة التفسير ٤٠, ٨٤٪

جدول رقم (٤)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين الكويتيين

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	٩,٠٥٦٤(ب)	٥٣١،١	١,٣٢٨٨٧	,٥٢١٠٠٩٩
التقدير الاجتماعي	٦,٥٧٨٩(أ)	٥٣١،١	,٣٧٣٢٠٢	,٠٤٧٩٥٣١٥
الاستقلالية	,٠٥٥٩٠٨	٥٣١،١	,٤٥٣٦٠٧٨ -	,٠٣٢٦٤٢٩
الانتماء إلى الجماعة	٠,٤٥١٢٠	٥٣١،١	,٣٨١٦٧١٦	,٠١١٨٢٤٨٥
العصرية والتمدين	٠,٠١٨٣٩٢	٥٣١،١	,٨١٢٨٥٥١	,٤٩٥٣٨٩
القيمة الثابتة			٧,٤٨٢٨٣ -	٢,١٣٣٠٦٦ -
ف بين المجموعات	٢٩,٧٩٨(ب)	٥٢٧،٥		

(أ) ٠٥، P6

(ب) —٠١، P6

جدول رقم (٥)
توزيع غير الكويتيين تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	٢٣١	٨٧,٠	٣٥	١١,٠	٢٦٦
مجموعة غير المدخنين	٥٠	١٨,٨	٢١٧	٨١,٣	٢٦٧
المجموع	٢٨١		٢٥٢		٥٣٣

نسبة التفسير ٣, ٨٤٪

جدول رقم (٦)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين غير الكويتيين

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	(ب)٩,٥٦٢٤	٥٣١،١	,٨٣٠٦٣٨٧	٠,١٦٥٨٨٩٤
العصرية والتمدن	١,٠٢٧٥	٥٣١،١	,٢٦٨٧٧٦ -	٠,٢٥١٣٣٣٩ -
الثقة	(ب)٩,٢٦٦١	٥٣١،١	١,٦٥٥٧٩٢	٠,٣٩٢٣٨٤٠
الاستقلالية	(ب)٧,١٦٧٥	٥٣١،١	١,٣٠٤٩٥ -	٠,٢٩٨٩١٥٨ -
التخلص من التوتر والقلق	(ب)٢٠,٤٧٢	٥٣١،١	١,٦٦٢٧٩٦	٠,٧٤٩٨٢٠٢
الانتماء إلى الجماعة	١,٤٥٧٥	٥٣١،١	,٥٢٤٨٤٧١	٠,٢٦٧٨٧٨٣
التركيز الذهني	١,٩٩٦٥	٥٣١،١	٠,٥٩١٦٧٨	٠,٤٢٦٨٠٩٥
القيمة الثابتة			١٠,٣٩١٥٨ -	٢,٧٢٨٥١٠ -
قيمة ف بين المجموعات	(ب)٢٦,٤١٣	٥٢٥،٧		

(أ) ،٠٥ P6
(ب) ،٠١ P6

جدول رقم (٧)
توزيع الذكور تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	٢١٩	٨٢,٦	٤٧	١٧,٤	٢٦٦
مجموعة غير المدخنين	٧٣	٢٧,٦	١٩٣	٧٢,٤	٢٦٦
المجموع	٢٩٢		٢٤٠		٥٣٢

نسبة التفسير ٨٦,٢٪

جدول رقم (٨).
دليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين الذكور

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	(ب)١٠,٦٤	٥٣١،١	,٨٨٩٥٧٥٢	,١٦٦٤٤٧٧
الثقة	(ب)٦,٨١٢٩	٥٣١،١	,٩٥٧٧٢٥٣	,٢٧١٧٧٥٢
الاستقلالية	(ب)١٥,٢٥٩	٥٣١،١	١,٠٢٧٥١٠ -	,٠٨٥٢٧٩٤٧٧
التخلص من التوتر	(ب)٨,٨٩٩٥	٥٣١،١	١,١٢٠٧٥٣	,٧٠٠٠٥٨٤
التقدير الاجتماعي	(ب)٩,٥٩١٥	٥٣١،١	,٦٧٥٣٥٢٠	,١١٦٩٥٥٩
القيمة الثابتة			٧,٧٩٦٧٩٨ -	٢,٢١٠٧٦٥ -
ف بين المجموعات	(ب)٤٣,١٥٢	٥٢٧,٥		

(أ) ،٠٥ P6
(ب) ،٠١ P6

جدول رقم (٩)
توزيع الإناث تبعا لسلوكهن واتجاهاتهن نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنات	٢٣٤	٨٨,١	٣٢	١١,٩	٢٦٦
مجموعة غير المدخنات	٤١	١٥,٤	٢٢٥	٨٤,٦	٢٦٦
المجموع	٢٧٥		٢٥٧		٥٣٢

نسبة التفسير ٨٧,٥٪

جدول رقم (١٠)
تحليل التمايز بين المدخنات وغير المدخنات من الأناث

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخنة	غير مدخنة
المتعة والسرور	(ب)٩,٨٦٩٧	١،٧٠	,٨١١٩٦٤٥	٠,١٢٢٦٥٤١
العصرية والتمدين	(أ)٤,٥٤٨٢	١،٧٠	,٨١٢٢٤٥٦	٠,٢٦٠٢٤٧٥
الثقة	١,٠٧٩٦	١،٧٠	,٣٣٣٧٠٥٤ -	٠,٠١٢٠٠٤٣٥ -
الاستقلالية	١,٥٨٨٥	١،٧٠	,٣٢٠١٥٣٣	٠,٠٣١٣٠٨٤٤
التخلص من التوتر	(أ)٤,٥٧٢٢	١،٧٠	١,٢٠٧٥٦١	٠,٧٢٨٤٧١٧
الانتماء الى الجماعة	١,٩٤٣٧	١،٧٠	,٧٢٧١٥٤٤	٠,٤٠٣٩١٧٣
القيمة الثابتة			٨,٩٩٩٩٥٧ -	٢,٨٢٨٩٨٢ -
ف بين المجموعات	(ب)١٣,١٣٤	٦٥,٦		

(أ) ٠٥، P6

(ب) ٠١، P6

جدول رقم (١١)
توزيع الطلاب تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٥١	٨٦,٤	٢٤	١٣,٦	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٥٣	٣٠,٣	١٢٢	٦٩,٧	١٧٥
المجموع	٢٠٤		١٤٦		٣٥٠

نسبة التفسير ٨٧,٩٥٪

جدول رقم (١٢)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من الطلاب

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
الانتماء الى الجماعة	٤٣,٧٠٤	٣٤٨،١	١,٩٩٥٧٩	٠,٤٩٥١٠٠٠
الاستقلالية	[أ]٥,٤٧٩٢	٣٤٨،١	,٤٥٨٨٣١٤ -	,١٦٦٠٧٠٩
التقدير الاجتماعي	[أ]٥,٣٦٧٣	٣٤٨،١	١,٢٢٣٥٥٢	,٥٥٨٣٠٥١
القيمة الثابتة			٨,٤٠٧٤٤٣--	١,٩٦٣٩٩٩ -
ف بين المجموعات	[ب]٣٢,٣١٩	٣٤٦،٣		

(أ) P ٢٠،٠٥
(ب) P ٢،٠١

جدول رقم (١٣)
توزيع الموظفين لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٤٣	٨١,٨	٣٢	١٩,٢	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٢٣	١٣,٥	١٥٢	٨٦,٥	١٧٥
المجموع	١٦٦		١٨٤		٣٥٠

نسبة التفسير ٤٣ , ٨٤٪

جدول رقم (١٤)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من الموظفين

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
الثقة	[ب]٧,٢٧٧١	٣٤٨،١	٠,٥٣٦٠٠١٥	,٠٨٣٢٠٥٦١
المتعة والسرور	٣,٣٥٠٩	٣٤٨،١	,٦٥٠٠٠٣١	,١٦٤٥٣٧٢
التخلص والتوتر	٥,٣١٦٦	٣٤٨،١	٠,٧٠٧٤٤٢٤ -	,١٦٤٥٣٧٢
الاستقلالية	[ب]٢١,٦٠١	٣٤٨،١	١,٥٢٥٦٣٣	,٨٠١٢٨٦٤
التقدير الاجتماعي	٤,١١٨	٣٤٨،١	,٦٧١٤٢٧٨	,٢٥٦٦٩٤٣
التركيز الذهني	١,٩٣٩٥	٣٤٨،١	٠,٧٢١٨٦٥	٠,٥٦٠٩٦٧٦
ف بين المجموعات	[ب]٢٨,٥١٥	٣٤٣,٦		
القيمة الثابتة			٨,٧٤٧٢٦٦ -	٢,٦٥٦١٠٨ -

(أ) P < ٠،٠٥
(ب) P < ٠،٠١

جدول رقم (١٥)
توزيع التجار وأصحاب المهن الحرة تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٥٩	٨٧	٢٤	١٣	١٨٣
مجموعة غير المدخنين	٣٧	٢٠	١٤٦	٨١	١٨٣
المجموع	١٩٦		١٧٠		٣٦٦

نسبة التفسير ٨٦,٣٪

جدول رقم (١٦)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من التجار وأصحاب المهن الحرة

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	١٩,٨٤٢[ب]	٣٦٤,١	-١٢٣,٨	-٢٤٤,٠
التخلص من التوتر	٧١,٤٧٥[ب]	٣٦٤،١	٨٢٩,٠	-١٣٠٨,٠
التركيز الذهني	١,٨٢٩١	٣٦٤,١	٥٥,٤	٨٤,٠
النجاح في العمل	١,٧٧٩١	٣٦٤،١	٤٨,٨	٧٦,٠
ف بين المجموعات	٢٩٢,٤٠[ب]	٣٦١،٤		
القيمة الثابتة			-١٨١٣,٤٩٣	-٤١٤٤,٤٦٩٣

(أ) ٣,٨٤ $P \leq$,٠٥

(ب) ٦,٦٤ $P \leq$ ٠,١

جدول رقم (١٧)
توزيع الأعمار ما بين ١٢ الى أقل من ١٨ تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٤٩	٨٥	٢٦	١٥	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٥٦	٣٢	١١٩	٦٧	١٧٥
المجموع	٢٠٥		١٤٥		٣٥٠

نسبة التفسير ٨٧,٦٪

جدول رقم (١٨)
التمايز بين المدخنين وغير المدخنين للأعمار من ١٢ ـ الى أقل من ١٨

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
الانتماء الى الجماعة	١٣٧,٥٥ (ب)	٣٤٨،١	٤٧,١٣٥٤٧	٨,٤٠٣٠٦٤
العصرية والتمدين	١٠,٨٨٨ (ب)	٣٤٨،١	-١٠,٥١٤٢٩	-٢,٠١٠٨١١
الاستقلالية	٣٣,٩٤٨ (ب)	٣٤٨،١	-٢٣,٨٠٣١٠	-٤,٨٦٦٢٢٧
التخلص من التوتر	٣٠,٦٨٣ (ب)	٣٤٨،١	-١١,٤٠٤٢٢	-٨,١٨٥٩٠٧
التقدير الاجتماعي	١٧,٩٨٣ (ب)	٣٤٨،١	١٨,١٩٨٢	٣,٦٦٨٤٨٦
التركيز الذهني	٢,٣٢٣٢	٣٤٨،١	٣,٨٨٨٤٨١	,٩٨٠٠٦٥١
جاذبية الجنس الآخر	٣,٥٠١٩	٣٤٨،١	٣,٧٥٩٩٨٩	١,٢٩٧٣٤٥
ف بين المجموعات	١٠٤,٨٠ (ب)	٣٤٢،٧		
القيمة الثابتة			-٩١,٥٤٣١	-٦,٠٩٥٧٩١

(أ) P ≤ ,٠٥
(ب) P ≤ ٠,١

جدول رقم (١٩)
توزيع الأعمار ما بين ١٨ الى أقل من ٤٠ تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٤٧	٨٣,٨	٢٨	١٦,٢	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٣٤	١٩,٥	١٤١	٨١,٥	٣٧٥
المجموع	١٨١		١٦٩		٣٥٠

نسبة التفسير ٨٣,٥٪

جدول رقم (٢٠)
توزيع الأعمار ما بين ١٨ الى اقل من ٤٠

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	١٧,٣٢٦ (ب)	٣٤٨،١	٠,٦٤٠٤٣١٦	-,٠٠١٢٥٣٥٠
التركيز الذهني	٢,١٨٦٣	٣٤٨،١	٠,٣٢٢٢٨٧٨	-,٠٦٦٣٣١٤٤
الاستقلالية	٦,٣٤٤٢ (أ)	٣٤٨،١	-٠,٣٠٧٥١٢٤	,١١٥٨٧٣٧
التخلص من التوتر	٦,٠٧٠١ (أ)	٣٤٨،١	١,١٤٩٦٤٦	,٧٩٤٧١٢١
التقدير الاجتماعي	٧,٦٧٠٥ (ب)	٣٤٨،١	٠,٩٢٤٣٦١٣	,٤٢٤٠٠٤٦
ف بين المجموعات	٣٣,٤٨٢	٣٤٤،٥		
القيمة الثابتة			-٧,٧٥٣٠٨٨	-٢,٥٦٨٨٠٨

(أ) P ≤ ,٠٥
(ب) P ≤ ٠,١

جدول رقم (٢١)
توزيع الأعمار ٤٠ سنة فأكثر تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـي		سلبـي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	٢٦١	٨٨,٢	٢٢	١١,٨	١٨٣
مجموعة غير المدخنين	٢٤	١٣,١	١٦٦	٨٦,٩	١٨٣
المجموع	١٨٥		١٨٨		٣٦٦

نسبة التفسير ٩٠,٣٢

جدول رقم (٢٢)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين للأعمار ٤٠ سنة فأكثر

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
الانتماء الى الجماعة	٤,٥٨٨٢	٣٦٤،١	١,٠٤٧٦٣٢	٠,٢٥٥٠١٥
العصرية والتمدين	٢,٦٧٨٧	٣٦٤،١	,٩٢٢٤٠١ -	,٠٣٩٨٣٩٦٤
الثقة	٣,٤١٨٥	٣٦٤،١	١,٥٤٤١١٨	٠,٤٥٨١٢٣٦
الاستقلالية	١,٥٥٣٨	٣٦٤،١	١,٣٩٩١٤١ -	٠,٥٥٤٤٧٨٩
التخلص من التوتر	٨,٨١٩٥	٣٦٤،١	١,٥٨٠٠٢	٠,٦٤٩٢٤٠٩
التقدير الاجتماعي	٢,١٠٩	٣٦٤،١	,٩٣١٠٠٤٩ -	٠,١٢٦٧١٩٠ -
المتعة والسرور	١٥,٣٩٩	٣٦٤،١	٢,٢٣٢٢٥١	٠,٦٠٦٢٢٤
ف بين المجموعات	١١,٣٥١	٣٥٧،٨		
القيمة الثابتة			١١,٥٤١٨١ -	٢,٧١٢٥٧٢ -

(أ) $P \leq ,05$
(ب) $P \leq 0,1$

جدول رقم (٢٣)
توزيع ذوي الدخول من ٢٥٠ ديناراً تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـي		سلبـي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٥٢	٨٣	٣١	١٧	١٨٣
مجموعة غير المدخنين	٣٥	١٧,٣	١٤٨	٨٠,٧	١٨٣
المجموع	١٨٧		١٧٩		٣٦٦

نسبة التفسير ٩٥,٢٤

جدول رقم (٢٤)

تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من ذوي الدخول أقل من ٢٥٠ ديناراً

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
العصرية والتمدين	١٠,٤٦٨[ب]	٣٦٤،١	٢,١٨٩٧٤٤	٠,٧٢١٠٠٥١
التقدير الاجتماعي	٦,٢٦٨٩[أ]	٣٦٤،١	٢٠,١٤٠٤٠٧	٠,٦٢٣٤٥١٢
الانتماء إلى الجماعة	٣,٣٤٠٥	٣٦٤،١	-٠,٨٦٦٨٤٩٩	٠,٠١١٠٢٩٤٩
ف بين المجموعات	١٢,٩٣٩[ب]	٣٦٢،٣		
القيمة الثابتة			-١٠,٨٨٧٩٢	-٢,٢٣٦١٦٦

(أ) P≤ ,٠٥

(ب) P≤ ٠,١

جدول رقم (٢٥)

توزيع ذوي الدخل ما بين ٢٥٠ وأقل من ٥٠٠ دينار تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٤٩	٨٥,٣	٢٦	١٤,٧	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٢١	١١,٣	١٥٥	٨٨,٧	١٧٥
المجموع	١٦٩		١٨١		٣٥٠

نسبة التفسير ٩٠,٢٨

جدول رقم (٢٦)

تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من ذوي الدخول من ٢٥٠ الى أقل من ٥٠٠ دينار

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	٢٤,٩١٠[ب]	٣٤٨،١	١,٧٦٧٨٦٠	,٥٣٥٦٣٧٨
الانتماء إلى الجماعة	١,١١١١	٣٤٨،١	-,٢٨٤٦٤٧٢	٠,١٦٠١٠٠٤
الثقة	٥,٠٦٤٣	٣٤٨،١	١,٢٨٧٦٢٣	-٠,١١٢٤٤٧٥
الاستقلالية	٨,٧٣٩٠[ب]	-٣٤٨,١	١,١٩٩٩١٥	٠,٥٣٧٧٩٩١٥
التقدير الاجتماعي	٧,٨٩٦٨[ب]	٣٤٨،١	١,١٦٧٢٠٤	٠,١٥٥٣٥٦٤
التركيز الذهني	٣,١٤٤٢	٣٤٨،١	-,١٦٧٢٠١٦	,٤١٣٠٩٤
ف بين المجموعات	٢٠,٥٤٠	٣٤٣،٦	—	—
القيمة الثابتة	—	—	-٨,٠٨٠٩٨٥	-١,٩٨٦٠٦٨

(أ) P≤ ,٠٥

(ب) P≤ ٠,١

جدول رقم (٢٧)
توزيع ذوي الدخول من ٥٠٠ دينار فأكثر تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٥٣	٨٧,٥	٢٢	٩,٥	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٥٩	٣٣,٦	١١٦	٦٦,٤	١٧٥
المجموع	٢١٢		١٣٨		٣٥٠

نسبة التفسير ٢٨,٨٧٪

جدول رقم (٢٨)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من ذوي الدخول ٥٠٠ دينار فأكثر

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	١٤,٠٨٤[ب]	٣٤٨،١	,٨٠١٩٠٤٤	,١٨٨٣٢٤٥
العصرية والتمدين	١,٤٢٩٩	٣٤٨،١	,٢٣١٤٤٠٩	,٠١٨٤٤٣٦٧
الاستقلالية	٤,٢٧٦٢[أ]	٣٤٨،١	,٥٩٠١٠١	-,١٠٣٦٩٠٨
التخلص من التوتر	١٩,٥٩٦[ب]	٣٤٨،١	١,٥١٦٩٤٨	,٨٢٤٩١٧٦
الانتماء الى الجماعة	٣,٩٤٨٦[أ]	٣٤٨،١	,٥٤٤٠١٨٥	,٢٣٤٧٠٧٣
النجاح في العمل	٣,٥٢٣١	٣٤٨،١	,٥٨٨٢٩٣٥	,٣٥٨٢٣٧٥
التركيز الذهني	١,٢١٥٧	٣٤٨،١	,٤٧٩٧٨٣٣	,٣٦٣٨٧٢٥
ف بين المجموعات	٢٩,٧٢٦	٣٤٢،٧	—	—
القيمة الثابتة	—	—	-١٠,٢٢٧١٩	-٣,١٦٤٤٥٦

(أ) $P \leq ,٠٥$
(ب) $P \leq ٠,١$

جدول رقم (٢٩)
توزيع الأميين تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٥٨	٩٠,٣	١٧	٩,٧	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٥٢	٢٩,٧	١٢٣	٦١,٣	١٧٥
المجموع	٢١٠		١٤٠		٣٥٠

نسبة التفسير ٩٠,٦٣

جدول رقم (٣٠)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من الأميين

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	(ب)١٢,٠٨٨	٣٤٨،١	٢,٥٣٧٥٢٧	١,٣١٢٤٣٣
جاذبية الجنس الأخر	٣,٢٣٣٤	٣٤٨،١	٠,٧٦٤٨٣٢	,٢٧٥٤١٩٩
ف بين المجموعات	١١,٢٦٥	٣٤٧،٢		
القيمة الثابتة			١١,١٠٦١٤	٣,١٩٩٧٠٣

(أ) P≤ ,٠٥

(ب) P≤ ٠,١

جدول رقم (٣١)
توزيع ذوي التعليم المتوسط تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابي		سلبي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٦٣	٨٩,٣	٢٠	١٠,٧	١٨٣
مجموعة غير المدخنين	١٩	١١,٣	١٦٤	٨٩,٧	١٨٣
المجموع	١٨٢		١٨٤		٣٦٦

نسبة التفسير ٩١,٢١٪

جدول رقم (٣٢)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من ذوي التعليم المتوسط

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
المتعة والسرور	(أ)٥,٢٨٢٦	٣٦٤،١	٠,٦٢٦١٠٧٩	٠,٠٩١٥٥٤٧٧
العصرية والتمدين	(ب)١٤,٠٧٣	٣٦٤،١	٠,٩٨٥٥٢٥٣	٠,٠٩٦٩٠٤٨٣
التخلص من التوتر	(أ)٦,٤٠٧٤	٣٦٤،١	١,٦٠٤٣٤٥	٠,١٠٢٣٣٥٢
التركيز الذهني	٣,٥٣٤٤	٣٦٤،١	,١١٧٦٧٥٧ -	,٣٠١٩٧٩٤
النجاح في العمل	٢,٣٨٤٢	٣٦٤،١	,٥٠٧٣٤٥٩	,٢٧٠٨٧٠٢
ف بين المجموعات	٢٧,٢٩٦	٣٦٠،٥	—	—
القيمة الثابتة	—	—	١٠,٩٣٠٢٧ -	٣,٢٤٩٥٠٢ -

(أ) P≤ ,٠٥

(ب) P≤ ٠,١

جدول رقم (٣٣)
توزيع ذوي التعليم العالي تبعا لسلوكهم واتجاهاتهم نحو التدخين

الاتجاه / السلوك	ايجابـــي		سلبـــي		عدد المفردات
	عدد	٪	عدد	٪	
مجموعة المدخنين	١٤٤	٨٢,٦	٣١	١٧,٤	١٧٥
مجموعة غير المدخنين	٣٥	١٨,٣	١٤٠	٧٩,٧	١٧٥
المجموع	١٧٩		١٧١		٣٥٠

نسبة التفسير ٨٨,٣٪

جدول رقم (٣٤)
تحليل التمايز بين المدخنين وغير المدخنين من ذوي التعليم العالي

المتغيرات	ف	درجات الحرية	مدخن	غير مدخن
الانتماء الى الجماعة	(ب)٢٧,١٣٤	٣٤٨،١	,٩٦٩٩١٣١	٠,١١٥٢٣٣٤
الثقة	١,١١١٩	٣٤٨،١	,٤٣٧٥٩١٦	,١٨٥٠٦٧٢
الاستقلالية	(ب)١٤,٢٨٠	٣٤٨،١	,٩٢٣٦٦٧٠ -	,١٣٥٣٨٠٠ -
التخلص من التوتر	٤,٠٦٤١	٣٤٨،١	,٧٩٥٥٤٥٢	,٤٩٢٢١٦٧
التقدير الاجتماعي	(ب)٧,٢٤٢٥	٣٤٨،١	١,٠٦٨٥٦١	,٥٣٧٠٦٣٧
التركيز الذهني	١,٩٢٤٤	٣٤٨،١	,٦٥٥٠٧٦٠	,٤٩٥٠٥٢٧
ف بين المجموعات	(ب)٢٢,٦١٣	٣٤٣,٦	—	—
القيمة الثابتة	—	—	٧,٦٥٧٥٥٣	٢,٧٠٠٨٨٤

(أ) $P \leq ,٠٥$
(ب) $P \leq ٠,١$

الملحق رقم ٢
استمارة استبيان عن التدخين

أرجو تحديد درجة موافقتك أو معارضتك على كل من العبارات التالية وذلك بوضع علامة × أمام درجة التقدير الذي تراه، وذلك بالنسبة لما يحققه التدخين للمدخن.

درجة التقدير / العبارات	معارض جدا ١	٢	٣	٤	٥	٦	موافق جدا ٧
المتعة والسرور							
العصرية							
الثقة							
الاستقلالية							
الراحة النفسية والتخلص من التوتر							
التقدير الاجتماعي							
الانتماء إلى الجماعة أو الزملاء							
النجاح في العمل							
جاذبية الجنس الآخر							
التركيز الذهني							

(أ) تتدرج الاجابات حسب درجة الموافقة أو المعارضة، ويعني التقدير رقم ١ معارض جداً للعبارة والرقم ٢ معارض والرقم ٣ أقل معارضة والرقم ٤ يعني تقدير محايد، أي غير موافق أو معارض على العبارة. . . . ثم تتدرج معدلات الموافقة من الرقم ٥ حتى الرقم ٧ الذي يمثل الموافقة المطلقة.

البيانات الشخصية

الجنسية: كويتي ☐ غير كويتي ☐

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

الوظيفة: طالب ☐ موظف ☐ رئيس عمل ☐ حرفي ☐ تاجر ☐

السن: أقل من ١٨ سنة ☐ ١٨ - ٢٥ ☐ ٢٦ - ٣٥ ☐ ٣٦ - ٤٠ ☐ ٤١ - ٥٠ ☐ ٥١ فأكثر ☐

الدخل الأسري: أقل من ٢٠٠ ☐ ٢٠١ - ٤٠٠ ☐ ٤٠١ - ٨٠٠ ☐ ٨٠١ - ١٠٠٠ ☐ أكثر من ١٠٠٠ ☐

الموقف من التدخين: مدخن ☐ غير مدخن ☐

الهوامش

Harry C. Triandis, **Attitude and Attitude Change** New York: John Wiley & Sons, 1971), p. 14.
Paul N. Bloon & William D. Novell, "Problems and challenges in Social Marketing**Journal of Marketing,** Vol. 45 (Spring 1981), p. 79.

Philip Kotler, **Marketing Management: Analysis, Planning and Control,** 4th. ed., (Englewood Chiffs, N. 9: Prentice Hall, International Inc., 1980) p. 687.
Erdener Kaynak, **Marketing in the Thirld World,** New York: Praeger publishers, 1982, p. 155.
Gerald Zaltman & Philip C. Burger, **Marketing Research: Fundamentals and Dynamics,** Hinsdale, Illinois: The Dryder Press, 1975, p. 48.

عبد الرحمن المزروعي، **ظاهرة التدخين بين النشء في الكويت**، بحث مقدم للندوة الخليجية الأولى لمكافحة التدخين، ١٩٨١، ص٥.

٧- Gerald Zalman and Philip C. Burger, op. cit, p. 397.

٨- وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٨٠، ص٣٠.

٩- الملحق رقم ٢، ص٤٢.

١٠- لمزيد من المعلومات عن حجم مشكلة التدخين في الكويت وخطورتها يمكن الرجوع الى بعض الابحاث التي تعرضت لهذا الموضوع والمشار اليها ضمن المراجع.

١١- محمد شريم، **التدخين على مستوى الوطن**، ١٩٨١، ص٦.

١٢- عبد الرحمن المزروعي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

١٣- راجع لذلك النظام الأساسي للجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان. ١٩٨٠، ص٣.

١٤- Philip Kotler, op. cit., p. 688.

١٥- Paul N. Bloom & William D. Novelli, op. cit., p. 80.

١٦- Gerald Zaltman and Philip C. Burger, op. cit., 207. Philip Kotler, op. cit., p. 198.

١٧- Jagdish N. Sheth & Cary L. Frazier, "A Model of Strategy Mix choice for planned social

١٨- change," **Journal of Marketing** Vol. 46. (Winter 1982), p. 16.

١٩- جدول رقم ١.

٢٠- كا٢ ٣٦,٣٨ بدرجات حرية ١.

٢١- جدول رقم ٢.

٢٢- جدول رقم ٣. كا٢ ٣,٦٤ بدرجات حرية ٣.

٢٣- جدول رقم٣، ٥.

٢٤- عند مستوى معنوية ٠١, حيث كا٢ ٣٦,٧٧ بدرجات حرية ٣.

٢٥- جدول رقم٧، ٩.

٢٦- تقرير لجنة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره.

٢٧- جدول رقم ٨، ١٠

٢٨- عند مستوى معنوية ٠٥, كا٢ ١٨,٦٩٧ بدرجات حرية ٥.

٢٩- جدول رقم ١٣

٣٠- جدول رقم ١٢.

٣١- جدول رقم ١٤
٣٢- جدول رقم ١٦ .
٣٣- عند مستوى معنوية ٠٥, حيث كا٢ ٢٣,٣١ بدرجة حرية ٥ .
٣٤- جدول رقم ١٧، ١٩، ٢١ .
٣٥- خالد زهران، دور الخدمة الاجتماعية في العمل لمكافحة التدخين، ١٩٨١، ص٢ .
٣٦- جدول رقم ١٨، ٢٠، ٢٢ .
٣٧- عند مستوى معنوية ٠٥, حيث كا٢ ٢٢,٨٤ بدرجة حرية ٥ .
٣٨- جدول رقم ٢٣، ٢٥، ٢٧ .
٣٩- جدول رقم ٢٣، ٢٥، ٢٧ .
٤٠- عند مستوى معنوية ٠٥, حيث كا٢ ٢٣,٩١ بدرجة حرية ٥ .
٤١- جدول رقم ٢٩ .
٤٢ جدول رقم ٣٣.
٤٣- جدول رقم ٣٠، ٣٢، ٣٤.
٤٤ Jagdish N. Sheth & Gary L. Frazier, op. cit., p. 18.
٤٥- شكل رقم ٢ .
٤٦- دري حسن عزت، التدخين والصحة النفسية، المؤتمر السادس للجمعية الطبية الكويتية، ١٩٨١، ص١ .

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أ - أبحاث مقدمة للندوة الخليجية الأولى لمكافحة التدخين والسرطان، الكويت ١٩٨١:
١- خالد زهران، دور الخدمة الاجتماعية في العمل لمكافحة التدخين.
٢- رفيق محمد حسين، التوعية بمضار التدخين.
٣- عبد الرحمن يوسف المزروعي، ظاهرة التدخين بين النشء.
٤- محمد فاروق بشير، التدخين على مستوى الوطن.
٥- يعقوب الشراح، دور المعلم والمدرسة في برنامج مكافحة التدخين.

ب - أبحاث مقدمة للمؤتمر السادس للجميعة الطبية الكويتية، الكويت، ١٩٨١:
- دري حسن عزت، التدخين والصحة النفسية.

جـ - تقارير لجان خبراء منظمة الصحة العالمية الصادرة عن التدخين، المركز الرئيسي، جنيف، ١٩٧٥ - ١٩٨١ .

د - المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٨٠

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٩٥ ـ ٣٠٨)

الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلة الأقليات «أربع رؤى تعبر عن أزمة»

تركي علي الربيعو
كاتب وباحث ـ دمشق

موضوع البحث يحاول تحديد الأزمة التي يعيشها الفكر العربي المعاصر تجاه مشكلة الأقليات فالفكر القومي العربي، لا يعترف بوجود أقليات دينية لأن معيار الانتماء إلى العروبة هو معيار حضاري لا ديني، يتجاوز كافة أشكال الانتماء ماقبل القومية. وفي بحثه عن حل لمشكلة الأقليات القومية. لا يعترف بوجودها الأقوامي ـ فالقومية من وجهة نظره ـ هي حالة وعي وانتماء إلى أمة لها خصائصها ومقوماتها. وهذه الأقليات تفتقر إلى هذا الانتماء النابذ للسيرورة الوحدوية للأمة العربية كما سنرى في بحثنا عن رؤية الفكر القومي لمشكلة الأقليات. لذلك فهو يقترح ضمنا الدمج القومي لهذه الأقليات.

الفكر الديني هو الآخر لا يعترف بوجود أقليات قومية. فدار الإسلام تتسع للجميع عرباً وأعاجم. والمشكلة مع أهل الذمة، أي مع الأقليات الدينية. لكن الاجتهادات الجديدة بدأت تطال النصوص الدينية والإسلامية وبالضبط مفهوم الذمة كمفهوم تاريخي يدرس في سياقه الاجتماعي والتاريخي في محاولة للخروج من الأزمة. فالتعايش لم يعد الصفة المناسبة، إنة شكل من أشكال التساكن يؤجل الصراع إلى حين ولا ينهيه.

الفكر الماركسي هو الآخر يعاني أزمة تاريخية وفكرية. فهو يتكىء على عكاز الدراسات الماركسية مرة، واللينينية مرة أخرى. وطالما أن الماركسية اللينينية لا تجسد وجهاً واحداً في رؤيتها للمشكلة القومية لذلك فهو يجسد المعاناة ولا يقدم الحل.

بعض المفكرين من أبناء هذه الأقليات ـ الدينية المسيحية حصراً ـ ممن انخرطوا في الحزبية العربية وجد في العلمانية ـ فصل الدين عن الدولة ـ مصباح علاء الدين. لكن العلمانية في النهاية تعني ضياع الخاص في العام كما عبر أحدهم. وهذا بدوره يجعل الأقلية في مأزق دائم

من خلال المقدمة تبدو الأزمة حادة وسوف أعود إلى عرضها بعد استعراض سريع لوضع الأقليات في الوطن العربي.

الأقليات في الوطن العربي:

يمكن حصر الأقليات في الوطن العربي بنوعين: أقليات دينية مسيحية في المشرق العربي بلاد الشام ومصر ويهودية في سوريا والعراق ومصر. توجد جالية يهودية كبيرة في المغرب وذات تأثير وبقيت باستمرار رافداً مهماً في تاريخ الهجرة إلى فلسطين لأسباب نوهنا إليها في الهامش[1]. إذ لا وجود لأقليات دينية أخرى في الوطن العربي. وأقليات عرقية كالأرمن ـ بلاد الشام، والشركس ـ سوريا ـ والاردن والأكراد ـ سوريا والعراق، والتركمان سوريا والعراق ـ

والبربر على طول المغرب العربي كذلك أقلية عرقية دينية في جنوب السودان. إضافة إلى وجود أقليات إثنية عربية إسلامية ـ غير سنية ـ محصورة في المشرق العربي متمثلة في الشيعة والعلوية والدرزية ونظراً للوضع الخاص لهذه الأخيرة فقد استبعدت من الدراسة.

لا شك أن الواقع العربي والذي وصفه أحدهم بأنه أشبه ببيت هش وبالأخص في منطقة الخليج العربي حيث تشير الدراسات الفكرية المعاصرة إلى أن العمالة المهاجرة بدأت تهدد الوجود العربي هناك إذ يشكل وجودها ظاهرة استيطانية جديدة تتطلب الحذر والوعي لمخاطرها.

كذلك فالدراسة تستبعد البحث عن عدد الأقليات في الوطن العربي لاعتبارين اثنين الأول، وجود تحفظات تثيرها الحكومات حول تقديم إحصاءات إثنية أو لغوية خوفاً من تقديم ذرائع للحركات الانفصالية. وثانيها، أن هذه الحركات تميل مقابل ذلك إلى إعطاء تقديرات مفرطة بخصوص عدد غير العرب[٢].

الأقليات حصان طروادة في المنظور الاستراتيجي الاسرائيلي:

يكتب أودينون الصحفي الاسرائيلي عن خطة اسرائيل في الثمانينات «إن الواقع العربي أشبه ببيت هش يسهل هدمه بسبب خليطا الأقليات العرقية المتعادية والحرب الأهلية الدائرة بين أهله وسيطرة فئات معينة على الحكم، إضافة إلى عدم تماسك جيوشه واحتمالات تفسخها رغم كثرة معداتها العسكرية»[٣]. ولذلك فإن اسرائيل ترى في الأقليات القومية والدينية حصان طروادة الذي سيفتح لها باب القلعة العربية على مصراعيه ـ هذا إذا سلمنا بوجود قلعة هي في الواقع أطلال ترتسم على عرصاتها صورة الاستبداد الذي وصفه أبطال الدولة القومية الآخذة بالتبرجز ـ فالمنطقة العربية تبدو من منظور الاستراتيجية الصهيونية خليطا من الأقوام واللهجات غير المتجانسة ـ لوحة فسيفسائية ـ تغلب عليها الانتماءات ما قبل القومية. ولذلك فإن خطة اسرائيل في الثمانينات واستناداً إلى ما سبق تقوم على تقسيم سوريا إلى أربع دويلات «فهي مرشح طبيعي للتجزئة ـ دويلة درزية تمتد من جنوب سورية حتى الجولان، ودويلة علوية محاذية للمتوسط تمتد حتى اسكندرون ودويلة سنية في دمشق على عداء مع جارتها الشمالية دويلة حلب»، ويضيف أودونيون في موضع آخر «إن تجزئه مصر اقليميا إلى مناطق جغرافية متميزة هو الهدف السياسي لإسرائيل في الثمانينات وذلك بإقامة دويلة قبطية في صعيد مصر بجانب عدد من الدول الضعيفة» «والعراق بما فيه من ثروة نفطية من ناحية وبما فيه من تمزق داخلي من ناحية أخرى قد أصبح مرشحاً مضموناً لأهداف اسرائيل وتجزئته أمراً أكثر أهمية لنا من تجزئه سوريا، فالعراق أقوى من سوريا وعلى المدى القريب فإن القوة العراقية هي مكمن التهديد الأكبر لاسرائيل» إن حرباً عراقية ايرانية سوف تمزق العراق إلى أجزاء وتؤدي إلى سقوطه داخلياً حتى قبل أن يصبح قادراً على تنظيم صراع واسع النطاق ضدنا» لذلك فالعراق هو الآخر قابل للتجزئة من منظور اسرائيل إلى ثلاث دويلات «دويلة للشيعه في الجنوب حول البصرة، ودويلة للسنة حول بغداد، ودويلة كردية في الشمال. ويذهب أودنيون إلى أكثر من ذلك «فشبه الجزيرة العربية بأكملها مرشح طبيعي للتجزئة نتيجة لضغوط داخلية وخارجية»[٤]

وعبر المنظور السابق شهدت المنطقة العربية في السنوات الاخيرة تعاوناً وثيقاً بين بعض هذه الأقليات وبين اسرائيل فقد اعترف اريه لوبا إلياف عضو الكنيست الاسرائيلي في مقال نشرته صحيفه يديعوت أحرونوت ١٩٧٨/٥/١ بأن رئيس الوزراء الاسرائيلي ليفي أشكول اختاره عام ١٩٦٦ ليترأس بعثة اسرائيلية إلى شمال العراق بهدف تعزيز التعاون مع الملا مصطفى البرازاني وقد ضمت البعثة إضافة إلى إلياف كلاً من الدكتور اوري فرند، والدكتور بياح سيقل، الدكتور دوف ايتسكوف وثلاثة ممرضين، وأكدت مجلة نيوزويك News Week الأمريكية ١٩٧٥/٤/٧ أنه منذ أكثر من خمس سنوات والمساعدات الاسرائيلية تتدفق على البرازاني.

وذكر جاك أندرسون في الواشنطن بوست ١٩٧١/٩/١٧ أن هناك بعثة سرية في شمال العراق تقدم شهرياً مبلغا قدره خمسون ألف دولار للبرازاني. كما أن الجنرال زفي شمير رئيس المخابرات الاسرائيلي زار شمال العراق أكثر من مرة[٥].

كذلك يشير الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه مدافع آية الله، كيف كان البرازاني ألعوبة بيد شاه ايران السابق الحليف القوي لإسرائيل في ضغطه على العراق بشأن قبول قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية. ولقد وصلت المساعدات المقدمة من الشاه إلى البرازاني مبلغا قدره ٣٠٠ مليون دولار باعتراف الشاه[٦]. وكان اهتمام الصهاينة كبيراً بدراسة امكانية نجاح مشروع المطران تبوني في إقامة الدولة المسيحية الأشورية في لواء الجزيرة السورية»[٧] هذا ما يذكره موشي شاريت في يومياته، ويضيف أن سياسة الجنرال موشي دايان نحو لبنان كانت تستهدف العثور على ضابط لبناني ماروني، ويمكن لضابط حتى برتبة رائد أن يؤدي المهمة وعلينا أن نستميله أو نشتريه بالمال كي يوافق على إعلان نفسه منقذاً للموارنة. وبعد ذلك يدخل الجيش الاسرائيلي إلى لبنان ويحتل الأراضي اللازمة ويقيم نظام حكم مسيحي متحالف مع اسرائيل وستضم الاراضي الواقعة جنوب الليطاني بشكل نهائي إلى اسرائيل[٨].

ويذهب الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب للقول «فكان واضحاً أن هناك مجموعات من الشباب المؤمن تؤمن أن الكنيسة القبطية لا تزال هي العنصر الأساسي في حياة الاقباط في مصر»[٩] وينقل عن البابا شنودة وجهة نظر تتصف بكثير من الشمولية والفهم العميق للظاهرة الأقلوية وأخطارها. يقول البابا «إن المشاكل التي تفصل مصر عن بقية العالم العربي الآن سوف تحل ذات يوم، وأنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية حينما تعود الأمور إلى مجاريها بين شعوب هذه الأمة» ولم يكتف البابا بهذا، وإنما وجه نصيحته إلى عدد من الاقباط البارزين في السلطه في مصر بأن يقللوا من ظهورهم في مجال العلاقات مع اسرائيل لأن هذا من شأنه أن يحدث ردود فعل غير ملائمة على وضع الأقباط ليس في مصر وحدها، ولكن في العالم العربي كله»[١٠]. ولعل الأحداث الطائفية التي حدثت في مصر كانت مصداقاً لتلك النبوءة.

الدراسة التي بين أيدينا تهدف إلى عرض أربع وجهات نظر في تصديها لمشكلة الأقليات. لكنني في البدء سوف أستعرض مسيرة الفكر الأقلوي نفسه ـ المسيحي حصراً في المشرق العربي ومصر ـ وذلك من خلال إيجاز شديد للتعرف على التحول التاريخي الذي طرأ على مسيرة هذا الفكر ـ وجهة نظره ـ ثم أعود إلى عرض وجهات النظر الأخرى الماركسية كما يمثلها مفكر عربي معروف هو الأستاذ ياسين الحافظ والذي تزعم في السنوات الأخيرة ـ قبل وفاته ـ حزباً ماركسيا تزعم التجديد في الماركسية. وذلك من خلال كتابيه: الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة. وفي المسأله القومية الديمقراطية اللذين صدرا ضمن سلسلة الآثار الكاملة. ثم وجهة النظر الدينية في محاولتها عبر تقليد ديني تاريخي أن تتصدى للحل يمثلها عديدون منهم الدكتور محمد أحمد خلف الله في دراسة له عن الطائفية في مواجهة القومية. وبالرغم من أن الأستاذ خلف الله يسعى لأن يعطي لنفسه صفة قومية في طرحه لقضايا الدين إلا أنه في تناوله لمشكلة الأقليات كان وفياً للمنظور التقليدي الديني كما سنرى. وأخيراً وجهة النظر القومية كما طرحها الأستاذ عصمت سيف الدولة في كتابيه نظرية الثورة العربية وأسس الاشتراكية العربية والتي جرى تبنيها من قبل حزب قومي عربي هو حزب البعث العربي الاشتراكي وقد جمع الكتابان في كتاب واحد تحت عنوان «منهجنا في الفكر القومي الاشتراكي».

الفكر المسيحي في المشرق العربي ومسيرة تاريخية لحل معضلة الاغتراب:

الفكر المسيحي كما جسده الرعيل الأول ـ رعيل النهضة ـ تربىٰ في اطار الارساليات التبشيرية الغربية، ووجد في أوروبا النموذج المحتذى في الفكر والثقافة، بل وطريق الخلاص والذي ينبغي الأخذ به كونه يصلح اطاراً لتقدم المجتمع العربي «فكل الشر هنا كما يقول العازوري وكل الخير في أوروبا»[١١]. إضافة إلى أن أوروبا ترتبط مع أبناء الأقليات المسيحية بوشائج دينية تاريخية ـ علاقة الكنيسة الغربية بالشرقية في إطار الحماية الغربية للأقليات والتي جعلت منها مبررا للتدخل في شئون السلطنة العثمانية. في وقت كانت فيه الرابطة الدينية التقليدية تلعب دورها الكبير في حياة الأقلية المسيحية والأكثرية الإسلامية التي تجد في أوروبا الخطر الحقيقي التاريخي والمعاصر والعدو رقم واحد. وهذا ما يفسر تمسك الاسلاميين بالعثمنة كإطار سياسي لمواجهة الغرب بعكس المثقف المسيحي الذي تخلى عن العثمنة وناصر الاستعمار. لذلك فإن التباين الأيديولوجي بين النظرة التي يمثلها المسيحيون وبين الايديولوجيون الاسلاميون كانت واضحة. فالمثقف المسيحي بدا عميلاً حضارياً حاملاً للواء الحضارة الغربية الحديثة والعقلانية التي ورثها عن الارساليات. وكذلك رجل الدين «فالتنشئة الإكليريكية على اللاهوت اللاتيني الملقن بالفرنسية، نقل الديورة ـ كما

يقول المطران جورج خضر ـ من طبيعتها الشرقية، إلى رهبانيات منظمة على الطريقه الغربية، اختيار أساقفة اتبعوا دراسياً النهج الغربي، ثنائية الثقافة واللغة، كل ذلك أريد به طمس معالم المسيحية الشرقية والاستلاب الحضاري(١٢).

في هذا الجو بدت العلمنة ـ أي العروبة العلمانية ـ المختزل فيها الاسلام إلى عامل من عوامل التغيير الاطار الحضاري الذي ينهي شعور الاغتراب ـ اعتبر عازوري الماروني اللبناني المثقف ثقافة غربية في كتابه يقظة الأمة العربية أن أحد الأسباب الرئيسة لسقوط الامبراطورية العربية هو تركيز السلطتين المدنية والروحية والجمع بينهما في يد واحدة(١٣).

فالقضية المركزية للمثقف المسيحي كانت ولا تزال هي العثور على موقع في التاريخ خارج الموقع الديني يقول هشام شرابي إنهم عرفوا بالسليقة أن من المستحيل حل معضلة الاغتراب المسيحي في المجتمع العربي دون علمنة النظرة إلى التاريخ وعلمنة الأسس التي بني عليها المجتمع والدولة. وهكذا يمكن النظر إلى الحركة الفكرية المسيحية على أنها جهد لاعادة تأهيل المسيحي العربي في محيطه الاسلامي»(١٤) ويذهب هشام شرابي إلى القول. إن ما يميز الفكر الأقلوي هو أنه لم يكن هناك موقف سياسي موحد يعرف به المثقفون المسيحيون كجماعة. وعبر هذا نشهد تبايناً في المواقف نستطيع من خلاله تمييز أربعة مواقف تاريخية غيرت مسيرة الفكر الأقلوي المسيحي في بلاد الشام.

الأول، مثّله كبار رجال الدين والاقطاعيون المسيحيون وبعض الجماعات التي لها مصلحه، دعا أصحابه إلى وحدة الطوائف والجماعات العرقية والقومية داخل الامبراطورية العثمانية في إطار نظام الملة ـ ملليت ـ العثماني. والذي يرى فيه الأستاذ قسطنطين رزيق الخلفية التاريخية للطائفية التي اعتمدتها الأقلية المسيحية في لبنان خاصة»(١٥).

- الثاني، فقد دعا إلى تعديل ـ إصلاح ـ الراهن دون تقويضه.
- الثالث، عبر عن نفسه بنزعة قومية عربية بدت من خلال سياقها التاريخي ومن خلال تمعنها على أنها محاولة للانخراط في لعبة الغرب لاقتسام الرجل المريض(١٦)، تميزت بعنف معارضتها للسيطرة العثمانية مثلها الريحاني والعازوري ووجدت تعبيرها في السعي لإقامة دولة عربية علمانية. دولة الوسطاء والمغتربين الذين يأتون بالمال من الخارج، تترعرع في عهدة فرنسا وحمايتها وتكون حلقة في الستراتيجية الغربية عموماً ومهبطاً للرساميل والاستثمارات الأجنبية»(١٧) يقول العازوري في يقظة الأمة العربية «هكذا بتنا نجد بفضل نشاط فرنسا بيننا، أناساً مثقفين واعين وبتنا نعي قوميتنا»(١٨)، وتقوم هذه الدولة على وحدة المشرق العربي، مركزها الهلال الخصيب ـ فسرت هذه على أنها غطاء أيديولوجي لاستبعاد الأكثرية الاسلامية المصرية والأفريقية ـ حيث اعتبرت الارثوذكسية متخلفة لاتتوافر فيها مواصفات الالتصاق بأوروبا والاستجابة الحضارية لمهام الدولة البورجوازية الموعودة»(١٩) ـ أضف الى ذلك ارتباط الارثوذكسية بروسيا القيصرية. ويؤكد المطران جورج خضر. أن التلاقي بين الكنيسة الكاثوليكية والنفوذ الفرنسي في العالم. استمر بالرغم من فصل الكنيسة عن الدولة في فرنسا في مطلع القرن التاسع عشر»(٢٠).

أما الموقف الرابع فقد ارتكز فيه الموقف المسيحي على مفهوم طائفي للقومية. وكان في المقام الأول نتيجة للتجربة المسيحية في لبنان وتعود جذوره إلى إحساس قومي بالاغتراب. وجد تعبيره في الكيان المسيحي المستقل(٢١).

في دراسة عن موقع أقباط مصر على الساحة السياسية يرى الدكتور ميلاد حنا «أن الحركة السياسية للأقباط قد أخذت مساراً معاكساً لحركة التاريخ. إذ بدأوا صراعهم في أوائل القرن من منطلق المحافظة على حقوقهم كأقلية، من خلال قيادة مدنية تناقش أمور الدنيا ثم امتزجوا تماماً مع الحركة الوطنية المصرية في كافة تنظيمات الأحزاب السياسية لدفع الاتجاهات العلمانية للدولة بهدف تذويب الفوارق بين الأديان وكان ذلك سمة بين الحربين العالميتين. فانضم بعض قياداتهم إلى حركات اليسار لحل مشاكل كل الفئات المضطهدة ومن بينها الأقليات. وظل الأمر كذلك حتى نهاية فترة عبد الناصر.

أما فترة السبعينات فقد تميزت بتقوقع الأقباط حول التشكيلات والتنظيمات الدينية الكنسية كرد فعل على التوجهات الدينية للدولة المصرية وعلى تشجيعها للتيارات الدينية الاسلامية ممثلة ببعض الاحزاب(٢٢).

من خلال العرض السريع والمقتضب السابق بدت العلمنة هي الإطار الحضاري الذي التف حوله أبناء الأقليات ومفكروها. لكن لماذا العلمنة. إنها من وجهة نظر بعض مفكري الأقلية صفة ضمنية مثلى للتعايش الديني في إطار الدولة الحديثة. ومن وجهة نظر بعض المفكرين المستنيرين والذين تزعموا بصورة أو أخرى أحزاباً قومية عربية رفعت شعارات تقدمية أو نظروا لها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة نقلة كبيرة تحول الصراع من وجهه الخاطىء بين الاسلام والمسيحية إلى وجهه الصحيح. صراع الرجعية مع التقدم[٢٣]. وذلك في محاولة للمراهنة على مستقبل وطني للجميع تنتفي فيه الطائفية والاستغلال والاغتراب وعبر هذا التوجه صبت كثير من جهود أبناء الأقليات في إطار التنظيرات القومية. في سبيل البعث. ميشيل عفلق، نحن والمستقبل وفي معركة الحضاره قسطنطين زريق، ودراسة التجارب الوحدوية الاوروبية كمثال يحتذى يمكن تطبيقه على الواقع العربي لنديم البيطار وكذلك كتاب البيطار الأيديولوجية الثورية التي تجعل العلمانية محورها. لكن العلمنة كما يقول جورج قرم دعوة للتماثل. وهذا التماثل يعني ضياع الخاص في العام ـ الاندماجي القومي ـ وهذا يعني أيضاً الزوال كجسم جماعي، وهذا بدوره يشكل خطراً يجعل الأقلية تعيش في مأزق دائم»[٢٤].

الأيديولوجيا الماركسية في مواجهة المشكل الأقلوي:

كان ماركس يعتقد أن التمثل ظاهرة مرغوبة ومطلوبة بالنسبة للأقوام الصغيرة وأنه لأمر يفترض حصوله بالضرورة، يدفع إليه ويسببه سير التطور الاقتصادي الذي يسهل تكوين أمم كبيرة وعلى هذا فإنه نذر الأمم السلافية ـ عدا بولونيا ـ للاندماج في الامبراطورية النمساوية والمجرية عبر التمثل والانقراض تماماً كشأن الباسكيين والبرتيورين والفاليين. وفي هذا المجال يقول لينين «نحن لسنا قط من أنصار الأمم الصغيرة وفي حال تساوي الشروط الأخرى نقف بصورة قاطعة إلى جانب المثل الأعلى لصغار البرجوازيين ضد العلاقات الاتحادية»[٢٥]. لكن المشكلة تكمن في أن الماركسية اللينينية لها أكثر من وجه واحد بشأن المسألة القومية والانتقائية وحدها تجعل منها مسرحاً للعرائس في محاولة لتحويل الأطروحات اللينينية حول المسألة القومية إلى حقائق ثابتة ومطلقة ومغلقة.

ولعل الخطأ الكبير الذي ارتكبته الماركسية العربية تصورها أن الموقف اللينيني من المسألة القومية هو موقف معطي نهائي وإلى الأبد وغير قابل للمناقشة. وهذا تشخيص يجعل من الماركسية نبوة جديدة خارج سياقها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي.

في مسيرة الفكر اللينيني نستطيع أن تحدد ثلاث مراحل رئيسية خص فيها لينين المسألة القومية باهتمام بالغ.

- مرحلة ١٩٠٣م وهي المرحلة التي سبقت ثوره ١٩٠٥م، في هذه المرحلة لم ير لينين في المسألة القومية إلا وجهها السلبي بوصفها عقبة وحجر عثرة وخطراً دائماً يهدد وحدة عمال روسيا ويحكم على نضالهم بالتجزئة والتبعثر.
- مرحلة ١٩١٣ ـ ١٩١٦ مرحلة مجابهة الفكر اللينيني للنزعة القومية وليدة الماركسية النمسوية. لذلك فقد تميزت هذه المرحلة بعدمية قومية لينينه وخاصة في توكيدات لينين على أن الماركسي هو خصم لكل نزعة قومية سواء كانت مشذبة أم فظة وكانت بدورها وليدة لظروف الحرب العالمية الأولى والتي هي حرب البرجوازية القومية في سبيل مزيد من الاستغلال ونزوع لينين لإنقاذ شعوب الاتحاد السوفيتي برمتها من الفقر والتخلف وذلك بزج كافة الجهود لخدمة الوطن.
- مرحلة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣ قد شهدت تجدد الاهتمام بالمسألة القومية. إذ انطرحت على ثوره اكتوبر من جهة أولى مسألة تكوين الاتحاد السوفيتي. كما انطرحت من جهة ثانية مسألة تنظيم العلاقة مع الحركات القومية الثورية في الشرق والمستعمرات لذلك جاءت هذه المرحلة لتشيد بالالتزام بين ثورة اكتوبر وبين الحركات القومية لشعوب آسيا وأفريقيا. ولتؤكد على الالتزام التام بين الصراع الطبقي والقومي والذي يقع على عاتق البروليتاريا الثورية لهذه البلدان[٢٦].

من خلال العرض تبدو المفارقة التي تعيشها الأيديولوجيا الماركسية العربية إزاء مشكلة الأقليات فهي باتكائها

على عكاز الدراسات الماركسية تفقد زمام المبادرة وتصب في إطار إنفصالي ـ خاصة وأن طابع الماركسية في الوطن العربي هو طابع أقلوي. إذ أن معظم أبناء الأقليات يتبنون الأيديولوجيا الماركسية كغطاء تقدمي لتبرير نزوعهم الأقلوي والأمثلة عديدة في هذا المجال[٢٧].

الأستاذ ياسين الحافظ مفكر عربي اشتهر في السنوات الأخيرة بمجموعة من الدراسات الفكرية التي تناولت قضايا الفكر والثقافة في الوطن العربي ـ اعتبر نفسه طالباً نجيباً للمفكر المغربي ذي الارضية الماركسية الأستاذ عبدالله العروي والذي تزعم بدوره الدعوة نحو ماركسية معربة كأفضل مدرسة للفكر التاريخي وهو يرى أن الباعث على اهتمامه بمسألة الأقليات يعود إلى سبب شخصي. فوالدته أرمنية الأصل مع أن والده مسلم عربي سني. في تصدي الحافظ لمشكلة الأقليات يميز كالعادة بين قومية وأقليات دينية. الأقليات الدينية من المواطنين العرب المسيحيين والفرق الاسلامية غير السنية: هؤلاء لا حل لمشكلتهم إلا بالعلمانية فالتأكيد على علمانية الحركة القومية العربية ودولة الوحدة العربية والنضال لتطبيقها سيفتح أرحب السبل كلها بدون تأخير وبجدية»[٢٨]. أما مشكلة الأقوام غير العربية فينبغي أن يحل على أساس مصلحة الوحدة العربية والاندماج القومي العربي. كيف؟ إن ذلك يتوقف كما يقول الحافظ على مستقبل ديمقواطي للمجتمع بأكمله وإلى أن يتم ذلك «ينبغي حلها تبعاً لشروط وظروف كل حالة ملموسة بعينها، بمنح هذه الأقلية الحكم الذاتي، وتلك أبعد من الحكم الذاتي والأخرى الاستقلال التام»[٢٩] والباعث على ذلك من وجهة نظر الحافظ «هو أن هذه الأقوام تلعب، بوعي أوبدون وعي، ضد الوحدة العربية، ولعبها أحياناً حاسم ضد الوحدة العربية، والوحدة أثمن وأغلى من تجزئة مبررها الوحيد الحفاظ على تعايش ظاهري، ملغوم وهش، ومع قوم آخر لا يهضم مطمحنا القومي العربي»[٣٠]

التيار الديني ومشكلة الأقليات:

إذا كانت وجهة النظر السابقة ـ الماركسية ـ تميل إلى الاعتراف بالأقليات الدينية والأقليات القومية وتسعى من خلال طرحها إلى الحل إما عن طريق العلمنة أو إعطاء الاستقلال الذاتي أو التام للأقليات القومية فإن الأيديولوجيا الدينية بدورها لاتعترف بالأقليات العرقية. فهؤلاء مسلمون وتحت لواء الاسلام ناضل الجميع دفاعاً عن الوطن الاسلامي فمن عين جالوت إلى حطين إلى نيقوليوليس ـ معركة شهيرة جرت بين جيوش يزيد الاول السلطان العثماني وبين مئه ألف محارب صليبي على حدود النمسا وانتهت بانتصار الجيوش العثمانية ـ قاتل الجميع بغض النظر عن إنتماءاتهم العرقية الأخرى دفاعاً عن الاسلام والوطن الاسلامي وبحث الجميع عرباً وأعاجم عن أفضل السبل للنهوض وعن أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. من خير الدين باشا الصدر الاعظم في الامبراطورية العثمانية ذي الأصل الشركسي إلى جمال الدين الأفغاني رائد الوطنية الاسلامية في العصر الحديث. وعبر الجميع وباستمرار عن ثقافة واحدة هي الثقافة الاسلامية. والمشكل الأقلوي هو من صنع رواد القومية العربية رافعي لواء العلمانية ـ والتي هي من وجهة نظر الايديولوجين الدينيين كلمة حق يراد بها باطل ـ والذين يمتون في معظمهم إلى أصول مسيحية ـ أي أبناء أقليات دينية يرفعون لواء العروبة شكلاً ـ والعروبة هنا ضرب من الميتافيزيقيا الثورية ـ لكنهم في المضمون ليسوا أكثر من دعاة نشطين للحضارة الغربية ـ خاصة وأن اغلبيتهم من البروتستانت وهذا له دلالته ـ تربطهم بأوروبا روابط ثقافية وأدبية. فقد تربوا في مدارس غربية خاصة، دينية أو علمانية. كما نشأوا في الغرب وتكونوا ثقافياً فيه. ومن ثم فهم نتاج للغرب أكثر من كونهم نتاج موضوعي للواقع العربي. ومن خلال هذا كان جل هدفهم كما يقول شرابي «بأنهم عملوا على ربط المسيحيين العرب بالغرب حضارياً»[٣١]

هذا التيار الايديولوجي الاسلامي يرى في أبناء الأقليات الدينية ـ أهل ذمة ـ ويسعى من خلال نظرته التقليدية والتي هي حصيلة لتعايش وعداء بآنٍ واحد ـ خاصة وأن الأقليات المسيحية واليهودية ـ كما يقول أنور عبد الملك ـ وقفت إلى جانب العدوان القادم من الغرب ودعمته ـ[٣٢]

والحل؟ ما هو؟

الحل كما يرتئيه الدكتور محمد أحمد خلف الله هو الزواج «إن الزواج مع بقاء كل من الزوجين مختلفين في دينهم

هو السبيل للقضاء على الطائفية، إن كون أعمام الاولاد من المسلمين وأخوالهم من المسيحين هو الرباط القوي المتين لأنه رباط القرابة والنسب ومثل هذا الرباط يقضي على الطائفية قضاءاً مبرماً. وعند ذلك تتحقق الوطنية ولا يصفها الاستعمار ولا تصفها الرجعية في مواجهة القومية العربية»[٣٣] والأستاذ خلف الله ينسى أن الفقه الاسلامي يبيح للمسلم الزواج من كتابية ـ أهل الكتاب ـ لكنه لا يبيح للمسيحي الزواج من مسلمة. لأنه لا يؤمن بالاسلام بعكس المسلم الذي يؤمن بالمسيحية على طريقته أيضاً. فما هو الحل للرجال من أبناء الأقلية المسيحية. هل سنستورد لهم نساء؟ أم نجبرهم على اعتناق الاسلام! أم نحل مشكلتهم طبياً ـ بوسائل منع الحمل ـ؟

ثمة تيار ديني آخر أكثر استناره يرى أن مفهوم الذمة هو مفهوم تاريخي يمتد إلى عصر ماقبل الاسلام أو ما يصطلح على تسميته بالعصر الجاهلي. وهذا التيار يرى أن مفهوم الذمة لم ينتقص يوماً من الأيام من حقوق الأقلية المسيحية أو اليهودية. ولم يمنع عنها حق المواطنة. وبالتالي فهو مفهوم أكثر منه واقع[٣٤]. والتاريخ العربي الاسلامي يكشف عن ذلك باستمرار. فقد تمتع المسيحيون واليهود على مسار التاريخ بمزايا وحقوق لم يتمتع بها كثير من المسلمين. فمن دولة معاوية وجهازها الاداري من المسيحيين ـ إلى خلافة عبدالملك بن مروان إلى دولة الاندلس ـ حيث تمتع اليهود بوضع لامثيل له في التاريخ ـ إلى دفاعات ابن تيمية عن حقوق الأقلية في عهد التتار وصولا إلى عهد السلطان محمد الفاتح ـ حيث يشير زين نور الدين زين في كتابه نشوء القومية العربية والأستاذ البرت حوراني في كتابه الفكر العربي في عصر النهضة ـ إلى تمتع الأقلية المسيحيه بحقوق سياسية واجتماعية لامثيل لها في التاريخ[٣٥].

عبر هذا نجد أن الاسلام كان باستمرار الدار الكبيرة التي اتسعت للجميع بغض النظر ـ في اطار الاسلام السياسي ـ فهم أهل كتاب لهم مالنا وعليهم ما علينا والأحاديث الدينية والنصوص القرآنية واضحة وصريحة. ويرى الاستاذ محمد الغزالي أنه إذا كانت بعض النصوص القرآنية تحض على عدم التعامل مع أبناء الأقليات الدينية «ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء»[٣٦] فهذه بحق من كان يتآمر على الاسلام. وإذا لم يكن يتآمر. يبطل مفعولها ـ تنسخ ـ ولا تستخدم كقاعدة.؟

من خلال العرض السابق يبدو أن شعار المواطنة قد تحقق تاريخياً للجميع في الوطن الاسلامي بغض النظر عن كون الفرد مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً إلى درجة أبيح لهم ما هو محرم في الاسلام على المسلمين إذ يجوز حتى للمرأة من أهل الكتاب المتزوجة من مسلم أن تحتسي الخمر وأن تبقى على دينها دون اكراه. وعبر وجهة النظر السابقة يكون أصحاب التيار الديني قد حلوا المشكلة استناداً إلى عمق تاريخي وجد تعبيره في البيان القرآني والسني.

أزمة الفكر القومي تجاه مشكلة الأقليات:

وجهة النظر القومية تعبر عن أزمة لا تقل عما سبقها. فالتيار القومي لا يعترف بوجود أقلية دينية مسيحية أو يهودية ـ خاصة وأن أبناء الأقلية المسيحية كان لهم دور كبير ـ كما أسلفت في صياغة الأيديولوجية الثورية للنظرية القومية ـ فالمسيحيون واليهود هم من أبناء العروبة. لكن عروبتهم كما يقول رئيس عربي سابق هو أحمد بن بيللا. مسألة مختلفة لكنها غير متناقضة ومن الواضح أن وجهة النظر هذه حول عروبة اليهود تستند إلى وجهة نظر تاريخية ترى أن اليهود والعرب هم أولاد سام ابن نوح وبذلك ينساق الكثير وراء الاسطورة التي صاغها كتاب العهد القديم مع أن الابحاث التاريخية ترى في السامية رابطة ثقافية لاعرقية.

الاستاذ عصمت سيف الدولة يكتب «إنه عندما ينفعل المتعصبون ويصبون جام غضبهم على أبناء أمتهم العربية من اليهود، لا يفعلون شيئاً بتلك الأخطاء المضللة سوى خذلان أمتهم المعتدى عليها والانتصار للصهيونية المعتدية. إذ عندما يصبح الدين بديلاً للقومية ثم تطرح قضية فلسطين ينتهي بهم الأمر إلى اقتسام الوطن العربي فيما بين الاديان الثلاثة على الأقل[٣٨]

الأقليات الدينية إذن تنتسب جذرياً إلى القومية العربية. فهم عرب وعروبتهم لا تقل عن عروبة المسلمين الذين هم من أصل عربي. فالعروبة هي القاسم المشترك والأعظم لأبناء الديانات الثلاث المسيحية واليهودية

والاسلامية والتي تصب جميعاً في اطار عروبة حضارية تكون الوعاء الذي يصهر توجهات الجميع في الوحدة والقومية

من خلال هذه العرض الذي ينزع باتجاه رومانسية ثورية ليس غريباً أن يرفع مناحيم بيغن لواء القومية العربية باعتباره عربيا يريد العيش بسلام بين الأهل والأصحاب ويكفر عما مضى من سيئاته تجاه أبناء عمومته فهو لا يريد سوى جزء بسيط لا يتعدى حدود الـ ٢٠ ألف كم٢ مساحة فلسطين. ولا بأس بشيء من الكرم العربي من أبناء العمومة يطال الجولان والضفة وجنوب لبنان(٣٩)؟

هكذا ببساطة حلت مشكلة الأقليات الدينية. والمشكلة إذن مع الأقليات القومية. وانطلاقاً من أن مشكلة الأقليات القومية لا تحتمل المساومة والمماطلة والتردد. فلا بد من دراسة الواقع الاجتماعي والتاريخي لأية أقلية في محاولة للبحث عن الأسباب الموضوعية التي تقف وراء نزوعها الأقلوي القومي «فمشكلة الأقليات القومية هي في جوهرها مشكلة تحرر قومي فهي ليست مشكلة انسانية تحلها المساواة بين البشر وليست مشكلة حكم تحلها الديمقراطية وإن كان هذا لا يمنع أن يكون المحرك لها عدة عوامل انسانية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية»(٤٠)

لكن في محاولة الاستاذ عصمت سيف الدولة البحث عن الاسباب الموضوعية والإنسانية لتمرد الأقليات القومية ينتهي إلى نتيجة مفادها أن لا وجود لأقليات قومية في الوطن العربي يقول «نحن نعرف أن في الوطن العربي أقليات عنصرية عشائرية قبلية وطائفية وشعوبية هي افرازات مرحلة التخلف التي تمر بها الأمة العربية لكن الذي لا نعرفه حقاً أن في الوطن العربي أقليات قومية. إن للأمة العربية أقليات قومية اقتطعها منها الذين فرضوا عليها الحدود السياسية القائمة في الوطن العربي ولكن ليس في داخل الحدود السياسية للوطن العربي أقلية قومية واحدة مقتطعة من أمة خارج تلك الحدود»(٤١).

ان المقياس الموضوعي على ذلك يكون في الاحتكام إلى قاعدة علمية صارمة كما يقول الاستاذ سيف الدولة. هل تنتمي الأقلية القومية في الوطن العربي إلى أمة خارج الحدود السياسية القائمة في الوطن العربي «إن كانت تنتمي. فتلك أقلية قومية ويكون أولى واجبات الحركة القومية العربية أن تحررها فترفع عنها الولاء السياسي المفروض عليها لتستقل وتلحق بالأمة التي تنتمي إليها وعندما لا تكون لأية أمكنة في الوطن العربي أمة هي جزء مقتطع منها فانها أقلية متخلفة ينبغي أن نيسر لها من امكانات التقدم ما يعوض تخلفها ولكنها على أية حال ـ جزء من الأمة العربية لا تملك أن نقتطع من الوطن العربي جزءاً لتقيم عليه دولة ولا يملك أحد حق منحها ما تريد»(٤٢).

ولعل المقياس الآخر الذي يستخدمة الأستاذ سيف الدولة هو موقف الأقلية من الوحدة العربية «فعندما نرى الأقلية تزعم القومية وتدعي لها حقاً في مبدأ دولة قومية واحدة لكل أمة تخون منذ البداية ما تدعيه فتعادي الحركة العربية التقدمية وتتآمر مع أعدائها. وتقف ضد الوحدة العربية وتتحالف مع الاقليميين. وتحتج بالتجزئه وتدعمها وتزيد فتحاول أن تكسب بيانات أو اتفاقات أو معاهدات من دولة اقليمية هي تعلم ـ لو كانت حقاً ـ أنها دولة غير مشروعة. فلا تملك أن تعطي مالا تملكه»(٤٣)

وفي بحثه عن أصل الأكراد مثلاً يتحول الاستاذ عصمت إلى عالم لغويات فهو لا يعرف معنىً لهذه الكلمه ولا أصلها ليستنتج أن وجود الأقلية الكردية هو وجود يتميز بالغموض على صعيد الشكل والمضمون.

ليس الهدف من البحث هو ترجيح وجهة نظر على حساب أخرى. انما عرض الأزمة وتناقضاتها وعلى الرغم من أن العرض أشبه ببانوراما سريعة إلا أننا يمكن أن نستنتج منه عدة أمور وعلى رأسها أولا أن فترة السبعينات من هذا القرن شهدت تقوقعاً طائفياً كما يتضح من دراسة الدكتور ميلاد حنا عن موقع أقباط مصر على الساحة السياسية ودراسة هشام شرابي التي تؤرخ لمسيرة هذا الفكر. إذ يبدو أن الأقليات قد كفرت بالعلمانية ذلك الشعار الذي ساهمت في صياغته في البداية.

وثانيا أن العلمانية التي هي مدخل الفكر العربي المعاصر لحل مسألة الأقليات. أصبحت شعاراً طوباوياً كأي شعار آخر من الشعارات السائدة. بل يمكن القول أن معظم الأقطار العربية التي ترفع شعارات علمانية قد شهدت صراعاً ذا محتوى طائفي وهذا شاهد على مصداقية ما يطرحه أبطال الدولة القومية. كذلك يمكن القول أن الأيديولوجية

القومية العلمانية المطروحة اعلامياً والدفاع عنها بحماس كانت وسيلة لتغطية الممارسات اللاقومية لأنها كانت باستمرار إما أيديولوجيا النخب الحاكمة أو أيديولوجيا الطائفة الحاكمة. وقد أصبحت قاعدة للاندماج في الغرب وتعميق التبعية الاقتصادية وقد قادت إلى تبعية ثقافية سافرة للغرب كأنموذج يسعى أبطالنا من العسكر والمثقفين إلى تقليده .

فيما يتعلق بالرؤية الدينية لمشكلة الأقليات يتساءل كاتب عربي «هل يستطيع الدين العائد أن يكون اطار اجماع قومي جديد باستعادة الاجماع التقليدي الماضي؟ إذا كان الجواب بالايجاب ألا يقود هذا إلى مواجهة بين الهوية والتقدم»[٤] هكذا يقوم كاتبنا بمصادرة أيضاً على الدين ـ الذي صادرته الحزبية العربية ـ باعتباره يؤجج التناقض بين الأصالة الماضي والمعاصرة التي تعني أوروبا.

في النهاية. لعل تعبير أزمة ينطبق تماماً على العرض السابق. لكن الأزمة التي يعيشها الفكر العربي تجاه مسألة لأقليات هي غيض من فيض وجزء من اشكال كبير يعيشه الفكر العربي تجاه قضاياه المصيرية وشكراً.

الهوامش

١ ـ إن وجود اليهود في المغرب بهذه الكثافة يعود إلى أسباب تاريخية. منها مايعود إلى التاريخ القديم. عندما هاجروا بعد سقوط القدس في يد الرومان إلى المغرب. ثم جاءت هجرة يهود أسبانيا مع العرب بعد سقوط الاندلس والهجرة الثالثة لليهود جاءت في العصر الحديث مع الاستعمار الغربي الى هذه المنطقة. وتاريخهم شاهد على عزلتهم وعلى غربتهم في المجتمع المغربي كشأنهم في التاريخ» انظر عبدالملك خلف التميمي ـ **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة** ـ ص ٨٦ ـ العدد ٧١ سلسلة عالم المعرفة ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٩٨٣

٢ ـ نستطيع أن نأتي بمثال يؤكد ما نذهب إليه بشأن عدد الأقليات في الوطن العربي. ففي الوقت الذي تؤكد فيه بعض الأوساط أن عدد الأقباط في مصر يتراوح بين ٧-٩ مليون أو ٤-٥ مليون تبين الاحصائيات الحديثة أن عددهم هو/ ٢٣١٥٥٦٠ / قبطي. راجع ميلاد حنا. موقع أقباط مصر على الساحة السياسية ـ ص٥٨ ـ ٨٣ **دراسات عربية**، العدد ١، السنة السادسة عشرة ـ تشرين ثاني ١٩٧٩
ـ بشأن اعداد الأقليات في الوطن العربي يذكر رودنسون الارقام التقريبية التالية ويتحفظ بما نوهنا إليه:
الشركسي ٢٥٠٠٠ في سورية، ٢٠٠٠٠ في الاردن و٨٠٠٠ في العراق. الاتراك والتركمان ٣٥٠٠٠ في سوربة، ١٠٠ ألف في العراق. الارمن ١٣٥٠٠٠ في سورية و٨٥٠٠٠ في لبنان و٣٠٠٠٠ في العراق الأكراد ٢ ـ ٤ مليون في شمال العراق ونصف مليون في سورية وبعضة آلاف هاجروا للعمل في لبنان. البربر ٥٥ ألف في ليبيا وفي تونس هناك ست قرى في جزيرة جربة وسبع قرى في اليابسة وتشير التقديرات إلى وجود ٥٠٠ر٥٠٠ره في الجزائر في منطقة الاوراس الجنوب الغربي وفي منطقة القبائل شمالاً وتشير التقديرات المبالغ فيها إلى وجود سبعة ملايين في المغرب، انظر، مكسم رودنسون ـ **العرب** ـ ترجمة خليل أحمد خليل ـ طبعة اولى ـ دار الحقيقة ـ بيروت (١٩٨٠) ـ ص٦٦.

٣ ـ أودونيون ـ خطة اسرائيل في الثمانينات، **الثقافة العالمية**، العدد ٧ ـ السنة الثانية ـ المجلد الثاني نوفمبر١٩٨٢ ص١٢ وما بعد ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ وانظر ايضا، د. عبد المالك التميمي، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر السابق ص١٧

٥ - يدر الحاج - الجذور التاريخية للمشرق الصهيوني في لبنان - قراءة في مذكرات إليا هوساسون وإلياهو إيلات طبعة أولى - كانون الثاني ١٩٨٢، دار مصباح الفكر - بيروت، ص٣٨

٦ - ينقل الأستاذ محمد حسنين هيكل عن لسان الشاه «بالتأكيد لقد ساعدنا الثورة الكردية، وحتى المرحلة الأخيرة، كنا الوحيدين الذين نمدهم بالمساعدة. وعندما أوقفنا مساعداتنا انهارت الثورة. لقد كلفتنا عملية كردستان ٣٠٠ مليون دولار انظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، قصة ايران والثورة، طبعة ثالثة، ١٩٨٣، - دار الشروق، بيروت، ص١٤٢.

٧ - بدر الحاج - مصدر سابق ص٣٠

٨ - المصدر السابق. ص٣٠.

٩ - محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات - للتوزيع والنشر، بيروت - طبعة ثالثة - ١٩٨٣، ص٣٦

١٠- هيكل، المصدر السابق. ص٤٥٤.

١١- حازم صاغية - نجيب عازوري، هل هو حقاً رائد قومي - دراسات عربية - أيلول ١٩٧٩ ص١٣٥ راجع أيضاً كتاب عازوري - يقظة الأمة العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

١٢- جورج خضر، المسيحية العربية والغربية، - ضمن كتاب المسيحيون العرب تحرير إلياس خوري، مؤسسة الابحاث العربية - بيروت، طبعة اوس، ١٩٨١، ص٨٣ - ٩٨.

١٣- حازم صاغية، المصدر السابق، ص١٣٧.

١٤- انظر هشام شرابي، المثقفون العرب والغرب - طبعة ثانية، ص٦٨ دار النهار، بيروت، ١٩٧٨. وقد استفدنا منه جداً في التقسيمات التاريخية حول وجهة نظر المسيحيين في حل مشكلة الأقليات.

١٥- قسطنطين زريق، المسيحيون العرب والمستقبل - ضمن كتاب المسيحيون العرب، ص١٠٩ - ١٢٣.

١٦- برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، ص٣٤.

١٧- حازم صاغية، مصدر سابق، ص١٣٣.

١٨- المصدر السابق، ص١٣٥.

١٩- المصدر السابق، ص١٣٩.

٢٠- المسيحيون العرب، ص٨٥ وهذه هي وجهة نظر المطران جورج خضر. ويشير إلبرت حوراني في دراسة له عن الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر إلى أن الكاثوليكية قد سبقت الارساليات التبشيرية وتعود جذورها إلى الحروب الصليبية حيث اعتنق الموارنة الكاثوليكية. انظر: البرت حوراني، الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر - مجلة الواقع، العدد الاول، نيسان ١٩٨١، ص٤٥ - ٧٧

٢١- هشام شرابي - مرجع سابق، ص١٢١ - ١٢٥.

٢٢- د. ميلاد حنا - مرجع سابق، ص٨٠. لكن الدكتور حسن حنفي يقوم بمصادرة فمن وجهة نظره أن المفكرين المسيحيين مثل سلامه موسى، شبل شميل، فرح أنطون بقيوب حروف، نقولا حداد، لويس عوف مراد وهبه. كانوا يدعون إلى التحديث وترك القديم الاسلامي ولكنهم بينهم وبين أنفسهم يحرصون على القديم

المسيحي. « ندعي الالحاد أمام المسلمين وتتعبد الله وتنشط داخل الكنيسة» راجع كتاب حسن حنفي ـ التراث والتجديد ـ طبعة اولى ١٩٨١ ـ بيروت لبنان ـ ١٦٠ صفحة، ص٤٥ ـ ٥٦.

٢٣ـ قسطنطين زريق، المسيحيون العرب والمستقبل، ص١١٧

٢٤ـ يكتب جورج كرم «إن الاقلية تعيش في مأزق دائم. فالحفاظ على الاختلاف والخصوصية رغم كل العقبات يعني العيش في التوتر والخطر. والسير نحو التماثل وإزالة الاختلافات يعني الزوال كجسم جماعي ثم إن الاستقلال كلياً عن المحيط الأكثري يعني أيضاً انعدام صفة الاقلية وبالتالي تبديل وجود الأقلية التي تصبح قوماً بين سائر الأقوام. نحن أمام مأزق لم ولن يحل أبداً على الارجح» ص١٠٦ انظر جورج قرم، بعض الملاحظات المنهجية والتاريخية حول تصور النخب المسيحية للمجتمع اللبناني ـ ص١٠٣ ـ ١٢١، الواقع، العدد ٥ ـ ٦ عدد خاص عن لبنان. دروس واحتمالات. تشرين أول ١٩٨٣ وانظر أيضاً جورج قرم ـ الطائفية ومشكلة الاندماج القومي، دراسات عربية. العدد ١ السنة الخامسة عشرة، تشرين ثاني ١٩٧٨، ص٣ ـ ٢١

٢٥ـ رودنسون وتوماومرقص ـ الأمة والمسألة القومية والوحدة العربية والماركسية ـ ص١٦ طبعة اولى، أيار ١٩٧١، ٢٤ صفحة، دار الحقيقة ـ بيروت.

٢٦ـ لينين، نصوص حول المسألة القومية، ترجمه وتقديم جورج طرابيشي طبعة اولى تموز ١٩٧٢ ـ دار الطليعة ـ بيروت، ص٥ ـ ١٦.

٢٧ـ فضلا عن أن معظم قادة الاحزاب الشيوعية هم من أبناء الأقليات. بشيرميلاد حنا في دراسته عن موقع اقباط مصر إلى أن عدد الاقباط الذين تأثروا واعتنقوا المبادىء الماركسية كان أكثر بشكل واضح من نسبتهم العامة إلى كل تعداد شعب مصر، وظل الأمر كذلك منذ الاربعينات إلى سنوات قليلة مضت» ص٧٧.

٢٨ـ كتب الحافظ «أن المفتاح إلى العلمنة موجود لدى الأكثرية. فالاقليات مهما بلغت في طليعتها تبقى في حدود متفاوتة، أسيرة وضعها الأقلوي» العلمانية شرط يجاوز الطائفية ـ ص١٨٢ ـ ١٩٢ ضمن سلسلة الآثار الكاملة ـ في المسألة القومية الديمقراطية، ٢٧٦ صفحة، طبعة اولى تموز ١٩٨١ ـ دار الطليعة بيروت. كذلك راجع في نفس الكتاب نحو منظورات وحدوية جديدة. وقد نشرت أيضاً في مجلة الواقع العدد الاول ـ ص١٠٦.

٢٩ـ الحافظ ـ نحو منظورات وحدوية جديدة ـ المصدر السابق ص١٠٦ على أن الحافظ يعتبر أن أحد البواعث الرئيسية التي دفعته للتنظير لمشكلة الأقليات عائد إلى أصله. فهو من أب عربي سُني وأم أرمنية يكتب في الأيديولوجية المهزومة كتابه الشهير «لم يبرح ذهني ما عانيت في طفولتي من أطفال أقربائنا وجيراننا لأن أمي غير ذات أصل إسلامي رغم ما كانت تتمتع به من تقدير. إن وضع أمي القومي والمذهبي هيأني لتفهم عاجل وعميق لمسألة الأقليات في العالم العربي. وذلك عندما نما وعيي الديمقراطي» ص١٢ الهزيمة والايديولوجيا المهزومة ـ الاثار الكاملة ـ طبعة اولى ـ تموز ١٩٧٩ ـ ٣٨٣ صفحة ـ دار الطليعة بيروت

٣٠ـ الحافظ، المصدر السابق ـ ص١٠٦

٣١ـ هشام شرابي، مصدر سابق، ص٢١

٣٢ـ أنور عبد الملك ـ الفكر العربي في معركة النهضة طبعة اولى، ايلول ١٩٧٤، دار الاداب ـ بيروت

٣٣ـ د. محمد أحمد خلف الله ـ الطائفية في مواجهة القومية ـ قضايا عربية، السنه السادسة، العدد الخامس، ايلول ١٩٧٩، ص١٨٥

٣٤- انظر ما كتبه فهمي هويدي في مجلة العربي
- العدد ٢٧٠ - أيار ١٩٨١ أهل الذمة قراءة في النصوص .
- العدد ٢٧٢ - تموز ٨١ - شهاده للاسلام .
- العدد ٢٧٣ - آب ٨١ - مساواة نعم وتفرقة أيضاً .

٣٥- في هذا المجال يمكن العودة إلى بعض الكتب ومن بينها:

أ - زين نور الدين زين - نشوء القومية العربية - ص٣٠ وص١٣١ - طبعة ثانية - ٢٣٤ صفحة - ١٩٧٢ - دار النهار - بيروت
ب - إلبرت حوراني - الفكر العربي في عصر النهضة، ص٨٩ - ٤٨٥ صفحة، ترجمة كريم عزقول - طبعة ثالثة، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧.
جـ - شاخت ويوزورف - تراث الاسلام، ص٢٨٨ وما يليها، ترجمة محمد زهير السمهوري، العدد الثامن - عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

٣٦- القرآن الكريم سورة المائده: ٥١

٣٧- بن بيللا يتكلم عن غيفارا وخروتشيوف وعن الثورة الفلسطينية والديمقراطية والاقليات، جريدة السفير، بيروت، الاثنين ١٩٨٢/٣/٢٢

٣٨- عصمت سيف الدولة - التقدم على الطريق المسدود - رؤية قومية للمشكلة الفلسطينية - ص١٣، طبعة اولى، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩.

٣٩- في هذا المجال نرى أن الكثير من المثقفين العرب يرون في السامية رابطة عرقية والأرجح أنها رابطة ثقافية إضافة إلى أن الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة لا يمت إلى السامية لا من قريب ولا من بعيد. فهو في تكوينه الثقافي نتاج من نتاجات الغرب الذي يدافع عنه بحماس. وحتى في أصوله العرفية فهو تجمع وخليط من أجناس مختلفة لغة وثقافة من يهود الخزر أو كما أسماهم آرثركوستلر القبيله الثالثه عشرة إلى يهود أوروبا الغربية لكن اليوتوبيا الصهيونية والتي تحولت إلى أيديولوجيا هي التي غزت جامعاتنا ومؤسساتنا الفكرية التابعه ومن المستحسن للقارىء العودة إلى كتاب كوستلر. امبراطورية الخزر - القبيلة الثالثة عشرة.

٤٠- عصمت سيف الدولة، منهجنا في الفكر القومي الاشتراكي، ص٢٢٧ - منشورات القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق.

٤١- عصمت سيف الدولة، المصدر السابق، ص٢٣٩.

٤٢- عصمت سيف الدولة المصدر السابق ص٢٤٤

٤٣- عصمت سيف الدولة، المصدر السابق - ص٢٤٥

٤٤- برهان غليون، مصدر سابق، ص١١٩.

المصادر

أ ـ الكتب

١ ـ بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان ـ قراءة في مذكرات الياهوساسون وإلياهوإيلات، طبعة اولى، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٢

٢ ـ عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاهبي في الوطن العربي ـ دراسة تاريخية مقارنة، العدد ٧١ ـ سلسلة عالم المعرفه المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

٣ ـ مكسيم رودنسون، العرب، ترجمة خليل أحمد خليل، طبعة اولى ـ دار الحقيقة ـ بيروت، ١٩٨٠، ١٧٥ صفحة.

٤ ـ محمد حسنين هيكل ـ مدافع آية الله ـ قصة ايران والثورة ـ طبعة ثالثة، دار الشروق ـ بيروت، ١٩٨٣ ـ ٢٧٣ صفحة.

٥ ـ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ـ طبعة ثالثه ـ ١٩٨٣، ٥٦٥ صفحه.

٦ ـ هشام شرابي، المثقفون العرب والغرب ـ طبعة ثانيه، ١٩٧٨ ـ دار النهار، بيروت ـ ١٦٥ صفحه.

٧ ـ نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، طبعة أولى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٨ ـ المطران جورج خضر وآخرون ـ المسيحيون العرب والغرب، تحرير الياس خوري ـ مؤسسة الابحاث العربيه ـ بيروت طبعة اولى ١٩٨١، ١٥١ صفحه.

٩ ـ رودنسون وتوما وحرقص ـ الأمة والمسأله القومية والوحدة العربية والماركسية، طبعة أولى، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١، ٢٤٠ صفحة.

١٠ـ لينين، نصوص حول المسألة القومية، ترجمة وتقديم جورج طرابيشي، طبعة اولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢، ٢١٢ صفحة.

١١ـ ياسين الحافظ، الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة، الآثار الكاملة ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ طبعة أولى تموز ١٩٧٩.

١٢ـ ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، الآثار الكاملة ـ طبعة اولى، دار الطليعة ـ بيروت، ١٩٨١، ٢٧٦ صفحة.

١٣ـ زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، طبعة ثانيه ـ دار النهار ـ بيروت، ١٩٧٤، ٢٣٤ صفحة.

١٤ـ إلبرت حوراني ـ الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، طبعة ثالثة، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ٤٨٥ صفحة.

١٥ـ شاخت ويوزورث ـ تراث الاسلام ـ ترجمة محمد الستهوري ـ سلسلة عالم المعرفة العدد الثامن ـ المجلس الوطني للثقافة ـ الكويت.

١٦ـ عصمت سيف الدولة، التقدم على الطريق المسدود ـ رؤية قومية للمشكلة الفلسطينية، طبعة اولى، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩.

١٧- عصمت سيف الدولة، منهجنا في الفكر القومي الاشتراكي، منشورات القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي - دمشق.

١٨- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، طبعة اولى، دار الطليعة - بيروت، ١٩٧٩.

ب - الدوريات

١ - ميلاد حنا - موقع أقباط مصر على الساحة السياسية - دراسات عربية، العدد ٧ السنة السادسة عشرة، تشرين ثاني ص٥١ - ٨٣.

٢ - أودونيون - خطة اسرائيل في الثمانينات، الثقافة العالمية - العدد ٧ - السنة الثانية المجلد الثاني نوفمبر ١٩٨٢.

٣ - حازم صاغية، نجيب عازوري. هل هو حقاً رائد قومي، دراسات عربية - أيلول ١٩٧٩.

٤ - إلبرت حوراني - الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر، - مجلة الواقع، العدد الاول، نيسان ١٩٨١ ص٤٥ - ٧٧.

٥ - جورج قرم، الطائفية ومشكلة الاندماج القومي - دراسات عربية، العدد الاول، السنة الخامسة عشرة تشرين ثاني ١٩٧٨، ص٣ - ٢١.

٦ - جورج قرم، بعض الملاحظات المنهجية والتاريخية حول تصور النخب المسيحية للمجتمع اللبناني، ص١٠٣ - ١٢١، الواقع، العدد ٥-٦ (عدد خاص عن لبنان). تشرين أول ١٩٨٣، ص١٠٣ - ١٢١.

٧ - ياسين الحافظ، نحو منظورات وحدوية جديدة، مجلة الواقع، العدد الاول، نيسان ١٩٨١.

٨ - محمد أحمد خلف الله، الطائفية في مواجهة القومية، قضايا عربية، السنة السادسة، العدد الخامس، ايلول ١٩٧٩

٩ - فهمي هويدي - أهل الذمة قراءة في النصوص، العربي، العدد، ٢٧ - أيار ١٩٨١.
" - شهادة للإسلام، العربي، العدد ٢٧٢، تموز ١٩٨١.
" - مساواه نعم وتفرقة أيضاً، العربي، العدد ٢٧٣، آب ١٩٨١.

جـ - صحف:

١ - بن بيللا يتكلم عن غيفارا وخروتشوف وعن الثورة الفلسطينية والديمقراطية والأقليات - جريدة السفير اللبنانية الأثنين ١٩٨٢/٣/٢٢.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٣٠٩ ـ ٣٦٥)

أحمد كمال أبو المجد: «حوار لا مواجهة ـ دراسات حول الاسلام والعصر» مجلة العربي، الكويت، ١٩٨٥، ٢٢٤ صفحة.

في سلسلة «كتاب العربي» التي تصدر فصليا عن مجلة «العربي» الكويتية، صدر الكتاب السابع الذي نعرض له في إبريل ١٩٨٥.

وهو عبارة عن مجموعة من المقالات كتبها السياسي والأكاديمي المعروف الدكتور أحمد كمال أبو المجد، ونشرها بمجلة العربي على امتداد عشر سنوات خلت. ظاهرة مقلقة استرعت انتباه المؤلف ودفعته لتدبيج هذه المقالات في هذه الفترة بالتحديد، ألا وهي ماتتميز به حياتنا الثقافية والاجتماعية بوجود عديد من القضايا «المعلقة» التي طال حولها الجدل وتشعب عبر مئات من السنين، ومع ذلك لم يحسمها العقل العربي، ولم تستقر في الوجدان. . الأمر الذي من شأنه استهلاك جزء هائل من طاقة الانسان العربي في معاناة الآثار النفسية والسلوكية المترتبة على غياب «الحسم» بالنسبة لهذه القضايا.

ففي حياة العربي المعاصر والمسلم المعاصر، لاتكاد تُطرح قضية فكرية أو سلوكية إلا ويجد الفرد نفسه محاصرا بشأنها في حلول متنوعة تبلغ حد التناقض في كثير من الأحيان.

ومن هنا، شرع المؤلف في الكتابة بروح الأكاديمي الموضوعية وحس السياسي العملي مستهدفا، لاحسم تلك القضايا المعلقة، ولكن ـ مثلما يذكر في التمهيد ـ شد جانب من القراء إلى مزيد من الاهتمام بحسم هذه القضايا، كي نتمكن من الخروج من دائرة الماضي التي حوصرنا فيها قرونا طويلة تلمسا لحقائق الحاضر واستشرافا لآفاق المستقبل.

لقد ازدادت إلى حد كبير ـ في السنوات القليلة الماضية ـ نسبة الكتب الدينية الصادرة في الوطن العربي، وذلك بالتوافق مع حالة «المد» الإسلامي الذي تشهده المنطقة العربية. والملاحظ على أغلب ما يصدر من كتابات أنها تأتي في أحايين كثيرة كمجرد استجابة لاحتياجات سوق النشر، أو مسايرة آلية لتيار قائم ومتنام، كذا يلاحظ انحصار معظم الكتابات في إطار المنقول عن الفقهاء القدامى شرحا وتفسيرا وإعادة عرض، دونما وجود محاولة حقيقية لإعمال الرأي و «الاجتهاد» إستناد للأصول الأولى.

ويأتي «حوار» الدكتور أبو المجد كمحاولة أمينة لارتياد مناطق شائكة في العقل العربي الاسلامي، مؤكدا على أهمية الحوار الموضوعي الرصين. فليس هينا على ضمير المسلم المعاصر أن يتأمل فيما يدور حوله من حوار حول قضايا الاسلام والمسلمين، إذ أنه حوار لا يكاد يبدأ جدالا بالتي هي أحسن، حتى تتسلل إليه الحدة والشدة، والمسارعة إلى تبادل الاتهامات أخذا بالشبهة وسوء الظن.

والخطير أن الصواب والخطأ في مجال الحوار الديني يتحولان في تفكير كثير من الناس وفي وجدانهم إلى مرادفين للحق والباطل، ومعنى هذا أن «المهزوم» في الحوار لن يعتبر في نظر خصمه ونظر الجمهور مخطئا في رأيه جانبه الصواب في اجتهاده، بل سيعتبر مجانبا للحق منحازا للباطل، وقد يبلغ الحماس في وصفه بهذه «الخطايا» مبلغ اتهامه بالكفر.

التطرف

يذكر المؤلف أن ماسمي بالتطرف الديني له أسباب متنوعة ومكونات متعددة بعضها فكري وبعضها سياسي وبعضها اجتماعي.

فالتزام المنهج الحرفي في تفسير النصوص، وأخذ المعرفة الدينية عن طريق السماع عن الخطباء والوعاظ والاستخفاف بآراء الائمة المجتهدين، والطاعة المطلقة لأمراء الجماعات مع التسليم بحقهم في الاجتهاد المطلق، والعزلة عن المجتمع.. هذه كلها مداخل مؤدية للتطرف.

وقبل الخوض في محاولة علاج ظاهرة التطرف الديني لا بد من الوضع في الحسبان الحقائق التالية:

١ ـ أنها ظاهرة تشمل العالم الاسلامي كله، ولا تقتصر على قطر دون آخر.
٢ ـ أنها ظاهرة قديمة موصولة الحلقات، وليست حديثة كما يتصور البعض.
٣ ـ وهي ظاهرة مركبة لها أبعادها الفكرية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم لا ينبغي أن يكون تشخيصها ولا علاجها منحصرا في اطار رؤية واحدة مهما بدت لها من أهمية وخطورة.

الشوري

عند تعرضه لقضية الشورى في الاسلام، يقرر د. أحمد كمال أبو المجد أن الاسلام ـ في أمور السياسة والحكم ـ قد اكتفى بتقرير عدد من المبادىء، دون أن يفصل كيفية وضع هذه المبادىء والأصول موضع التنفيذ، حتى يكون الناس في سعة من أمرهم، وليختاروا في تطبيق تلك المبادىء ما يحقق مصالحهم كما تحددها ظروف البيئة والزمان والمكان. ويرى أن مناقشة قضية الشورى اليوم في إطار المباحث التي صاغها علماؤنا الأوائل والانحصار في تقسيماتهم لتلك المباحث، والدوران في فلك التفسير اللفظي للنصوص أمر غير سائغ دينا وعقلا.. فالواجب البدء بتحديد القضية وتحليل جوانبها، ثم البحث عما عالجته النصوص منها، والاجتهاد فيما لم تعالجه.

وينتهي إلى أن جوهر «الديمقراطية» المعروفة اليوم مقبول في الإسلام، فنظرية الإسلام في الشورى تلتقي مع المفهوم السائد للديمقراطية في الفكر الغربي، ولكن يبقى بينهما وجهان للخلاف:

الأول: أن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مطلقة، بينما هي في التصور الاسلامي ليست كذلك، فحيثما وجد النص التشريعي القطعي فلا موضع للاجتهاد وبالتالي تتقيد سلطة الأمة.
الثاني: النظرية السياسية الاسلامية لا تعتمد حق الاقتراع العام، وإنما تعتمد نظرية «الكفاية في النيابة»، في حين أنه في الفكر السياسي الغربي تداع أكيد بين المبدأ الديمقراطي وحق الاقتراع العام، «فأهل الحل والعقد» في الاسلام هم الذين يتولون ـ نيابة عن سائر الجماعة ـ اختيار الحاكم! والواقع أن محاولة تلمس أوجه للخلاف بين الديمقراطية والشورى ـ عكس النحو الذي ذهب اليه المؤلف ـ فيه كثير من التعسف، إذ القول بأن الأمة في الاسلام لا يجوز لها الخروج على النصوص القطعية، هو قول نظري الى حد كبير رغم صحته، فمن ذا الذي له الحق في تقرير أن ثمة «خروج» على الشريعة؟ نعتقد أن «الأغلبية» هي وحدها التي تملك تقرير مثل هذا الأمر، وإلا فإن المبدأ الديمقراطي يكون قد انتفى من أساسه.

كذلك، فالقول بأن الإسلام لا يعتمد أسلوب الاقتراع العام، إنما هو تناقض مع ما سبق وقرره كاتبنا من أن الاسلام اكتفى بتقرير المبادىء العامة دون التفاصيل والأساليب. فالاقتراع ما هو إلا أسلوب من أساليب مشاركة الشعب في الحكم، وقد يكون هذا الاقتراع مباشرا أو على درجتين، فسواء أكان «أهل الحل والعقد» هم الذين يختارون رئيس الدولة، أو أن الشعب هو الذي يختاره مباشرة، لأن أهل الحل والعقد بدورهم منتخبون من قِبل الشعب، لا من قِبل الحاكم أو أية هيئة أخرى، والقول بغير ذلك يفرغ الشورى من مضمونها ويحيلها الى مجرد عبث.

الاجتهاد وتطبيق الشريعة:

فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية، يؤكد د. أبو المجد أن الاجتهاد يبرز كضرورة ملحة. . فمجال الاجتهاد في التشريع مجال واسع وكبير، لأن مالم تتناوله النصوص كثير بالقياس إلى ما تناولته، وليس ذلك قدحا في الشريعة بل هو آية الحكمة ودليل الكمال في شرع الله، فالعالم يتطور وأشكال الحياة تتغير ومشاكل الناس تتبدى في قوالب جديدة، ولقد أودع الله نعمة العقل في الرؤوس ليلاقي شرعه الحركة بمثلها، وليستجيب للتطور في الحياة بتطوير في الأحكام، وهذا وحده الكفيل بحماية الشريعة وتحقيق مقاصدها.

ومن الخطأ الفادح محاولة الفصل بين الأحكام التشريعية وبين أصولها الحضارية والفكرية، كذلك الخلط بين الشريعة والفقه، فالشريعة هي مجموع أحكام الله تعالى الثابتة عنه وعن نبيه صلى الله عليه وسلم، أما الفقه فهو عمل الرجال في الشريعة، استخلاصا لأحكامها وتفسيرا لنصوصها واعمالا للرأي. . والطاعة الواجبة على المسلم إنما هي طاعة الشريعة وليست طاعة الفقه ورجاله، فالذين يضعون الفقه والشريعة في اطار واحد يرتكبون خطأ فادحا في حق الاسلام وفي حق الناس، إذ يدخلون على الاسلام ما ليس منه، ويلزمون الناس بما لا يلزم، ويفرضون عليهم من الحرج مالم يأذن به الله.

إن «المد الاسلامي» الذي نشهده الآن لن يكون صحوة حقيقية ثابتة الجذور ممتدة الآثار في المستقبل، إلا بقدر ما ينجح أصحابه وقادته في وصل حركتهم بالعصر الذي يعايشونه، وإلا إذا مثلوا في إرهاف ودقة وعمق الهموم الحقيقية للمسلم المعاصر. . والواقع أن ذلك لن يحدث إلا بمثل الكتاب الذي نعرض له، والذي وإن شابه العيب المشترك بين كتب المقالات جميعا، وهو الاشتمال على الكثير من رؤوس الموضوعات دون التعمق الكافي فيها، إلا أنه بما طرحه من تساؤلات محددة وهامة، خطوة أكيدة على الطريق.

مراجعة: السيد زرد
محام ـ مصر

محمد الداودي ومنذر الدجاني، **الدبلوماسية الاقتصادية**، دار وستيڤو للنشر، بولدر، كولورادو، ١٩٨٥

كان عام ١٩٧٣ عاما مميزا في السبعينات وخاصة بالنسبة للعالم العربي، ففي هذا العام، قامت مصر وسوريا تدعمهما الدول العربية بشن حرب أكتوبر. وتميز عام ١٩٧٣ أيضا بكونه العام الذي استخدم به العرب سلاح النفط بفعالية وحنكة مما كان له عميق الأثر على السياسة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. فلأول مرة في التاريخ القديم والحديث يكون لاستخدام مورد طبيعي كسلاح سياسي مثل هذه الأبعاد والتأثير على مجرى الأمور السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية. وقد خلق حظر النفط العربي في تشرين الأول من عام ١٩٧٣ أجواء مناسبة استغلتها منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) فبادرت إلى رفع سعر برميل النفط إلى أربعة أمثال (من دولارين ونصف إلى عشرة دولارات)، وذلك في مدة لاتقل عن العام وقد أدت هذه الخطوة لارتفاع مدخول عائدات الدول المصدرة للنفط إلى مبالغ لم تكن بالحسبان. كما أدى ذلك إلى خلق مراكز قوى سياسية واقتصادية جديدة كانت منها المملكة العربية السعودية التي أصبحت الدوله المصدرة للبترول رقم واحد، وصاحبة النفوذ الفعال في المنطقة العربية والساحة الدولية.

سلاح النفط العربي ـ كيف تبلورت فكرته، وماهي الأحداث التي أدت إلى استخدامه؟ ولماذا فشل العرب عام ١٩٦٧ في استخدامه ونجحوا عام ١٩٧٣؟ وماهي الأسباب التي حدت من فعاليته عام ١٩٧٣؟ وماذا كانت غاياته، وماهي الأهداف التي استطاع تحقيقها؟ وماهي الدروس التي علمتنا أياها تجربة عام ١٩٦٧ وتجربة عام ١٩٧٣؟ وهل مازال لهذا السلاح أية فعالية أم أنه انتهى بانخفاض أسعار البترول، وهبوط الطلب العالمي على النفط؟ أيضا كيف تمكن العرب من السيطرة على منشآت النفط في بلادهم منتزعين ملكيتها من شركات النفط العالمية.الملقبة بالشقيقات السبع؟ . . . . . هذه بعض الأسئلة التي يجيب عليها الكتاب الجديد للدكتور منذر الدجاني والدكتور محمد الداودي، والذي صدر مؤخرا في الولايات المتحدة الاميركية بعنوان: «الدبلوماسية الاقتصادية: سلاح حظر النفط والسياسة الدولية».

ود. محمد الداودي هو كاتب معروف في الاوساط الاكاديمية، نشرت له عدة مؤلفات في الاقتصاد والسياسة والأدب واللغة. تخرج من الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٧٢، ويحمل شهادة دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كارولينا، وشهادة دكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة تكساس في اوستن، وقد علّم في كلتا الجامعتين. وزميله، د. منذر الدجاني هو أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة الاردنية، وكان قد عمل محاضرا في جامعة تكساس لمدة خمسة أعوام، وهو يحمل شهادات في التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

كان قد صدر للمؤلفين في لندن عام ١٩٨٣ كتاب بعنوان: «العقوبات الاقتصادية: المثال والتجربة»، وصفته جريدة التايمز اللندنية بعددها الصادر في ١٩٨٣/٩/٢٢، بأنه ربما كان الدافع وراء قرار الادارة الاميركية للرئيس ريغان، بعدم القيام بحظر اقتصادي ضد الاتحاد السوفياتي، ردا على إسقاط الطائرة الكورية المدنية. وقد عالج ذلك الكتاب الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، وبحث في فعالية استخدام الوسائل الاقتصادية من أجل العمل على تغيير بعض الخطوط السياسية لدولة من قبل دولة أخرى. وقد خالف المؤلفان في هذا الكتاب الاعتقاد السائد في الأوساط الدولية، بعدم وجود أية فعالية لاستخدام العقوبات الاقتصادية في الممارسات بين الدول، مشددين على أهمية اعطاء هذه الوسيلة الدور الذي يتلاءم وطبيعتها بدلا من استخدامها في مجالات لاتتناسب وامكانياتها، فكما يؤكد الباحثان: (المسدس لايستطيع القيام بدور المدفع).

الآن، وبعد عامين، يصدر الكتاب الثاني للمؤلفين: «الدبلوماسية الاقتصادية: حظر النفط والسياسة الدولية»، وهو دراسة مستفيضة حول ظروف استخدام النفط كسلاح سياسي عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، مع بحث عميق للأوضاع السياسية والتطورات التي مرت بها المنطقة العربية بعد حزيران والتي كان لها أبعد الأثر في كيفية استخدام هذا السلاح عام ١٩٧٣. وينتهي الكتاب بلفت نظر القارىء إلى أن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، وان في حلها يكمن الأساس الحقيقي لأي سلام دائم وعادل في المنطقة.

وينقسم كتاب «الدبلوماسية الاقتصادية» إلى سبعة فصول، ويعالج الفصل الأول انقطاع امدادات النفط إلى أوروبا الغربية عام ١٩٥٦، نتيجة حرب السويس، وذلك بسبب تعطيل قناة السويس، وتدمير أنابيب البترول في سوريا والتي كانت تحمل النفط السعودي والعراقي إلى البحر الأبيض المتوسط، لشحنه لدول أوروبا الغربية. ويشير الكاتبان هنا إلى أن توقف امدادات النفط من الخليج لأوروبا، أفسح المجال أمام الولايات المتحدة، للعمل على تأخير إمداد هذه الدول بالنفط الأميركي، إلى أن قررت بريطانيا وفرنسا وقف القتال والانسحاب من الاراضي المصرية، وفي البداية قاومت اسرائيل الضغوطات الأميركية، من أجل البقاء في سيناء، ولكنها، أجبرت على الانسحاب بعد أن هدد الرئيس ايزنهاور، بفرض عقوبات اقتصادية عليها، وأصر الاتحاد السوفياتي على ضرورة انسحابها.

ومن وجهة نظر د. داودي ود. دجاني، فان الحلف الثلاثي المكون من بريطانيا وفرنسا واسرائيل، كانت لديه القوى العسكرية اللازمة لاحراز أى نصر عسكري على جيش مصر ذي الامكانيات الضعيفة والطاقات المحدودة، والذي لم تكن لديه الاستعدادات الضرورية لمواجهة تلك القوى العسكرية، وأقصى ماكان يستطيع عمله، هو بذل أقصى طاقته لانزال خسائر فادحة في الأرواح والمعدات في صفوف الجيوش المعتدية، ولكن تم حسم الموقف، نتيجة

اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، بدلا عن ميزان القوى العسكرية، والذي لم يكن لصالح مصر، وقد خرجت مصر من تلك المعركة منتصرة، ولم يسقط النظام المصري، ولم يلغ قرار تأميم قناة السويس.

اما الفصل الثاني فإنه يعالج استخدام العرب لسلاح النفط ضد بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية عام ١٩٦٧ مقدما دوافعه وشارحا تطوراته. والاعتقاد السائد هو أن سلاح النفط عام ١٩٦٧، لم يكن له اي تأثير أو فعالية إلى درجة أن العديد من الخبراء الأجانب، يعتبرون أن استخدام سلاح النفط عام ١٩٧٣ كان لأول مرة، والآخرون الذين يتذكرون بأن العرب استخدموا سلاح النفط عام ١٩٦٧، يعتبرون انه لايستحق الذكر. ويخالف المؤلفان هذا الاتجاه، ويشددان على أن تجربة استخدام سلاح، النفط عام ١٩٦٧، لعبت دورا هاما في ابراز العقبات ونقاط الضعف التي كان على العرب تجاوزها عام ١٩٧٣، من أجل أن يكون لسلاح النفط فعالية وتأثير، كان منها أهمية الحفاظ على وحدة الصف والهدف، وضرورة العمل على السيطرة على مقدرات النفط العربي من شركات البترول العالمية التي كانت لها كافة حقوق التنقيب والانتاج والتصدير والتكرير والنقل والتسويق.

وفي الفصل الثالث يعالج الكاتبان تطور العلاقة بين الدول العربية المنتجة للنفط، وشركات البترول العالمية بدءاً بالاتفاقيات الاولية المعقودة بينها، والتي منحت بموجبها هذه الشركات كافة الامتيازات والصلاحيات والحقوق للتنقيب عن البترول واستغلاله مقابل مبالغ مقطوعة يتفق عليها عند بدء الانتاج، بالاضافة إلى ذلك، كانت هذه الشركات هي التي تتحكم في وضع الأسعار وتقدير كميات الانتاج والجهات التي يتم تصدير البترول اليها. وقد أدي نمو الوعي في الدول العربية إلى أهمية الدور الذي يلعبه النفط في اقتصاديات هذه الدول، إلى المطالبة بأخذ حصة أكبر، ودور أكثر فعالية في تقرير سياسة تسعير وتصدير النفط، مما حدا بها إلى العمل للحد من نفوذ الشركات الاجنبية في هذا المجال. ونتيجة لذلك، كانت الدول العربية المنتجة للنفط عام ١٩٧٣ في وضع يسمح لها بفرض إرادتها بالنسبة لتخفيض كميات الانتاج، أو تحديد الجهة المصدر اليها، مما ساعد على زيادة فعالية سلاح النفط العربي.

ويشرح الفصل الرابع كيف تمكن العرب من إعادة سيطرتهم على مقدرات النفط في بلادهم، إما عن طريق التأميم كما فعلت ليبيا ومصر والجزائر والعراق، وإما عن طريق اتفاقيات المشاركة كما فعلت المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة.

ويراجع الفصل الخامس الوضع العربي فيما بين عام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، شارحا أهمية الدور الذي لعبه جلالة الملك فيصل رحمه الله في تهيئة الأجواء الدولية لاستخدام سلاح النفط، وذلك عن طريق وسائل الاعلام العربية والعالمية، وإما بواسطة السفراء المعتمدين والشخصيات البارزة التي قامت بزيارته وعمل على افهامها بأن العرب لن يوفروا الجهد من أجل العمل على تحرير تراب القدس الشريف والاراضي العربية المحتلة.

ويشرح المؤلفان في الفصل السادس قرار الدول العربية المنتجة للنفط، بحظر تصدير النفط، وخفض كميات الانتاج مع بيان أهدافه وتحليل أبعاد القرار. وكانت برزت في الولايات المتحدة في أوائل السبعينات مدرستان فكريتان، فيما يتعلق بسلاح النفط، الأولى ويتزعمها الاقتصادي الاميركي موريس ادلمان، وصفت سلاح النفط بانه (سراب)، وادعت بأنه لايوجد أية ازمة طاقة وان خفض إنتاج البترول العربي لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على احتياجات الدول الصناعية للبترول، وأن النفط العربي غير هام في المعادلات الدولية. وقد استشهد البروفسور ادلمان، بتجربة حظر النفط لعام ١٩٦٧، وتنبأ بأن أية محاولة جديدة ستبوء بالفشل كسابقتها. وقد شارك العديد من الخبراء الاميركيين، وخاصة في الادارة الاميركية في وجهة النظر هذه.

وأما المدرسة الفكرية الأخرى والتي كان يتزعمها المختص في شؤون النفط جيمس اكنز، فانها أصرت على أن (الذئب موجود فعلا) وأنه ليس أكذوبة أو سرابا منبها الولايات المتحدة، بأنها ستواجه أزمة طاقة حقيقية، ان لم تأخذ في عين الاعتبار التهديد العربي لاستخدام النفط كسلاح سياسي، وعارض اكنز وجهة نظر ادلمان، مؤكدا أن أي خفض عربي لانتاج البترول، سيؤدي إلى نقص بارز في الكميات المتوافرة للبترول في السوق العالمي، مما قد يخلق ازمة خطيرة.

وقد طالب اكنز الولايات المتحدة الاميركية بأخذ التهديد العربي، باستخدام سلاح النفط بجدية والعمل السريع على إنهاء المبررات التي قد تؤدي لاستخدامه، ولكن وجهة النظر هذه، لم تلق آذانا صاغية في أوساط الادارة الاميركية ولم يقم الرئيس نيكسون بأية جهود سياسية لدفع اسرائيل للتفاوض أو التخلي عن الأراضي العربية المحتلة، مما أدي إلى نشوب الحرب عام ١٩٧٣، واستخدام العرب لسلاح النفط بهدف الضغط على الدول الغربية من اجل المبادرة في العمل لحل المشكلة الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي.

ويشتمل الفصل السابع على النتائج التي توصل اليها المؤلفان من تجارب استخدام النفط كسلاح سياسي، والدروس والعبر التي تم استخلاصها، وهما يؤكدان بأن سلاح النفط مازال واردا، وأن على الدول الصناعية الأخذ بالاعتبار، بأنه لو قامت الدول العربية المنتجة للنفط، باستخدام سلاح النفط، فان ذلك سيخلق أزمة حادة على الرغم من توافر البترول في الوقت الحالي بكميات تفوق مستوى الاستهلاك العالمي.

ويطالب د. داودى ود. دجاني الدول العربية المنتجة للنفط، باعتماد خطة مسبقة لبلورة سلاح النفط، وذلك قبل أن تفرض عليها ضرورة استخدامه، والعمل على استباق الأحداث، وليس الجرى وراءها بعد وقوعها. كما يطالبان بانشاء لجان تخطيط وتنسيق عربية هدفها دراسة سوق البترول العالمية، وتقرير الوسائل المناسبة من أجل شحذ سلاح النفط وتقويته.

مراجعة : نايف الطراونة
الجامعة الاردنية ـ الأردن

كارل يونج، وآخرون، الانسان ورموزه، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ٢١٥ صفحة ـ ترجمة سمير علي.

يعتبر (كارل جوستاف يونج) أشهر علماء التحليل النفسي بعد فرويد رغم أنه لم يحظ بالشهرة والمكانة التي حظي بها فرويد، وقد عارض يونج تأكيد فرويد على الغريزة الجنسية فقط وقدم ما يسمى بعلم النفس التحليلي مؤكدا اهتمامه بالأبعاد الاجتماعية والثقافية لسلوك الانسان، وفي حين أكد فرويد ماضي الانسان المباشر خلال حياة الفرد فقد أكد يونج أهمية ماضيه السحيق خلال حياة الجماعات البشرية في محاولاتها المستمرة للتكيف مع البيئة، وفي مقابل تأكيد فرويد على دور الجنس أكد يونج دور الذات الخلاقة موجها اهتمامه إلى أهمية التفاعل بين العلية (الماضي) والغائية (المستقبل) وقد ظلت شهرة يونج كما قلنا أقل بكثير من شهرة فرويد، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى صعوبة المفاهيم والتصورات التي قدمها يونج واهتمامه الدؤوب عبر ما يزيد على خمسين عاما ببلورة هذه المفاهيم والتصورات وتوضيحها من خلال جمع الأدلة الثقافية والأنثروبولوجية والفنية والدينية من حضارات مختلفة بدائية ومتقدمة وقد انعكست صعوبة مفاهيم يونج وتصوراته أيضا على عملية نقل مؤلفاته إلى اللغة العربية، فنحن لا نصادف إلا بضعة فصول صغيرة في بعض الكتب تتحدث عن نظريته، كما أنه لم يترجم له أي كتاب كامل إلى العربية حتى الآن.

وفي حدود علمنا فان الكتاب الذي نقوم بعرضه حاليا هو أول ترجمة لمؤلَّف من مؤلفات يونج العديدة والخصبة، والكتاب: هو «الانسان ورموزه» الصادر عن وزارة الثقافة والاعلام بالعراق وترجمة الاستاذ «سمير علي» وهو يقع في أكثر من خمسمئة صفحة ويتضمن ستة أقسام وخاتمة، وقد تعاون في كتابته يونج وبعض تلامذته.

وقد كتب يونج القسم الأول من هذا الكتاب ولعله أكثر أقسام الكتاب أهمية، وفي هذا القسم الذي يتكون من عدة فصول يطرح يونج تصوراته ومفاهيمه عن الرمزية، وعن الأحلام التي هي في رأيه أشد أنواع منتجات اللاوعي البشرية تمثيلا للرمزية، وهو يعتبر أن أي كلمة أو صورة يمكن أن تكون رمزية حين تتضمن شيئا أكثر من معناها الواضح المباشر، وهو يقول: إن هناك عددا لا يحصى من الأشياء التي تقع خارج نطاق الفهم الانساني ولذلك فاننا نستخدم باستمرار تعابير رمزية لنمثل المفاهيم التي لا نكون قادرين على تحديدها أو ادراكها تمام الادراك، ولعل هذا هو أحد الأسباب التي تجعل الأديان توظف لغة أو صورا رمزية، لكن هذا الاستخدام الواعي للرموز ليس إلا مظهرا واحدا من حقيقة سيكولوجية ذات أهمية قصوى وهي أن الانسان ينتج أيضا رموزا عضوية وبلا وعي في شكل أحلام، وقد عارض يونج طريقة فرويد في تحليل الأحلام والتي تقوم على أساس التداعي الحر أو الطليق الخاص بحلم واحد يسأل صاحبه عن تفاصيله وقد اعتبر يونج هذه الطريقة مضللة وغير ملائمة للتخيلات الثرية التي ينتجها اللاوعي في النوم.

وفضل يونج دراسة الأحلام في علاقاتها ببعضها البعض في سلاسل مترابطة ومتماسكة، وقال بأننا في دراستنا للأحلام لا نكون بازاء نص واحد (كما هو الحال لدى فرويد)، بل مجموعة من النصوص تكون كافية لتوضيح الأجزاء الصعبة في كل نص مفرد، والسلسلة ككل تزودنا بجميع المساعدات التي نحتاج اليها لتصحيح أية أخطاء ممكنة في الأجزاء السابقة، وأكد يونج أهمية إبعاد كل ما هو غير ذي صلة بالحلم من أجل تفسيره، وقد استفاض يونج في شرح طريقته في تفسير الأحلام في كتاب آخر هو «علم النفس والكيمياء القديمة»، وهو يحدد خصائص الحلم وطبيعته فيقول بأن الاحلام هي تلك التخيلات المفككة، المراوغة، غير الجديرة بالثقة، المبهجة والمتقلبة والحلم يعبر عن شيء خاص يحاول اللاوعي أن يقوله، وابعاد الحلم في الزمان والمكان مختلطة جدا، ولفهمه ينبغي علينا أن نتفحصه من كل مظهر تماما مثلما نأخذ شيئا في أيدينا ونقلبه مرارا وتكرارا إلى أن نكون على معرفة بكل تفصيل من شكله، ولقصص الأحلام تركيباتها الخاصة المختلفة عن قصص الوعي فصور الأحلام تبدو متعارضة ومضحكة، تحتشد في رأس العالم، والحس العادي بالزمن مفقود، والأشياء المألوفة قد تتخذ مظهرا آسراً أو مهددا.

ويميل العقل اللاوعي إلى ترتيب مادته في الحلم بشكل مختلف جدا عن الشكل المنظم فيما يبدو والذي نستطيع فرضه على أفكارنا في حياة اليقظة وتكون الصور المنتجة في الاحلام شديدة الحيوية ومثيرة أكثر من المفاهيم والخبرات التي تماثلها في اليقظة، وصور الحلم هي صور رمزية لا تصرح بالواقع بطريقة مباشرة بل تعبر عن القصد منه بشكل غير مباشر بواسطة المجاز والتداعيات والمشاركة الصوفية والحلول والطوطمية والفانتازيا والنزعة الاحيائية واللاعقلانية والمخاوف المرضية والتعاطف الوجودي والوساوس والهلاوس والهذاءات والأفكار المتسلطة وانقسامات الشخصية وتشققات الأنا وكلها مظاهر للسلوك الرمزي شديدة الأهمية والتأثير في حياة الانسان، والكثير من الأحلام تعرض صورا وتداعيات تكون مماثلة للفكر والأساطير والطقوس البدائية، والحلم مشحون مثلها بالطاقة الانفعالية ورمزية الحلم تملك من الطاقة النفسية ما يجعلنا نتنبه اليها بشدة.

ووظيفة الأحلام العامة عند يونج هي إعادة اتزاننا السيكولوجي عن طريق انتاج مادة حلم تعيد بطريقة حاذقة تأسيس التوازن النفسي الكلي، وهو يربط ذلك بسلوك الحالمين في الحياة، فالذين يملكون افكارا غير واقعية أو اعتقادات عالية جدا خاصة بأنفسهم أو يضعون خططا تتسم بالمبالغة لا تتناسب مع كفاءاتهم، يحلمون بالطيران، إن الحلم يعوضهم عن نقائص شخصياتهم وفقر واقعهم والحصار المضروب حول حريتهم في الحركة والحياة وللأحلام عند يونج دور النبوءة والاخبار بالمستقبل، وهي ليست حارسة للنوم ومحققة لرغبات أحبطت في الواقع فقط كما هو الحال لدى فرويد، بل هي وسيلة لتحقيق التوازن والاستشراف للمستقبل، ولا بداع الأعمال الفنية العظيمة التي سماها بالأعمال الكشفية، ويؤكد يونج أن علينا أن نفهم ان رموز الحلم تكون في جانبها الأعظم هي تجليات للنفس التي تقع خارج سيطرة الوعي أو العقل الواعي، ومثلما ينتج النبات زهرته، هكذا تخلق النفس رموزها وعن طريق الأحلام وكذلك كل أنواع الحدوس والاندفاعات والوقائع العفوية الأخرى تؤثر القوى الغريزية على فاعلية الوعي، ويعتمد كون التأثير نحو الأفضل أم نحو الأسوأ على المستويات الحقيقية للاوعي.

وقد ميز يونج بين الاشارة والرمز على أساس أن الاشارة دائما أقل من المفهوم الذي تمثله في حين أن الرمز أكثر من معناه الواضح والمباشر، والرموز عند يونج هي نواتج طبيعية وعفوية كما في حالة الأحلام، والأحلام كالرموز تحدث بعفوية ولا تبتدع وكل رمزي عند يونج يحدث بعفوية ولا تبتدع، والأحلام عند يونج هي المدخل الرئيسي لكل معرفتنا عن الرمزية، والرموز لا تحدث في الأحلام فقط بل تظهر في كل التجليات النفسية، فهناك العديد من الأفكار والمشاعر والأفعال والمواقف الرمزية، ويقول يونج: من السهل أن نفهم لماذا ينزع الحالمون إلى إهمال أو حتى إنكار رسالة أحلامهم أن الوعي يقاوم طبيعيا كل شيء لا واعي ومجهول.

وهذا الافتراض من يونج يتجاهل أن مسيرة الانسان الطويلة عبر تاريخه وتطوره هي بحث دائم واستكشاف متواصل للمجهول والبعيد، وإلا ظل الانسان في غياهب الظلام السحيقة التي استقى منها يونج مادته الأساسية ويلاحظ أن اغلب الأدلة التي حاول يونج أن يثبت بها أفكاره كانت من خلال أدلة انثروبولوجية على مجتمعات بدائية وكأن هذه هي كل المادة المتاحة، فماذا بشأن الانسان الحديث والحضارات المعاصرة؟ هل يتصف الانسان الحديث بتلك الحالة التي سماها يونج «الميسونية» أي الخوف العميق والخرافي من الحداثة والتي قال بأنها واضحة لدى الانسان البدائي والانسان الحديث من خلال إقامته لعوائق سيكولوجية ليصون بها نفسه من صدمة مواجهة شيء جديد؟

إن هذه القضية تبدو لدى يونج غير واضحة خاصة إذا نظرنا للقضية من وجهة نظر أخرى خاصة بالسلوك الابداعي الواضح لدى الانسان خاصة في القرون الأخيرة وفي مجالات العلم والفن والحياة عموما، هل لو كانت هذه «الميسونية» أو الخوف من الحداثة موجودة ومستأثرة بالانسان هل كان يمكنه أن يتقدم ويحرز كل هذه الانجازات الهائلة الواضحة في كل مظاهر حياته؟ لا أعتقد، لكن الملاحظ بشكل واضح هو استئثار المجهول باهتمام يونج وانتباهه، ودراساته كلها ليست محاولة لكشف هذا المجهول بل لتأكيده أيضا وقد اضاف إلى اللاوعي الفردي عند فرويد اللاوعي الجمعي ومادته هي الرموز الأصلية أو الأولية الموروثة عبر آلاف السنين والتي حاول من خلالها أن يقيم نسقا سيكولوجيا موازيا للنسق الذي أقامه دارون في مجال البيولوجيا.

وقد اهتم يونج خلال هذا بدراسة الأساطير القديمة والقصص الخرافية الحديثة والحياة البدائية والمدنية المعاصرة وديانات الشرق والغرب والكمياء القديمة (حجر الفلاسفة) وعلم التنجيم وقراءة الأفكار والتخاطر والتلباثي والاستشفاف والتصوف والأحلام والرؤى وعلم التاريخ والأنثروبولوجيا والأدب، وكلها تشكل مادة لأفكار عقلية من أكثر العقليات شمولا ونفاذا في تاريخ علم النفس والتحليل النفسي، وكل ذلك يظهر في هذا القسم الذي كتبه من كتاب «الانسان ورموزه» والتي انتعكست أضواؤه على كتابات تلاميذه في الفصول التالية والتي كانت أغلبها عبارة عن تعميق وتوضيح واستفاضة لأفكار استاذهم الرائد.

في هذا القسم تحدث يونج أيضا بالاضافة إلى حديثه عن الأحلام ـ والرموز عن أنماط البشر وتقسيمه لهم لمفاهيم الانطواء والانبساط والاحساس والخيال والذاكرة وقوة الادراك والذات والاسقاط وغيرها، كما يتحدث عن علاقة هذه العمليات والمفاهيم بالأحلام.

وقد استفاد عالم النفس الألماني الأصل ايزنك من مفهوم الانطواء والانبساط في صياغة نظريته الشاملة عن الشخصية الانسانية، كما كان لمفهوم الذات تأثيره الكبير على نظريات عديدة في الشخصية الانسانية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة لدى روجز وماسلو وجولدشتين وغيرهم.

يتحدث يونج كذلك عن الأساطير الدينية فيقول بأنها تمثل نوعا من العلاج لمعاناة وآلام البشرية عامة المتمثلة في الجوع والحرب والمرض والشيخوخة والموت ويتحدث يونج باستفاضة عن الأساطير المصرية القديمة والأساطير الاغريقية وأساطير الشرق القديم ويحاول أن يوضح جوانب التشابه والاتفاق بين هذه الأساطير وبعضها البعض.

في القسم الثاني من هذا الكتاب الهام يتحدث جوزيف هندرسن عن «الأساطير القديمة والانسان الحديث» فيؤكد أن أسطورة البطل هي أكثر الأساطير شيوعا وشهرة في العالم، فهي موجودة في الميثولوجيا الاغريقية والرومانية

وفي العصور الوسطى وفي الشرق الأقصى ولدى القبائل البدائية المعاصرة أيضا وهي تظهر كذلك في أحلامنا وتتنوع بشكل هام في التفاصيل لكنها في جوهرها متشابهة.

إن المرء ليسمع مرارا وتكرارا بحكاية تصف ولادة البطل المعجزة التي تكون متواضعة ثم اثباته المبكر لقوته الخارقة وصعوده المطرد إلى الشهرة والسلطة وانتصاره على الشر، ثم عدم عصمته أمام الغرور والغطرسة، ثم سقوطه بخيانة أو بتضحية بطولية تنتهي بموته وهكذا.

ويتحدث جوزيف هندرسين أيضا عن أساطير العبور (من مرحلة عمرية إلى مرحلة اخرى) وطقوس تدشين الطفل كي يدخل عالم الكبار ودلالة ذلك السيكولوجية وارتباطه بعالم الكبار وكذلك أساطير «جميلة والوحش» وأسطورة اورفيوس ورموز الثعابين والحيات والخيول المجنحة والطيور البرية وغير ذلك من المفاهيم وفقا لتصورات يونج التي سبق طرحها.

في القسم الثالث من الكتاب تتحدث «ماري لويس فون فرانتس» عن «عملية التفرد» وفقا لتصور يونج وتتعلق هذه العملية بذلك الميل أو التنظيم الخفي البطيء غير المدرك الابداعي لمحتويات الأحلام وغيرها من مظاهر النمو النفسي وتكون الذات التي هي أكثر شمولا من «الأنا» مسئولة عن هذه العملية، إن الذات هي الصوت الداخلي وتجليات اللاوعي والصديق الذي في الباطن وهي عامل إرشاد داخلي، وهي تختلف عن الشخصية الواعية ولا يمكن للمرء إدراكها الا عبر أحلامه الخاصة وهي مركز التنظيم الكلي الذي يكشف عن اتساع ونضج مستمر للشخصية، إنها محاولة الوصول الابداعي إلى العميق والجوهري من خلال الاصغاء بانتباه لذلك الاندفاع الداخلي نحو النمو والهدف الأساسي لعملية التفرد هو تحقيق الذات، وعملية التفرد الحقيقية تتم من خلال تفاهم الوعي مع المركز الداخلي الخاص بالمرء (النواة النفسية) ألا وهي الذات، وتظهر «فون فرانتس» معرفة واضحة بالقرآن الكريم من خلال عرضها لقصة سيدنا موسى والخضر لتفسير مفهوم الظل أو القرين لدى يونج وقد كان نفسه على معرفة عميقة بالتراث الاسلامي.

القسم الرابع من الكتاب كرس للحديث عن «الرمزية في الفنون البصرية» وكتبته «أنيلا جانيه» مؤكدة أهمية الرموز في الدين وفي الفنون البصرية وقامت بالتركيز على رموز ثلاثة هي الحجر والحيوان والدائرة متتبعة إياها عبر التاريخ وفي حضارات مختلفة وتركز في الحديث عن فن التصوير المعاصر والرمزية الكامنة فيه ومحاولة الفنان للبحث الدائم عن الروح الكامنة فيها وراء الأشياء أو ما سماه المصور الايطالي «دي كيريكو» بالمظهر الشبحي للأشياء أو كون الأشياء شبيهة بالحلم وأهمية الرؤى اللاواعية، والكابوسية الميتافيزيقية المرعبة الحلمية الرمزية المعنى في الحلم ومحاولة الفنان للتعبير عن الشعور الحاد لدى الانسان المعاصر بالفراغ والعبث والبحث عن معنى لوجوده وحياته.

القسم السادس من الكتاب بعنوان الرموز في «تحليل الفرد» ويخصص لدراسة حالة فردية لمهندس شاب من خلال تحليل سلسلة كبيرة من احلامه لعلاجه من بعض الاضطرابات النفسية التي يعاني منها.

في خاتمة الكتاب: تحاول «فون فرنتس» إظهار أن المفاهيم الأساسية في علم الفيزياء كالمكان والزمان والمادة والطاقة والمجال والجسميات وغيرها كانت في الأصل مفاهيم حدسية شبه ميثولوجية لدى الفلاسفة الاغريق القدماء وأن هناك علاقات وطيدة بين المفاهيم العلمية الأكثر حداثة والأفكار أو الموتيفات الميثولوجية التي جاءت أصلا من اللاوعي الجمعي وقد كانت محاولاتها هذه تتم بطريقة تحكمية أحيانا وبطريقة مجازية أحيانا اخرى.

إن المفاهيم الشائعة في الكتاب هي مفاهيم يونج عن الأنماط الأولية واللاشعور الجمعي رغم أن النقد الأساسي الذي يوجه إلى يونج يوجه إلى هذا المفهوم باعتباره مفهوما ميتافيزيقيا غير قابل للدراسة العلمية الدقيقة المحكمة أو الاثبات، لكن نظرية يونج وحديثه عن الرمزية والأحلام والأساطير تكشف عن عقلية شديدة النفاذ والعمق.

نلاحظ أن المترجم قد ابتعد عن المعنى أحيانا في ترجمته لبعض المصطلحات والتعبيرات الشائعة في مجال العلم

مثل ترجمة كلمة Norms بانها «أقيسة» والأفضل ترجمتها على أنها «معايير» هي يمكن أن تكون «معايير» اجتماعية أو معايير للأداء مع الاختبارات النفسية ...... الخ كما أنه كان يترجم كلمة Empathy بمقابلها الحرفي العربي «ايمباتي» في حين أنه يمكن ترجمتها على أنها «تعاطف» كذلك ترجم كلمة Persona على انها «واجهة» في حين الأدق ترجمتها على أنها «قناع»، كذلك ترجم كلمة Identification على أنها «تماهي» في حين أنه من الأفضل ترجمتها على أنها «توحد» أو «تقمص» أو «تعيين» كما في حالة تقمص الابن لشخصية الأب أو البنت لشخصية أمها أو توحد الانسان مع بعض الافكار والرموز والشخصيات أو غير ذلك من المعاني، ولكن هذا لا يقلل بأي حال من الاحوال من ذلك الجهد الكبير والدؤوب والمخلص الذي بذله الاستاذ «سمير علي» في ترجمة هذا الكتاب.

مراجعة : شاكر عبد الحميد سليمان

قسم علم النفس ـ جامعة القاهرة

د . محمد عوض خميس، دفاعا عن المرأة ، دار العربي للنشر والتوزيع ـ باللغة العربية ـ القاهرة ١٩٨٥ ـ ٢١٣ صفحة

وسط ضجيج الأصوات المرتفعة ، ووسط مئات الكتب والمقالات المنادية بعودة المرأة للمنزل وعدم خروجها للعمل حفاظا على أخلاقها ودينها ، ومنع سفور النساء والمناداة بعودة الحجاب وعدم اختلاط الاناث بالذكور . . ووسط الدعاوى القائلة بأن خروج المرأة إلى العمل يعطلها عن دورها الأساسي الذي خلقها الله له وهو خدمة الزوج وتربية الأطفال ورعايتهم . وسط المعاناة اليومية للمرأة في مجتمع يضطهدها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وجنسيا . . الخ ، ويرصد عليها حركاتها وسكناتها ، ويرسم لها قولها وفعلها ، ويعتبرها جنساً آخر ، حيث الجنس البشري يقتصر على الرجال ، أما النساء فهن «جنس آخر» جنس من الدرجة الثانية يأتي في مرتبة أقل من تلك المرتبة التي يحتلها الذكور .

وسط كل هذه الدعاوى السلفية والرجعية والمتخلفة . . وعلى العكس من كل هذه الدعاوى . . تدفع لنا المطبعة العربية بكتاب يتصدى لهذه الترهات . . مدافعا عن المرأة ككائن اجتماعي كامل لا بد وأن يعترف بها المجتمع . . ويضعها عند نفس الدرجة التي يضع عندها الذكور دون تفرقة أو احتقار أو اضطهاد ، ولذلك يستحق منا هذا الكتاب كل احتفاء ، ليس للسبب المذكور فحسب . . ولكن أيضا لأن المكتبة العربية تكاد تخلو من الكتب المناهضة لاضطهاد المرأة باستثناء كتابات الدكتورة نوال السعداوي وبضعة كتب مترجمة أو بضع دراسات جامعية لم يحالفها الحظ في النشر . . ويبدو أنها ليست قضية «حظ» بقدر ماهي قضية احجام عن الاهتمام بمثل هذه الدراسات والقضايا التي تعالجها .

كذلك ، يستحق منا الكاتب كل احتفاء ، لأنه نال شرفاً أن يكون له أول كتاب منشور يحمل اسمه فخصصه للدفاع عن المرأة ، وبذلك ضم اسمه إلى الجوقة الصغيرة المناهضة لاستعباد النساء في الوطن العربي. مناهضا في الوقت نفسه امتيازاته الاجتماعية كرجل .

وكي لا نطيل ، ننتقل إلى استعراض الكتاب الذي يبلغ حجمه أكثر قليلاً من [٢٠٠] صفحة من القطع المتوسط ، وينقسم إلى خمسة فصول أو خمسة «مباحث» كما أسماها المؤلف . يستعرض الفصل الأول منها قصة

اضطهاد المرأة عبر عصور التاريخ ، أما الفصل الثاني فيعدد مظاهر اغتراب المرأة عامة ، والمرأة المصرية خاصة ، في المجتمعات الرأسمالية الحديثة . والثالث يدافع فيه المؤلف عن المرأة ككائن كامل كالرجل تماماً . والرابع يقدم فيه نتائج دراسته لعينة من نساء المجتمع المصري . وأخيراً يأتي الفصل الخامس ليحمل مقترحات الباحث حول نقاط العلاج لمظاهر اغتراب المرأة المصرية على وجه الخصوص .

وفي الفصل الأول حيث يتابع المؤلف وضع المرأة في المجتمعات البدائية ، ثم في المجتمعات الطبقية الاقطاعية والرأسمالية ، مشيراً إلى أن الوضع المتميز للمرأة في المجتمع البدائي يستند أساساً إلى أن الملكية العامة في ذلك المجتمع ، كانت النوع الوحيد من الملكية ، حيث تمتع جميع الأفراد بحقوق متساوية ، وكان نفوذ أي فرد في العشيرة يتوقف على المركز الذي يشغله في حياة العشيرة ، أي في عملياتها الانتاجية وكان الاعتبار الأول يعطى لخبرته ومهارته وقوته . . . الخ ، وبتقسيم العمل بدأت المرأة تلعب الدور الرئيسي في المجتمع البدائي ، فصناعتها المنزلية خلقت وسائل للعيش أكثر انتظاما ويمكن الركون إليها من مهنة الصيد عند الرجال ، وبالاضافة إلى ذلك ، كانت الأم هي سيدة المجتمع وكانت تعتبر ربة العشيرة كلها . وكانت تحصل على وسائل المعيشة الضرورية وتربي الأجيال الجديدة ، وعلى هذا فقد نما نفوذها ودورها في المجتمعات البدائية بثبات .

ولأن البحث ينصب بشكل أساسي على المرأة المصرية ، فيعود الباحث إلى تاريخ المصريين القدماء ، حيث قامت الحضارة المصرية منذ البداية على المساواة بين الجنسين ، وعلى ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية ، فكانت تصل إلى مرتبة الآلهة كما يصل اليها الرجل ، وتاريخ مصر القديم حافل بالآلهات اللائي كن يقدم اليهن القرابين ، وتقام لأعيادهن احتفالات رائعة ، ومنهن آلهة العدل والحقوق والسماء والكتابة والحصاد والحب والجمال والخصب وآلهة السرور والموسيقى والولادة .

وبالنسبة للمرأة من عامة الشعب المصري القديم ، فقد كانت تعمل على الأنوال للنسيج والغزل وصنع السجاد ، كما عملت بالتجارة في الأسواق ، وشاركت زوجها أعمال الصيد . وظلت المرأة حتى الأسرتين الثالثة والرابعة [٢٧٨٠ ق . م] تُرسم على المقبرة بحجم مساوٍ للرجل ، ولكن ، عندما سيطرت على المجتمع قيم الملكية والاقطاع والتقاتل على توسيع الأملاك ، سيطر الرجل وتغيرت الديانة المصرية القديمة وأصبحت تقلل من شأن المرأة ، وأصبح الميراث باسم الأب . ونشأ المجتمع الأبوي حينما ظهرت ملكية الرجل للأرض ، وأراد أن يعرف أطفاله ليورثهم ، فانتزع النسب من الأم وأنشأ أسرته الأبوية .

وماحدث للديانات المصرية القديمة ، حدث للديانات الاغريقية القديمة . فتحولت من احترام الجسد واحترام المرأة الى تأثيم الجسد والهروب الصوفي منه بعد أن سيطر الرجل في الأسرة وفي المجتمع وبدأ الاقطاع والجشع والحروب حتى فقد الاغريق حريتهم تحت سيطرة امبراطورية الاسكندر الأكبر . ووصل الأمر الى أن تقهر المرأة في العصور الوسطى بكافة الوسائل من أجل اشباع حاجات الرجل . كما تدعم منهج الفلسفة الذكرية المتناقضة القائمة على السلطة الأبوية وتشويه الحقائق وبترها وقلبها من أجل اثبات أشياء أبعد ما تكون عن العقل وعن الحقيقة وأشد ما تكون قربا من تقديس الرجل ودونية المرأة .

وفي القرن الخامس عشر ومع بزوغ بدايات الرأسمالية ظهرت الحاجة إلى الأيدي العاملة لتشغيلها في الصناعات الجديدة والأعمال المتزايدة وظهرت الآلات والورش الكبيرة ، وحدث التغيير في المذهب الفلسفي بعد هذا التغيير الاقتصادي الذي نشأ بالضرورة عن تغيير اجتماعي أحدثته حركة التمرد بين الأجراء والشغيلة والنساء ، ورغبة المطحونين في التحرر من سيطرة الاقطاعيين والملاك والسادة . وأطلق على هذا العصر عصر النهضة . ولقد لعبت البرجوازية في التاريخ دوراً ثوريا رفيعا ، فحينما استولت على السلطة ، داست بقدميها جميع العلاقات الاقطاعية والبطريركية والمثالية والعاطفية ، ولم تبق على صلة بين الانسان والانسان إلا صلة المصلحة الباردة والمتطلبات القابلة للدفع نقداً وعداً . وأصبحت المرأة جزءاً لا يتجزأ من أدوات الانتاج تحت أقصى الظروف في ظل الرأسمالية . فالآلة ، إذ تجعل القوة العضلية غير مجدية ، تسمح باستخدام عمال لا يتمتعون بقوة عضلية كبيرة .

وهنا بدأت مرحلة جديدة من خضوع المرأة وبعنف يصل حتى الموت لنير الرأسمال . وعملت المرأة في كافة المهن الشاقة ورغم ذلك تتقاضى أجراً أقل كثيراً من الأجر الذي يتقاضاه الرجل عن نفس العمل .

وبذلك عانت المرأة في المجتمع الطبقي الرأسمالي من قهرين . قهر العمل في ظل أوضاع اقتصادية بالغة السوء تعمل مثل الرجل تماما وتتقاضى نصف ما يتقاضاه ، وقهر امتلاك زوجها لها بناء على حق الملكية الخاصة ، وأصبح الرجل بحكم قوانين المجتمع الرأسمالي هو عماد الأسرة ومعيلها ، وهذا يضمن له سلطة وهيمنة وأصبح ذلك بمثابة امتياز قانوني أو حقوقي له .

وبعد هذا الاستعراض لامتيازات المرأة في المجتمعات المشاعية البدائية أو لمظاهر اضطهادها في المجتمعات الطبقية ـ ينتقل المؤلف في الفصول التالية من الكتاب ليستعرض مظاهر اغتراب المرأة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمجتمع المصري على وجه الخصوص .

وفي البداية ، يتصدى المؤلف للفكرة القائلة بأن للمرأة طبيعة أنثوية خاصة تؤهلها للعب دور التابع للرجل ، مؤكداً على أن تلك الطبيعة ليست فطرية في المرأة ولكنها مكتسبة ، وما هي إلا نتاج للعلاقات الاجتماعية السائدة بين الجنسين ، حيث أن عملية التكييف الاجتماعي للفرد تتكون من النموذج أو القالب الاجتماعي الذي يقدمه المجتمع ، ويتحتّم عليه أن يتبعه أو ينصب فيه ، فمن الملاحظ أن المجتمع يتقبل تبعية الأنثى للكبار منذ طفولتها واعتمادها عليهم كظاهرة طبيعية ، بينما نجد ميلا اجتماعيا للنظر إلى تبعية الذكر في طفولته واعتماده على الكبار ، كدليل على الضعف والتخنث ، ولهذا يشجع المجتمع «الصبي» باستمرار على التخلي عن ذلك حتى تكون له «شخصية» . وهكذا يتلقى الصبي «رجولته» منذ البداية ، أما البنت فتتلقن أنوثتها أيضا عندما تبلغ سن المراهقة . ولكن من المزعج أن تتجلى تلك الأنوثة في التبعية للغير باعتبارها من الصفات الطبيعية لها . والنتيجة التي تترتب على ذلك ، أن الفتاة تبدأ حياتها مختلفة عن الولد بكثير في تنمية استقلالها والعثور على شخصيتها ، وإذا حاولت أن تفعل ذلك فسوف يكبح جماحها بدون شك .

كما يشير المؤلف إلى مساهمات مدرسة التحليل النفسي في تعميق الفروق بين الرجل والمرأة ، مستشهداً بأبحاث «كارين هورني» التي أكدت أن الرغبة التي يظهرها عدد كبير من النساء والبنات في أن يكن ذكوراً ليست بسبب «حسد عضو الذكر والرغبة في الحصول عليه» كما يقول فرويد ، ولكن بسبب حياة الأنثى المفروضة عليها من المجتمع أي أن هذه الرغبة ليست أصيلة في المرأة أو البنت بسبب تكوينها النفسي ، ولكنها رغبة ثانوية نشأت لأسباب اجتماعية وثقافية مؤداها مزيد من اغتراب المرأة .

أما عن صفة الغيرة عند المرأة ، فهي أيضا ليست صفة نفسية أصيلة ، ولكنها مكتسبة بحكم أن الغيرة ليست إلا محاولة واعية منها للاحتفاظ بزوجها ، الذي لو تركها ، فقد تنتهي حياتها الاجتماعية والجنسية والأخلاقية . وذلك بناء على نظرة المجتمع للمرأة المطلقة . ولذلك فهي تفضل الجحيم داخل الزواج لأن الجحيم أشد خارج الزواج .

كما أشيع أن المرأة نرجسية ، وتتبدى نرجسيتها في اهتمامها بملابسها وبمظهرها . ولكن الذي يتعمق قليلاً يدرك أن العكس هو الصحيح ، ان حب النفس في النساء نادر جداً ، فقد اتضح لعلماء النفس أن اهتمام المرأة بمظهرها ليس إلا رغبة في التعويض عن عقدة نقصها . ولجذب اهتمام العديد من الذكور الآخرين . إنها تحيا بالرغبة المدفونة داخلها . . إنها تطرب لسماع كلمات الاعجاب بها ، لتعويض ذلك القهر الذي عاشته منذ أن أصبح الرجل هو السيد . إن التضحية بالنفس وليس حب النفس ، هي صفة المرأة . وهي أيضاً صفة غير طبيعية في المرأة . إن المجتمع هو الذي فرض على المرأة أن تضحي بنفسها من أجل زوجها .

وبعد كل التراث والسنوات التي عاشتها المرأة في القهر ، نجد ظاهرة باتت مفزعة إلى حد كبير ، ذلك أنها أصبحت تحب قيودها ، وليس ذلك للفروق التشريحية بينها وبين الرجل ، ولكن السبب يرجع للقهر الاجتماعي الطويل ، وخوفها الدفين ـ الذي تربى معها منذ سنين عديدة ـ من أية حركة أو حرية ، وهذا هو السبب في ذلك الذعر

الشديد الذي تبديه الأمهات ـ أكثر من الآباء في معظم الحالات ـ حين يلمحن في بناتهن أية حركة نحو أية حرية . وهذا هو سبب تلك الكراهية التي تشعر بها البنت تجاه أمها في كثير من الأحيان . فمن الملاحظ أن أشد أنواع الكراهية تنبت عادة بين المقهور والمقهور . أو بين العبد وزميله العبد ، هذا الشيء غير طبيعي والأشياء غير الطبيعية تنمو في المناخ غير الطبيعي . . وفي ظل القهر ، يكره العبد زميله بدلاً من أن يحبه ، وينافسه متوهماً أنه عدوه بدلاً من أن يتآزر معه ضد العدو الحقيقي . وهذا ما يحدث للنساء ، إن المرأة تنافس المرأة وتكرهها . والأم تحب ابنها الذكر أكثر مما تحب ابنتها ، وتتصور أن ابنها يعوضها عن الاحباط الذي حدث في حياتها كأنثى ، أما ابنتها فليست إلا أنثى مثلها . وهذا الشعور من الأم ينعكس على ابنتها ، فتشعر البنت بالأسى والحزن وخيبة الأمل في أمها التي كانت تظن أنها ستقف في صفها لأنها مثلها . . وهكذا يورث المجتمع تخلفه عبر الأجيال .

أما عن المرأة العاملة ، فحين يسمح المجتمع للمرأة بالعمل ، فهو يشترط ألا يتعارض عملها مع واجبها الأول في الحياة ـ من وجهة نظر المجتمع ـ كزوجة وأم ، وإذا تعارض فلا بد لها أن تعود فوراً إلى البيت وإلى دورها الأبدي . بل إن خروج المرأة للعمل ليس ـ في منطق المجتمع ـ من أجل أن تنمي قدراتها الفكرية وترضي طموحها الانساني والفكري ، ولكن من أجل أن ترفع المستوى الاقتصادي للأسرة ، وتعاون الزوج في النفقات . ومن العجيب الذي يشبه المسخرة أن الزوج يسمح لزوجته أن تتأخر عن المنزل بسبب العمل الاضافي الذي يحصل منه على أجر اضافي ، لكنه لا يسمح لها أن تتأخر في حفل أو سينما أو زيارة .

ويبقى سؤال . . رغم شدة الغبن والقهر الواقع على النساء ، لماذا لم تصبح النساء قوة ثورية في أي مجتمع من المجتمعات الأبوية الحديثة ؟ ! إن السبب في ذلك ـ في رأي مؤلفنا ـ يعود إلى أن الرجل حين قهر المرأة لم يسلب منها النسب والشرف فحسب ، ولكنه سلب منها الغضب أيضاً ، حيث جعل ـ المجتمع ـ الغضب من نصيب الرجال ، والرقة من شيم النساء مهما كانت الكوارث التي تحياها . فالمرأة التي لا تبتسم دائماً يُشك في أنوثتها ورقتها ووداعتها . والمرأة التي تكشر أو تقطب جبينها فهي ليست امرأة . حيث لقنها المجتمع أن ما يزيد جمالها ، وهو رأسمالها ، هي أن تكون مبتسمة ضاحكة بهستيرية .

وهكذا تعلمت المرأة أن تخفي غضبها وأن تكبته . وحين تضغط الكراهية على قلبها وصدرها وأحشائها وتكاد تختنق ، فهي تفضل أن تختنق داخليا على أن يخرج جزء من هذه الكراهية على شكل فعل خارجي أو عدواني . فالعدوانية أقبح صفة يمكن أن توصف بها المرأة ، وهي ليست صفة فحسب . . إنها مرض أو شذوذ ، وإذا أصبحت عدوانية فهي في حاجة إلى عقاب أو علاج نفسي أو جلسات كهربائية لتعود إلى حالتها الأولى الهادئة ، الراضية ، المكبوتة ، وعادة ما يكون الاكتئاب هو رد الفعل الأنثوي للتعبير عن الكراهية أو خيبة الأمل في شيء من الأشياء .

وينتقل المؤلف إلى مظاهر اغتراب المرأة في المجتمع المصري بصفة خاصة ، مؤكداً على عدم غفلته عن أن مظاهر الاغتراب العامة ـ التي ذكرها في كتابه ، والتي أشرنا إلى بعض منها فيما سبق ـ تنطبق أيضا على المرأة المصرية شكلاً وموضوعاً ، سواء في الحضر أو في الريف .

وقد صنف النساء في دراسته إلى امرأة المدينة أو الحضر ، وامرأة الريف ، والمرأة في الطبقة البورجوازية الكبيرة ، مشيراً إلى أن المرأة تتعلم منذ ولادتها ، وتسمع دائماً كلمات العيب والحرام ، ويضعون في أدمغتها أن العفة والشرف مرتبطان بغشاء البكارة ، وأن البنت يجب أن تكون خجولة . . الخ .

هذه التربية تتلقاها عادة بنات الأسر الفقيرة والبرجوازية الصغيرة ، ولذلك ، تنشأ البنت المصرية مشوهة غير قادرة على فهم شيء مما يدور حولها ، تنفذ تعليمات الأسرة والمجتمع ، وتكبت مشاعرها ومداركها وعقلها . وتعاني من الاغتراب وسط التنشئة سالفة الذكر ووسط تخبط المجتمع الاستهلاكي المصري الذي تحيا فيه ، فقد تربت على الشرف والعفة والخجل والعيب والحرام ، وأمامها في وسائل الاعلام ، ظاهرة انتشار الأفلام الجنسية الصارخة الصريحة أو ذات الايحاءات ، وأيضا غزو السوق بالمستحضرات التجميلية والملابس والبضائع الجنسية المثيرة ، كما

تعلمها أمها والمجتمع أن تفتن الرجل . . أن تجعله يشعر بها ككائن للإمتاع فقط . . تفعل ذلك بغرض أن يتزوجها الرجل .

ومن المفزع أيضا ، أن تفصل البنت عن الولد عقب بلوغها مباشرة ، وهذا يحدث حتى في نطاق المنزل الواحد أو الحي الواحد ، فنجد الصبية في الطفولة المبكرة يلعبون معاً ، ومتى بدأت البنت في البلوغ امتنعت تماماً عن الحديث مع أصدقاء طفولتها لأن ذلك «عيب» من وجهة نظر المجتمع . وإذا حدث ذلك فيكون في الخفاء .

ولعل أبرز ما يوضح دور المجتمع الذكوري المصري المتخلف في نظرته للمرأة ، هو العمل بكل الوسائل على الاتجار بالمرأة ، ليس فقط بالأفلام الفاضحة واعلانات مستحضرات التجميل ، ولكن أيضا بالاتجار في جسد المرأة عن طريق البغاء . وتوضح الاحصائيات مدى المهزلة التي يحياها المجتمع ونساؤه على وجهة الخصوص ، فقبل الغاء البغاء العلني ، أي قبل عام ١٩٤٩ كان عدد البغايا [٥٠٠] بغى في مدينة القاهرة . بينما ارتفع عدد مرات القبض على البغايا في خلال عام واحد [اكتوبر ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨] حوالي ٢٣٢٩ مرة . وكان عدد البغايا المقبوض عليهن خلال نفس العام ١٠٥٥ أي أن عدد البغايا المعروفات للشرطة في مدينة القاهرة وحدها قد تضاعف خلال عشر سنوات ، فما بالك بالجمهورية ومدنها وباحصائيات ١٩٨٠ التي لم يتمكن الباحث من العثور عليها .

أما الفلاحة المصرية التي تشكل أكثر من ٨٠٪ من نساء مصر ، فرغم أنها منتجة إلا أنها تتلقى الاهانات من زوجها وتقبل استغلاله لها . ويمكن أن يطلقها إذا لم تنجب له الولد ، وتعتبر منبوذة في كثير من الأحيان إذا أتت بالأنثى . وبالاضافة لكونها عاملاً بلا أجر فهي مجبرة على الانجاب أكبر عدد من الأبناء من أجل الحفاظ على زوجها . والفلاحة المصرية محرومة من كل معاني الحضارة والثقافة ، ويمتلىء عقلها بالخزعبلات : وتمتلىء أضرحة الأئمة بشكاويها إذا جاءها الحظ وسافرت إلى القاهرة . كما تمتلىء صناديق النذور بما تدخره الفلاحة من نقود . وتورث هذا الجهل جيلاً بأكمله .

أما المرأة المصرية من الطبقة البورجوازية ، فلا تتعدى نسبتها ٥٪ من تعداد نساء مصر ، وهي حالة شاذة وغريبة في نوعية اغترابها . فالمرأة في الطبقة البورجوازية الكبيرة مستهلكة بشكل دائم ومتحكمة في السوق ، وخاوية عقلاً ، وجاهلة ثقافيا .

ولا بد للمرأة البورجوازية أن تتزوج من طبقتها ، ورجلها دائما مشغول بعالم جمع المال والمضاربة والاستغلال وينعكس هذا النمط عليها بشكل دائم ، فهي مستغلة أيضا ، وعاطلة ، لا تمارس أي دور من أدوار الحياة للمرأة . إنها لا تنجب كثيراً وهذا شيء جيد ، ولكن الدافع لذلك هو المحافظة على جسدها من أجل الاستعراض وجذب نظرات الاعجاب ، حيث تستخدم في كثير من الأحيان كوسيط في أعمال زوجها . فيستخدم زوجها جمالها المصطنع ليؤثر في عقد صفقة تجارية . ولذلك فزوجها لا يفرض عليها قيوداً ، وهي عادة تسيء استخدام هذه الحرية فعلاقاتها دائما متفسخة .

وفي النهاية ، إذا كانت المرأة المصرية تعاني من مجموعة من القيود الاقتصادية والجنسية والقانونية والاخلاقية والدينية والنفسية والفكرية ، فإن المؤلف يطرح في نهاية كتابه نقاطا علاجية لمظاهر إغتراب المرأة المصرية . فلكي تتحرر المرأة من القيود الاقتصادية الواقعة عليها :

- لا بد من توظيف الفلاحة المصرية في عمل تتقاضى عنه أجراً حسب موهبتها وامكانياتها . ولا بد من ايجاد فرص متساوية تماماً بين الرجل والمرأة في العمل ، ولا بد من رعاية الدولة للمرأة التي لا تستطيع العمل لعجزها . . بصرف أجر عادل ومساو لأجر مثيلتها التي تعمل .
- لابد من فتح دور حضانة مجانية لرعاية الأبناء والأطفال حتى لا يقع ذلك على كاهل الأم وحدها . ولعلاج ما تعانيه المرأة من قيود جنسية ، يرى الكاتب لمعالجة ذلك :
- تحريم عملية الختان التي تجرى للبنت المصرية ، وأن ينص قانون العقوبات على نص صريح ازاء ممارسة عملية الختان .

تدريس الثقافة الجنسية كمادة دراسية في المدارس ، وتقديمها عبر البرامج الاذاعية والتليفزيونية . لابد أن يتم الزواج أولاً وأساساً بناءاً على الاختيار الحر الذي لا يتدخل فيه الآخرون . فالزواج بمعياره الحالي لا يقوم على الحب ، بل على قدرة الرجل اقتصاديا على «فتح منزل» وشراء امرأة يعقد عليها يعقد زواج رسمي ان الزواج بهذا الشكل ليس أكثر من دعارة شرعية ، لأن المرأة هنا مضطرة إلى الاستسلام لرجل ، بدوافع متعددة بدءاً من الدافع الاقتصادي ، إلى ما يصيب المرأة بعقد نفسية من جراء خوفها من أن تكبر في السن ولا تتزوج .

وإذا كانت القوانين الحالية من شأنها أن تضع المرأة دائما في درجة أدنى من الرجال ، فلا بد من وضع تشريعات جديدة خاصة بالمرأة ، وموضوعة أساساً لحمايتها ، تضعها على قدم المساواة ككائن اجتماعي كامل مع الرجل . ولابد ـ في رأي الكاتب ـ من الغاء تعدد الزوجات ، والغاء كافة التدابير المنصوص عليها في قانون العقوبات والخاصة باجبار المرأة على الحياة مع زوج لاترضى عنه . والغاء كافة مواد العقوبات المتحدثة عن المهر وخلافه باعتبار أن تلك أمور خاصة بين الزوجين ، ولا يحق لأحد التدخل فيها . كما يجب أن يبيح القانون للزوجين حق الانفصال عن بعضها البعض بمحض ارادتها . وبناء على طلب أحدهما أو كليهما . كما يجب أن تشمل العقوبة كلا من الذكر والأنثى في حالة ممارسة أحدهما للخيانة الزوجية .

ومن الضروري كي تتحرر المرأة من القيود النفسية والفكرية ـ كشرط لعلاج اغتراب المرأة عن مجتمعها ـ أن يعمل المجتمع على فتح السبل لذلك بشتى الطرق والوسائل ، بالعمل الخلاق الذي يناسبها وتحبه وتستطيع أن تخلق وتبدع فيه . ذلك هو الطريق لتحقيق المرأة عموماً لذاتها .

وإلى هنا ينتهي عرض الكتاب . . ولا ينتهي الكتاب ، فالكتاب يحوى العديد من القضايا التي لم يتسع لها العرض مثل التعريفات المختلفة لمفهوم الاغتراب ، ودراسة مواقف مدارس علم النفس المختلفة من المرأة ، وخاصة مدرسة التحليل النفسي ، وتفنيد لآراء تلك المدرسة . ودراسة طبيعة الفروق البيولوجية للجنسين ، والطبيعة الجنسية للمرأة ومقارنتها بالرجل . وكذلك الطبيعة السيكولوجية للمرأة . ودراسة عن مفهوم الحب . وغير ذلك .

ويبقى لنا تعليق على مقترحات المؤلف لعلاج ظاهرة اغتراب المرأة ، وتحطيم القيود النفسية والفكرية والاقتصادية والجنسية والقانونية المفروضة عليها من المجتمع الذي يعلي من شأن الرجل ويحط من شأن المرأة . يبقى السؤال . من المنوط به تحقيق هذه المقترحات وتحطيم تلك القيود؟ خاصة ونحن نعلم أن أصحاب الامتيازات لن يتخلوا عنها بمحض ارادتهم ، كذلك لن تتحقق حرية المرأة عبر المناشدة الأخلاقية للمجتمع بأن يرفع اضطهاده عنها . وعلى أية حال ، فإن كان المؤلف لم يرهق نفسه بالاجابة على هذا السؤال أو حتى طرحه . . إلا أنه أشار في بداية كتابه اشارة مقتضبة إلى أن «أصحاب السلطة ليسوا على استعداد أبداً للتفريط ، إلا بالقوة والضغط المفروض عليهم من ثورة المحكومين والمظلومين» .

وعلى ذلك ، لو تعمق الكاتب قليلا في توضيح هذه الحقيقة ، لأصبح الكتاب ليس فقط دفاعاً عن المرأة ، ولكنه أيضا ، دعوة للمرأة نفسها للثورة على القيود التي يكبلها بها المجتمع صاحب القيم الذكورية .

مراجعة : خالد الفيشاوي
التضامن الافريقي الآسيوي ـ مصر

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية سلسلة رسائل البنك الصناعي، (١٤) ـ بنك الكويت الصناعي اغسطس ١٩٨٤ الكويت. ١٢٧ صفحة.

تعتبر الدراسات المتعلقة بموازين المدفوعات الدولية من المسائل الشائكة لأنها تتطلب تخصصا فنيا، وخبرة عملية في هذا الحقل الخاص من الدراسات الاقتصادية. لأن ميزان المدفوعات يعد تجسيدا حيا للعلاقات النقدية والمالية بين البلدان، علاوة على أن المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها الميزان المذكور تعكس بشكل خاص هيكل إعادة الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج على المستوى الدولي.

ويستمد كتاب الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية أهميته الآنية من كونه يتصدى لمعالجة أخطر قضية ساخنة على الساحة الاقتصادية الدولية طالما حاولت أجهزة الاعلام الغربي طمس حقائقها الأساسية، ألا وهي الترابط الجدلي بين تصحيحات أسعار النفط الخام وآثارها على اختلال موازين المدفوعات الدولية.

حيث يبدو جهد المؤلف واضحا في تفنيد ما روجت له تلك الأجهزة المعادية لمنظمة الأوبك عامة ولاعضائها من العرب خاصة، من دعايات حاولت أن تلصق بها كل ما حل من أزمات حادة باقتصاديات البلدان النامية، وبخاصة المستوردة للنفط، علاوة على المشاكل المزمنة التي تعانيها الاقتصادات الغربية وانعكاساتها على شعوبها، وبتصحيحات (يسمونها ارتفاع) أسعار النفط بدءا من عام ١٩٧٣. ومؤلف الكتاب هو د. حسن عبد العزيز حسن يشغل حاليا منصب خبير اقتصادي في إدارة المشروعات بالشركة العربية للاستثمارات البترولية ـ أربيكورب ـ وخبير التخطيط الصناعي بمعهد التخطيط القومي القاهرة ـ سابقا.

ينقسم الكتاب إلى قسمين أساسيين:

تضمن القسم الأول الخاص بالطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية ثمانية موضوعات علاوة على المقدمة والنتائج، وجداول مرفقة، ومراجع بالبحث. وتضمن القسم الثاني الخاص بالدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وإنتاج الطاقة خمسة موضوعات، ومقدمة، علاوة على النتائج والجداول المرفقة، والمراجع.

القسم الأول:

يبدأ هذا القسم بمقدمة تضمنت الهدف من الدراسة وهو كما يقول المؤلف، أبعاد انعكاس أزمة الطاقة على موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة صناعيا، والدول النامية المستوردة للنفط من ناحية، والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية أخرى وبرامج التكيف التي شرعت باتباعها كل من هاتين المجموعتين لمواجهة تلك الأزمة ومدى النجاح النسبي الذي تحقق للتصدي لما طرأ عليهما من اختلال في موازين مدفوعاتهما.

وتغطي الدراسة الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ وهي من أكثر الفترات التهابا في تاريخ الطاقة وتطوراتها انتاجا واستهلاكا وتقنية. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى استعراض المناخ الاقتصادي العالمي في أوائل السبعينات. ويؤكد المؤلف على أن الاقتصاد لم يشهد فقط في بداية عقد السبعينات ارتفاعا في أسعار النفط في ٧٣/ ٩٧٤ كاحدى

المشكلات الاقتصادية العالمية وانما سبقه ولازمه - الاقتصاد - العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية والمهمة. فقد كان التضخم العالمي الواسع يجتاح معظم اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) كذلك أزمة النقد الدولي وتعديل أسعار الصرف عام ١٩٧١ . وظواهر أخر وهو عكس ماكان سائدا في عقد الستينات برمته . لذلك وإن كان ارتفاع أسعار النفط ١٩٧٤/٧٣ يعد من أهم الأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت في أوائل السبعينات، إلا أنه لا يعتبر الحدث الاقتصادي العالمي الوحيد المؤثر على موازين المدفوعات الدولية، وليس هو المسؤول عما ساد من تضخم واسع الابعاد.

وينتقل المؤلف إلى الموضوع الثاني الخاص بالتغيرات الرئيسة في موازين المدفوعات الدولية فيعرض جدولا يتضمن التطور في السعر الرسمي والحقيقي لنفط القياس للأوبك للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٣ . فيشير إلى أثر الارتفاع في أسعار النفط على موازين مدفوعات الدول المختلفة ليس لأن النفط يحتل أهمية نسبية مرتفعة إلى اجمالي تجارتها الخارجية فحسب. ولكن أيضا لما يترتب عليه من آثار غير مباشرة تعود إلى ما يتصف به النفط من طبيعة تنموية استراتيجية وما يتمتع به النفط من علاقات متداخلة مع المصادر الأخرى للطاقة . ويتضح من هذا الموضوع كيف أن مجموعة دول السوق والتي تضم ١٨٪ من سكان العالم، قد نجحت في تكييف اقتصادياتها تجاه تصحيحات أسعار النفط بحيث حققت فائضا في الحساب الجاري مقداره أكثر من ١١ بليون دولار سنة ١٩٨٢ ، بعد ما كانت تعاني من عجز في الحساب الجاري مقداره (١٩,٥) بليون دولار سنة ١٩٧٤ . وهذا النجاح يعود بالأساس إلى العائد الصافي لاستثماراتها المباشرة الخارجية، وصافي التحويلات الخاصة لمواطنيها العاملين بالخارج . ولعل جانبا مهما من المصدرين السابقين يتدفق من البلدان النامية المصدرة للنفط، مما يعزز مقولة تدني الأسعار الحقيقية للنفط الخام. وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط والتي تضم ٤١٪ من سكان العالم، فهي على نقيض المجموعة السالفة الذكر، فقد ابتدأت في سنة ١٩٧٠ بعجز في ميزانها التجاري مقداره (٣,٨) بليون دولار، وتفاقم هذا العجز إلى (٢٠) بليون دولار اثر ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ . وتضاعف العجز إلى ٦٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ على الرغم من تراخي تصاعد أسعار النفط. ولذلك يعاني ميزان الحساب الجاري لهذه الدول من عجز مستديم . وبالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقد عانت هي الأخرى من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، فإن ما تحقق من فائض في ميزانها التجاري ٨٣,٧ بليون دولار سنة ١٩٧٤ مرتفعا ١٥ مرة عما كان عليه عام ١٩٧٠ ، ثم انخفض إلى ٧٠ مليار دولار تدريجيا سنة ١٩٨٢ ، ولعل ذلك يعود بالأساس إلى قنوات تدوير الدولار.

وينتقل المؤلف إلى الفقرة اللاحقة المتضمنة عرضا إحصائيا لموازين التجارة الخارجية بين المجموعات الرئيسة للدول. فيؤكد على أن دول السوق قد نقلت ماكان يسودها من معدلات تضخم عالية، وما تعرضت له من ارتفاع تكاليف الانتاج على أسعار صادراتها. ويخلص بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط إلى معاناة هذه الدول نتيجة لارتباطها اقتصاديا بالسوق الرأسمالية العالمية، وتأثيرات ذلك على موازين مدفوعاتها التي أصابها داء الاختلال.

أما الدول المصدرة للنفط فهي في حالة تقلب في ميزانها التجاري مع مجموعة دول السوق ولكنها تحقق فائضا تجاريا مع الدول المستوردة للنفط . ويعرض المؤلف الكثير من الحقائق عن تطور التجارة الخارجية للمجموعات الدولية الرئيسة . وفي موضوع التكيف الداخلي لموازنة المدفوعات وهو استكمال الفقرة السابقة، يبين المؤلف أن التطورات في الموازنات التجارية والحسابية الجارية مع العالم الخارجي للمجموعات المختلفة من الدول ما هي إلا تجسيد لما مرت به داخليا من عمليات تكيف من نمو أو تنمية . ويستعرض المعالم الرئيسة للتكيف في مختلف المجموعات الدولية . ويتطرق بشكل خاص إلى مجموعة شرقي آسيا . كما يقسم مجموعة الدول المصدرة للنفط إلى مجموعتين، الدول المصدرة للنفط والعجز في رأس المال، والدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال . وفي الفقرة الأخيرة من هذا القسم يتناول المؤلف مشكلة القروض الخارجية فيستعرض تاريخيا نشأة المديونية وتطورها للبلدان النامية، وأهمية وحجم الاعانات الخارجية لدول الاوبك وبخاصة أقطار الخليج العربي وفي مقدمتها الكويت . ويختتم المؤلف هذا الفصل بالنتائج التي هي حصيلة الموضوعات السابقة . وهنا يفند المؤلف بشكل خاص ادعاءات دول السوق بالآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادياتها . وكيف حققت معدلات نمو حقيقية، وفائضا في حساباتها الجارية على حساب مجموعية البلدان

النامية بسبب ما تتمتع به صادراتها من معدلات نمو من حيث الكم، وتحكمها في حجم الواردات، مما يجعلها القوة الكبرى التي تستطيع أن تعيد الأمور إلى صالحها في النهاية بالرغم من القوة الاقتصادية لبعض مصدري النقط من البلدان النامية.

القسم الثاني:

يتضمن هذا القسم موضوعا ساخناً هو (الدول المستوردة للنفط والتغير في نمط استخدام وإنتاج الطاقة) ابتدأ المؤلف بمقدمة يبين فيها أن هذا القسم يركز على انجازات التكيف التي حصلت في مجموعات الدول المستوردة للنفط، وبشكل خاص في مجال الطاقة. وقد بدأ بنظرة تاريخية إلى نمط استخدام وإنتاج الطاقة خلال عقدي الخمسينات والستينات، والتحول الذي جرى بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ وما يتمتع به النفط من مزايا عديدة جعلته سيد مصادر الطاقة العالمية، بحيث كان هذا المصدر (ولازال) سببا لتعملق الاقتصاديات الغربية. ثم ينتقل المؤلف إلى الفقرة الثانية وهي الخصائص الاساسية للتطور في نمو استخدام الطاقة فيتناول ثلاث نقاط هي/ معدلات النمو في استخدام الطاقة/ الأنصبة النسبية في استخدام الطاقة/ والأهمية النسبية للمستخدم من المصادر الاولية للطاقة في دول السوق الحر المتقدمة صناعيا. وفي الموضوع التالي يحلل المؤلف العوامل المؤثرة على استخدام الطاقة، فيتطرق إلى ثلاثة عوامل أساسية هي على التوالي:

١ـ النمو الاقتصادي.
٢ـ الاقتصاد في استخدام الطاقة واحلال بدائل النفط.
٣ـ الوزن النسبي لمجموعتي الدول المستوردة للنفط.

وهو يتعمق هنا بشكل خاص في موضوع المرونة الدخلية لطلب الطاقة (Tncome Elastisty Energy Demand) العوامل التى أثرت على معاملاتها في عقد السبعينات في مختلف مجموعات الدول المستوردة للنفط.

أما في الموضوع الخاص بتنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط فيحلل ما حققته تلك المجموعات من مجهودات بعد سنة ١٩٧٣ في مجال تنمية المصادر المحلية لانتاج الطاقة مبتدأ من دول السوق وكيف أن النصيب النسبي لانتاج هذه الدول إلى الانتاج العالمي من النفط قد أخذ بالتناقص التدريجي سنة ١٩٧٠. ثم يعرج على وضعية البلدان النامية وما تحقق فيها من عمليات الاستكشاف النفطي ومقارنات بين مجموعات الدول المستوردة للنفط في هذا المجال. وكذلك في مجال تنمية وتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة. وفي الموضوع الأخير من هذا القسم يتناول المؤلف قضية (تغير الاعتماد على الطاقة المستوردة) حيث يتطرق الى ما حققته دول السوق الحر من تطور في نمط استخدام وإنتاج الطاقة، بخاصة النفط خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٠ والى ١٩٨٢.

وكذلك ما طرأ على سياسات استهلاك وإنتاج الطاقة في مجموعة البلدان النامية التي جزأها إلى فئات ثلاث. ويخلص في النهاية إلى أن فئة (الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية) هي التي حازت على الجانب الأكبر من الزيادة في النصيب النسبي للواردات من النفط وإجمالي مصادر الطاقة الأولية.

ويختتم المؤلف كتابه بالنتائج الخاصة بهذا القسم والمستخلصة من مناقشات الموضوعات السابقة وتداخلها مع بعضها، وبخاصة الانجازات المتحققة في مجال استخدام النفط ومصادر الطاقة الأخرى في مختلف مجموعات الدول. حيث اعتبر أن ما قامت به دول السوق الحر المتقدمة صناعيا من إنجازات للتكيف في مجال الطاقة تعد فعالة الى حد كبير. ليس فقط على ما طرأ من تحسين في موازين مدفوعاتها فحسب، ولكن أيضا لما أحدثته من واقع نسبي مهم على الأسعار العالمية للنفط، بالعمل على خفض معدلات نمو الأسعار العالمية للنفط، ومن ثم عمل على تحسين معدلات تبادلها الدولي. ولذلك ستظل هذه المجموعة معتبرة لأمد طويل (على حد قول المؤلف) من أهم المجموعات الدولية تأثيرا على صناعة النفط العالمية.

أما بالنسبة لمجموعة البلدان النامية المستوردة للنفط فهي بسبب ماتعانيه من أزمات حادة بفعل سياسات البلدان المتقدمة صناعيا. لازال أثرها صغيرا على مسرح النفط باستثناء مجموعة شرقي آسيا. هذا وقد احتوى الكتاب على جداول قيمة تهم الباحثين والمهتمين في موضوعات الطاقة وموازين المدفوعات علاوة على مراجع ذات أهمية بالغة.

وبشكل عام يعد الكتاب سجلا إحصائيا تحليليا للمتغيرات والمؤثرات الجارية على الساحة الطاقوية. إلا أن ما يؤخذ على المؤلف هو تكثيفه الشديد أحيانا للمعلومات المراد بحثها مما يؤدى إلى فقدان القيمة الجوهرية للموضوع. علاوة على إغفاله دور منظمة الأوبك في الحفاظ على استقرار السوق النفطي وجهوداتها التنظيمية في مجال الاستثمارات النفطية وأبحاث الطاقة، وذلك باعتقادي لا يقلل من أهمية الكتاب وقيمته العلمية في الظروف الراهنة.

مراجعة: عبد الجبار عبود الحلفي
مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة ـ العراق.

التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني. بيروت، دار اقرأ، ط ١، ١٩٨٤م، ٥٦٠ صفحة.

شهد القرنان الثامن والتاسع من الهجرة نبوغ الكثيرين من أعلام الثقافة والفكر في العالم الاسلامي، وكان من بينهم المؤرخون الذين اكتسبوا مكانة فائقة بين المسهمين في الفكر المشكلين لمادته. لكن تأخرت طويلا العناية بدراسة هذا التراث على أسس منهجية قائمة على النظرة العلمية المتأنية، القائمة على العمق والتقصي والنقد، نتيجة لخطأ شائع مفاده أن نتاج هذين القرنين ليس الا كتابات تتمثل في الشروح والمختصرات، أو الجمع التأليفي (الموسوعي) الخالي من الابتكار والجدة، سواء في المادة أو في المنهج.

وفي سبيل رد هذا الادعاء الخاطيء والافصاح عن الأصالة والجدة في مثل تلك المؤلفات، وتقديم مادة تاريخية متأصلة يعتمدها الباحثون في البناء التاريخي فانه قد اتجه الرأي لدى مؤلف هذه الدراسة إلى اتخاذ «إنباء الغمر بأنباء العمر» للمؤرخ المصري «شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني» موضوعا لها، معللا لذلك بقوله: «.. أما الكتاب، فلأنه يعد من بين مؤلفاته التاريخية الكتاب الوحيد الجامع للحوادث والتراجم المعاصرة في حيز الحولية الواحدة، ولكونه معاصرا لمادته، مدركا للكثير منها. وأما المؤرخ، فلأنه علم من أبرز علماء عصره، الذين اتسعت معارفهم وتخصصاتهم فدخلوا في نطاق الموسوعيين (أصحاب الجمع التأليفي) إذا ما ضم تراثهم الذي خلفوه بعضه الى بعض، فلقد أسهم في التاريخ والأدب والشعر والحديث والفقه والتفسير. ودخل في نطاق المؤرخين الأدباء والشعراء والمحدثين والفقهاء والمفسرين قياسا بما خلف من دراسات ـ في كل ـ قائمة على الأصالة والعمق.

لكن نتيجة لغلبة جانب المحدث لدى ابن حجر على غيره من الجوانب التي نبغ فيها فإن الكثيرين ممن عنوا ـ مؤخرا ـ بالتعريف بالحركة الفكرية في ظل الدولة المملوكية قد أثبتوه في جانب المحدثين، إهمالا له في جانب المؤرخين، فإن تيسر لهم تقديم كلمة عجلى للتعريف به، فإنه يأتي في ظل المقريزي أو في طيات الحديث عنه باعتباره معاصرا لأحد شوامخ التأريخ في مصر. وهو مالا يراه المؤلف.

ولذا أتت هذه الدراسة وقد أنقسمت إلى بابين اثنين بخلاف المقدمة والخاتمة. أما المقدمة، ففي التعريف بموضوعه، ودافعه لاختياره، ومنهج الدراسة لديه، بالاضافة الى تحليل مستفيض لمصادره.

وأما الباب الأول وعنوانه: «ابن حجر العسقلاني: دراسة حياة»، فقد اشتمل على الترجمة لابن حجر العسقلاني من خلال تمهيد وثمانية فصول.

وخصص التمهيد للعرض الموجز لعصر «ابن حجر» وبيئته: سياسيا واقتصاديا وفكريا وأدبيا.. بهدف التعريف بالدولة المملوكية على وقته، لكونها البيئة التي أثرت فيه وفي كتاباته التاريخية سلبا وايجابا.

وأما الفصول الثمانية، فقد اشتمل الأول منها على نشأته وتكوينه، من حيث اسمه ولقبه وكنيته ونسبه وأهله ومذهبه ومولده ويتمه وكفالته وعناية الأوصياء عليه بتعليمه، والارهاصات الأولى لتكوينه الفكري وتثقيفه الذاتي، حيث وضح من خلال هذه الدراسة اتجاه ابن حجر إلى الاختصاص بالعلم، فالتخصص فيه.

بينما خصص الفصل الثاني لحالته الاجتماعية حيث أشار فيه إلىّ زوجاته وأولاده وسبطه وعلاقاته بهم سلبا وايجابا، وكيف كان صابراعلى فقده لبعضهم بالوفاة أو امتحانه في ولده.

واشتمل الفصل الثالث على مرضه ووفاته، وما تبع ذلك من تكريم له لدى العامة فضلا عن الخاصة.

وأجل في الفصل الرابع مقومات شخصيته ذاكرا بعض صفاته الخلقية والخلقية من تواضع مع معرفة بقدر نفسه، وضبط للسانه وكظم غيظه، وتحريه في المأكل والمشرب، وبر وتصدق، وإكثار من العبادات وعدم تخليه الوقت منها، وموضوعية وإنصاف في البحث.

وتناول الفصل الخامس دراسة موجزة لأبرز شيوخه وأساتذته ـ الذين لازمهم وتردد عليهم أكثر من غيرهم وانتفع بهم ـ حسب تنويه ابن حجر وتلميذه السخاوي بهم، حيث ترجمهم بايجاز وأبان عن العلوم أو الفنون التي حصلها ابن حجر عنهم.

وأشار في الفصل الخامس إلى رحلاته داخل القطر المصري وخارجه، حيث دفعته رغبته في تحصيل المعارف إلى عدم الاكتفاء بتحصيل العلم وجمع شتات المعرفة في مصر والقاهرة وحدهما، ولذا أنساح في أرض الله طلبا لذلك، فعرفت له رحلات الى الصعيد، والاسكندرية، واليمن، والحجاز، والشام.

بينما خصص الفصل السابع للتحدث عن وظائفه ومجهوداته العلمية، حيث مجالس إملائه، وتدريسه، وتوليه لمنصبي إفتاء دار العدل والقضاء، مما وفر له الاتصال المباشر بمجتمعه عن طرقها، فانعكس ذلك على مؤلفاته التاريخية.

أما الفصل الثامن الأخير، فقد خصص لبيان علاقاته بشخصيات عصره، سواء كانوا من الشيوخ والأساتذة أو الأقران والصاحب، أو الطلبة والتلاميذ.

على حين أتي الباب الثاني وعنوانه: «منهج ابن حجر في كتابه الانباء» في فصول ستة هدفت الى توضيخ القيمة العلمية للكتاب وتيسير الانتفاع به.

فاشتمل الفصل الأول منها على دراسة الخطة العامة للكتاب (إنباء الغمر) مشيرا الى أهميته الكامنة في كونه الكتاب الوحيد الذي اشتمل على الحوادث والترجمات، وكان ابن حجر معاصرا لحيزه الزماني،، مدركا للكثيرمن حوادثه، ومخالطا لمعظم المترجين لديه فيه، وكذا الافصاح عن حال تدوينه له وفراغه منه، وتعديله للكتاب بالحذف أو بالاضافة وتركه له مسودة لم تكتمل بعد، والتعريف بعنوانه.، ونسخه المخطوطة والمطبوعة مقارنا بينهما للتعرف على ميزاتها، وكذا الافصاح عن النسق الفني والتعبيري «للانباء» مشيرا في الأول منها إلى تجزىء الكتاب لدى مؤلفه وعدم التزام النساخ والمحققين لذلك، وفي الثاني الى مميزات أسلوبه من: فصاحة اللفظ ومعجميته، وتخير أساليبه وبلاغته،

وتضمينه للعبارات البليغة الشائعة الاستعمال لدى كتاب العصر، أو توارد الاصطلاحات والتعبيرات المعروفة لعصره، وتأثره بالقرآن الكريم والاقتباس منه، مع الاعتناء بتضمين الحوادث كثيرا من الشواهد الشعرية سواء كانت من انشاده أو من مروياته عن غيره، والابتعاد عن السجع والتكلف، واستعمال للمختصرات في الحوادث والترجمات، والمزاوجة في تدوين التواريخ بين الأرقام والحروف، وضبط الأسماء بالحروف والشكل، والافصاح عن رأيه وانفعالاته وألفاظ سافرة. .

بينما خصص الفصل الثاني لدراسة طبيعة الكتاب وأسس انتقاء مادته، وقد درست فيه موضوعات هي: طبيعة الحوادث وأسس انتقاء مادتها، طبيعة التراجم وأسس انتقاء مادتها. مذيلا عليها بدراسة موضوع التوازن الزماني بين الحوادث والترجمات.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة العلاقة بين الترجمات والحوادث في الانباء مشيرا الى أن هذه العلاقة فيه لم تأت عفوية أو ارتجالية، وأنما كانت أصبع «ابن حجر» من ورائها، معددا لشواهدها ومجالاتها.

واختص الفصل الرابع بدراسة «مصادر الانباء» مرتكزا على محاور هي:

أنواع المصادر ـ الاسناد الى المصادر ـ طرق النقل.

أما الفصل الخامس فقد خصص للنقد التأريخي والأدبي في «الانباء» دارسا فيه الموضوعات الآتية.

- اعتناء «ابن حجر» بالنقد التأريخي ودواعيه، وما جره عليه هذا المسلك الناقد في الكتابات التاريخية من عداوة ومشاحنات.
- منهجه كما يبدو في الانباء وفي احدى فتاويه.
- الجانب التطبيقي لهذا المنهج النقدي في مجالات: نقد الرجال فيما يعرف بالجرح والتعديل، إصدار الأحكام التقاويم، نقد الحوادث، الشواهد الشعرية ودورها في تفسير الخبر ونقده.
- الخطأ والصواب في النقد ودوافعه.
- التعصب والانصاف في النقد.

أما الفصل السادس فقد خصص للعلاقة بين أنباء الغمر والمؤلفات التاريخية الأخرى لابن حجر المعاصرة للحيز الزماني للانباء، وتتمثل في الدراسة المقارنه بين معطيات هذه الدراسة المثبتة في الفصول السابقة وبين عناصر مادة تلك المؤلفات بهدف تقرير المنهج لدى «ابن حجر» وتأصيله. ولذا اشتمل على دراسة للدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة والذيل عليه، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ورفع الاصر عن قضاة مصر، باعتبار أن فكر المؤرخ الواحد لا يمكن تجزئته، وباعتبار أن تلك المؤلفات تمثل مصادر أصيلة وأساسية للتأريخ لعصره.

أما الخاتمة فهي تلخيص لأهم معطيات البحث ونتائجه.

هذا هو محتوى هذه الدراسة القيمة عن ابن حجر ومنهجه في الكتابة التأريخية، وقد أوردته في أقتضاب، وتتبقى لنا بعض ملحوظات عليها هي:

أولا كثرة الأخطاء المطبعية الشائعة في جوانب الكتاب، والتي قاربت تقريبا عدد صفحاته مما يشير إلى إهمال مؤلفه في تصحيح بروفات طباعته، أو عدم اطلاعه كلية عليها.

ثانيا طول الحواشي في كثير من الصحفات، بل الفصول، الى الحد الذي أغرق المعلومات الواردة في المتن في الكثير من التفاصيل، بحيث يمكن القول بأن الفائدة المنشودة من هذه الدراسة لا يمكن أن تتأتى للقارىء العادي الا بقراءة المتن مرة، وقراءة المتن مع حواشيه مرة أخرى، ولعل هذا عيب في الصياغة والتدوين.

ثالثا الاكثار من الأمثلة المستشهد بها في المتن مما يقطع التسلسل الفكري بين عناصر الموضوع الواحد، وهوما يلمس بكل جلاء في الفصلين المعقودين للعلاقة بين التراجم والحوادث، والمصادر.

رابعا	تقديم بعض الفصول التي كان من الأصوب تأخيرها، اذ كيف يكون الفصل الثالث من الباب الأول مخصصا «لمرض ابن حجر ووفاته» بينما قد خصص الذي يليه لمقومات شخصيته، فشيوخه وأساتذته، ووظائفه ومجهوداته العلمية، وعلاقاته بشخصيات عصره. . ألم يكن من الأفضل أن يتأخر هذا الفصل الى نهاية هذا الباب؟ اللهم إلا إذا كان هدف مؤلفه من ذلك الفصل بين شخصيتين عاشهما ابن حجر، هما: ابن حجر صاحب الحياة المشاكلة لكل حياة، وابن حجر الشخصية المتميزة بعلمها ووظائفها وعلاقاتها في عصرها.

خامسا	لعله يكون من الأفضل لو لم تقتصر هذه الدراسة على «ابناء العمر» في بيان منهج ابن حجر في الكتابة التاريخية، وتعمد إلى رصد هذا المنهج ودرسه من خلال مؤلفاته التاريخية الأخرى «كالدرر الكامنة والذيل عليها، ورفع الاصر. . » مما أتى في هذا المؤلف على الهامش من هذه العلاقة في آخر فصول الباب الثاني.

مراجعة : محمد كمال الدين عز الدين علي

كلية البنات ـ جامعة عين شمس

N. Ahmed, **UNIVERSITY LIBRARY PRECTCES IN DEVELOPING COUNTRIES,** Rout-Ledge & Kegan Paul, London, 1985, PP. 207.

نظير احمد ، المكتبات الجامعية في الاقطار النامية ، روليدج كيغان ، لندن ، ١٩٨٥ ، ٢٠٧ صفحات.

لعبت المكتبات دورا رئيسيا في نمو وازدهار الحضارات القديمة . كما أنها لا تزال تلعب دورا كبيرا في إخصاب الحياة الفكرية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة . وعلى مر العصور فقد كان هناك علاقة قوية بين تأسيس المكتبات وقيام الحضارات . فقد ازدهرت المكتبات وقامت بدور فعّال عندما كانت الحضارات في أوج قمتها وعظمتها ، كما أن دورها قلّ أو اندثر تماما عندما انهارت تلك الحضارات وتلاشت .

لانظن أننا نبالغ إذا قلنا بأن الحضارة العربية الاسلامية كانت فريدة من نوعها من حيث اهتمامها وتقديرها للكتاب كمصدر للعلم والمعرفة وللمكتبة باعتبارها مركزا للبحث والدراسة . تدلنا المصادر التاريخية أن الحياة الثقافية بلغت أوجها في العصر العباسي الأول . ومن مظاهر ذلك تسابق الخلفاء والأمراء والأغنياء والأتقياء في تجميع الكتب وتأسيس المكتبات ومراكز البحث والدراسة . عرف المجتمع الاسلامي أنواعا مختلفة من المكتبات ، فكانت هناك المكتبات الخاصة في بيوت الخلفاء والوزراء والعلماء والمكتبات العامة في المدن والمكتبات الملحقة بالمساجد وكذلك المكتبات المدرسية .

يتناول المؤلف ، وهو أستاذ علم المكتبات المساعد بجامعة الملك عبد العزيز في جدة ، في كتابه موضوع المراجعة وضع المكتبات الجامعية في ثمانية من الأقطار العربية والاسلامية : نيجيريا ، مليزيا ، باكستان ، الأردن ، الكويت ، قطر ، السعودية ، والسودان .

يقع الكتاب في سبعة فصول يتناول فيها المؤلف بالعرض والتحليل الجوانب المختلفة للمكتبة الجامعية والوظائف التي تؤديها . كما يتعرض المؤلف لأهداف ووظائف المكتبة الجامعية وتنظيمها وإدارتها وحجم المجموعات

المتوفرة لديها . كذلك يتطرق المؤلف للخدمات التي تقدمها المكتبة وخاصة خدمات الاعارة والخدمات المرجعية ومواصفات المبنى وأمور التنسيق والتعبئة . يبدأ المؤلف في كل من فصول الكتاب بعرض ومناقشة المفاهيم والآراء النظرية السائدة ثم يلي ذلك بمناقشة للواقع العملي في مكتبات الأقطار الثمانية المعنية .

واذا ما تفحصنا أهداف ووظائف المكتبة سواء الجامعية منها أو العامة ، وسواء كان ذلك في الزمن القديم أو الحاضر ، لوجدنا أن هذه الوظائف لا تخرج عن وظائف أربع .

الوظيفة الأولى هي جمع وحفظ المعرفة والتراث العلمي والفكري . هذه هي أهم وأقدم وظائف المكتبة . زادت أهمية هذه الوظيفة بعد تزايد المعرفة ونموها بدرجة كبيرة في العصر الحديث مما يتطلب ضرورة حفظ الكتب والمواد التعليمية وتنظيمها وفهرستها وتهيئتها للاستعمال . يشير المؤلف في هذا المجال الى أن عدد المجلدات المتوفرة في المكتبات الجامعية في هذه الأقطار أقل من الحد الأدنى من العدد المطلوب والذي يتوقف عادة على فروع المعرفة المختلفة وعلى عدد رواد المكتبة من الطلبة . يستثنى من ذلك جامعة الملك سعود بالرياض والتي يصل عدد المواد المتوفرة فيها الى الحد الأدنى المرغوب . ومع ذلك فلقد تمكن عدد من جامعات هذه الأقطار مثل جامعة الكويت والأردن من زيادة عدد ما تحتويه مكتباتها زيادة كبيرة رغم حداثة تأسيسها .

الوظيفة الثانية للمكتبة هي الوظيفة التعليمية . فالقراءة في العصر الحديث هي الوسيلة الفعّالة للتزويد بالمعلومات واكتساب المهارات ، كما أنها وسيلة تأهيل الفرد مهنيا واغنائه فكريا وروحيا . وهي ضرورة من ضرورات الحياة في العصر الحديث اذ بدونها لا يستطيع الانسان تأدية دوره في المجتمع الذي يعيش فيه . والمكتبة من خلال جمعها وتنظيمها للمعرفة الانسانية تعتبر الوسيلة الهامة التي يستطيـع الإنسـان من خلالها تنمية ملكات الكشف والنقد والابداع . وتزيد أهمية هذه الوظيفة إذا ما أدركنا أن المعرفة تزداد وتتضاعف بدرجة أكبر من أن تحيط بها الذاكرة الانسانية ، كما تزداد العملية التعليمية تعقيدا وتتضاعف فروع الاختصاص . وهذا يزيد من أهمية تدريب الانسان على التفكير والتعلم والمقارنة والاكتشاف والتجريب وكلها من الأمور التي تساعد المكتبة على تنميتها .

الوظيفة الثالثة للمكتبة هي توفير الظروف والامكانيات المناسبة لتشجيع البحث العلمي . ويتم ذلك من خلال توفير الكتب والمراجع والتي تحوي أحدث ما وصل اليه الانسان من العلوم والمعارف وكذلك من خلال توفير المراجع والمجلدات المتخصصة والتي تزداد الحاجة اليها مع تزايد وتشعب مجالات البحث .

الوظيفة الرابعة هي الوظيفة الفنية والجمالية . تتوقف هذه الوظيفة على عدة اعتبارات منها التصميم والطراز المعماري لمبنى المكتبة ومدى توافقه وانسجامه مع البيئة المحيطة ومدى توفر حيز للقيام بالنشاطات الثقافية وعرض الأعمال الفنية والأدبية ومدى توفر الامكانيات لحفظ الوثائق والكتب النادرة والأعمال الفنية الخاصة .

غير أن قيام المكتبة الجامعية بالوظائف الأربع السابق ذكرها يتوقف على عدة عوامل . فهناك النظام الاداري الذي تدار بواسطته المكتبة . فمن المعروف مثلا أن وجود نظام مركزي ـ مكتبة رئيسية في الجامعة ـ في الأقطار النامية ، أجدى وأوفر من الناحية الاقتصادية ، اذ يجنب الجامعة نفقات توفير مجاميع مزدوجة من المجلدات في الأقسام والكليات ويقلل من عدد العاملين المطلوبين . الا أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار ان الطالب في الدول النامية لا يحرص عادة على زيارة المكتبة واستعمالها ان لم تكن قريبة من الكلية التي يدرس بها . وفي هذه الحالة فان وجود نظام لامركزي ـ توفر مكتبات فرعية أو قاعات للقراءة في الأقسام والكليات ـ قد يزيد من الفرص المتاحة للطلبة لاستخدام المكتبة .

وربما كان العامل الرئيسي الذي يحدّد مدى نجاح المكتبة الجامعية في قيامها بوظائفها هو العنصر البشري المتمثل في إدارة المكتبة والعاملين فيها . فوجود إدارة غير متسلطة تحرص على اتباع أسلوب المشاورة والمشاركة في التعامل مع العاملين والمرؤوسين ، وتوفر كادر من العاملين والمهنيين ممن يؤمنون بمبدأ الخدمة العامة كهدف أساسي للمكتبة ، من الأمور الحيوية لقيام المكتبة بدورها .

غير أن الحالة كما يشير المؤلف ليست كذلك في كثير من المكتبات الجامعية في الأقطار موضوع الدراسة . فمثلا تفتقر الكثير من هذه المكتبات الى سيادة مفهوم الخدمة العامة ـ خدمة القارىء باعتباره الهدف الأساسي للمكتبة . كذلك كثيرا ما يكون الاداريون ممن لا تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة أو ممن يتبعون الأسلوب الفردي في الادارة والذي لا يسمح باستشارة الزملاء والمرؤوسين أو مشاركتهم في اتخاذ القرار . كذلك كثيرا ما يساء استخدام وقت المهنيين العاملين في هذه المكتبات عندما يكلفون بأعمال ادارية بسيطة يكون من الأجدى لو قام بها غير المهنيين من العاملين .

والأخطر من ذلك ما يذكره المؤلف من أن بعض العاملين في المكتبات الجامعية في الأقطار العربية النفطية هم ممن يتميزون بنمط معين في الادارة ، كما أن كثيرا ما تتسم مواقفهم وتصرفاتهم بالسلبية تجاه الآخرين وخاصة نحو من هم أدنى منهم منزلة . بل ان المؤلف يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يذكر في صفحة ٤١ ان الغالبية العظمى من الوافدين الذين يعملون في المكتبات الجامعية في تلك الاقطار هم ممن يعملون فقط من أجل الراتب وأنه لا يوجد من بينهم الا القليل جدا ممن يتصف بالالتزام الحقيقي تجاه عمله أو من يقوم بمساهمة حقيقية لتحسين وضع المكتبات .

هناك بعض الملاحظات التي يجدر ذكرها حول هذا الكتاب . فموضوع الكتاب كما يشير العنوان هو المكتبات الجامعية في الأقطار النامية . الا أن الاقطار الثمانية التي تعرض لها المؤلف في الكتاب لا تعتبر حسب رأينا ممثلة تمثيلا حقيقيا للأقطار النامية . فخمسة من الأقطار الثمانية أقطار عربية وجميعها أقطار مسلمة ما عدا نيجيريا التي يدين جزء كبير من سكانها بالاسلام . كما أن أربعة من الاقطار الثمانية هي من دول النفط أعضاء في منظمة الأوبك والتي يتوفر لديها امكانيات قد لا تتوفر لدى أقطار نامية عديدة للانفاق منها على جامعاتها . وربما لو اختار المؤلف عنوانا لكتابة «المكتبات الجامعية في بعض الاقطار العربية والاسلامية» لكان ذلك أكثر دلالة على محتوى الكتاب .

من الأخطاء التي وردت في الكتاب ما ذكره المؤلف في صفحة ٤ عند حديثه عن ماليزيا من أن «كل سكان ماليزيا هم من المسلمين القادرين على التحدث والقراءة والكتابة باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن . . » . والحقيقة أن حوالي ٦١٪ من سكان ماليزيا هم من المسلمين القادرين على قراءة القرآن وان كانوا عموما لا يجيدون التحدث أو الكتابة بالعربية . كذلك يذكر المؤلف في صفحة ٥ أن الأردن كان مستعمرة بريطانية في حين أنه لم يكن قط مستعمرة بريطانية بالمعنى الحرفي للكلمة . فضلا عن ذلك توجد بعض الاخطاء المطبعية ، كما أن أسلوب المؤلف ينقصه السلاسة ووضوح التعبير في بعض الأحيان .

غير أن هذه الملاحظات لا تنقص من قدر وأهمية الكتاب . فمما لا شك فيه أن الموضوع الذي تناوله المؤلف ـ المكتبات الجامعية في الأقطار العربية ـ من المواضيع الهامة التي لا تتوفر دراسات عنها في المكتبة العربية . وبالتالي فان مساهمة المؤلف في هذا المجال مساهمة حقيقية وقيّمة .

مراجعة : أحمد محمود بدر

جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة

محمد المصمودي، النظام الاعلامي الجديد ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت. اكتوبر ١٩٨٥ ـ ٣٣٩ صفحة.

دأبت نظريات التنمية الغربية التي ظهرت منذ مطلع الخمسينات على وصف التخلف الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث بدرجات متفاوتة على أنه عملية تأخر زمني. وأن الدول المتخلفة ستمر بنفس مراحل التنمية التي مرت بها المجتمعات الغربية ومن ثم عليها ان تسلك مسلكها وتقتفي خطاها. وانفض عقدا الخمسينات والستينات دون أن تتحقق الانجازات التنموية على غرار ما هو مأمول على الرغم من الانجازات النسبية التي تحققت في بعض الدول في

ظل نظم سياسية وتوجهات أيديولوجية معينة ـ والذي حدث عمليا هو اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتزايد فرص وامكانيات الاختراق والاستغلال من قبل الأولى للثانية. وهنا أدرك المثقفون الوطنيون في بلدان العالم الثالث أن استمرار حالة التخلف رهن باستمرار نمط العلاقات الدولية القائم على الاستغلال وعدم التكافؤ، لذلك انكبوا يدرسون الجذور التاريخية للتخلف ودور القوى الاستعمارية الغربية في عرقلة مقومات التنمية الذاتية في المجتمعات التي توصف اليوم بالتخلف، وكيف أن هذه القوى تسعى من خلال أساليب جديدة لاستمرار حالة التخلف. ونادوا بنظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على علاقات أكثر تكافؤاً وأكثر عدالة بين الشمال والجنوب. والاختلال بين الشمال والجنوب ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل في شتى المجالات، لذلك ارتفعت الأصوات منذ منتصف السبعينات تطالب بنظام إعلامي عالمي جديد يقوم على أساس تصحيح الاختلال الاعلامي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وفي هذا الاطار يأتي كتاب الدكتور المصمودي كمحاولة جادة لرسم خطوط النظام الاعلامي العالمي الجديد المستهدف. والدكتور المصمودي غني عن التعريف فهو حاصل على الدكتوراه من جامعة باريس، وشغل منصب وزير الاعلام في تونس خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، ويمثل تونس لدى اليونسكو.

مضمون الكتاب

ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، ينقسم كل منها إلى عدة فصول، تسبقهم مقدمة للدكتور محمد الرميحي، وتقديم لشون ماك برايد وتمهيد للمؤلف. وتعقبهم خاتمة.

جاء الباب الأول بعنوان «النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال: دوافع وتعريف»، وقسمه المؤلف إلى سبعة فصول.

في الفصل الأول، قدم المؤلف لمحة تاريخية عن جهود الدول غير المنحازة في مجال تدعيم التعاون الاعلامي. فتتبع تاريخ إثارة الموضوع في مؤتمرات وندوات عدم الانحياز. فظهر الموضوع لأول مرة في قمة الجزائر عام ١٩٧٣، وفي ندوة وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (ليما ـ يوليو ١٩٧٥) تم إنشاء مجمع وكالات الانباء لدول عدم الانحياز. ثم انضمت معالم الصورة في توصيات ملتقى عدم الانحياز في تونس (مارس ١٩٧٦). ودعت الندوة الوزارية التي ضمت وزراء الاعلام ومديري وكالات الأنباء لدول عدم الانحياز (نيودلهي ـ يوليو ١٩٧٦) إلى انشاء مجمع لوكالات الأنباء لدول عدم الانحياز وأقرت في كولومبو (اغسطس ١٩٧٥) توصيات ومقررات الندوة الوزارية (نيودلهي) وملتقى تونس. وأكدت قمة هافانا (سبتمبر ١٩٧٩) كافة التوجهات المصادق عليها في الاجتماعات السابقة. وتمثلت هياكل التنسيق بين دول عدم الانحياز في المجال الاعلامي في: مجلس وزراء الاعلام ومجمع وكالات الانباء ولجنة التعاون الاذاعي.

وفي الفصل الثاني، عرض المؤلف للنظام العالمي الجديد للاعلام في مفهوم بلدان عدم الانحياز. وبعد أن قدم المؤلف رؤية انتقادية للنظام الاعلامي العالمي الراهن، حيث يتسم بالاختلال الصارخ في تدفق المعلومات من الشمال إلى الجنوب والعكس لصالح الدول المتقدمة، وعدم المساواة في موارد المعلومات، ونقص المعلومات عن البلدان النامية، وتحكم الدول المتقدمة في تدفق المعلومات وعدم وجود قواعد دولية للسلوك المهني، وعدم التوازن في مجال حقوق المؤلف . . الخ. بعد ذلك قدم المؤلف تصوراً للنظام العالمي الجديد للاعلام، وهو تصور متعدد الجوانب. فهناك جانب سياسي يتعلق بربط الاعلام بالتنمية في الدول النامية ومضاعفة اتفاقيات التبادل والتعاون في المجال الاعلامي وتعزيز البنى القائمة وتحقيق ديمقراطية موارد المعلومات وتشجيع الابداع الأدبي والفني. ومطالبة الدول المتقدمة بنزع الطابع الاستعماري للاعلام والمساعدة على إقامة توازن في تداول المعلومات واحترام الثقافات الوطنية للشعوب والموضوعية في عرض وتقييم مشكلات العالم الثالث وتقديمها للرأي العام الغربي. وتوسيع نطاق مساعدات اليونسكو للدول النامية. وهناك جانب قانوني، يدور حول تحقيق ديمقراطية وسائل الاعلام واحترام حقوق الذين يتلقون المعلومات وتعزيز مفهوم جديد للانتفاع بالمعلومات ووضع قواعد للسلوك المهني على الصعيد الدولي وتوسيع

نطاق حماية الصحفيين . . . الخ . وهناك اخيراً جانب تقني / مالي يدور حول إعادة تقييم شاملة للبنى التقنية على المستوى الدولي سواء فيما يتعلق بالمواصلات السكلية واللاسلكية أو باستخدام التوابع الصناعية أو بنقل المطبوعات ونقل التقنية.

وفي الفصل الثالث، ناقش المؤلف موقف المجتمعات الغربية من النظام الاعلامي الجديد، وهو موقف يتسم في عموميته برفض الفكرة واعتبارها مؤامرة على الحريات والمكتسبات الفردية. وإن كان هناك بعض الأصوات المؤيدة للفكرة والتي تراها عملاً مشروعاً.

وفي الفصل الرابع، عرض المؤلف لموقف المجتمعات الاشتراكية من مفهوم النظام الاعلامي الجديد، وهو موقف يتسم في عموميته بالتأييد والمساندة، وإن كان بعض المهنيين في هذه الدول يرون أن هناك الكثير من العراقيل التي تعترض طريق إقامة نظام إعلامي جديد.

وفي الفصل الخامس، ناقش المؤلف ردود الفعل في الدول النامية، وأكد على أنه لا يوجد موقف واحد للدول النامية إزاء النظام الاعلامي العالمي الجديد، وأن الخلاف بين هذه الدول ما هو إلا انعكاس للانقسام بين دول المعسكر الغربي ودول المعسكر الشرقي (ص ٩٣).

وفي الفصل السادس عرض المؤلف موقف اللجنة الدولية لبحث قضايا الاعلام والاتصال. وقد أصدرت هذه اللجنة تقريراً في (ديسمبر ١٩٧٧) أكد على عدة نقاط أهمها: تأكيد مبدأ الحرية ومواجهة العراقيل القائمة في طريق حرية الاعلام ومحاربة الاختراق واللامساواة وإقرار ديمقراطية الاتصال.

وفي الفصل السابع، ناقش المؤلف مفهوم النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال في المنظمات الدولية.

وجاء الباب الثاني بعنوان «من أبعاد النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال»، وقد ذكر المؤلف ثمانية أبعاد أفرد لكل منها فصلاً مستقلاً. هذه الأبعاد هي: **البعد القانوني**، وهو يدور حول بلورة مفهوم جديد لحرية الصحافة والتعبير وتدشين مبدأ الحق في الاتصال كأساس للقانون الدولي. **والبعد الاقتصادي**، ويدور حول الاعلام كعنصر أساس يرتكز عليه النشاط الاقتصادي، وكعامل توعية وتطوير ومشاركة، وكأداة واجبة لكل تصرف سليم، وكحافز للتعاون الاقتصادي الدولي. **والبعد التقني**، ويدور حول مقاومة النزعة الاحتكارية لتقنيات الاتصال واصلاح التشريعات ومراجعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه المسائل والعمل على إرساء سياسات وطنية للاعلاميات في الدول النامية. **والبعد التعاوني** ويتمحور حول تقديم المساعدات والحاجيات للعالم الثالث في المجال الاعلامي خاصة وأن البرامج الدولية لتنمية الاتصال قد باءت بالفشل. **والبعد التربوي**، ويدور حول تطوير العلاقات بين المدرسة ووسائل الاتصال وتكثيف استخدام الاذاعة الملائمة لتثقيف الجماهير وتربيتهم والاستعانة بالتقنية الحديثة مع تجنب مخاطر الاستلاب الفكري والغزو الثقافي. **البعد الثقافي**، ويتمركز حول العلاقة الجدلية بين الاعلام والثقافة، فالوظائف الثقافية لأجهزة الاعلام تتمثل في: التثقيف والتربية والنهوض بالانتاج الفكري وتهذيب الذوق العام وتفجير الطاقات الخلاقة والترفيه. **والبعد اللغوي** ويدور حول تطوير لغة وأساليب الخطاب والحفاظ على الهوية اللغوية التي تعكس قدراً من الانتشار. **والبعد الاجتماعي**، ويتمحور حول تحسين صورة ودور المرأة من خلال اجهزة الاعلام.

وجاء الباب الثالث بعنوان «النظام العربي الجديد للاعلام والاتصال» وقسمه المؤلف إلى أربعة فصول.

في الفصل الأول، عرض المؤلف لدوافع المناداة بنظام عربي جديد للاعلام والاتصال واستقى هذه الدوافع من تقييمه للأوضاع الاعلامية السائدة على المستوى العربي، وتقييمه لتجارب التعاون والتنسيق الاعلامي بين الدول العربية. والخلل والقصور على المستويين السابقين يشكل دافعاً قوياً لوضع أسس لنظام إعلامي عربي جديد.

وفي الفصل الثاني، ناقش المؤلف أهداف النظام العربي الجديد للاعلام والاتصال وتدور حول: مواجهة

التفاوت الاعلامي القائم داخل الوطن العربي، وتحقيق المناعة الاعلامية وضمان الأمن الثقافي وخدمة اللغة العربية والتصدي للاعلام الصهيوني والإشعار بامكانية التكامل الاقتصادي العربي.

وفي الفصل الثالث، عرض المؤلف لأبعاد وحدود النظام العربي الجديد للاعلام والاتصال وهي: البعد القطري أي داخل كل دولة عربية على حدة، والبعد الاسلامي، والبعد الافريقي، والبعد المتوسطي.

وفي الفصل الأخير، ناقش المؤلف الطرق العلمية لإقرار النظام العربي الجديد للاعلام والاتصال. فذكر عدة مبادىء عامة وبعض التفصيلات أهمها: وضع خطط ومبادرات مشتركة، والتنسيق في المواقف وتوزيع الأدوار وإيجاد هياكل قومية موحدة وهي أمور تحتاج إلى بعض الوقت ولا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها.

نظرة تقويمية للكتاب:

أهمية هذا الكتاب الذي نقدمه للقارىء الكريم تنبع من عدة اعتبارات اهمها:

١ ـ الرؤية النقدية. حيث تضمن الكتاب في بعض أجزائه رؤية نقدية للأوضاع الاعلامية والسياسية في الوطن العربي والعالم الثالث بصفة عامة، ونعتقد أن هذا الوعي النقدي ـ والذي نفتقده في الكثير من كتاباتنا ـ هي المقدمة الحقيقية لأي تغيير نحو الأفضل. كذلك لم يتردد المؤلف في نقد النظام الاعلامي العالمي الراهن ونقد الغير وممارساتهم بقصد تحديد نواحي الخلل والقصور وامكانيات التغيير.

٢ ـ رسم صورة تكاد تكون كلية لما يجب أن يكون، ففي معرض حديثه عن نظام عالمي جديد للاعلام. ونظام عربي جديد للاعلام لم يكتف المؤلف ببعض الجزئيات، بل راح ينظر إلى هذه الجزئيات في إطار متكامل. وهو بذلك قدم تصورا يكاد يكون شاملا لما يجب أن يكون عليه كل من النظامين. وتكمن المشكلة في كيفية العبور مما هو قائم وكائن إلى ما يجب أن يكون؟ وعلى الرغم من أن المؤلف سعى لتقديم تصور للأساليب اللازمة لتحقيق هذا الهدف إلا أنه انخرط في العموميات مفترضاً فاعلية الدول المتخلفة وحسن نوايا الدول المتقدمة.

٣ ـ النزعة القومية للمؤلف، فيشعر القارىء بالحس القومي المتدفق للمؤلف طوال صفحات الكتاب، حيث أفرد باباً للنظام العربي الجديد للاعلام والاتصال. وأكد على أهمية مقاومة التبعية الاعلامية وتصحيح الاختلال، وبعث الأصالة الحضارية والتراث الاسلامي، والتصدي لكافة محاولات الغزو الثقافي والمسخ الحضاري التي تمارسها جهات أجنبية متعددة على رأسها اسرائيل والصهيونية.

وإلى جانب نواحي القوة في الكتاب هناك بعض نقاط الضعف اهمها ما يلي: ـ

١ ـ غلبة طابع التفكير ـ بالأماني. وقد أثار المؤلف إلى ذلك في (ص ٣٢٩) بقوله «قد يظهر للبعض أن هذه الاقتراحات ما هي إلا أضغاث أحلام لا تتمشى مع الواقع». والتفكير ـ بالأماني ضروري كمقدمة للتخطيط العلمي والحركة المنظمة والتعبئة الشعبية، لكن المبالغة فيه ربما لا تفيد كثيراً. وهنا تبدو أهمية التمييز بين تلك الأماني والأهداف الآنية وتلك الآجلة وربط هذا التحديد بامكانيات وأساليب التنفيذ. فالدعوة لنظام اقتصادي عالمي جديد ولنظام إعلامي عالمي جديد قائمة منذ مطلع السبعينات والتصورات النظرية للنظامين موجودة لكن الانجاز حتى الآن محدود جداً، وذلك لغياب الأساليب الفعالة لانجاز هذه المهام.

٢ ـ التفكير ـ بالينبغيات. ففي معرض حديثه عن التدابير اللازمة لإقامة نظام إعلامي عالمي جديد ونظام إعلامي عربي جديد أو رد قوائم طويلة من «الينبغيات» التي يجب أن تقوم بها كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وهو بذلك افترض حسن نوايا الدول المتقدمة وفاعلية الدول المتخلفة وكلاهما افتراض غير قائم. ونعتقد أن هناك عدة أسئلة يجب أن يدور حولها التفكير في سياق البحث عن التدابير اللازمة لتحقيق مطلب الدول النامية في نظام عالمي جديد للاعلام: فما هي طبيعة النظم السياسية التي تتبنى الدعوة وطبيعة توجهاتها السياسية وعلاقاتها الخارجية؟ فالملاحظ أن الكثير من النظم السياسية في الدول المتخلفة تهرول نحو التبعية وإن كانت ترفع شعارات الاستقلال، والاستقلال الاعلامي لا يمكن أن ينفصل عن الاستقلال السياسي / الاقتصادي /

العسكري، فهو جزء من عملية شاملة. وما امكانيات التنسيق والتعاون بين دول العالم الثالث ولو على المستوى الاقليمي وما الأساليب الناجعة لذلك؟ وما امكانيات ممارسة التأثير والضغط على الدول المتقدمة من أجل القبول ببعض المطالب؟ وما الأوراق المتاحة للضغط ومدى فاعليتها؟ وكيف يمكن تنشيط دور المنظمات الاقليمية في عملية تأكيد الاستقلال وخلق التنسيق والتعاون بين بلدان العالم الثالث؟ . . الخ. كلها اسئلة في حاجة إلى اجابة تكون بمثابة المقدمة لبلورة أساليب وتدابير إقامة النظام العالمي الجديد للاعلام.

٣ ـ في معرض حديثه عن مواقف المجتمعات الغربية والاشتراكية من مطلب بلدان العالم الثالث لم يحدد لنا ما هي تلك الدول والنظم السياسية والقوى الاجتماعية المؤيدة، وتلك المعارضة. بل اكتفى ببعض العموميات. ومثل هذا التحديد يمكن أن يساعد على تحديد استراتيجيات وأساليب لتقليص دور القوى المعارضة، وتدعيم موقف القوى المساندة.

٤ ـ في معرض حديثه عن ردود فعل الدول النامية (ص ٩٣)، أكد المؤلف على أن مواقف هذه الدول ما هي إلا انعكاس لمواقف الدول الغربية والاشتراكية. وكأن الدعوة طرحتها الدول المتقدمة وانقسمت الدول المتخلفة حولها طبقاً للتوجه الأيديولوجي والسياسي لكل نظام سياسي!! وهنا جوهر المشكلة، فقضية الاستقلال كل لا يتجزأ والاستقلال السياسي والاقتصادي لا يمكن ان ينفصلا عن الاستقلال الاعلامي والثقافي. فكيف يمكن إنجاز المطالب والآمال في ظل نظم سياسية تأتي مواقفها انعكاس لمواقف القوى الخارجية بصدد قضايا تهم الدول المتخلفة في المقام الأول؟ وكيف يمكن ترتيب البيت من الداخل وتقليص دور القوى التابعة والعميلة؟ كلها أسئلة في حاجة إلى اجابة واضحة.

والمآخذ السابقة لا تقلل من قيمة الكتاب، فهو جهد طيب، ويعد بمثابة مخطط يكاد يكون شاملاً للنظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال وللنظام العربي الجديد للاعلام والاتصال. لذلك فهو جدير بأن يقرأ وخاصة من قبل النخب الحاكمة والمثقفة ورجال الاعلام في بلدان العالم الثالث.

مراجعة : حسنين توفيق إبراهيم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

علي أومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية**، دار الفارابي (بيروت) والمركز الثقافي العربي (الدار البيضاء)، ١٩٨٥، ٢١٦ صفحة.

ما زال موضوع الفكر الاصلاحي العربي المعاصر في حاجة الى البحث والتحليل، ذلك انه بالرغم من الدراسات المتعددة التي تصدر هنا وهناك، في المشرق والمغرب فان فكر النهضة العربية، لم يدرس بعد بالصورة التي تجعلنا نتبين حدوده ومحدوديته، وآفاقه ونتائجه في الثقافة العربة الراهنة.

وبصدور كتاب «الاصلاحية العربية والدولة الوطنية» للأستاذ علي أومليل تتعزز مكتبة الفكر العربي المعاصر بمرجع هام في باب قراءة النص الاصلاحي العربي، كما تتعزز المكتبة المغربية بمجموعة أبحاث تدعم الاجتهادات النقدية التي بلورتها أبحاث الاستاذ العروي، منذ ما يقرب من عشرين سنة، وأبحاث الأستاذ الجابري منذ بداية الثمانينات.

وقد لا يتجادل اثنان في كون مقالات هذا الكتاب تتميز بغناها ودقتها، وطابعها التأملي البارز. إنها لا تكتفي بالعرض المحايد ولا تميل إلى مجرد التحليل الخارجي للنصوص، المدروسة، بقدر ما تتجه صوب بنية النصوص ومفاهيمها، وتقاربها عن طريق فك مغلقاتها وكشف تناقضاتها.

من هنا نكون ملزمين بالاشارة الى الطابع الفلسفي للكتاب، هذا الطابع الذي يبرز في خاصية التناول التأملي النقدي، الذي يعني في نفس الآن التخلي عن المقاربة التاريخية المهتمة بالتحقيب والترتيب الزماني.

وإذا كان بامكاننا ان ندعي أن مقاربة موضوع الدولة في الفكر العربي المعاصر، يمكن ان تتم من خلال زوايا نظرية متعددة، حيث يمكن التفكير فيها من خلال البحث التاريخي، أو البحث السوسيولوجي، أو البحث الفلسفي السياسي الخ . . . . فاننا نستطيع ان نقول ان الكتاب الذي نحاول تقديمه الآن يفكر في مسألة «الدولة الوطنية» في العالم العربي من خلال مقاربة تميل الى المسألة الفلسفية، وتسعى لتقصي موضوع البحث من زاوية تأملية ونقدية. وفي هذا الاطار لا يعير الباحث كثيرا من الاهتمام لتفاصيل الوقائع والأحداث، ويسلم بمقتضيات «ظرفية التأخر» و «الهيمنة» ليفكر أولا وأخيرا في نظام فكر الاصلاح، في بنيته ومفاهيمه.

نحن إذن أمام كتاب لا يتناول بالدراسة مراحل تطور الفكر العربي المعاصر، بقدر ما يباشر التفكير دفعة واحدة في اشكالياته ومفاهيمه، متوخيا إبراز مفارقاته وتناقضاته وعوائقه.

لهذا يلازم فصول هذا الكتاب مفهوم المفارقة ومفهوم التناقض، ومفهوم العائق . ثم مفهوما الغائية والتاريخية. وعندما يلجأ الباحث الى صياغة وتشكيل مادة هذه المفاهيم، من خلال وقوفه على نصوص الفكر الاصلاحي، فإنه يتوخى عن طريقها هدفا أساسياً يشكل في نظرنا المقصد البعيد للكتاب، نقصد بذلك نقد الفكر الاصلاحي وإبراز جوانب قصوره وفقره في باب تناوله للمسألة السياسية، وفي اطارها وضمن دائرتها قضايا الدولة الوطنية

حول مجال أبحاث الكتاب

تسلم أبحاث هذا الكتاب بأهمية المسألة السياسية في الخطاب العربي المعاصر، وتحاول باستمرار الدفاع عن أولوية السياسي في الفكر الاصلاحي بتياريه الكبيرين، التيار الفلسفي، والتيار الليبرالي.

لهذا تتجه اهم ابحاث «الاصلاحية العربية والدولة الوطنية» نحو فحص النصوص الاصلاحية من أجل بناء توجهاتها وقضاياها، ومساءلة مفاهيمها، التفكير في تناقضاتها. لكن المسلمة السابقة لا تعني ان الفكر الاصلاحي السياسي العربي، استطاع ان ينشىء نظريات سياسية، او ينتج فلسفة سياسية بكل ما تعنيه كلمة فلسفة سياسية من معاني، بقدر ما تعني أولا وأخيرا صياغة شعارات مرتبطة بدعاوى سياسية متصارعة.

لقد اتجه تفكير النخبة المثقفة في العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر، الى التفكير في عوامل تأخر المجتمع العربي، ورد أغلبهم هذه العوامل الى سيادة الاستبداد السياسي، والقهر السلطاني[1]، ومن هنا حاولوا التفكير في الدولة باعتبارها مظهر السلطة السياسية، أي باعتبارها التجسيد العياني لنمط الحكم السائد.

لهذا السبب وجدنا الباحث يقدم في هذا الكتاب ثلاث مقالات أساسية متكاملة، حول الفكر السياسي الاصلاحي بمختلف فصائله وتياراته، ومشكلة الدولة في العالم العربي والاسلامي.

نحن هنا نشير الى المقالات الآتية:

- الاسلام والدولة الوطنية، الفصل الثالث (ص 85 – 106).
- الحركة الاسلامية والدولة الوطنية، الفصل السادس (ص 151 – 190).
- الاصلاحية العربية ومشكلة الدولة، الفصل السابع (ص 191 – 215).

لنحاول تقديم صورة مختصرة عن هذه المقالات بالشكل الذي يسمح لنا بالإلمام الأولي بأبعاد ونتائج هذا الكتاب، والآفاق النقدية الهامة التي يفتتحها في إطار محاصرة المنزع التوفيقي في الفكر الاصلاحي.

أولا: الاسلام والدولة الوطنية:

يرمي هذا البحث إلى ابراز التقابل بين مفاهيم الاسلام السياسية كما تبلورت في حقل «مقاصد الشريعة»، وضمن دائرة «السياسية الشرعية» ومفاهيم الدولة الوطنية، كما ركبها الفكر السياسي الليبرالي، وكما تعززت في التاريخ السياسي الفعلي بأجهزتها ووسائلها، وأساليب ممارسة نفوذها في المجتمع المغربي.

الا ان هذه النتيجة لا تطفو بشكل سريع ومباشر فوق سطح البحث، بقدر ما يصل اليها الباحث بواسطة مقالة ذات هيكل نظري ثلاثي هام. ينطلق البحث من تحديد اعتبارات اولية يعدها لازمة لفهم التقابل المنصوص عليه في العنوان، أي التقابل بين الاسلام والدولة الوطنية، وهذه الاعتبارات يمكن اختزالها في الصورة الآتية:

١ - لقد اعتبر المصلحون العرب في القرن الماضي، ان التأخر العربي تأخر سياسي.
٢ - لقد تعرف هؤلاء المصلحون، كما تعرف الحكام المعاصرون لهم على مظاهر الدولة القوية في الغرب، وحاولوا معرفة اسس هذه القوة من أجل الاستفادة منها.
٣ - لا يجب اغفال ان نشوء وتكون الفكر الاصلاحي، وتعرف الحكام على الدولة الغربية، نشأ في ظرفية تاريخية تميزت بالتفوق الأوربي، والتأخر التاريخي العربي، ومن هنا الطابع الدفاعي للفكر الاصلاحي.

ينتقل الباحث بعد عرضه للاعتبارات السابقة، الى توضيح نمط ردود الفعل الفكرية التي بلورها الفكر الاصلاحي تجاه مسألة الدولة، فيظهر كيف لجأ المصلحون الى منظومة «مقاصد الشريعة» (المصلحة، الاحتساب والبدعة، والتقليد، الخ ..) للتفكير في قضايا ومفاهيم الدولة الوطنية (المواطن، المجتمع المدني، التعاقد، الديمقراطية الخ..) اننا «نجد انفسنا أمام هذه المفارقة، فهناك من جهة اقتطاع لأفكار من بنية نظرية في الدولة ولعناصر من جهاز تختص به، وهناك من جهة ثانية استحضار مجرد لما ينبغي ان تكون عليه السلطة العمومية اسلاميا[٢٢]».

إن المصلح الذي يستعمل مفاهيم السياسة الشرعية ليعبر عن شروط ومقتضيات الدولة الوطنية لا يدرك مفعول ما يقوم به، إنه يماثل بين المفاهيم، وينجز الترجمات ويعلق الأسئلة الكبرى لينتج خليطا من اللغة السياسية المتنافرة، أي الموسومة بالازدواجية والانتقائية، يتم هذا في ظرفية تاريخية محددة بالهيمنة والتبعية، مما يضاعف النتائج ويراكمها. وهنا يطرح الباحث في مستوى ثالث من التحليل السؤال الآتي: كيف فهمت الدولة الوطنية في الفكر الاصلاحي؟ ويجيب عنه موضحا الطابع التجزيئي لهذا الفهم، مبررا ذلك بظرف الهيمنة الاستعمارية ومستلزماتها، الواقعية والنظرية، ومنتهيا إلى الأقرار بعدم إدراك[٣] المصلحين لنظرية الدولة الحديثة. ولعل المقصود هنا بعدم الادراك - كمايوحي به سياق التحليل في هذا المقال - ضبابية المفاهيم، وبساطتها، ذلك ان الفكر الإصلاحي كما هو معروف لم يؤسس نظريات في الدولة، أصولها وغاياتها، وعلاقاتها بالمجتمع[٤]، بقدر ما رفع شعارات فضفاضة حول الحرية والعدل والشورى، بدون أي حفر نظري تاريخي، يسمح بانتاج المفاهيم وبنائها في أفق مبدع يساهم فعلا في تكسير دائرة التقليد، من أجل بناء فكر فعال في التاريخ السياسي المعاصر.

ثانيا: الحركة الاسلامية والدولة الوطنية.

لقد تعلق البحث السابق بالفكر الاصلاحي الاسلامي وموقفه من الدولة الوطنية، أما هذا البحث فانه يركز على الفكر الحركي، أي الدعوة التي لا تكتفي ببلورة المفاهيم والحلول الاصلاحية بقدر ما تشارك عن طريق التنظيم في الرفع بدعاويها نحو مجال التحقيق والانجاز، ولهذا فان هذا المقال يمكن اعتباره جزءا ثانيا مكملا ومتمما للمقال السابق، انه يقدم في نفس سياقه وموضوعه موقف حركة الاخوان المسلمين من مسألة الدولة الوطنية.

اما المفاصل الكبرى لهذا البحث فتتجلى في محاولته تقديم موقف اقطاب وأئمة الاخوان المسلمين من المسألة الدستورية، أو مسألة السلطة السياسية في العالم الاسلامي. وفي داخل هذا الاطار العام يبرز الباحث موقف كل من

حسن البنا وسيد قطب منطلقا من اعتبار ان مواقف الاخوان المسلمين لم تبتعد كلية عن مواقف الاصلاحية الاسلامية من المسألة السياسية الدستورية.

يقوم المؤلف بعد ذلك بتقديم موقف كل من حسن البنا وسيد قطب من مسألة الدولة الوطننة، فيوضح طابع الاختلاف الموجود بين هذين المصلحين، ذلك ان حسن البنا ـ حسب تحليل الباحث ـ ظل وفيا للمنزع الأفغاني ومحمد عبده، حيث ظل يدافع عن عدم تناقض أوليات النظام الدستوري الليبرالي مع أصول الحكم الاسلامي. أما سيد قطب فقد اعتبر ان الاسلام لا ينبغي أن يقاس على غيره وبالتالي فان «الحاكمية»[٥] وهي الدعوة التي نادى بها سيد قطب ترفض النظام الدستوري الذي يعتبر الأمة مصدر السلطة في التشريع والحكم.

يصل بنا هذا البحث الى نفس نتائج البحث السابق، رغم ان المؤلف لا يحدد بشكل تقريري أو مباشر خلاصات نهائية لبحثه هذا. إننا نصل مرة اخرى الى مفارقة المماثلة بين التأويل الإخواني للاسلام، وبعض مفاهيم نظرية الدولة الوطنية، وخصوصا مع حسن البنا، كما تصل الى موقف الرفض الذي يبني «الحاكمية» باعتبارها البديل الاسلامي لأنماط حكم «جاهلية القرن العشرين»، ومشروعا لحكم يعيد للاسلام اندفاعه الأول.

ثالثا: الاصلاحية العربية ومشكلة الدولة.

يستطيع قارىء هذا البحث أن يتأكد من المشاغل السياسية للباحث، ان يفكر في قضايا السياسة الاصلاحية من زاوية هموم الحاضر السياسي العربي نظريا وواقعيا. انه ما يفتأ يلح على الصدع السياسي الذي أتلف وما زال يتلف نظرية السلطة وواقعها ومؤسساتها وتنظيماتها في العالم العربي. وهو يمارس التفكير في هذا الموضوع مجددا من جانب آخر، الا انه يعود ليؤكد نفس المقدمات اولوية السياسي في الفكر الاصلاحي، الطابع التأويلي للفكر الاصلاحي، وليدعم نفس النتائج وخاصة مبدأ المفارقة الذي يعبر عن هشاشة ورهافة الكتابة السياسية الاصلاحية في العالم العربي.

الا ان الاستمرار في التأكيد على نفس المقدمات والنتائج المذكورة يعني من بين ما يعنيه وحدة أسئلة وأجوبة الكتاب، ووحدة مراميه الهادفة الى فضح جوانب من خلل الانتاج النظري السياسي في العالم العربي.

يتركب هذا البحث من محورين أساسيين محور أول يتعلق بمشكلة الدولة في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر الى اليوم، ومحور ثان يتناول بالدراسة والسؤال المسألة الديمقراطية في الكتابة السياسية الراهنة في العالم العربي.

أما المحور الأول فقد حاول فيه الباحث ان يبرز طابع التبعية الحاصلة في الدولة العربية، ذلك انه منذ زمن «التنظيمات» و «الاصلاحات» في القرن التاسع عشر انطلاقا من مصر ومرورا بتونس ثم سوريا كنا أمام دولة تنشأ مكيفة مؤسساتها مع مقتضيات وشروط ومتطلبات الارتباط بالسوق العالمي، وهنا كما يؤكد الباحث نعثر على جذور التبعية.

وتعني التبعية بالنسبة للمؤلف وفي اطار موضوع ومجال بحثه الحد من امكانية نشأة دولة وطنية، وهو أمر يحدد عاملا خارجيا، حاصر وما زال يحاصر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناشئة في العالم العربي. كما أن غياب المجتمع المدني بكل مواصفات هذا المجتمع ـ وهو عامل داخلي ـ غيب وما زال يغيب إمكانية تشكل الدولة الوطنية في العالم العربي.

أما المحور الثاني ويخصصه الباحث لاظهار مفارقة المطالبة بالديمقراطية وانتظار القائد الملهم (المهدي المنتظر)، وهي مفارقة معطاة في النصوص السياسية الحالية في العالم العربي، كما أنها وجدت في النصوص الاصلاحية للقرن التاسع عشر، وذلك عندما جمع بعض المصلحين بين الدفاع عن مبدأ الشورى باعتباره مماثلا للديمقراطية. كما أكدوا في نفس الوقت على أهمية مفهوم «المستبد العادل». «نحن اذن امام اتجاه مزدوج للمثقفين العرب لا يخلو من مفارقة: فهناك دعوة الى الديمقراطية، الى دولة القانون ومؤسسات المشاركة وتداول السلطة، وهناك في نفس الآن انتظار لظهور

القائد الفذ، هل نحن امام موقف جديد للمثقفين العرب؟ لا نعتقد ان الأمر جديد تماما. فقد سبق لهذين الموقفين المتناقضين ان وجدا معا طوال فترة طويلة من تاريخ الفكر والعمل السياسي العربي الحديث تجاور خلالها مطلب «الشورى» و «الديمقراطية» من جهة، والدعوة الى شخصية «ملهمة» قائدة، أو ما سمي في الأدب السياسي العربي الحديث بـ «المستبد العادل»[٦].

قدمنا في الصفحات السابقة خلاصة مكثفة لأهم أبحاث كتاب «الاصلاحية العربية والدولة الوطنية»، اننا نعتقد ان الأبحاث التي قدمناها تبني استراتيجية الكتاب، وتصوغ أسئلته، ونمط قراءته للنصوص السياسية الاصلاحية في الفكر العربي المعاصر منذ منتصف القرن التاسع عشر والى يومنا هذا.

الا أن هذا الكتاب يتضمن أبحاثا جزئية تتمم الاطار العام للأبحاث السابقة، وتدعم نفس نتائجه، بل انه يمكن اعتبارها بمثابة تطبيقات مفصلة، تتوخى تحليل بعض المفاهيم التي تسمح بابراز خصوصيات الكتابة السياسية وأصولها في الفكر الاصلاحي العربي، ثم علاقة هذه الكتابة وأصولها، بمنطلقات وأسس الفكر السياسي الليبرالي الأوربي.

نقف في هذا المستوى من البحث على دراستين هامتين هما: مفهوم «الفطرة» و «الحالة الطبيعية»، او اعادة النظر في نظام المجتمع (الفصل الثاني، ص 31 , 84 .

ودراسة عن «التسامح»، هل هو مفهوم محايد؟ (الفصل الرابع ص 110 – 120).

للمقال الأول أهمية خاصة في هذا الكتاب، وهذه الأهمية تتأرجح بين قيمته كنموذج للبحث الجاد الموثق، وبين الأسئلة المتعددة التي يثيرها في ذهن قارئه. الا أنه فوق كل ذلك يمثل نموذجا نظريا قويا للكتابة التي تسعى الى انجاز تحليل المفاهيم المقارن.

لقد حاول المؤلف في أثناء مقاربته لمفهومي «الفطرة» و «الحالة الطبيعية» ـ وهما مفهومان ينتميان الى حقلين مرجعين متناقضين ـ أن يرسم الحدود الفاصلة من الناحية النظرية بينهما، وذلك من خلال متابعته المتأنية لدلالات كل منهما في سياق تبلوره التاريخي النظري المتنوع، ليؤكد نفي امكانية المماثلة بين ما لا يمكن المماثلة بينه، الا بالقفز على العصور والأفكار وأنظمتها.

وفي اطار نفس الهواجس النظرية والأسئلة العنيدة والقاسية يقوم الباحث بتحليل مفهوم «التسامح» ويوضح التحولات التي تحصل من جراء استعماله في محيطين فكريين تاريخيين مختلفين، أما دراسته عن طه حسين فقد سعت الى تقديم مشروع مفكر حاول الجمع بين بعض دعاوى ومفاهيم الليبرالية والاسلام، بدون ان يفتح عينيه على التاريخ مما ترتب عنه طابع الردة والتراجع في المشروع الذي حاول بناءه من اجل التخلي عنه.

بالاضافة الى كل ما سبق من أبحاث مركزية، ومقالات تتعلق بحياة وموت المفاهيم ومفارقاتها في الفكر الاصلاحي العربي المعاصر، يقدم الباحث في الفصل الأول من كتابه وهو تحت عنوان «مقدمات للحديث عن الاصلاح» ما يمكن اعتباره بمثابة خيوط قوية رابطة بين كل أبحاث وفصول الكتاب، حيث يحاول إبراز دلالة مفهوم الاصلاح، والفكر الاصلاحي، والعلاقة بين مفهوم الاصلاح كما تبلور في الفكر الاسلامي الوسيطي، وفي الفكر العربي المعاصر[٨].

نريد أن نختتم تقديم هذا الكتاب بالوقوف على مسألة أساسية تتعلق بلغته ومنطق كتابته. ان شكل الكتابة الذي عرضت بواسطته الأبحاث، يوضح قدرة الكاتب على الدقة في صياغة المقدمات واستخلاص النتائج.

نحن اذن أمام نص محكم، والإحكام المقصود هنا، ضبط ودقة ووضوح، ولاشك ان مسألة الإحكام في الكتابة وطريقة التنازل والتفكير تعتبر ميزة تضفي على مقالات الكتاب كثيرا من القوة، وكثيرا من الوضوح، وهو أمر قل مثيله في أغلب ما ينشر اليوم في باب قراءة الفكر العربي المعاصر.

الا أن كتابا بنفس الوضوح والبيان، والحمولة الفكرية التي حاولنا عرضها وتقديمها آنفا، لا يمكن الا ان يثير في ذهن قارئه أكثر من مشكلة، وأكثر من سؤال ويدفعه الى أكثر من واجهة من واجهات الحوار انطلاقا من إشكاليات البحث، واسئلته، وطريقته في التحليل واستخلاص النتائج، خاصة وأن الكتاب يفكر في مسألة لها أهميتها وراهنيتها في الفكر وفي الممارسة في عالمنا.

في اطار هذا السياق نريد ان ننهي عرضنا بتقديم ملاحظتين من الملاحظات المتعددة التي كنا نسجلها كلما أعدنا قراءة هذا الكتاب.

الملاحظة الأولى: حول مفهومي «الفطرة» و «الحالة الطبيعية» من المؤكد ان الفصل المتعلق بمفهومي «الفطرة» «والحالة الطبيعية» من أكثر أبحاث الكتابة قوة ـ كما أبرزنا في فقرة سابقة ـ الا انه استوقفنا كثيرا، وذلك من حيث أنه لا ينطلق من نص أصلا حتى يزاوج أو يماثل أو يترجم مفهوم الحالة الطبيعية بمفهوم الفطرة، بقدر ما انطلق بصورة غير مقنعة من اعتبار مبدأ التقابل، ثم حاول البرهنة عليه وانتهى الى نتيجة لا نملك الا ان نوافق عليها كلية، لقد قرر ما يلي: «من هنا نفهم كيف أن السلفيين المحدثين حين يلجأون هم أيضا الى اقتباس أفكار ليبرالية، فان اقتباسهم لا يستقيم ما دامت أسس هذه الافكار توجد على طرف نقيض مع أسس فكرهم»[9]. ان هذه النتيجة الصحيحة والمدعمة في فصول أخرى من الكتاب، تقتضي أن يكون الخلط حاصلا في النص الاصلاحي السلفي بين الفطرة والحالة الطبيعية، أما ان لا يكون ذلك فان الأمر يؤدي بنا الى التساؤل عن الغاية من هذا المقال.

هل يتعلق الأمر بمحاولة تجريبية لابراز استحالة المماثلة بين المفاهيم، حتى عندما لا يكون امر اختلاطها وترجمتها واردا في النص الاصلاحي؟

اننا نعتقد ان المنظومة الاصلاحية الاسلامية المسلمة بمبدأ الاستخلاف في الأرض، لا تتيح إمكانية التفكير في مفهوم الحالة الطبيعية كما بلوره الفكر السياسي الليبرالي في القرن السابع عشر.

الملاحظة الثانية: حول العلاقة بين الحركات الاسلامية والسلفية التأسيسية ـ سلفية الأفغاني ومحمد عبده ـ يبدو لنا أنه من اجل فهم موقف الحركة الاصلاحية الاسلامية من مسألة الدولة الوطنية، ومن قضايا الفكر السياسي على وجه العموم يلزمنا ان نقرأ السابقين باللاحقين، أي أن نقرأ الأفغاني ومحمد عبده بواسطة دلالة كتابات سيد قطب والمودودي على سبيل المثال، ذلك ان تصورات المتأخرين، الأحياء منهم والأموات، تكشف في نظرنا أوراق المتقدمين. ان التأويل السلفي الجديد أو المتأخر يعبر في نظرنا عن عمق مواقف السابقين ـ التي اعتقدنا بطابعها التوفيقي ـ وذلك لأنه ينشأ في سياقهم التاريخي والنظري، ويقرأ نصوصهم بروح تتوخى نقل المعاني وتعميمها.

في إطار التسليم بهذه الامكانية يمكن أن نفسر موقف الأفغاني ومحمد عبده، من مسألة الاصلاح السياسي، ومسألة الدولة الوطنية، باعتبارها رغم مظاهرها التوفيقية، ومنازعها في اعتبار عدم تنافر مفاهيم الاسلام مع مفاهيم الحضارة الغربية، تسير في اتجاه الدفاع القوي عن كلية ومطلقية وشمولية المعتقد الاسلامي، وبالتالي تبلور إمكانية إحياء السياسة الشرعية، والاجتهاد السياسي في أفقها وبواسطة مفاهيمهاومسلماتها الكبرى.

ومن هنا اعتقادنا بأن المتأخرين من رجالات الاصلاح السلفي، مثل رشيد رضا وحسن البنا وسيد قطب قد استطاعوا توضيح الموقف وذلك بابعادهم المنحى التوفيقي الذي نشأ تحت ضغط الظرفية الدفاعية، ظرفية الهيمنة ومحاولة الاحتماء بالذات. وعبر عن عمق الاصلاح السلفي حيث لا يمكن ان تقبل «الحاكمية» نظرية التعاقد الاجتماعي لأنها «كفر صريح» حسب تعبير سيد قطب. اما المماثلة بين المفاهيم فقد أصبحت أمرا غير وارد في النص السلفي المتأخر، والحركة السلفية المتأخرة، وذلك لكونهما يفكران في ضرورة استمرار حضور الوحي في التاريخ وذلك من أجل بعث جديد يكفل تجاوز «جاهلية القرن العشرين»، وهذا أمر أكثر اتساقا من الناحية النظرية رغم غربته عن الواقع، وتلك قضية أخرى. . . .

الهوامش

(١) علي اومليل، الاصلاحية العربية ، والدولة الوطنية ، دار الفارابي والمركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص٩٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦

١ ـ يقول الباحث: «ان اقحام تنظيمات من التنظيم الحديث للدولة على نحو تجزيئي، تحت الضغط الاستعماري، وتحويلها كأداة لمراقبة وتسخير البلاد المغلوبة، قوبل من طرف المفكرين المسلمين بموقفين: الأول، اقتطاع انتقائي لمفاهيم متنوعة من أصولها، وهو موقف المفكرين المتشبثين بالليبرالية، وموقف سلفي يتمثل في العودة الى جهاز نظري تقليدي في تنظيم المجتمع والسلطة، مع اعادة النظر فيه، بحسب مقتضيات التأويل.

وتكون النتيجة في كلا الموقفين هي عدم ادراك صحيح متكامل لنظرية الدولة الحديثة» ، ص 106 .

(٤) راجع بخصوص هذه المسألة كتابي الأستاذ عبدالله العروي مفهوم الحرية، ومفهوم الدولة، نشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1981 . وكذلك دراستنا حول الكتابة السياسية عند خير الدين التونسي مجلة دراسات عربية العدد 10 , 1983 ص 115 – 126.

(٥) يعرف سيد قطب الحاكمية فيقول: «فكل حكم يقوم على قاعدة ان الحاكمية لله وحده (. . . .) هو حكم اسلامي، وكل حكم لا يقوم على أساس إفراد الله سبحانه وتعالى بالحاكمية، ولا تنفذ فيه هذه الشريعة لا يعترف به الاسلام ولو قامت عليه هيئة دينية أو حمل عنوانا اسلاميا». العدالة الاجتماعية في الاسلام. ص 103 ، ط 3 1967 .,

(٦) المرجع السابق، ص٢٠١

(٧) علي أومليل. مرجع سابق، ص١٢١ ـ ١٥٠

(٨) نعتقد أن هذا الفصل المتعلق بـ «مقدمات للحديث عن الاصلاح» يمكن أن يكون أكثر فائدة لو أتبع بفصل أو ملحق يحدد فيه الباحث دلالة ومفهوم «الدولة الوطنية» كما تأسس في سياق الفكر الليبرالي الأروبي الحديث، انه في هذه الحالة يمكن أن يساهم في إضاءة فقرات كثيرة مركبة وتركيبية داخل الكتاب.

٩) المرجع السابق، ص٦٤

مراجعة : كمال عبد اللطيف
كلية الاداب ـ جامعة اسيوط

عبد المالك التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي ـ سلسلة عالم المعرفة (٧١) المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت، ١٩٨٣، ٣٦٨ صفحة.

يعتبر الاستعمار الاستيطاني وسيلة من وسائل الاستعمار الأوروبي لتحقيق السيطرة الدائمة على إقليم معين ومع أن الهجرات الاستيطانية بدأت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أن الدول الاستعمارية الأوروبية زادت من تشجيعها لمواطنيها في القرن الماضي ومطلع هذا القرن على الهجرة إلى مستعمراتها في آسيا وأفريقيا، للمحافظة على مصالحها الاقتصادية والعسكرية. واستفادت الحركة الصهيونية من الجو العام المؤيد للاستعمار الاستيطاني في العواصم الأوروبية، من أجل دفع اليهود الأوروبيين على الهجرة إلى فلسطين، كما أن الدول الاستعمارية وجدت في الحركة الصهيونية خير معين لإقامة وطن استيطاني يهودي في قلب الوطن العربي لإعاقة أية محاولة للوحدة والتعاون بين الأقطار العربية في آسيا وأفريقيا، وحدث تزاوج بين المصالح الاستعمارية الأوربية والحركة الصهيونية.

وعن الترابط المصيري بين الطرفين، يأبي كتاب د. عبدالمالك التميمي ليكشف من خلال دراسة تاريخية قيمة، عن قضية الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، آخذاً ثلاثة أمثلة مختلفة هي المغرب العربي وفلسطين والخليج العربي

الحالة الأولى استعمار استيطاني أوروبي مباشر قام وانتهى، والحالة الثانية استعمار صهيوني بدأ ومازال مستمرا، الحالة الثالثة استيطان أجنبي لم تتضح معظم معالمه بعد. ويحاول المؤلف الإجابة على سؤال طرحه في مقدمة كتابه عما إذا كانت هناك دوافع وأساليب ونتائج مشتركة لتجارب الاستيطان الثلاث في الوطن العربي، رغم الاختلاف في طبيعتها. ويذكر الكاتب أن الهدف من دراسته هي فتح الحوار حول قضية الاستيطان في الوطن العربي والتنبه لأخطارها. ولهذا فإن هدف الباحث هو توعية القارىء العربي من خلال دراسة مقارنة لقضية الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي التي بدأت منذ قرنين ولم تنته بعد.

وقسم الدكتور التميمي كتابه إلى ثلاثة أقسام وكل قسم لعدة فصول واستند إلى عشرات المراجع باللغتين العربية والإنجليزية ووضع ملاحق في نهاية الكتاب عن الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة وجدولا عن المستوطنات الإسرائيلية ووثيقة سياسية هامة عن الخطة الصهيونية للشرق الأوسط، وضعها أودونيون عام ١٩٨٢.

خصص الباحث القسم الأول من كتابه للحديث عن الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي، وبدأ الفصل الأول بشرح أبعاد الاستيطان الفرنسي في الجزائر منذ بدايته في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٤٨ ـ ١٨٥١) حتى نهايته في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة (١٩٥٨). وكيف أن الحكومة الفرنسية شجعت هجرة مواطنيها إلى الجزائر، وقدمت لهم التسهيلات اللازمة بعد أن صادرت الأراضي من المواطنين الجزائريين وقدمتها للمستوطنين بحجة أن تلك الأراضي كانت تابعة للدولة العثمانية. وبما أن فرنسا «ورثت» الجزائر عنها فإن الأراضي الجزائرية تصبح ملكا لها. كما انها كانت تعاقب المناضلين الجزائريين في المقاومة بالاستيلاء على أرضهم، وهو نفس الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل ضد المناضلين الفلسطينيين.

وحلل الكاتب العلاقة التي كانت قائمة بين السلطات الرسمية الفرنسية وبين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر وانعكاس تلك العلاقة على الشعب الجزائري وبشكل خاص على الطبقة العاملة الجزائرية باعتبارها أكثر الطبقات معاناة من الاستيطان الفرنسي مما دفع آلاف العمال منهم إلى الهجرة إلى فرنسا.

وفي الجزء الثاني تحدث د. التميمي عن الاستيطان الفرنسي في تونس، وذكر أن السلطات الفرنسية أصدرت مرسوم قانون بعد أربع سنوات من احتلالها لتونس عام ١٨٨١ من أجل تنظيم احتلال المستوطنين الفرنسيين للأراضي والعقارات، وكان من جراء مصادرتها للأراضي من أيدي المواطنين التونسيين وتوزيعها على المستوطنين أن بلغ مجموع مساحة الأراضي التي في حوزة الفرنسيين والأوروبيين في تونس بعد الحرب العالمة الثانية ٧٧٠,٥٠٠ هكتار.

وإلى جانب مصادرة الأراضي فقد كانت السلطات الفرنسية تمارس سياسة تفرقة عنصرية بحق المواطنين العرب في تونس ويشير المؤلف إلى ملاحظة مهمة عند حديثه عن دور اليهود في تونس المشابه لدورهم في الجزائر والمتعاون مع السلطات الفرنسية ضد المواطنين في البلدين.

وفي الجزء الثالث من الفصل الأول تحدث الباحث عن الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى وموريتانيا حيث مارست الحكومة الفرنسية ضد المواطنين نفس السياسة الإستعمارية الاستيطانية التي كانت تمارسها في الجزائر وتونس وصادرت أرضهم ووزعتها على المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى تدمير الاقتصاد في البلدين وبلغ مجموع ما صادرته حتى عام ١٩٥٦ من الأراضي المغربية ١,١٠٠,٠٠٠ هكتار.

وفي الجزء الرابع، بحث د. التميمي في الاستيطان الإيطالي في ليبيا منذ عام ١٩١١ حيث صادرت السلطات الإيطالية مائة ألف هكتار من الأراضي الليبية. وذكر المؤلف خمسة عوامل أدت إلى زيادة هجرة المستوطنين الفرنسيين إلى المغرب العربي والإيطاليين إلى ليبيا وهي القضاء على المقاومة المراكشية عام ١٩٣٠ والليبية عام ١٩٣٢ والأزمة الاقتصادية العالمية وأهمية المناطق التي تسيطران عليها من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية عشية التحضير للحرب العالمية الثانية، وضعف الحركات الوطنية ضد الاستعمار بعد انتقالهم من استعمال الكفاح المسلح إلى العمل السياسي الذي لا يشكل خطراً عليها، وسياسة الحزب الفاشي في إيطاليا الداعية إلى الاهتمام بزيادة هجرة المستوطنين الإيطاليين إلى المستعمرات.

وخصص الكاتب الفصل الثاني من القسم الأول للحديث عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستيطان في المغرب العربي. وعن التأثير الاقتصادي، يشير إلى سيطرة القوى الاستعمارية على الموارد الاقتصادية عن طريق فتح البنوك التي لعبت دورا بارزا في تقديم القروض للمستوطنين الأوروبيين وربط الاقتصاد في دول المغرب العربي مع الاقتصاد الفرنسي.

وبالنسبة للتأثير الاجتماعي فقد تحدث عن العناصر السكانية التي يتألف منها المجتمع المغربي، وعن دور الدين والقبلية في مواجهة الاستيطان. وركز المؤلف على التحولات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المغربي بسبب الوجود الاستعماري الفرنسي بعد أن فقد المواطنون أرضهم وهاجر البعض منهم إلى المدن الرئيسية والدول العربية وأوربا كما يشير إلى هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين المحتلة بعد قيام إسرائيل.

وعن تأثير الاستعمار الثقافي يتحدث الباحث عن السياسة التي سارت عليها فرنسا من أجل تسهيل عملية إدماج المواطنين العرب في الكيان الفرنسي بأن فرضت عليهم الثقافة الفرنسية وحاربت الثقافة العربية والصحافة العربية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأميين وانتشار الجهل في صفوف المواطنين.

وفي نهاية القسم الأول تحدث د. التميمي عن أهمية مقاومة الاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي وليبيا وقال بان «الدروس المستفادة من تلك التجربة الاستيطانية الغربية هي أن العنف الامبريالي لا يهزمه إلا العنف الوطني، وأن الاستعمار الاستيطاني أشرس وأخطر أنواع الاستعمار وأن مقاومته بحاجة إلى جهود مضاعفة وتضحيات كبيرة للقضاء عليه».

«الاستيطان الصهيوني في فلسطين» هو عنوان القسم الثاني من كتاب د. التميمي الذي قسمه إلى خمسة فصول. تناول في الفصل الأول العلاقة بين الإمبريالية العالمية والحركة الصهيونية التي استفادت من اتساع النفوذ الاستعماري الغربي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وربط الصهاينة مصيرهم بمصير الدول الاستعمارية، خاصة بريطانيا التي كان لها نفوذ في المنطقة العربية. وعالج الباحث وثيقة بريطانية مهمة (كامبل بنرمن ـ رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٠٥) الذي دعا فيها إلى ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي» من خلال إقامة حاجز بشري قوي غريب يشكل قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة. واستعرض الكاتب العلاقة التحالفية بين بريطانيا والحركة الصهيونية والمساعدة التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني لهجرة واستيطان اليهود في فلسطين حتى عام ١٩٤٨. وفي الفصل الثاني تناول الباحث قضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وركز على أن جوهر الصراع في فلسطين «هو صراع على الأرض وأن الأرض هي محور النزاع وهدف النشاط الاستيطاني» واستعرض مراحل قيام المستوطنات في فلسطين التي أنشئت معظمها في عهد الانتداب البريطاني. وعن الأساليب التي استخدمتها إسرائيل في مصادرة الأراضي بعد حرب ١٩٦٧، يقول: إن البعض منها يرجع لادعاءات قانونية أوجدتها إسرائيل من أجل تبرير إجراءاتها في مصادرة الأراضي مثل القانون العثماني الذي يسمح بالتصرف في الأراضي الميري إذا تركت من غير زراعة أو رعي، والبعض لأسباب عسكرية وأمنية. وبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت بعد حرب ١٩٦٧، ١٦١ مستوطنة، ومساحة الأراضي التي صادرتها منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٨١ ,٢,٨٦٧,٣٣٠ دونم أي ٣٤٪ من مساحة الأراضي في الضفة الغربية.

وخصص د. التميمي الفصل الثالث للبحث في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث إن مصادرة الأراضي الزراعية من المواطنين الفلسطينيين أثرت تأثيرا كبيرا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهم.

وشرح علاقة إسرائيل مع المواطنين العرب الذين تعاملهم كأقلية وتمارس ضدهم سياسة عنصرية. وفي الفصل الرابع من القسم الثاني ركز د. التميمي على أهمية الكفاح المسلح في استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى دور الطبقة العاملة الفلسطينية في مقاومة الاستيطان الصهيوني منذ الثلاثينات وخاصة في ثورة ١٩٣٦. كما استعرض الباحث الصعوبات والتحديات التي تعترض النضال الفلسطيني وطالب بتحقيق الوحدة الوطنية بين

المنظمات الفلسطينية، وإقامة تحالف استراتيجي مع القوى الوطنية العربية على اعتبار أن المقاومة الفلسطينية هي جزء من حركة التحرر العربية والتحالف بينهما يؤدى إلى الالتحام بين قوى التحرر العربية وهزيمة الإمبريالية والصهيونية ويحقق الوحدة القومية للوطن العربي. كما طالب بتصعيد الكفاح المسلح واستمراره ردا على الممارسات الإسرائيلية التي قامت في الأساس من خلال العنف والإرهاب ونجد الباحث يتنقد في كتابه المطالبين بالتخلي عن استعمال السلاح لتحرير فلسطين.

وفي الفصل الخامس تحدث د. التميمي عن الاستيطان الأوروبي والاستيطان الصهيوني ويعتبر هذا الفصل من أهم فصول الكتاب. حيث وضع أوجه التشابه بين ممارسات المستوطنين الأوروبيين في المغرب العربي والصهاينة في فلسطين من حيث استعمال العنف للقضاء على المواطنين الأصليين من أجل إلغاء هويتهم الوطنية وممارسة التفرقة العنصرية بمختلف صورها ضد من تبقى من المواطنين.

ووضع المؤلف أربعة عوامل متشابه بين الاستيطان في الحالتين وهي:

١ـ أن هناك علاقة تضامنية ومصيرية بين الاستعمار في جميع أنحاء العالم حيث يريد المستوطن الاحتفاظ بالأرض التي سيطر عليها.
٢ـ أن كليهما يعملان ضد العرب للسيطرة على الأرض العربية.
٣ـ هناك تضامن بين يهود المغرب العربي وكذلك المستوطنين الأوربيين مع الصهاينة في فلسطين.
٤ـ هدف الطرفين واحد وهو دفاعهم عن مضار مشتركة وأن إفناء الشعوب الأخرى رسالة حضارية.

وفي نهاية الفصل وضع د. التميمي خلاصة مهمة قال فيها: إننا أمام تجربة استيطانية في المغرب العربي انتهت وتجربة أخرى في فلسطين نعيشها ونواجه فيها امتحانا تاريخيا بل تحديا حضاريا، يكون فيه الخيار بين البقاء أو الفناء، نكون أو لا نكون، نحن أو هم.

وعالج المؤلف في القسم الثالث من كتابه قضية الاستيطان الاجنبي في منطقة الخليج العربي. ومع أن خطورة الاستيطان الأجنبي في الخليج العربي لم تتضح معالمها كما كانت عليه في المغرب العربي وفلسطين إلا أن الحرص والشعور بالمسئولية دفع د. التميمي لمعالجة هذه القضية وربطها بقضايا الاستيطان في الوطن العربي.

وفي الفصل الأول استعرض الباحث بداية الهجرة الأجنبية إلى المنطقة ودوافعها وتشجيع الاستعمار البريطاني لها. وقسم الهجرة الأجنبية إلى مرحلتين ما قبل اكتشاف النفط وما بعده.

وأرجع أسباب الهجرة الأجنبية لمنطقة الخليج لثمانية عوامل:

١ـ تعرض المنطقة لهجرة آسيوية من شبه القارة الهندية لقربها وسهولة المواصلات والعلاقات التاريخية بين الخليج العربي والهند، وكذلك من إيران لظروفها الاقتصادية وكثافتها السكانية وقربها من المنطقة.
٢ـ تشجيع الاستعمار البريطاني للهجرة الأجنبية والدعاية الغربية التي خلقت شعورا لدى دول المنطقة عن أن الخطر عليها يأتي من العمال العرب بسبب انتماءاتهم السياسية.
٣ـ انتشار المد الديني في الفترة الاخيرة، شجع الاتجاه للاستعانة بالأيدي العاملة الاسيوية المسلمة.
٤ـ التطور الاقتصادي في المنطقة وحاجة المشروعات الكبيرة إلى أيدى عاملة فنية غير متوفرة محليا.
٥ـ سوء الأحوال الاقتصادية في الدول الاسيوية القريبة من دول الخليج العربي دفعت المهاجرين إلى المنطقة طلبا للرزق.
٦ـ ضعف وعدم تأهيل المواطنين ليقوموا بسد بعض جوانب النقص والحاجة إلى الأيدى العاملة.
٧ـ الأسباب الخارجية غير المباشرة المتمثلة في نشاط الشركات متعددة الجنسية وأغراض السياسة الإمبريالية العالمية في هذه المنطقة القريبة والبعيدة ومصالحها الاقتصادية فيها.
٨ـ عدم وجود حركة وطنية ومنظمة قادرة على كشف الأبعاد الحقيقية للهجرة الأجنبية وآثارها وكيفية استغلالها من قبل الاستعمار.

ويستعرض الباحث في دراسته أوضاع العمالة الأجنبية في دول الخليج وتزايد عددهم باستمرار، حيث بلغت نسبتهم في دولة الإمارات العربية ٨٦٪ عام ١٩٨٥، بينما نجد أن المواطنين والوافدين العرب لا تتجاوز نسبتهم ١٤٪ فقط. كما أن هناك خمسة ملايين أجنبي يعملون الآن في دول الخليج العربي ومعظمهم من الهند والباكستان وبنغلادش وكوريا والفلبين. ونظرا لقلة عدد المواطنين في منطقة الخليج فإن مثل هذا العدد يشكل خللا خطيرا في توزيع السكان.

وعالج د. التميمي في مؤلفه التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وذكر أن عدم وجود تجانس بين الجاليات الأجنبية يؤثر على استقرار وأمن المنطقة. كما أنه ركز على العلاقة بين المصالح الاستعمارية في المنطقة والهجرة الأجنبية إليها وأكد أن الهجرة الاجنبية تدخل في المخططات الاستعمارية.

وفي الواقع فإن الباحث يفصل بين خطورة وجود العمالة الآسيوية وبين الوافدين العرب بل ويطالب بإحلال العمالة العربية محل الأجنبية ويذكر عدة مخاطر على المنطقة لوجود العمالة الأجنبية فيها، ومن هذه المخاطر:

١ـ أن يتحول بقاؤهم في المنطقة فترة طويلة إلى استيطان، وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية سياسية وتهديدات اجتماعية واقتصادية وسكانية للمنطقة.
٢ـ احتمال استخدام العمالة الأجنبية من قبل قوى معادية ضد مصالح المنطقة، خاصة أن دول شرق آسيا (كوريا والفلبين وتايلند) مرتبطة بالسياسة الاستعمارية الأمريكية.
٣ـ عدم وجود تجانس في الجنسيات الأجنبية يؤثر على استقرار المنطقة.
٤ـ احتمال طلب العمالة الآسيوية من دولها عند تعرضها لأية مضايقات وسبق أن تدخلت الهند والباكستان وسيريلانكا مع دول المنطقة من أجل حماية مواطنيهم ويحذر د. التميمي من الاستيطان السلمي الذي لا يستبعد وقوعه في الخليج إذا ما استمرت الهجرة الأجنبية على ما هي عليه.
٥ـ بعض العمال الآسيويين (خاصة من كوريا الجنوبية) يجيدون استعمال السلاح وهم مدربون تدريباً جيداً ويخشى أن يكون وجودهم في المنطقة مرتبطاً بمخططات ضد استقرار وأمن دول المنطقة.
٦ يؤثر وجودهم على الثقافة العربية، خاصة في الدول التي يزيد عددهم فيها على عدد المواطنين والوافدين العرب.

ويدعو الباحث المثقفين والعناصر الوطنية في المنطقة إلى التحذير من أثر القضية السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويقترح د. التميمي من أجل مواجهة الأخطار المترتبة على الهجرة الأجنبية لدول الخليج العربي، تحقق تنمية فعلية تعتمد على الأيدى العاملة الوطنية والعربية، ووجود القرار السياسي الواعي لمخاطر الهجرة الأجنبية، ومنع هجرة الأميين وغير المؤهلين الذين لا تستفيد منهم خطط التنمية، والتوسع في قيام المعاهد الفنية لتأهيل المواطنين للعمل في مختلف المجالات ومحاربة استيراد العمالة الأجنبية من قبل مكاتب سماسرة، واعتماد التخطيط في مختلف المجالات وربط عملية الهجرة بمشروعات التنمية والاعتماد على الأيدى العاملة العربية بدلا من الأجنبية وأن يتحمل المواطنون المسئولية باعتبار أن القضية قومية ووطنية من المفروض أن يشارك الجميع في معالجتها.

ويختم الكاتب دراسته باستخلاص النتائج من مقارنة تجارب الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي وهي:

١ـ أن الاستيطان نوع من أنواع الاستعمار وأخطر أنواعه فإذا حصل على الأرض ونجح في هجرة المستوطنين وأقام المؤسسات يصبح من الصعب طرده.
٢ـ تدرجت مراحل الاستيطان من هجرات فردية إلى جماعية وإقامة مؤسسات اقتصادية وسياسية، والسيطرة على الأرض وغزو المنطقة المستهدفة بالقوة وإقامة الكيان الاستيطاني وفرض الامر الواقع والشرعية القانونية على وجوده.
٣ـ أن التجارب الاستيطانية في الوطن العربي لم تكن تستطيع أن تنجح لولا وجود تفكك وتجزؤ في العالم العربي.

٤ـ أن هناك ميزة خاصة تمتاز بها التجارب الاستيطانية الثلاث في الوطن العربي وهي أن التجربة الاستيطانية الأوروبية في المغرب العربي كانت مدفوعة بالقوة وانتهت بانتهاء الاستعمار، والتجربة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين التي هي وليدة الاستعمار الغربي نجحت في إقامة كيان استيطاني ومازالت قائمة. والتجربة الاستيطانية في الخليج العربي سلمية، وهي إن لم تكن قائمة في الأساس لأغراض سياسية إلا أنها من الممكن أن تستغل سياسيا في المستقبل.

٥ـ أن الهجرة السلمية ممكن أن تتحول إذا أخلت بالتوازن السكاني إلى كيانات استيطانية.

٦ـ أن الاستيطان الصهيوني تحول مع الوقت إلى قوة أمبريالية في المنطقة تخطط لتجزئة وبث الفرقة في العالم العربي.

٧ـ تحذير المناطق العربية التي تعيش خلخلة سكانية وتتمتع بموقع استراتيجي هام وقوة اقتصادية من الاستيطان الأجنبي.

٨ـ أنه من أجل الرد على المد الاستيطاني في الوطن العربي يجب تحقيق الديمقراطية الحقيقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي لدى المواطنين.

٩ـ وجود العمالة العربية الأجنبية في الخليج العربي يدل على الحاجة إليها ولهذا فمن المفروض تهيئة الموارد البشرية المحلية وتنويع المصادر الاقتصادية ومجالات العمل للمواطنين من أجل الاستغناء عن العمالة الأجنبية.

١٠ـعلى المسؤولين العرب أن ينتبهوا للآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للهجرة الأجنبية في الوطن العربي.

وفي الواقع فإن هذا الكتاب إضافة جديدة للمكتبة العربية يعالج بحماس شديد قضية الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ويحذر من خطورتها، ومع أن هناك العديد من المؤلفات العربية التي عالجت قضايا الاستيطان في الوطن العربي كل على حدة إلا أن هذا الكتاب يعتبر أول دراسة شاملة موحدة تعالج قضايا الاستيطان في المغرب العربي وفلسطين والخليج العربي. ولا شك أن مخاطر الاستيطان الأوروبي على المغرب العربي قد انتهت بعد استقلال الدول العربية، وأن مخاطر الاستيطان الصهيوني على فلسطين ماتزال قائمة، إلا أن ربط الاستيطان الأجنبي في الخليج العربي مع الاستيطان في مناطق عربية أخرى تضررت منه هو باعتقادي الهدف من وراء هذه الدراسة القيمة التي تثير قضية حساسة وخطيرة، لأن د. التميمي أراد تسليط الأضواء على قضية العمالة الأجنبية في الخليج العربي وخطورتها على استقرار وأمن المنطقة وربطها مع دول عربية عانت من قبل هذه الظاهرة الخطيرة التي يظهر أبعادها وحجمها الحقيق أمام المواطن العربي:

مراجعة : أحمد سعيد نوفل
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

عايد طه ناصف: الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨١، ٧١ صفحة

لقد أصبحت منطقة الخليج العربي في نهاية الستينات وبداية السبعينات المحور الأساسي للسياسات الدولية المتناقضة، واهتم الساسة والباحثون بهذه المنطقة نظرا لما تمثله من ثروات نفطية وموقع جيوبوليتكي وقاعدة للتنافس بين القوتين الأعظم (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي). ولقد كان القرار البريطاني بالانسحاب من المنطقة العامل الأساسي لتعاظم التواجد الأمريكي غير المباشر في المنطقة ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تغيرت المعادلة السياسية إقليميا ودوليا، فلم تعد إيران حامية الراية الامريكية وأصبح للاتحاد السوفييتي تواجد مباشر في المنطقة بعد تدخله في افغانستان، واندلعت الحرب العراقيةـ الايرانية التي استنزفت خيرات وجهود الشعبين المتجاورين.

ومن هذا المنطلق ومع ظهور عوامل جديدة في المنطقة وقوى سياسية مختلفة ، أصبح للقطبين العظيمين دور أكثر تمايزا وأكثر اهتماما في هذه المنطقة التي كانت ومازال وستظل محور السياسة الدولية . ورغبة من مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة في دراسة وتحليل وتقييم الأوضاع السياسية الاقليمية والدولية في المنطقة نشرت هذا البحث ضمن سلسلة شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية في المركز .

محتوى الكتاب

يتألف الكتاب من فصلين ، الفصل الأول ويتضمن دور «الاستراتيجية السوفيتية في منطقة الخليج العربي» ، ويصور الباحث بأن للاتحاد السوفيتي مخططات وأهدافاً استراتيجية عالمية ويتفرع عنها مخططات استراتيجية في المنطقة نستقرئها من خلال اتجاهاته ومخططاته في المنطقة منذ الخمسينات (١٢) ويتابع الباحث تطبيقات السياسة السوفيتية تجاه دول المنطقة والتي تتسم بالواقعية والعقلانية ومنها انشاء علاقات عملية مع الكويت وايران والعراق .

وأن هذه السياسة مرت بمراحل عديدة منها مرحلة الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية ، ومرحلة الاعتبارات الاقتصادية . والدور المستقبلي للاتحاد السوفيتي يمكن تفهمه من منظور اعتبارات الطاقة الانتاجية البترولية ، وأن المنطقة تمثل امتدادا لشبكة ترتيبات عسكرية إستراتيجية في المنطقة العربية ، إحداهما جنوبي يمثل امتدادا من انجولا الى أثيوبيا مارا بسوقطرة وعدن وثانيهما شمالي يمتد عبر الجزائر وليبيا الى سوريا وأفغانستان .

وطبقا لرؤية الاتحاد السوفيتي للمنطقة فانها منطقة «هلال الأزمات التي تتبارى فيها الاستراتيجيات بحكم طبيعتها التي تتسم بالتأزم الداخلي والاستنفار السياسي والتوتر في علاقات الجوار بما يؤدى الى سباق التسلح وكثافة التناقضات الأيدلوجية وغياب العقائد السياسية ، والتناقضات الاقتصادية بين دول تتسم بالثراء الاقتصادي وأخرى فقيرة ، واختلال الموازين بين نظم تقليدية واخرى ثورية» (١٥)

ويعدد الباحث العوامل التي ساهمت بتوسيع العلاقات السوفييتية العربية منذ الخمسينات بداية بتغير المفاهيم السياسية السوفيتية تجاه المنطقة ، قيام الاحلاف المضادة للاتحاد السوفييتي ، المتغيرات الدولية لصالح المخططات السوفيتية ، اظهار حسن النوايا السوفيتية ، مقاومة الامبريالية ، صفقة الاسلحة التشيكية وتمويل السد العالي ، مبدأ ايزنهاور لحفظ السلام ، تأييد الثورة العراقية عام ١٩٥٨ ، والسياسة السوفيتية المتسمة بالحذر والتعقل.

وأشار الباحث الى أن سياسة السوفيت الجديدة تبنى على وصايا بريجنيف الخمس ، بعدم انشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج ، وعدم التلويح باستخدام القوة ، اتباع سياسة عدم الانحياز للمنطقة ، احترام سيادة المنطقة على ثرواتها ، عدم استخدام التهديد ضد التبادل التجاري او القنوات البحرية ، وأن هذه الوصايا ستكون محورا للاتجاه السوفييتي المستقبلي في المنطقة ، وأن سياسة المد والجزر الدولية حسبما يفسرها الكاتب تحتاج إلى مشروع امني عربي حيث تكون «صياغة استراتيجية عربية اسلامية عُليا بالمقام الأول تذوب من خلالها الخلافات الاقليمية العربية والاسلامية يتلوها استراتيجيات خليجية مُثلى تطرح أمنا من واقع مصالحها الاقليمية والقومية وتطرح جيادها على حلبة المصارعين» . (٣٧)

وأما الفصل الثاني فانه يتطرق الى الاستراتيجية الامريكية الدولية في العالم وفي منطقة الخليج العربي خاصة عقب الحرب الامريكية الاسبانية في ١٨٩٨ مرورا بمبدأ منرو ، وحلقة الأحلاف السياسية والعسكرية «سياسة الاحتواء» ونهاية سياسة الانتقام الامريكي لما بها من مصالح استعمارية وامبريالية (مصالح اقتصادية بترولية واستراتيجية عسكرية) .

وكانت بداية التدخل الامريكي باديء ذي بدء عن طريق الأساليب غير المباشرة أي عن طريق تحالف بريطاني أمريكي مشترك ثم تمكنت الولايات المتحدة في منتصف السبعينات من التدخل العسكري المباشر في المنطقة عن طريق الاتفاق الامريكي العماني لاستغلال جزيرة مصيرة العمانية .

لقد تدخلت الولايات المتحدة في المنطقة عن طريق الامتيازات البترولية في دول الخليج ، ومع زيادة التنافس البريطاني ـ الامريكي ودخول الولايات المتحدة معترك الدبلوماسية الدولية حيث صرح وزير خارجية أمريكا دالاس في

عام ١٩٥٣ بأن منطقة الشرق الأوسط تمثل الجسر الاستراتيجي بين الغرب والشرق وبين آسيا وأفريقيا، وأن أي اختلال في توازن القوى سيضر المنطقة برمتها. الا أنه برغم ما يقال حول التنافس بين المصالح الامريكية ـ البريطانية فانها في حقيقة الأمر لم تكن الا «تنسيقا واتفاقا بين القوى الغربية يهدف أساسا إلى خدمة المصالح المشتركة بينهم في هذه المنطقة»(٥٢)

وتطرق الباحث الى ندوة «فندق هاي ـ آدمز في واشنطن» التي أقيمت عام ١٩٨٠ ودرست موضوع مستقبل التواجد الغربي في المنطقة وأهميته من حيث كون المنطقة المصدر الرئيسي للنفط، وللحد من التوسع السوفييتي، وتحقيق الاستقرار في المنطقة، اضافة إلى أمن اسرائيل. وبحث المشاركون الأساليب التي تحد من التوسع السوفييتي في المنطقة ومن بينها، النهضة الاسلامية، مقاومة الشعوب الوطنية ضد السيطرة، وعدم رضا العالم الثالث عن تدخل القوى الكبرى وموقف ومصالح الدول الصناعية الأخرى في المنطقة وهذه الجوانب المقيدة تمثل جزءا من سياسة الردع الامريكية.

يرى الباحث أن سياسة الردع الامريكية تعتمد على جوانب غير عسكرية وجوانب عسكرية، فالجوانب غير العسكرية تأتي في مقدمتها تقليل الاعتماد على الواردات البترولية الخليجية، حتى تحرم السوفيت من ورقة رابحة اضافة الى تقديم العون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط التي تواجه مصاعب اقتصادية حتى لا تؤدى الى عدم الاستقرار السياسي الداخلي.

وتركز هذه الاستراتيجية على جوانب عسكرية تتمثل في التواجد الامريكي المباشر في المنطقة ومن أمثلتها قاعدة ديغو غارسيا في المحيط الهندي، قاعدة مصيرة العمانية، قاعدة مومباسا في كينيا، قاعدتي بربرة الجوية والبحرية في الصومال، قاعدة قنا ـ الاقصر مرسى علم المصرية، وقاعدة قبرص للاستخبارات.

وفي الفترة الأخيرة تشكلت قوات التدخل السريع، لغرض توجيه ضربة سريعة الى النقاط المتأزمة في العالم الثالث خصوصا في منطقة الخليج.

وتواجه امريكا معوقات عديدة في سياستها الاستراتيجية، منها تزايد النفوذ السوفييتي، تحول تركيا الى معسكر عدم الانحياز، نجاح ثورة ايران، العداء الاستراتيجي الخليجي.

أما الرؤية المستقبلية للاستراتيجية العسكرية الاميركية فإنها تتمثل في وجود عسكري أمريكي دائم وفعال في المنطقة، تخزين مبكر للمعدات الثقيلة اللازمة للقوات الجوية، زيادة معدل الحركة الاستراتيجية وذلك بتقوية امكانيات النقل الجوي والبحري، والتدريبات الدورية في المنطقة. أما الجزء الاقتصادي لهذه الاستراتيجية فإنه يتمثل في السيطرة واحتكار الأرصدة الضخمة العربية المستثمرة في الخارج.

نقد البحث:

يعتبر البحث إضافة قيمة للأدبيات العربية التي تفتقر الى تحاليل علمية موضوعية عن تزايد التواجد الدولي في هذه المنطقة، وأن هذه الدراسة دليل على الاهتمام المستمر من مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة بالأمور التي تهم هذه المنطقة.

ولكن على الرغم من ايجابياته فإن البحث يكتنفه الكثير من العيوب، فطريقة التوثيق من الادبيات الغربية غير سليمة، كما لم يعتمد الباحث على مراجع سوفييتية في دراسته وإنما مجملها غربية وعربية، ولم يبحث في الوثائق الرسمية سواء كانت أمريكية أو سوفييتية وخاصة أنه يتوفر العديد من هذه الوثائق ويعتبر البحث سطحيا جدا، غير متعمق بالاستراتيجيات السوفييتية أو الامريكية. وهو غير متسلسل الأفكار، إذ يقفز الباحث من نقطة الى أخرى، فمثلا يتحدث الباحث عن الاستراتيجية السوفييتية في المنطقة الخليجية(١٢) ثم يقفز الى التحدث عن مقدمة الاستراتيجية السوفييتية. (١٥)

مراجعة : عبدالرضا أسيري
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وارادة التكامل القومي
القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٣، ٢٥٦ صفحة.

إن الوضع العربي المتردي ـ بشكله الحالي ـ يثير في نفس كل عربي المرارة والضيق بل واليأس ولكن هذه المشاعر قد تتحول ولا أقول تزول إذا انتقلنا من هذا الذي يجري على خشبة المسرح العربي إلى ما يدبر في الكواليس لهذا الكيان العربي. . . وأعنى بالكواليس تحديداً تلك المؤتمرات المدبرة لتدمير العقل العربي من جانب تلك القوى التي يهمها بقاء الوطن العربي ضعيفا هزيلا ومسرحا لروايات قذرة من تبادلات غير متكافئة مع الخارج وتهريج سياسي بين الأنظمة ومزيد من الاحتلافات وللتدليل على أن تدمير عقل العرب هو الوسيلة المضمونة للسيطرة عليه نسوق هذه القاعدة السلوكية العلمية ومؤداها أن السلوك الفعلي هو نتيجة للإدراك وهي مصاغة على النحو التالي
إدراك ← فهم ← سلوك قولي ← سلوك فعلي ←

وللتوضيح نضع عليها أمثلة تطبيقية من تاريخ العرب وواقعهم ـ على العرب ومصرفي حالتي الازدهار والتخلف.

أولا: مرحلة الازدهار:

القاعدة: إدراك ← فهم ← سلوك قولي ← سلوك فعلي

التطبيق على العرب: للعرب وظيفة حضارية (نشر الدعوة) ← استيعاب الدور ← الدعوة ← قيام الحضارة العربية.

التطبيق على مصر: مصر قلب العرب بعد سقوط بغداد ← استيعاب الدور ← إعلان التحدي ← كسر شوكة التتار ثم الصليبيين.

ثانيا: في مرحلة التخلف الحالي:

القاعدة: إدراك ← فهم ← سلوك قولي ← سلوك فعلي

التطبيق على العرب: العرب متخلفون ازاء الغرب ← القناعة بذلك ← دعوات انهزامية تبعية للخارج.

التطبيق على مصر: العرب سبب تخلف مصر ← القناعة بذلك ← دعوات لانتماءات غير عربية ← توقيع كامب دافيد والتخلي عن دورها.

لذلك أيقن الغرب أن تغيير الادراك سيتبعه تغير دور العرب وهذا واضح لكل من ألقى السمع والبصر وهو شهيد، ومن هنا تأتي اهمية هذا الكتاب الذي نعرض له وهو يرصد هذه الظواهر ويدلل عليها ويقدم أساليب مواجهتها والكتاب يتكون من ثلاثة مباحث تسبقهم مقدمة يعرف فيها المؤلف بالمشكلة السياسية للثقافة العربية وفي نهاية الكتاب ملاحق تطبيقية حول بعض ما تناوله المؤلف في صلب الكتاب.

في المقدمة ومنذ الكلمات الأولى ينبه على أن الثقافة العربية التي يتكلم عنها هي ثقافة عربية اسلامية إذ لا وجود لثقافة عربية خارج الاسلام كما يقول، وحول العلاقة بين الثقافة والسياسة، يرى أن الثقافة هي الاطار الذي يحدد طبيعة السلطة في المجتمع ومقوماتها وطريقة ممارستها وواجب الحاكم والمحكومين وحقوقهما. كما يبرز أثر النظام السياسي على الثقافة حيث إنه من غير المتوقع الا تزدهر الثقافة في ظل نظام مستقر تسوده الحرية والعدالة حيث تنمو الافكار ويزدهر العقل ليقدم أرقى إبداعاته والعكس صحيح تماما في ظل نظام ديكتاتوري سلطوي، وهذا يجرنا إلى تعريف المؤلف للثقافة بقوله «الثقافة هي الاطار الفكري للادراك الجماعي وهي المادة التي يتكون منها الولاء

(ص١٢)، وباعتبارها المادة التي يتكون منها الولاء لذلك يطلق المؤلف على عملية التخلي عن الثقافة الخيانة، ورغم خطورة التخلي عن الثقافة الا أننا نجد أمما عريقة تتخلى عن ثقافتها فما الذي يدفعها إلى ذلك؟؟ يجيب المؤلف على ذلك بأن هذه الأمة تعاني من تمزق نفسي يجعلها تنظر إلى تراثها الثقافي على أنه قادها إلى التخلف وفرض عليها التدهور وجعلها مطية للآخرين، ومما يساعد أيضا على وجود دعاوى من جانب الأمم الخارجية للثقافة العالمية حيث تميع الحدود بين الثقافات (ص١٣ ـ ص١٤)، وليس هناك تمزق نفسي أكثر من احتلال الوطن العربي والدعاوى الصهيونية التي توافرت لها فرص ذهبية لأداء غايتها وهذه الفرص يرصدها المؤلف في ثلاثة مظاهر:

١ـ التراث المترسب من الكراهية العميقة للعرب من الأوروبيين منذ العصور الوسطى حيث إن العرب هم الوحيدون الذين فتحوا أوروبا وأقاموا بها حضارة مستقرة، وقد تلاقى هذا الشعور الأوروبي مع الأهداف الصهيونية فتطالع في نصوص الحروب الصليبية دعوة بابوات روما إلى إعادة أرض اسرائيل إلى بني اسرائيل ووضع حد لكل ماله صلة بالدعوة المحمدية.

٢ـ الحركة الاستشراقية التي لعبت دورا مزدوجا حيث مكنت القيادات الأوروبية من التعرف على مواطن القوة والضعف في الخصم ومن ناحية أخرى خلقت القناعة لدى القيادات العربية (السياسية والفكرية) بأن التراث الاسلامي إن هو الا تعبير عن التخلف ولا سبيل للتقدم إلا بطرح هذا التراث وما كانت تطمع في أن يردد كبار مثقفي العرب هذه الدعاوي.

٣ـ قدرة القيادات اليهودية على فهم الشعوب العربية وذلك راجع إلى طول التعايش الذي يمتد إلى ما قبل الاسلام واستمرار ذلك التعايش في ظل التسامح الاسلامي مما أتاح لهم العمل والعيش بحرية ويورد عبارة مشهورة للمؤرخ الأشهر «كابلان» حيث يقول «إن التجديد المعاصر لليهودية ـ يعني إنشاء اسرائيل ـ ماهو الا بفضل العودة إلى التقاليد الاسلامية» (ص١٥ ـ ص١٩).

بعد هذه المقدمة المليئة بالرصد والتحليل نتصفح الكتاب فنجد المؤلف في المبحث الأول (ص٢١ ـ ص٧٨) يضع أيدينا على حقيقة هامة وهي أن تعامل الحضارة العربية مع الحضارة الغربية مع الحضارة الاسلامية لم يأخذ أيا من الأشكال المتعارف عليها في التعامل بين الحضارات وهي التزاوج أي التأثير المتبادل أو الاستمرارية لا التقليد الاعمى ولا الانغلاق.

بل يرى د. حامد ربيع أن الغرب استحدث وسيلة تعامل أسماها التسميم (ثقافي ـ سياسي ـ حضاري) ونظرا لأهمية التعرف على هذه الوسيلة نظر لها في المبحث الثاني ولكن قبل أن يختم المبحث الأول رصد الحرب الفكرية في المنطقة وحدد سماتها وأهدافها في نقاط خمس وهي:

(١) الكراهية التاريخية المترسبة في الوعي الجماعي الاوروبي تجاه الحضارة العربية الاسلامية.
(٢) المصالح الغربية والاجنبية في الوطن العربي وبالذات المصالح الاقتصادية.
(٣) القناعة الامريكية بان الوحدة الاسلامية هي البديل لكتلة عدم الانحياز.
(٤) كذلك خوف الاتحاد السوفيتي من المد الاسلامي ورغبته في عدم ايقاظ الوعي الاسلامي في جمهورياته الست الاسلامية المستقطعة.
(٥) اسرائيل وسعيها للهيمنة على المنطقة الاقليمية وأن تصبح مصنعاً يصب فيه العرب موادهم الخام (ص٦٤ ـ ٦٦).

ونظرا لخطورة هذه الحرب يضع المؤلف أدوات المواجهة وهي:

(١) الجامعات الحضارية ووظيفتها فهم التراث القومي وتنقيته وبلورته في قالب عصري وتحديد أسلوب التعامل مع العالم المعاصر.
(٢) مراكز بحوث إحياء التراث القومي المستقلة.
(٣) السياسة الثقافية المتجانسة والموحدة على الاطار القومي.
(٤) تشجيع وخلق مسالك التعامل بين الطبقات المثقفة والمتخصصة (ص٥٣ ـ٦٤).

في المبحث الثاني (ص٦٩ ـ١٣٦) يعرف المؤلف مفهوم التسمم السياسي حيث أن له كما قدمنا دلالات مهمة وآثاراً خطيرة ويقترح المؤلف للتعريف بهذا المفهوم أن يحلله على المستوى الفردي حيث نجد أن مفهوم غسيل المخ هو أقرب المفاهيم للتسميم السياسي على المستوى الفردي وغسيل المخ يعني «استغلال العقد الكامنة في الشخصية الفردية بخلق حالة من التحلل والتآكل في الارادة الذاتية بحيث نستطيع تطويع تلك الارادة لتصير أداة في يد إرادة أخرى تدفعها كما تشاء» (ص٨١) والتسميم السياسي هو تعبير عن نفس المفهوم ولكن من منطلق جماعي ويعرفه المؤلف بقوله: «عملية غرس قيم دخيلة في نظام القيم السائدة في المجتمع السياسي ثم تضخيم تلك القيم الدخيلة تدريجيا لترتفع إلى مستوى القيمة العليا بما يعنيه ذلك من إضعاف لتلك القيمة التاريخية وإدخالها إلى مستوى القيم الفرعية التابعة والثانوية أن لم يكن رميها بحرا (ص٨٢).

وقمة الخطورة في هذا المفهوم أن تطبيقه يؤدى إلى تفتيت الوحدة في المجتمع المعرض له وبالتطبيق على الواقع العربي المعاصر نرى آثاراً سلبية عديدة ولكن المؤلف يشير إلى أهمها في قلب العرب مصر ـ وأيضا في كثير من الأحيان في الوطن العربي كله:

(١) التناقض في المفاهيم المرتبطة بطبيعية الانتماء فرعوني ـ عربي ـ اسلامي ـ متوسطي عثماني وهذا التناقض مما يدعو للأسى إنه ليس بين مدارس فكرية ولكنه داخل نفس الشخص فنجد د. طه حسين عميد الادب العربي، يدعو لانتماء (متوسطي) ويكتب على هامش السيرة ود. هيكل يدعو لانتماء (غربي) ويكتب عن حياة محمد (العربي).
(٢) عدم الوضوح الأيديولوجي واخفاق الفكر السياسي في بناء أيديولجية قومية.
(٣) عدم القناعة بالانتماء العربي والهجوم على كل ماله صلة بالعروبة ونذكر بسلامة موسى.
(٤) عدم الادراك بوظيفة مصر الحضارية وهي أن مصر قلب الوحدة العربية الاسلامية والا ماكان كامب دافيد.

وفي نهاية المبحث لا ينسى المؤلف أن يشير إلى جوانب قصور صارخة في الفقة السياسي الغربي حيث يخلطون هناك بين وظيفة الدولة ووسائل تحقيق ذلك ويقدم الاطار المقابل المستوحى من الخبرة الاسلامية.

في المبحث الثالث (ص١٣٧ ـ ١٨٤) يرسم المؤلف صورة متكاملة لوضع الطبقة المثقفة في العالم العربي وعناصر هذه الصورة كالتالي:

أولا: أهمية الطبقة المثقفة:

وتنبع من كونهم يمثلون الاستمرارية الحقيقية للمجتمع العربي فهم أولا ورثة طبقة العلماء وهم ثانيا التعبير الحي المستجد عن الوعي وهم ثالثا الارادة الواعية بحقيقة التطور الوحدوي.، ويضع المؤلف هذه الطبقة في سياقها التاريخي عبر الخبرة العربية الاسلامية فقد لعبوا دور الوسيط الواعي بين الحاكم والمحكومين ولا نجد مجتمعا جعل طبقة العلماء أحد عناصر تكوين الدولة مثلما حدث في الخبرة العربية ويسجل لهم دوراً قيماً في كونهم مثلوا تجانس المجتمع العربي رغم اختلاف النظم وصعوبة الاتصال وليس أدل على ذلك من الحوار بين الغزالي عالم الفقه الأشهر في المشرق العربي وابن رشد فيلسوف قرطبة.

ثانيا: أزمة المثقفين في الواقع العربي ومظاهرها هي:

(١) النقل الأجوف للفكر الغربي دون فهم حقيقي أو مساهمة فعالة.
(٢) مداهنة النظم العربية.
(٣) عدم القدرة على فهم وتحليل المشاكل بعمق والاكتفاء بطرح رؤية سطحية سرعان ما تقع على رؤوس الشعب العربي.
(٤) الهروب من أداء الوظيفة الحضارية والقناعة بأن الوظيفة الاساسية هي نوع من الفن وقد يتعللون بأن النظم لا

تسمح ولكن د. حامد ربيع يرد عليهم بقوله «ومتى سمح حاكم جائر لمفكر ثوري أن يفكر بحرية»؟ ويذكِّر بملايين لسنا في حاجة لذكرهم (ص١٦٣ ـ ١٦٨).

ثالثا: نحو ثورة ثقافية:

وكعادة المؤلف طوال الكتاب فإنه يقدم لهذه الطبقة ـ ايمانا منه بدورها وأهميتها ـ يقدم لها منافذ تعبير وعمل جديدة وحرة وهي:

(١) النقابات المهنية المستقلة التى أثبتت حتى الآن قدرتها على التصدي للحكام والدفاع عن حقوق المحكومين من منطلق مصالح وتقاليد مجردة لا تعرف سوى الحياد والتعبير عن الأحداث القومية ويسجل مواقف مشرفة لنقابات ذوى الرداء الأسود.

(٢) الاتحادات العربية ويرى أن الطبقات المثقفة لم تستغل هذه الأداة بشكل جيد خاصة وأنه يرى أن هذه الاتحادات أداة مستقلة لخلق الارادة الحرة المكتملة على مستوى المجتمع العربي ويحث هذه الاتحادات على تحقيق الاستقلال المادي والمعنوي عن طريق نقل مقارها خارج الأرض العربية.

(٣) الجمعيات الفكرية المستقلة وهي تكمل السابقة وهي بثمابة معاقل لتكتيل القوى المثقفة على المستوى الشعوبي لبلورة الارادة القومية في الواقع المحلي والتاريخ يعلمنا أن هذه الجمعيات جعلت منها الدول المتقدمة في لحظات العبودية والذل أساس بناء الحركة السياسية الواعية ويمثل المؤلف بجمعية «جان بولان» في فرنسا إبان الحكم النازي.

(٤) إنشاء مراكز البحوث الاستراتيجية بمواصفات جديدة حيث أن المراكز الموجودة حاليا لا تدعو إلى أية بارقة أمل وهذه المراكز الجديدة لابد أن تتمحور حول الولاء بالمصير القومي والالتزام بالعمل الوحدوي ولابد لها من مواصفات الاستقلالية والارتفاع عن مستوى التوجيهات الحزبية أو الحكومية أو الفئوية أي أن تكون مدارس فكرية لبلورة الارادة القومية على مستوى الإدراك والقصور. (ص١٧٨ ـ ١٧٩).

نظرة تقيمية للكتاب

أعتقد أنه من خلال العرض اتضح ما لهذا الكتاب من أهمية ولكن نسجل هنا بعض الجوانب الايجابية والاخرى غير الموفقة.

أولا: بعض الجوانب الايجابية للكتاب:

(١) إن الكتاب يحلل أزمة الواقع العربي من منطلق جديد وهو المنطلق الثقافي وبالتالي يصحح الوعي بهذا البعد ويعطي للعوامل الثقافية دورها الذي تستحقه في عملية الصراع الحالي حيث إن معظم الكتابات الأخرى تركز فقط على الأبعاد المادية التي لم يتجاهلها المؤلف.

(٢) إن الكتاب يطرح مجموعة حلول جيدة للازمات التي نعيشها رغم الضباب المحيط بتلك الازمات وهذا في رأيي من أهم مزايا الكتاب حيث لا يكتفي بتوصيف الأزمات بل لابد من المساهمة في الحل.

(٣) الكتاب يجمع بين خاصيتين تجعلانه من النوع السهل الممتنع حيث إنه في الوقت الذي يناقش فيه أزماتنا العربية بعمق ودراية وهدوء فإنه يثير في نفس القارىء الثورة والرغبة في تغيير هذا الواقع المرير.

ثانيا بعض الجوانب غير الموفقة:

(١) عدم الترتيب حيث يتكلم حول بعد تطبيقي بشكل هام ومطول ثم يعود فينظر لهذا البعد والتعريف بمفاهيمه ويظهر هذا بشكل واضح في الكلام عن «التسميم السياسي» حيث تناوله تطبيقا في المبحث الأول ثم نظر له في المبحث الثاني.

(٢) عنوان الكتاب لا يستوعب بعض الجوانب الهامة في الكتاب حيث إن عملية الغزو متعددة الأطراف متعددة الأهداف متعددة الوسائل ولكن لعل المؤلف اختار أقواها إلحاحا بحكم التعايش في المنطقة وكذلك أكثرها تأثيرا وأشملها الى حد ما وهو الغزو الصهيوني.

(٣) هناك بعض القضايا التي حسمها المؤلف بسرعة ومن جانب واحد مثل مقولاته حول الثقافة العربية والاسلامية رغم اتفاقي معه في المعتقد والرأي ولكن كان من الواجب بيان سبب استبعاد الآراء الأخرى على الأقل بسبب ثقلها الكمي وكونها مشكلة من مشاكل الثقافة العربية.

وفي النهاية فإن هذه الجوانب لا تنقص بأي شكل من قيمة هذا الكتاب القيم الذي مهما قيل عنه فسيبقى فوق كلمات الثناء.

مراجعة: مجدى حسن عاشور
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

توفيق الطويل، في تراثنا العربي الاسلامي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس ١٩٨٥، ٢٥٦ صفحة

إن التنكر للتراث العربي الاسلامي ودوره في خدمة الحضارة العالمية لا يزال قائما، ومرد ذلك إلى أسباب في مقدمتها أن علم الباحثين بهذا التراث ناقص أشد النقص، لأن المخطوطات العربية العلمية لا تزال دفينة في بطون المكتبات، بالاضافة إلى أن غارات المغول والأتراك قضت على جزء من هذا التراث. أيضا فإن ما نقل من هذا التراث إلى أوربا انتحل المترجمون كثيرا من مصادره لأنفسهم ولم يردوه إلى أصحابه.

ولذلك تأتي هذه الدراسة لتقدم لمحات من تراثنا العربي الاسلامي في عصوره المزدهرة، وتثبت أيضا أن العرب كان لهم السبق في التوصل إلى خصائص التفكير العلمي قبل مئات السنين من اكتشافها في أوربا، كما تقدم هذه الدراسة أيضا الكثير مما يثبت تقدم وتفوق العرب في كثير من العلوم والآداب، وانتقال ذلك كله إلى أوروبا في عصور التخلف والبداوة لتساهم في بناء النهضة الاوروبية الحديثة.

ومؤلف هذه الدراسة الدكتور توفيق الطويل أستاذ الفلسفة الاسلامية غير المتفرغ بكلية الآداب جامعة القاهرة، وله العديد من الاسهامات العلمية مؤلفة ومترجمة منها: أسس الفلسفة، الأخلاق، العرب والعلم في العصر الذهبي، الدين والتاريخ والفلسفة

وقد قسم المؤلف دراسته هذه إلى ستة فصول نعرضها بإيجاز في الآتي: ـ

١ ـ خصائص التفكير العلمي بين تراث العرب وتراث الغربيين:

تناول المؤلف في الفصل الأول من دراسته خصائص التفكير العلمي السائد خلال هذا القرن، وكشف عن سبق العرب في عصورهم الوسطى إلى كثير مما كشفه المحدثون في أوروبا من هذه الخصائص ومنها: ـ

أ ـ البدء بتطهير العقل من معلوماته السابقة: وقد سبق العرب إلى معرفة هذه الخاصية منذ مئات السنين، حيث

أوجبوا على الباحث منذ بداية بحثه أن يطهر عقله من كل ما يحويه من أفكار حول موضوعه، خشية أن تتلف بحثه وتوجهه إلى غير ما يقتضيه منهجه. وتوسلوا إلى ذلك بالشك المنهجي أو الارادي، وقد مارس «الغزالي» الشك قبل التيقن، وقد قال في «المنقذ من الضلال»: إن من لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقى في العمى والحيرة. ويوضح ذلك ضرورة الشك المنهجي الذي يعوق التسرع في التصديق، ويغري بتمحيص الحقائق ونقد المصادر ويمهد للتثبت من صحة الأفكار.

وقد نبه إلى هذه الخاصية قبل «الغزالي» الكثير من العلماء والباحثين العرب منهم الجاحظ وأبو هاشم البصري، وكذلك الحسن بن الهيثم وبذلك نستطيع القول أن العرب قد سبقوا إلى معرفة هذه الخاصية وزاولوها في دراساتهم العلمية قبل مؤسسيها في أوروبا مثل فرنسيس بيكون وديكارت.

ب ـ الملاحظة الحسية كمصدر وحيد للحقائق: ولبيان مكان الملاحظة من تراث العرب، يقتضينا الأمر أن نبين حرص العرب على الدعوة لها والتبشير بها مصدرا وحيدا للحقائق، وبممارستهم لها في بحوثهم ثم اهتمامهم باستخدام الآلات التي تعوضهم عن قصور الحواس. وقد كان الحسن بن الهيثم يبدأ بحثه بملاحظة الظواهر الجزئية الحسية وتحديد صفاتها وخصائصها، ثم يتدرج في بحثه مع التمحيص والحذر من الوقوع في الخطأ حتى يبلغ اليقين. وكذلك كان منهج «إخوان الصفا» في ملاحظة طائفة من الظواهر الطبيعية لمعرفة خصائصها المشتركة ثم تعميم الحكم على كل ما كان من جنسها وإن لم تتناوله الملاحظة، وهذا هو الاستقراء العلمي الذي يؤدي إلى القوانين العلمية.

أيضا استخدم العرب الأجهزة والآلات لتعويض قصور الحواس، ووضع «الرازي» كتابه سر الأسرار «وأشار فيه إلى الآلات التي تستخدم لتحضير العقاقير الطبية، وكذلك الجراح «أبو القاسم الزهراوي» حيث أفرد القسم الاخير من أحد كتبه وأوصى فيه باستخدام مجموعة ضخمة من الآلات الجراحية التي لا يزال الكثير منها مستخدما في أيامنا الحاضرة مع تهذيب قليل أو كثير، وزود كتابه برسوم هذه الآلات تيسيرا لصنعها.

جـ ـ نزوع العلم الحديث إلى التكميم: فطن العرب إلى ضرورة التعبير عن الخواص الكيفية بمقادير عددية أي كمية، فاستخدموا القياس والوزن واخترعوا الآلات والأجهزة التي تعينهم على ذلك ومن ذلك أن جابر بن حيان قد جعل الميزان أساس البحث التجريبي، وفطن إلى التفرقة بين الكيفيات والكميات. كذلك وفق «الفرغاني» في أرصاده إلى تحديد المسافات بين الكواكب بعضها والبعض الآخر وتقدير أحجامها بدقة أخذها عنه الكثيرون بدون تغيير تقريبا.

د ـ موضوعية البحث ونزاهة الباحث: وقد فطن العرب إلى هذين المفهومين من خصائص التفكير العلمي، ومن دلالات ذلك مايرد في مقدمات كتبهم عندما يحددون منهج بحثهم وخطته وهدفه، وكمثال يقول «ابن الهيثم» في مقدمة كتابه «المناظر» «ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في سائر ما نميزه وننقده طلب الحق لا الميل مع الآراء».

فالحرص على توخي الحق والاخلاص في طلبه، وإقصاء الذات بكل ميولها ونزواتها واستبعاد المصالح الشخصية والاعتبارات الذاتية وعدم التعصب وفاء بحق الأمانة العلمية، كان هذا كله رائد هذا العالم وغيره أمثال: «البيروني»، «الجاحظ»، «الغزالي» وغيرهم.

٢ ـ الترجمة ونقل الثقافات الأجنبية الوافدة:

يتناول المؤلف في الفصل الثاني أهمية الترجمة كوسيلة لنقل المعرفة في شتى المجالات، وبها انتقل إلى التراث العربي الاسلامي تراث الأمم القديمة ذات الحضارات العريقة، حيث تفاعل بتراثنا الأصيل وكان الناتج ذلك التراث العلمي الحافل بوجوه الأصالة والابتكار.

ومن الثقافات الاجنبية الوافدة إلى تراثنا العربي الاسلامي في عصر الاسلام الذهبي: ـ

الثقافة الفارسية:

كان للفرس كتب في التنجيم والهندسة والجغرافيا وقد ترجم ابن المقفع كثيرا من الكتب في تاريخ الفرس وعاداتهم ونظمهم. ولعل أهم مترجماته كتاب «كليلة ودمنة» ـ الكتاب هندي الأصل ولكنه ترجم إلى الفارسية ومنها إلى العربية ـ ، وترجمة ابن المقفع لهذا الكتاب ليست ترجمة حرفية، بل لقد غير في الأصل بما يتلاءم مع الذوق العربي، بل إن ترجمته ذاتها قد دخل عليها التغيير والتحريف مع توالي العصور.

ومن أثر الثقافات الفارسية في اللغة العربية الفاظ لا يعرفها العرب أصلا، لأنها تعبر عن معان أخذوها عن الفرس، ويبدو هذا واضحا في أدوات الزينة وأنواع من المآكل والملبس ونظام الدواوين وغيرها.

الثقافة الهندية:

أخذ المسلمون عن الهنود الكثير من النظريات في الحساب والهندسة، وبعض الاصطلاحات الرياضية. كذلك ترجم المسلمون إلى العربية جانبا من آرائهم في الأدب والبلاغة، وترجموا الكثير من القصص الهندي مثل قصة «سندباد» و«كليلة ودمنة» كما أن العرب نقلوا عن الهنود كثيرا من الحكم الهندية لأنها تلائم الذوق العربي وهي أشبه بالأمثال العربية والجمل القصيرة ذوات المعاني الغزيرة التي أولع بها العرب.

الثقافة اليونانية الرومانية:

وقد نقل العرب عنها الكثير من ذلك: ترجمة المجسطي لبطليموس في الفلك، والحكم الذهبية لفيثاغورس، وعدة مصنفات في الطب منها تصانيف لأبقراط وجالينوس، ومحاورات طيماوس والسياسة المدنية، والنواميس لأفلاطون، والمقولات لأرسطو وغير ذلك الكثير.

من العرض السابق نرى أهمية الترجمة في نقل الثقافات وتفاعلها مع الثقافة الأصيلة، وينبغي أن نذكر هنا أن المسلمين لم يكونوا مجرد نقلة، بل كانوا في شروحهم للنصوص التي ينقلونها يضيفون إليها من نتائج خبراتهم وخلاصة تأملاتهم، ويبدون من أصالة الفكر ما شهد به المنصفون من المستشرقين، أفادوا مما أخذوا، ولكنهم أضافوا اليه وأبدعوا.

٣ ـ لقطات علمية من تاريخ الطب العربي:

تناول المؤلف في الفصل الثالث من دراسته الطب عند العرب في عصورهم الوسطى، ويذكر أن الطب عندهم كان وقائيا يستهدف حفظ الصحة، وعلاجيا يقصد إلى شفاء المرضى.

وقد توصل العرب في عصورهم الوسطى إلى الكثير من أسس الطب الوقائي ومقوماته، وتوصلوا إلى الوقاية من الأمراض بدراسة الجسم ووظائف أعضائه، وحاولوا الكشف عن أسباب الأمراض وأعراضها وطرق انتشارها، لمعرفة الوقاية منها دفعا لوقوعها.

كذلك اهتم العرب بتشخيص المرض ومعرفة أعراضه وطرق علاجه، ووضعوا قواعد التشخيص، وفرقوا بين الأمراض المتشابهة، ففرق «الرازي» بين الجدري والحصبة، وفرق «ابن سينا» بين المغص المعوي والمغص الكلوي، وبين حصاة المثانة وحصاة الكلية.

أيضا فإن العرب هم أول من أنشأ صناعة العقاقير علما تجريبيا، وتمكنوا من ابتكار أدوية لم تكن معروفة من قبل. وعن المسلمين في عصورهم الوسطى أخذ الغربيون المحدثون نظام مستشفياتهم، بل سبق العرب إلى إقامة مستشفيات للأمراض العقلية في وقت كان المصابون بها في أوروبا يكبلون بسلاسل من حديد.

ويذكر المؤلف في هذا الفصل أن عصر النضج والازدهار في الطب العربي بدأ بحركة ترجمة واسعة النطاق في عصر بني العباس، نقل العرب خلالها تراث السابقين من الأمم المتحضرة وبذلك تهيأ للعرب تراث الطب القديم، فعكفوا على دراسته حتى استوعبوه، ثم تعرضوا للكتب التي ترجموها بالتفسير والتحليل وتولوها بالنقد والتمحيص، فكشفوا عن الكثير من أخطائها ومواضع الضعف فيها، وذلك تمهيدا لحركة الانتاج الأصيل والمبتكر للعرب في هذا المجال.

وكان من أعلام مؤلفي الطب «ابن سينا» ـ أبقراط العرب كما كان يسمى ـ وقد استوعب تراث الأقدمين ونهض بتنسيقه وتبويبه، وزاده خصوبة وثراء، وخاصة في كتاب «القانون» الذي يعد معجما في مختلف فروع الطب. هناك أيضا إمام الطب العربي ـ أبو بكر الرازي ـ جالينوس العرب كما كان يسمى ـ وقد ظل في أوروبا الحجة الذي لا ينازع في الطب حتى القرن السابع عشر ومن أهم مؤلفاته كتاب «الحاوي» الجامع لصناعة الطب وهو دائرة معارف ضخمة في هذا المجال.

وفي نهاية هذا الفصل يذكر المؤلف بعض نماذج من مظاهر النضج في الطب العربي ومنها أن «الرازي» وصف جراحة استخراج الماء الابيض من العين «الكتاراكتا»، وكان أول من ميز في دقة بالغة بين الجدري والحصبة، وأول من كشف البول السكري. أما «ابن سينا» فقد فرق بين المغص المعوي والمغص الكلوي، وكان أول من شخص داء «الانكلستوما» كذلك سبق «أبو القاسم الزهراوي» إلى ربط الشرايين في الجراحات وإلى «ابن زهر» يرجع الفضل في جراحات فتح القصبة والكسر. أيضا وفق عالمان عربيان إلى أكتشاف الدورة الدموية قبل أن يعرفها الاوروبيون ببضعة قرون من الزمان، وهذان العالمان هما الطبيبان: «على بن عباس المجوسي»، «ابن نفيس القرشي المصري».

هذه كانت نماذج من كشوف علمية سبق بها أطباء العرب زمانها بمئات السنين، وبهذا تركوا بصماتهم على تقدم الطب وتطور الحياة العلمية في تاريخ البشرية.

٤ ـ دور العقل في قيادة حياتنا الفكرية:

تعرض المؤلف في الفصل الرابع من دراسته ـ في إشارات سريعة ـ إلى دور العقل في حياتنا الفكرية حيث يقول المؤلف: إن العقل تعرض في أمتنا لحملة ضارية من النقد والتجريح، وذلك منذ أمد طويل. وكان مرد ذلك إلى أن العقل في سعيه الدائب إلى الكشف عن الحقيقة قد انحرف ـ أحيانا ـ وضل السبيل.

وكان في مقدمة من تعرضوا للعقل بالنقد والتجريح منذ القرن العاشر الميلادي «ابن حزم» والغزالي «حجة الاسلام»، و«ابن تيمية» وغيرهم.

واجتاح تأثير الحملة ـ ضد العقل ـ الرأي العام في أمتنا، وبدأ أثرها واضحا في مصر حيث رأيناه في الهجوم الضاري على الأستاذ الامام محمد عبده، وذلك لأنه انتصر للعقل وكفل له حرية الانطلاق في تطهير الدين مما أفسده من منكرات وبدع، ولتحريره العقل من قيود التقليد، فسبق بهذا زمانه. وأخذت الحملة على العقل تتردد في مصر حتى في أيامنا الحاضرة ولها أعلامها من أصحاب النفوذ على الرأي العام.

ويضيف المؤلف إلى ذلك أن كل قطاعات حياتنا الفكرية تستلهم العقل المسالم، ويقصد بهذا العقل الذي يفكر في إطار المألوف للناس، لا يصدم عرفا شائعا وان كان مخطئا، ولا يتعارض مع رأي ذائع بالغا ما بلغ من الفساد، مما يعوق التطور ويمنع التجديد.

٥ ـ في رحاب التصوف الاسلامي:

تناول المؤلف في الفصل الخامس من دراسته التصوف الاسلامي حيث تعرض لنشأته وتطوره منذ عهد النبي وصحابته حتى الآن، كما تناول خصائص التصوف الاسلامي عامة وحددها في الآتي: ـ

- **الترقي الأخلاقي**: لأن التصوف يقوم على رياضة روحية تستهدف تصفية النفس بالمجاهدات البدنية، والرياضات النفسية، وممارسة حياة الزهد والتقشف والحرمان من متع الدنيا ومباهجها.
- **العرفان الذوقي المباشر**: فالصوفية يستخدمون الكشف أو الذوق الصوفي طريقا الى ادراك الحقائق المستترة وراء المحسوسات، وهذا الكشف أشبه بومضة سريعة الزوال، ويجيء بعد رياضة بدنية ومعاناة نفسية.
- **الطمأنينة أو السعادة**: وهي غاية تتحقق بعد نجاح الصوفي في قهر دواعي الشهوات أو ضبطها
- **الرمزية في التعبير**: فعبارات الصوفية تحمل معاني لا يعرف الكثير منها الا بالتحليل والتعمق في التأويل ومن هنا كان من الصعب على العامة أن يدركوا معاني التعبيرات الصوفية.

ثم يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى مصادر التصوف الاسلامي حيث إن هناك من المستشرقين من يرد التصوف إلى مصادر أجنبية دخيلة على الاسلام، فمنهم، من يرده إلى أصل هندي، ومنهم من يرجعه إلى مصدر فارسي، ومنهم من يراه مستمدا من أصل مسيحي أو مستقى من مصادر التراث اليوناني، ويرى المؤلف أن أرجح النظريات في هذا الصدد هي التي تجعل التصوف في أصله تعبيرا باطنيا على الاسلام وحقيقة شريعته، وترده إلى القرآن والسنة مع تأويل الصوفية لهما تأويلا توصلوا عن طريقه إلى معانيها الباطنية. هذا إلى جانب أن الصوفية استعانوا في تكوين تصوفهم بعلم الكلام الاسلامي ونظرياته وأساليبه.

وفي نهاية هذا الفصل فإن المؤلف يضع بعض التحفظات على بعض الممارسات الصوفية مثل: ـ

- إن مغالاة الصوفية في الدعوة إلى الزهد والتقشف والترغيب في حياة الحرمان من متع الدنيا ومباهجها حتى البريء منها... دعوة تجاوزت كل تصور تقتضيه تعاليم الاسلام أو تستوجبه مقتضيات العصر.
- إن الصوفية عامة قد استهانوا بالعقل طريقا إلى المعرفة والسعادة، بل إن منهم من حارب العقل أداة للمعرفة واليقين.

٦ ـ دور العرب في تكوين الفكر الاوروبي:

يتعرض المؤلف في فصله السادس والأخير إلى فضل العرب على الفكر الأوروبي بما قدمه من فكر أصيل وعلم وكشوف طبية وفلكية وجغرافية وغيرها. وقد كان عصر الازدهار العربي الاسلامي في وقت شاع فيه التخلف وانتشر الجهل في أوروبا في تلك العصور، كما شاع السحر وتفشت الخرافات.

وصاحب هذه الظواهر في أوروبا أيضا قلة الكتب وفقر المكتبات، في وقت كان للعرب فيه مكتبات ضخمة تضم مئات الآلاف من المجلدات التي تحتوي على كنوز المعرفة. فهل يكون غريبا في ظل هذه الأوضاع من تخلف وجهالة الأوربيين في تلك العصور، أن تلجأ أوروبا حين تنشد اليقظة وتلتمس أسباب الرقي، إلى مصادر النور في العالم وهي الحضارة العربية الاسلامية في ذلك الوقت؟.

وقد وفق العرب إلى إقامة العلوم الطبيعية قبل أن تنشأ في أوروبا بمئات السنين، فإذا كان علم الطبيعة قد نشأ في أوروبا على يد جاليليو ـ ١٦٤٢م ـ ونيوتن ـ ١٧٢٧م ـ فقد استقام أمره في علم البصريات عند ابن الهيثم ـ ١٠٢٩م ـ. وإذا كان علم الكيمياء ترتد نشأته في أوروبا إلى لافوازين ـ ١٧٩٤م ـ فقد سبق إلى ابتداعه جابر بن حيان ٨١٣م. وإذا كانت نشأة علم التشريح تدين بالفضل في أوروبا إلى فيساليوس ١٥٦٤م، وعلم الطب إلى باراسلوس ١٥٤١م، وعلم الاحياء إلى كلودبرنار ١٨٧٨م، فإن مقومات هذه العلوم قد عرفت عند العرب عند جالينوس العرب أبي بكر الرازي ٩٣٢م، وأبقراطهم ابن سينا ١٠٣٧م، وأكبر جراحيهم ابي القاسم الزهراوي ١٠١٣م، وكاشف الدورة الدموية ابن النفيس ١٢٨٨م. وإذا كان أول رواد علم الفلك في الغرب هو كوبر نيكوس ١٥٤٣ ثم جاليليو ١٦٤٢،

فإن نشأة الفلك علما تجريبيا تدين لعلماء العرب من أبي معشر البلخي ٥٩٥م وابن يونس المصري ١٠٠٨م والبيروني ١٠٤٨م وغير هؤلاء ممن يعدون من ألمع الأسماء في تاريخ العلوم التجريبية.

وهكذا نشأت هذه العلوم وغيرها عند العرب قبل أن تنشأ عند الغربيين بمئات السنين، وقد انتقلت هذه العلوم إلى أوروبا وساهمت في نهضتها من ثلاثة طرق: ـ

- احتكاك الشرق بالغرب في الحروب الصليبية.
- حركة ترجمة التراث العربي الاسلامي في صقلية.
- حركة ترجمة التراث العربي الاسلامي في الأندلس.

في نهاية دراسته يذكر المؤلف أنه لم يكن في وسع العرب المسلمين في عصرهم أن يسابقوا الزمن وتطوره بأكثر مما فعلوا فيكفي أن يرد اليهم الفضل في المحافظة على التراث القديم الذي تلقوه من بناة الحضارات القديمة، وفي صيانته من الضياع في عصور البداوة والتخلف، وإضافة كنوز من الحقائق الأصيلة المبتكرة التي لم تكن معروفة قبلهم، وتسليم هذا التراث الغني الخصيب بكل كنوزه وذخائره إلى أوروبا في مطلع يقظتها بعد النوم العميق الذي غطت فيه قرونا طويلة.

وفي النهاية لا بد أن نذكر أن هذه الدراسة القيمة التي قدمت لمحات أو لقطات من تراثنا العربي الاسلامي في حاجة إلى أن تتلوها دراسات أخرى متعمقة في كل جانب من الجوانب التي تناولها المؤلف، حيث يمكن القول أن مانشر من هذا التراث لا يزال بكرا لم تتناوله دراسات علمية مفصلة، ومن هنا تأتي قيمة الدراسة التي قدمها لنا المؤلف. وما ينبغي قوله في هذا المقام أن كل مواطن في وطننا العربي له الحق في معرفة ماضيه وتراثه حق المعرفة، وهذه مهمة صعبة تقع على عاتق المفكرين والعلماء العرب، ليبذلوا مزيدا من الجهد لتقديم تراثنا العربي الاسلامي حتى نقف على سر قوته وازدهاره، ونأخذ منه ما يصلح لحياتنا الحاضرة.

مراجعة: محمد محمود المرسي

كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة

عبد العزيز إبراهيم الفايز، الأمن القومي لدولة الكويت : أبعاده الداخلية والخارجية، جامعة ماساتشيوسيتس، ١٩٨٤م.

تناول الباحث في دراسته، التي قدمها للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة «ماسانشيوسيتس» في الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير ١٩٨٤م، موضوعا في غاية الأهمية وهو سلوك دولة صغرى في المنظومة الدولية وما يتطلبه هذا السلوك من إمكانيات ذاتية وتحالفات إقليمية وعالمية. لقد استمدت هذه الدراسة أهميتها من حقيقة هامة مفادها أن معظم الدراسات في السياسات الدولية ركزت على سلوك الدول الكبرى دون الدول الصغرى في الوقت الذي ازداد فيه عدد الدول الصغرى في المجتمع الدولي وبرز تأثيرها في توجيه السياسات الدولية.

تقع الدراسة في أربعمئة وخمسين صفحة مقسمة إلى تسعة فصول في ثلاثة أجزاء رئيسية. يستهل الباحث دراسته بتقديم حقائق أولية ومختصرة عن دولة الكويت من حيث تاريخها السياسي وموقعها الجغرافي ووضعها الاقتصادي. كما يتناول الباحث المفاهيم الرئيسية التي تشكل محور دراسته. ومن هذه المفاهيم مفهوم «دولة صغرى»

وماذا يعني في دراسة الباحث. لقد عرف الباحث الدولة الصغرى بأنها «الدولة التي لا تستطيع حفظ أمنها القومي من خلال إمكانياتها الذاتية مما يدفعها للاعتماد على الدعم السياسي والعسكري الخارجي». ومصطلح «صغرى» كما يراه الباحث مصطلح نسبي. فالكويت دولة صغرى في المنتظم السياسي الاقليمي لكنها ليست أصغر دول هذا المنتظم. فهي في محصلة إمكانياتها القومية أكبر من قطر والبحرين.

ثم يقدم الباحث منهج البحث الذي اتبعه ومادة دراسته. في منهج البحث أخذ الباحث بالمنهج التحليلي حيث قام بفحص المعلومات والملاحظات التي جمعها وكوّنها خلال رحلة علمية للكويت تمت في الفترة ما بين ديسمبر/ ١٩٨١م، ويناير/ ١٩٨٢م حيث التقى خلال هذه الرحلة بعدد من الشخصيات الكويتية ذات الاهتمام العام، وبعدد من المسؤولين عن صنع القرار السياسي في المجتمع الكويتي. أما مادة البحث فشملت كلا من الأبعاد الداخلية والخارجية لأمن الكويت القومي. في البعد الداخلي فحص الباحث طبيعة التطور السياسي لدولة الكويت ووضعها الاجتماعي والاقتصادي المعاصر، والبيئة السياسية، وطبيعة نظامها السياسي، والتحديات الأمنية الداخلية التي تواجهه. وفي البعد الخارجي يتناول الباحث التحديات الأمنية الخارجية، وسلوك الكويت الخارجي، والدور الذي تلعبه في السياسات الإقليمية والقومية، والأدوات التي تستخدمها في ممارسة هذا الدور.

في الجزء الأول من الدراسة يتناول الباحث بشيء من التفصيل البعد الداخلي للأمن القومي الكويتي. يبدأ الباحث تحليله لهذا البعد باستعراض الخلفية التاريخية لدولة الكويت منذ أن كانت مستوطنة صغيرة في القرن السابع عشر الميلادي حتى وضعها الحاضر كدولة مستقلة ذات نفوذ إقليمي ملحوظ. وركّز في هذا المنحى على السلطة الحاكمة حيث اتضح أن أسرة «آل صباح» قد تولت أمور البلاد منذ منتصف القرن الثامن عشر وحافظت على بقائها وبقاء دولتها واتسمت فترة حكمها باستقرار سياسي نسبي. ولقد كان المبدأ الأساسي والهام في السياسة الخارجية الكويتية طوال حكم أسرة «آل صباح» هو الملاحظة اليقظة لتوازن القوى الاقليمية والاستفادة من التغييرات في هذا التوازن لتقوية استقلال دولة الكويت ونفوذها الإقليمي.

ثم يتطرق الباحث إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدولة الكويت. حيث يتناول أولا الوضع السكاني وما يتسم به من سمات فريدة. فحسب إحصاء عام ١٩٨٠م، بلغ عدد سكان الكويت (٨٢٧: ٣٥٥: ١) نسمة. ومن هذا العدد الكلي بلغ عدد الكويتيين (٥٦٢,٠٦٥) نسمة، أي (٤١,٤٪) من السكان. في حين بلغ عدد الأجانب (٧٩٣,٧٦٢) نسمة أي (٥٨,٦٪) من السكان، وهذا يعني أن الكويتيين يمثلون أقلية في بلادهم.

لقد أحدث اكتشاف البترول وتطوير صناعته، تطوراً جذرياً في المجتمع الكويتي شمل طبيعة العمل وأسلوب الحياة. لقد دفعت عائدات النفط مستوى دخل الفرد الكويتي ليصل إلى أعلى معدلات الدخل الفردي في العالم. ففي عام ١٩٨٠م، بلغ دخل الفرد الكويتي (١٩٨٣٠) دولاراً أمريكياً. إلا أن هذا الوضع المالي الجيد للمواطن الكويتي لم يباره تقدم كبير في التعليم والتقنية. فلا تزال نسبة كبيرة من السكان غير متعلمة. كما تواجه الكويت نقصاً ملحوظاً في المعرفة التكنولوجية والخبرة الفنية والإدارية. وهذا الوضع دفع الكويت لاستقدام الخبرة الأجنبية والاعتماد عليها.

لقد عملت ولا تزال تعمل الأسرة الحاكمة الكويتية لتقوية شرعيتها وضمان ولاء المواطن لها. واستخدمت لتحقيق هذه الغاية سياسات مختلفة تمثلت بالسياسات الاقتصادية الهادفة لتوزيع الثروة الاقتصادية القومية وبناء دولة الرفاهية، وبالمشاركة السياسية الشعبية المحدودة والهادفة لخلق إحساس لدى المواطن العام الكويتي أن له دوراً في صناعة القرار السياسي القومي.

لقد تناول الباحث التحديات التي تواجهها الكويت في المجال الاجتماعي في الجزء الثاني من دراسته، أما التحديات التي تواجهها الكويت في المجال الاقتصادي فتتمثل باعتماد الكويت شبه الكلي على المصادر الأجنبية لإشباع متطلباتها من الغذاء، والعمل والتبادل التجاري. لقد أوجد هذا الاعتماد الاقتصادي الكبير نوعا من التبعية وجعل الكويت تحت رحمة المصادر الأجنبية ووسائل التمويل منها.

ثم يلقي الباحث الضوء على طبيعة تطور النظام السياسي الكويتي بمختلف مؤسساته ومحاوره السياسية والظروف التي أحاطت بتطوره والأزمات التي واجهته. إن المؤسسات السياسية الرئيسية في الكويت تتمثل في الدستور، الحكومة مجلس الأمة، والأسرة الحاكمة والتي تمارس نفوذاً ملحوظا على بقية المؤسسات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض القوى السياسية في النظام السياسي الكويتي والتي هي أقرب ما تكون لجماعات المصالح (الضغط) من الأحزاب السياسية مثل التجار، البادية، القوميين العرب، الجماعات الدينية، والاتحادات النقابية، كل هذه المؤسسات والقوى السياسية تساهم بدرجات مختلفة في صنع القرار السياسي ولها دور في التجربة الديمقراطية الكويتية.

لقد بدأت التجربة الديمقراطية الكويتية الحديثة بإعلان الدستور الكويتي عام ١٩٦٢م. واعترضت المسيرة الديمقراطية الكويتية وقفة قصيرة في الفترة ما بين (١٩٧٦ ـ ١٩٨١م)، حينما حلت الحكومة مجلس الأمة وعطلت بعض بنود الدستور. لكن مسيرة الكويت الديمقراطية استؤنفت عام ١٩٨١م، وذلك بانتخاب الدورة الخامسة لمجلس الأمة. إن التجربة الديمقراطية الكويتية تعتبر تجربة فريدة من نوعها في المنطقة. ولقد أعطت هذه التجربة عائدا إيجابيا. كما لاحظ «لينشاوسكي» أثبتت التجربة الديمقراطية الكويتية أنه حتى في المجتمعات التي اعتادت الحكم العشائري يمكن بناء مؤسسات سياسية يعبر من خلالها العشب عن آرائه وتطلعاته. كذلك أوضحت التجربة الديمقراطية الكويتية أنه في الوقت الذي تنتشر فيه الدكتاتورية العسكرية في معظم الأقطار العربية تمكنت الكويت من بناء نظام يقبل المعارضة ويتعامل معها. إلا أن التجربة القصيرة للديمقراطية الكويتية تجعل من الصعب تقييم مستقبلها. فلا يمكننا القول في الوقت الحاضر أن الكويت بلغت مستوى التحديث السياسي في مفهومه الشامل والمعاصر حيث لاتزال تنقصها بعض متطلبات التحديث السياسي كما حددها «هنتغتن». كل ما يمكن قوله أن الكويت لاتزال في مرحلة بناء المؤسسات والقواعد الديمقراطية.

وفي الجزء الثاني من الدراسة يتناول الباحث الموضوع الرئيسي لأطروحته وهو الأمن القومي لدولة الكويت في أبعاده الداخلية والخارجية. حيث بحث في التهديدات الداخلية الملموسة والمحتملة لأمن الكويت وإمكانيات الكويت الأمنية الذاتية. كما بحث في التهديدات الخارجية الإقليمية ومجهودات الكويت لمواجهة هذه التهديدات.

لقد استنتج الباحث أن هناك عاملين سيكون لهما تأثير على التطورات المستقبلية للأمن والاستقرار الداخلي في الكويت وهما: المطالب المحتملة للجيل الكويتي الجديد من أجل توسيع المشاركة السياسية، ووضع المغتربين (الأجانب). لقد قبل الشعب الكويتي المشاركة السياسية المحدودة في النظام السياسي لإدراكه أنه رغم محدودية هذه المشاركة تظل أفضل من انعدامها كما هي الحال في بقية أقطار الشرق الأوسط. لكن ليس هناك ضمان بأن هذا التقبل الشعبي المحدود للمشاركة السياسية سوف يستمر، ذلك أن سنة التطور تفرض أن الأحفاد لا تقبل دائما ما قنع به الأجداد. ومتى ما رفع الجيل الكويتي الجديد مطالبه السياسية فإن استقرار وأمن الكويت يتوقف على كيفية استجابة الأسرة الحاكمة لهذه المطالب. أما بالنسبة للمغتربين فإن هناك صعوبات جمة تواجه الحكومة الكويتية سواء في التخلص منهم كما كانت الحال في أوغندا، أو في منحهم الجنسية كما كانت الحال في ماليزيا. لذا يتوقع الباحث أن تستمر الحكومة الكويتية في سياستها الراهنة والمتمثلة في الحد من الأجانب، وتنظيم إقامتهم، وتشجيع مغادرتهم عند الاستغناء عن خدماتهم.

إن إمكانيات الكويت الأمنية الداخلية والتي تتمثل في قوى الأمن الداخلي، الحرس الوطني، والقوات المسلحة كافية لحماية المراكز الهامة وردع أي تهديد داخلي لأمن الكويت أو استقراره. مع ذلك يجب الأخذ بعين الأعتبار أن فعالية هذه الأجهزة الأمنية تتوقف على الروح المعنوية لمنسوبيها خصوصا عندما نعرف أن هناك عدداً كبيراً من منسوبي هذه الأجهزة من البادية الذين ينتمون لفئة (بدون جنسية)، وعلى بقاء علاقات ودية مع القوى الإقليمية المجاورة للحيلولة دون دعم هذه القوى لأي حركة تمرد أو معارضة داخلية.

وفيما يتعلق بالتهديدات الخارجية فإن معضلة الكويت تتمثل في أن ثروتها النفطية قد جذبت لها الاهتمامات

الخارجية في الوقت الذي تملك فيه الكويت إمكانيات دفاعية محدودة. مع أن الكويت لها حدود مشتركة مع دولتين فقط هما العراق والسعودية إلا أن مصادر التهديد الخارجية المحتملة عديدة سواء من داخل المنطقة أو خارجها. من داخل المنطقة تمثلت التهديدات الخارجية بادعاء العراق للكويت عام ١٩٦١م، وباشتباكات الحدود العراقية ـ الكويتية عام ١٩٧٣م، وبالعداء الملحوظ من قبل النظام الثوري الحاكم في إيران. ولقد انعكست آثار هذه التهديدات الخارجية على القوات المسلحة الكويتية حيث ضاعفت الحكومة الكويتية جهودها لبناء إمكانيات عسكرية دفاعية ذاتية، وزاد اهتمام الحكومة في بناء جيش شعبي، وقوات احتياطية. وتجسد هذا الاهتمام بقانون التجنيد الإجباري الصادر عام ١٩٧٨م، وقانون الاحتياطي العسكري الصادر عام ١٩٨١م، وذلك لسد النقص في أفراد القوات المسلحة. إلا أنه رغم هذا الاهتمام الجاد فإن وضع الكويت الأمني في المنطقة لم يتحسن مقارنة بالأوضاع العسكرية للقوى الإقليمية المجاورة. ونتيجة لهذا الضعف النسبي في إمكانياتها العسكرية يبقى الخيار المتاح للكويت للمحافظة على وجودها ونفوذها هو الأخذ بمبدأ الحياد والصداقة والتعاون مع القوى الإقليمية والعالمية وتسخير الدبلوماسية والموارد المالية الكويتية لتجسيد هذا المبدأ وخدمة الأهداف القومية.

أما الجزء الثالث (الأخير) فقد كرسه الباحث للسياسة الخارجية الكويتية ووسائل تنفيذها. إن قرارات السياسة الخارجية الكويتية تعكس البيئة التي تحيط بتلك القرارات. وهذه البيئة كثيرا ما تكون خارج سيطرة الدول الصغيرة في المجتمع الدولي ومنها الكويت. خلال العقدين الماضيين تغيرت السياسة الخارجية الكويتية من سياسة «ردود الفعل» في السنوات الأولى بعد الاستقلال إلى سياسة «الفعل» في السنوات الأخيرة. وحينما ظهرت أزمة عام ١٩٦١م مع العراق ركّزت الكويت نشاطها الدبلوماسي لاحتواء الأزمة وإنهاء العداء مع العراق. ومع تلاشي العداء العراقي بدأت الكويت تعمل من أجل بناء دور لها في السياسات الخليجية والعربية. لقد أدرك قادة الكويت ضعف إمكانيات الكويت العسكرية، لذا تجنبوا بقدر المستطاع أي نزاع مع أي دولة لتجنب العداء ومن ثم العدوان.

ولقد قدمت الثورة الإيرانية والحرب العراقية ـ الإيرانية خيارات صعبة أمام الكويت وأجبرتها على تكييف إن لم يكن تغيير نهجها التقليدي المحايد. كما دفعتها للتقارب أكثر مع حليفها التقليدي المملكة العربية السعودية. إن خوف الكويت من توسع وتصاعد الحرب دفعها للإخلاص والعمل الجاد نحو تقارب أكثر مع بقية دول الخليج سواء من خلال العمل الثنائي أو من خلال إطار مجلس التعاون لدول الخليج والذي سعت إلى إنشائه.

وإدراكا من الكويت لأهمية الدعم والتعاون العربي لأمنها القومي فقد سعت للقيام بأدوار قومية مختلفة في السياسات العربية تمثلت بدور الداعم للتحرير مثل دعمها السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ودور المطور للموارد الإنسانية والطبيعية مثل مساعدتها لمصر وسورية، ودور الوسيط في النزاعات العربية مثل مساعيها الحميدة للصلح بين عمان واليمن الجنوبية. هذه الجهود الدبلوماسية مدعومة بالمفهوم العربي عن دور الكويت الحيادي أعطت الكويت مكانة واحتراما قلّ أن تحظى به دولة أخرى. ولقد عززت الكويت دورها الحيادي العربي بالأخذ بمبدأ عدم الانحياز الفعلي في سياستها العالمية حيث تحافظ على علاقات اقتصادية قوية مع الغرب وتقيم علاقات دبلوماسية جيدة مع الشرق. وهذا الوضع الحيادي في السياسات العربية والدولية تعتبره الكويت رصيداً سياسياً هاماً لها قد تلجأ له متى ما تعرض أمنها القومي لأي مكروه.

وبعد تحليل الدبلوماسية الكويتية يتطرق الباحث إلى مختلف قنوات المساعدات الخارجية الكويتية وكيف ساهمت هذه القنوات في تعزيز الدبلوماسية الكويتية وتحقيق أهدافها القومية. إن برنامج المساعدات الخارجية الكويتية في قنواته المختلفة يمكن فهمه على أنه أداة لسياسة دولة صغيرة غنية لكنها ضعيفة تسعى من خلالها للحصول على دعم الحلفاء والأصدقاء وكسب ود الدول الأخرى بما فيها الدول المعادية. ومع أن برنامج المساعدات الكويتية كان ولا يزال ناجحا في تحقيق هدفه الرئيسي العام وهو دعم أمن واستقلال الكويت ونفوذها القومي، إلا أنه لم يحقق نجاحاً في بعض الأهداف الخارجية المحددة. فرغم مساعدات الكويت الضخمة للعراق فإن الكويت لم تحصل بعد على موافقة عراقية لرسم الحدود الفاصلة بينهما. كما أن مساعدات الكويت لمصر لم تمنع الرئيس المصري السابق (أنور السادات) من

نسف العمل الجماعي العربي والانفراد بمبادرة سلام مع إسرائيل. إن هذه الأمثلة توضح محدودية وفاعلية المساعدات المالية كوسلية للسياسة الخارجية.

إن أمن الكويت واستقلالها يتوقفان على تفاعل عوامل متعددة ـ ليس من بينها المساعدات المالية ـ وأهم هذه العوامل توزان القوى الإقليمي، المنافسة بين القوى الإقليمية، وقدرة الدبلوماسية الكويتية على الاستفادة من هذا التوازن والتنافس لدعم بقاء واستقلال الكويت. مع ذلك فإن المساعدات الخارجية الكويتية قد أعطت الكويت صورة إيجابية في المجتمع الدولي بالإضافة إلى تقدير واحترام الدول المستفيدة. هذا التقدير يمكن تحويله إلى دعم سياسي متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

إن دراسة: الأمن القومي لدولة الكويت: أبعاده الداخلية والخارجية للدكتور عبد العزيز الفايز تقدم تحليلا قيما لفهم سلوك دولة صغرى في المنتظم الدولي. وتزود المكتبة الجامعية والثقافية بمعلومات غنية عن دولة خليجية، كما تمثل مساهمة جيدة في حقل المعرفة السياسية. والسؤال الذي يمكن أن ننهي به هذه المراجعة لدراسة الدكتور الفايز هو: هل ستكون الكويت سواء في نظامها الداخلي أو سياستها الخارجية نموذجاً تقتدي به دول خليجية أخرى تتشابه مع الكويت في كثير من السمات الهامة مثل الإمارات، قطر والبحرين؟ أم ستبقى الكويت مجرد حالة منفردة في محيط مختلف؟

مراجعة: محمد ابراهيم الحلوة

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

إحسان محمد الحسن، البناء الاجتماعي والطبقي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٥م. ١٢٩ صفحة

موضوع هذا الكتاب ـ كما لاحظ المؤلف ـ من الموضوعات النادر تناولها من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية، مما أفقر المكتبة العربية لهذا النوع من الدراسة. وإن كان هناك عدة أسباب لهذا فقد يكون السبب العام هو التصاق المفهوم «طبقة»، كما هو شائع بمدرسة فكرية معينة، يخشى الباحث في أغلب المجتمعات، أن يُتهم بالتعاطف مع ما جاء بها من أفكار أو الانتماء اليها. ويمكن القول إن دراسة الدكتور الحسن هذه قد اشتملت على الكثير من الجوانب النظرية والواقعية المتعلقة بظاهرة اللامساواة الاجتماعية. وسأتناولها حسب تسلسل موضوعات الكتاب التي عرضت في ثمانية فصول ورتبت حسب ما ذكره المؤلف من أغراض لهذه الدراسة. وهي، تحليل الترابط بين البناء الاجتماعي والبناء الطبقي، مقارنة النظم الطبقية في مراحل التطور المتعاقبة وفي أنواع المجتمعات المعاصرة، الأسباب الموضوعية والذاتية للطبقية، علاقة الانتماءات الطبقية بالانتماءات السياسية، العلاقة الدايلكتيكية بين الموضوع الطبقي والتغير الاجتماعي وأخيرا سبل مكافحة الطبقية بقصد، كما بين المؤلف، «نشر المفاهيم الاشتراكية والديمقراطية والانسانية وتعميق مبادىء الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وبلورة أسسها وبرامجها التوجيهية والتطبيقية. (المقدمة ص٦).

في البداية بيّن المؤلف رأيه في التفاصيل والاختلاف حيث يقول إن المجتمع الانساني بصرف النظر عن نوعه ومرحلة تطوره «يرتكز على متغيرات التفاضل والاختلاف بين أبنائه ووحداته التكوينية». وهذا يعود إلى الفروق بين الأفراد في القدرات الفطرية والمكتسبة الذي يؤدى إلى اختلافهم في المهن. وحيث إن المهن مختلفة في متطلباتها من قدرات الأفراد الذاتية وتحصيلهم العلمي كمّاً ونوعاً ومتدرجة من حيث حقوق شاغليها فهذا الأمر يقود إلى الوضع التدريجي للأفراد بسبب عدم تساوي مهنهم بالنسبة للامتيازات والنفوذ والهيبة. وهنا، كما وضح المؤلف «تظهر الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية التي تشكل بكيانها البنيوي ومضمونها القيمي والنفسي وتدرجها الاجتماعي والبناء الطبقي في المجتمع». (المقدمة ص٥).

وفي الفصل الأول، حلل المؤلف البناء وركز على تحليل ثلاث من وحداته، وهي، السياسية والاقتصادية والأسرية مسترشدا بآراء علماء المدرسة الوظيفية. كما تضمن هذا الجزء مسحا لآراء الوظيفيين بشكل عام وفيما يتعلق بهذه الدراسة بشكل خاص.

وفي الفصل الثاني الذي كان بعنوان «أثر النسق البنيوي في التمايز الاجتماعي» ركز المؤلف على موضوع الطبقات، مؤكدا على أن مجموعة الأدوار التي يشغلها الفرد هي التي تحدد مركزه في المجتمع وبالتالي طبقته بعد بلورة الوعي والانتماء الطبقي. ومبينا أن الأعمال تعتمد على متغيرات القدرات، الميل، والدراسة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية. موضحا، أن دراسة تقسيم العمل والبناء الاجتماعي تستوجب النظر إلى المرحلة التاريخية والحضارية التي ترشد إلى طبيعية التركيب الاجتماعي وعناصره التكوينية المادية وغير المادية. وإن المجتمع يتكون من جماعات ومنظمات غير متساوية بمكانتها نظرا لاختلاف واجباتها ووظائفها وهذا يحدد قيمتها وأهميتها للمجتمع ومركزها بالنسبة لنظام تقسيم العمل، وهذا المركز يحدد طبيعة أفكارها. واستشهد المؤلف بآراء ماركس التي تربط الفكر بالواقع. وأكد على أن ماركس اعتمد على تقسيم العمل أكثر من اعتماده على عامل ملكية وسيلة الانتاج في دراسته للنظام الطبقي. والتقسيم هو الذي يحدد تاريخيا طبيعة الوعي. وقد استعرض آراء علماء من مختلف المدارس الفكرية التي تربط بين الدور والطبقة وهم، ماكس فيبر جوزيف شومبيتر، وجوستاف شمولر، وبوخارين وبيتريم سوروكن. واستخلص من هذا أن الدور الوظيفي الذي يلعبه كل منا في المجتمع كان ولا يزال عنصرا أساسيا في الفروق الطبقية. وأن المهن مختلفة من حيث النفوذ والقوة الاجتماعية، وتختلف الفوارق بين المهن بالاختلاف في المكان والزمان. ويرجع هذا الاختلاف إلى العادات والتقاليد والقيمة الاقتصادية الاجتماعية للمهن والشروط والمؤهلات والمهارات التي يجب أن تتوفر بشاغلي هذه المهن.

وتحت عنوان فرعي، «تقسيم العمل والبناء الطبقي في المجتمعات الاشتراكية» أشار المؤلف إلى أن درجة التفاضل الاجتماعي والطبقي قلت في المجتمعات الاشتراكية بالمقارنة بالمجتمعين الاقطاعي والرأسمالي. وعن المجتمع العربي يقول «إن البناء الطبقي للمجتمع العربي الاشتراكي الموحد يعتمد على تقسيم العمل. . . . إلا أن الأيديولوجية العربية الثورية تؤكد على ضرورة الدفاع عن الطبقة العاملة. . . .» (ص٣٨). وعن المجتمع الاشتراكي بصورة عامة يذكر أن الدور مهم لكن المهنة الواحدة لا تؤدى الى تشابه المصالح والأهداف. وقد تتشابه المراكز وتتجانس المصالح مع اختلاف الأعمال. وهو يرى أن مضمون العلاقة بين المهنة والفرد لا يساعد على معرفة طبيعة وفاعلية وقوانين حركة المجتمع. ويعود إلى موقع الفرد في نظام تقسيم العمل الاجتماعي الذي ذكر أنه نموذج معين من علاقات الانتاج، فهذه «لاتعنى فقط جهود الفرد الانتاجية بل جهود العمل الخلاقة التي يبذلها الأفراد معا لخدمة المجتمع. ويتميز العمل بالتشعب والتنوع في الاحتياج للقابليات والميول والرغبات البشرية». ويقيم المجتمع الأعمال المختلفة ويحدد درجات احترامها ومكافآتها المادية والمعنوية. وقسم العمال في الاقتصاد المتطور إلى مجموعتين. ففي الاقتصاد الرأسمالي مجموعة تسيطر على عملها ومجموعة تقاد بهيئة أعلى منها. وفي الاقتصاد الاشتراكي تكون الدول هي المسئولة ويشترك العمال بإدارة الأعمال واتخاذ القرارات. هذه المشاركة يقول المؤلف «تزيد من درجة ديمقراطية العلاقات الانتاجية الأمر الذي يساعد على نجاح وتوطيد المؤسسات الاشتراكية الصغيرة منها والكبيرة». (ص٤٠).

وفي الفصل الثالث بيّن الوضع الطبقي في مراحل العبودية والاقطاع والرأسمالية، كما تطرق لما يعرف بالنظام الطائفي. وفي الفصل الرابع تناول الوضع الطبقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والمجر والمجتمع العربي.

وقد خصص الفصل الخامس للعوامل الموضوعية والذاتية لتحديد الانتماءات الطبقية وهنا عَرّف الطبقة بأنها «المجموعة التي تتميز عن غيرها باختلاف في المستوى الاجتماعي الذي يتحدد بعوامل شتى منها الدخل، الملكية، التخصص المهني، المستوى الثقافي والعلمي، المنطقة السكنية، الحسب والنسب، والمبادىء والأفكار والقيم والمقاييس والمصالح والأهداف الشخصية. . . الخ» (ص٧٦). ومن ثم تطرق للاراء المختلفة للعلماء في العوامل المهمة في تحديد

الطبقة. وقسم هذه العوامل إلى قسمين: موضوعية وهي الدخل، والملكية، والثقافة والتربية، والمهنة، والسلوك الاجتماعي. والذاتية وهي «الصفات والخصائص النفسية والسيكولوجية والباطنية التي تميز الطبقات الاجتماعية في المجتمع». وقد وضح بأن سيكولوجية الطبقة المتوسطة تختلف عن سيكولوجية الطبقة العاملة والسبب في الاختلاف:

١ـ طرق وأساليب التنشئة.
٢ـ المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.
٣ـ الفكر والأيديولجية التي ترجع لاختلاف المصالح والطموحات والأهداف.

ولهذا يقل التباين السيكولوجي في المجتمعات الاشتراكية عنها في الرأسمالية. ويذكر المؤلف أنه برهن على الفوارق الثقافية والفكرية بين الطبقات بدراسة ميدانية عن المجتمع الكويتي عنوانها «علاقة البناء الطبقي بالتحصيل العلمي للأطفال».

وتحت عنوان الطبقات الاجتماعية والنشاط السياسي، بيّن المؤلف في الفصل السادس أن الفكر يعكس واقع الطبقة، وحيث إن الطبقات تختلف في ظروفها وبالتالي أفكارها وأهدافها فالصراع سيحدث بين الطبقة المستغِلة والطبقة المستغَلة.. وربط بين الصراع الطبقي والصراع القومي حيث إن الطبقات المتنفذة حليفة للمستعمر. ثم وضح العلاقة بين الطبقة ونوع نشاطها السياسي بالرجوع للأحزاب التي تمثل طبقات. ولكنه يرى أن الأحزاب القومية والاشتراكية لا طبقية. وهي تسمى أحزاب الجماهير الكادحة بصرف النظر عن أنواع مهنهم وبالتالي طبقاتهم. وهي أحزاب تخدم أهداف جميع الفئات والشرائح والطبقات (ص٩٠). وبالاشارة للمجتمع العربي يقول المؤلف «لم يعد التناقض الطبقي بمفهومه التقليدي عاملا وحيدا في حركة المجتمع بل أصبح هذا التناقض جزءاً من تناقض أكبر هو التناقض القومي بين الأمة وأعدائها... ولا يمكن فصل الصراع الطبقي عن القومي لأن مثل هذا الفصل يعني فصل الاشتراكية عن الوحدة...» (ص٩٥).

وفي الفصل السابع ركز على العلاقة بين البناء الطبقي والتغير الاجتماعي. فالأخير يحدث نتيجة للوعي والصراع الذي يؤدى إلى تغير في البناء الاجتماعي (مراحل التطور المتعاقبة). كما أن التغير الاجتماعي الذي قد يحدث كنتيجة لعوامل طبيعية أو عوامل اجتماعية كالتحديث والتصنيع وانتشار التعليم يؤثر على البناء الطبقي. وقد بحث المؤلف أثر التغيرات السياسية والمادية والثقافية على البناء الطبقي في المجتمع العراقي. فالتحول السياسي حول الوضع الطبقي الجامد إلى مجموعة من الشرائح يعتبر تقسيم العمل المعيار الأساسي في تصنيفها. واختفى الاستغلال وتحقق التحالف واختفت الطبقة العليا الغنية والطبقة الفقيرة المعدمة، وظهرت طبقتان وسطى وعمالية تضم كل طبقة عدداً من الشرائح وأصبح الحراك الاجتماعي ممكنا. وأحدث التحول الثقافي تغيراً في نظرة الطبقة الكادحة للعلم والتعليم مما ساعد على إزالة الفوارق الثقافية بين الطبقات، وهذا يساعد على التحالف ويقضي على الاستغلال والصراع. وإن الحراك، كما يرى المؤلف، يجعل الفرد يشعر بالديمقراطية والعدل وهذا يؤدى إلى تأييد النظام الاجتماعي والسلطة السياسية. والاستقرار السياسي يؤدى إلى زيادة الانتاج والخلق والابداع. أما التحول المادي فقد أدى إلى تغيير في حجم الطبقات بسبب الحراك، وتَعقُّدٍ في الاختلافات الطبقية وبزيادةٍ في عدد الشرائح. فمع التنمية كثر عدد الأدوار. ويؤكد على أنه «بالرغم من الاختلافات المهنية بين الأشخاص فإن هناك تحالفا طبقيا وانسجاما فئويا بين جماعات المجتمع يرجع سببه إلى الأيديولوجية القومية الاشتراكية» (ص١٠٨). بعكس ما يحدث في المجتمع الرأسمالي وقد سبق أن قارن المؤلف بين المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي في الفصل الثاني ص٣٩ ـ ٤٠. وعن أثر التحولات العائلية في البناء الطبقي في المجتمع العراقي، ذكر أن التعليم ساعد أبناء الطبقة العاملة على الحراك الصاعد وقلل الفوارق الطبقية.

لكن هذا أضعف التماسك العائلي وبعثر وحدة الطبقة. وقد لاحظ المؤلف أن القابلية للتغير تختلف باختلاف الطبقة، فالطبقة العمالية والفلاحية أكثر تمسكا بالعادات والتقاليد من الطبقة الوسطى. والسبب، كما بيّن المؤلف، في أن الوسطى أكثر تكيفا لظروف التحضر، هو وضعها قبل التحضر بالمقارنة بوضع العمالية والفلاحية من حيث التعليم

والحالة الاقتصادية وفي الفصل الأخير تناول وسائل مكافحة أسباب الطبقية والتمايز الاجتماعي مبينا الطرق في «محاربة الطبقية» ـ فإذا كان لابد من الاختلاف في الأجور بين المختلفين في الأعمال بسبب بعض ما ذكرته النظرية التي استعان بها (القدرات، المهارات طوال فترة التعليم) فيجب أن لا يكون الاختلاف كبيرا. وان «يتخلص المجتمع من ظاهرة الملكية الواسعة ويضمن للعائلة الاعتيادية امتلاك دارها (ص١١٨) ورفع أجور الجميع من قبل الدولة، والتخلص من احتكار الثقافة بنشر التعليم. وأن لا يحصر الاحترام بمجموعة مهن معينة، وأن تتشابه الفئات في اساليب الحياة، وتقل الفروق السيكلوجية والفكرية بينها. وهو يعلم أن السيطرة على العوامل الموضوعية أسهل من السيطرة على العوامل الذاتية، لكنه وجد أن بعض العلماء يرى أن تغيير الظروف المادية كفيل بتغيير اللامادية خلال فترة زمنية محددة، إذا سار التغيير وفق تخطيط علمي وعملي تشترك فيه الجهات الرسمية وغير الرسمية. وقد عدد الاجراءات التي يمكن أن تتخذ لتخفيف الفوارق والإجراءات العامة التي يتخذها المجتمع إزاء مسألة تكافؤ الفرص الثقافية بين المواطنين. كما أشار إلى أهمية تجاوب الأسر ذات المواقف السلبية إزاء التعليم والثقافة.

تعقيب ونقد:

لاشك أن موضوع الطبقية ليس من الموضوعات التي يسهل تناولها فما بالك إذا كان الباحث طموحا لا يهدف فقط إلى تشخيص واقع وإنما إلى وضع حل. فأول صعوبة تواجهنا جميعا في التحليل الطبقي هي المسألة النظرية. ولقد وفقت الدراسات في علم الاجتماع النقدي إلى الاهتداء إلى معيار موحد يمكن الاعتماد عليه في تصنيف الجماعات المختلفة والمتدرجة في نفس الوقت، في المجتمع الواحد، يتفق عليه علماء المدارس الفكرية المختلفة، وهو تقسيم العمل. ولكن سرعان ما اتضح لنا جميعا حين اعتمدنا على هذا الاكتشاف أن الاختلافات بين المنظِّرين في الفرضيات والتحليل وبالتالي النتائج التي توصلوا اليها بشأن الوضع الطبقي من العمق بحيث إن التفكير في إتفاق أبعد من هذا لن يتوفر، على الأقل في الوقت الحاضر. مما يضطر الباحث، والحال هذه، إلى عدم الاستغناء عن التفسيرات النظرية المختلفة، وهنا تسقط المحاسبة على التشخيص الدقيق للواقع حين تكون وسيلة الرؤية مختلفة الصنع. وفي رأيي إن الباحثين في هذا الموضوع مطالبون، أكثر من غيرهم، بتوضيح الجانب النظري وهذا بالطبع يتطلب جهدا كبيرا ولكنه سيسهل عملية التحليل للباحث والفهم للقارىء.

من الواضح أن المؤلف قد استعان بآراء المدرسة الوظيفية في تحليل البناء وما اختاره من أجزائه. كما أنه يميل إلى شرحهم في أن الاختلاف في التقدير المادي والمعنوي للمهن يعود إلى الاختلاف في القدرات والمهارات وإلى نوع ومقدار الجهد في التعليم. ولكنه يختلف معهم في النظرة للتدرج ومستقبله. فالوظيفيون كان تفسيرهم للتدرج يخدم تبريرهم لهذه الظاهرة، وهذا ما جعلهم يركزون على ما اسموه باختلاف المهن في «الأهمية الوظيفية» وهم لم يخفوا غرضهم هذا، حين أكدوا على أن التدرج نفسه يؤدي وظيفته، وذلك في الحوار المشهور الذي دار بين كنجزلي ديفيز وولبرت مورر من طرف وملفن تومان من طرف آخر كأشهر ناقد لمقالتهما في التدرج. في حين أن المؤلف ينادي بضغط الهرم التدرجي ما أمكن، واحترام كل المهن وعدم احتكار الثقافة من قبل فئة معينة، وينبه إلى أهمية تكافؤ الفرص والعدالة والديمقراطية.

وفي الجزء الخاص بتطور ظاهرة الطبقية كان التفسير النظري البارز هنا هو تفسير ماركس من حيث تصنيف المراحل وبناء كل مرحلة وتغيراتها وآراء فيبر وشرح بعض العلماء كجيمس بيرنهام للتحولات التي طرأت على الرأسمالية الحديثة. وكان لابد في فهم تغير الظاهرة من البحث عن تفسير نظري غير تفسير المدرسة الوظيفية الذي لا يسعف اطلاقا في فهم التغير. لأنه لا يحدثك عن عملية التغير وإنما يكتفي بشرح ما كان في الماضي وماهو عليه في الحاضر Parsons's Pattern Variables..

وقد احتوى الجزء الخاص بالدراسة المقارنة للوضع الطبقي على إلقاء الضوء على هذه الظاهرة في أنواع من المجتمعات. يبدو لي أن الجزء الخاص ببريطانيا والولايات المتحدة الامريكية يحتاج إلى عرض نقدي لكثرة ما كتب

فيه. أما الجزء الخاص بالمجتمعات الاشتراكية فيحتاج إلى تفصيل أكثر، لأن القارىء يجهل الكثير عن هذه المجتمعات. كما يحتاج إلى توضيح على سبيل المثال لا الحصر، كيف برز الانحدار العائلي والمنطقة السكنية كمتغيرين في دراسة الوضع التدرجي في هذا النوع من المجتمعات؟.

أما الجزء الخاص بالتغير والطبقية فقد تضمن الكثير من المعلومات المفيدة عن التغير الاجتماعي في المجتمع العراقي.

إن الجهد الكبير الذي بذله الدكتور الحسن في عرض هذا الموضوع في هذا المؤلف، الصغير في حجمه، الغني بمعلوماته، مساهمة كبيرة في توفير الكثير من شرح الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة الاجتماعية.

مراجعة: نورة الفلاح
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

ندوة انحراف الأحداث في دولة الامارات
الظاهرة والحل
من ٢٦ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥

إعداد ـ خالد بن محمد القاسمي
رئيس قسم الوثائق بمركز الشارقة الثقافي ـ الشارقة

أقامت جمعية الارشاد الاجتماعي بعجمان في دولة الامارات العربية المتحدة، ندوة أعطتها العنوان السابق. وقد استمرت الندوة ثلاثة أيام، هي السادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون، من نوفمبر ١٩٨٥، خصص اليوم الأول والثاني لإلقاء البحوث، واليوم الثالث «للحوار» شارك فيه الباحثون والحاضرون، ابتغاء الوصول إلى مجموعة من الحلول الموضوعية للمشكلة موضوع الندوة.

وانصب البحث الأول والذي ألقاه الرائد عبدالله حمد مدير شؤون الأمن بشرطة عجمان حول المقارنة بين المجتمع الحالي وما قبل ظهور النفط فقال: إن مشكلات الأحداث من المشاكل التي تهم المجتمع كله، وليست مقتصرة على أسر بعينها، ومن تاريخنا المعاصر نجد أن العائلة كانت هي الأساس في تأديب وتهذيب الأبناء، فقد كان الأب يصطحب ابنه إلى مجالس الرجال والمساجد بجانب تلقيه الثقافة الاسلامية لدى «المطوع» ويجد الابن من يحاسبه على أخطائه ويصلحها، ومن هنا كانت الرقابة موجودة على الأبناء والسيطرة على سلوكهم وباختصار كانت القيم الإسلامية هي التي تسيطر على سلوك الأبناء وتمنعهم من الانحراف

أما أسرة اليوم فتعاني الكثير من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وبعد ارتفاع دخل الفرد في الإمارات بدأت بعض الأمراض الاجتماعية بالظهور لتنهش جسد الأسرة وتقضي على الكثير من قيمها وتقاليدها وتجبرها على مسايرة الواقع الجديد، مبتدئة بإهمال الابن واضعة إمكانية انحرافه قيد التنفيذ.

ونستطيع أن نوجز أخطر النتائج التي توصل إليها البحث وهي الأسباب المؤدية إلى الانحراف: ومنها الحرمان العاطفي بسبب طلاق الأبوين أو انفصالهما أو موت أحدهما، أو لأي سبب آخر، وعدم وجود الرقابة الفعلية على سلوك الابن، ليجد متسعاً ينشيء علاقات غير سوية مع أقران السوء، ويأتي بعد ذلك الدور السلبي للمدرسة حيث تتهاون في أساليب التربية الصحيحة، وأصبح دورها مقتصراً على شحن ذهن الطالب بمعلومات أكاديمية فقط، ولعل ما نسمع به من اعتداءات بعض الطلبة على المدرسين خير دليل على ذلك.

كما أن أغلبية الأسر المواطنة في الامارات أسر متوسطة، أو ما يطلق عليها ذات الدخل المحدود الأمر الذي تقف فيه عاجزة في بعض الأحيان عن تلبية احتياجات أبنائها بالكيفية التي يريدونها وخصوصاً في الأمور المالية، من جانب آخر نجد أن جرائم الأحداث تنوعت طرائقها وزاد من ذلك ما يشاهدونه من مسلسلات تلفزيونية وما يقرأونه في المجلات عن مغامرات خيالية تتعلق بأساليب السرقة وارتكاب العنف، حيث تهيىء أذهانهم وتدفعهم إلى تجربتها.

وهذا ما واجهناه في عملنا، حيث نجد أن الأحداث يقومون بسرقة السيارات ويرتكبون عن طريقها سرقات أخرى كسرقة المتاجر والبقالات، وبدأوا بدراجاتهم النارية يرتكبون العديد من الجرائم ويشكلون عصابات منظمة توقت مواعيد الجريمة وتدرس وتخطط للمكان المراد مهاجمته! وبدأت السرقات بشكل واضح بعد ارتكاب العديد من الأحداث سرقات السيارات الأجرة بحثاً عن مدخول السائق الذي قد يضعه داخل السيارة، مستعملين بذلك أدوات بسيطة.

إلا أن اتجاههم الآن بدأ يأخذ جانباً جديداً، يجب أن نقف عنده، حيث امتدت السرقات لتصل إلى الصيدليات لسرقة ما بها من نقود وحبوب مخدرة! كل ذلك لا يمكن فصله عن العمالة الأجنبية التي جاءت إلينا وهي متدنية المستوى ومهيأة لارتكاب أية أنواع من الجريمة ونقلت كثيراً من العادات السيئة إلى مجتمعنا.

كما أن انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب أمر يثير القلق وعلى الدولة أن تتولى البحث عن أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها بالطرق السليمة، خصوصاً إذا عرفنا أن الأحداث يستعملون الآن طرقاً جديدة في التعاطي.

وعالج البحث الثاني الذي ألقاه رئيس جمعية الارشاد الاجتماعي الحلول المناسبة لهذه الظاهرة فأوضح دور الأسرة ومسؤولياتها تجاه أبنائها، ثم دور المدرسة بالتضامن مع المؤسسات الاجتماعية والدينية عدا مسؤولية القانون والردع القضائي وقال: إن دور الأحداث أصبحت مأوى لزيادة خبرة الأحداث في طرق الجريمة، حيث يستمع الواحد منهم إلى تجربة الآخر وأساليبه في ارتكاب جنحته، مما يترتب عليه مراقبة الأحداث مراقبة دقيقة داخل هذه الوحدات.

وفي اليوم التالي تابعت الندوة البحوث والدراسات المقدمة إليها وكان من أهمها بحث تقدم به الأستاذ عبد المنعم شاهين الأخصائي الاجتماعي في الوحدة الشاملة لرعاية الاحداث بالشارقة حيث بدأ دراسته بتعريف الحدث قائلاً: أود أن أعيد تصحيح مفهومين عن هذه المشكلة أولهما حينما نذكر مصطلح «الحدث» فإن ما يتبادر إلى الذهن الفئة المذنبة من الصغار وفي الحقيقة يعني المصطلح صغار السن أو الناشئين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ ـ ١٨ سنة.

والمفهوم الثاني يتعلق بوحدة الأحداث، حيث لا تعتبر هذه الوحدة مؤسسة عقابية وإنما هي مؤسسة تربوية اجتماعية يودع بها الحدث أو يستأمن ليتلقى قدراً من التربية والتوعية والإرشاد، كما أشار الاستاذ عبد المنعم إلى تقرير مفصل أعد مؤخراً تضمن حوالي ٦٠ مشكلة اجتماعية يعاني منها مجتمع الإمارات، ووزعت هذه المشاكل باستفتاء على فئات غير محددة من المجتمع، لمعرفة أي نوع منها يستأثر باهتمامهم الأول، وظهر بعد الاستبيان أن مشكلة انحراف الأحداث هي التي تقع في اهتمامهم الأول، وهذا يعني أن هذه المشكلة فعلاً تؤرق المجتمع.

ثم تطرق إلى الأسباب والدوافع فأوضح ألا نكرر ما نقوله أو تقوله الجهات الاعلامية أو الاجتماعية وغيرها، بل علينا أن نتخذ التوصيات الاجرائية الخاصة لمواجهة المشكلة، مع علمنا بأنها ليست سهلة كما يتصورها البعض، فقد ذكر علماء النفس، أن انحراف الأحداث يعتبر من أعقد المشاكل الاجتماعية.

وتساءل الاستاذ شاهين بعد ذلك عن دور المؤسسات الرسمية في الحد من هذه المشكلة وأجاب عن تساؤله: إذا فشل الأباء والأمهات في تربية أبنائهم فإن يد الدولة تمتد لتأخذ الحدث وتقوم مقام الأب والأم وإعادة تربيته وتصحيح ما فشل فيه أولياء الأمور والدولة متمثلة طبعاً بأجهزة الشرطة والأمن والنيابة العامة أو المحاكم ودور الرعاية الاجتماعية.

ويواجه الأحداث في المجتمع نوعين من الأخطار الأول: حسب ما يسميه الاجتماعيون يدعى الخطر العام، وهو الخطر الذي يواجهونه يومياً باعتبارهم فئة من المجتمع لم تكتمل خبرتها أو نضجها، ومن المحتمل أن تقع فريسة لأية مشكلة تصادفها، ومثلما تقوم المؤسسات الصحية بتلقيح الأطفال ضد الأمراض الشائعة، تقوم المؤسسات الاجتماعية بإجراءات وقائية لأحداث المجتمع ضد الانحرافات، مثل منع الأحداث من دخول صالات السينما لمشاهدة أنواع معينة من الأفلام أو قراءة نشرات أو كتب معينة، أو ارتياد أماكن اللهو الخاصة بالكبار.

الثاني: هو الخطر الخاص، وهو الخطر الذي يتعرض فيه الأحداث ولم يرتكبوا بعد الفعل المخالف للقانون، ويتمثل ذلك بمخالطة الأحداث الأسوياء لأحداث منحرفين، ونتوقع انحرافهم إذا لم نقم بحمايتهم، وهي في الواقع تعتبر فئة كبيرة في مجتمع الإمارات، وهي منبع الأحداث المنحرفين، وتشمل الأحداث الذين لا عائل لهم أو الذين يتكرر هروبهم من المدرسة أو يعانون من تفكك أسرهم.

وفي نظر الأستاذ شاهين أن كافة الإجراءات التي اتخذت بشكل عام من قبل المؤسسات الاجتماعية بالامارات إزاء هذه المشكلة إلى الآن لم تكن كافية بل بالعكس، تضمنت بعض الإجراءات جوانب سلبية زادت من تفاقم المشكلة وتعقدها.

وفي اليوم الثالث للندوة، والذي خصص كما أسلفنا للحوار بين الباحثين والحاضرين دار بحث عن الحلول المناسبة لهذه المشكلة التي تتفاقم يوماً بعد يوم ووضع خطة مستقبلية للقضاء على هذه الظاهرة، وكانت مجمل الآراء تذهب إلى الإسراع في وضع خطة للقضاء على مشكلة الانحراف التي لا تمس أسراً بعينها، بل هي خطر زاحف يهدد كل الأسر.

المؤتمر السنوي الثالث والتسعون لاتحاد علم النفس الأمريكي

عدنان عبدالكريم الشطي

قسم علم النفس - جامعة الكويت

عقد المؤتمر السنوي الثالث والتسعون لاتحاد علم النفس الأمريكي في مدينة لوس أنجلوس بكاليفورنيا في الولايات المتحدة في الفترة من ٢٣ - ٢٧ أغسطس ١٩٨٥ ولقد شارك في المؤتمر حوالي ١٣٫٠٠٠ مشترك من جميع فروع الاتحاد الأربعة والأربعين ولقد احتوى المؤتمر على أربعة أنواع من الندوات:

أ - محاضرات : وهذه اتسمت بأن لكل فرع من فروع الاتحاد محاضرات تهم أعضاء الفرع بالذات .

ب - الدورات التدريبية : وهذه يشترك فيها المشتركون بطريقة التسجيل المبكر وللأسف لم أستطع أن أشترك في أى من هؤلاء لأن الدورات كانت قد أكتملت اعدادها.

جـ - الأفلام التعليمية : وهذه الأفلام كانت تعرض بصورة مستمرة. ولقد شاهدت فيلمين :

(١) على طرف التاريخ ويناقش تأثير الحرب النووية على الحياة البشرية والتأثير النفسي من الحرب النووية وطرق معايشتها.

(٢) إغواء الاطفال جنسيا: ولقد ناقش العلم استخدام الأطفال في عالم السينما وخصوصا الدعارة وكذلك ركز على القوانين التي يجب اتخاذها والخطوات التي يجب اتباعها للقضاء على هذه النوع من الاستغلال. ولقد لقى هذا الفيلم نجاحا باهرا وخصوصا أنه يتطرق إلى مشكلة كبيرة يعاني منها المجتمع الأمريكي والأروبي. ولقد اعتبر الفيلم هذه الجريمة بأنها الجريمة الساكتة التي لايسمع لها صوت. ولقد أكد الفيلم بأن هناك خطوات ايجابية يجب اتخاذها للقضاء على هذه الظاهرة سواء من الناحية القانونية أو من التعاون مع أجهزة الأمن (كالجمارك، ومكافحة الدعارة) والتعاون الدولي بهذا الشأن.

(د) ففرة الملصقات : وهذه الندوات يشترك فيها أكثر من ثلاثين إلى أربعين باحثا وتُعرض أبحاثهم وآخر

ماتوصلوا إليه في التخصص وتقوم على أن كل مشترك يناقش كل باحث في الجزء المخصص له من القاعة ويتجول المشترك بين كل الباحثين أو حسب مايراه مفيدا .

ولقد كان المؤتمر مفيدا في النواحي التالية :

أ ـ الأبحاث في مجال العمليات المعرفية : وهذه الأبحاث تفيدنا بالطريقة التي يحلل فيها الطالب المعلومات التي تصله عن طريق المحاضرات. وكذلك عملية البناء التعليمية بواسطة النشاط اليومي.

ب ـ ركز المؤتمر على استخدام الحيوانات لاجراء هذه التجارب. وهذا مما ينقص قسم علم النفس في الجامعة حيث لايحتوي على معمل للحيوانات بحيث يستوعب الطالب كثيراً من التعبيرات والمرادفات العلمية وشرحها عن طريق هذه التجارب. وهذا من الممكن أن تتعاون فيه عدة أقسام للكلية (علم الحيوان، علم النفس، كلية الطب) لما يضيفه هذا المجال من أبواب جديدة للحصول على العلم بواسطة التجربة.

جـ ـ المواضيع المتعلقة بالأطفال وأسرهم : ولقد بحثت هذه الندوات والمحاضرات الطرق الجديدة لتقييم حالة الطفل التعليمية. ولقد أكدت كثير من طرق التقييم هذه على أنه يجب عند تقييم الطفل علينا أن نعتمد على أن هناك أنواعاً جديدة من التقييم (العصبي ـ النفسي) والتركيز على التفضيل في استخدام النصف الكروى في المخ (التفضيل الجانبي).

د ـ أما من ناحية العلاج النفسي فلقد كان واضحاً جلياً من عدد الندوات والدورات التي خصصت لدراسة مشاكل الأطفال العاطفيين وعلاقة الأسرة بهذا الموضوع، وهذا التركيز يأتي بسبب المشاكل التي يتعرض لها الأطفال من مشاكل (طلاق الوالدين، سرقة من الأطفال، الأطفال. . . . . الخ) قد ازدادت مؤخرا إلى درجة هائلة في الولايات المتحدة وهذه الأمور في الكويت لم تصل الى نسبة تقارن مع النسبة الموجودة في الولايات المتحدة. ولكن هذا لايعني أن لانهتم بالطفل بجميع حواسه المهملة ولايوجد اهتمام كاف حتى الآن حيث إن معظم الذي نراه في الكويت ماهو إلا عبارة عن صورة شكلية للتساؤل عن الطفولة والأمور المتعلقة بها. وإنى أقترح بأن يكون هناك تركيز عملي وجاد في هذا المجال وفي القريب العاجل.

وفي النهاية فإن المؤتمر قد احتوى على عدة مواضيع كانت تهم كثيرا من المختصين، ومثل هذه المؤتمرات لاتنفع إلا المتخصصين ذوي الدرجات العليا في مجالات علم النفس والاجتماع والحيوان الذين لديهم الاهتمام بسلوك وشعور الانسان عن طريق الدراسات العلمية والعملية البحتة. ولهذا قد يصعب على كثير من المستمعين أن ينفعهم ما يدور في قاعة المحاضرات نظرا لتخصصها الدقيق والتعقيدات العلمية التي كانت مرتبطة بكثير من المحاضرات .

الاجتماع الخاص بدراسة تطوير أجهزة التشغيل وتبادل معلومات القوى العاملة

أحمد زكي بدوي
جامعة الاسكندرية ـ مصر

المؤسسة العربية للتشغيل جهاز قومي يعنى بمساعدة صانعي السياسات والقرارات في مجال التشغيل في الأقطار العربية، ومن خلال مالمسته من الاهتمام والوعي المتزايد لدى أغلب هذه الأقطار بضرورة تحسين التشغيل المنتج، أو التركيز على إدراج هدف تنمية القوى العاملة بصورة متكاملة ضمن سياساتها وخططها وبرامجها التنموية، دعت المؤسسة لاجتماع مسئولي أجهزة التشغيل في الأقطار العربية لدراسة أجهزة التشغيل وتبادل معلومات القوى العاملة .

وقد عقد الاجتماع بمدينة طنجة في المدة من ١٨ - ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ وشارك فيه مسئولو أجهزة التشغيل في كل من: الأردن، دولة الامارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، المملكة المغربية، موريتانيا، الجمهورية العربية اليمنية.

وتضمن جدول الأعمال الموضوعات التالية: -

١ - دراسة تطوير أجهزة التشغيل.
٢ - النظام العربي لتبادل معلومات القوى العاملة والتشغيل.

ورأس الاجتماع معالي وزير التشغيل بالمملكة المغربية

وبدأت الجلسة الافتتاحية بكلمة ترحيب من الأستاذ يونس الشريف مدير المؤسسة العربية للتشغيل بالوكالة نيابة عن مدير عام منظمة العمل العربية، وأشار إلى الجهود التي تقوم بها المؤسسة لإقامة نظام عربي لمعلومات القوى العاملة والتشغيل.

ثم تحدث معالي وزير التشغيل عن أهمية هذا الاجتماع في تطوير هياكل التشغيل في الوطن العربي وفي تحقيق التبادل بين الأقطار العربية في مجال القوى العاملة.

وفي الجلسة الإجرائية تم اختيار الأستاذ عبد المجيد بلمواد مدير قسم التشغيل والعمال المهاجرين بالمملكة المغربية رئيسا للاجتماع

وكذلك تم اختيار الدكتور أحمد زكي بدوي الاستاذ بجامعة الاسكندرية وخبير المعلومات المهنية والتصنيف المهني مقررا للاجتماع

٣ - توصيات الاجتماع:

من الأهمية بمكان العمل على دعم وتطوير أجهزة التشغيل والمعلومات في الدول العربية لتمكينها من القيام بدورها على خير وجه، ونرى للوصول الى هذا الهدف، الأخذ بالتوصيات الآتية:

أولا: وسائل النهوض بمكاتب التشغيل على المستوى القطري:

١ - إصدار اتفاقية عمل عربية تتناول الأحكام التفصيلية المتعلقة بإدارة وتنظيم مكاتب التشغيل على أسس رشيدة.

٢ - إنشاء واستكمال أجهزة التشغيل على مستويات فنية عالية وتزويدها بالإمكانيات والمعدات الحديثة والصلاحيات التي تمكنها من أداء وظيفتها بحيث تستطيع جمع وتحليل المعلومات الخاصة بسوق العمل وتقديم القوة العاملة الملائمة لمتطلبات الانتاج في أسرع وقت وأعلى كفاءة.

٣ - توزيع مكاتب التشغيل توزيعا مناسبا على المناطق الجغرافية في البلد الواحد بحيث تحدد المساحة التي تغطيها الخدمات التي تقدمها والعدد الأمثل من المواطنين الذين يجب أن ينالوا نصيبهم من خدمات تلك المكاتب.

٤ - التوسع في الخدمات التي تقوم بها مكاتب التشغيل فلا تقتصر على عملية التشغيل بل تمتد إلى جمع المعلومات عن سوق العمل وتحليلها والمساعدة في تنظيم التدريب وتسهيل نقل العمال من عمل إلى آخر أو من جهة إلى أخرى، وخدمات الأنشطة الاقتصادية والتوجيه والمشورة المهنية وتحليل المهن التي تستحدث في سوق العمل ولا يتضمنها التصنيف المهني.

٥ - تزويد مكاتب التشغيل بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة المناسبة حتى يمكن أن يقوموا بواجباتهم لتحقيق الخدمات التي يؤديها المكتب على خير وجه.

٦ ـ توفير التمويل الكافي لمكاتب التشغيل لضمان ارتفاع مستوى خدماتها، وأن تتناسب الاعتمادات المخصصة لها مع الخدمات التي ستقوم بها.

٧ ـ الاهتمام بتعاون أجهزة الاعلام مع مكاتب التشغيل واستخدام كافة الوسائل لتوعية أصحاب العمل بالفوائد التي تعود عليهم من الالتجاء إلى مكاتب التشغيل وتوعية العمال للإفادة من الخدمات التي تقدمها تلك المكاتب.

ثانيا: نظام التشغيل واجراءات العمل بمكاتب التشغيل:

١ ـ ضرورة أن ينشأ في كل دولة مجلس أعلى للقوى العاملة والتشغيل لرسم السياسة العامة لتنمية القوى العاملة والتشغيل ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسة، وأن يتكون من مندوبين عن الجهات الحكومية المعنية وممثلين لأطراف الانتاج.

٢ ـ ضرورة إنشاء إدارة مركزية لاقتراح سياسات التشغيل وتنظيم أساليبه وتنسيق العمل بين مكاتب التشغيل وجمع وتحليل المعلومات بشأن عرض وطلب الأيدي العاملة ومنح هذه الإدارة كافة الصلاحيات التي تمكنها من تأدية مهمتها على خير وجه.

٣ ـ يجب أن يقوم إنشاء مكاتب التشغيل على أساس دراسة الجدوى وأن تنشأ بصفة عامة في أماكن العمل وتلبية حاجات طالبي العمل وأن يؤخذ في الاعتبار في هذه الدراسة كل من حجم السكان، وحجم قوة العمل، وحجم خريجي المدارس والمعاهد المختلفة وحجم النشاط الاقتصادي وتوقعات زيادته وغير ذلك من الاعتبارات الطارئة.

٤ ـ العمل على إنشاء لجان استشارية لمعاونة مكاتب التشغيل على أداء مهمتها ومعالجة المشاكل التي تواجهها. وعلى أن تضم هذه اللجان مندوبين عن الجهات المعنية وعن أطراف الإنتاج. إن أمكن.

٥ ـ حماية للعمال ومنعا من استغلالهم من قبل مكاتب التشغيل الخاصة لهم تلغى هذه المكاتب بصفة تدريجية بقدر الامكان وأن تحل محلها مكاتب التشغيل الحكومية أو الجمعيات الخيرية أو المنظمات النقابية.

٦ ـ يجب أن يكون من حق كل عاطل قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه، الافادة من مكاتب التشغيل.

٧ ـ تطوير المهام الأساسية لمكاتب التشغيل بحيث تتولى جمع المعلومات عن سوق العمل وتحليلها وتسهيل عملية التشغيل والمساعدة في تنظيم التدريب، وتسهيل تنقل العمال من عمل الى آخر ومن جهة إلى أخرى داخل البلد أو خارجها.

وتقديم الخدمات للأنشطة الاقتصادية، والتوجيه والمشورة المهنية، وتحليل المهن التي تستحدث في سوق العمل.

٨ ـ يجب التجاء أصحاب العمل لمكاتب التشغيل بصفة إجبارية فيلزمون بالاخطار عن الشواغر وبالاخطار عن الوظائف التي يتم شغلها على أن يكون من حق صاحب العمل رفض المرشح من قبل مكتب التشغيل إذا لم يكن مستوفيا لمواصفات الوظيفة الشاغرة وفقا لنظم التشغيل بكل دولة.

٩ ـ ضرورة جمع بيانات دورية عن القوى العاملة بالمنشآت بالوسائل المتاحة وأن يتم جمع هذه البيانات كل سنة على الأكثر.

١٠ ـ يجب أن يؤخذ في الاعتبار لترشيح العمال المقيمين والمقيدين في حالة تساوي المؤهلات والخبرة الأولويات التي تحددها كل دولة طبقا لظروفها الخاصة.

١١ ـ حث السلطات المحلية على توفير المساعدات والدعم الممكن لقيام مكاتب التشغيل بدورها على الوجه الأكمل.

١٢ ـ الحث على تشجيع التعاون بين مكاتب التشغيل بالبلاد العربية، في مجال تيسير انتقال القوى العاملة العربية، وكذلك المعلومات المتعلقة بحجم تبادل أو انتقال العمالة العربية.

والعمل على تشجيع إبرام اتفاقيات ثنائية لتنقل الأيدي العاملة لتيسير تشغيل العمال على النطاق العربي.

١٣ ـ الاهتمام بتشغيل المعوقين، وحث الجهات المسئولة على إدماجهم في قوة العمل، وإقامة مشاغل عمل خاصة بهم.

١٤ ـ ضرورة قيام المؤسسة العربية للتشغيل بوضع دليل نموذجي لتطوير أجهزة التشغيل وإجراءات العمل بها، وذلك بعد التعرف على أنظمة العمل بمكاتب التشغيل بالدول العربية.

١٥ ـ العمل على توحيد المصطلحات والتعاريف المتعلقة بالتشغيل في الوطن العربي.

١٦ ـ ضرورة عقد اجتماعات سنوية لمسئولي أجهزة الاستخدام تقوم بدراسة مشاكل التشغيل بالبلاد العربية وتقييم الخطوات التي نفذت على مستوى التعاون العربي في هذا المجال.

١٧ ـ ضرورة توجيه برامج التعاون الفني بمنظمة العمل العربية لدعم وتطوير أجهزة التشغيل بالتقنية والامكانيات التي تمكنها من تنفيذ برامج معلومات القوى العاملة.

ثالثا: النظام العربي للاتصال وتبادل معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل

١ ـ ضرورة توفير وتبادل المعلومات الاحصائية المتعلقة بالقوى العاملة وحركة التشغيل بين المؤسسة العربية للتشغيل والأقطار العربية، ووضع كافة النماذج والهياكل وتحديد نوعية المعلومات، بالوسائل الممكنة التي تتفق مع امكانيات كل قطر.

٢ ـ ضرورة التدرج في تنفيذ النظام العربي للاتصال وتبادل المعلومات، وبالمستوى الممكن، ومحاولة رفع مستوى التنفيذ مستقبلا للوصول إلى النظام الآلي الأمثل.

٣ ـ قيام المؤسسة العربية للتشغيل بتنظيم دورات تدريبية للفنيين الذين يعملون بالوحدات القطرية لجمع المعلومات لرفع المستوى الفني لهذه الوحدات.

٤ ـ ضرورة قيام المؤسسة العربية للتشغيل بتوفير لغة موحدة ووسائل معالجة وتبادل وبث المعلومات، كاستكمال دليل الاتصال برموز ومسميات المهن وأقسام النشاط الاقتصادي وإعداد دليل لمستويات المهارة.

٥ ـ تبادل التجارب المتعلقة ببرامج المعلومات التي تمت في بعض الاقطار العربية والافادة من جوانبها الايجابية.

رابعا: وحدات جمع وتبادل معلومات القوى العاملة والتشغيل:

١ ـ العمل على أن تصدر منظمة العمل العربية توصية بإنشاء وحدات لتجميع وتبادل معلومات القوى العاملة بالاقطار العربية طبقا للتصميم المقترح من المؤسسة العربية للتشغيل. والنظر مستقبلا في إصدار اتفاقية عربية في هذا المجال.

٢ ـ يراعى في إنشاء وحدات تجميع وتبادل معلومات القوى العاملة أن تقوم بالاستعانة بالاجهزة القائمة فعلا ويفضل أن تكون ملحقة بوزارة العمل.

٣ ـ تقوم المؤسسة العربية للتشغيل بتقديم المعونة على مستوى تصميم النظم الآلية الخاصة بالاتصال وتدريب العاملين بها.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية، ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين: الأولى: لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان: علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية (دراسة في المنطقة العربية).

تقدم بها الباحث جلال عبدالله معوض الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بإشراف الدكتور محمود خيري عيسى.

والثانية: لنيل درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مقدمة من الباحث مصطفى منجود بعنوان (الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام) باشراف د. حورية مجاهد.

السيد عبدالحليم الزيات، البناء الطبقي الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ، مقدمة الى كلية الاداب بجامعة الاسكندرية،

عرض : شبل بدران
كلية التربية ـ جامعة طنطا

التنمية السياسية مفهوم ومبحث جديد في دراسة علوم السياسة والاجتماع. وقد حظى البحث في هذا المجال باهتمام جمهور الباحثين وصانعى السياسة غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية ومايزال، كما اتسعت دوائر هذا الاهتمام، وامتدت حلقاتها الى دروب ومجالات فرعية كثيرة ومتنوعة. ولم تقتصر جهود المهتمين بهذه القضية على دراسة وتحليل جوانبها النظرية ـ المعرفية والمنهجية ـ وحدها، بل ان التركيز على تتبع ظواهرها ومظاهرها العيانية، واجراء التجارب العملية والبحوث الميدانية والدراسات المقارنة كان له نصيب كبير لديهم، ويحتل مركزاً متقدماً في معظم الأحوال. ومع ذلك، وعلى الرغم من تكاثر البحوث والمؤلفات الاجنبية في هذا المجال، فان الدراسات والكتابات العربية في المجال نفسه لاتزال ضئيلة ومحدودة للغاية، وتكاد تخلو تماما من اية اجتهادات نظرية تلم بأطراف هذه القضية، وتقدم عرضاً وافياً يستوعب كافية ابعادها ومحاورها الأساسية. ، ومن هنا كان اهتمام الباحث بدراسة هذه القضية، واختيارها موضوعا لأطروحته في موضعه المناسب، وله مايسانده من حجج منطقية ومبررات موضوعية علمية كانت أو عملية.

وتقع هذه الأطروحة في مجلدين كبيرين، يضمان ثلاثة أبواب، تنقسم الى سبعة فصول، تسبقها مقدمة ضافية، وتعقبها خاتمة مركزة، بخلاف ثبت واف بالمصادر والمراجع التي استمد منها الباحث المادة الاساسية لدراسته.

أما إشكالية هذه الأطروحة وفكرتها المحورية فتتركز بشكل واضح في مقولة افتراضية رئيسية مؤداها: أن ثمة ارتباطاً وثيقا وتأثيرا عميقا بين نوعية الطبقة ـ أو الطبقات ـ الاجتماعية المسيطرة على مواقع القوة السياسية في المجتمع، وبين امكانيات ومعدلات تحقيق التنمية السياسية بآفاقها وأبعادها المتعددة، وما لكل ذلك من انعكاسات ـ ايجابية أو سلبية ـ على طبيعة وديناميات العملية السياسية ومخرجاتها وارتباط هذا كله بعملية التنمية القومية الشاملة وقدرة المجتمع ونظامه السياسى على مواجهة مايعترض مسيرته من تحديات داخلية وخارجية على حد سواء.

ولكى يمكن الاحاطة بحقيقة هذا الارتباط ومعالم ذاك التأثير فقد عمد الباحث الى معالجة قضية التنمية السياسية ـ بشيء من التفصيل ـ من منظور علم الاجتماع السياسي وفي اطار علم اجتماع التنمية، بغية تحقيق درجة من الوضوح النظري تبدد ـ من ناحية ـ مايكتنف هذه القضية من لبس أو غموض، وتساعد من ناحية أخرى على استكمال بعض جوانب النقص والقصور التي لاتزال تعترى معظم الأدبيات العربية في هذا المجال، وتسمح في الوقت نفسه بدراسة عملية التنمية السياسية من الوجهة التطبيقية، وفي مجال الممارسة العملية، في ضوء نسق من التصورات والمقولات الواضحة، وعلى أساس منطقي ومنهجي منظم ومقبول.

من هنا، وتأسيسا على ذلك، تتبع الباحث في مقدمة أطروحته ظروف وعوامل وبدايات الاهتمام بقضية التنمية بعامة والتنمية السياسية بوجه خاص. ثم تعامل بعد ذلك مع قضية التنمية السياسية بشيء من التفصيل. حيث عالج

هذه القضية من زاويتين رئيسيتين، احداهما: نظرية منهجية، استغرقت تحليلاتها الفصول الخمسة الأولى. وقد تركز اهتمام الفصلين الأولين على تحديد الأبعاد المعرفية والمنهجية لهذه القضية، بينما تتبعت الفصول الثلاثة الأخرى المقومات الفكرية البنائية الى جانب العمليات الأساسية والغايات النهائية للقضية ذاتها. أما الزاوية الأخرى فقد عنيت بصفة أساسية ومن خلال فصلين كبيرين ـ بدراسة وتحليل الجوانب التطبيقية والمظاهر الواقعية والممارسات العملية لتجربة التنمية السياسية في المجتمع المصري خلال الحقبة التاريخية الممتدة مابين عامى ١٨٠٥، ١٩٥٢، لما حفلت به تلك الحقبة من تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية اثرت بشكل حاسم وخطير على النسق الكلى للمجتمع المصرى، وانعكست إبانها على بنيته السياسية وفي ديناميات ومخرجات نظامه السياسي.

وهكذا، وبناء على المحددات الموضوعية والعملية السابقة ـ وما تفرضه على البحث والباحث من ضوابط والتزامات ـ أفرد الباحث الفصل الأول من أطروحته لدراسة وتحديد مفهوم التنمية السياسية، ومايرتبط به من قضايا خلافية وأشكاليات نظرية ـ معرفية وأيديولوجية ومنهجية ـ لاتزال تثير اهتمام الباحثين، ويندر ان تخلو منها دراسة في هذا المجال حتى الآن، وذلك في محاولة للاقتراب من المعنى الحقيقي لهذا المفهوم، وتحديد ماينطوي عليه من دلالات. وفي هذا الصدد استعرض الباحث ـ من خلال رؤية تحليلية ونقدية واعية وفاهمة ـ أهم التعريفات والتصورات المتداولة بين جمهور الباحثين في هذا المجال بغية الوصول الى تعريب أجوائي ملائم، يتخطى أغلب الثغرات التي شابت تلك التعريفات ما أمكن، ويستوعب في سياقه معظم جوانب الاتفاق التي تتضمنها قدر الاستطاعة، وقدم في الوقت نفسه ـ وبصورة واضحة ومبسطة ـ تصوراً شاملا لمفهوم التنمية السياسية، يمكنه الاسترشاد به في توجيه خطوات بحثه في قضية التنمية السياسية ـ موضوع أطروحته ـ بشقيها النظرى والتطبيقي سواء بسواء.

أما الفصل الثاني فقد انصرف البحث فيه الى قضية المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية، وصولا الى مدخل نظري ملائم لدراسة هذا الموضوع بصفة عامة، وتحديدا للموقف النظري للاطروحة التى تعرض لها على وجه التحديد، وذلك باعتبار أن المدخل النظري هو أسلوب المعالجة والفهم، الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الاساسية. كما أن اختيار المدخل النظري الملائم كفيل بتحديد نتائج الدراسة، وبلورة وجهة نظر الباحث حيال القضايا التي يعرض لها بشكل علمي ومنطقي مقبول ـ وقد استدعى ذلك ان يضمن الباحث صفحات هذا الفصل عرضا شاملا ومكثفا لأهم المداخل النظرية المقارن عليها في تراث التنمية السياسية، سواء لدى الرواد الأوائل من الباحثين في هذا المجال أو لدى الجمهور المعاصر من الدارسين. وفي هذا الصدد، وانطلاقا من التعريف الاجرائي الذي أمكن التوصل اليه في الفصل السابق، استعرض الباحث بشيء من التفصيل، ومن خلال زاوية تحليلية ونقدية فاحصة، ثلاثة مداخل نظرية رئيسية هي على الترتيب: المدخل القانوني، والمدخل الماركسي، والمدخل البنائي الوظيفي، وذلك على أساس أن المدخل القانوني هو أهم المداخل النظرية التقليدية التي استخدمت في دراسة هذه القضية حال نشأتها، ولم يعد يعتد به في الوقت الراهن. ويشار اليه فقط كجزء من تراث هذه القضية. وفي حين أن المدخل الماركسي هو المدخل النظري المعتمد لدى علماء الاجتماع والسياسة الماركسيين، بينما يمثل المدخل البنائي الوظيفي أهم المداخل النظرية التي يعول عليها الباحثون الغربيون المعاصرون ومن ينسج على منوالهم. وقد انتهى الباحث من هذا العرض، وبعد مناقشات مستفيضة وموسعة مع كل من المداخل السابقة، الى تطوير مدخل نظرى تحليلي مركب، يستوعب في اطاره كافة المداخل التي عرض لها، ويتجنب أغلب الثغرات التي تنطوى عليها، ويضيف اليها كذلك أبعادا أخرى جديدة. وكان هذا المدخل النظرى المقترح هوماأسماه (مدخل التحليل الطبقي) الذي أقام عليه أطروحته، والتزم حدوده وضوابطه في سياق معالجته لقضية التنمية السياسية بشقيها النظرى والتطبيقي.

وفي ضوء ماتقدم، واستنادا الى ماخلصت اليه تحليلات الفصلين السابقين من نتائج، واسترشادا بها، اتجه الباحث مباشرة الى دراسة ديناميات وأهداف التنمية السياسية من الوجهه النظرية. حيث تناول في الفصل الثالث مجموعة القضايا المتعلقة بالمقومات الفكرية والبنائية لعملية التنمية السياسية. وقد حدد الباحث هذه المقومات في ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأيديولوجيا السياسية، والتعبئة الاجتماعية، وبناء المؤسسات.

ثم أعقب ذلك بمناقشة مستفيضة لثلاث من الأزمات التي تعترض جهود التنمية السياسية وتشكل في الوقت نفسه مظاهر جلية للتخلف السياسي، وهي أزمات الشرعية، والتغلغل، والتوزيع، مبينا مدى قوة الارتباط بين ظهور وتفاقم هذه الازمات وبين طبيعة ونوعية التركيب الطبقي للنظام السياسي، وما يحكم ممارساته وسلوك الصفوة الحاكمة من توجهات فكرية وقيمية وسلوكية، وانعكاس كل ذلك على استقرار الحياة السياسية وجهود التنمية بعامة والتنمية السياسية بوجه خاص.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك الى دراسة قضيتي: المشاركة السياسية، والتكامل السياسي بوصفهما أهم العمليات الأساسية والغايات النهائية لجهود التنمية السياسية. حيث خصص الفصل الرابع لمعالجة قضية المشاركة، بينما تناول قضية التكامل في الفصل الخامس. وبذلك أنهى الباحث دراسته النظرية لقضية التنمية السياسية. وبلور نتائجها ومعطياتها في اطار نموذج تحليلي افتراضى مقترح، أمكنه استلهامه وتطويره واستخلاص عناصره من مراجعة وتحليل ومناقشة أهم القضايا المعرفية والمنطلقات النظرية والمنهجية المتضمنة في تراث التنمية السياسية في علوم السياسة والاجتماع، الى جانب موجهات ونتائج بحثه النظري في القضية ذاتها، وارتباط كل هذه العناصر بحقائق ومعطيات السياق التاريخي لتطور المجتمع المصري إبان الحقبة التاريخية التي عنى بها واتخذها اطارا زمانيا لدراسته التطبيقية.

وبناء على هذا النموذج، وفي محاولة للتحقق من مصداقية ماينطوى عليه من قضايا وتعميمات افتراضية، تتبع الباحث في الفصل السادس من أطروحته ـ وفي تحليل سوسيولوجي تاريخي مفصل ـ ظروف وعوامل نشأته وتطور المكونات الأساسية للبناء الطبقي للمجتمع المصري خلال الفترة محل الدراسة، والنتائج المترتبة على ذلك. ثم استعرض بعد ذلك ـ وبشيء من التفصيل ـ دور الطبقة في ديناميات التغير السياسي في المجتمع المصرى. حيث عالج في الفصل السابع والأخير العلاقة بين الطبقة والقوة السياسية. واستكمل هذه المعالجة بدراسة تحليلية لبناء وتوزيع القوة في المجتمع المصري، الى جانب جدليات ومحاور الصراع الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري ابان الفترة ذاتها. وذلك بهدف تحديد الطبقة ـ أو الطبقات ـ التي أمكنها حسم هذا الصراع لصالحها، وسيطرت بالتالي على مواقع القوة السياسية، ومابذلت هذه الطبقة ـ أو الطبقات ـ من جهود في تطوير الأوضاع السياسة والنظام السياسي من أجل مواجهة عوامل وظواهر التخلف السياسي ـ وغير السياسي ـ التي غطت ربوع المجتمع المصري، وبيان مدى اقتراب أو ابتعاد نتائج هذه الجهود من المفهوم العام والمضمون الأساسي لعملية التنمية السياسية كما طرحه ـ الباحث ـ في صدر أطروحته.

وفي نهاية المطاف استعرض الباحث في الخلاصة جملة النتائج والإستخلاصات العامة والفرعية التي أسفرت عنها دراسته لقضية التنمية السياسية بشقيها النظري والتطبيقي. وثنى على ذلك بمناقشة عامة لهذه النتائج وتلك الاستخلاصات، في ضوء الموقف النظري والاساسي المنهجي اللذين أقام عليهما بناء أطروحته من ناحية، وضمن الاطار العام لقضية التنمية القومية الشاملة من ناحية أخرى. وبذلك تشابكت مقدمات بحثه النظرى مع نتائج دراسته التطبيقية. وتواصلت حلقات حديثه من هذه الى تلك. ومن ثم التقى الطرفان في تتابع منطقي متجانس، وسياق موضوعى متسق، ليؤلفا معا وحدة فكرية مترابطة، وبناء كليا متكاملا.

ولايسع القارىء المحقق أو المراجع المنصف الا أن يقرر بحق ـ ودون مغالاة أو تزيد ـ أن هذه الأطروحة، بصفة عامة، وبما حوته من قضايا وما خلصت اليه من نتائج انما تنم عن قدرة نظرية ومنهجية واضحة وراسخة لدى الباحث، وتكشف في الوقت نفسه وبجلاء عن مدى تحريه الدقة والتزامه الجدى بأسمى قواعد المنهج العلمي في دراسات علم الاجتماع. كما أنها تعد بمعايير كبيرة. . . موضوعية وأيديولوجية ـ إسهاماً علمياً متميزاً. يضيف جديداً في مجال هام من مجالات علم الاجتماع بعامة، وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة، وتسد نقصاً لايزال يشوب التراث السوسيولوجي في كثير من مصادره العربية.

ناصر بن محمد الناصر الجهيمي، المحاولات الوحدوية العربية المعاصرة في المشرق العربي ١٣٣٨ ـ ١٣٦٥ هـ، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ م رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث من قسم التاريخ والحضارة ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م

شهدت منطقة المشرق العربي خلال هذه الفترة صراعاً فكرياً وسياسياً وعسكرياً من أجل تأسيس وتعميق بعض المفاهيم والنظم الجديدة وتأكيد وجودها، ومن أهم تلك المفاهيم الدعوة إلى استقلال الأقطار العربية، وتكوين وحدة عربية لطرد القوى الاستعمارية من المنطقة.

وقد صاحب ظهور هذه الأفكار العربية الجديدة تنافس دولي في منطقة المشرق العربي قادته الدول الأوروبية العظمى «بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وايطاليا» والذي كان يهدف إلى نشر النفوذ الأجنبي في هذه المنطقة من خلال التعاون مع بعض القوى الوطنية العربية من ناحية، ومن خلال مداعبة الأماني الوطنية واستخدام الطرق الملتوية لخداع الشعور العربي العام من ناحية أخرى.

وكان لتنافس القوى الاستعمارية الكبرى على هذه المنطقة الأثر الكبير في تطور قضية الوحدة العربية، وبعض القضايا العربية الأخرى كالقضية الفلسطينية مثلا.

وعلى العموم فقد كان موقف الدول الاستعمارية من قضية الوحدة العربية واضحا، إذ تميز بالمعارضة الشديدة لتلك القضية، فقد كان من المتعارف عليه ان بريطانيا هي المناوىء الرئيسي لأية فكرة تحمل في طياتها بذور وحدة عربية كما ان فرنسا والحركة الصهيونية قامتا بالوقوف ضد قيام الوحدة العربية منذ البداية وذلك خوفا على مصالحها الاستعمارية في المنطقة العربية، وقيام قوة عربية قوية تعمل على توسيع الوحدة العربية الاسلامية لتشمل العالم الاسلامي فتصبح بذلك دولة قوية تناهض الدول الاستعمارية.

تتمثل أهمية هذا البحث في استعراض قضية الوحدة العربية منذ بدايتها حتى قيام جامعة الدول العربية، وما صاحب ذلك من تطورات سياسية داخلية وخارجية في المنطقة العربية.

ويظهر لنا من خلال الاستعراض التاريخي للمنطقة العربية في هذه الفترة المهمة (١٣٣٨ ـ ١٣٦٥ هـ / ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ م) أن المسائل الكبرى كقضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية لم تصل الى حل نهائي يحقق للعرب أمانيهم الوطنية. ويبدو ان العوامل الرئيسية التي أدت الى فشل قيام وحدة عربية متكاملة، والوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية هي وقوف الدول الاستعمارية ضد هذه التيارات الفكرية والسياسية والقضاء عليها للمحافظة على مصالحها الاستعمارية في المنطقة، وقد تمثل رأي الدول الاستعمارية في مؤتمر عالمي للدول الاستعمارية في عام ١٩٠٧م في لندن وخرج في النهاية بمجموعة من التوصيات كان أهمها تلك التي تناولت شؤون الوطن العربي وعرفت بتقرير كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بمحاربة أي اتحاد يقوم بين شعوب البحر المتوسط ووجوب إقامة حاجز بشري غريب في نقطة التقاء هذين الجزئين، يمكن للاستعمار ان يستخدمه كأداة لتحقيق أغراضه.

وإضافة إلى العوامل الخارجية التي أعاقت قيام الوحدة العربية، فان هناك عوامل محلية وعربية كانت تحول دون قيام الوحدة منهاالاقليمية والطائفية واختلاف انظمة الحكمة في البلاد العربية، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين فئات الشعب العربي، وظاهرة الانقسامات بين الزعماء او المسؤولين العرب.

خلال هذه الفترة التاريخية مرت البلاد العربية في المشرق العربي بعدة مراحل تاريخية تميزت كل مرحلة منها بظروفها الخاصة، وتأثرت بعوامل مختلفة ساعدت على تكوين تاريخ المشرق العربي في تلك الفترة، ولكي نصل إلى فهم عام لهذه الفترة فانه من المناسب ان نحددها بثلاث مراحل رئيسية هي: ـ

المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة من أوائل القرن العشرين الى نهاية الحرب العالمية الأولى. وخلال هذه الفترة كان المشرق العربي خاضعا للدولة العثمانية، وكان الاتجاه العربي يدعو الى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي، وتطور هذا الاتجاه إلى المطالبة بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالدولة العثمانية، ثم ظهرت اتجاهات ترفض الخلافة العثمانية وتعدها غير شرعية، وتدعو إلى خلافة عربية قرشية.

وبذلك انقسم قادة العرب الى مدرستين سياسيتين إحداهما رأت أن من واجب العرب الوقوف في صف الخلافة العثمانية ضد الدول الكبرى خوفا من ضياع البلاد العربية ووقوعها فريسة للدول الاستعمارية، والثانية رأت الانضمام إلى الحلفاء خوفا على العرب من التتريك في حالة انتصار تركيا في الحرب.

وبعد الانقلاب التركي عام ١٩٠٨م، الذي قادته جماعة الاتحاد والترقي شعر العرب بحاجتهم الماسة إلى الوحدة فاتصل قادة المنظمات السرية والعلنية في بلاد الشام بالشريف حسين (شريف مكة) وعرضوا عليه قيادة الثورة العربية لتحقيق أهداف وغايات المنظمات والجماعات العربية، فقام بالمراسلات المشهورة مع السير مكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وعلى أساس هذه المراسلات انطلقت الثورة العربية في ١٣٣٤/٨/٩هـ، ١٩١٦/٦/١٠م معلنة ان هدفها استقلال اقطار المشرق العربي الخاضعة للحكم العثماني، وتحقيق وحدتهم.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م لصالح الحلفاء، ومساهمة الثورة العربية الكبرى في هزيمة الأتراك. لم يف الحلفاء بوعودهم وعهودهم التي قطعوها للعرب وساد منطق القوة وفرض الاحتلال والانتداب على العرب، فاحتلت فرنسا سورية ولبنان، وفرضت بريطانيا هيمنتها على العراق وشرق الأردن وفلسطين.

وجدير بالذكر أن ذلك التقسيم الاستعماري قد أمعن في إضعاف العرب وتجزئة بلادهم إلى دول جديدة لكل منها نظامها السياسي، وكيانها الدولي المتميز، وحكوماتها الخاصة، وسياستها المستقلة.

بذلك واجهت الحركات الوطنية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى قوى اجنبية تختلف عن تلك القوى التي كانت تواجهها في ظل الحكم التركي. فكان لابد لشعوب هذه النطقة العربية أن تتحدى الدول الاستعمارية وتقاومها. فانطلقت الحركات الوطنية.

المرحلة الثانية:

رد العرب في المشرق العربي على فرض الانتدابين الفرنسي والبريطاني على بلادهم بالثورة في مصر وسورية عام ١٩١٩م/ ١٩٢٠م، وفي فلسطين والعراق عام ١٩٢٠م إلا أن هذه الثورات اخمدت بالقوة وأعقبتها تسويات وقبول بالأمر الواقع، لكن الحركات الوطنية استمرت طوال فترة ما بين الحربين محاولة الحصول على الاستقلال، ومنادية بالوحدة العربية.

وفي بدء الثلاثينات بدأ الاتجاه الرسمي للوحدة العربية يحتل مكانا بارزا في السياسة العربية كرد فعل على الاتجاهات الاقليمية الضيقة، وتمثل هذا الاتجاه في القدس أثناء المؤتمر الاسلامي الذي عقد عام ١٩٣١م لبحث القضية العربية بحثا عاما، وصاغ المؤتمرون ميثاقا عربيا أكدوا فيه على وحدة الوطن العربي، وعلى ضرورة توجيه الجهود في كل قطر عربي نحو الاستقلال والوحدة العربية.

وعلق العرب آمالهم على الملك فيصل بن الحسين، لأن العراق هو أول بلد عربي حصل على استقلاله مما جعل العرب ينظرون اليه نظرة أمل في أن يسهم بنصيب كبير في مساعدة الأقطار العربية الأخرى لنيل استقلالها وتحقيق امانيها باقامة وحدة عربية شاملة.

نتيجة لذلك أصبح العراق مركز الثقل في حركة القومية العربية في فترة ما بين الحربين. فكان عليه أن يستكمل استقلاله وتحرره ليصبح نواة الدولة العربية المتحدة.

وبرز نجم عبدالعزيز آل سعود كزعيم عربي ودولي في أعقاب وفاة فيصل الأول ملك العراق، واتجهت إليه الأنظار في العالم العربي للعمل على توحيد الأمة العربية تحت زعامته، كما أن بريطانيا قد طرحت بعض المشروعات الوحدوية بزعامة عبدالعزيز آل سعود.

وبنشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م حدثت تطورات خطيرة في العراق ادت إلى انقلاب في مايو آيار ١٩٤١م قادته عناصر وطنية مخلصة برئاسة رشيد عالي الكيلاني. هذا التيار الوطني كان يرى وجوب الاستفادة من الوضع الدولي القائم لتخليص العراق والأقطار العربية من هيمنة الاستعمار، لكن القوات البريطانية قضت على الانقلاب في ١٩٤١/٥/٢٩م.

المرحلة الثالثة:

اقتضت ثورة العراق عام ١٩٤١م والشعور العربي الناقم من السياسة البريطانية أن تغير بريطانيا من سياستها إزاء موقفها من الوحدة العربية، ففي نفس اليوم الذي تم فيه تصفية الثورة العراقية في ١٩٤١/٥/٢٩م، أدلى المستمر ايدن وزير خارجية بريطانيا بتصريح مهم عن سياسة حكومته بشأن مستقبل الشعوب العربية، حث فيه البلاد العربية على تقوية روابطها الثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية وأوضح أن الحكومة البريطانية سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة عربية تهدف الى تقوية تلك العلاقات.

وجد الزعماء العرب في هذا التصريح فرصة سانحة للتحرك فقدم نوري السعيد مذكرته المعروفة بالكتاب الأزرق إلى وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة المستر كيزي Casey في ١٩٤٣/١٠/١٤م، التي اقترح فيها توحيد سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة وإنشاء جامعة عربية تضم العراق وسورية وأي دولة عربية اذا شاءت ذلك، كما نشط الأمير عبدالله في الدعوة إلى مشروعه سورية الكبرى الذي يضم اقطار بلاد الشام.

وجدت بريطانيا في المعارضة التي أبدتها حكومات مصر والمملكة العربية السعودية، وسورية ولبنان حيال هذه المشروعات المبرر الذي يتيح لها فرصة التخلي عن تأييدها لهذه المشروعات على اعتبار أنها كانت قد اشترطت تقديم مثل هذا التأييد فقط في حالة حصولها (المشروعات) على إجماع عربي، من هنا وجدنا وزير خارجية بريطانيا يعلن ثانية في ١٩٤٣/٢/٢٤م تأييد حكومته للوحدة العربية بشرط أن تأتي المبادأة في أي مشروع من العرب أنفسهم، وان يحظى هذا المشروع المقترح بموافقة جميع الزعماء العرب.

وبهذا التصريح اتجهت مسألة الوحدة العربية إلى التشاور الرسمي بين الأقطار العربية المستقلة بدعوة من رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس، ومرت محادثات الوحدة العربية بمراحل منذ بدء المشاورات في يوليو / تموز ١٩٤٣م حتى توقيع الميثاق في فبراير / شباط ١٩٤٤م تمخض عنها في النهاية قيام جامعة الدول العربية، الجامعة التي سعت بريطانيا من قبل إلى إحباطها لسنوات متعددة، ولذا اعتبرها العرب نقطة بداية وخطوة أولى نحو تحقيق غايتهم المنشودة (الوحدة العربية).

وقد بوب الباحث هذه الدراسة في خمسة فصول: ـ

تناول في الفصل الأول تطور حركة الوحدة العربية في كل من الجزيرة العربية والعراق والشام، والظروف التي أدت إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وما تبع هذا الانفصال من تشتت وتمزق للكيان العربي حيث تمكن الاستعمار

من السيطرة على بلاد الشام والعراق، وقسم البلاد العربية الى وحدات سياسية، وتبنى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ليبقى على هذا التقسيم ويتلهى العرب بهذه المشكلة عن اي تطور وتقدم.

أما الفصل الثاني فقد تحدث فيه عن الكفاح العربي من أجل الوحدة والتحرر من الاستعمار الأجنبي بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٤٠ وقسمه إلى ثلاثة اقسام:ـ

القسم الأول: تناول فيه دور المغفور له الملك عبدالعزيز في توحيد أقاليم المملكة العربية السعودية، ومواقفه تجاه حركات الاستقلال والتحرر العربي، وأوضح الدور السعودي في بذل الجهود الدبلوماسية لدى مختلف الأطراف الدولية لتحقيق استقلال البلاد العربية ومساعدتها ومد يد العون لها.

القسم الثاني: أوضح فيه اتجاهات العراق القومية على المستويين الرسمي والشعبي، والمراحل التي نال خلالها استقلاله وتحرره من الاستعمار البريطاني، ونشاط الدبلوماسية العراقية لتحقيق الوحدة العربية، وذلك بتوثيق العلاقات الثنائية مع الدول العربية المجاورة، ومساندته للقضايا العربية آنذاك وفي مقدمتها قضية فلسطين، ومساعيه الدائبة لتحقيق الوحدة العربية، ووحدة بلاد الشرق العربي خاصة.

القسم الثالث: تتبع موقف الشعب السوري من الاستعمار الفرنسي وقيامه بثورات متعددة حتى حصوله على استقلاله، وما تبع ذلك الاستقلال من علاقات رسمية بالبلاد العربية في المشرق العربي، وموقفه من القضايا العربية ولاسيما قضية استقلال لبنان، وقضية فلسطين.

وفي الفصل الثالث تحدث عن حركات الوحدة العربية ومشروعاتها بين عامي ١٩٤١ ـ ١٩٤٣م، وقد شمل الحديث في هذا الفصل ثورة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١: أسبابها ودوافعها وعوامل فشلها، وموقف البلاد العربية من تلك الثورة، ودورها في تنشيط الوعي القومي العربي، وكان مما أثبته البحث أن الثورة العراقية كانت تهدف الى تحرير العراق من براثن الاستعمار البريطاني، وقيام وحدة عراقية شامية على الأقل، وأنها حركة اسلامية لذلك عندما فشلت أقام اليهود أعيادهم وخرجوا لاستقبال الوصي.

كما تناول في هذا الفصل الحديث عن مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، وشرح الظروف العربية والدولية التي حالت دون تحقيق المحاولتين الوحدويتين، وقام بنقد تلك المحاولات والمشروعات في دراسته لها وتوصل إلى أن المشروعين باستبعادهما مصر فإنهما لم يصنعا وحدة، فالوحدة لا يصح اطلاقها الا على كيان عربي تكون مصر أحد طرفيه.

أما الفصل الرابع فقد بحث فيه موقف دولتي المحور المانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ورد بريطانيا حيال ذلك الموقف، ثم سياسة بريطانيا تجاه البلاد العربية خلال الحرب العالمية الثانية، وأثر هذه السياسة في تنشيط الدعوة لفكر الجامعة العربية، ثم أوضح دور كل من العراق ومصر في الدعوة لتحقيق هذه الفكرة، وإجراء المشاورات التمهيدية بين وزير الخارجية العراقي نوري السعيد ورئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس عام ١٩٤٣م، ودعوة البلاد العربية المستقلة للدخول في المشاورات، وما تمخض عن تلك المشاورات من نتائج.

وفي الفصل الخامس تحدث عن قيام جامعة الدول العربية خلال مرحلة مباحثات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام واعلان بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤، وأعقبه الحديث عن تشكيل لجنة لتحضير ميثاق الجامعة العربية على هدي من الأسس التي تضمنها بروتوكول الاسكندرية، الذي دخل حيز التنفيذ في ١٣٦٤/١/٢١ هـ / ١٩٤٥/١/٥ م وكان ذلك ايذانا بميلاد جامعة الدول العربية.

وفي الخاتمة تحدث عن فشل المحاولات الوحدوية السابقة وأرجع هذه الأسباب الى أن جميع المحاولات بنيت على أساس قومي، ولذلك أوضح خلال البحث ما لابس إثارة القوميات من أحداث تاريخية ليتضح لنا في الخاتمة أن القومية ما هي الا إحدى العناصر التي استخدمها أعداء الاسلام لإبعاد الأمة عن دينها. واوضح أن الوحدة العربية لن تنجح الا إذا بنيت على أساس الاسلام، وأنه لا يمكن فصل العروبة عن الاسلام أو فصل الاسلام عن العروبة.

قائمة محكمي مجلة العلوم الاجتماعية وعدد مرات التحويل ١٩٨٣ - ١٩٨٥

تتقدم مجلة العلوم الاجتماعية بالشكر والتقدير الى الزملاء الذين ساهموا في تحكيم أبحاث المجلة على مدى السنوات الثلاث (١٩٨٢ - ١٩٨٥) ويسرها، عرفاناً بالجميل، أن تقدمهم الى القراء الكرام على صفحات هذا العدد مع تبيان عدد مرات التحكيم

ابراهيم ابراهيم، اقتصاد، منظمة الاوابيك ١/ ابراهيم عثمان، اجتماع، جامعة الكويت ١٥/ ابراهيم عفانة، ادارة اعمال، جامعة الكويت ٢/ ابراهيم قلوش، اقتصاد، الكويت، ١/ ابراهيم هيمي، ادارة أعمال، جامعة القاهرة ٤/ ابوبكر حسين، احصاء، جامعة الكويت ١/ أحمد ابو زيد، اجتماع، مجلة عالم الفكر، ٢/ احمد ابو العباس، تربية، جامعة الكويت ٣/احمد البغدادي، علوم سياسية، جامعة الكويت ٦/احمد الصاوي، إعلام، جامعة القاهرة، ٣/احمد رشيد حسين، ادارة عامة، جامعة القاهرة ٦/ احمد ظاهر، علوم سياسية، جامعة اليرموك ١/ احمد عبد الباسط، اجتماع، جامعة الكويت، ١/ احمد عبد الخالق، محاسبة، جامعة القاهرة ٦/ احمد عيسى، ادارة اعمال، أمريكا ٥/ احمد الكاشف، تأمين مؤسسة التأمينات، كويت، ٥/ احمد كمال احمد، اجتماع، جامعة المنيا، ١/ احمد فهمي، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ احمد مصطفى، تاريخ، جامعة الكويت، ٢/ احمد نوفل، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ اديب السمان، اقتصاد، البنك الصناعي، الكويت، ٤/ اروى العامري، علم نفس، الجامعة الاردنية ٣/ اسامة الخولي، علوم، معهد الابحاث، الكويت، ٤/ اسحق القطب، اجتماع، جامعة الكويت، ١١/ اسعد عبد الرحمن، علوم سياسية، مؤسسة شومان، الاردن، ٣/ اسعد كيلاني، اجتماع، الكويت ١/ اسكندر النجار، اقتصاد، الصندوق الكويتي للتنمية، ٥/ اسماعيل مقلد، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٧/ اسماعيل ياغي، تاريخ، جامعة محمد بن سعود، ٣/ الفاروق زكي يونس، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/ الصادق شعبان، إعلام، جامعة تونس ١/المنصف الشنوفي، اعلام، جامعة تونس ٣/أمين محمود، تاريخ، مركز الدراسات العبرية، الأردن، ٦/أنطونيوس كرم، اقتصاد، أمريكا ١١/ أنور الشرقاوي، تربية، جامعة عين شمس، ٦/ ايليا زريق، اجتماع، جامعة كوينز، كندا، ٢٨/ باسم سرحان، اجتماع، جامعة الكويت، ٧/الباقي الهرماسي، اجتماع، جامعة تونس ٤/ بدر الدين الخصوصي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ إيليا حريق، علوم سياسية، انديانا، ٢/ بدرية العوضي، قانون، جامعة الكويت، ٢/ بدر العمر، علم نفس، جامعة الكويت، ٥/ بسام الساكت، اقتصاد، الجمعية الملكية العلمية، الاردن، ٣/ بشارة خضر، ادارة، جامعة بروكسل، ١/ بشير الخضرا، ادارة عامة، الجامعة الأردنية، ٦/ بهاء ابو لين، اجتماع، جامعة البرتا، كندا، ٣/ توفيق أبوبكر، اعلام وصحافة، الكويت، ٣/توفيق زعرور، تربية، الجامعة الأردنية، ٧/ صابر عبد الحميد، تربية، جامعة قطر، ١٣/ جعفر حاجي، اقتصاد، جامعة الكويت، ٣/ جلال أمين، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٢/ جلال الصياد، احصاء، جامعة الملك عبد العزيز، ٤/ جلال الغزاوي، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/جهاد تقي الحسني، علوم سياسية، جامعة بغداد، ٧/جودت سعادة، تربية، جامعة اليرموك، ٣/ جورج طعمة، فلسفة، جامعة الكويت، ١/جيهان رشتي، اعلام، جامعة الامارات، ٢/ حازم الببلاوي، اقتصاد، مصر، ٣/حامد بدر، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٣/ حامد الفقي، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ حسن الفقي، تربية، جامعة الكويت، ٥/حسن الخياط، تربية، جامعة بغداد، ٣/ حسن نجم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ حسين الطويجي، تربية، جامعة الكويت، ٢/حسين حريم، ادارة عامة، شركة سانتا في الكويت، ١١/ حسين درويش، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ حليم بركات، اجتماع، مركز الدراسات المعاصرة، ٢/ حليم بشاي، علم نفس، جامعة الكويت، ٧/ حميد القيس، اقتصاد، جامعة اليرموك، ١/ حيدر ابراهيم علي، اجتماع، جامعة الامارات، ٢/ خلدون النقيب، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ خضر زكريا، اجتماع، /جامعة دمشق، ٢/ خميس عبد المجيد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ خيري عبد القوي، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٦/ دارم البصام، ادارة اعمال، المعهد العربي، ١/ رجاء ابو علام، تربية، جامعة الكويت، ١٠/ رفاعي محمد رفاعي، ادارة أعمال، جامعة القاهرة، ١/ رفيق عمر، اقتصاد، مؤسسة الدراسات الاستثمارية، الأردن، ١٠/ زكريا باشا، اقتصاد، جامعة الكويت، ١٠/ زكي الدين شعبان، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ زكي هاشم، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٦/ سالم ساري، اجتماع، جامعة الامارات، ٤/ سالم الطحيح، ادارة عامة، الديوان الأميري، ١/ سامي خصاونة، تربية، الجامعة الأردنية، ١٠/ سامي خليل، اقتصاد، جامعة الكويت، ٩/ سامي عبد اللا، ادارة أعمال، جامعة القاهرة، ١٣/ سرى ناصر، اجتماع، الجامعة الأردنية، ٢/ سعد عبد الرحمن، علم نفس، جامعة الكويت، ٨/ سعيد عرفة، محاسبة، جامعة القاهرة، ٣/ سليمان القدسي، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ١٥/ سمراء عنبر، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ سمير عبد ربه، سياسة، أمريكا، ٣/ سمير فهمي، اجتماع، مصر، ١/ سمير نعيم ، اجتماع، جامعة القاهرة، ٦/ سهير بركات، اعلام، جامعة القاهرة، ٣/ سيد احمد عثمان، اجتماع، جامعة القاهرة، ٧/ سيف عباس، سياسة، امريكا، ١/ شاكر خصباوه، جغرافيا، جامعة بغداد، ٢/ شاكر مصطفى، تاريخ، لجنة التخطيط الشامل، الكويت ٤/ شملان العيسى، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٢/ شوقي شحاتة، محاسبة، البنك الإسلامي، مصر، ٣/ صفوح الأخرس، اجتماع، جامعة دمشق، ٢/ صلاح شنواني، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ طارق الريس، ادارة عامة، جامعة

الكويت، ٢/ طلعت منصور، تربية، جامعة عين شمس، ٣/ عبد الاله ابو عياش، جغرافيا، جامعة الكويت، ٢/ عبد الباسط رضوان، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ عبد الباسط عبد المعطي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٣/ عبد الجليل الزويعي، تربية، جامعة بغداد، ٢/ عبد الحميد نجم، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرحمن الحبيب، اقتصاد، جامعة الكويت، ٧/ عبد الرحمن عدس، تربية، الجامعة الأردنية، ١٣/ عبد الرحمن صالح، (رحمه الله)علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرزاق الجليلي، تربية، جامعة بغداد، ٨/ عبد الرسول الموسى، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ عبد الرضا أسيري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ عبد الستار ابراهيم، اجتماع، جامعة الرياض، ١/ عبد العزيز الوتاري، بترول، الأوابيك، ١/ عبدالله الدنان، تربية، جامعة الكويت، ١/ عبدالله العروي، فلسفة، الرباط، ١/ عبدالله الفرا، كيمياء، جامعة البحرين، ١/عبدالله الغنيم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ عبدالله النفيسي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١/ د. عبدالله سليمان، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبدالله مهنا، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٦/ عبد العزيز الدوري، تاريخ، الجامعة الأردنية، ١/ عبد الغفار محمد، انثربولوجيا، جامعة الخرطوم، ٢/ عبدالله هدية، سياسة، جامعة الكويت، ٢/ عبد المالك التميمي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ عبد المعطي عساف، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٣/ عبد الهادي العوضي، اجتماع، وزارة التخطيط، ١/ عبد الهادي يوسف، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/ عبد الوهاب الأمين، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/عبد الوهاب بوحدية، اجتماع، جامعة الرباط، ٢/ عبد الوهاب خليل، محاسبة، الكويت، ١/ عبده الخولي، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ عدنان البكري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ عدنان الدوري، اجتماع، جامعة الكويت، ٦/ عدنان عبد الرحيم، تربية، دمشق، ٤/ عزت اسماعيل، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ عزيز العظمة، فلسفة، جامعة إكستر، ٢/ علي الدين هلال، سياسة، جامعة القاهرة، ٥/ علي سعود عطية، تاريخ، وزارة التربية، ٣/ علي عبد الرحيم، محاسبة، جامعة الكويت، ٩/ علي عبد القادر، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ علي عياد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ عماد الدين اسماعيل، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ عمار بوحوش، ادارة عامة، جامعة الجزائر، ٣/عمر الخطيب، (رحمه الله) سياسة، جامعة الكويت، ٩/ عمر سليمان الاشقر، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ عمر محمد جبرين، تربية، الجامعة الأردنية، ٣/ عواطف عبد الرحمن، اعلام، جامعة القاهرة، ٢/ غازي فرح، اقتصاد، جامعة الكويت، ٤/ فاخر عاقل، تربية، جامعة دمشق، ٨/ فاطمة الجيوشي، تربية، جامعة دمشق، ٤/ فتح الباب سيد، تربية، جامعة القاهرة، ٣/ فتحي الديب، تربية، جامعة الكويت، ٢/ فتحي عبد الرحيم، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ فخر الدين القلا، تربية، جامعة دمشق، ١/ فريد صفري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٤/ فكري ريان، تربية، جامعة الكويت، ٦/ فهد الثاقب، اجتماع، جامعة الكويت، ٤/ فؤاد زكريا، فلسفة، جامعة الكويت، ٢/ فؤاد ابو اسماعيل، ادارة اعمال، جامعة الأزهر، ٦/ فوزي زاهر، تربية، جامعة قطر، ٧/ فوزي العربي، تربية، جامعة قطر، ٢/ فيولا البيلاوي، تربية، جامعة الكويت، ١/ كمال المنوفي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٦/ لويس كامل مليكة، علم نفس، أمريكا، ١/ ليفون مليكيان، تربية، جامعة قطر، ٦/ مجد الدين خيري، اجتماع، الجامعة الأردنية، ١/ محرم الحداد، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمد بدر الدين، اجتماع، جامعة لويسفل، ٦/ محمد حمدان، احصاء، الجامعة الأردنية، ٨/ محمد الرميحي، اجتماع، مجلة العربي، ٨/ محمد صبري العطار، محاسبة، جامعة القاهرة، ٢/ محمد توفيق صادق، ادارة المعهد العربي للتخطيط، ٢/ محمد عطية مطر، محاسبة، جامعة الكويت، ٣/ محمد عبد الحميد طه، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ محمد عبد العزيز ربيع، اقتصاد، مركز النشر، امريكا، ٤/ محمد عودة، تربية، جامعة الكويت، ١/ محمد عفيفي، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ محمد علي عكيلة، تربية، جامعة الكويت، ١/ محمد علي الفرا، جغرافيا، جامعة الكويت، ٤/ محمد غالي، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ محمد فؤاد الصفار، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ محمد فيض الله، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمد قاسم القريوتي، ادارة، الجامعة الأردنية، ١/ محمد محمود ربيع، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ محمد محروس اسماعيل، اقتصاد، جامعة الاسكندرية، ١/ محمد ناصر، تربية، جامعة الكويت، ٣/ محمد نصر الهواري، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ محمد نعيم ياسين، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمود أمين العالم، تاريخ، جامعة القاهرة، ١/ محمود بازرعة، اقتصاد، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ٧/ محمود سلامة، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمود عبد الفضيل، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٢/ محمود موعد، تربية، دمشق، ٢/ محي الدين الازهري، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ محي الدين توق ، علم نفس، جامعة الامارات، ٤/ مصطفى تركي، علم نفس، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى الشلقاني، احصاء، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى ناجي، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ مفيد شهاب، قانون، الصندوق العربي، ٢/ منصور احمد منصور، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٧/ منيرة حلمي، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ موريس جرجس، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ٦/ موضي عبد العزيز الحمود، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٥/ نادر سليمان، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ نادية ابو زهرة، اجتماع، جامعة كولمبيا. ١/ ناصف عبد الخالق، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٧/ ناهد رمزي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ نبيه عاقل، تاريخ، جامعة دمشق، ٢/ نجيبة غر، محاسبة، جامعة الكويت، ٢/ نظام العباس، علوم سياسية، جامعة اليرموك، ٢/ نور الدين حاطوم، تاريخ، جامعة دمشق، ١/ هاني أبو جبارة، محاسبة، الجامعة الأردنية، ١/ هاني فارس، سياسة، جامعة مكجيل، ٣/ هدى بدران، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ همام سعيد، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ١/ وجدي شركس، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ وديع شرايحة، اقتصاد، الجامعة الأردنية، ١/ وليد التميمي، علوم سياسية، جامعة الجزائر، ٤/ وليد خدوري، علوم سياسية، قبرص، ٧/ وليد الشريف، سياسة، الأوابيك، ٢/ وليد مبارك، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ وميض نظمي، علوم سياسية، جامعة بغداد، ١/ يحيى حداد، اجتماع، جامعة الكويت، ١٥/ يوسف جواد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ يوسف العادلي، محاسبة، جامعة الكويت، ٣.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتزم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

١ ــ أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .

٣ ــ تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .

٤ ــ تمتنع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .

٥ ــ تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .

٦ ــ يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشارك فيه بالاضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .

إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والببليوغرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .

والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة ومؤازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .

ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة التعاون
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. : ٧١٥٣ ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي : ١١٤٦٢

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية



دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

للدراسات الموسمية المتخصصة

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن برنامج للبحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية المتخصصة (Occasional Papers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للقواعد التالية :

أولا : تم اختيار الموضوعات التالية لتطرح للدراسات على النطاق الخليجي والعربي :

١ ـ اطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي .

٢ ـ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي بها في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الخليج العربي ونوعية اقبال الشباب من الذكور والاناث عليها ، التجارب العلمية والدراسات الميدانية حولها .

٣ ـ مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية ونوعية الخدمات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضوئها .

٤ ـ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للاطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات والاشراف الاجتماعي واثر هذه الامور على تنشئة الاطفال .

٥ ـ انشاء مراكز رعاية الطفولة (Child Care Centers) في دول الخليج العربي .

٦ ـ دراسة عن تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعلمية في دول الخليج العربي .

٧ ـ الأمية بين الفلسطينيين ـ دراسة احصائية .

٨ ـ الحصيلة اللغوية عند الاطفال (١-٦ ، ٦-١٢ سنة) .

٩ ـ الاطفال بطيئو التعلم (Slow Learners) .

١٠ ـ تشجيع محبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازفة .

ثانيا : تقوم الجمعية بالانفاق على البحث العلمي وتغطية تكاليفه ، وتقدم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند الفراغ من الدراسة .

ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه .

رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .

خامسا : يتقدم الباحث للجمعية بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه .

سادسا : تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرتها لجانها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها .

سابعا : تكون حقوق النشر الناتجة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها .

ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع دراسات من قبلهم وا لجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي .

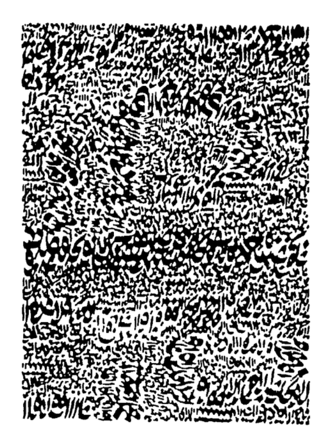
إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية إذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا ، لتدعو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم امتنا العربية ومستقبلها .

للحصول على معلومات اضافية أو للمراسلة يمكن الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :

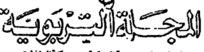
مجمع الاوقاف / برج ١٧/ الدور ٧/ شقة ١٨ ، ١٩
تلفون : ٢٤٦٧٩٨٥ ـ ٢٤٦٧٩١٤
ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الكويت .

المجلة العربية للعلوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية







تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكمة

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار
* تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير
* تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د ك	وللطلاب	١ د ك
للأفراد في الوطن العربي	٥ر٢ د ك	وللطلاب	٥ر١ د ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا		

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج بأصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط، بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

الاشتراكات:

داخل الكويت
للأفراد: ٣,٢٠٠ د.ك للأساتذة والطلاب: ١,٦٠٠ د.ك
للمؤسسات: ١٦ د.ك

خارج الكويت
٣٢ دولاراً امريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً
٦٤ دولاراً امريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس
للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٤,٨٠٠ د.ك
للأساتذة والطلاب: ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالدية - الكويت.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

تشتمل على :

- بحوث في مختلف العلوم الاسلامية .
- دراسات قضايا اسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .
٢٥ دولاراً امريكيا خارج الكويت .

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص . ب : ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت : ٨٤٧٢٦٩

The Attitude Towards Smoking and Strategies for Anticigarette Smoking in Kuwait: Marketing Approach

Ahmed Jaber

Marketing literature indicates that little attention has been given to plan social change in our countries. This article aims to offer a strategic mix model to have people stop smoking. The findings of this paper are based upon questionnair collected from aprobability sample which was divided equally between smokers and non smokers. The researcher used a discriminant analysis to know the relation between the attitude, behavoir and the motive of the smoking habit.

This paper is divided into five major parts. The first part discusses the problems of smoking in Kuwait and the concepts used for smoking controlstrategic. The second part trys to understand why people smoke. It gives a summery about the relation between motives, behavoir and attitudes toward smoking. The third part trys to know the influence of market segments according to demographis variables on the attitude and behavoir toward smoking. The fourth part suggests a mix of, confrontation, push, inducement and reinforcement strategies to treat the market segments. The final part summeries the results of the research and conclusion.

The Basic Contraints to the Public Budgetary Cycle

Abdel Muti Assaf

The main objective of this study is to survey the different stages of the public budgetary cycle and the different contraints that face the authorities at preparing the annual budget each year, specially in the developing countries.

This study will focus mainly on the following items:

1- The legal constraints for budgetary cycle
2- The technical contraint for budgetary cycle.
3- The ideological contraints for budgetary cycle.
4- The behavioral contraints for budgetary.

However the writer will pay more attention to the behavioral dimensions of this problem because he feels that it has been greatly neglected by researchers and schoolars in this field.

Further more the writer wanted to demonstrate that public budgetting is not just a configuration of figures for public revenue and expindeture, but it is rather comprehensive process including behavioral and ideological dimensions as well.

this new approach suggest limiting the role of statistical sampling within such a framework.

Accordingly, the objectives of this paper are:

(i) To identify the best possible approach for audit sampling within the current state of knowledge.

(ii) To suggest the best possible means for using judgement sampling in a manner that could decrease its disadvantages as an aid to its users and as a step towards the best approach.

The writer has attempted to achieve these objectives according to the following steps:

(1) A description of judgement sampling in practice is presented. This description is based on a synthesis made of the empirical literature which when put together presented a descriptive model of what actually happens.

(2) An analysis is made of judgement sampling as presented in (1) above as compared to statistical sampling within the current state of knowledge. The advantages and disadvantages of both approaches are analysed. Accordingly a best possible approach is suggested to be that which is based on a sound 'normative model' according to which statistical sampling mixed with appropriate judgement sampling could fit together within such a system.

(3) A normative model is presented and suggested as a reasonable starting point representing a logical framework indicating what should be done.

The model represents the 'best possible approach'.

Within the framework of this model several objective measures are suggested to improve judgement sampling thus moving a step forwards towrads more objectivity and near to the 'best possible situation'.

Judgement Sampling in Auditing: Towards More Objective Standards

Ibrahim O. Shahin

External Auditing is currently restricted to an audit sample. The external auditor determines this sample which he audits with the assistance of his assistants. Based on this audit he expresses his opinion regarding the audited financial statements (i.e. the whole universe) in his audit report. This approach is termed 'Audit Testing'.

Audit Testing has replaced detailed 100% verification of the whole audit universe which existed previously. This shift took place around the turn of the century as a result of various factors which made such detailed audits uneconomic and impractical except in some exceptional cases.

For a long time the auditors determined their audit tests solely on the basis of their personal judgment (Judgement Sampling). However, judgement sampling has been criticized in recent years because of its subjectivity and the possibilities of sample biases as well as overauditing or underauditing. The use of statistical sampling techniques has been advocated as an alternative approach which is more objective and scientific. Academic and professional interest in statistical sampling has been increasing and many auditors have started learning these techniques and applying them in their audits.

Recent surveys and observations have, however, indicated that the use of statistical sampling is still limited and that the vast majority of external auditors are still adopting 'judgement sampling' techniques. Indications are that the vast majority of external auditors will continue adopting, 'judgement sampling' in the foreseeable future. Furthermore, recent trends in auditing theory, logic and practice suggest the possible emergence of anormative model "of the auditing process" which could also improve judgement sampling. On the other hand some advocates of

A study of Career Education of the Supervisors, Objectives, Significance, Approaches and Related Matters.

Saleh A. Jassim

The purpose of this study was to investigate the opinions of the supervisors in the Ministry of Education concerning the objectives, significance, and practices of their career.

In order to achieve this purpose a number of supervisors were subjected to a questionnaire. The following results were obtained:

1- There was a general consensus among the supervisors that an evaluational study of their career is very significant for feedback and professional development.

2- Specifying the main objectives of the supervisors' career was strongly needed.

3- A general complaint was sensed regarding being overloaded with tasks, some of which are not related to their career.

4- Supervisors expressed their need for a specialized library, and one day week to be sssigned for office or library work which will contribute to the quality of their work.

Based on these findings, recommendations were drawn for the professional growth of the supervisors' career which will ultimately contribute to the development of the educational process in Kuwait.

Planning & Development of Human Resources: A Modle for University Accounting Graduates

Abdel Basit Radwan

The technique for development planning is no longer an ideological or a political issue. Indded, it has always been taken for granted that education in its own right is a vital prerequsite for development. This can be recognized in the recommendations offered by the experts in the Arab World since the 1960s which have stressed the importance of linking up planning with development projects and programmes on one hand and the education and training of individuals on the other.

The research attempts to display the significance of human investment and planning for education especially in producing human resources that can become professional and thereby contribute effectively to the development plans.

Moreover, the research seeks to unfold the role assumed by universities in qualifying the workforce required to meet the needs of the national economy. Hence, educational planning should not be based on imitation. Rather, it should take factual findings as a starting point for planning the educational programmes in applied departments at universities.

Measurement of Wastage in Education Among Kuwaiti Students

Mostafa El-Shalakani

The paper outlined several methods of measuring wastage in educational system. Two of exact and more informative of these methods were fully discussed.

The first method of stable population is based on promotion and repetition rates. It is assumed that there is a school system where these rates remain Constant over a long period of time and that exactly a specified number of students enter the system each year. The second method applies the same promotion and repetition rates to a hypothetical cohort of students and follow them through a sycle of school system until they leave it. Both methods were applied to the Kuwaiti data by sex for different grades and levels of general education.

Using a detailed time series of promotion and repetition rates, two parameters for wastage measurement (number of years studied per graduate and input/output ratio) were computed. Result of analysis show that wastage is extremely high in intermediate and secondary schools and among males more than females.

The paper was discussed through analysis of the reasons for wastage in schools and economic consequences. Several steps were proposed to reduce the effect of factors behind wastage, either these factors can be found in the student himself, in his school, in his home environment and / or the social surrounding of him.

* Associate Professor of Statistics, Department of Insurance & Statistics, Kuwait University.

The Relationship Between Students' Attitudes Toward Science and Their Personality Traits

Omar El-Shiekh

The study attempted to investigate the relationship between attitudes towards science and personality traits among Secondary and Preperatory Students in Jordan. Eight hundred Students were selected randomly from eight Secondary School in Amman' district: 400 male and 400 female with equal number from both cycles. Students were administered two tests: one on attitudes toward science and the other Cattell Personality inventory (16 P F). In accordance with their scores on attitudes, students in each group were partitioned into high, medium and low. Means of scores of high, medium and low students on the sixteen Personality factors of Cattell were compared using Wilks. Moreover, means of scores were also compared on each factor using one way analysis of variance and Scheffe' test. It was found that students differing in their attitudes toward science showed different levels of personality traits. In addition, personality traits associated with different levels of attitudes seemed to be sex-dependent.

The Level of Social and Scholastic Adjustment Among Intermediate School Students in the Province of Nineva and its Relation to Scholastic Achievement

Tareq Ramzi

The studysought to explore the exact relationship between level of school social adjustment of Nineva secondary school students (ages 13 - 22) and their scholastic achievement.

Two hypothesis were established in order to achieve study aims. The original School Adjustment inventory (SSAT), (81 Items) was utilized to measure school adjustment in this study. The inventory was tried out, and item analysed on (150) students, randomly selected from secondary schools in Nineva city. The modified form of the inventory consisted of (69) items. Reliability (split-half) was established for the modified inventory ($r = 0.92$) on (85) secondary schoolstudents in Nineva City.

Objectivity of students' responses on the inventory for both reliability sample, and basic research sample (269) students, randomly selected from eight secondary schools, was studied before the results were analysed, using an "Objectivity Scale" as criterion score (5 On the Scale) which is corresponding to the upper 5% in the normal distribution of objectivity scores, to eliminate those who are faking good on the Inventory. Therefore, results were finally analysed in accordance with (231) students.

Results of the study showed that:

1- The modified School Social Adjustment Inventory has a high degree of homogeneity for its (64) items and for (5) Objectivity Scale items (based on item analysis, and split - half reliability methods).

2- Level of school social adjustment is significantly and positively related to level of academic achievement of students. ($r = 0.318$, beyond 0.01 level of confidence).

3- The two groups - the high and the low school adjustment students — are significantly differentiated in their academic achievement.

The Most Important Aspects of Structural Changes in the Egyptian Village

Ina'am A. Jawad

This paper aims to show the most important aspects of structural changes in Egyptian village in the seventies.

We mean by structural changes in this paper, the changes which happened in the components of the basic social structures, such as population and its characteristics, the ownership and the relations of production, and their impact on classes, values and political power.

This paper depends on the data which had been collected by other researchers for other research ends.

Such historical and statistical data are important to this paper.

The paper concentrates on the important changes which happened in the Egyptian village in the seventies, comparing with what happened in the Egyptian Society since the revolution (1952) till the beginning of the seventies aiming to show the trends of changing in this respect.

The paper concentrated in particular on:

1. The important changes which happened on the population characteristics in the Egyptian village such as the state of labour power the economic activity of population, the education and imigration.
2. Changes which had happened on combination of agriculturals crops as indicator of the direction of capital investment.
3. Changes which had happened on the Socio-economic classes in the Egyptian village.
4. Changes which had happened on the value system.

"Political Behavior of the Big Powers" "Within the United Nations".

Walid S. Abdel Hay

There are three, established, competing paradigms, which embody quite distinct assumptions about who should be regarded as the significant participants in international relations and the nature of the transactions between them. Non of these paradigms (Realism - Marxism - Functionalism) allocates a central place to the U.N.

The aim of this paper is to re-assess:-

A) The conventional theroretical view that the change brought about by the establishment and operation of the U.N. is just a modification of the existing diplomatic system.

B) The nature of relations between small states and big powers within U.N.

Conclusion: One may note that Resolutions passed against the wishes of those that have the relevant military capabilities or economic resources may still be implemented.

Contents

Vol. 14 - No. 2 - Summer 1986

BOOK REVIEWS:

Contents

Vol. 14 - No. 2 - Summer 1986

ARTICLES

DISCUSSIONS:

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhaher*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

·To be published soon, English Edition No. 3, 1983

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:
The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat,
Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London

Sale price in Kuwait and the Arab World KD.(1.000) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 4.000 per year in Kuwait, KD.5.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S $ 15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $ (65) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by: KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 14 - No. 2 - Summer 1986

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P. O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421
Telex: 22616 KUNIVER, KUWAIT



مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

VOL. 14 - No. 2 - Summer 1986 - 1406 H